# الهداية مع احاديثها، واصولها

جلد ثالث از ہدایہ ثانی

اس میں ہر ہر مسئلے کے لئے تین تین حدیثیں ہیں اور اکثر مسئلے کے اصول ہیں

مؤلف

حضرت مولانا ثمير الدين قاسمي صاحب، دامت بركاتهم

استخراج احادیث وترتیب از: حضرت مولانا محمد تبارک صاحب قاسمی، گذاوی

> ناشر مكتبه شمير،مانچىسىر،ائگلىند فون-0044,7459131157

# حق طباعت مصنف کے لئے محفوظ ہے

نام كتاب ..... الهداية مع احاديثها و أصولها نام مصنف ..... ثمير الدين قاسى، مانچيسر الدين قاسى، مانچيسر استخراج احاديث وترتيب حضرت مولانا محمد تبارك صاحب قاسمی، گذاوی تاريخ اشاعت .... ايريل ۲۰۲۴ء اداره اشاعت .... مكتبه شمير، مانچيسر، انگليند فون ... مكتبه شمير، مانچيسر، انگليند

## ملنے کے پیتے

حضرت مولاناثمير الدين قاسمي صاحب

Samiruddin qasmi,

70 Stamford street, Old Trafford,

Manchester,

England, M16,9LL

0044,7459131157

#### انڈیاکا پہتہ

حضرت مولانا محمد تبارک صاحب قاسمی مکمل پید: مقام بانحجی، پوسٹ بارابانحجی، ضلع گذا، جھار کھنڈ (ہندوستان)

**MD TABARAK** 

S/O: JB MD HABIB SAHAB

BANJHI GODDA JHARKHAND

PIN:814153

نوٹ: مجھے اس پر نازہے کہ اس کتاب کے مصنف حضرت مولانا ثمیر الدین صاحب قاسی بھی اصلا سرزمین گڈ اجھار کھنڈ کے باشندہ ہیں

تقريظ

#### اس کتاب کی خصوصیات

ا۔۔اعراب کے ساتھ ھدایہ کی متن ہے، تاکہ متن پڑھنا آسان ہو جائے

٢ ـ ـ بر بر مسك ك لئ آيت، ياحديث، يا قول صحابي، يا قول تابعي ب

سے۔ کون سی آیت ہے، کون سی حدیث ہے، کون سا قول صحابی ہے، اور کون سا قول تابعی ہے، اس کی

وضاحت کردی گئی ہے، تاکہ مسئلے کی قوت وضعف کا پیتہ چلے

۲- بیر ساری آ حادیث صرف ۱۳ کتابوں سے لی گئ ہے جو اولین کتابیں ہیں

۵۔۔عبارت العلمائ بڑی چیزہے،لیکن موضوع کے پیش نظراس سے استدلال نہیں کیا گیاہے

٢ ـ ـ اكثر متن كے لئے اصول بيان كيا گياہے تاكه مسئله سجھنا آسان ہو جائے

ے۔۔ مشکل الفاظ کو سمجھنے کے لئے لغت بھی دی گئی ہے

٨ \_ ـ كتاب بهت آسان لكھي گئي ہے ، در سگاه ميں سامنے ركھ كر پڑھانے كے قابل ہے

## فهرست مضامين الهدابيه مع احاديثها جلد ثالث

صفحہ	عنوانات	تمبرشار
۲	مقدمة	1
9	كتاب النكاح	۲
14	فصل في بيان المحرمات	٣
٣2	باب الاولياءو الاكفاء	٣
۵٠	فصل في الكفاءة	۵
۵۸	فصل في الوكالة بالنكاح وغيره	7
7	باب المهر	٧
۸۸	باب المهر علي شي حرام	٨
91	باب نكاح الرقيق	9
1++	باب نكاح اهل الشرك	1+
11+	باب القسم	11
11111	كتاب الرضاع	11
ITT	كتاب الطلاق(باب طلاق السنة)	I۳
IML	فصل	اما
ITY	باب ايقاع الطلاق	10
١٣٣	فصل في اضافة الطلاق الي الزمان	17
167	فصل	14
10+	فصل في تشيه الطلاق ووصفه	1A
100	فصل في الطلاق قبل الدخول	19
וארי	باب تفويض الطلاق(فصل في الاختيار)	۲٠

صفحہ	عنوانات	نمبرشار
14+	فصل في الامر باليد	۲۱
124	فصل في مشيئته	۲۲
IAI	باب الايمان في الطلاق	۲۳
191	فصل في الاستثناء	۲۳
1911	باب طلاق المريض	10
191	باب الرجعة	74
<b>r</b> +2	فصل فيما تحل به المطلقة	72
۲۱۳	باب الايلاء	۲۸
777	باب الخلع	19
rm+	باب الظهار	۳٠
13	فصل في الكفارة	۳۱
۲۳۲	باب اللعان	٣٢
<b>۲</b> 4+	باب العنين	٣٣
rya	اسباب الفسخ	٣٣
710	باب العدة	20
<b>19</b> 1	فصل في الحداد (فصل)	۳٩
۳۱+	باب ثبوت النسب	٣2
۳۲۰	باب حضانة الولد	۳۸
۳۲۸	فصل	۳۹
۳۳+	باب النفقة	۴٠١
١٦٦	نفقة الزوجةعلي الغائب	۲۱

صفحہ	عنوانات	تمبرشار
۳۲۵	فصل في نفقة المطلقة	۳۲
٣٣٩	فصل في نفقة اولاد الصغار	سهم
rar	فصل في من يجب النفقة ومن لايجب	44
۳۲۲	فصل في نفقة المملوك	۳۵

#### كِتَابُ النِّكَاح

{1} (النِّكَاحُ يَنْعَقِدُ بِالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ بِلَفْظَيْنِ يُعَبِّرُ هِمَا عَنْ الْمَاضِي) لِأَنَّ الصِّيغَةَ وَإِنْ كَانَتْ لِلْإِخْبَارِ وَضْعًا فَقَدْ جُعِلَتْ لِلْإِنْشَاءِ شَرْعًا دَفْعًا لِلْحَاجَةِ

{1} وجه: (1) الآية لثبوت النكاح \ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا (النساء 4, آية 3)

وجه:(2) الحديث لثبوت النكاح \ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ بْنِ يَزِيدَ فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ وَأَحْصَنُ لِلْفُرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءً.» ( بخارى شريف: باب من لم يستطع اللفرْج، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءً.» ( المناح عن المؤن بالصوم، غبر 1400) وجد مؤنة، واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم، غبر 1400)

وجه: (1) الحديث لثبوت الايجاب والقبول \ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي سَفَرٍ، فَكُنْتُ عَلَى بَكْرٍ صَعْبٍ لِعُمَرَ فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لِعُمَرَ: بِعْنِيهِ، قَالَ: هُو لَكَ يَا رَسُولَ اللهِ، (بخارى شريف: باب إذا اشترى شيئا فوهب من ساعته قبل أن يتفرقا، نمبر 2115)

وجه:(2) الحديث لثبوت الايجاب والقبول \ «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخُطَّابِ» حِينَ تَأَيَّمَتْ حَفْصَةُ بِنْتُ عُمَرَ ثُنَّ الْخُطَّابِ» حِينَ تَأَيَّمَتْ حَفْصَةُ بِنْتُ عُمَرَ ثُمَّ خَطَبَهَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَأَنْكَحْتُهَا إِيَّاهُ، (بخارى شريف: باب عرض الإنسان ابنته أو أخته على أهل الخير،نمبر 5122)

**وَجِه:**(1)الآية لثبوت الايجاب والقبول بلفظ الماضي \ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا (الأحزاب 33, آية 37)

اصول: نکاح میں اصل جانبین کی رضامندی ہے اور ایجاب و قبول کے بغیر رضامندی ممکن نہیں۔

{2} (وَيَنْعَقِدُ بِلَفْظَيْنِ يُعَبِّرُ بِأَحَدِهِمَا عَنْ الْمَاضِي وَبِالْآخَرِ عَنْ الْمُسْتَقْبَلِ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ زَوِّجْنِي فَيَقُولَ زَوَّجْتِك ) لِأَنَّ هَذَا تَوْكِيلٌ بِالنِّكَاحِ وَالْوَاحِدُ يَتَوَلَّى طَرَفَيْ النِّكَاحِ عَلَى مَا نُبَيِّنُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

وجه: (2) الحديث لثبوت الايجاب والقبول بلفظ الماضي \ قَالَ لِي العَدَّاءُ بْنُ خَالِدِ بْنِ هَوْذَةَ: أَلَا أُقْرِئُكَ كِتَابًا كَتَبَهُ لِي رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: قُلْتُ: بَلَى، فَأَخْرَجَ لِي كِتَابًا: «هَذَا مَا اشْتَرَى العَدَّاءُ بْنُ خَالِدِ بْنِ هَوْذَةَ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، اشْتَرَى مِنْهُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً، لَا دَاءَ وَلَا غَائِلَةَ وَلَا خِبْثَةَ (ترمذي: باب ما جاء في كتابة الشروط، غبر 1216)

وجه:(3) الحديث لثبوت الايجاب والقبول بلفظ الماضي \عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم بَاعَ حِلْسًا وَقَدَحًا، وَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِي هَذَا الحِلْسَ وَالقَدَحَ»، فَقَالَ رَجُلٌ: أَخَذْتُهُمَا بِدِرْهَمِ (ترمذي: باب ما جاء في بيع من يزيد، نمبر 1218)

{2} وَهِهُ:(1) الحديث لثبوت الايجاب والقبول بصيغة الماضي والأمر أيضا \عَنْ سَهْلِ بَنِ سَعْدٍ قَالَ: «جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَتْ: إِنِي وَهَبْتُ مِنْ نَفْسِي، فَقَامَتْ طَوِيلًا، فَقَالَ رَجُلُ: زَوِّجْنِيهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ، فَقَالَ: زَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُوْآنِ.»(بخاري شويف: باب السلطان ولي، غبر 5135)

وجه: (2) الحديث لثبوت الايجاب والقبول بصيغة الماضي والأمر أيضا \عَنْ سَهْلِ ، «أَنَّ امْرَأَةً عَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ لَهُ رَجُلُّ: يَا رَسُولَ اللهِ، زَوِّجْنِيهَا، فَقَالَ: مَا عِنْدَكَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: أَمْلَكْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ.» (بخاري شريف: باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح، نمبر: 5121)

**اصول**: معاملات میں بات یکی ہوناضر وری ہے ، اور صیغهٔ لاضی کے مفہوم میں پنجنگی موجو د ہے۔

{3} (وَيَنْعَقِدُ بِلَفْظِ النِّكَاحِ وَالتَّزْوِيجِ وَالْهِبَةِ وَالتَّمْلِيكِ وَالصَّدَقَةِ) وَقَالَ الشَّافِعِيُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بِلَفْظِ النِّكَاحِ وَالتَّزْوِيجِ لِأَنَّ التَّمْلِيكَ لَيْسَ حَقِيقَةً فِيهِ وَلَا مَجَازًا عَنْهُ لِأَنَّ التَّرْوِيجَ لِلتَّلْفِيقِ وَالنِّكَاحَ لِلضَّمِّ، وَلَا ضَمَّ وَلَا ازْدِوَاجَ بَيْنَ الْمَالِكِ وَالْمَمْلُوكَةِ أَصْلًا. لِأَنَّ التَّرْوِيجَ لِلتَّلْفِيقِ وَالنِّكَاحَ لِلضَّمِّ، وَلَا ضَمَّ وَلَا ازْدِوَاجَ بَيْنَ الْمَالِكِ وَالْمَمْلُوكَةِ أَصْلًا. وَلَنَا أَنَّ التَّمْلِيكَ سَبَبٌ لِمِلْكِ الْمُتْعَةِ فِي مَحَلِّهَا بِوَاسِطَةِ مِلْكِ الرَّقَبَةِ وَهُوَ الثَّابِتُ بِالنِّكَاحِ وَالسَّبَبِيَّةُ طَرِيقُ الْمُحَازِ.

{3} وجه: (1) الحديث لثبوت الملك بأي صيغة \عَنْ سَهْلِ ، «أَنَّ امْرَأَةً عَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَى النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ لَهُ رَجُلُ: يَا رَسُولَ اللهِ، زَوِّجْنِيهَا، فَقَالَ: مَا عِنْدَكَ؟ فَقَالَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَمْلَكُنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ.» (بخاري شريف: باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح، غبر 5121)

وجه:(2) الآية لثبوت الملك بأي صيغة \ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرهُ (البقرة 2, آية 230)

وجه:(3)الآية لثبوت الملك بأي صيغة \إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ (الأحزاب 33, آية 49)

وجه: (4) الآية لثبوت الايجاب والقبول بلفظ الماضي \ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا (الأحزاب 33, آية 37)

وجه: (5) الحديث لثبوت الملك بأي صيغة \عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: «جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَجُلّ: رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَتْ: إِنِي وَهَبْتُ مِنْ نَفْسِي، فَقَامَتْ طَوِيلًا، فَقَالَ رَجُلّ: رَوِّجْنِيهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ كِمَا حَاجَةً، فَقَالَ: زَوَّجْنَاكَهَا عِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ.» (بخاري شريف: باب السلطان ولي، غير 5135)

**اصول**: نکاح میں اصل ملکیت ثابت کرناہے، کوئی بھی ایسالفظ ہو جسسے مجازاً بھی ملکیت کا ثبوت حاصل ہو تا ہواس سے نکاح ہو جائے گا۔

لغت: بضعة: عورت كى ترمگاه، ملك متعة: فائده الله الله الله وقبة: گرون كى ملكيت يعنى يورے جسم كى ملكيت -

{4} وَيَنْعَقِدُ بِلَفْظِ الْبَيْعِ هُوَ الصَّحِيحُ لِوُجُودِ طَرِيقِ الْمَجَازِ

{5} (وَلَا يَنْعَقِدُ بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ) فِي الصَّحِيحِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِسَبَبٍ لِمِلْكِ الْمُتْعَةِ

{6} (وَ) لَا بِلَفْظِ (الْإِبَاحَةِ وَالْإِحْلَالِ وَالْإِعَارَةِ) لِمَا قُلْنَا

{7} (وَ) لَا بِلَفْظِ (الْوَصِيَّةِ) لِأَنَّهَا تُوجِبُ الْمِلْكَ مُضَافًا إِلَى مَا بَعْدَ الْمَوْتِ.

{8} قَالَ (وَلَا يَنْعَقِدُ نِكَاحُ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا بِحُضُورِ شَاهِدَيْنِ حُرَّيْنِ عَاقِلَيْنِ بَالِغَيْنِ مُسْلِمَيْنِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلِ وَامْرَأَتَيْنِ عُدُولًا كَانُوا أَوْ غَيْرَ عُدُولٍ أَوْ مَحْدُودِينَ فِي الْقَذْفِ) رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلِ وَامْرَأَتَيْنِ عُدُولًا كَانُوا أَوْ غَيْرَ عُدُولٍ أَوْ مَحْدُودِينَ فِي الْقَذْفِ)

وجه:(5) الآية لثبوت الايجاب والقبول بلفظ الماضي \ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ (الأحزاب 33, آية 50)

{8} **وَهِه:**(1)الآية لثبوت النكاح بالشاهدين \ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ كَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى (البقرة 2, آية 282)

وجه:(2) الحديث لثبوت النكاح بالشاهدين \ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «البَغَايَا اللَّاتِي يُنْكِحْنَ أَنْفُسَهُنَّ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ» (ترمذي شريف: باب ما جاء لا نكاح الا ببينة، غبر 1103)

وجه: (3) الحديث لثبوت النكاح بالشاهدين \ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْ عَدْلٍ» (دار قطني: كتاب النكاح، نمبر 3532 م سنن بيهقي: باب لا نكاح، إلا بشاهدين عدلين، نمبر 13718)

وجه:(4) الحديث لثبوت النكاح بالشهادة الرجل وامرأتين \ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ " أَجَازَ شَهَادَةَ النِّسَاءِ مَعَ الرَّجُلِ فِي النِّكَاحِ "(سنن للبيهقي: باب لا نكاح إلا بشاهدين عدلين، غبر 13728)

اعْلَمْ أَنَّ الشَّهَادَةَ شَرْطٌ فِي بَابِ النِّكَاحِ لِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «لَا نِكَاحَ إلَّا بِشُهُودٍ» وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي اشْتِرَاطِ الْإِعْلَانِ دُونَ الشَّهَادَةِ. وَلَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِ الْحُوِّيَّةِ فِيهَا لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا شَهَادَةَ لَهُ لِعَدَمِ الْوِلَايَةِ، وَلَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِ الْعَقْلِ وَالْبُلُوغِ، مِنْ اعْتِبَارِ الْإِسْلَامِ فِي أَنْكِحَةِ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُ لَا شَهَادَةَ لِلْكَافِرِ لَائَةُ لَا وَلاَيَةَ بِدُوخِهِمَا، وَلَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِ الْإِسْلَامِ فِي أَنْكِحَةِ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُ لَا شَهَادَةَ لِلْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُ لَا شَهَادَةً لِلْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُ لَا شَهَادَةً لِللْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَفِيهِ خِلَافُ اللَّهُ عَلَى وَلِا يُشْتَرَطُ الْعَدَالَةُ حَتَّى يَنْعَقِدَ كِحَضْرَةِ الْفَاسِقَيْنِ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَسَتَعْرِفُ فِي الشَّهَاذَاتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَلَى الشَّهَادَةَ مِنْ بَابِ الْكَرَامَةِ وَالْفَاسِقُ مِنْ أَهْلِ الْإِهَانَةِ.

وَجُهُ:(1) الآية لثبوت النكاح بالشهادة المسلم العاقل البالغ الحر العادل الصادق \ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ (الطلاق 65, آية 2) وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادة المسلم العاقل البالغ الحر العادل الصادق \ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ (المائدة 5, آية 106)

عَثِد (3) الحديث لثبوت النكاح بالشهادة المسلم العاقل البالغ الحر العادل الصادق \ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ : «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم رَدَّ شَهَادَةَ الْقَانِعِ اللهُ عليه وسلم رَدَّ شَهَادَةَ الْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ، وَأَجَازَهَا الْخَائِنِ وَالْخَائِنَةِ، وَذِي الْغِمْرِ عَلَى أَخِيهِ، وَرَدَّ شَهَادَةَ الْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ، وَأَجَازَهَا لِغَيْرِهِمْ.»سنن ابي داؤد: باب من ترد شهادته، غبر 3600)

وجه: (4) الآية لثبوت النكاح بالشهادة المسلم العاقل البالغ الحر العادل الصادق \ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ (الحج 22, آية 30)

وجه: (5) الحديث لثبوت النكاح بالشهادة المسلم العاقل البالغ الحر العادل الصادق \ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: «سُئِلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَنِ الْكَبَائِرِ قَالَ: الْإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ» (بخاري شريف: باب ما قيل في شهادة الزور، نمبر 2653)

وَلَنَا أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ فَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ، وَهَذَا لِأَنَّهُ لَمَّا لَمَ يُحَرِّمُ الْوِلَايَةَ عَلَى نَفْسِهِ لِإِسْلَامِهِ لَا يُحَرِّمُ عَلَى غَيْرِهِ لِأَنَّهُ مِنْ جِنْسِهِ، وَلِأَنَّهُ صَلَحَ مُقَلَّدًا فَيَصْلُحُ مُقَلِّدًا وَكَذَا شَاهِدًا. وَالْمَحْدُودُ فِي الْقَذْفِ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ فَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ

وجه:(6) الآية لثبوت النكاح بالشهادة المسلم العاقل البالغ الحر العادل الصادق \ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمُّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا هَمُ شَهَادَةً أَبِدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (النور 24, آية 4)

وجه: (18) الآية لثبوت النكاح بالشهادة المسلم العاقل البالغ الحر العادل الصادق \ وَلَا تَقْبَلُوا هَمُ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (النور 24, آية 5)

وجه: (19)قول التابعي لثبوت النكاح بالشهادة المسلم العاقل البالغ الحر العادل الصادق المشهادة، ثنا الْأَسُودُ بْنُ قَيْسٍ الْعَنَزِيُّ، شَمِعَ قَوْمَهُ، يَقُولُونَ: " إِنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه رَدَّ شَهَادَة أَعْمَى فِي سَرِقَةٍ لَمْ يُجِزْهَا "(سنن للبيهقي: باب وجوه العلم بالشهادة، نمبر 20586) وجه: (20) الحديث لثبوت النكاح بالشهادة المسلم العاقل البالغ الحر العادل الصادق الحن عَنْ عَائِشَة، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا تَجُوزُ شَهَادَة خَائِنٍ ، ، وَلَا القَانِع أَهْلَ البَيْتِ فَهُمْ وَلَا ظَنِينٍ فِي وَلَاءٍ وَلَا قَرَابَةٍ» قَالَ الفَزَارِيُّ: " القَانِع: التَّابِعُ (ترمذي شريف: باب ما جاء فيمن لا تجوز شهادته، نمبر 2298)

وجه: (21)قول التابعي لثبوت النكاح بالشهادة المسلم العاقل البالغ الحر العادل الصادق عنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: " أَرْبَعَةٌ لَا تَجُوزُ شَهَادَهُمْ: الْوَالِدُ لِوَلَدِهِ، وَالْوَلَدُ لِوَالِدِهِ، وَالْمَرْأَةُ لِزَوْجِهَا، وَالزَّوْجُ لِامْرَأَتِهِ، وَالْعَبْدُ لِسَيِّدِهِ، وَالسَّيِّدُ لِعَبْدِهِ، وَالشَّرِيكُ لِشَرِيكِهِ فِي الشَّيْءِ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا فِيمَا سِوَى ذَلِكَ فَشَهَادَتُهُ جَائِزَةٌ "(مصنف عبد الرزاق: باب: شهادة الأخ لأخيه، والابن لأبيه، والزوج لامرأته، غبر 15476)

اندهے، ابنی عاقدین: تکار کرنے والے کے دوبیئے۔

تَحَمُّلًا، وَإِنَّمَا الْفَائِتُ ثَمَرَةُ الْأَدَاءِ بِالنَّهْيِ لِجَرِيمَتِهِ فَلَا يُبَالِي بِفَوَاتِهِ كَمَا فِي شَهَادَةِ الْعُمْيَانِ وَابْنَى الْعَاقِدَيْن.

15

{9} قَالَ (وَإِنْ تَزَوَّجَ مُسْلِمٌ ذِمِّيَّةً بِشَهَادَةِ ذِمِّيَّيْنِ جَازَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ. وَقَالَ مُحُمَّدٌ وَزُفَرُ: لَا يَجُوزُ) لِأَنَّ السَّمَاعَ فِي النِّكَاحِ شَهَادَةٌ وَلَا شَهَادَةَ لِلْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِ فَكَأَفِّمَا لَمْ يَسْمَعَا كَلَامَ الْمُسْلِمِ. وَهَٰمُا أَنَّ الشَّهَادَةَ شُرِطَتْ فِي النِّكَاحِ عَلَى اعْتِبَارِ وُجُوبِ الْمَهْرِ عَلَى اعْتِبَارِ اِثْبَاتِ الْمِلْكِ لِوُرُودِهِ عَلَى مَحَلِّ ذِي خَطَرٍ لَا عَلَى اعْتِبَارِ وُجُوبِ الْمَهْرِ الْا شَهَادَةَ تُشْتَرَطُ فِي لُزُومِ الْمَالِ وَهُمَا شَاهِدَانِ عَلَيْهَا، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمُ يَسْمَعَا كَلَامَ الْمَهْرِ وَالشَّهَادَةُ شُرِطَتْ عَلَى الْعَقْدِ.

(9) وجه: (1) الآية لثبوت شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض \ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا (النساء 4, آية 141)

وجه:(2) الحديث لثبوت شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض \ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، أَجَازَ شَهَادَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ» (سنن الله عليه وسلم، أَجَازَ شَهَادَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ بَعْضِهِمْ عَلَى بعض، غبر 2374)

**وَهِه:(**3)الآية لثبوت شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض \ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ (النساء 5, آية 106)

وجه: (4)قول التابعي لثبوت شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض \ عَنْ شُرَيْحٍ قَالَ: عَنْ شُرَيْحٍ قَالَ: هَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ إِلَّا فِي سَفَرٍ، وَلَا تَجُوزُ إِلَّا عَلَى وَصِيَّةٍ» عَنْ شُرَيْحٍ، قَالَ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ إِلَّا فِي سَفَرٍ، وَلَا تَجُوزُ إِلَّا عَلَى وَصِيَّةٍ» (مصنف ابن شيبه: ما تجوز فيه شهادة اليهودي والنصراني، نمبر: 22426 م مصنف عبدالرزاق: باب: شهادة أهل الكفر على أهل الإسلام، نمبر 15538)

اصول: نکاح کامعاملہ باربار پیش ہونے کی بناء پر اس میں فاسق اور ذمی کی گواہی بھی قابل قبول ہے۔ افعت: محل ذی خطر: باعظمت محل، ورود: وار دہونا، آنا۔ [10] قَالَ (وَمَنْ أَمَرَ رَجُلًا بِأَنْ يُزَوِّجَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ فَزَوَّجَهَا وَالْأَبُ حَاضِرٌ بِشَهَادَةِ رَجُلِ وَاحِدٍ سِوَاهُمَا جَازَ النِّكَاحُ) لِأَنَّ الْأَبَ يُجْعَلُ مُبَاشِرًا لِلْعَقْدِ لِاتِّخَادِ الْمَجْلِسِ وَيَكُونُ الْوَكِيلُ سَفِيرًا وَمُعَبِّرًا فَيَبْقَى الْمُزَوِّجُ شَاهِدًا (وَإِنْ كَانَ الْأَبُ غَائِبًا لَمْ يَجُزْ) لِأَنَّ الْمَجْلِسَ مُخْتَلِفٌ فَلَا يُعْرَّرُ وَمُعَبِّرًا فَيَبْقَى الْمُزَوِّجُ شَاهِدًا (وَإِنْ كَانَ الْأَبُ غَائِبًا لَمْ يَجُزْ) لِأَنَّ الْمَجْلِسَ مُخْتَلِفٌ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَجْعَلَ الْأَبَ مُبَاشِرًا، وَعَلَى هَذَا إِذَا زَوَّجَ الْأَبُ ابْنَتَهُ الْبَالِغَةَ بِمَحْضَرِ شَاهِدٍ وَاحِدٍ إِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً جَازَ، وَإِنْ كَانَتْ غَائِبَةً لَمْ يَجُزْ، وَاللّهُ أَعْلَمُ.

{10} وجه: (1) الحديث لثبوت النكاح بالشاهدين \ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ اللهِ عنه، عَنِ اللهِ عليه وسلم قَالَ: " لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَخَاطِبٍ وَشَاهِدَيْ عَدْلٍ "(سنن بيهقي: باب لا نكاح، إلا بشاهدين عدلين، نمبر 13722)

**اُصول**: نکاح میں دو گواہ ہوناضر وری ہیں۔اگر دو گواہ کسی صورت ناہوئے تو نکاح نہیں ہو گا۔

لغت: مباشوا: خود کرنے والا، سفیر: ﴿ كَا آدمى، معبر: كسى كى بات كو نقل كرنے والا، مزوج: فكاح كرانے والا مزوج:

#### (فَصْلٌ فِي بَيَانِ الْمُحَرَّمَاتِ)

{11} قَالَ (لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأُمِّهِ وَلَا بِجَدَّاتِهِ مِنْ قِبَلِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ} [النساء: 23] وَالجُدَّاتُ أُمَّهَاتٌ، إذْ الْأُمُّ هِيَ الْأَصْلُ لُغَةً أَوْ ثَبَتَتْ حُرْمَتُهُنَّ بِالْإِجْمَاع،

{12} قَالَ (وَلَا بِبِنْتِهِ) لِمَا تَلَوْنَا (وَلَا بِبِنْتِ وَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَتْ) لِلْإِجْمَاع.

{13} (وَلَا بِأُخْتِهِ وَلَا بِبَنَاتِ أُخْتِهِ وَلَا بِبَنَاتِ أَخِيهِ وَلَا بِعَمَّتِهِ وَلَا بِعَالَتِهِ) لِأَنَّ حُرْمَتَهُنَّ مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ،

{14} وَتَدْخُلُ فِيهَا الْعَمَّاتُ الْمُتَفَرِّقَاتُ وَاخْالَاتُ الْمُتَفَرِّقَاتُ وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ الْمُتَفَرِّقِينَ لِإِنْ وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ الْمُتَفَرِّقِينَ لِأَنَّ جِهَةَ الِاسْمِ عَامَّةٌ.

{15} قَالَ (وَلَا بِأُمِّ امْرَأَتِهِ الَّتِي دَخَلَ هِمَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ} [النساء: 23] مِنْ غَيْر قَيْدِ الدُّخُولِ

{11} **﴿ وَهِهُ:**(1)الآية لثبوت بيان المحرمات \ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَجَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ (النساء 4, آية 23)

{13} **وَهِه:**(1)الآية لثبوت بيان المحرمات \ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ (النساء 4, آية 23)

{15} وَجِه:(1)الآية لثبوت بيان المحرمات \ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ . . . وَأُمَّهَاتُ الْمَائِكُمْ (النساء 4, آية 23)

وجه: (2) الحديث لثبوت بيان المحرمات \ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِهِ، أَنَّ وَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: " أَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً، فَدَخَلَ هِمَا، أَوْ لَمْ يَدْخُلْ هِمَا، فَلَا يَحِلُ لَهُ نِكَاحُ أَبِّهَا، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ هِمَا، فَلَا يَحِلُ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ هِمَا، فَلَا يَحِلُ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ هِمَا، فَلَا يَحِلُ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ هِمَا، فَلَا يَحِلُ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ هِمَا، فَلَا يَحِلُ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ هِمَا، فَلَا يَحِلُ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا إِنْ شَاءَ "(سنن بيهقي: باب ما جاء في قول الله تعالى: {وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بمن} [النساء: ٣٣] الآية، نمبر: 13911)

[16] (وَلَا بِبِنْتِ امْرَأَتِهِ الَّتِي دَحَلَ هِمَا) لِثُبُوتِ قَيْدِ الدُّخُولِ بِالنَّصِّ (سَوَاءً كَانَتْ فِي حِجْرِهِ أَوْ فِي حِجْرِ غَيْرِهِ) لِأَنَّ ذِكْرَ الْحِجْرِ خَرَجَ نَخْرَجَ الْعَادَةِ لَا نَخْرَجَ الشَّرْطِ وَلِهَذَا اكْتَفَى فِي مَوْضِعِ الْإِحْلَالِ بِنَفْيِ الدُّحُولِ

{17} (قَالَ وَلَا بِامْرَأَةِ أَبِيهِ وَأَجْدَادِهِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَلا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ}

[النساء: 22]

{16} ﴿ \$ \$ \$ \$ \$ \$ \$ أَلَا يَهُ لَثُمُوت بيان المحرمات \ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ (النساء 4, آية 23) اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ (النساء 4, آية 23)

وجه:(2) الحديث لثبوت بيان المحرمات \ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً، فَدَخَلَ هِمَا، أَوْ لَمْ يَدْخُلْ هِمَا، فَلَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً، فَدَخَلَ هِمَا، أَوْ لَمْ يَدْخُلْ هِمَا، فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ هِمَا، فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ هِمَا، فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ هِمَا، فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ هِمَا، فَلَا يَحِلُ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ هِمَا، فَلَا يَكِلُّ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا إِنْ شَاءَ "(سنن بيهقي: باب ما جاء في قول الله تعالى: {وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم هن} [النساء: ٢٣] الآية، نمبر: 13911)

**٩٩٠:(3)ا**لآية لثبوت بيان المحرمات \ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ (النساء 4, آية 23)

وجه:(2) الحديث لثبوت بيان المحرمات \ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْبَرَاءِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَقِيتُ عَمِّي وَقَدِ اعْتَقَدَ رَايَةً، فَقُلْتُ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قَالَ: " بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم إلى رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةَ أَبِيهِ أَضْرِبُ عُنُقَهُ وَآخُذُ مَالَهُ "(سنن بيهقي: باب ما جاء في قوله تعالى: ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء، غبر 13918)

{18} (وَلَا بِامْرَأَةِ ابْنِهِ وَبَنِي أَوْلَادِهِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَحَلائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلابِكُمْ} [النساء: 23] وَذَكَرَ الْأَصْلَابَ لِإِسْقَاطِ اعْتِبَارِ التَّبَيِّي لَا لِإِحْلَالِ حَلِيلَةِ الْابْنِ مِنْ الرَّضَاعَةِ [النساء: 23] وَذَكَرَ الْأَصْلَابَ لِإِسْقَاطِ اعْتِبَارِ التَّبَيِّي لَا لِإِحْلَالِ حَلِيلَةِ الْابْنِ مِنْ الرَّضَاعَةِ [18] (وَلَا بِأُمِّهِ مِنْ الرَّضَاعَةِ وَلَا بِأُخْتِهِ مِنْ الرَّضَاعَةِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَأُمَّهَاتُكُمُ اللاتِي

{18} ﴿ وَجِهُ:(1)الآية لثبوت بيان المحرمات \ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ . . . وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ (النساء 4, آية 22)

وجه: (2) الحديث لثبوت بيان المحرمات من الرضاعة \ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي بِنْتِ حَمْزُةَ: لَا تَحِلُّ لِي، يَكُرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحُرُمُ مِنَ النَّسَبِ، هِيَ بِنْتُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ. » (بخاري شريف: باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض، غبر: 2645)

**وجه:(3)**الآية لثبوت بيان المحرمات من الرضاعة \ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ (النساء 4, آية 22)

وجه: (1) الآية لثبوت جواز النكاح التبنى \ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا (الأحزاب 33, آية 37)

**﴿ ﴿ ﴿ ﴾ الآية لثبوت جواز النكاح التبنى \ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ** بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الحُقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ (الأحزاب 33, آية 4)

{19} **هِجِه:(**1)الآية لثبوت بيان المحرمات من الرضاعة \ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ . . . وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ (النساء 4, آية 22)

ا خت: حلائل: حلیة کی جمع ہے، جو عورت حلال ہو، اصلاب: صلب سے مشتق ہے، پیر مراد ہے۔ پیڑے سے فکا ہوا، لینی حقیقی بیٹا، النہنی: منہ بولا بیٹا، لے پالک بیٹا۔ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ} [النساء: 23] وَلِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «يَخْرُمُ مِنْ الرَّضَاعِ مَا يَخْرُمُ مِنْ النَّسَبِ».

{20} (وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ أُخْتَيْنِ نِكَاحًا وَلَا بِمِلْكِ يَمِينٍ وَطْئًا) لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْخُتَيْنِ} [النساء: 23] وَلِقَوْلِهِ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْأَخْتَيْنِ} [النساء: 23] وَلِقَوْلِهِ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْخُتَيْنِ» .

وجه: (2) الحديث لثبوت بيان المحرمات من الرضاعة \ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم في بِنْتِ حَمْزَةَ: لَا تَحِلُّ لِي، يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ، هِيَ بِنْتُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ. » (بخاري شريف: باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض، غبر: 2645)

{20} **﴿هِهِه:(**1)الآية لثبوت حرمة النكاح من الأختين \ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ . . . وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ (النساء 4, آية 23)

وَهِهَ:(2) الحديث لثبوت حرمة النكاح من الأختين \ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ قَالَتْ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، انْكِحْ أُخْتِي بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ قَالَ: وَتُحِبِّينَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، لَسْتُ بِمُخْلِيَةٍ، وَأَحَبُّ مَنْ شَارَكَنِي فِي لَلهِ، انْكِحْ أُخْتِي، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: إِنَّ ذَلِكَ لَا يَجِلُّ لِي، • • فَلَا تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ حَيْرٍ أُخْتِي، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: إِنَّ ذَلِكَ لَا يَجِلُّ لِي، • • • فَلَا تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخْوَاتِكُنَّ (بخاري شويف: باب وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف، نمبر: 5107)

وجه:(3)قول الصحابي لثبوت حرمة النكاح من الأختين \ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه سَأَلَهُ رَجُلٌ لَهُ أَمَتَانِ أُخْتَانِ وَطِئَ إِحْدَاهُمَا، ثُمُّ أَرَادَ أَنْ يَطَأَ الْأُخْرَى قَالَ: " لَا حَتَّى يُخْرِجَهَا مِنْ مِلْكِهِ (سنن بيهقي: باب ما جاء في تحريم الجمع بين الأختين، وبين المرأة، وابنتها في الوطء بملك اليمين، غبر 13938)

**﴿ ﴿ ﴿ ﴾ الحَدیث لثبوت حرمة النكاح من الأختین \ عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ فَیْرُوزَ ، عَنْ أَبِیهِ قَالَ:** ﴿ وَلَمْتُ اللهِ إِنِيّ أَسْلَمْتُ وَتَحْقِي أُخْتَانِ، قَالَ: طَلِّقْ أَیَّتَهُمَا شِئْتَ.» (سنن ایی داؤد: باب فیمن أسلم وعنده نساء أكثر من أربع أو أختان، نمبر: 2243)

{21} (فَإِنْ تَزَوَّجَ أُخْتَ أَمَةٍ لَهُ قَدْ وَطِئَهَا صَحَّ النِّكَاحُ) لِصُدُورِهِ مِنْ أَهْلِهِ مُضَافًا إلَى مَحِلِّهِ.

22} (وَ) إِذَا جَازَ (لَا يَطَأُ الْأَمَةَ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَطَأُ الْمَنْكُوحَةَ) لِأَنَّ الْمَنْكُوحَة مَوْطُوءَة مُوْطُوءَة عَلَى نَفْسِهِ لِسَبَبٍ مِنْ الْأَسْبَابِ حُكْمًا، وَلَا يَطَأُ الْمَنْكُوحَة لِلْجَمْعِ إِلَّا إِذَا حَرَّمَ الْمَوْطُوءَة عَلَى نَفْسِهِ لِسَبَبٍ مِنْ الْأَسْبَابِ فَحُكْمًا، وَلَا يَطَأُ الْمَنْكُوحَة لِعَدَمِ الْجُمْعِ، وَيَطَأُ الْمَنْكُوحَة إِنْ لَمْ يَكُنْ وَطِئَ الْمَمْلُوكَة لِعَدَمِ الْجُمْعِ، وَيَطَأُ الْمَنْكُوحَة إِنْ لَمْ يَكُنْ وَطِئَ الْمَمْلُوكَة لِعَدَمِ الْجُمْعِ وَطَعًا إِذْ الْمَرْقُوقَةُ لَيْسَتْ مَوْطُوءَةً حُكْمًا.

{23} (فَإِنْ تَزَوَّجَ أُخْتَيْنِ فِي عُقْدَتَيْنِ وَلَا يَدْرِي أَيَّتَهَمَا أُولَى فُرِّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا) لِأَنَّ نِكَاحَ إَحْدَاهُمَا بَاطِلٌ بِيَقِينٍ، وَلَا وَجْهَ إِلَى التَّعْيِينِ لِعَدَمِ الْأَوْلَوِيَّةِ وَلَا إِلَى التَّنْفِيذِ مَعَ التَّجْهِيلِ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ أَوْ لِلضَّرَرِ فَتَعَيَّنَ التَّفْرِيقُ

{24} (وَهَٰمَا نِصْفُ الْمَهْرِ) لِأَنَّهُ وَجَبَ لِلْأُولَى مِنْهُمَا، وَانْعَدَمَتْ الْأَوْلَوِيَّةُ لِلْجَهْلِ بِالْأَوَّلِيَّةِ فَيُصْرَفُ إِلَيْهِمَا، وَقِيلَ لَا بُدَّ مِنْ دَعْوَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا أَثَّا الْأُولَى أَوْ الْإصْطِلَاحِ لِجَهَالَةِ الْمُسْتَجِقَّةِ.

{25} (وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا أَوْ ابْنَةِ أَخِيهَا أَوْ ابْنَةِ أُخْتِهَا) لِقَوْلِهِ -

{22} وَهِهَ:(1)قول الصحابي لثبوت حرمة النكاح من الأختين \ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه سَأَلَهُ رَجُلٌ لَهُ أَمَتَانِ أُخْتَانِ وَطِئَ إِحْدَاهُمَا، ثُمُّ أَرَادَ أَنْ يَطَأَ الْأُخْرَى قَالَ: " لَا حَتَى يُخْرِجَهَا مِنْ مِلْكِهِ "(سنن بيهقي: باب ما جاء في تحريم الجمع بين الأختين، وبين المرأة، وابنتها في الوطء بملك اليمين، غبر 13938)

{23} وَجُلَانِ امْرَأَةً لَا يُدْرَى أَيُّهُمَا أَنْكَحَ أَوَّلُ، فَنِكَاحُهَا مَرْدُودٌ، ثُمَّ تَنْكِحُ أَيُّهُمَا شَاءَتْ» أَنْكَحَ رَجُلَانِ امْرَأَةً لَا يُدْرَى أَيُّهُمَا أَنْكَحَ أَوَّلُ، فَنِكَاحُهَا مَرْدُودٌ، ثُمَّ تَنْكِحُ أَيُّهُمَا شَاءَتْ» أَنْكَحَ رَجُلَانِ المُرْاقِ: باب المرأة ينكحها الرجلان لا يدري أيهما الأول، نمبر: 10638 (مصنف عبد الرزاق: باب المرأة ينكحها الرجلان لا يدري أيهما الأول، نمبر: 1063\$ وَجُهُ:(1) الحديث لثبوت حرمة النكاح من المرأة أو عمتها أو خالتها \ سَمِعَ جَابِرًا رضي الله عنه قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالِتِهَا (بخاري شريف: باب لا تنكح المرأة على عمتها،نمبر 5108)

عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا وَلَا عَلَى ابْنَةِ أَخِيهَا وَلَا عَلَى ابْنَةِ أَخِيهَا وَلَا عَلَى ابْنَةِ أُخْتِهَا» وَهَذَا مَشْهُورٌ، يَجُوزُ الزّيَادَةُ عَلَى الْكِتَابِ بِمِثْلِهِ.

{26} (وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ امْرَأْتَيْنِ لَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا رَجُلًا لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِالْأُخْرَى) لِأَنَّ الْجُمْعَ بَيْنَهُمَا يُفْضِي بِالْقُطِيعَةِ وَالْقَرَابَةُ الْمُحَرِّمَةُ لِلنِّكَاحِ مُحُرِّمَةٌ لِلْقَطْعِ، وَلَوْ كَانَتْ الْمَحْرَمِيَّةُ بَيْنَهُمَا يُسْبَبِ الرَّضَاعِ يَحُرُمُ لِمَا رَوَيْنَا مِنْ قَبْلُ.

{27} (وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَبِنْتِ زَوْجٍ كَانَ لَهَا مِنْ قَبْلُ) لِأَنَّهُ لَا قَرَابَةَ بَيْنَهُمَا وَلَا رَضَاعَ. وَقَالَ زُفَرُ: لَا يَجُوزُ لِأَنَّ ابْنَةَ الزَّوْجِ لَوْ قَدَّرْهَا ذَكَرًا لَا يَجُوزُ لَهُ التَّزَوُّجُ بِامْرَأَةِ أَبِيهِ.

وجه: (2) الحديث لثبوت حرمة النكاح من المرأة أو عمتها أو خالتها \عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا تُنْكَحُ الْمَوْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا الْعَمَّةُ عَلَى بِنْتِ أَخِيهَا، وَلَا الْمَوْأَةُ عَلَى خَالَتِهَا، وَلَا الْخَبْرى عَلَى الصُّغْرَى، أَخِيهَا، وَلَا النَّمُرُأَةُ عَلَى الصُّغْرَى، وَلَا النَّمُرُ عَلَى اللهُ عَ

{26} **وَهِه:(**1)الآية لثبوت بيان المحرمات من الرضاعة \ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ . . . وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ (النساء 4, آية 22)

وجه: (2) الحديث لثبوت بيان المحرمات من الرضاعة \ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: «قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم في بِنْتِ حَمْزُةَ: لَا تَحِلُّ لِي، يَكُومُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحُومُ مِنَ النَّسَبِ، هِيَ بِنْتُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ.» (بخاري شريف: باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض، نمبر 2645)

{27} **وَجَ**مَعَ عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَوٍ بَنُ النَّهِ بْنُ جَعْفَوٍ أَوْجَمَعَ عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَوِ بَيْنَ ابْنَةِ عَلِيٍّ وَامْرَأَةِ عَلِيٍّ وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ لَا بَأْسَ بِهِ وَكَوِهَهُ الْحُسَنُ مَرَّةً ثُمَّ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ (كَارِهَهُ الْحُسَنُ مَرَّةً ثُمَّ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ (بَخَارِي شريف: باب ما يحل من النساء وما يحرم، نمبر: 5105)

قُلْنَا: امْرَأَةُ الْأَبِ لَوْ صَوَّرْهَا ذَكَرًا جَازَ لَهُ التَّزَقُّجُ هِنَدِهِ وَالشَّرْطُ أَنْ يُصَوَّرَ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ. {28} قَالَ (وَمَنْ زَنَى بِامْرَأَةٍ حَرُمَتْ عَلَيْهِ أُمُّهَا وَبِنْتُهَا) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الزِّنَا لَا يُوجِبُ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ لِأَنَّهَا نِعْمَةٌ فَلَا تُنَالُ بِالْمَحْظُورِ. وَلَنَا أَنَّ الْوَطْءَ سَبَبُ الْجُزْئِيَّةِ بِوَاسِطَةِ الْوَلَدِ حَرَّمَةَ الْمُصَاهَرَةِ لِأَنَّهَا نِعْمَةٌ فَلَا تُنَالُ بِالْمَحْظُورِ. وَلَنَا أَنَّ الْوَطْءَ سَبَبُ الْخُزْئِيَّةِ بِوَاسِطَةِ الْوَلَدِ حَرَّمَةً الْمُولِمُ وَقَلَ وَفُرُوعِهِ وَكَذَلِكَ حَيَّ يُضَافَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَمُلًا فَتَصِيرُ أُصُولُهَا وَفُرُوعُهَا كَأْصُولِهِ وَفُرُوعِهِ وَكَذَلِكَ عَلَى الْعَكْسِ، وَالِاسْتِمْتَاعُ بِالْخُزْءِ حَرَامٌ إِلَّا فِي مَوْضِعِ الضَّرُورَةِ وَهِيَ الْمَوْطُوءَةُ، وَالْوَطْءُ

وهه:(2)قول التابعي لثبوت النكاح من النساء وما يحرم \ وَكَرِهَهُ الْحَسَنُ مَرَّةً • • • وَكَرِهَهُ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ لِلْقَطِيعَةِ وَلَيْسَ فِيهِ تَحْرِيمٌ (بخاري شريف: باب ما يحل من النساء وما يحرم، نمبر 5105)

[28] وجه: (1) الحديث لثبوت حرمة المصاهرة \ عَنْ عَائِشَة؛ أَنَّمَا قَالَت: احْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ. فقالَ سَعْدٌ: هَذَا. يَا رَسُولَ اللَّهِ! ابْنُ أَخِي، عُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ. عَهِدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ. انْظُرْ إِلَى شَبَهِهِ. وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أَخِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ! وُلِدَ عَلَى فِرَاشٍ أَبِي. مِنْ وَلِيدَتِهِ. فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَى شَبَهِهِ، فَرَأَى شَبَهًا بَيْنًا عَلَى فِرَاشٍ أَبِي. مِنْ وَلِيدَتِهِ. فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَى شَبهِهِ، فَرَأَى شَبَهًا بَيْنًا بِعُتْبَةَ. فقالَ "هُو لَكَ يَا عَبْدُ. الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحُبَحِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتَ زَمْعَةً". قَالَ "هُو لَكَ يَا عَبْدُ. الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحُبَحِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بَنْتَ زَمْعَةً". قَالَت: فَلَمْ يَرَ سَوْدَةَ قَطُّ (مسلم شريف: باب الولد للفراش، وتوقى الشبهات، غبر: 1457) قالَت: فَلَمْ يَرَ سَوْدَةَ قَطُّ (مسلم شريف: باب الولد للفراش، وتوقى الشبهات، غبر: 1457) عليه وسلم: «مَنْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِ امْرَأَةٍ، لَمْ تَحِلَ لَهُ أُمُّهَا، وَلَا ابْنَتُهَا» (مصنف ابن شيبه: الرجل عليه وسلم: «مَنْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِ امْرَأَةٍ، لَمْ تَحِلُ لَهُ أُمُّهَا، وَلَا ابْنَتُهَا» (مصنف ابن شيبه: الرجل يقع على أم امرأته أو ابنة امرأته ما حال امرأته، غبر 16235 م سنن بيهقي: باب الزنا لا يحرم الحلال، غبر 1396)

**وجه:**(3)قول التابعي لثبوت حرمة المصاهرة \ عَنْ مَكْحُولٍ، أَنَّ عُمَرَ، جَرَّدَ جَارِيَةً لَهُ فَطَلَبَهَا إِلَيْهِ بَعْضُ بَنِيهِ فَقَالَ: «إِغَّا لَا تَجِلُّ لَكَ» (سنن بيهقي: في الرجل يجرد المرأة ويلتمسها فَطَلَبَهَا إِلَيْهِ بَعْضُ بَنِيهِ فَقَالَ: «إِغَّا لَا تَجِلُّ لَكَ» (سنن بيهقي: في الرجل يجرد المرأة ويلتمسها فَطَلَبَهَا إِلَيْهِ بَعْضُ بَنِيهِ فَقَالَ: هوم: حرام كرنوالى وطي

مُحَرَّمٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ سَبَبُ الْوَلَدِ لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ زِنَّا.

{29} (وَمَنْ مَسَّتُهُ امْرَأَةٌ بِشَهْوَةٍ حَرُمَتْ عَلَيْهِ أُمُّهَا وَابْنَتُهَا) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: لَا تَحْرُمُ، وَعَلَى هَذَا الْحِلَافِ مَسُّهُ امْرَأَةً بِشَهْوَةٍ وَنَظَرُهُ إِلَى فَرْجِهَا وَنَظَرُهَا إِلَى ذَكْرِهِ عَنْ شَهْوَةٍ. لَلَا تَحْرُمُ، وَعَلَى هَذَا الْحِلَافِ مَسُّهُ امْرَأَةً بِشَهْوَةٍ وَنَظَرُهُ إِلَى فَرْجِهَا وَنَظَرُهَا إِلَى ذَكْرِهِ عَنْ شَهْوَةٍ. لَهُ أَنَّ الْمَسَّ وَالنَّظَرَ لَيْسَا فِي مَعْنَى الدُّخُولِ، وَلِمَذَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا فَسَادُ الصَّوْمِ وَالْإِحْرَامِ وَوُجُوبُ الِاغْتِسَالِ فَلَا يَلْحَقَانِ بِهِ. وَلَنَا أَنَّ الْمَسَّ وَالنَّظَرَ سَبَبٌ دَاعٍ إِلَى الْوَطْءِ فَيُقَامُ مُقَامَهُ فِي مَوْضِعِ الْإِحْتِيَاطِ، ثُمَّ الْمَسُّ بِشَهْوَةٍ أَنْ تَنْتَشِرَ الْآلَةُ أَوْ تَزْدَادَ انْتِشَارًا هُوَ فَيُقَامُ مُقَامَهُ فِي مَوْضِعِ الْإِحْتِيَاطِ، ثُمَّ الْمَسُّ بِشَهْوَةٍ أَنْ تَنْتَشِرَ الْآلَةُ أَوْ تَزْدَاذَ انْتِشَارًا هُوَ الصَّحِيحُ، وَالْمُعْتَبَرُ النَّظُرُ إِلَى الْفَرْجِ الدَّاخِلِ وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ إِلَّا عِنْدَ اتِكَائِهَا، وَلَوْ مَسَّ الصَّحِيحُ، وَالْمُعْتَبَرُ النَّطُرُ إِلَى الْفَرْجِ الدَّاخِلِ وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ إِلَا عِنْدَ اتِكَائِهَا، وَلَوْ مَسَ

من لا تحل لابنه، وإن فعل الأب،غبر 16218, مصنف عبدالرزاق: باب ما يحرم الأمة والحرة،غبر 10839)

**وَجِه:(4)** الآية لثبوت حرمة المصاهرة \ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ (النساء: 4، آية: 22)

{29} وَهِهَ:(1)قول التابعي لثبوت حرمة المصاهرة \ وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: «وَكَانُوا يَقُولُونَ إِذَا اطَّلَعَ الرَّجُلُ عَلَى الْمَرْأَةِ، عَلَى مَا لَا تَجِلُّ لَهُ، أَوْ لَمَسَهَا لِشَهْوَةٍ، فَقَدْ حُرِّمَتَا عَلَيْهِ جَمِيعًا» اطَّلَعَ الرَّجُلُ عَلَى الْمَرْأَةِ، عَلَى مَا لَا تَجِلُّ لَهُ، أَوْ لَمَسَهَا لِشَهْوَةٍ، فَقَدْ حُرِّمَتَا عَلَيْهِ جَمِيعًا» (مصنف ابن شيبه: الرجل يقع على أم امرأته أو ابنة امرأته ما حال امرأته، نمبر 16236 مصنف عبد الرزاق: ٣٣ – باب ما يحرم الأمة والحرة ، نمبر 11698)

وجه: (2) الحديث لثبوت حرمة المصاهرة \ عَنْ أَبِي هَانِيَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِ امْرَأَةٍ، لَمْ تَحِلَّ لَهُ أُمُّهَا، وَلَا ابْنَتُهَا» (مصنف ابن شيبه: الرجل يقع على أم امرأته أو ابنة امرأته ما حال امرأته، غبر 16235 , سنن بيهقى: باب الزنا لا يحرم الحلال، غبر 13969)

**﴿ ﴿ ﴾ الْحُهُ: (3)**قول التابعي لثبوت حرمة المصاهرة \ عَنِ الْحُسَنِ، وَقَتَادَةِ، قَالَا: ﴿لَا يُحَرِّمُهَا عَلَيْهِ إِلَّا الْوَطْءُ» (مصنف عبدالرزاق: باب ما يحرم الأمة والحرة،نمبر 10846)

**اُصول**: دوعی وطی بھی گویا کہ وطی کے درج میں ہیں،ان سے بھی مصاہرت ثابت ہو جائے گا۔

فَأَنْزَلَ فَقَدْ قِيلَ إِنَّهُ يُوجِبُ الْحُرْمَةَ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُوجِبُهَا لِأَنَّهُ بِالْإِنْزَالِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ غَيْرُ مُفْض إِلَى الْوَطْءِ، وَعَلَى هَذَا إِتْيَانُ الْمَرْأَةِ فِي الدُّبُرِ.

{30} (وَإِذَا طَلَّقَ امْرَأَةً طَلَاقًا بَائِنًا أَوْ رَجْعِيًّا لَمْ يَجُوْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأُحْتِهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّهُ ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ – رَحِمَهُ اللَّهُ – إِنْ كَانَتْ الْعِدَّةُ عَنْ طَلَاقٍ بَائِنٍ أَوْ ثَلَاثٍ يَجُورُ لِانْقِطَاعِ النِّكَاحِ بِالْكُلِيَّةِ إِعْمَالًا لِلْقَاطِعِ، وَلِهَذَا لَوْ وَطِئَهَا مَعَ الْعِلْمِ بِالْحُرْمَةِ يَجِبُ الْحُدُّ. وَلَنَا لَا نُقِطَاعِ النِّكَاحِ الْأُولَى قَائِمٌ لِبَقَاءِ بَعْضِ أَحْكَامِهِ كَالنَّفَقَةِ وَالْمَنْعِ وَالْفِرَاشِ وَالْقَاطِعُ تَأْخَر عَمَلُهُ أَنَّ نِكَاحَ الْأُولَى قَائِمٌ لِبَقَاءِ بَعْضِ أَحْكَامِهِ كَالنَّفَقَةِ وَالْمَنْعِ وَالْفِرَاشِ وَالْقَاطِعُ تَأْخَر عَمَلُهُ وَلِمُذَا بَقِيَ الْقَيْدُ، وَاخْدُ لَا يَجِبُ عَلَى إِشَارَةٍ كِتَابِ الطَّلَاقِ، وَعَلَى عِبَارَةٍ كِتَابِ الخُدُودِ يَجِبُ وَلِمُنْ الْمِلْكَ قَدْ زَالَ فِي حَقِّ الْخِلِّ فَيَتَحَقَّقُ الزِّنَا وَلَا يَوْعُ فِي حَقِّ مَا ذَكَوْنَا فَيَصِيرُ جَامِعًا. لِأَنَّ الْمِلْكَ قَدْ زَالَ فِي حَقِّ الْحِلِّ فَيَتَحَقَّقُ الزِّنَا وَلَا يَوْعُ فِي حَقِّ مَا ذَكُونَا فَيَصِيرُ جَامِعًا.

وجه:(3)قول التابعي لثبوت حرمة المصاهرة \ عَنْ مَكْحُولٍ، أَنَّ عُمَرَ، جَرَّدَ جَارِيَةً لَهُ فَطَلَبَهَا إِلَيْهِ بَعْضُ بَنِيهِ فَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لَكَ» (مصنف ابن شيبه: في الرجل يجرد المرأة ويلتمسها من لا تحل لابنه، وإن فعل الأب،غبر 16218 مصنف عبدالرزاق: باب ما يحرم الأمة والحرة،غبر 10839)

{30} وَهِهُ:(1)قول الصحابي لثبوت حرمة النكاح الخامسة حتى تنقضي عدقا الرابعة \ عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: «لَا يَتَزَوَّجُ خَامِسَةً حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّةُ الَّتِي طَلَّقَ» (مصنف ابن أبي شيبة: في الرَّجُلِ يَكُونُ تَعْتَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ، فَيُطَلِّقُ إِحْدَاهُنَّ، مَنْ كَرِهَ أَنْ يَتَزَوَّجَ خَامِسَةً حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّةُ التَّي طَلَّقَ، غبر: 16745)

وجه: (2)قول الصحابي لثبوت حرمة النكاح الخامسة حتى تنقضي عدتها الرابعة \ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ: طَلَّقَ رَجُلُ امْرَأَةً، ثُمَّ تَزَوَّجَ أُخْتَهَا، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِمَرْوَانَ: «فَرِّقْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ: طَلَّقَ رَجُلُ امْرَأَةً» ثُمَّ تَزَوَّجَ أُخْتَهَا، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِمَرْوَانَ: «فَرِّقْ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ، حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّةُ الَّتِي طَلَّقَ» (مصنف ابن شيبه: في الرجل يكون تحته الوليدة فيطلقها طلاقا بائنا فترجع إلى سيدها فيطؤها، ألزوجها أن يراجعها، غير 16740) فيطلقها طلاق بائن يامغلظ عدت كُرن سے پہلے بحم نا بحم بيرى باتى رئتى ہے۔

لغت:ينتشر: منتشر بوجائ، يهيل جائے، برده جائے، اتكائها: ليك لكاكر بيضنا

{31} وَجِه: (1)قول الصحابي لنفي النكاح المولى بالأمة \ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه " أَتِيَ بِامْرَأَةٍ قَدْ تَزَوَّجَتْ عَبْدَهَا فَعَاقَبَهَا وَفَرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ عَبْدِهَا وَحَرَّمَ عَلَيْهَا الْأَزْوَاجَ عُقُوبَةً لَيَا " وَهُمَا مُرْسَلَانِ يُؤَكِّدُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ (سنن بيهقي: باب النكاح وملك اليمين لا يجتمعان، نمبر: 13736)

{32} وَهِهَ:(1) الآية لثبوت جواز النكاح من أهل الكتابية \ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النَّائِينَ غَيْرَ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَحْدَانٍ (المائدة: 5، آية: 5)

وجه: (2)قول الصحابي لثبوت جوار النكاح من أهل الكتابية لكن ليس مستحسن \ سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ يَقُولُ: تَزَوَّجَ حُذَيْفَةُ رضي الله عنه يَهُودِيَّةً، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ رضي الله عنه أَنْ يُفَارِقَهَا، فَقَالَ: " إِنِي أَحْشَى أَنْ تَدَعُوا الْمُسْلِمَاتِ وَتَنْكِحُوا الْمُومِسَاتِ "(سنن بيهقي: الله عنه بيه المؤمنات على باب ما جاء في تحريم حرائر أهل الشرك دون أهل الكتاب، وتحريم المؤمنات على الكفار، غبر 13984)

وجه: (3) قول الصحابي لثبوت جوار النكاح من أهل الكتابية لكن ليس مستحسن \عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ حُذَيْفَةَ نَكَحَ يَهُودِيَّةً زَمَنَ عُمَرَ، فَقَالَ عُمَرُ: «طَلِّقْهَا، فَإِنَّمَا جَمْرَهٌ» قَالَ: أَحَرَامٌ؟ قَالَ: «لَا». قَالَ: فَلِمَ يُطَلِّقْهَا حُذَيْفَةُ لِقَوْلِهِ: «حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ طَلَّقَهَا» (مصنف عبد الرزاق: باب: نكاح نساء أهل الكتاب، غبر 12668)

وَلا فَرْقَ بَيْنَ الْكِتَابِيَّةِ الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ عَلَى مَا نُبَيِّنُ مِنْ بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

{33} وَلَا يَجُوزُ تَزْوِيجُ الْمَجُوسِيَّاتِ لِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «سُنُّوا هِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ غَيْرَ نَاكِحِي نِسَائِهِمْ وَلَا آكِلِي ذَبَائِحِهِمْ»

**﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ا** الآية لنفي النكاح المؤمنة بالكافر \ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلُّ هُمُ وَلَا هُمْ يَجِلُّونَ لَمُنَّ (الممتحنة: 60، آية: 10)

**وجه:**(5)الآية لنفي النكاح المؤمنة بالكافر \ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ (المائدة: 5، آية: 5)

وجه: (6) قول الصحابي لنفي النكاح المؤمنة بالكافر \ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ • • • • وَنِسَاءُهُمْ لَنَا حِلُّ، وَنِسَاءُنَا عَلَيْهِمْ حَرَامٌ "(سنن بيهقي: باب ما جاء في تحريم حرائر أهل الشرك دون أهل الكتاب، وتحريم المؤمنات على الكفار، نمبر: 13980)

وجه: (7)قول التابعي لنفي النكاح المؤمنة بالكافر \ عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ، قَالَ: «إِمَاءُ أَهْلِ الْكِتَابِ عِنْزِلَةِ حَرَائِرِهِمْ» (مصنف ابن شيبه: في نكاح إماء أهل الكتاب،غبر 16181)

{33} وَهِهُ: (1) الحديث لثبوت حرمة النكاح من المجوس \ عَنِ الخُسَنِ بْنِ مُحُمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: كَتَبَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم إلى مَجُوسِ هَجَرَ يَدْعُوهُمْ إلى الْإِسْلَامِ: «فَمَنْ أَسُلَمَ قَبِلَ مِنْهُ الْحُقَّ، وَمَنْ أَبَى كَتَبَ عَلَيْهِ الجُوْيَةَ، وَلَا تُؤْكَلُ هَمْ ذَبِيحَةٌ، وَلَا تُنْكُحُ مِنْهُمُ امْرَأَةً» أَسْلَمَ قَبِلَ مِنْهُ الْحُقَّ، وَمَنْ أَبَى كَتَبَ عَلَيْهِ الجُوْيَةَ، وَلَا تُؤْكَلُ هَمْ ذَبِيحَةٌ، وَلَا تُنْكَحُ مِنْهُمُ امْرَأَةً» أَسْلَمَ قَبِلَ مِنْهُ الْحُقَ، وَمَنْ أَبَى كَتَبَ عَلَيْهِ الجُوْية، وَلَا تُؤْكَلُ هَمْ ذَبِيحَةٌ، وَلَا تُنْكَحُ مِنْهُمُ امْرَأَةً» (مصنف عبد الرزاق: أخذ الجزية من المجوس، نمبر: \$1002 مصنف ابن شيبه: ما قالوا في المجوس تكون عليهم جزية، نمبر \$32645)

وجه:(2) الحديث لثبوت حرمة النكاح من المجوس \ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَٰنِ بْنُ عَوْفٍ: أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «سُنُّوا بِمِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ» (مصنف عبدالرزاق: أخذ الجزية من المجوس،نمبر 10025)

{34} قَالَ (وَلَا الْوَثَنِيَّاتِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَلا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ} [البقرة: 221].

{35} (وَيَجُوزُ تَنْوِيجُ الصَّابِئَاتِ إِنْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِدِينِ نَبِي وَيُقِرُّونَ بِكِتَابٍ) لِأَهَّمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ (وَإِنْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْكَوَاكِبَ وَلَا كِتَابَ هَمُ لَمْ تَجُرْ مُنَاكَحَتُهُمْ) لِأَهَّمُ مُشْرِكُونَ، وَالْكِتَابِ هَمُ لَمْ تَجُرْ مُنَاكَحَتُهُمْ) لِأَهَّمُ مُشْرِكُونَ، وَالْكِتَابِ هَمُ الْمَنْقُولُ فِيهِ مَحْمُولٌ عَلَى اشْتِبَاهِ مَذْهَبِهِمْ، فَكُلُّ أَجَابَ عَلَى مَا وَقَعَ عِنْدَهُ، وَعَلَى هَذَا حِلُ ذَبِيحَتِهِمْ.

{34} وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَرَمة النكاح من الوثنيات \ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَا مَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ يُؤْمِنَ وَلَا مُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنَ وَلَا مُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدُ مُؤْمِنَ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الجُنَّةِ وَالْمَعْفِرَةِ بِإِذْنِهِ (البقرة: 2، الآية: 221)

{35} **وَهِه:(**1)الآية لثبوت جواز النكاح من الصابيات \ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَاللَّذِينَ اللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَخْزَنُونَ وَاللَّائِدة: 5، الآية: 69)

وجه:(2)قول الصحابي لثبوت جواز النكاح من الصابيات \ كَتَبَ عَامَلٌ لِعُمَرَ بْنِ الْخُطَّابِ، أَنَّ نَاسًا مِنْ قِبَلِنَا يُدْعَوْنَ السَّامِرَةَ يَسْبِتُونَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَيَقْرَءُونَ التَّوْرَاةَ، وَلَا يُؤْمِنُونَ بِيَوْمِ الْبَعْثِ، فَمَا تَرَى يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي ذَبَائِحِهِمْ؟ قَالَ: فَكَتَبَ " هُمْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ الْبَعْثِ، فَمَا تَرَى يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي ذَبَائِحِهِمْ؟ قَالَ: فَكَتَبَ " هُمْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ذَبَائِحُهُمْ ذَبَائِحُ أَهْلِ الْكِتَابِ "(سنن بيهقي: باب من دان دين اليهود والنصارى من الصابئين، والسامرة، نمبر 13989)

وجه:(3) الآية لثبوت جواز النكاح من الصابيات \ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (الحج: 22، الآية: 17) وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (الحج: 22، الآية: 71) وجه:(4)قول التابعي لثبوت جواز النكاح من الصابيات \ أَنْبَأَنَا الْحُسَنُ، نُبِّى زِيَادٌ أَنَّ " الصَّابِئِينَ يُصَلُّونَ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَيُعْطُونَ الْخُمُسَ قَالَ: فَأَرَادَ أَنْ يَضَعَ عَنْهُمُ الجُزْيَةَ قَالَ: فَأُخْبِرَ الصَّابِئِينَ يُصَلُّونَ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَيُعْطُونَ الْخُمُسَ قَالَ: فَأَرَادَ أَنْ يَضَعَ عَنْهُمُ الجُزْيَةَ قَالَ: فَأُخْبِرَ

 $\{36\}$  قَالَ (وَيَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ وَالْمُحْرِمَةِ أَنْ يَتَزَوَّجَا فِي حَالَةِ الْإِحْرَامِ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ – رَحِمَهُ اللَّهُ -: لَا يَجُوزُ، وَتَزْوِيجُ الْوَلِيِّ الْمُحْرِمِ وَلِيَّتَهُ عَلَى هَذَا الْجِلَافِ. لَهُ قَوْلُهُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَلَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكِحُ » وَلَنَا مَا رُوِيَ «أَنَّهُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – رَوَّعَ هَوْرَةً وَهُوَ مُحْرِمٌ » وَمَا رَوَاهُ مَحْمُولُ عَلَى الْوَطْءِ.

{37} (وَيَجُوزُ تَزْوِيجُ الْأَمَةِ مُسْلِمَةً كَانَتْ أَوْ كِتَابِيَّةً) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: لَا يَجُوزُ لِلْحُرِّ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأَمَةٍ كِتَابِيَّةٍ لِأَنَّ جَوَازَ نِكَاحِ الْإِمَاءِ ضَرُورِيٌّ عِنْدَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ يَجُوزُ لِلْحُرِّ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأَمَةٍ كِتَابِيَّةٍ لِأَنَّ جَوَازَ نِكَاحِ الْإِمَاءِ ضَرُورِيٌّ عِنْدَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ

بَعْدُ أَهَّهُمْ يَعْبُدُونَ الْمَلَائِكَةَ "(سنن بيهقي: باب من دان دين اليهود والنصارى من الصابئين، والسامرة، غبر: 13990)

{36} **وَهِه:(**1)الحديث لثبوت النكاح في حالت الإحرام / أَنْبَأَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، «تَزَوَّجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ مُحْرِمٌ.» (بخاري شريف: باب نكاح المحرم، نمبر: 5114)

وجه:(2) الحديث لثبوت النكاح في حالت الإحرام / أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ (مسلم شريف: باب تحريم نكاح المحرم، وكراهة خطبه، غبر: 1410)

{37} وَهِه:(1)الآية لثبوت النكاح بالأمة مسلمة كانت أو كتابية ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمُ النَّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمُانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَعُوا بِأَمْوَالِكُمْ عُصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ (النساء: 4، الآية: 24)

وجه: (2)قول التابعي لثبوت النكاح بالأمة مسلمة كانت أو كتابية \ عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ، قَالَ: «إِمَاءُ أَهْلِ الْكِتَابِ بِمَنْزِلَةِ حَرَائِرِهِمْ» (مصنف ابن شيبه: في نكاح إماء أهل الكتاب، نمبر: 16181)

أصول: حالت احرام میں نکاح جائز ہے،البتہ وطی احرام کے مفسدات میں سے ہ،اس لیے وطی جائز نہیں۔

تَعْرِيضِ الْجُنْءِ عَلَى الرِّقِّ، وَقَدْ انْدَفَعَتْ الضَّرُورَةُ بِالْمُسْلِمَةِ وَلِهَذَا جَعَلَ طَوْلَ الْحُرَّةِ مَانِعًا مِنْهُ. وَعِنْدَنَا الْجُوَازُ مُطْلَقٌ لِإِطْلَاقِ الْمُقْتَضِي، وَفِيهِ امْتِنَاعٌ عَنْ تَحْصِيلِ الْجُزْءِ الْحُرِّ لَا إِرْقَاقُهُ وَلَهُ أَنْ لَا يُحَصِّلَ الْوَصْفَ.

 $\{38\}$  (وَلَا يَتَزَوَّجُ أَمَةً عَلَى حُرَّةٍ) لِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «لَا تُنْكُحُ الْأَمَةُ عَلَى الْحُرَّةِ» وَهُوَ بِإِطْلَاقِهِ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي تَجُوِيزِهِ ذَلِكَ لِلْعَبْدِ، وَعَلَى الْخُرَّةِ» وَهُوَ بِإِطْلَاقِهِ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي تَجُويزِهِ ذَلِكَ لِلْعَبْدِ، وَعَلَى مَا نُقَرِّرُهُ فِي مَالِكٍ فِي تَجُويزِهِ ذَلِكَ بِرِضَا الْحُرَّةِ، وَلِأَنَّ لِلرِّقِّ أَثَرًا فِي تَنْصِيفِ النِّعْمَةِ عَلَى مَا نُقَرِّرُهُ فِي مَالِكٍ فِي تَجُويزِهِ ذَلِكَ بِرِضَا الْحُرَّةِ، وَلِأَنَّ لِلرِّقِ أَثَرًا فِي تَنْصِيفِ النِّعْمَةِ عَلَى مَا نُقَرِّرُهُ فِي كَتَابِ الطَّلَاقِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَيَثْبُتُ بِهِ حِلُّ الْمَحَلِّيَّةِ فِي حَالَةِ الْإِنْفِرَادِ دُونَ حَالَةِ الْإِنْفِرَاهِ . كَتَابِ الطَّلَاقِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَيَثْبُتُ بِهِ حِلُّ الْمَحَلِّيَّةِ فِي حَالَةِ الْإِنْفِرَادِ دُونَ حَالَةِ الْإِنْفِرَاهِ . وَكَالَةٍ الْإِنْفِرَاهِ وَسَلَّمَ - «وَتُنْكُحُ الْحُرَّةِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «وَتُنْكُحُ الْحُرَّةُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «وَتُنْكُحُ الْحُرَّةُ عَلَى الْأَمَةِ» وَلِأَفَّا مِنْ الْمُحَلَّلَاتِ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ إِذْ لَا مُنَصِّفَ فِي حَقِيّهَا.

{40} (فَإِنْ تَزَوَّجَ أَمَةً عَلَى حُرَّةٍ فِي عِدَّةٍ مِنْ طَلَاقٍ بَائِنِ أَوْ ثَلَاثٍ لَمْ يَجُزْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

وجه:(3)قول الصحابي لثبوت النكاح بالأمة مسلمة كانت أو كتابية \ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ: • • • وَمَنْ وَجَدَ صَدَاقَ حُرَّةٍ، فَلَا يَنْكِحَنَّ أَمَةً أَبَدًا "(سنن بيهقي: باب لا تنكح أمة على حرة وتنكح الحرة على الأمة، نمبر: 14004)

{38} ﴿ 38} ﴿ 1) الحديث لنفي النكاح الأمة على الحرة / عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ: " لَا تُنْكَحُ الْأَمَةُ عَلَى الْحُرَّةِ، وَتُنْكَحُ الْحُرَّةُ عَلَى الْأَمَةِ، وَمَنْ وَجَدَ صَدَاقَ حُرَّةٍ، فَلَا يَنْكِحَنَّ أَمَةً أَبَدًا "(سنن بيهقي: باب لا تنكح أمة على حرة وتنكح الحرة على الأمة، 14004)

وجه:(2) الآية لنفي النكاح الأمة على الحرة / وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ (النساء: 4، الآية: 25)

{40} **وَهِه:(**1)قول الصحابي لثبوت حرمة النكاح الخامسة حتى تنقضي عدتها الرابعة \عَنْ عَلِيِّ، قَالَ: «لَا يَتَزَوَّجُ خَامِسَةً حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّةُ الَّتِي طَلَّقَ» (مصنف ابن شيبه: في

- رَحِمَهُ اللّهُ -، وَيَجُوزُ عِنْدَهُمَا) لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِتَزَوُّحٍ عَلَيْهَا وَهُوَ الْمُحَرَّمُ، وَلِهَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ عَلَيْهَا وَهُوَ الْمُحَرَّمُ، وَلِهَذَا. وَلِأَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللّهُ - أَنَّ نِكَاحَ الْحُرَّةِ بَاقٍ مِنْ وَجْهٍ لِلاَ يَتَزَوَّجُ عَلَيْهَا لَمُ يَخْنَثُ هِمَذَا. وَلِأَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللّهُ - أَنَّ نِكَاحَ الْحُرَّةِ بَاقٍ مِنْ وَجْهٍ لِبَقَاءِ بَعْضِ الْأَحْكَامِ فَيَبْقَى الْمَنْعُ احْتِيَاطًا، بِخِلَافِ الْيَمِينِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ أَنْ لَا يُدْخِلَ غَيْرِهَا فِي قَسْمِهَا.

{41} (وَلِلْحُرِّ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَرْبَعًا مِنْ الْحُرَائِرِ وَالْإِمَاءِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى {فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ} [النساء: 3]

الرجل يكون تحته أربع نسوة، فيطلق إحداهن، من كره أن يتزوج خامسة حتى تنقضي عدة التي طلق،نمبر 16745 )

وجه: (2)قول الصحابي لثبوت حرمة النكاح الخامسة حتى تنقضي عدتما الرابعة \ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ: طَلَقَ رَجُلُ امْرَأَةً، ثُمُّ تَزَوَّجَ أُخْتَهَا، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِمَرْوَانَ: «فَرِقْ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ، حَتَى تَنْقَضِي عِدَّةُ الَّتِي طَلَقَها وَبَيْنَهُ، حَتَى تَنْقَضِي عِدَّةُ الَّتِي طَلَقَها وَابِن شيبه: في الرجل يكون تحته الوليدة فيطلقها طلاقا بائنا فترجع إلى سيدها فيطؤها، ألزوجها أن يراجعها؟، نمبر: 16740) فيطلقها طلاقا بائنا فترجع إلى سيدها فيطؤها، ألزوجها أن يراجعها؟، فبر: ولللاق وللاق وللاق السحابي لثبوت حرمة النكاح الخامسة حتى تنقضي عدقها الرابعة إلا في طلاق البائنة \ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَالْقَاسِمَ بْنَ مُحُمَّدٍ كَانَا يَقُولَانِ " فِي الرَّجُلِ تَكُونُ عِنْدَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ فَيُطَلِّقُ إِحْدَاهُنَّ الْبَتَّةَ، أَنَّهُ يَتَزَوَّجُ إِذَا شَاءَ، وَلَا يَنْتَظِرُ حَتَى تَنْضِيَ عِدَّتُهَا "(سنن بيهقي: باب فَيُطَلِقُ إِحْدَاهُنَّ الْبَتَّةَ، أَنَّهُ يَتَزَوَّجُ إِذَا شَاءَ، وَلَا يَنْتَظِرُ حَتَى تَنْضِيَ عِدَّتُهَا "(سنن بيهقي: باب الرجل يطلق أربع نسوة له طلاقا بائنا حل له أن ينكح مكافن أربعا، نمبر: 13850) الرجل يطلق أربع نسوة له طلاقا بائنا حل له أن ينكح مكافن أربعا، نمبر: 1386\$ وثُلَاثَ ورُبُاعَ (النساء: 4، آية: 4)

وجه: (2) الحديث لثبوت النكاح من أربع / وَقَالَ وَهْبُ: الْأَسَدِيُّ - قَالَ: «أَسْلَمْتُ وَعِنْدِي مُنْهُنَّ مَنْهُنَّ مَنْهُنَّ صَلَى الله عليه وسلم اخْتَرْ مِنْهُنَّ مَنْهُنَّ أَنْ نِسْوَةٍ فَلَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم اخْتَرْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا.» (سنن ابي داؤد شريف: باب فيمن أسلم وعنده نساء أكثر من أربع أو أختان، نمبر:

وَالتَّنْصِيصُ عَلَى الْعَدَدِ يَمْنُعُ الزِّيَادَةَ عَلَيْهِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - رَجِّمَهُ اللَّهُ -: لَا يَتَزَوَّجُ إِلَّا أَمَةً وَاحِدَةً لِأَنَّهُ ضَرُورِيٌّ عِنْدَهُ: وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا تَلَوْنَا إِذْ الْأَمَةُ الْمَنْكُوحَةُ يَنْتَظِمُهَا اسْمُ النِّسَاءِ كَمَا فِي الظِّهَارِ.

{42} (وَلَا يَجُوزُ لِلْعَبْدِ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَتَيْنِ) وَقَالَ مَالِكَ: يَجُوزُ لِأَنَّهُ فِي حَقِّ النِّكَاحِ مِنْزِلَةِ الْحُرِّ عِنْدَهُ حَتَّى مَلَّكَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَوْلَى. وَلَنَا أَنَّ الرِّقَّ مُنَصِّفٌ فَيَتَزَوَّجُ الْعَبْدُ اثْنَتَيْنِ وَالْخَرُّ أَرْبَعًا إِظْهَارًا لِشَرَفِ الْحُرِيَّةِ. قَالَ (فَإِنْ طَلَّقَ الْحُرُّ إِحْدَى الْأَرْبِعِ طَلَاقًا بَائِنًا لَمْ يَجُزْ لَهُ وَالْحُرُّ أَرْبَعًا إِظْهَارًا لِشَرَفِ الْحُرِيَّةِ. قَالَ (فَإِنْ طَلَّقَ الْحُرُّ إِحْدَى الْأَرْبِعِ طَلَاقًا بَائِنًا لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ رَابِعَةً حَتَّى تَنْقَضِي عِدَّقُهُ]) وفِيهِ خِلَافُ الشَّافِعِيِّ – رَحِمَهُ اللَّهُ – وَهُو نَظِيرُ نِكَاحِ الْأَخْتِ فِي عِدَّةِ الْأُخْتِ.

2241، ترمذي شريف: باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة، نمبر: 1128) و المجاز (3) الحديث لثبوت النكاح من أربع / الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمُّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا (الجادلة: 58، آية: 3)

{42} وجه: (1)قول الصحابي لثبوت نكاح العبد من اثنين / أَنَّ عَلِيًّا، كَانَ يَقُولُ: «لَا يَنْكِحُ الْعَبْدُ فَوْقَ اثْنَتَيْنِ» (مصنف ابن شيبه: في المملوك، كم يتزوج من النساء؟، نمبر: 13897م سنن بيهقيئ: باب نكاح العبد وطلاقه، 13897)

وجه:(2)قول الصحابي لثبوت نكاح العبد من اثنين / عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: " يَنْكِحُ الْعَبْدُ امْرَأَتَيْنِ، وَيُطَلِّقُ تَطْلِيقَتَيْنِ، وَتَعْتَدُ الْأَمَةُ حَيْضَتَيْنِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَحِيضُ، فَشَهْرَيْنِ أَوْ شَهْرٌ وَنِصْفٌ (سنن بيهقي: باب نكاح العبد وطلاقه،نمبر 13895)

وجه:(3)قول الصحابي لثبوت نكاح العبد من اثنين / أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَالْقَاسِمَ بْنَ مُحُمَّدٍ كَانَا يَقُولَانِ " فِي الرَّجُلِ تَكُونُ عِنْدَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ فَيُطَلِّقُ إِحْدَاهُنَّ الْبَتَّةَ، أَنَّهُ يَتَزَوَّجُ إِذَا شَاءَ، وَلَا كَانَا يَقُولَانِ " فِي الرَّجُلِ تَكُونُ عِنْدَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ فَيُطَلِّقُ إِحْدَاهُنَّ الْبَتَّةَ، أَنَّهُ يَتَزَوَّجُ إِذَا شَاءَ، وَلَا يَنْتَظِرُ حَتَّى تَمْضِي عِدَّتُهَا " (سنن بيهقي: باب الرجل يطلق أربع نسوة له طلاقا بائنا حل له أن ينكح مكانهن أربعا، نمبر: 13850)

{43} قَالَ (فَإِنْ تَزَوَّجَ حُبْلَى مِنْ زِنَا جَازَ النِّكَاحُ وَلَا يَطَوُّهَا حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا) وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ – رَحِمَهُ اللَّهُ –: النِّكَاحُ فَاسِدٌ (وَإِنْ كَانَ الْحُمْلُ ثَابِتَ النَّكَاحُ فَاسِدٌ (وَإِنْ كَانَ الْحُمْلُ ثَابِتَ النَّسَبِ فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ) لِأَبِي يُوسُفَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – أَنَّ الإمْتِنَاعَ فِي الْأَصْلِ لِحُرْمَةِ النَّسَبِ فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ) لِأَبِي يُوسُفَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – أَنَّ الإمْتِنَاعَ فِي الْأَصْلِ لِحُرْمَةِ النَّسَبِ فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ) لَا يَه يُوسُفَ الرَّحِمَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مِنْ الْخُمْلُ مُعْتَرَمٌ لِأَنَّهُ لَا جِنَايَةَ مِنْهُ، وَلِهَذَا لَمْ يَجُزُ إِسْقَاطُهُ. وَلَهُمَا أَثَمَا مِنْ

{43} **وَهِه:**(1)الآية لجواز النكاح من الحبلى \ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ (النساء: 4، الآية: 24)

وجه: (2) الحديث لجواز النكاح من الحبلى \ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا مُسَاعَاةً فِي الْإِسْلَامِ مَنْ سَاعَى فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَدْ لَحِقَ بِعَصَبَتِهِ، وَمَنِ ادَّعَى الله عليه وسلم: «لَا مُسَاعَاةً فِي الْإِسْلَامِ مَنْ سَاعَى فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَدْ لَحِقَ بِعَصَبَتِهِ، وَمَنِ ادَّعَى وَلَدًا، مِنْ غَيْرِ رِشْدَةٍ فَلَا يَرِثُ، وَلَا يُورَثُ.» (سنن ابى داؤد شريف: باب في ادعاء ولد الزنا، غبر: 2264)

وجه: (3) الحديث لجواز النكاح من الحبلى \ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ ابْنُ أَبِي السَّرِيِّ: مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَلَمْ يَقُلْ: مِنَ الْأَنْصَارِ، ثُمُّ اتَّفَقُوا يُقَالُ لَهُ: بَصْرُةُ قَالَ: «تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً بِكْرًا فِي سِتْرِهَا، فَدَخَلْتُ عَلَيْهَا، فَإِذَا هِي حُبْلَى، وَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: لَمَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَالْوَلَدُ عَبْدٌ لَكَ فَإِذَا وَلَدَتْ قَالَ الخُسَنُ: فَاجْلِدْهَا (سنن ابى داؤدشريف: باب الرجل يتزوج المرأة فيجدها حبلى، غبر: 2131)

**وَجِه:**(1) الحديث لثبوت النسب من الفراش / عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّمَا قَالَت: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ. فقَالَ سَعْدُ: هَذَا. يَا رَسُولَ اللَّهِ! ابْنُ أَخِي، عُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ. عَهِدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ. انْظُرْ إِلَى شَبَهِهِ. وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أَخِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ! وُلِدَ عَلَى فِرَاشٍ أَبِي. مِنْ وَلِيدَتِهِ. فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إلى شَبَهِهِ، فَرَأَى اللَّهِ! وُلِدَ عَلَى فِرَاشٍ أَبِي. مِنْ وَلِيدَتِهِ. فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إلى شَبَهِهِ، فَرَأَى

الْمُحَلَّلَاتِ بِالنَّصِّ وَحُرْمَةُ الْوَطْءِكَيْ لَا يَسْقِيَ مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ، وَالِامْتِنَاعُ فِي ثَابِتِ النَّسَبِ لِحَقِّ صَاحِبِ الْمَاءِ وَلَا حُرْمَةَ لِلزَّانِي.

{44} (فَإِنْ تَزَوَّجَ حَامِلًا مِنْ السَّبْي فَالنِّكَاحُ فَاسِدٌ) لِأَنَّهُ ثَابِتُ النَّسَبِ

{45} (وَإِنْ زَوَّجَ أُمَّ وَلَدِهِ وَهِيَ حَامِلٌ مِنْهُ فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ) لِأَفَّا فِرَاشٌ لِمَوْلَاهَا حَتَّى يَثْبُتَ نَسَبُ وَلَدِهَا مِنْهُ مِنْ غَيْرِ دَعْوَةٍ، فَلَوْ صَحَّ النِّكَاحُ لَحَصَلَ الْجُمْعُ بَيْنَ الْفِرَاشَيْنِ، إلَّا أَنَّهُ غَيْرُ نَسَبُ وَلَدِهَا مِنْهُ مِنْ غَيْرِ لَعَانٍ فَلَا يُعْتَبَرُ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ الْخَمْلُ.

{46} قَالَ (وَمَنْ وَطِئَ جَارِيَتَهُ ثُمُّ زَوَّجَهَا جَازَ النِّكَاحُ) لِأَثَّا لَيْسَتْ بِفِرَاشٍ لِمَوْلَاهَا فَإِثَّا لَوْ جَاءَتْ بِوَلَدٍ لَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْ غَيْرٍ دَعْوَةٍ إِلَّا أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا صِيَانَةً لِمَائِهِ،

شَبَهًا بَيِّنًا بِعُتْبَةً. فقَالَ "هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ. الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحُجَرُ. وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتَ زَمْعَةَ". قَالَت: فَلَمْ يَرَ سَوْدَةَ قَطُّ (مسلم شريف: باب الولد للفراش، وتوقى الشبهات، نمبر: 1457)

وجه:(2) الحديث لثبوت النسب من الفراش / عَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: «قَامَ فِينَا خَطِيبًا قَالَ: أَمَا إِنِي لَا أَقُولُ لَكُمْ إِلَّا مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ: يَوْمَ حُنَيْنٍ قَالَ: لَا يَجِلُّ لِامْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْقِيَ مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ يَعْنِي إِتْيَانَ الْخَبَالَى، وَلا يَجِلُّ لِامْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَقْعَ عَلَى امْرَأَةٍ مِنَ السَّبِي حَتَّ يَسْتَبْرِئَهَا الْحَبَالَى، وَلا يَجِلُّ لِامْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَقَعَ عَلَى امْرَأَةٍ مِنَ السَّبِي حَتَّ يَسْتَبْرِئَهَا (سنن ابى داؤد: باب في وطء السبايا، نمبر 2158)

{46} وجه: (1) الحديث لجواز النكاح الأمة إلا مع استبراء / عَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: «قَامَ فِينَا خَطِيبًا ٢٠٠٠ وَلَا يَجِلُّ لِامْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَقَعَ عَلَى امْرَأَةٍ مِنَ السَّيْ حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا (سنن ابى داؤد: باب في وطء السبايا، نمبر 2158)

أصول: ثابت السب حامله كانكاح باطل -

لغت: استبراء: براءة سے مشتق ہے، لینی ایک حیض کے بعد باندی سے وطی کرے۔

{47} وَإِذَا جَازَ النِّكَاحُ (فَلِلزَّوْجِ أَنْ يَطَأَهَا قَبْلَ الْاسْتِبْرَاءِ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ – رَحِمَهُ اللَّهُ –: لَا أُحِبُ لَهُ أَنْ يَطَأَهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا لِأَنَّهُ احْتَمَلَ الشَّعْلَ بِمَاءِ الْمَوْلَى فَوَجَبَ التَّنَزُّهُ كَمَا فِي الشِّرَاءِ. وَهَمُّمَا أَنَّ الْحُكْمَ بِجَوَازِ النِّكَاحِ أَمَارَةُ الْفَرَاغِ الشَّعْلَ بِمَاءِ الْمَوْلَى فَوَجَبَ التَّنَزُّهُ كَمَا فِي الشِّرَاءِ. وَهَمُّمَا أَنَّ الْحُكْمَ بِجَوَازِ النِّكَاحِ أَمَارَةُ الْفَرَاغِ فَلَا يُؤْمَرُ بِالاسْتِبْرَاءِ لَا اسْتِحْبَابًا وَلَا وُجُوبًا. بِخِلَافِ الشِّرَاءِ لِأَنَّهُ يَجُوزُ مَعَ الشَّعْلِ. (وَكَذَا إِذَا رَأَى امْرَأَةً تَوْنِي فَتَزَوَّجَهَا حَلَّ لَهُ أَنْ يَطَأَهَا قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرِنَهَا عِنْدَهُمَا، وَقَالَ مُحَمَّدُ: لَا أَذِا رَأَى امْرَأَةً تَوْنِي فَتَزَوَّجَهَا حَلَّ لَهُ أَنْ يَطَأَهَا قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرِنَهَا عِنْدَهُمَا، وَقَالَ مُحَمَّدُ: لَا أَحِبُ لَهُ أَنْ يَطَأَهَا مَا لَمْ يَسْتَبْرِئُهَا) وَالْمَعْنَى مَا ذَكَوْنَا.

{48} قَالَ (وَنِكَاحُ الْمُتْعَةِ بَاطِلٌ) وَهُوَ أَنْ يَقُولَ لِامْرَأَةٍ أَمَّتَعُ بِكَ كَذَا مُدَّةً بِكَذَا مِنْ الْمَالِ وَقَالَ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: هُوَ جَائِزٌ لِأَنَّهُ كَانَ مُبَاحًا فَيَبْقَى إِلَى أَنْ يَظْهَرَ نَاسِخُهُ. الْمَالِ وَقَالَ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: هُو جَائِزٌ لِأَنَّهُ كَانَ مُبَاحًا فَيَبْقَى إِلَى أَنْ يَظْهَرَ نَاسِخُهُ. قُلْنَا: ثَبَتَ النَّسْخُ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - وَابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ لَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - وَابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ الللِهُ الللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللْهُ الللْهُ الللّهُ اللْهُ اللللْهُ الللللْهُ الللّهُ الللللّهُ الللللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ اللللّهُ اللل

{48} وجه:(1)الحديث لحرمة نكاح المتعة / أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه، قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم «نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ وَعَنْ لِحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ زَمَنَ خَيْبَرَ.» (بخارى شريف: باب نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة آخرا،نمبر 5115)

وجه: (2) الحديث لحرمة نكاح المتعة / حَدَّثَنِي الْرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الجُهْنِيُّ، أَنَّ أَبَاهُ، حَدَّثَهُ، أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِي قَدْ كُنْتُ أَذِنْتُ لَكُمْ فِي الْاسْتِمْتَاعِ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَلْيُحَلِّ سَبِيلَهُ، وَلَا تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْءً» (مسلم: بَابُ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ، غير: 1406) فَلْيُحَلِّ سَبِيلَهُ، وَلَا تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْءً» (مسلم: بَابُ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ، غير: 1406) فَلْيُحَلِّ سَبِيلَهُ، وَلَا تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْءً» (مسلم: بَابُ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ، أَن رسول اللهِ فِي عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكُلِ خُومِ الْخُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ (مؤطا صلى الله عليه وسلم: فَلَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكُلِ خُومِ الْخُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ (مؤطا الله عليه وسلم: فَلَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكُلِ خُومِ الْخُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ (مؤطا الله عليه وسلم: عَن المتعة، غير: 1542)

**وجه:(4)** الحديث لحرمة نكاح المتعة / عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: " إِنَّمَا كَانَتِ المُتُعَةُ فِي أَوَّلِ الإِسْلَامِ، كَانَ الرَّجُلُ يَقْدَمُ البَلْدَةَ لَيْسَ لَهُ بِهَا مَعْرِفَةٌ فَيَتَزَوَّجُ المَرْأَةَ بِقَدْرِ مَا يَرَى أَنَّهُ يُقِيمُ فَتَحْفَظُ لَهُ مَتَاعَهُ، وَتُصْلِحُ لَهُ شَيْئَهُ، حَتَّى إِذَا نَزَلَتِ الآيَةُ: {إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَاهُمُمْ}

عَنْهُمَا - صَحَّ رُجُوعُهُ إِلَى قَوْلِمِمْ فَتَقَرَّرَ الْإِجْمَاعُ.

{49} (وَالنِّكَاحُ الْمُؤَقَّتُ بَاطِلٌ) مِثْلُ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ إِلَى عَشَرَةِ أَيَّامٍ. وَقَالَ زُفَرُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: هُوَ صَحِيحٌ لَازِمٌ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَبْطُلُ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ. وَلَنَا أَنَّهُ أَتَى بِمَعْنَى الْمُتْعَةِ وَالْعِبْرُةُ فِي الْعُقُودِ لِلْمَعَانِي، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا إِذَا طَالَتْ مُدَّةُ التَّاْقِيتِ أَوْ قَصُرَتْ لِأَنَّ التَّاْقِيتَ هُوَ الْمُعَيِّنُ لِجِهَةِ الْمُتْعَةِ وَقَدْ وُجِدَ.

{50} (وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَتَيْنِ فِي عُقْدَةٍ وَاحِدَةٍ وَإِحْدَاهُمَا لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا صَحَّ نِكَاحُ الَّتِي كَاكُ الَّتِي كَاحُهَا وَبَطَلَ نِكَاحُ الْأُخْرَى) لِأَنَّ الْمُبْطِلَ فِي إحْدَاهُمَا، بِخِلَافِ مَا إِذَا جَمَعَ بَيْنَ حُرِّ يَكِاحُهَا وَبَطَلَ نِكَاحُهَا وَبَطَلَ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ، وَقَبُولُ الْعَقْدِ فِي الْحُرِّ شَرْطٌ فِيهِ،

{51} ثُمَّ جَمِيعُ الْمُسَمَّى لِلَّتِي يَجِلُّ نِكَاحُهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -، وَعِنْدَهُمَا يُقْسَمُ عَلَى مَهْر مِثْلَيْهِمَا وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْأَصْل.

{52} (وَمَنْ ادَّعَتْ عَلَيْهِ امْرَأَةٌ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا وَأَقَامَتْ بَيِّنَةً فَجَعَلَهَا الْقَاضِي امْرَأَتَهُ وَلَمْ يَكُنْ تَزَوَّجَهَا وَسِعَهَا الْمُقَامُ مَعَهُ وَأَنْ تَدَعَهُ يُجَامِعُهَا) وَهَذَا عِنْدَ أَيِي حَنِيفَةَ وَهُوَ قَوْلُ أَيِي يُوسُفَ تَزَوَّجَهَا وَسِعَهَا الْمُقَامُ مَعَهُ وَأَنْ تَدَعَهُ يُجَامِعُهَا) وَهَذَا عِنْدَ أَيِي حَنِيفَةَ وَهُو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ لِأَنَّ الْقَاضِي أَوَّلًا، وَفِي قَوْلِهِ الْآخِرِ وَهُو قَوْلُ مُحَمَّدٍ لَا يَسَعُهُ أَنْ يَطَأَهَا وَهُو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ لِأَنَّ الْقَاضِي أَوْطُأَ الْحُجَّةَ إِذْ الشُّهُودُ كَذَبَةٌ فَصَارَ كَمَا إِذَا ظَهَرَ أَشَّمُ عَبِيدٌ أَوْ كُفَّارٌ وَلِأَي حَنِيفَةَ أَنَّ الْقَاضِي الْحُطَأَ الْحُجَّةَ إِذْ الشُّهُودُ كَذَبَةٌ فَصَارَ كَمَا إِذَا ظَهَرَ أَشَّمُ عَبِيدٌ أَوْ كُفَّارٌ وَلِأَي عَنِيفَةَ أَنَّ الْقُطَاقُ الْحُجَّةُ لِتَعَدُّرِ الْوُقُوفِ عَلَى حَقِيقَةِ الصِّدْقِ، بِخِلَافِ الْكُفْرِ وَالرِّقِ الشَّهُ وَالرِّقِ الْأَسْبَابِ تَزَاحُمًا فَلَا إِمْكَانَ الْتُكَاحِ نَفَذَ قَطْعًا لِلْمُنَازَعَةِ، بِخِلَافِ الْأَمْلَاكِ الْمُرْسَلَةِ لِأَنَّ فِي الْأَسْبَابِ تَزَاحُمًا فَلَا إِمْكَانَ. النِّكَاحِ نَفَذَ قَطْعًا لِلْمُنَازَعَةِ، بِخِلَافِ الْأَمْلَاكِ الْمُرْسَلَةِ لِأَنَّ فِي الْأَسْبَابِ تَزَاحُمًا فَلَا إِمْكَانَ.

[المؤمنون: 6] "، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «فَكُلُّ فَرْجٍ سِوَى هَذَيْنِ فَهُوَ حَرَامٌ» (ترمذى شريف: باب ما جاء في تحريم نكاح المتعة، نمبر: 1122)

#### بَابُ الْأَوْلِيَاءِ وَالْأَكْفَاءِ

{53} (وَيَنْعَقِدُ نِكَاحُ الْحُرَّةِ الْعَاقِلَةِ الْبَالِغَةِ بِرِضَاهَا) وَإِنْ لَمْ يَعْقِدْ عَلَيْهَا وَلِيُّ بِكْرًا كَانَتْ أَوْ تَيْبًا (عِنْدَ أَيِ حَنِيفَةَ وَأَيِي يُوسُفَ) رَحِمَهُمَا اللَّهُ (فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ. وَعَنْ أَيِي يُوسُفَ) – رَحِمَهُ اللَّهُ – (أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ إلَّا بِوَلِيّ. وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَنْعَقِدُ وُقُوفًا) وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ لَا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِعِبَارَةِ النِّسَاءِ أَصْلًا لِأَنَّ النِّكَاحَ يُرَادُ لِمَقَاصِدِهِ وَالتَّفُويِينُ الْيُهِنَّ مُحِلُّ اللَّهُ لَا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِعِبَارَةِ النِّيسَاءِ أَصْلًا لِأَنَّ النِّكَاحَ يُرَادُ لِمَقَاصِدِهِ وَالتَّفُويِينُ الْيُهِنَّ مُحِلُّ اللَّهُ لَا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِعِبَارَةِ النِّيسَاءِ أَصْلًا لِأَنَّ النِّكَاحَ يُرَادُ لِمَقَاصِدِهِ وَالتَّفُويِينُ إِلْيُهِنَّ مُحِلُّ اللَّهُ لَا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِعِبَارَةِ الْقِلِي يَوْتَفِعُ الْخَلَلُ بِإِجَازَةِ الْوَلِيّ. وَوَجْهُ الْجُوازِ أَهَّا تَصَرَّفَتْ فِيا اللَّهُ لَا أَنَّ مُحَمَّدًا – رَحِمَهُ اللَّهُ – يَقُولُ: يَرْتَفِعُ الْخَلَلُ بِإِجَازَةِ الْوَلِيّ. وَوَجْهُ الْجُوازِ أَهَّا تَصَرَّفَتْ فِي الْمَالِ وَلَى الْوَلِي وَلِيقَا وَهِي مِنْ أَهْلِهِ لِكُوْفِهَا عَاقِلَةً مُعِيزَةً وَلِمِنَا كَانَ هَا التَّصَرُّفُ فِي الْمَالِ وَلَى الْوَقَاحَةِ، ثُمَّ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ الْحَثِيَارُ الْأَزْوَاجِ، وَإِنَّا يُطَالِبُ الْوَلِيُ بِالتَّرْوِيجِ كَيْ لَا تُنْسَبَ إِلَى الْوَقَاحَةِ، ثُمَّ فِي ظَاهِرِ الرِّوايَةِ الْعَرْاضُ فِي غَيْرِ الْكُفْءِ وَكَيْ لِلْوَلِيّ الْاعْتِرَاضُ فِي غَيْرِ الْكُفْءِ وَكَيْلُ الْمُؤَلِي الْاعْتِرَاضُ فِي غَيْرِ الْكُفْءِ وَكَيْلُ الْمُؤْلِقِ الْعَرَاضُ فِي غَيْرُ الْكُفْءِ وَكَيْلُ الْمُؤْلِي الْاعْتِرَاضُ فِي غَيْرِ الْكُفْءِ وَكَيْلُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُقَامِدِهِ وَالْمُؤْلِولِي الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ وَلَوْلُهُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الللَّهُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ

{53} **وَهِهَ:(1)** الآية لثبوت جواز نكاح المرأة بغير ولي / وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ (البقرة: 2، الآية: 232)

وجه: (2) الحديث لثبوت جواز نكاح المرأة بغير ولي / أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّنَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ. قَالُوا: يَا عَلَيه وسلم قَالَ: ﴿ لَا تُنْكَحُ الْأَبِي شَرِيفَ: باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها، غير 5136م مسلم شريف: باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت، غير 1419م إلى داؤد شريف: باب في الاستئمار، غير 2092م ترمذي شريف: باب ما جاء في استئمار البكر والثيب، غير: 1107)

وجه:(3) الحديث لثبوت جواز نكاح المرأة بغير ولي / عَنْ خَنْسَاءَ بِنْتِ خِذَامِ الْأَنْصَارِيَّةِ، «أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ، فَكَرِهَتْ ذَلِكَ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَرَدَّ نِكَاحَهُ.» (بخاري شريف: باب إذا زوج ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود، نمبر 5138، ابي داؤد شريف: باب في الثيب، نمبر 2101)

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ الْكُفْءِ لِأَنَّ كُمْ مِنْ وَاقِعٍ لَا يَرْفَعُ. وَيُرْوَى رُجُوعُ مُحَمَّدٍ إِلَى قَوْلِهِمَا

[54] (وَلَا يَجُوزُ لِلْوَلِيّ إَجْبَارُ الْبِكْرِ الْبَالِغَةِ عَلَى النِّكَاحِ) خِلَافًا لِلشَّافِعيَّ - رَحِمَهُ اللهُ - . لَهُ الاعْتِبَارُ بِالصَّغِيرَةِ وَهَذَا لِأَنَّا جَاهِلَةٌ بِأَمْرِ النِّكَاحِ لِعَدَمِ التَّجْرِبَةِ وَلِهَذَا يَقْبِضُ الْأَبُ صَدَاقَهَا بِغَيْرٍ أَمْرِهَا. وَلَنَا أَنَّا حُرَّةٌ مُخَاطَبَةٌ فَلَا يَكُونُ لِلْغَيْرِ عَلَيْهَا وِلَايَةٌ، وَالْوِلَايَةُ عَلَى

**وَهِه:**(1)الآية لثبوت «لا نكاح إلا بولي» / وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ (النور: 24، الآية: 32)

وجه:(2) الحديث لثبوت «لا نكاح إلا بولي» / عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نُكِحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَإِنْ دَخَلَ بِمَا فَالْمَهْرُ لَهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا، فَإِنْ تَشَاجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ.» (ابي داؤد شريف: باب في الولي، نمبر 2083)

وجه: (3) الحديث لثبوت «لا نكاح إلا بولي» / عَنْ أَيِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ» (ترمذي شريف: باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، نمبر: 1881) 1101، ابن ماجه شريف: باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، نمبر: 1881)

وجه:(4) الحديث لثبوت «لا نكاح إلا بولي» / عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: " لَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةُ، وَلَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا " قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: كُنَّا نَعُدُ الَّتِي تُنْكِحُ نَفْسَهَا، هِيَ الزَّانِيَةُ (سنن بيهقي: باب لا نكاح إلا بولي، 13633)

{54} وَهِمَ: (1) الحديث لثبوت النكاح البكر والثيب إلا برضاها / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ جَارِيَةً بِكُرًا أَتَتِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَذَكَرَتْ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَذَكَرَتْ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم.» (ابي داؤد شريف: باب في البكر يزوجها أبوها ولا يستأمرها، نمبر: 2096 مدار قطني: كتاب النكاح، نمبر 3517)

الصَّغِيرةِ لِقُصُورِ عَقْلِهَا وَقَدْ كَمُلَ بِالْبُلُوغِ بِدَلِيلِ تَوَجُّهِ الْخِطَابِ فَصَارَ كَالْغُلَامِ وَكَالتَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ، وَإِنَّا يَمْلِكُ الْأَبُ قَبْضَ الصَّدَاقِ بِرِضَاهَا دَلَالَةً وَلِهَذَا لَا يَمْلِكُ مَعَ غَيْهَا. فِي الْمَالِ، وَإِنَّا اسْتَأْذَهَا فَسَكَتَتْ أَوْ ضَحِكَتْ فَهُوَ إِذْنٌ) لِقَوْلِهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – «الْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا، فَإِنْ سَكَتَتْ فَقَدْ رَضِيَتْ» وَلِأَنَّ جَنْبَةَ الرِّضَا فِيهِ رَاجِحَةُ، لِأَكَّا تَسْتَحْيِي عَنْ إِظْهَارِ الرَّغْبَةِ لَا عَنْ الرَّدِ، وَالضَّحِكُ أَدَلُ عَلَى الرِّضَا مِنْ

وجه: (2) الحديث لثبوت النكاح البكر والثيب إلا برضاها / أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّتَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ. وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْفَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ. » (بخاري شريف: باب لا ينكح الأب قَالُ: أَنْ تَسْكُتَ. » (بخاري شريف: باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها، غبر 5136, مسلم شريف: باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت، غبر 1419, ابي داؤد شريف: باب في الاستئمار، غبر: 2092, ترمذي شريف: باب ما جاء في استئمار البكر والثيب، غبر 1107)

وجه: (3) الحديث لثبوت النكاح البكر والثيب إلا برضاها / عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، وَأُدْخِلَتْ عَلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ، النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ اللهِ عِنْدَهُ تِسْعًا.» (بخاري شريف: باب إنكاح الرجل ولده الصغار، غبر 5133) {55} وَكَهُ: (1) الحديث لثبوت اجازة البكر للنكاح / أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا تُنْكُحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكُحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيْفَ إِذْهُا؟ قَالَ: أَنْ تَسْكُتَ.» (بخاري شريف: باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها، غبر 5136, مسلم شريف: باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت، غبر 1419, إلى داؤد شريف: باب في الاستئمار، غبر 2092م ترمذي شريف: بالسكوت، غبر 1419م ومذي شريف:

لغت: تستامو: امر سے مشتق ہے، تھم طلب کرنا، مشورہ ما نگنا، تستحی: حی سے مشتق ہے شر مندہ ہونا، السخط: غصہ، تاراضگی، کرھیة: نفرت، ناپیندیدگی۔

باب ما جاء في استئمار البكر والثيب، غبر 1107)

السُّكُوتِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا بَكَتْ لِأَنَّهُ دَلِيلُ السُّخْطِ وَالْكَرَاهَةِ. وَقِيلَ إِذَا ضَحِكَتْ كَالْمُسْتَهْزِئَةِ بِمَا سَمِعَتْ لَا يَكُونُ رِضًا، وَإِذَا بَكَتْ بِلَا صَوْتٍ لَمْ يَكُنْ رَدًّا.

 $\{56\}$  قَالَ (وَإِنْ) (فَعَلَ هَذَا غَيْرُ وَلِيّ) يَعْنِي اسْتَأْمَرَ غَيْرُ الْوَلِيّ (أَوْ وَلِيُّ غَيْرُهُ أَوْلَى مِنْهُ) (لَمُ يَكُنْ رِضًا حَتَّى تَتَكَلَّمَ بِهِ) لِأَنَّ هَذَا السُّكُوتَ لِقِلَّةِ الِالْتِفَاتِ إِلَى كَلَامِهِ فَلَمْ يَقَعْ دَلَالَةً عَلَى الرِّضَا، وَلَوْ وَقَعَ فَهُوَ مُحْتَمَلٌ، وَالِاكْتِفَاءُ بِيَثْلِهِ لِلْحَاجَةِ وَلَا حَاجَةَ فِي حَقِّ غَيْرِ الْأَوْلِيَاءِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْمُسْتَأْمَرُ رَسُولَ الْوَلِيّ لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ،

{57} وَيُعْتَبَرُ فِي الْاسْتِثْمَارِ تَسْمِيَةُ الزَّوْجِ عَلَى وَجْهٍ تَقَعُ بِهِ الْمَعْرِفَةُ لِتَظْهَرَ رَغْبَتُهَا فِيهِ مِنْ رَغْبَتُهَا عَنْهُ وَعُبْتِهَا عَنْهُ

{58} (وَلَا تُشْتَرَطُ تَسْمِيَةُ الْمَهْرِ هُوَ الصَّحِيحُ) لِأَنَّ النِّكَاحَ صَحِيحٌ بِدُونِهِ،

{59} وَلَوْ زَوَّجَهَا فَبَلَغَهَا الْحَبَرُ فَسَكَتَتْ فَهُوَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا لِأَنَّ وَجْهَ الدَّلَالَةِ فِي السُّكُوتِ لَا يَخْتَلِفُ، ثُمَّ الْمُخْبِرُ إِنْ كَانَ فُضُولِيًّا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْعَدَدُ أَوْ الْعَدَالَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – خِلَافًا فَهُمَا، وَلَوْ كَانَ رَسُولًا لَا يُشْتَرَطُ إِجْمَاعًا وَلَهُ نَظَائِرُ

{60} (وَلَوْ اسْتَأْذَنَ الثَّيِّبَ فَلَا بُدَّ مِنْ رِضَاهَا بِالْقَوْلِ) لِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وجه:(2) الحديث لثبوت اجازة البكر للنكاح / عَنْ عَائِشَةَ أَهَّا قَالَتْ: «يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ الْبِكْرَ تَسْتَحِي، قَالَ: رضَاهَا صَمْتُهَا.» ( بخاري شريف: باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها، غير 5137, مسلم شريف: باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت، غير 1421)

وجه:(3) الحديث لثبوت اجازة البكر للنكاح / وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: إِنْ سَكَتَتْ، أَوْ بَكَتْ، أَوْ ضَحِكَتْ فَهُوَ رِضَاهَا، وإِنْ أَبَتْ فَلَا يَجُوزُ عَلَيْهَا (مصنف عبدالرزاق: باب ما يكره عليه من النكاح فلا يجوز،غبر 11140)

{60} ﴿ وَهِ الله عَلَيْهِ وَسَلَمْ قَالَ: «لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ (بخاري شريف: باب لا ينكح صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ (بخاري شريف: باب لا ينكح

- «الثّيبّ تُشَاوَرُ» وَلِأَنَّ النُّطْقَ لَا يُعَدُّ عَيْبًا مِنْهَا وَقَلَّ الْحَيَاءُ بِالْمُمَارَسَةِ فَلَا مَانِعَ مِنْ
 النُّطْق فِي حَقِّهَا

{61} (وَإِذَا زَالَتْ بَكَارَهُمَا بِوَثْبَةٍ أَوْ حَيْضَةٍ أَوْ جِرَاحَةٍ أَوْ تَعْنِيسٍ فَهِيَ فِي حُكْمِ الْأَبْكَارِ) لِأَفَّا بِكُرِّ حَقِيقَةً لِأَنَّ مُصِيبَهَا أَوَّلُ مُصِيبٍ لَهَا وَمِنْهُ الْبَاكُورَةُ وَالْبُكْرَةُ وَلِأَفَّا تَسْتَحْيِي لِعَدَمِ الْمُمَارَسَةِ

الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها، نمبر 5136 مسلم شريف: باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت، نمبر 1421)

وجه:(2) الحديث لثبوت اجازة الثيب للنكاح بالتكلم / عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَدِيِّ الْكِنْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا، وَالْبِكْرُ رِضَاهَا صَمْتُهَا» (ابن ماجه شريف: باب استئمار البكر والثيب،نمبر 1872)

{62} وجه: (1) الحديث لثبوت الستر على أهل الحدود / عَنْ يَزِيدَ بْنِ نُعَيْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ مَاعِزًا، أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَقَرَّ عِنْدَهُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَأَمَر بِرَجْمِهِ، وَقَالَ لِهَزَّالٍ: «لَوْ سَتَرْتُهُ بِثَوْبِكَ كَانَ خَيْرًا لَكَ» (سنن ابن أبي داؤد: بَابٌ فِي السَّتْرِ عَلَى أَهْلِ الْحُدُودِ، نمبر: 4377)

ا فیت: وثبة: کودنا، جراحة: زخم، تعنیس: مدت درازتک شادی کیے بغیر رہنا، ثیب: لوشا، باربار آنا، بکارة: لرکی کی شرمگاه میں ایک پرده مو تاہے جس کو پرده بکارت کہتے ہیں۔

{63} (وَإِذَا قَالَ الزَّوْجُ بَلَغَك النِّكَاحُ فَسَكَتَتْ وَقَالَتْ رَدَدْتُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ) وَقَالَ رُفَلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: الْقَوْلُ قَوْلُهُ لِأَنَّ السُّكُوتَ أَصْلُ وَالرَّدَّ عَارِضٌ، فَصَارَ كَالْمَشْرُوطِ لَهُ الْخِيَارُ إِذَا ادَّعَى الرَّدَّ بَعْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ، وَنَحْنُ نَقُولُ إِنَّهُ يَدَّعِي لُزُومَ الْعَقْدِ وَقَلْكَ الْبُضْعِ وَالْمَرْأَةُ لَذَا ادَّعَى الرَّدَّ بَعْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ، وَنَحْنُ نَقُولُ إِنَّهُ يَدَّعِي لُزُومَ الْعَقْدِ وَقَلْكَ الْبُضْعِ وَالْمَرْأَةُ لَذَا ادَّعَى الرَّدَ الْوَدِيعَةِ، يِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْخِيَارِ لِأَنَّ اللَّزُومَ قَدْ ظَهَرَ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ،

{64} وَإِنْ أَقَامَ الرَّوْجُ الْبَيِّنَةَ عَلَى شُكُوهِا ثَبَتَ النِّكَاحُ لِأَنَّهُ نَوَّرَ دَعْوَاهُ بِالْحُجَّةِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ فَلَا يَمِينَ عَلَيْهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَهِيَ مَسْأَلَةُ الاِسْتِحْلَافِ فِي الْأَشْيَاءِ السِّتَّةِ، وَسَتَأْتِيك فِي الدَّعْوَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

 $\{65\}$  (وَيَجُوزُ نِكَاحُ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ إِذَا زَوَّجَهُمَا الْوَلِيُّ بِكْرًا كَانَتْ الصَّغِيرَةُ أَوْ ثَيِّبًا وَالْوَلِيُّ فِكَالُهُ الْعَصَبَةُ) وَمَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يُخَالِفُنَا فِي غَيْرِ الْأَبِ، وَالشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي غَيْرِ الْأَبِ، وَالشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي غَيْرِ الْأَبِ وَالْحَدِّ، وَفِي الثَّيِّبِ الصَّغِيرَةِ أَيْضًا. وَجْهُ قَوْلِ مَالِكٍ أَنَّ الْوِلَايَةَ عَلَى الْحُرَّةِ الْأَبِ وَالْحَدِّ، وَفِي الثَّيِّبِ الصَّغِيرَةِ أَيْضًا. وَجْهُ قَوْلِ مَالِكٍ أَنَّ الْوِلَايَةَ عَلَى الْحُرَّةِ

{65} وجه: (1) الحديث لثبوت نكاح الصغار إلا عند وجود الولي / عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، وَأُدْخِلَتْ عَلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، وَأُدْخِلَتْ عَلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، وَأُدْخِلَتْ عَلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ سِنِينَ، وَأُدْخِلَتْ عَلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ، وَمَكَثَتْ عِنْدَهُ تِسْعًا» (بخاري: بَابُ إِنْكَاحِ الرَّجُلِ وَلَدَهُ الصِّغَارَ، نمبر: 5133، مسلم: بَابُ تَزْوِيج الْأَبِ الْبِكْرَ الصَّغِيرَةَ، نمبر: 1422)

وجه: (2) الحديث لثبوت نكاح الصغار إلا عند وجود الولي / عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «أَيُّنَا امْرَأَةٍ نُكِحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَإِنْ دَخَلَ كِمَا فَالله فَلِيَّا مَنْ لَا وَلِيَّ مَنْ لَا وَلِيَّ مَنْ لَا وَلِيَّ الله عَنْ الله عَنْ الله عَلَى الله عَنْ الله عَنْ أَنسٍ، " أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ وَطَبَ أُمَّ سُلَيْمٍ، • • • • قَالَتْ: يَا أَنسُ زَوِّجْ أَبَا طَلْحَةَ "، قَالَ الشَّيْخُ رحمه الله: وَأَنسُ بْنُ مَالِكِ خَطَبَ أُمَّ سُلَيْمٍ، • • • • قَالَتْ: يَا أَنسُ رَوِّجْها إذا كان عصبة لها بغير البنوة، \$1375)

بِاعْتِبَارِ الْحَاجَةِ وَلا حَاجَةَ هُنَا لِانْعِدَامِ الشَّهُوةِ، إِلَّا أَنَّ وِلاَيَةَ الْأَبِ ثَبَتَتْ نَصَّا بِخِلَافِ الْقِيَاسِ وَاجُدُّ لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ فَلَا يُلْحَقُ بِهِ. قُلْنَا: لَا بَلْ هُوَ مُوَافِقٌ لِلْقِيَاسِ لِأَنَّ النِّكَاحَ يَتَضَمَّنُ الْمَصَالِحَ وَلا تَتَوَقَّرُ إِلَّا بَيْنَ الْمُتَكَافِئَيْنِ عَادَةً وَلا يَتَّفِقُ الْكُفْءُ فِي كُلِّ زَمَانٍ، يَتَضَمَّنُ الْمُصَالِحَ وَلا تَتَوَقَّرُ إِلَّا بَيْنَ الْمُتَكَافِئَيْنِ عَادَةً وَلا يَتَّفِقُ الْكُفْءُ فِي كُلِّ زَمَانٍ، فَأَنَّهُ الْوَلِايَةَ فِي حَالَةِ الصِّغِرِ إِحْرَازًا لِلْكُفْءِ. وَجُهُ قَوْلِ الشَّفِعِيِ أَنَّ التَّصَرُّفَ فِي الْمَالِ فَالْمَ الْعَصُورِ شَفَقَتِهِ وَبُعْدِ قَرَاتِهِ وَلِهَذَا لَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِي الْمَالِ مَعْ أَنَّهُ النَّصَرُّفَ فِي النَّفْسِ وَإِنَّهُ أَعْلَى وَأُولَى. وَلَنَا أَنَّ الْقُرَابَةَ مَعَ أَنَّهُ النَّعْرَكُمَ اللَّهُ اللَّعْرَكُ التَّصَرُّفَ فِي النَّقُورِ أَقْهُرْنَاهُ فِي سَلْبِ وِلاَيَةِ الْإِلْزَامِ، وَمَا فِيهِ مِنْ الْقُصُورِ أَظْهُرْنَاهُ فِي سَلْبِ وِلاَيَةِ الْإِلْزَامِ، وَمَا فِيهِ مِنْ الْقُصُورِ أَظْهُرْنَاهُ فِي سَلْبِ وَلاَيَةِ الْإِلْزَامِ، وَمَا فِيهِ مِنْ الْقُصُورِ أَظْهُرْنَاهُ فِي سَلْبِ وَلاَيَةَ الْإِلْزَامِ، وَمَا فِيهِ مِنْ الْقُصُورِ أَظْهُرْنَاهُ فِي سَلْبِ وَلاَيَةُ الْإِلْوَامِ. وَعِ الْمُسْالِةِ النَّانِيَةِ أَلْولَايَةُ الْإِلْوَامِ. وَعَلَّومُ وَلَا عُلُولِكِ اللَّهُ الْفَانِيَةِ أَنَّ الْقِيَابُ الْمَسْالَةِ النَّانِيَةِ أَنَ الْقِيَابَةُ سَبَتِ لِحُدُوثِ السَّفَقَةِ، وَلا مُكْرَسَا فِيمَا تَقَدَّمُ قَوْلُهُ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — «التِكَاحُ إِلَى الْعَصَبَاتِ مِنْ غَيْرٍ فَصُلْ » وَلاَيْ وَلاَهُ وَلا أَنْ عَلَى الْعَصَبَاتِ فِي وَلاَيَةِ التِّكَاحِ كَالتَّرِيْبِ فِي الْإِرْثِ وَالْأَبْعَدُ خَعْجُوبٌ بِالْأَقْرَبِ .

وجه: (4) الحديث لثبوت نكاح الصغار إلا عند وجود الولي / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ الثَّيِّبِ أَمْرٌ، وَالْيَتِيمَةُ تُسْتَأْمَرُ، وَصَمْتُهَا إِقْرَارُهَا.» صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ الثَّيِّبِ أَمْرٌ، وَالْيَتِيمَةُ تُسْتَأْمَرُ، وَصَمْتُهَا إِقْرَارُهَا.» (ابي داؤد شريف: باب في الثيب ،نمبر 2100 مر دارقطني: كتاب النكاح،نمبر 3536)

وجه: (1) الحديث لثبوت الولاية مع الترتيب / عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نُكِحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَإِنْ دَخَلَ كِمَا فَالْمَهْرُ لَهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا، فَإِنْ تَشَاجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ.» (ابي داؤد شريف: باب في الولى، نمبر 2083)

لغت: وفور الشفقة: بهت محبت، ممارسة: ملنا، باربار مل كر تجربه كرنال العق المعناء وفور الشفقة: بهت محبت، لهن الرنابالغ م توولا يت بوگ، بالغه بو تونا بوگ ل

{66} قَالَ (فَإِنْ) (زَوَّجَهُمَا الْأَبُ وَاجْمُدُّ) يَعْنِي الصَّغِيرَ وَالصَّغِيرةَ (فَلَا خِيَارَ هَمُّمَا بَعْدَ بُلُوغِهِمَا) لِأَفَّمُا كَامِلَا الرَّأْي وَافِرَا الشَّفَقَةِ فَيَلْزَمُ الْعَقْدُ بِمُبَاشَرَتِّمَا كَمَا إِذَا بَاشَرَاهُ بِرِضَاهُمَا بَعْدَ الْبُلُوغ

{67} (وَإِنْ رَوَّجَهُمَا غَيْرُ الْأَبِ وَاجْدِ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَ، إِنْ شَاءَ أَقَامَ عَلَى النِّكَاحِ، وَإِنْ شَاءَ فَسَخَ) وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ حَرَمِهُ اللَّهُ -: لَا خِيَارَ فَهُمَا اعْتِبَارًا بِالْأَبِ وَاجْدِ. وَهُمَا أَنَّ قَرَابَةَ الْأَخِ نَاقِصَةٌ وَالنَّقْصَانُ يُشْعِرُ بِقُصُورِ الشَّفَقَةِ فَيَتَطَرَّقُ الْخَلَلُ إِلَى الْمَقَاصِدِ عَسَى وَالتَّدَارُكُ مُمُكِنٌ بِخِيَارِ الْإِدْرَاكِ، يُشْعِرُ بِقُصُورِ الشَّفَقَةِ فَيَتَطَرَّقُ الْخَلِلُ إِلْمُقَاصِدِ عَسَى وَالتَّدَارُكُ مُمُكِنٌ بِخِيَارِ الْإِدْرَاكِ، وَاجْدِ يَتَنَاوَلُ الْأُمَّ، وَالْقَاضِي هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ الرِّوَايَةِ لِقُصُورِ الرَّأْيِ فِي غَيْرِ الْأَبِ وَاجْدِ يَتَنَاوَلُ الْأُمَّ، وَالْقَاضِي هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ الرِّوَايَةِ لِقُصُورِ الرَّأْيِ فِي أَحَدِهِمَا وَنُقْصَانِ الشَّفَقَةِ فِي الْآخَرِ فَيَتَخَيَّرُ. قَالَ (وَيُشْتَرَطُ فِيهِ الْقَضَاءُ) لِقُصُورِ الرَّأْيِ فِي أَحَدِهِمَا وَنُقْصَانِ الشَّفَقَةِ فِي الْآخَرِ فَيَتَخَيَّرُ. قَالَ (وَيُشْتَرَطُ فِيهِ الْقَضَاءُ) لِقُصُورِ الرَّأَي فِي أَحَدِهِمَا وَنُقْصَانِ الشَّفَقَةِ فِي الْآخَرِ فَيَتَخَيَّرُ. قَالَ (وَيُشْتَرَطُ فِيهِ الْقَضَاءُ) اللَّهُ عَنَارُ الْعِنْقِ لِأَنَّ الْفُسْخَ هَاهُنَا لِدَفْعِ ضَرَرٍ خَفِيّ وَهُو تَمَكُّنُ الْخُلُو وَلِمَذَا يَشْمَلُ اللَّامُ فِي حَقِّ الْآخَرِ فَيُقْتَورُ إِلَى الْقَضَاءِ. وَخِيَارُ الْعِنْقِ لِدَفْعِ صَرَرٍ خَفِي وَهُو زِيَادَةُ الْمِلْكِ عَلَيْهَا (وَلِمُذَا يَثْشَى فَاعْتُورُ وَالْأَنْثَى فَاعْتُورُ وَالْأَنْثَى وَلَوْدَ أَلَاكُ وَلَيْدَا يَشَعْرُ لَو الْمَنْتَولِ وَلِهَذَا يَشَعْرُ وَالْمُرَاقِ وَلَالَاقُ فِي حَقِ الْآخَدِي فَيُعْتَولُ الْمَالِي عَلَيْهُ وَالدَّفُعُ لَا يَفْتَقِرُ وَالْأَنْثَى فَاعْتُورُ وَالْأَنْقُى وَالْمَالِ عَلَيْهُ وَالْقَالَاقِ الْمَالِعُ عَلَى الْمُلْكِ عَلَيْهُ وَالْمُلْكِ عَلَيْهُ وَاللَّهُمَا وَالدَّفُعُ لَا يَقْتَولُوا الْعَرْالُ الْعَلَى وَالْمُلْلُولُ عَلَيْهُ وَلِهُ اللْعَلَى الْقُصَاءِ وَاللَّهُ الْعَلَو الْمَالِقُ عَلَى اللْفَاعُ وَالَالْعُولُ الْمُلْكِ عَلَى الْمَلْلِ عَلَيْمَا وَاللَّهُ الْعَلَى

(66) وجه: (1)قول التابعي لنفي الخيار إن نكح الأب والجد / عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: " إِذَا أَنْكُحَ الرَّجُلُ ابْنَهُ الصَّغِيرَ فَنِكَاحُهُ جَائِزٌ وَلَا طَلَاقَ لَهُ " (سنن بيهقي: باب الأب يزوج ابنه الصغير، غبر 13817)

{67} وجه: (1)قول التابعي لثبوت الخيار إن نكح بغير الأب والجد /كتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي الْمَتِيمَيْنِ: «إِذَا زُوِّجَا وَهُمَا صَغِيرَانِ إِخَّمَا بِالْخِيَارِ» . . . عن ابن طاوس عن أبيه قال في الصغيرين: هما بالخيار إذا شبا (مصنف ابي شيبه: اليتيمة تزوج وهي صغيرة، من قال: لها الخيار، 16001/ 16004)

وجه: (2)قول التابعي لثبوت الخيار إن نكح بغير الأب والجد / عن حماد قال: النكاح جائز ولا خيار لها ( مصنف ابي شيبه: اليتيمة تزوج وهي صغيرة، من قال: لها الخيار، نمبر 16762) لغت: ضرر جلى: واضح نقصان، يفتقر: مختاج بونا، ضرورت يراناً

#### إلى الْقَضَاءِ)

﴿68} ثُمُّ عِنْدَهُمَا إِذَا بَلَغَتْ الصَّغِيرَةُ وَقَدْ عَلِمَتْ بِالنِّكَاحِ فَسَكَتَتْ فَهُوَ رِضًا، (وَإِنْ لَمُ اللَّكَاحِ فَلَهَا الْخِيَارُ حَتَّى تَعْلَمَ فَتَسْكُتَ) شَرَطَ الْعِلْمَ بِأَصْلِ النِّكَاحِ لِأَنَّهَا لَا تَتَمَكَّنُ مِنْ النَّصَرُّفِ إِلَّا بِهِ، وَالْوَلِيُّ يَنْفَرِدُ بِهِ فَعُذِرَتْ بِالْهُلِ، وَلَمْ يُشْتَرَطْ الْعِلْمُ بِالْخِيَارِ لِأَنَّهَا تَتَفَرَّغُ لِمَعْرِفَةِ أَحْكَامِ الشَّرْعِ وَالدَّارُ دَارُ الْعِلْمِ فَلَمْ تُعْذَرْ بِالْجَهْلِ، يَخِلَافِ الْمُعْتَقَةِ لِأَنَّ الْأَمَةَ لَا تَتَفَرَّغُ لِمَعْرِفَةِهَا فَتُعْذَرُ بِالْحَهْلِ بِشُبُوتِ الْخِيَارِ

{69} (ثُمُّ خِيَارُ الْبِكْرِ يَبْطُلُ بِالسُّكُوتِ، وَلَا يَبْطُلُ خِيَارُ الْغُلَامِ مَا لَمْ يَقُلْ رَضِيت أَوْ يَجِيءُ مِنْهُ مَا يُعْلَمُ أَنَّهُ رِضًا، وَكَذَلِكَ الْجُارِيَةُ إِذَا دَخَلَ هِمَا الزَّوْجُ قَبْلَ الْبُلُوغِ) اعْتِبَارًا لِهَذِهِ الْحَالَةِ عِمَالَةِ البُّلَاءِ النِّكَاح، عِمَالَةِ البِّدَاءِ النِّكَاح،

{70} وَخِيَارُ الْبُلُوغِ فِي حَقِّ الْبِكْرِ لَا يَمْتُدُّ إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ وَلَا يَبْطُلُ بِالْقِيَامِ فِي حَقِّ النَّقِبِ وَالْغُلَامِ لِأَنَّهُ مَا ثَبَتَ بِإِثْبَاتِ الزَّوْجِ بَلْ لِتَوَهُّمِ الْخُلَلِ فَإِثَّا يَبْطُلُ بِالرِّضَا غَيْرَ أَنَّ الثَّيِّبِ وَالْغُلَامِ لِأَنَّهُ مَا ثَبَتَ بِإِثْبَاتِ الْمَوْلَى وَهُوَ الْإِعْتَاقُ فَيُعْتَبَرُ فِيهِ سُكُوتَ الْبِكْرِ رِضًا، بِخِلَافِ خِيَارِ الْعِتْقِ لِأَنَّهُ ثَبَتَ بِإِثْبَاتِ الْمَوْلَى وَهُوَ الْإِعْتَاقُ فَيُعْتَبَرُ فِيهِ الْمَجْلِسُ كَمَا فِي خِيَارِ الْمُحَيَّرَةِ، الْمَحْدِرة،

وجه: (3) الحديث لثبوت خيار العتق / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ عَبْدًا يُقَالُ لَهُ مُغِيثٌ، كَأَنِي ّ أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَطُوفُ حَلْفَهَا يَبْكِي وَدُمُوعُهُ تَسِيلُ عَلَى لِحْيَتِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لِعَبَّاسٍ: يَا عَبَّاسُ، أَلَا تَعْجَبُ مِنْ حُبِّ مُغِيثٍ بَرِيرَةَ، وَمِنْ بُغْضِ بَرِيرَةَ مُغِيثًا؟، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: لَوْ رَاجَعْتِهِ. قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: إِنَّمَا أَنَ فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم في أَشْفَعُ، قَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ.» (بخاري شريف: باب شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم في زوج بريرة،غبر 5283)

{68} وجه: (1) الحديث لثبوت خيار العتق / عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: «إِذَا أُعْتِقَتِ الْأَمَةُ، ثُمَّ وَطِئَهَا، وَهِيَ لَا تَعْلَمُ أَنَّ لَهَا الْخِيَارَ فَلَهَا الْخِيَارُ». قَالَ: وَبَلَعَنِي عَنِ الْحُسَنِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ ثُمُّ وَطِئَهَا، وَهِي لَا تعلم أَن لها الخيار، نمبر 16544) ذَلِكَ (مصنف ابن شيبه: فيه إذا وطئها وهي لا تعلم أن لها الخيار، نمبر 16544)

{71} ثُمُّ الْفُرْقَةُ بِخِيَارِ الْبُلُوغِ لَيْسَتْ بِطَلَاقٍ لِأَنَّهُ يَصِحُّ مِنْ الْأُنْثَى وَلَا طَلَاقَ إِلَيْهَا، وَكَذَا فِخِيَارِ الْعِنْقِ لِمَا بَيَّنَا، بِخِلَافِ الْمُخَيَّرَةِ لِأَنَّ الزَّوْجَ هُوَ الَّذِي مَلَكَهَا وَهُوَ مَالِكٌ لِلطَّلَاقِ فِخِيَارِ الْعِنْقِ لِمَا بَيَّنَا، بِخِلَافِ الْمُخُورِةِ لِأَنَّ الزَّوْجَ هُوَ الَّذِي مَلَكَهَا وَهُو مَالِكٌ لِلطَّلَاقِ إِكْنَا إِنْهُ الْآخَرُ) وَكَذَا إِذَا مَاتَ بَعْدَ الْبُلُوغِ قَبْلَ التَّفْرِيقِ لِأَنَّ الْآخَرُ) وَكَذَا إِذَا مَاتَ بَعْدَ الْبُلُوغِ قَبْلَ التَّفْرِيقِ لِأَنَّ أَصْلَ الْعَقْدِ صَحِيحٌ وَالْمِلْكُ ثَابِتٌ بِهِ وَقَدْ انْتَهَى بِالْمَوْتِ، كِلَافِ مُبَاشَرَةِ الْفُضُولِيِّ لِأَنَّ النِّكَاحَ ثَمَّةً مَوْقُوفٌ فَيَبْطُلُ بِالْمَوْتِ وَهَاهُنَا نَافِذً لَا مَاتَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ قَبْلَ الْإِجَازَةِ لِأَنَّ النِّكَاحَ ثَمَّةً مَوْقُوفٌ فَيَبْطُلُ بِالْمَوْتِ وَهَاهُنَا نَافِذً فَيَتَقَرَّرُ بِهِ.

{73} قَالَ (وَلَا وِلَايَةَ لِعَبْدٍ وَلَا صَغِيرٍ وَلَا جَبْنُونٍ) لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ فَأَوْلَى أَنْ لَا تَثْبُتَ عَلَى غَيْرِهِمْ وَلِأَنَّ هَذِهِ وِلَايَةٌ نَظَرِيَّةٌ وَلَا نَظَرَ فِي التَّفْوِيضِ إِلَى هَوُلَاءِ لَا تَثْبُتَ عَلَى غَيْرِهِمْ وَلِأَنَّ هَذِهِ وِلَايَةٌ نَظَرِيَّةٌ وَلَا نَظَرَ فِي التَّفُويِيضِ إِلَى هَوُلَاءِ (لِكَافِرِ عَلَى مُسْلِمٍ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَلَا يَهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ } [74]

سَبِيلا} [النساء: 141] وَلِهَذَا لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِ وَلَا يَتَوَارَثَانِ، أَمَّا الْكَافِرُ فَتَثْبُتُ لَهُ وَلَا يَتَوَارَثَانِ، أَمَّا الْكَافِرُ فَتَثْبُتُ لَهُ وَلِايَةُ الْإِنْكَاحِ عَلَى وَلَدِهِ الْكَافِرِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْض}

ِ [الأنفال: 73] وَلِهَذَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِ وَيُجْزِئُ بَيْنَهُمَا التَّوَارُثُ

{74}**﴿هِجِه:(**1)الآية لنفي ولاية الكافر على المسلم / وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا (النساء: 4، الآية: 141)

**وجه:(2)** الآية لنفي ولاية الكافر على المسلم / وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ (الانفال: 8، الآية: 73)

وجه:(3) الحديث لثبوت ولاية الكافر على الكافر / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما فِيمَا يَحْسِبُ حَمَّادٌ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم ذَكَرَ خَدِيجَةَ بِنْتَ خُويْلِدٍ، • • • فَقَالَتْ خَدِيجَةُ رضي الله عنها لِأَبِيهَا: إِنَّ مُحَمَّدًا يَخْطُبُنِي، فَزَوِّجْهُ، فَزَوَّجَهَا إِيَّاهُ (سنن بيهقي: باب لا ولاية لأحد مع أب، نمبر 13746)

[75] (وَلِغَيْرِ الْعُصَبَاتِ مِنْ الْأَقَارِبِ وِلَايَةُ التَّرْوِيجِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ) مَعْنَاهُ عِنْدَ عَدَمِ الْعُصَبَاتِ، وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا تَثْبُتُ وَهُو الْقِيَاسُ، وَهُو رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَ فِي ذَلِكَ مُضْطَرِبٌ وَالْأَشْهَرُ أَنَّهُ مَعَ مُحَمَّدٍ. لَمُمَا مَا رَوَيْنَا، وَلِأَنَّ الْوِلَايَةَ إِثَمَا وَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَ فِي ذَلِكَ مُضْطَرِبٌ وَالْأَشْهَرُ أَنَّهُ مَعَ مُحَمَّدٍ. لَمُمَا مَا رَوَيْنَا، وَلِأَنَّ الْوِلَايَةَ إِثَمَا ثَبَتَتْ صَوْنًا لِلْقَرَابَةِ عَنْ نِسْبَةِ غَيْرِ الْكُفْءِ إلَيْهَا وَإِلَى الْعَصَبَاتِ الصِيّانَةُ. وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْوِلَايَةَ نَظَرِيَّةٌ وَالنَّطَرُ يَتَحَقَّقُ بِالتَّفُويِضِ إِلَى مَنْ هُوَ الْمُخْتَصُّ بِالْقَرَابَةِ الْبَاعِثَةِ عَلَى الشَّفَقَةِ الْوَلَايَةَ نَظَرِيَّةٌ وَالنَّظُرُ يَتَحَقَّقُ بِالتَّفُويِضِ إِلَى مَنْ هُوَ الْمُخْتَصُّ بِالْقَرَابَةِ الْبَاعِثَةِ عَلَى الشَّفَقَةِ الْوَلَايَةَ نَظَرِيَّةٌ وَالنَّظُرُ يَتَحَقَّقُ بِالتَّفُويِضِ إِلَى مَنْ هُو الْمُخْتَصُّ بِالْقَرَابَةِ الْبَاعِثَةِ عَلَى الشَّفَقَةِ إِلَيْهَا الَّذِي أَعْمَنَاتِ الْعَصَبَةَ مِنْ جِهَةِ الْقَرَابَةِ (إِذَا زَوَّجَهَا مَوْلَاهَا الَّذِي أَعْتَقَهَا جَوْلُ الْعُصَبَاتِ الْعَصَبَاتِ الْعَصَبَاتِ الْقَرَابَةِ (إِذَا زَوَّجَهَا مَوْلَاهَا الَّذِي أَعْتَقَهَا مَوْلَاهَا الَّذِي أَعْتَقَهَا وَلَالَهُ آخِرُ الْعُصَبَاتِ،

{75} وجه: (1) الحديث لثبوت الولاء لغير الآباء عند عدم العصبات / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَنْكَحَتْ عَائِشَةُ ذَاتَ قَرَابَةٍ لَهَا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: «أَهْدَيْتُمُ الْفَتَاةَ؟» قَالُوا: نَعَمْ (سنن ابن ماجه: باب الغناء والدف، غبر 1900) فَقَالَ: «أَهْدَيْتُمُ الْفَتَاةَ؟» قَالُوا: نَعَمْ (سنن ابن ماجه: باب الغناء والدف، غبر 1900) وحه: (2) قول الصحابي لثبوت الولاء لغير الآباء عند عدم العصبات / قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَزَوَجهن فَزَوَجهن فَزَوَجهن أَوَهُ عَمُّهَا، وَلَمْ يُشَاوِرْهَا (سنن ابن ماجه: باب نكاح الصغار يزوجهن غير الآباء، غبر 1878)

{76} وجه: (1) الحديث لثبوت ولاية المولى عند عدم العصبات / عَنْ عَائِشَةَ قَالَتِ: «اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: اشْتَرِيهَا فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ (بخاري شريف: باب الولاء لمن أعتق وميراث اللقيط وقال عمر اللقيط حر، نمبر 6751)

وجه: (2)قول الصحابي لثبوت ولاية المولى عند عدم العصبات / عَنْ عَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللهِ، وَزَيْدِ بُنِ ثَابِتٍ، رضي الله عنهم أَفَّمْ كَانُوا يَجْعَلُونَ الْوَلَاءَ لِلْكُبْرِ مِنَ الْعَصَبَةِ، وَلَا يُورِّتُونَ النِّسَاءَ إِلَّا مَا أَعْتَقْنَ، أَوْ أَعْتَقَ مَنْ أَعْتَقْنَ (سنن بيهقي: باب: لا ترث النساء الولاء إلا من أعتقن، أو أعتق من أعتقن. نجبر 21511)

وجه:(3) الآية لثبوت ولاية المولى عند عدم العصبات / وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عَبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ (النور: 24، الآية: 32)

{77} وَإِذَا عُدِمَ الْأَوْلِيَاءُ فَالْوِلَايَةُ إِلَى الْإِمَامِ وَالْحَاكِمِ لِقَوْلِهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – «السُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ»

{78} (وَإِذَا غَابَ الْوَلِيُّ الْأَقْرَبُ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً جَازَ لِمَنْ هُوَ أَبْعَدُ مِنْهُ أَنْ يُزَوِّجٍ) وَقَالَ زُفَرُ: لَا يَجُوزُ لِأَنَّ وِلَايَةَ الْأَقْرَبِ قَائِمَةٌ لِأَغَّا ثَبَتَتْ حَقًّا لَهُ صِيَانَةً لِلْقَرَابَةِ فَلَا تَبْطُلُ بِغَيْبَتِهِ، وَلَيْ الْقَرَابَةِ فَلَا تَبْطُلُ بِغَيْبَتِهِ، وَلِمَا لَوْ زَوَّجَهَا حَيْثُ هُو جَازَ، وَلَا وِلَايَةَ لِلْأَبْعَدِ مَعَ وِلَا يَتِهِ. وَلَنَا أَنَّ هَذِهِ وِلَا يَةٌ نَظَرِيَةٌ وَلِيَةً لِلْأَبْعَدِ وَهُو مُقَدَّمٌ عَلَى وَلَيْسَ مِنْ النَّظُرِ التَّفْويضُ إِلَى مَنْ لَا يُنْتَفَعُ بِرَأْيِهِ فَفَوَّضْنَاهُ إِلَى الْأَبْعَدِ وَهُو مُقَدَّمٌ عَلَى وَلَيْسَ مِنْ النَّظُرِ التَّفْويضُ إِلَى مَنْ لَا يُنْتَفَعُ بِرَأْيِهِ فَفَوَّضْنَاهُ إِلَى الْأَبْعَدِ وَهُو مُقَدَّمٌ عَلَى السَّلْطَانِ كَمَا إِذَا مَاتَ الْأَقْرَبُ، وَلَوْ زَوَّجَهَا حَيْثُ هُو فِيهِ مُنعَ وَبَعْدَ التَسْلِيمِ نَقُولُ لِلْأَبْعَدِ اللَّهُ الْفَرَابَةِ وَقُرْبُ التَّدْبِيرِ وَلِلْأَقْرَبِ عَكْسُهُ فَنَزَلَا مَنْزِلَةَ وَلِيَّيْنِ مُتَسَاوِيَيْنِ فَأَيُّهُمَا عَقَدَ نَفَذَ لَفَذَ لَقَرَابَةِ وَقُرْبُ التَّدْبِيرِ وَلِلْأَقْرَبِ عَكْسُهُ فَنَزَلَا مَنْزِلَةَ وَلِيَّيْنِ مُتَسَاوِيَيْنِ فَأَيُّهُمَا عَقَدَ نَفَذَ وَلا يُرَدُّ لَتَ مُنَوْلًا مَنْزِلَةً وَلِيَّيْنِ مُتَسَاوِيَيْنِ فَأَيُّهُمَا عَقَدَ نَفَذَ وَلا يُرَدُ

{79} (وَالْغَيْبَةُ الْمُنْقَطِعَةُ أَنْ يَكُونَ فِي بَلَدٍ لَا تَصِلُ إِلَيْهَا الْقَوَافِلُ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً) وَهُوَ اخْتِيَارُ الْقُدُورِيِّ. وَقِيلَ أَدْنَى مُدَّةِ السَّفَرِ لِأَنَّهُ لَا نِهَايَةَ لِأَقْصَاهُ وَهُوَ اخْتِيَارُ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ. وَقِيلَ: إِذَا كَانَ بِحَالٍ يَفُوتُ الْكُفْءُ الْخَاطِبُ بِاسْتِطْلَاعِ رَأْيِهِ، وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى الْفُقْهِ لِأَنَّهُ لَا نَظَرَ فِي إِبْقَاءِ وِلَايَتِهِ حِينَئِذٍ

{77} وَهِهُ:(1) الحديث لثبوت ولاية الإمام والحاكم / عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «أَيُّنَا امْرَأَةٍ نُكِحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَإِنْ دَخَلَ بِمَا فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ.» (ابي داؤد شريف: باب في الولي، 2083)

{78} وجه: (1) الحديث لثبوت الولاية أقرب فالأقرب / أَنَّ عَائِشَةَ أَنْكَحَتْ حَفْصَةَ ابْنَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْمُنْذِرَ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ غَائِبٌ، فَلَمَّا قَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ غَضِبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ غَائِبٌ، فَلَمَّا قَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ غَضِبَ وَقَالَ: أَيْ عِبَادَ اللَّهِ، أَمْثَلِي يُفْتَاتُ عَلَيْهِ فِي بَنَاتِهِ؟، فَغَضِبَتْ عَائِشَةُ، وَقَالَتْ: «أَتَرْغَبُ عَنِ وَقَالَ: (أَتَرْغَبُ عَنِ الْمُنْذِرِ» (مصنف ابن ابي شيبه: من أجازه بغير ولي ولم يفرق، نمبر 15955)

{80} (وَإِذَا اجْتَمَعَ فِي الْمَجْنُونَةِ أَبُوهَا وَابْنُهَا فَالْوَلِيُّ فِي نِكَاحِهَا ابْنُهَا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ أَبُوهَا) لِأَنَّهُ أَوْفَرُ شَفَقَةً مِنْ الْإِبْنِ. وَلَهُمَا أَنَّ الْإِبْنَ هُوَ الْمُقَدَّمُ فِي الْعُصُوبَةِ، وَهَذِهِ الْوِلَايَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَيْهَا وَلَا مُعْتَبَرَ بِزِيَادَةِ الشَّفَقَةِ كَأَبِي الْأُمِّ مَعَ بَعْضِ الْعَصَبَاتِ.

{80} وَهِهُ:(1) الحديث لثبوت ولاية الابن إذا كان عصبة لها بغير البنوة / عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: • • • • فَلَمَّا انْقَضَتْ عِدَّقُا بَعَثَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عُمَرَ بْنَ الْخُطَّابِ رضي الله عنه يَغْطُبُهَا عَلَيْهِ، فَقَالَتْ لِابْنِهَا: يَا عُمَرُ للهِ صلى الله عليه وسلم، فَزَوَّجَهُ "( سنن بيهقي: باب الابن يزوجها إذا كان عصبة لها بغير البنوة، نمبر 13752)

وجه:(2) الحديث لثبوت ولاية الأب إذا كان الابن موجودا لها / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما فِيمَا يَحْسِبُ حَمَّادٌ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم ذَكَرَ حَدِيجَةَ بِنْتَ خُويْلدٍ، • • • • فَقَالَتْ حَدِيجَةُ رضي الله عنها لِأَبِيهَا: إِنَّ مُحَمَّدًا يَخْطُبُنِي، فَزَوِّجُهُ، فَزَوَّجَهَا إِيَّاهُ (سنن بيهقي: باب لا ولاية لأحد مع أب، غبر 13746)

## فَصْلٌ فِي الْكَفَاءَةِ

 $\{81\}$  (الْكَفَاءَةُ فِي النِّكَاحِ مُعْتَبَرَةٌ) قَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «أَلَا لَا يُزَوِّجُ النِّسَاءَ اللَّا الْأَوْلِيَاءُ، وَلَا يُزَوَّجُنَ إِلَّا مِنْ الْأَكْفَاءِ» وَلِأَنَّ انْتِظَامَ الْمَصَالِحِ بَيْنَ الْمُتَكَافِئَيْنِ عَادَةً، لِأَنَّ الْأَوْلِيَاءُ، وَلَا يُزَوَّجُنَ إِلَّا مِنْ الْأَكْفَاءِ» وَلِأَنَّ انْتِظَامَ الْمَصَالِحِ بَيْنَ الْمُتَكَافِئَيْنِ عَادَةً، لِأَنَّ الْأَوْبَ الشَّرِيفَةَ تَأْبَى أَنْ تَكُونَ مُسْتَفْرَشَةً لِلْخَسِيسِ فَلَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِهَا، بِخِلَافِ جَانِبِهَا؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ مُسْتَفْرِشٌ فَلَا تَغِيظُهُ دَنَاءَةُ الْفِرَاشِ

{82} (وَإِذَا زَوَّجَتْ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا مِنْ غَيْرٍ كُفْءٍ فَلِلْأَوْلِيَاءِ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَهُمَا) دَفْعًا

[81] وجه: (1) الحديث لثبوت الْكَفَاءَةُ فِي النِّكَاحِ مُعْتَبَرَةٌ / عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: " لَا تَنْكِحُوا النِّسَاءَ إِلَّا الْأَكْفَاءَ، وَلَا يُزَوِّجُهُنَّ إِلَّا الْأَوْلِيَاءُ، وَلَا مَهْرَ دُونَ عَشَرَةِ دَرَاهِمَ " (سنن بيهقي: باب اعتبار الكفاءة، نمبر: 13760) إلَّا الْأَوْلِيَاءُ، وَلَا مَهْرَ دُونَ عَشَرَةِ دَرَاهِمَ " (سنن بيهقي: باب اعتبار الكفاءة، نمبر: 13760) وجه: (2) الحديث لثبوت الْكَفَاءَةُ فِي النِّكَاحِ مُعْتَبَرَةٌ / عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «تَعَيَّرُوا لِنُطَفِكُمْ، وَانْكِحُوا الْأَكْفَاءَ، وَأَنْكِحُوا إِلَيْهِمْ» (ابن ماجه شريف: باب الأكفاء، نمبر 1968)

**٩٤٠**(3) الحديث لثبوت الْكَفَاءَةُ فِي النِّكَاحِ مُعْتَبَرَةٌ / عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ لَهُ: "يَا عَلِيُّ، ثَلَاثُ لَا تُؤَخِّرْهَا: الصَّلَاةُ إِذَا أَتَتْ، وَالجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ، وَالْخَيَارَةُ إِذَا حَضَرَتْ، وَالْخَيَارَةُ إِذَا حَضَرَتْ، وَالْخَيَمُ إِذَا وَجَدْتَ لَهَا كُفْئًا" (ترمذي شريف: باب ما جاء في تعجيل الجنازة، 1075)

{82} وجه: (1) الحديث لثبوت فللأولياء أن يفرقوا إذا زوجت المرأة نفسها من غير كفو / عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: جَاءَتْ فَتَاةً إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَتْ: " إِنَّ أَبِي زَوَّجَنِي ابْنَ أَخِيهِ، لِيَرْفَعَ بِي خَسِيسَتَهُ، قَالَ: فَجَعَلَ الْأَمْرَ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: قَدْ أَجَزْتُ مَا صَنَعَ أَبِي، وَلَكِنْ أَرَدْتُ أَنْ تَعْلَمَ النِّسَاءُ أَنْ لَيْسَ إِلَى الْآبَاءِ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ " (ابن ماجه شريف: باب من زوج ابنته وهي كارهة، غبر 1874)

اخت: تابى: نفرت كرنا، مستفرش: ينچ ليثنا، يوى بننا، خسيس: ينچ در ج ك لوگ، دنائة: كم درج كامونا

**51** 

لِضَرَرِ الْعَارِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ.

{83} (ثُمَّ الْكَفَاءَةُ تُعْتَبَرُ فِي النَّسَبِ) ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ بِهِ التَّفَاخُرُ

[84] (فَقُرَيْشٌ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءٌ لِبَعْضٍ، وَالْعَرَبُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءٌ لِبَعْضٍ) وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «قُرَيْشٌ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءٌ لِبَعْضٍ بَطْنٌ بِبَطْنٍ، وَالْعَرَبُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءٌ لِبَعْضٍ رَجُلٌ بِرَجُلٍ» وَلَا يُعْتَبَرُ أَكْفَاءٌ لِبَعْضٍ رَجُلٌ بِرَجُلٍ» وَلَا يُعْتَبَرُ

[83] وجه: (1) الحديث لثبوت العرب بعضهم اكفاء لبعض / عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: " الْعَرَبُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءٌ لِبَعْضٍ قَبِيلَةٌ بِقَبِيلَةٍ، وَرَجُلٌ بِرَجُلٍ وَالْمَوَالِي بَعْضُهُمْ أَكْفَاءٌ لِبَعْضٍ قَبِيلَةٌ بِقَبِيلَةٍ، وَرَجُلٌ بِرَجُلٍ، إِلَّا حَائِكٌ أَوْ حَجَّامٌ وسنن بيهقي: باب اعتبار الصنعة في الكفاءة، نمبر 13769)

وجه:(2) الحديث لثبوت العرب بعضهم اكفاء لبعض / عَنْ سَلْمَانَ رضي الله عنه قَالَ: " فَانَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ نَتَقَدَّمَ أَمَامَكُمْ أَوْ نَنْكِحَ نِسَاءَكُمْ "( سنن بيهقي: باب اعتبار النسب في الكفاءة ، غبر 13767)

[84] وجه: (1) الحديث لثبوت "الْعَرَبُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءٌ لِبَعْضٍ قَبِيلَةٌ بِقَبِيلَةٍ، وَالْمَوَالِي بَعْضُهُمْ أَكْفَاءٌ لِبَعْضٍ قَبِيلَةٌ بِقَبِيلَةٍ، وَالْمَوَالِي بَعْضُهُمْ أَكْفَاءٌ لِبَعْضٍ " / عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَر رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: " الْعَرَبُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءٌ لِبَعْضٍ قَبِيلَةٌ بِقَبِيلَةٍ، وَرَجُلٌ بِرَجُلٍ وَالْمَوَالِي بَعْضُهُمْ أَكْفَاءٌ لِبَعْضٍ قَبِيلَةٌ بِقَبِيلَةٍ، وَرَجُلٌ بِرَجُلٍ، إِلَّا حَائِكٌ أَوْ حَجَّامٌ " (سنن بيهقي: باب اعتبار الصنعة في الكفاءة، نمبر 13769)

وجه:(2) الحديث لثبوت "الْعَرَبُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءٌ لِبَعْضٍ قَبِيلَةٌ بِقَبِيلَةٍ، وَالْمَوَالِي بَعْضُهُمْ أَكْفَاءٌ لِبَعْضٍ قَبِيلَةٌ بِقَبِيلَةٍ، وَالْمَوَالِي بَعْضُهُمْ أَكْفَاءٌ لِبَعْضٍ " / عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: " إِنَّ اللهَ اصْطَفَى بِنِي كِنَانَةَ قُرَيْشًا وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، بَنِي كِنَانَةَ قُرَيْشًا وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ " ( سنن بيهقي: باب اعتبار النسب في الكفاءة، نمبر 13764)

التَّفَاضُلُ فِيمَا بَيْنَ قُرَيْشٍ لِمَا رَوَيْنَا. وَعَنْ مُحَمَّدٍ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَسَبًا مَشْهُورًا كَأَهْلِ بَيْتِ الْخِلَافَةِ، كَأَنَّهُ قَالَ تَعْظِيمًا لِلْخِلَافَةِ وَتَسْكِينًا لِلْفِتْنَةِ. وَبَنُو بَاهِلَةَ لَيْسُوا بِأَكْفَاءَ لِعَامَّةِ الْعُرَبِ؛ لِأَفَّهُمْ مَعْرُوفُونَ بِالْخَسَاسَةِ.

{85} (وَأَمَّا الْمَوَالِي فَمَنْ كَانَ لَهُ أَبَوَانِ فِي الْإِسْلَامِ فَصَاعِدًا فَهُوَ مِنْ الْأَكْفَاءِ) يَعْنِي لِمَنْ لَهُ آبَاءٌ فِيهِ. لَهُ آبَاءٌ فِيهِ.

{86} وَمَنْ أَسْلَمَ بِنَفْسِهِ أَوْ لَهُ أَبُّ وَاحِدٌ فِي الْإِسْلَامِ لَا يَكُونُ كُفْئًا لِمَنْ لَهُ أَبَوَانِ فِي الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ تَمَامَ النَّسَبِ بِالْأَبِ وَالْجُدِّ، وَأَبُو يُوسُفَ أَخْقَ الْوَاحِدَ بِالْمُثَنَّى كَمَا هُوَ مَذْهَبُهُ فِي التَّعْرِيفِ

[87] وَمَنْ أَسْلَمَ بِنَفْسِهِ لَا يَكُونُ كُفْتًا لِمَنْ لَهُ أَبٌ وَاحِدٌ فِي الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ التَّفَاخُرَ فِيمَا بَيْنَ الْمَوَالِي بِالْإِسْلَامِ.

وجه: (3) الحديث لثبوت الْعَرَبُ بَعْضَهُمْ أَكْفَاءٌ لِبَعْضٍ قَبِيلَةٌ بِقَبِيلَةٍ، وَالْمَوَالِي بَعْضُهُمْ أَكْفَاءٌ لِبَعْضٍ أَعِنْ فَيْ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى لِبَعْضٍ أَعَنْ وَيْنَ مِي عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ أُحْتِي أُشَاوِرُهُ فِي ذَلِكَ قَالَ: " فَأَيْنَ هِي عِمَّنْ يُعَلِّمُهَا كِتَابَ رَبِّكَ الله عليه وسلم، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ أُحْتِي أُشَاوِرُهُ فِي ذَلِكَ قَالَ: " فَغَضِبَتْ وَقَالَتْ: تُزَوِّجُ ابْنَهَ عَمِكَ وَسُنَّةَ نَبِيّهَا؟ " قَالَتْ: مَنْ؟ قَالَ: " زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ "، فَعَضِبَتْ وَقَالَتْ: تُزَوِّجُ ابْنَهَ عَمِكَ مَوْلَاكَ، ثُمُّ أَتَتْنِي، فَأَحْبَرَتْنِي بِذَلِكَ، فَقُلْتُ أَشَدَّ مِنْ قَوْلِهَا، وَغَضِبْتُ أَشَدَّ مِنْ غَصَبِهَا قَالَ: فَوَلَاكَ، ثُمُّ أَتَتْنِي، فَأَحْبَرَتْنِي بِذَلِكَ، فَقُلْتُ أَشَدَّ مِنْ قَوْلِهَا، وَغَضِبْتُ أَشَدَّ مِنْ غَصَبِهَا قَالَ: فَوَلَاكَ، ثُمُّ أَتَتْنِي، فَأَحْبَرَتْنِي بِذَلِكَ، فَقُلْتُ أَشَدَّ مِنْ قَوْلِهَا، وَغَضِبْتُ أَشَدَّ مِنْ غَصَبِهَا قَالَ: اللهُ عز وجل: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى الله وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ هَمُ فَانُزلَ الله عز وجل: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى الله وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ هَمُ الله وَرَسُولُهُ أَمْرِهِمْ} [الأحزاب: 36] قَالَتْ: فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ زَوِّجْنِي مَنْ شِئْتَ قَالَتْ: فَزَوَجَنِي مَنْ شِئْتَ قَالَتْ: فَزَوْجَنِي مَنْ شِئْتَ قَالَتْ: فَرَوْمَا كَالْ مَالله الأمر معها مَنْهُ (سنن بيهقي: باب لا يرد نكاح غير الكفؤ إذا رضيت به الزوجة، ومن له الأمر معها وكان مسلما ،غير 13782)

{87} ﴿87} ﴿87} وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ قَي الكفاءة يعتبر الاسلام" / وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ يُؤْمِنَ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنَ فَيُوْمِنُوا مَنْ مُشْرِكِ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ (البقرة: 2، الآية: 221)

{88} وَالْكَفَاءَةُ فِي الْحُرِيَّةِ نَظِيرُهَا فِي الْإِسْلَامِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَوْنَا؛ لِأَنَّ الرِّقَّ أَثَرُ الْكُفْرِ وَفِيهِ مَعْنَى الذُّلِّ فَيُعْتَبَرُ فِي حُكْمِ الْكَفَاءَة

{89} قَالَ (وَتُعْتَبَرُ أَيْضًا فِي الدِّينِ) أَيْ الدِّيَانَةِ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَعْلَى الْمَفَاخِرِ، وَالْمَرْأَةُ تُعَيَّرُ بِفِسْقِ الزَّوْجِ فَوْقَ مَا تُعَيَّرُ بِضَعَةِ اللَّهُ هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَعْلَى الْمَفَاخِرِ، وَالْمَرْأَةُ تُعَيَّرُ بِفِسْقِ الزَّوْجِ فَوْقَ مَا تُعَيَّرُ بِضَعَةِ نَسَبِهِ. وَقَالَ مُحَمَّدُ: لَا تُعْتَبَرُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أُمُورِ الْآخِرَةِ فَلَا تُبْتَنَى عَلَيْهِ أَحْكَامُ الدُّنْيَا إلَّا إذَا كَانَ يُصْفَعُ وَيُسْخَرُ مِنْهُ أَوْ يَخْرُجُ إِلَى الْأَسْوَاقِ سَكْرَانَ وَيَلْعَبُ بِهِ الصِّبْيَانُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحَفَّ عَلَيْهِ

{90} قَالَ (وَ) تُعْتَبَرُ (فِي الْمَالِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِلْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ) وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَبَرُ

{88} وجه: (1) الحديث لثبوت "الحرية في الكفاءة معتبر" / عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا اشْتَرَتْ بَرِيرَةَ مِنْ أُنَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَاشْتَرَطُوا الْوَلَاءَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: " الْوَلَاءُ لِمَنْ وَلِيَ النِّعْمَةَ " قَالَتْ: وَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَكَانَ وَخُيَّرَهَا عَبْدًا " ( سنن بيهقي: باب اعتبار الحرية في الكفاءة، نمبر: 13768)

{89} وجه: (1) الحديث لثبوت "الديانة في الكفاءة معتبر" / عَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: " الحُسَبُ الْمَالُ، وَالْكَرَمُ التَّقْوَى " (سنن بيهقي: باب اعتبار اليسار في الكفاءة، نمبر 13776)

وجه: (2) قول التابعي لثبوت "الديانة في الكفاءة معتبر" / نا سُفْيَانُ ، قَالَ: «الْكُفْؤُ فِي الْخُسَبِ وَالدِّينِ» (دار قطني: باب المهر،3779)

وجه: (2) الحديث لثبوت "الديانة في الكفاءة معتبر" / عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: "كَرَمُ الْمَرْءِ دِينُهُ، وَمُرُوءَتُهُ عَقْلُهُ وَحَسَبُهُ خُلُقُهُ " (سنن بيهقي: باب اعتبار اليسار في الكفاءة ،غبر 13777)

. . فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسِ . . كُوبِهِ:(1) الحديث لثبوت "المال في الكفاءة معتبر" / عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسِ

فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، حَتَّى إِنَّ مَنْ لَا يُمْلِكُهُمَا أَوْ لَا يُمْلِكُ أَحَدَهُمَا لَا يَكُونُ كُفْنًا؛ لِأَنَّ الْمَهْرِ بَدَلُ الْبُضْعِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِيفَائِهِ وَبِالنَّفَقَةِ قِوَامُ الْإِرْدِوَاجِ وَدَوَامُهُ. وَالْمُرَادُ بِالْمَهْرِ قَدْرُ مَا تَعَارَفُوا تَعْجِيلَهُ؛ لِأَنَّ مَا وَرَاءَهُ مُؤَجَّلٌ عُرْفًا. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ اعْتَبَرَ الْقُدْرَةَ عَلَى النَّفَقَةِ تَعَارَفُوا تَعْجِيلَهُ؛ لِأَنَّهُ تَجْرِي الْمُسَاهَلَةُ فِي الْمَهْرِ وَيُعَدُّ الْمَرْءُ قَادِرًا عَلَيْهِ بِيَسَارِ أَبِيهِ. فَأَمَّا الْكَفَاءَةُ فِي الْغِنَى فَمُعْتَبَرَةٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ حَتَّى إِنَّ الْفَائِقَةَ فِي الْيُسَارِ لَا يُكَافِئُهَا وَيُعَدُّ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَتَفَاخَرُونَ بِالْغِنَى وَيَتَعَيَّرُونَ بِالْفَقْرِ. وَقَالَ أَبُو الْقَادِرُ عَلَى الْمُهْرِ وَالنَّفَقَةِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَتَفَاخَرُونَ بِالْغِنَى وَيَتَعَيَّرُونَ بِالْفَقْرِ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا يُعْتَبَرُ؛ لِأَنَّهُ لَا ثَبَاتَ لَهُ إِذْ الْمَالُ غَادٍ وَرَائِحُ

. . . أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ، انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ. فَكَرِهْتُهُ (مسلم شريف: باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها،نمبر 1480)

وجه: (2) الحديث لثبوت "المال في الكفاءة معتبر" / عَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنه قَالَ:قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم: " الحُسَبُ الْمَالُ، وَالْكَرَمُ التَّقْوَى " (سنن بيهقي: باب اعتبار اليسار في الكفاءة، غبر 13776)

وجه: (3) الحديث لثبوت "المال في الكفاءة معتبر" / سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدِ السَّاعِدِيَّ يَقُولُ: «إِنِي لَفِي الْقَوْمِ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم إِذْ قَامَتِ امْرَأَةٌ فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنْكِحْنِيهَا، قَالَ: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: اذْهَبْ فَاطْلُبْ وَلَوْ خَاتَمًا رَسُولَ اللهِ، أَنْكِحْنِيهَا، قَالَ: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: اذْهَبْ فَاطْلُبْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ (بخاري شريف: باب التزويج على القرآن وبغير صداق ،غبر 5149 ,مسلم شريف: باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد وغير ذلك،غبر 1425)

وجه: (4) الآية لثبوت "المال في الكفاءة معتبر" / وَآثُوا النِّسَاءَ صَدُقَاقِينَّ نِحْلَةً (النساء: 4، الآية: 4)

﴿ ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ (البقرة: 4، الآية: 219)

[91] (وَ) تُعْتَبَرُ (فِي الصَّنَائِعِ) وَهَذَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ. وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي خَنِيفَةَ فِي خَنِيفَةَ وَالدَّبَاغِ. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَا تُعْتَبَرُ إِلَّا أَنْ تَفْحُشَ كَالْحُجَّامِ وَالْحَائِكِ وَالدَّبَّاغِ. وَجُهُ الْقَوْلِ الْآخَرِ أَنَّ وَجُهُ الْقَوْلِ الْآخَرِ أَنَّ وَجُهُ الْقَوْلِ الْآخَرِ أَنَّ الْحُوفَةَ لَيْسَتْ بِلَازِمَةٍ، وَيُمْكِنُ التَّحَوُّلُ عَنْ الْخَسِيسَةِ إِلَى النَّفِيسَةِ مِنْهَا.

{92} قَالَ (وَإِذَا تَزَوَّجَتْ الْمَرْأَةُ وَنَقَصَتْ عَنْ مَهْرِ مِثْلِهَا فَلِلْأَوْلِيَاءِ الِاعْتِرَاضُ عَلَيْهَا عِنْدَ أَي حَنِيفَةَ حَتَّى يُتِمَّ لَهَا مَهْرَ مِثْلِهَا أَوْ يُفَارِقَهَا) وَقَالًا: لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ. وَهَذَا الْوَضْعُ إِنَّا يَصِحُ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ عَلَى اعْتِبَارِ قَوْلِهِ الْمَرْجُوعِ إلَيْهِ فِي النِّكَاحِ بِغَيْرِ الْوَلِيّ، وَقَدْ صَحَّ ذَلِكَ وَهَذِهِ شَهَادَةٌ صَادِقَةٌ عَلَيْهِ. لَهُمَا أَنَّ مَا زَادَ عَلَى الْعَشَرَةِ حَقُّهَا وَمَنْ أَسْقَطَ حَقَّهُ لَا يُعْتَرَونَ عَلَيْهِ كَمَا بَعْدَ التَّسْمِيَةِ. وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْأَوْلِيَاءَ يَفْتَخِرُونَ بِغَلَاءِ الْمَهْرِ وَيَتَعَيَّرُونَ بِنُقُصَانِهِ فَأَشْبَهَ الْكَفَاءَة، بِخِلَافِ الْإِبْرَاءِ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَعَيَّرُ بِهِ.

[91] وجه: (1) الحديث لثبوت "الصنعة في الكفاءة معتبرة" / عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: " الْعَرَبُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءٌ لِبَعْضٍ قَبِيلَةٌ بِقَبِيلَةٍ، وَرَجُلٌ بِرَجُلٍ، إِلَّا حَائِكُ أَوْ عَجَّامٌ "(سنن بيهقي: باب اعتبار الصنعة في الكفاءة ، غبر 13769)

[92] وجه: (1) الحديث لثبوت "لا يرد النكاح بنقص المهر عند الصاحبين" / عَنْ عَبْدِ اللهِ بُنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ امْرَأَةً تَزَوَّجَتْ عَلَى نَعْلَيْنِ، فَجِيءَ هِمَا إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ هَا: " أَرْضِيتِ مِنْ نَفْسِكِ وَمَالِكِ بِنَعْلَيْنِ؟ " فَقَالَتْ: نَعَمْ فَأَجَازَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم قال هَا: " أَرْضِيتِ مِنْ نَفْسِكِ وَمَالِكِ بِنَعْلَيْنِ؟ " فَقَالَتْ: نَعَمْ فَأَجَازَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم " (سنن بيهقي: باب لا يرد النكاح بنقص المهر، إذا رضيت المرأة به، وكانت مالكة لأمرها لأن المهر لها دون الأولياء، غبر 13789)

لغت: صنائع: صنعة كى جمع باس كاترجمه بيشه، حجام: بال كالمينه، حائك: كير ابني كا پيشه، جولابا، دباغ: دباغت ديخ كاپيشه، كير ارتكني كاپيشه- {93} (وَإِذَا زَوَّجَ الْأَبُ بِنْتَه الصَّغِيرَةَ وَنَقَصَ مِنْ مَهْرِهَا أَوْ ابْنَهُ الصَّغِيرَ وَزَادَ فِي مَهْرِ امْرَأَتِهِ جَازَ ذَلِكَ عَلَيْهِمَا، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِغَيْرِ الْأَبِ وَالجُدِّ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَا: لَا يَجُوزُ الْعَقْدُ عِنْدَهُمَا؛ لِأَنَّ الْحُطُّ وَالزِّيَادَةُ إِلَّا بِمَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ فِيهِ) وَمَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَقْدُ عِنْدَهُمَا؛ لِأَنَّ الْوَلِايَةَ مُقَيَّدَةٌ بِشَرْطِ النَّظَرِ فَعِنْدَ فَوَاتِهِ يَبْطُلُ الْعَقْدُ، وَهَذَا لِأَنَّ الْحُطَّ عَنْ مَهْرِ الْمِثْلِ لَيْسَ الْوِلَايَةَ مُقَيَّدَةٌ بِشَرْطِ النَّظَرِ فَعِنْدَ فَوَاتِهِ يَبْطُلُ الْعَقْدُ، وَهَذَا لِأَنَّ الْحُكْمَ يُدَارُ مِنْ النَّظَرِ فِي شَيْءٍ كَمَا فِي الْبَيْعِ، وَلِهَذَا لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ غَيْرُهُمَا. وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْحُكْمَ يُدَارُ عَلَى النَّطَرِ فِهُ وَقُولُ الْمَالِيَّةُ فَهِي عَلَى النَّطَرِ وَهُو قُرْبُ الْقَرَابَةِ، وَفِي النِّكَاحِ مَقَاصِدُ تَرْبُو عَلَى الْمَهْرِ. أَمَّا الْمَالِيَّةُ فَهِيَ عَلَى النَّطَرِ وَهُو قُرْبُ الْقَرَابَةِ، وَفِي النِّكَاحِ مَقَاصِدُ تَرْبُو عَلَى الْمَهْرِ. أَمَّا الْمَالِيَّةُ فَهِيَ الْمَقْصُودُ فِي التَّصَرُّفِ الْمَالِيَّ وَالدَّلِيلُ عَدِمْنَاهُ فِي حَقِ غَيْرِهِمَا.

{94} (وَمَنْ زَوَّجَ ابْنَتَهُ وَهِيَ صَغِيرةٌ عَبْدًا أَوْ زَوَّجَ ابْنَهُ وَهُوَ صَغِيرٌ أَمَةً فَهُوَ جَائِزٌ) قَالَ

{93} وجه:(1) الحديث لثبوت "النكاح على مهر ناقص يجوز للأب والجد" / عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، وَأُدْخِلَتْ عَلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، وَأُدْخِلَتْ عَلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ سِنِي الله عليه وسلم تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سِنِي سِنِينَ، وَأُدْخِلَتْ عَنْدَهُ تِسْعًا.» (بخاري شريف: باب إنكاح الرجل ولده الصغار، غبر: 5133)

وجه:(2)قول التابعي لثبوت "النكاح على مهر ناقص يجوز للأب والجد" / عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: " إِذَا أَنْكَحَ الرَّجُلُ ابْنَهُ الصَّغِيرَ فَنِكَاحُهُ جَائِزٌ وَلَا طَلَاقَ لَهُ "(سنن بيهقي: باب الأب يزوج ابنه الصغير،غبر 13817)

[94] وجه: (1) الحديث لثبوت "يجوز النكاح ابنة أو بنتا على غير الكفو للأب والجد" / عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، أَنَّ أَبًا عَمْرِو بْنَ حَفْصٍ، طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ وَهُوَ غَائِبٌ، فَذَكَرَ الْحُدِيثَ إِلَى عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، أَنَّ أَبًا عَمْرِو بْنَ حَفْصٍ، طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ وَهُو غَائِبٌ، فَذَكَرَ الْحُدِيثَ إِلَى قَالَتْ: فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ يَعْنِي النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَنَّ مُعَاوِيَةَ، وَأَبًا جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، خَطَبَايِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: " أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ، فَصُعْلُوكُ لَا مَالَ لَهُ انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ " قَالَتْ: فَكَرِهْتُهُ، ثُمُّ قَالَ: " انْكِحِي وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ، فَصُعْلُوكُ لَا مَالَ لَهُ انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ " قَالَتْ: فَكَرِهْتُهُ، ثُمُّ قَالَ: " انْكِحِي أُسَامَةَ "، فَنَكَحْتُهُ، فَجَعَلَ اللهُ فِيهِ خَيْرًا، وَاغْتَبَطْتُ بِهِ "(سنن بيهقي: باب اعتبار اليسار في الكفاءة، غير 13774)

- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَيْضًا) ؛ لِأَنَّ الْإِعْرَاضَ عَنْ الْكَفَاءَةِ لِمَصْلَحَةِ تَفَوُّقِهَا وَعِنْدَهُمَا هُوَ ضَرَرٌ ظَاهِرٌ لِعَدَمِ الْكَفَاءَةِ فَلَا يَجُوزُ.

وَجِه:(2) الحديث لثبوت "يجوز النكاح ابنة أو بنتا على غير الكفو للأب والجد" / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ جَارِيَةً بِكْرًا أَتَتِ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَذَكَرَتْ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم.» (ابي داؤد شريف: باب في البكر يزوجها أبوها ولا يستأمرها ،نمبر 2096)

وجه: (3) الحديث لثبوت "يجوز النكاح ابنة أو بنتا على غير الكفو للأب والجد" / عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ خَنْسَاءَ بِنْتَ خِذَامٍ أَنْكَحَهَا أَبُوهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ ، فَأَتَتِ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ ، «فَرَدَّ نِكَاحَهَا». فَتَزَوَّجَهَا أَبُو لُبَابَةَ بْنُ عَبْدِ الْمُنْذِرِ (سنن دارقطني: ١٥ - كتاب النكاح، نمبر 3554)

# فَصْلٌ فِي الْوَكَالَةِ بِالنِّكَاحِ وَغَيْرِهَا

الهداية جلد 2

{95} (وَيَجُوزُ لِابْنِ الْعَمِّ أَنْ يُزَوِّجَ بِنْتَ عَمِّهِ مِنْ نَفْسِهِ) وَقَالَ زُفَرُ: لَا يَجُوزُ وَالْ الْعَرِّ أَنْ يُزَوِّجَهَا مِنْ نَفْسِهِ فَعَقَدَ بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ جَازَ) وَقَالَ (عُوْرُ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ. هَمُا أَنَّ الْوَاحِدَ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ مُمَلِّكًا وَمُتَمَلِّكًا كَمَا فِي الْبَيْعِ، زُفَرُ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ. هَمُا أَنَّ الْوَاحِدَ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ مُمَلِّكًا وَمُتَمَلِّكًا كَمَا فِي الْبَيْعِ، إِلَّا أَنَّ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ فِي الْوَلِيِّ ضَرُورَةً؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَوَلَّاهُ سِوَاهُ، وَلَا ضَرُورَةَ فِي حَقِّ الْوَكِيلِ. وَلَا أَنَّ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ فِي الْوَلِيِّ ضَرُورَةً؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَوَلَّاهُ سِوَاهُ، وَلَا ضَرُورَةَ فِي حَقِّ الْوَكِيلِ. وَلَا أَنَّ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ فِي الْوَكِيلِ وَلَا تَرْجِعُ الْخُقُوقُ وَلَى الْوَكِيلَ فِي النِّكَاحِ سَفِيرٌ وَمُعَيِّرٌ، وَالتَّمَانُعُ فِي الْحُقُوقِ دُونَ التَّعْبِيرِ وَلَا تَرْجِعُ الْحُقُوقُ وَلَى الْدَيْهِ فَقُولُهُ زَوَّجْت إِلَيْهِ، وَإِذَا تَوَلَّى طَرَفَيْهِ فَقُولُهُ زَوَّجْت إِلَيْهِ، وَإِذَا تَوَلَّى طَرَفَيْهِ فَقُولُهُ زَوَّجْت يَتَضَمَّنُ الشَّطْرَيْنِ فَلَا يَعْتَاجُ إِلَى الْقَبُولِ.

{95} وجه: (1) الحديث لثبوت نكاح الأصيل / «أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ، فَرَأَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بَشَاشَةَ الْعُرْسِ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: إِنِي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ وَعَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ (بخاري شريف: باب قول الله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة، نمبر 5148)

وجه:(2) الحديث لثبوت الوكالة في النكاح / عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عليه وسلم: فَلَمَّا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بَعَثَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه يَغْطُبُهَا عَلَيْهِ، فَقَالَتْ لِابْنِهَا: يَا عُمَرُ قُمْ، فَزَوِّجْ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَزَوَّجْهُ " (سنن بيهقي: باب الابن يزوجها إذا كان عصبة لها بغير البنوة، نمبر 13752)

وجه:(3) الحديث لثبوت الوكالة في النكاح / سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدِ السَّاعِدِيَّ يَقُولُ: «إِنِّ لَفِي الْقَوْمِ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم إِذْ قَامَتِ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّمَا قَدْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَكَ ٠٠٠٠ فَقَامَ رَجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنْكِحْنِيهَا، ٠٠٠ قَالَ: اذْهَبْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَكَ ٠٠٠٠ فَقَامَ رَجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنْكِحْنِيهَا، ٠٠٠ قَالَ: اذْهَبْ فَقَادُ أَنْكَحْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ.» (بخاري شريف: باب التزويج على القرآن وبغير صداق، نمبر: 5149)

{97} قَالَ (وَتَزْوِيجُ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُمَا مَوْقُوفٌ فَإِنْ أَجَازَهُ الْمَوْلَى جَازَ، وَإِنْ رَدَّهُ بَطَلَ،

{98} وَكَذَلِكَ لَوْ زَوَّجَ رَجُلِّ امْرَأَةً بِغَيْرِ رِضَاهَا أَوْ رَجُلًا بِغَيْرِ رِضَاهُ) وَهَذَا عِنْدَنَا فَإِنَّ كُلَّ عَقْدٍ صَدَرَ مِنْ الْفُضُولِيِّ وَلَهُ مُجِيزٌ انْعَقَدَ مَوْقُوفًا عَلَى الْإِجَازَةِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَصَرُّفَاتُ الْفُضُولِيِّ كُلُهَا بَاطِلَةٌ لِأَنَّ الْعَقْدَ وُضِعَ خِرُكْمِهِ، وَالْفُضُولِيُّ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِثْبَاتِ الْحُكْمِ فَيَلْعُو. الْفُضُولِيِّ كُلُهَا بَاطِلَةٌ لِأَنَّ الْعَقْدَ وُضِعَ خِرُكْمِهِ، وَالْفُضُولِيُّ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِثْبَاتِ الْحُكْمِ فَيَلْعُو. وَلَنَا أَنَّ رُكُنَ التَّصَرُوفِ صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ مُضَافًا إِلَى مَحَلِّهِ، وَلَا ضَرَرَ فِي انْعِقَادِهِ فَيَنْعَقِدُ مَوْقُوفًا. وَلَنَا أَنَّ رُكُنَ التَّصَرُّوفِ صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ مُضَافًا إِلَى مَكِلِهِ، وَلَا ضَرَرَ فِي انْعِقَادِهِ فَيَنْعَقِدُ مَوْقُوفًا. حَتَّى إِذَا رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِيهِ يُنَقِدُهُ، وَقَدْ يَتَرَاخَى حُكْمُ الْعَقْدِ عَنْ الْعَقْدِ

{99} (وَمَنْ قَالَ اشْهَدُوا أَيِّ قَدْ تَزَوَّجْت فُلَانَةَ فَبَلَغَهَا فَأَجَازَتْ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ قَالَ آخَرُ اشْهَدُوا أَيِّ قَدْ زَوَّجْتُهَا مِنْهُ فَبَلَغَهَا اخْبَرُ فَأَجَازَتْ جَازَ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ هِيَ آخَرُ اشْهَدُوا أَيِّ قَدْ زَوَّجْتُهَا مِنْهُ فَبَلَغَهَا اخْبَرُ فَأَجَازَتْ جَازَ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ هِيَ النِّي قَالَتْ جَمِيعَ ذَلِكَ) وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: إِذَا زَوَّجَتْ نَفْسَهَا الْتِي قَالَتْ جَمِيعَ ذَلِكَ) وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَة وَمُحَمَّدٍ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: إِذَا زَوَّجَتْ نَفْسَهَا غَائِبًا فَبَلَغَهُ فَأَجَازَهُ جَازَ. وَحَاصِلُ الْخِلَافِ أَنَّ الْوَاحِدَ لَا يَصْلُحُ فُضُولِيًّا مِنْ الْجُانِيُنِ أَوْ

{97} وَهِهَ:(1) الحديث لثبوت نكاح العبد والأمة موقوف لإجازة المولى / عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا نَكَحَ الْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ» (ابي داؤد شريف: باب في نكاح العبد بغير إذن مواليه ،غبر 2079 ,ترمذي شريف: باب ما جاء في نكاح العبد بغير إذن سيده ،غبر 1111)

{98} وَهِهَ:(1)قول التابعي لثبوت نكاح الفضولي موقوف بإجازة الأصيل / عَنِ الزُّهْرِيِّ وَقَتَادَةَ فِي رَجُلٍ خَطَبَ عَلَى رَجُلٍ، فَأَنْكَحُوهُ ثُمُّ جَاءَ الْمَخْطُوبُ لَهُ فَأَنْكَرَ، قَالَ: لَمْ آمُرْهُ بِشَيءٍ (مصنف عبد الرزاق: باب الغائب يخطب عليه فزوج والغائبة تزوج، نمبر: 11431)

وجه:(2)قول التابعي لثبوت نكاح الفضولي موقوف بإجازة الأصيل / عَنِ ابْنِ شُبْرُمَةَ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، وَهُوَ بِأَرْضٍ، وَهِيَ بِأُخْرَى، فَمَاتَ، فَإِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ قَدْ مَلَكَهَا، وَرَضِيَتْ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ، فَلَهَا الْمِيرَاتُ وَالصَّدَاقُ (مصنف عبد الرزاق: باب الغائب يخطب عليه فزوج والغائبة تزوج ، غبر 11434)

فُضُولِيًّا مِنْ جَانِبِ وَأَصِيلًا مِنْ جَانِبِ عِنْدَهُمَا خِلَافًا لَهُ.

{100} وَلَوْ جَرَى الْعَقْدُ بَيْنَ الْفُضُولِيَّيْنِ أَوْ بَيْنَ الْفُضُولِيَّ وَالْأَصِيلِ جَازَ بِالْإِجْمَاعِ. هُوَ يَقُولُ لَوْ كَانَ مَأْمُورًا مِنْ الْجَانِبَيْنِ يَنْفُذُ، فَإِذَا كَانَ فُضُولِيًّا يَتَوَقَّفُ وَصَارَ كَا خُلْعِ وَالطَّلَاقِ وَالْإِعْتَاقِ عَلَى مَالٍ. وَهَٰمَا أَنَّ الْمَوْجُودَ شَطْرُ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّهُ شَطْرٌ حَالَةَ الْحُضْرَةِ فَكَذَا عِنْدَ وَالْإِعْتَاقِ عَلَى مَالٍ. وَهَٰمَا أَنَّ الْمَوْجُودَ شَطْرُ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّهُ شَطْرٌ حَالَةَ الْخُضْرَةِ فَكَذَا عِنْدَ الْغَيْبَةِ، وَشَطْرُ الْعَقْدِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مَا وَرَاءَ الْمَجْلِسِ كَمَا فِي الْبَيْعِ، بِخِلَافِ الْمَأْمُورِ مِنْ الْغَيْبَةِ، وَشَطْرُ الْعَقْدِ لَا يَتَوقَّفُ عَلَى مَا وَرَاءَ الْمَجْلِسِ كَمَا فِي الْبَيْعِ، بِخِلَافِ الْمَأْمُورِ مِنْ الْفُضُولِيَّيْنِ عَقْدٌ تَامٌّ، وَكَذَا الْخُلْعُ الْجُانِبَيْنِ؛ لِأَنَّهُ يَنْتَقِلُ كَلَامُهُ إِلَى الْعَاقِدَيْنِ، وَمَا جَرَى بَيْنَ الْفُضُولِيَّيْنِ عَقْدٌ تَامٌّ، وَكَذَا الْخُلْعُ وَالْمُذُولِ بَنْ الْفُضُولِيَّيْنِ عَقْدٌ تَامٌّ، وَكَذَا الْخُلْعُ وَالْعَلِيَّ بِهِ وَلَا تَلَى الْعَاقِدَيْنِ مِنْ جَانِهِ حَتَّى يَلْزَمَ فَيَتِمَّ بِهِ

{101} (وَمَنْ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يُزَوِّجَهُ امْرَأَةً فَزَوَّجَهُ اثْنَتَيْنِ فِي عُقْدَةٍ لَمْ تَلْزَمْهُ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا) ؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ إِلَى تَنْفِيذِهِمَا لِلْمُخَالَفَةِ وَلَا إِلَى التَّنْفِيذِ فِي إحْدَاهُمَا غَيْرَ عَيْنٍ لِلْجَهَالَةِ وَلَا إِلَى التَّنْفِينِ لِعَدَمِ الْأَوْلُويَّةِ فَتَعَيَّنَ التَّفْرِيقُ

 $\{102\}$  ( $\overline{0000}$  أَمَرَهُ أَمِيرٌ بِأَنْ يُزَوِّجَهُ امْرَأَةً فَزَوَّجَهُ أَمَةً لِغَيْرِهِ جَازَ عِنْدَ أَيِ حَنِيفَةَ) رُجُوعًا إِلَى إِطْلَاقِ اللَّفْظِ وَعَدَمِ التُّهْمَةِ ( $\overline{000}$  اللَّ يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يُزَوِّجَهُ كُفْئًا) ؛ لِأَنَّ الْمُطْلَقَ يَتَصَرَّفُ إِلَى الْمُتَعَارَفِ وَهُوَ التَّزَوُّجُ بِالْأَكْفَاءِ. قُلْنَا الْعُرْفُ مُشْتَرَكُ أَوْ هُوَ عُرْفٌ عَمَلِيٌّ فَلَا يَصْلُحُ مُقَيَّدًا. وَذَكَرَ فِي الْوَكَالَةِ أَنَّ اعْتِبَارَ الْكَفَاءَةِ فِي هَذَا اسْتِحْسَانٌ عِنْدَهُمَا؛ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ لَا يَعْجِرُ عَنْ التَّرَوُّجِ بِمُطْلَقِ الرَّوْجِ فَكَانَتْ الِاسْتِعَانَةُ فِي التَّزَوُّجِ بِالْكُفْءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَابُ الْمَهْر

{103} (وَيَصِحُّ النِّكَاحُ وَإِنْ لَمْ يُسَمِّ فِيهِ مَهْرًا) ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ عَقْدُ انْضِمَامِ وَازْدِوَاجٍ لُغَةً فَيَتِمُّ بِالرَّوْجَيْنِ، ثُمُّ الْمَهْرُ وَاجِبٌ شَرْعًا إِبَانَةً لِشَرَفِ الْمَحَلِّ فَلَا يَخْتَاجُ إِلَى ذِكْرِهِ لِصِحَّةِ النِّكَاحِ، النِّكَاحِ،

{103} وَآثُوا النِّسَاءَ صَدُفَاتِينَّ نِحْلَةً (النساء: 4، الآية: 4)

وجه:(2) الآية لثبوت المهر / وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ (النساء: 4، الآية: 24)

وجه:(3) الآية لثبوت المهر / أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً (البقرة: 2، الآية: 236)

وجه:(4) الحديث لثبوت المهر / عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ لِرَجُلٍ: تَزَوَّجْ وَلَوْ بِخَاتٍم مِنْ حَدِيدٍ.» (بخاري شريف: باب المهر بالعروض وخاتم من حديد، غبر 5150)

وجه: (1) الآية لثبوت جواز النكاح بغير تعيين المهر / لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقَتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمُ مَّسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ (البقرة: 2، الآية: 236)

وجه:(2) الحديث لثبوت جواز النكاح بغير تعيين المهر / عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ : «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ لِرَجُلٍ: أَتَرْضَى أَنْ أُزَوِّجَكَ فُلاَنَةَ قَالَ: نَعَمْ. وَقَالَ لِلْمَرْأَةِ: تَرْضَيْنَ أَنْ أُزَوِّجَكِ فُلاَنَةَ قَالَ: نَعَمْ. وَقَالَ لِلْمَرْأَةِ: تَرْضَيْنَ أَنْ أُزَوِّجَكِ فُلاَنَا قَالَتْ: نَعَمْ. فَزَوَّجَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ، فَدَحَلَ بِمَا الرَّجُلُ، وَلَمْ يَفْرِضْ لَمَا صَدَاقًا، وَلَمْ يَعْرِضُ لَمَا عَدَوْد شريف: باب فيمن تزوج ولم يسم صداقا حتى مات ،غير 2117)

**﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴾ الآية لثبوت جواز النكاح بغير تعيين المهر / وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا** بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ (النساء: 4، الآية: 24)

 $\{104\}$  وَكَذَا إِذَا تَزَوَّجَهَا بِشَوْطِ أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا لِمَا بَيَّنَا، وَفِيهِ خِلَافُ مَالِكٍ  $\{104\}$  وَوَأَقَلُ الْمَهْرِ عَشَرَةُ دَرَاهِمَ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَمَنَا فِي الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ عَقْهَا فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ إِلَيْهَا وَلَنَا قَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «وَلَا مَهْرَ أَقَلَ مِنْ حَقُّهَا فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ إِلَيْهَا وَلَنَا قَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «وَلَا مَهْرَ أَقَلَ مِنْ

[104] وجه: (1) الحديث لثبوت المهر بشرط أن لا مهر لها / عَنْ عَبْدِ اللهِ «فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ اللهِ «فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ اللهِ «فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ الْمَرَأَةَ فَمَاتَ عَنْهَا، وَلَمْ يَدْخُلْ كِمَا، وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا الصَّدَاقَ فَقَالَ: لَهَا الصَّدَاقُ كَامِلًا، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ (سنن ابي داؤد: باب فيمن تزوج ولم يسم صداقا حتى مات، نمبر 2114) العجد أن النبية لثبوت المهر بشرط أن لا مهر لها / وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِينَ نِحْلَةً (النساء: 4، الآية: 4)

وجه:(3) الحديث لثبوت المهر بشرط أن لا مهر لها / عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ لِرَجُلٍ: تَزَوَّجْ وَلَوْ بِخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ.» (بخاري شريف: باب المهر بالعروض وخاتم من حديد ،غبر 5150)

{105} وجه:(1) الحديث لثبوت مقدار المهر / عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: " لَا صَدَاقَ دُونَ عَشَرَةِ دَرَاهِمَ " (سنن بيهقي: باب ما يجوز أن يكون مهرا، غبر 14384)

وجه:(2) الحديث لثبوت مقدار المهر / عَنْ عَائِشَةَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «تُقْطَعُ الْيَدُ فِي رُبُعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا» (بخاري شريف: باب قول الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما، غبر 6789)

وجه:(3) الآية لثبوت مقدار المهر / فَانْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ (النساء: 4، الآية: 24)

وجه: (4) قول الصحابي لثبوت مقدار المهر / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «قَطَعَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَدَ رَجُلِ فِي مِجَنِّ قِيمَتُهُ دِينَارٌ أَوْ عَشَرَةُ دَرَاهِمَ» (سنن ابي داؤد شريف: باب

عَشْرَةٍ» وَلِأَنَّهُ حَقُّ الشَّرْعِ وُجُوبًا إظْهَارًا لِشَرَفِ الْمَحَلِّ فَيَتَقَدَّرُ بِمَا لَهُ خَطَرٌ وَهُوَ الْعَشَرَةُ الْمَشَرةُ السِّرَقَةِ السَّرقةِ

{106} (وَلَوْ سَمَّى أَقَلَ مِنْ عَشْرَةٍ فَلَهَا الْعَشَرَةُ) عِنْدَنا. وَقَالَ زُفَرُ: لَهَا مَهْرُ الْمِشْلِ؛ لِأَنَّ تَسْمِيَةَ مَا لَا يَصْلُحُ مَهْرًا كَانْعِدَامِهِ وَلَنَا أَنَّ فَسَادَ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ لِحِقِّ الشَّرْعِ وَقَدْ صَارَ مُقْتَضِيًا بِالْعَشَرَةِ، فَأَمَّا مَا يَرْجِعُ إِلَى حَقِّهَا فَقَدْ رَضِيَتْ بِالْعَشَرَةِ لِرِضَاهَا بِمَا دُوهَا، وَلَا مُعْتَبَرَ بِعَدَم التَّسْمِيةِ؛ لِأَنَّا مَا يَرْجِعُ إِلَى حَقِّهَا فَقَدْ رَضِيَتْ بِالْعَشَرَةِ لِرِضَاهَا بِمَا دُوهَا، وَلَا مُعْتَبَرَ بِعَدَم التَّسْمِيةِ؛ لِأَنَّا قَدْ تَرْضَى بِالتَّمْلِيكِ مِنْ غَيْرٍ عِوْضٍ تَكَرُّمًا، وَلَا تَرْضَى فِيهِ بِالْعِوْضِ الْيَسِيرِ. التَّسْمِيةِ؛ لِأَنَّا قَدْ تَرْضَى بِالتَّمْلِيكِ مِنْ غَيْرٍ عِوْضٍ تَكَرُّمًا، وَلَا تَرْضَى فِيهِ بِالْعِوْضِ الْيَسِيرِ. [107] وَلَوْ طَلَقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ هِمَا تَجِبُ خَمْسَةٌ عِنْدَ عُلَمَائِنَا الثَّلاثَةِ – رَحِمَهُمُ اللَّهُ –، وَعِنْ بَكُنُ مَا إِذَا لَمُ يُسَمِّ شَيْئًا

ما يقطع فيه السارق ،غبر 4387 , ترمذي شريف: باب ما يقطع فيه السارق، 1446) وجه: (5) قول الصحابي لثبوت مقدار المهر / عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «لَا يُقْطَعُ السَّارِقُ فِي دُونِ ثَمَنِ الْمِجَنِّ، وَثَمَنُ الْمِجَنِّ عَشَرَةُ دَرَاهِمَ» (مصنف ابن شيبه: من قال: لا تقطع في أقل من عشرة دراهم، غبر 28104 , سنن بيهقي: باب اختلاف الناقلين في ثمن المجن، وما يصح منه وما لا يصح غبر 17173)

[106] وجه: (1) الحديث لثبوت مقدار المهر ما لم يسم لها مهرا / عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا وَلَمْ يَدْخُلْ هِمَا حَتَى مَاتَ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَمَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا، لَا وَكُسَ، وَلَا شَطَطَ، وَعَلَيْهَا العِدَّةُ، وَلَهَا المِيرَاثُ، فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا، لَا وَكُسَ، وَلَا شَطَطَ، وَعَلَيْهَا العِدَّةُ، وَلَهَا المِيرَاثُ، فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ الله عليه وسلم فِي بِرْوَعَ بِنْتِ وَاشِقٍ امْرَأَةٍ مِنَّا مِثْلَ الله عليه وسلم فِي بِرْوَعَ بِنْتِ وَاشِقٍ امْرَأَةٍ مِنَّا مِثْلَ الله عليه وسلم في بِرْوَعَ بِنْتِ وَاشِقٍ امْرَأَةٍ مِنَّا مِثْلَ الله عليه وسلم في بِرْوَع بِنْتِ وَاشِقٍ امْرَأَةٍ مِنَّا مِثْلَ الله عليه وسلم في برْوَع بِنْتِ وَاشِقٍ امْرَأَةٍ مِنَّا مِثْلَ الله عليه وسلم في برْوَع بِنْتِ وَاشِقٍ امْرَأَةٍ مِنَّا مِثْلَ الله عليه وسلم في برْوَع بِنْتِ وَاشِقٍ امْرَأَةٍ مِنَّا مِثْلَ الله عليه وسلم في بروع عَنَا مِثْلُ مَسْعُودٍ (ترمذي شريف: باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها، غبر 1145، ابي داؤد شريف: باب فيمن تزوج ولم يسم صداقا حتى مات ،غبر 2114)

**وَجِه: (1)** الحديث لثبوت مقدار المهر لزوجات النبي صلى الله عليه وسلم / «سَأَلْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم؟ قَالَتْ: كَانَ زَوْجَ النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم؟ قَالَتْ: كَانَ

 $\{108\}$  (وَمَنْ سَمَّى مَهْرًا عَشْرَةً فَمَا زَادَ فَعَلَيْهِ الْمُسَمَّى إِنْ دَخَلَ هِمَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا) ؛ لِأَنَّهُ بِالدُّحُولِ يَتَحَقَّقُ تَسْلِيمُ الْمُبْدَلِ وَبِهِ يَتَأَكَّدُ الْبَدَلُ، وَبِالْمَوْتِ يَنْتَهِي النِّكَاحُ نِهَايَتَهُ، وَالشَّيْءُ بِالْتِهَائِهِ يَتَقَرَّرُ وَيَتَأَكَّدُ فَيَتَقَرَّرُ هِجَمِيع مَوَاجِبِهِ بِانْتِهَائِهِ يَتَقَرَّرُ وَيَتَأَكَّدُ فَيَتَقَرَّرُ هِجَمِيع مَوَاجِبِهِ

{109} (وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ هِمَا وَاخْلُوَةِ فَلَهَا نِصْفُ الْمُسَمَّى) لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ} [البقرة: 237] الْآيَة وَالْأَقْيِسَةُ مُتَعَارِضَةٌ، فَفِيهِ تَفْويتُ

صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَّةً وَنَشَّا. قَالَتْ: أَتَدْرِي مَا النَّشُّ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا. قَالَتْ: نِصْفُ أُوقِيَّةٍ، فَتِلْكَ خَمْسُمِائَةِ دِرْهَمٍ، فَهَذَا صَدَاقُ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم لِأَزْوَاجِهِ» نِصْفُ أُوقِيَّةٍ، فَتِلْكَ خَمْسُمِائَةِ دِرْهَمٍ، فَهَذَا صَدَاقُ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم لِأَزْوَاجِهِ» ( مسلم شريف: باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد وغير ذلك، غبر 1426 م ابي داؤد شريف: باب الصداق، غبر 2105)

{108} وَجَهَا / عَنْ عَبْدِ اللهِ «فِي اللهِ إِن دخل بها أو مات عنها زوجها / عَنْ عَبْدِ اللهِ «فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَمَاتَ عَنْهَا، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا، وَلَمْ يَفْرِضْ لَمَا الصَّدَاقَ فَقَالَ: لَمَا الصَّدَاقُ كَامِلًا، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَلَمَا الْمِيرَاثُ فَقَالَ مَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَضَى بِهِ فِي بَرْوَعَ بِنْتِ وَاشِقٍ.» (سنن ابي داؤد شريف: باب فيمن تزوج ولم يسم صداقا حتى مات، نمبر 2114 ,ترمذي شريف: باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها ،نمبر 1145)

وجه: (2) قول الصحابي لثبوت المهر إن دخل بها أو مات عنها زوجها / سَمِعْتُ عَطَاءً، يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يَمُوتُ عَنْهَا زَوْجُهَا وَقَدْ فَرَضَ لَهَا صَدَاقًا قَالَ: " لَهَا الصَّدَاقُ وَالْمِيرَاثُ وَاللهُ أَعْلَمُ "(سنن بيهقي: باب أحد الزوجين يموت وقد فرض لها صداقا، غبر 14425)

{109} **وَجِه:(**1) الآية لثبوت نصف المهر إن طلقها قبل الدخول والخلوة / وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ (البقرة: 2، الآية: 237) الزَّوْجِ الْمِلْكَ عَلَى نَفْسِهِ بِاخْتِيَارِهِ وَفِيهِ عَوْدُ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ إِلَيْهِ سَالِمًا فَكَانَ الْمَوْجِعُ فِيهِ النَّصَّ، وَشَرَطَ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْحُلُوةِ؛ لِأَنَّا كَالدُّخُولِ عِنْدَنَا عَلَى مَا نُبَيِّنُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. {110} قَالَ (وَإِنْ تَزَوَّجَهَا وَلَمْ يُسَمِّ لَهَا مَهْرًا أَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا فَلَهُ مَهْرُ مِثْلِهَا إِنْ دَخَلَ كِمَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا) وقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجِبُ شَيْءٌ فِي الْمَوْتِ، وَأَكْثَرُهُمْ عَلَى أَنَّهُ إِنْ دَخَلَ كِمَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا) وقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجِبُ شَيْءٌ فِي الْمَوْتِ، وَأَكْثَرُهُمْ عَلَى أَنَّهُ يَكُن مِنْ نَفْيِهِ ابْتِنَاءً كَمَا تَتَمَكَّنُ مِنْ يَفْيِهِ ابْتِنَاءً كَمَا تَتَمَكَّنُ مِنْ يَفِيهِ ابْتِنَاءً كَمَا تَتَمَكَّنُ مِنْ إِنْهِ الْبَعْدَاءً كَمَا تَتَمَكَّنُ مِنْ الشَّوْعِ عَلَى مَا مَرَّ، وَإِثَمَا يَصِيرُ حَقَّهَا فِي حَالَةِ الشَّقَاطِهِ انْتِهَاءً وَلَنَا أَنَّ الْمَهْرَ وُجُوبًا حَقُّ الشَّرْعِ عَلَى مَا مَرَّ، وَإِثَمَا يَصِيرُ حَقَّهَا فِي حَالَةِ الْبَقَاءِ فَتَمْلِكُ الْإِبْرَاءَ دُونَ النَّفْي

65

{111} (وَلَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ هِمَا فَلَهَا الْمُتْعَةُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِع

وَهِهَ:(2) الآية لثبوت نصف المهر إن طلقها قبل الدخول والخلوة / وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُو الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ (البقرة: 2، الآية: 237)

{110} فَهْرَ هَا / عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَهَا وَلَمْ يُسَمِّ هَا مَهْرًا أَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنْ لَا مَهْرَ هَا / عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَفْرِضْ هَا صَدَاقًا وَلَمْ يَدْخُلْ هِمَا حَتَى مَاتَ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: هَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا، لَا وَكُسَ، وَلَا شَطَطَ، وَعَلَيْهَا يَدْخُلْ هِمَا حَتَى مَاتَ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: هَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا، لَا وَكُسَ، وَلَا شَطَطَ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَلَهَا المِيرَاثُ، فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ الأَشْجَعِيُّ، فَقَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه العِدَّةُ، وَلَهَا المِيرَاثُ، فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ الأَشْجَعِيُّ، فَقَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم في بِرْوَعَ بِنْتِ وَاشِقٍ امْرَأَةٍ مِنَّا مِثْلَ الَّذِي قَضَيْتَ»، فَفَرِحَ هِمَا ابْنُ مَسْعُودٍ (ترمذي وسلم في بِرُوعَ بِنْتِ وَاشِقٍ امْرَأَةٍ مِنَّا مِثْلَ الَّذِي قَضَيْتَ»، فَفَرِحَ هِمَا ابْنُ مَسْعُودٍ (ترمذي شريف: باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها، غبر 1145, ابي داؤد شريف: باب فيمن تزوج ولم يسم صداقا حتى مات ،غبر 2114)

{111} **وَجَه:**(1) الآية لثبوت المتعة ان طلقها قبل الدخول بَمَا / وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ (البقرة: 2، الآية: 236)

وجه: (2) الآية لثبوت المتعة ان طلقها قبل الدخول بها / لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ لَعْت البواء: لازم ہونے کے بعد بری کرنا، تتمکن: قدرت رکھتی ہے۔ قَدَرُهُ} [البقرة: 236] الْآيَة ثُمَّ هَذِهِ الْمُتْعَةُ وَاجِبَةٌ رُجُوعًا إِلَى الْأَمْرِ، وَفِيهِ خِلَافُ مَالِكٍ {112} (وَالْمُتْعَةُ ثَلَاثَةُ أَتْوَابٍ مِنْ كِسْوَةٍ مِثْلِهَا) وَهِيَ دِرْعٌ وَخِمَارٌ وَمِلْحَفَةٌ. وَهَذَا التَّقْدِيرُ مَرْوِيٌّ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا –. وَقَوْلُهُ مِنْ كِسْوَةٍ مِثْلِهَا إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ مَرْوِيٌّ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا –. وَقَوْلُهُ مِنْ كِسْوَةٍ مِثْلِهَا إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ يُعْتَبَرُ حَالِهُا وَهُوَ قَوْلُ الْكَرْخِيِ فِي الْمُتْعَةِ الْوَاجِبَةِ لِقِيَامِهَا مَقَامَ مَهْرِ الْمِثْلِ. وَالصَّحِيخُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ حَالَهُ عَمَلًا بِالنَّصِّ وَهُوَ قَوْلُه تَعَالَى {عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ} [البقرة: يُعْتَبَرُ حَالُهُ عَمَلًا بِالنَّصِّ وَهُوَ قَوْلُه تَعَالَى {عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ} [البقرة: يُعْتَبَرُ حَالُهُ عَمَلًا بِالنَّصِ وَهُو قَوْلُه تَعَالَى {عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ} [البقرة: 236] ثُمَّ هِيَ لَا تُزَادُ عَلَى نِصْفِ مَهْرِ مِثْلِهَا وَلَا تَنْقُصُ عَنْ خَمْسَةِ دَرَاهِمَ، وَيُعْرَفُ ذَلِكَ فِي الْأَصْلِ

مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ (البقرة: 2، الآية: 236)

وجه: (2) قول الصحابي لثبوت المتعة ان طلقها قبل الدخول بها / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما في هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ: " هُوَ الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُسَمِّ لَهَا صَدَاقًا ثُمُّ طَلَقها مِنْ قَبْلِ أَنْ يُمْتِعُها عَلَى قَدْرِ يُسْرِهِ وَعُسْرِهِ فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا مَتَّعَهَا بِخَادِمٍ أَوْ نَعْوِ يَنْكِحَهَا فَأَمَرَ اللهُ تَعَالَى أَنْ يُمَتِّعُهَا عَلَى قَدْرِ يُسْرِهِ وَعُسْرِهِ فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا مَتَّعَهَا بِخَادِمٍ أَوْ نَعْوِ ذَلِكَ " (سنن بيهقي: باب التفويض، نمبر: 14405) ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا فَبِثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ أَوْ نَعْوِ ذَلِكَ " (سنن بيهقي: باب التفويض، نمبر: 112\$ وجه: (1) الحديث لثبوت "المتعة ثلثة أثواب" / عَنْ عَائِشَة، أَنَّ عَمْرَة بِنْتَ الجُوْنِ تَعَوَّذَتْ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم حِينَ أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «لَقَدْ عُذْتِ بِمُعَاذٍ»، فَطَلَقَهَا، وَأَمَرَ أُسَامَة، أَوْ أَنَسًا فَمَتَّعَهَا بِثَلَاثَةِ أَثُوابٍ رَازِقِيَّةٍ ( سنن ابن ماجه: (١١) باب متعة الطلاق، نمبر 2037)

وجه:(2) الحديث لثبوت "المتعة ثلثة أثواب" / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما في هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ: " هُوَ الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُسَمِّ لَهَا صَدَاقًا ثُمُّ طَلَّقَهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْكِحَهَا فَأَمَرَ اللهُ قَالَ: " هُوَ الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُسَمِّ لَهَا صَدَاقًا ثُمُّ طَلَّقَهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْكِحَهَا فَأَمَرَ اللهُ تَعَالَى أَنْ يُعَتِّعُهَا عَلَى قَدْرِ يُسْرِهِ وَعُسْرِهِ فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا مَتَّعَهَا بِخَادِمٍ أَوْ نَحُو ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا فَبِثَلاثَةِ أَثْوَابٍ أَوْ نَحُو ذَلِكَ" (سنن بيهقي: باب التفويض، نمبر: 14405)

{113} (وَإِنْ تَزَوَّجَهَا وَلَمْ يُسَمِّ لَمَا مَهْرًا ثُمُّ تَرَاضَيَا عَلَى تَسْمِيَةٍ فَهِي لَمَا إِنْ دَخَلَ بِمَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا، وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِمَا فَلَهَا الْمُتْعَةُ) وَعَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ الْأَوَّلِ نِصْفُ هَذَا الْمَقْرُوضِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ مَفْرُوضٌ فَيتَنَصَّفُ بِالنَّصِّ. وَلَنَا أَنَّ هَذَا الْفَرْضَ تَعْيِينٌ لِلْوَاجِبِ بِالْعَقْدِ وَهُوَ مَهْرُ الْمِثْلِ وَذَلِكَ لَا يَتَنَصَّفُ فَكَذَا مَا نَزَلَ مَنْزِلَتَهُ، وَالْمُرَادُ بِمَا تَكْ الْفَرْضَ فِي الْعَقْدِ إِذْ هُوَ الْفَرْضُ الْمُتَعَارَفُ.

{114} قَالَ (وَإِنْ زَادَ لَهَا فِي الْمَهْرِ بَعْدَ الْعَقْدِ لَزِمَتْهُ الزِّيَادَةُ) خِلَافًا لِزُفَرَ، وَسَنَذْكُرُهُ فِي زِيَادَةِ الثَّمَنِ وَالْمُثَمَّنِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (وَ) إِذَا صُحِّحَتْ الزِّيَادَةُ (تَسْقُطُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ التَّمْنِ وَالْمُثَمَّنِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (وَ) إِذَا صُحِّحَتْ الزِّيَادَةُ (تَسْقُطُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّحُولِ) وَعَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ أَوَّلًا تَنْتَصِفُ مَعَ الْأَصْلِ لِأَنَّ التَّنْصِيفَ عِنْدَهُمَا يَخْتَصُّ اللَّهُ وَنِ فِي الْعَقْدِ، وَعِنْدَهُ الْمَفْرُوضِ بِعْدَهُ كَالْمَفْرُوضِ فِيهِ عَلَى مَا مَرَّ.

{113} **وَهِهَ:(1)** الآية لثبوت المتعة ان طلقها قبل الدخول بما وإن تزوجها ولم يسم لها مهرا ثم تراضيا على تسميته / لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ (البقرة: 2، الآية: 236)

﴿ ﴿ ﴿ ﴾ الآية لثبوت المتعة ان طلقها قبل الدخول بها وإن تزوجها ولم يسم لها مهرا ثم تراضيا على تسميته / وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُو الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ (البقرة: 2، الآية: 237)

وجه:(3) الآية لثبوت المتعة ان طلقها قبل الدخول بها وإن تزوجها ولم يسم لها مهرا ثم تراضيا على تسميته / وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ (البقرة: 2، الآية: 237)

{114} **وَجِه:(**1) الآية لثبوت زيادة المهر بعد العقد لزمته الزيادة / وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَريضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (النساء: 4، الآية: 24)

وجه: (2) الحديث لثبوت زيادة المهر بعد العقد لزمته الزيادة / عَنْ أَبِي رَافِع قَالَ: «اسْتَسْلَفَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم بَكْرًا، فَجَاءَتْهُ إِبِلٌ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ وَشُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: أَعْطِهِ إِيَّاهُ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: أَعْطِهِ إِيَّاهُ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: أَعْطِهِ إِيَّاهُ؛ فَإِنَّ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً.» (سنن ابي داؤد: باب في حسن القضاء، نمبر 3346)

وما روي في معناه، نمبر: 14487)

{115} (وَإِنْ حَطَّتْ عَنْهُ مِنْ مَهْرِهَا صَحَّ الْحُطُّ) ؛ لِأَنَّ الْمَهْرَ بَقَاءُ حَقِّهَا وَالْحُطُّ يُلَاقِيهِ حَالَةَ الْبَقَاءِ

[116] (وَإِذَا خَلَا الرَّجُلُ بِامْرَأَتِهِ وَلَيْسَ هُنَاكَ مَانِعٌ مِنْ الْوَطْءِ ثُمُّ طَلَّقَهَا فَلَهَا كَمَالُ الْمَهْرِ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَمَا نِصْفُ الْمَهْرِ؛ لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ إِنَّا يَصِيرُ مُسْتَوْفًى بِالْوَطْءِ فَلَا يَتَأَكَّدُ الْمَهْرُ دُونَهُ وَلَنَا أَنَّا سَلَّمَتْ الْمُبْدَلَ حَيْثُ رَفَعَتْ الْمَوَانِعَ وَذَلِكَ وُسْعُهَا فَيَتَأَكَّدُ حَقُّهَا فِي الْمَهْرُ دُونَهُ وَلَنَا أَنَّا سَلَّمَتْ الْمُبْدَلَ حَيْثُ رَفَعَتْ الْمَوَانِعَ وَذَلِكَ وُسْعُهَا فَيَتَأَكَّدُ حَقُّهَا فِي الْبَيْعِ

{115} وَجِه:(1) الآية لثبوت الحط في المهر / وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَمُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُو الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا فَرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسَوُا الْفَصْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ الله عِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (البقرة: 2، الآية: 237) أَقْرَبُ لِلتَّقُوى وَلَا تَنْسَوُا الْفَصْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ الله عِمَا الحلوة دخل بَمَا أُو لَم يدخل / عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَوْبَانَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: " مَنْ كَشَفَ امْرَأَةً فَنَظَرَ إِلَى عَوْرَقِهَا فَقَدْ وَجَبَ الصَّدَاقُ " قَالَ: وَبَلَعَنَا ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخُطَّابِ رضي الله عنه وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ وَالْحَسَنِ الْبُصْرِيِّ وَعُرُوةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَأَبِي بَكُرِ بْنِ حَرْمٍ وَرَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَٰ وَأَبِي الزِّنَادِ وَرَيْدِ بْنِ أَسُلُمَ. وَرَوَاهُ ابْنُ هَيْعَةَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَٰ بْنِ ثَوْبَانَ عَنِ النَّيِ وَيُرِيدُ بْنِ أَسُلَمَ. وَرَوَاهُ ابْنُ هَيْعَةَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَٰ بْنِ ثَوْبَانَ عَنِ النَّيِ وَلَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ. وَرَوَاهُ ابْنُ هَيْعَةَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَٰ بْنِ ثَوْبَانَ عَنِ النَّيِي وَلَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ. وَرَوَاهُ ابْنُ هَيْعَةَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَٰ بْنِ ثَوْبَانَ عَنِ النَّي وَالْمَالَةُ وَنَظَرَ إِلَيْهَا فَقَدْ وَجَبَ الصَّدَاقُ دَحَلَ صَلَى الله عليه وسلم مُوسَلًا: " مَنْ كَشَفَ خِمَارَ امْرَأَةٍ وَنَظَرَ إِلَيْهَا فَقَدْ وَجَبَ الصَّدَاقُ دَحَلَ

وَهِهَ:(2) قُولُ الصحابي لثبوت المهر بعد الخلوة دخل بَمَا أُو لَمْ يَدْخُلُ الْحُمَّرُ بْنُ الْخُطَّابِ: «إِذَا أَغْلَقَ بَابًا وَأَرْخَى سِتْرًا فَقَدْ وَجَبَ لَهَا الصَّدَاقُ ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ» (دار قطني: باب المهر،نمبر 3823)

كِمَا أَوْ لَمُ يَدْخُلْ " (سنن بيهقي: باب من قال من أغلق بابا أو أرخي سترا فقد وجب الصداق

**وَجِه:(**3) قُول الصحابي لثبوت المهر بعد الخلوة دخل بَمَا أُو لَمْ يَدْخُلُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: «مَا ذَنْبُهُنَّ إِنْ جَاءَ الْعَجْزُ مِنْ قِبَلِكُمْ؟ لَهَا الصَّدَاقُ كَامِلًا، وَالْعِدَّةُ كَامِلَةً» (مصنف **أصول: پورے طور پربدل سونپئے سے مهرلازم ہو تاہے۔** 

{117} (وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَرِيضًا أَوْ صَائِمًا فِي رَمَضَانَ أَوْ مُحْرِمًا بِحَجِّ فَرْضٍ أَوْ نَفْلٍ أَوْ بِعُمْرَةٍ أَوْ كَانَتْ حَائِضًا فَلَيْسَتْ الْخُلُوةُ صَحِيحَةً) حَتَّى لَوْ طَلَّقَهَا كَانَ لَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَوَانِعُ، أَمَّا الْمَرَضُ فَالْمُرَادُ مِنْهُ مَا يَمْنَعُ الجِّمَاعَ أَوْ يَلْحَقُهُ بِهِ ضَرَرٌ، وَقِيلَ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَوَانِعُ، أَمَّا الْمَرَضُ فَالْمُرَادُ مِنْهُ مَا يَمْنَعُ الجِّمَاعَ أَوْ يَلْحَقُهُ بِهِ ضَرَرٌ، وَقِيلَ مَرَضِهُ لَا يُعْرَى عَنْ تَكَسُّرٍ وَفُتُورٍ، وَهَذَا التَّفْصِيلُ فِي مَرَضِهَا وَصَوْمٍ رَمَضَانَ لِمَا يَلْزَمُهُ مِنْ الدَّمِ وَفَسَادِ النَّسُكِ وَالْقَضَاءِ، وَالْحُيْضُ مَانِعٌ الْمُعَلَى وَالْقَضَاءِ، وَالْحُيْضُ مَانِعٌ طَبُعًا وَشَرْعًا

 $\{118\}$  (وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا صَائِمًا تَطَوُّعًا فَلَهَا الْمَهْرُ كُلُّهُ)؛ لِأَنَّهُ يُبَاحُ لَهُ الْإِفْطَارُ مِنْ غَيْرٍ عُدْرٍ فِي رِوَايَةِ الْمُنْتَقَى، وَهَذَا الْقَوْلُ فِي الْمَهْرِ هُوَ الصَّحِيخُ. وَصَوْمُ الْقَصَاءِ وَالْمَنْدُورِ كَالتَّطَوُّعِ فِي رِوَايَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ فِيهِ، وَالصَّلَاةُ بِمَنْزِلَةِ الصَّوْمِ فَرْضُهَا كَفَرْضِهِ وَنَفْلُهَا كَنَفْلِهِ. كَالتَّطَوُّعِ فِي رِوَايَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ فِيهِ، وَالصَّلَاةُ بِمَنْزِلَةِ الصَّوْمِ فَرْضُهَا كَفَرْضِهِ وَنَفْلُهَا كَنَفْلِهِ.  $\{119\}$  (وَإِذَا حَلَا الْمَحْبُوبُ بِإِمْرَأَتِهِ ثُمُّ طَلَّقَهَا فَلَهَا كَمَالُ الْمَهْرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَا عَلَيْهِ نِصْفُ الْمَهْرِ) ؛ لِأَنَّهُ أَعْجَزُ مِنْ الْمَرِيضِ، بِخِلَافِ الْعِتِينِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ أُدِيرَ عَلَى سَلَامَةِ عَلَيْهِ نِصْفُ الْمَهْرِ) ؛ لِأَنَّهُ أَعْجَزُ مِنْ الْمَرِيضِ، بِخِلَافِ الْعِتِينِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ أُدِيرَ عَلَى سَلَامَةِ

عبد الرزاق: باب وجوب الصداق، غبر 10873)

[117] وجه: (1) الآية لثبوت "الحُيْضُ مَانِعٌ طَبْعًا وَشَرْعًا" / وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُو أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ (البقرة: 2، الآية: 222) هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ (البقرة: 2، الآية: 222) . . فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ لَقَدْ أَفْطَرْتُ، وَكُنْتُ صَائِمَةً، فَقَالَ لَهَا: أَكُنْتِ تَقْضِينَ شَيْئًا؟ قَالَتْ: لَا، قَالَ: فَلَا يَصُولُ اللهِ لَقَدْ أَفْطُرْتُ، وَكُنْتُ صَائِمَةً، فَقَالَ لَهَا: أَكُنْتِ تَقْضِينَ شَيْئًا؟ قَالَتْ: لَا، قَالَ: فَلَا يَصُرُوكِ إِنْ كَانَ تَطَوَّعًا.» (سنن ابي داؤد شريف: باب في الرخصة فيه، نمبر 2450) لأ، قالَ: قَالَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ عُمُرُ: «مَا ذَنْبُهُنَّ إِنْ جَاءَ الْعَجْزُ مِنْ قِبَلِكُمْ؟ لَمَا الصَّدَاقُ كَامِلًا، وَالْعِدَّةُ كَامِلَةً» (مصنف عُمرُ: «مَا ذَنْبُهُنَّ إِنْ جَاءَ الْعَجْزُ مِنْ قِبَلِكُمْ؟ لَمَا الصَّدَاقُ كَامِلًا، وَالْعِدَّةُ كَامِلَةً» (مصنف عبد الرزاق: باب وجوب الصداق، غبر 10873)

**وَهِه:(2)** الحديث لثبوت مهر الكامل ان كان مجبوبا / عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُرْسَلًا: " مَنْ كَشَفَ خِمَارَ امْرَأَةٍ وَنَظَرَ إِلَيْهَا فَقَدْ وَجَبَ

الْآلَةِ. وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْمُسْتَحَقَّ عَلَيْهَا التَّسْلِيمُ فِي حَقِّ السَّحْقِ وَقَدْ أَتَتْ بِهِ.

{120} قَالَ (وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ) احْتِيَاطًا اسْتِحْسَانًا لِتَوَهُّمِ الشُّعْلِ، وَالْعِدَّةُ حَقُّ الشَّرْعِ وَالْوَلَدِ فَلَا يُصَدَّقُ فِي إِبْطَالِ حَقِّ الْغَيْرِ، بِخِلَافِ الْمَهْرِ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ لَا وَالْعِدَّةُ حَقُّ الشَّرْعِ وَالْوَلَدِ فَلَا يُصَدَّقُ فِي إِبْطَالِ حَقِّ الْغَيْرِ، بِخِلَافِ الْمَهْرِ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ لَا يُحْتَاطُ فِي إِيجَابِهِ. وَذَكَرَ الْقُدُورِيُّ فِي شَرْحِهِ أَنَّ الْمَانِعَ إِنْ كَانَ شَرْعِيًّا كَالصَّوْمِ وَالْحَيْضِ تَجِبُ الْعَدَّةُ لِثُبُوتِ التَّمَكُّنِ حَقِيقَةً، وَإِنْ كَانَ حَقِيقِيًّا كَالْمَرَضِ وَالصِّغَرِ لَا تَجِبُ لِانْعِدَامِ التَّمَكُنِ حَقِيقَةً، وَإِنْ كَانَ حَقِيقِيًّا كَالْمَرَضِ وَالصِّغَرِ لَا تَجِبُ لِانْعِدَامِ التَّمَكُنِ حَقِيقَةً.

{121} قَالَ (وَتُسْتَحَبُّ الْمُتْعَةُ لِكُلِّ مُطَلَّقَةٍ إِلَّا لِمُطَلَّقَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ الَّتِي طَلَّقَهَا الزَّوْجُ قَبْلَ الدُّخُولِ هِمَا وَقَدْ سَمَّى لَمَا مَهْرًا) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَجِبُ لِكُلِّ مُطَلَّقَةٍ إِلَّا لِهَذِهِ؛ لِأَفَّا وَقَبْلَ الدُّخُولِ هِمَا وَقَدْ سَمَّى لَمَا مَهْرًا) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَجِبُ لِكُلِّ مُطَلَّقَةٍ إِلَّا لِهَذِهِ؛ لِأَفَّا وَجَبَتْ صِلَةً مِنْ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّهُ أَوْحَشَهَا بِالْفِرَاقِ، إِلَّا أَنَّ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ نِصْفَ الْمَهْرِ طَرِيقَةُ الْمُتْعَةِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ فَسْخٌ فِي هَذِهِ الْحُالَةِ وَالْمُتْعَةَ لَا تَتَكَرَّرُ (وَلَنَا أَنَّ الْمُتْعَةَ خَلَفٌ عَنْ الْمُتْعَةِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ فَسْخٌ فِي هَذِهِ الْحُالَةِ وَالْمُتْعَةَ لَا تَتَكَرَّرُ (وَلَنَا أَنَّ الْمُتْعَةَ خَلَفٌ عَنْ

الصَّدَاقُ دَخَلَ هِمَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ "( سنن بيهقي: باب من قال من أغلق بابا أو أرخى سترا فقد وجب الصداق وما روي في معناه، غبر 14487)

وجه:(3) ثول الصحابي لثبوت مهر الكامل ان كان مجبوبا / عُمَرُ بْنُ اخْطَّابِ: «إِذَا غْلَقَ بَابًا وَأَرْخَى سِتْرًا فَقَدْ وَجَبَ لَهَا الصَّدَاقُ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ» (دار قطني: باب المهر، نمبر 3823)

{121} وجه: (1) الآية لثبوت المتعة ان طلقها قبل الدخول بها / وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ (النساء: 4، الآية: 24)

وَهِهَ:(2) الحديث لثبوت المتعة ان طلقها قبل الدخول بَمَا / عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: " لِكُلِّ مُطَلَّقَةٍ مُتْعَةٌ إِلَّا الَّتِي تُطَلَّقُ وَقَدْ فُرِضَ لَهَا الصَّدَاقُ وَلَمْ ثُمَسَّ فَحَسْبُهَا نِصْفُ مَا فُرِضَ لَهَا " (سنن بيهقي: باب المتعة،نمبر 14491)

العت السحق: شرمگاه پررگرنا، أتت به: ايبالايا، ايباكرويا

مَهْرِ الْمِثْلِ فِي الْمُفَوِّضَةِ) ؛ لِأَنَّهُ سَقَطَ مَهْرُ الْمِثْلِ وَوَجَبَتْ الْمُتْعَةُ، وَالْعَقْدُ يُوجِبُ الْعِوَضَ فَكَانَ خَلَفًا وَالْحُلَفُ لَا يُجَامِعُ الْأَصْلَ وَلَا شَيْئًا مِنْهُ فَلَا تَجِبُ مَعَ وُجُوبِ شَيْءٍ مِنْ الْمَهْرِ، وَهُو غَيْرُ جَانٍ فِي الْإِيحَاشِ فَلَا تَلْحَقُهُ الْغَرَامَةُ بِهِ فَكَانَ مِنْ بَابِ الْفَضْلِ.

{122} (وَإِذَا زَوَّجَ الرَّجُلُ بِنْتَه عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الْآخَرُ بِنْتَهُ أَوْ أُخْتَهُ لِيَكُونَ أَحَدُ الْعَقْدَيْنِ عِوْضًا عَنْ الْآخَرِ فَالْعَقْدَانِ جَائِزَانِ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَهْرُ مِثْلِهَا) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: بَطَلَ الْعَقْدَانِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ نِصْفَ الْبُضْعِ صَدَاقًا وَالنِّصْفَ مَنْكُوحَةً، وَلَا اشْتِرَاكَ فِي هَذَا الْبَابِ فَبَطَلَ الْإِيجَابُ. وَلَنَا أَنَّهُ سَمَّى مَا لَا يَصْلُحُ صَدَاقًا فَيَصِحُ الْعَقْدُ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ، كَمَا إِذَا فَبَطَلَ الْإِيجَابُ. وَلَنَا أَنَّهُ سَمَّى مَا لَا يَصْلُحُ صَدَاقًا فَيَصِحُ الْعَقْدُ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ، كَمَا إِذَا

وَهِهَ:(3) الآية لثبوت المتعة ان طلقها قبل الدخول بَمَا / لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ (البقرة: 2، الآية: 236)

وَهِهَ (ل) قول الصحابي لثبوت المتعة ان طلقها قبل الدخول بَمَا / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما في هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ: " هُوَ الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُسَمِّ لَمَا صَدَاقًا ثُمُّ طَلَقَهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَكِحَهَا فَأَمَرَ اللهُ تَعَالَى أَنْ يُمَتِّعُهَا عَلَى قَدْرِ يُسْرِهِ وَعُسْرِهِ فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا مَتَّعَهَا بِخَادِمٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ " (سنن بيهقي: باب التفويض، نمبر: 14405) ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا فَيِتَلَاثَةِ أَثُوابٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ " (سنن بيهقي: باب التفويض، نمبر: 14405) غَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَفْرِضْ لَمَا صَدَاقًا وَلَمْ يَدْخُلْ بِمَا حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَمَا عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَفْرِضْ لَمَا صَدَاقًا وَلَمْ يَدُخُلْ بِمَا حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَمَا مَثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا، لَا وَكُسَ، وَلَا شَطَطَ، وَعَلَيْهَا العِدَّةُ، وَلَمَا المِيرَاثُ، فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ مِشْعُودٍ: لَمَا الْمُرَاقِ نِسَائِهَا، لَا وَكُسَ، وَلَا شَطَطَ، وَعَلَيْهَا العِدَّةُ، وَلَمَا المِيرَاثُ، فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ مِشْعُودٍ: لَمَا الْمَرْقَةِ مِنْ اللهِ عَلَى اللهُ عليه وسلم فِي بِرُوعَ بِنْتِ وَاشِقٍ امْرَأَةٍ مِنَّا مِثْلَ اللهَ عَليه وسلم فِي بِرُوعَ بِنْتِ وَاشِقٍ امْرَأَةٍ مِنَا مِثْلُ اللهُ عليه وسلم فِي بِرُوعَ بِنْتِ وَاشِقٍ امْرَأَةٍ مِنَا مِثْلَ الْمَلُ شَعْودٍ (سنن ترمذي شريف: باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها، نمبر 1145 ، إلى داؤد شريف: باب فيمن تزوج ولم يسم الماقا حتى مات، نمبر 2114)

سَمَّى الْخَمْرَ وَالْخِنْزِيرَ وَلَا شَرِكَةَ بِدُونِ الْإَسْتِحْقَاقِ

{123} (وَإِنْ تَزَوَّجَ حُرُّ امْرَأَةً عَلَى خِدْمَتِهِ إِيَّاهَا سَنَةً أَوْ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ فَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا، وَقَالَ مُحَمَّدُ: لَهَا قِيمَةُ خِدْمَتِهِ،

{124} وَإِنْ تَزَوَّجَ عَبْدٌ امْرَأَةً بِإِذْنِ مَوْلَاهُ عَلَى خِدْمَتِهِ سَنَةً جَازَ وَلَمَا خِدْمَتُهُ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَمَا تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ وَالْخِدْمَةُ فِي الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ مَا يَصِحُّ أَخْذُ الْعِوَضِ عَنْهُ بِالشَّرْطِ الشَّرْطِ يَصْلُحُ مَهْرًا عِنْدَهُ؛ لِأَنَّ بِذَلِكَ تَتَحَقَّقُ الْمُعَاوَضَةُ، وَصَارَ كَمَا إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى خِدْمَةِ حُرِّ يَصْلُحُ مَهْرًا عِنْدَهُ؛ لِأَنَّ بِذَلِكَ تَتَحَقَّقُ الْمُعَاوَضَةُ، وَصَارَ كَمَا إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى خِدْمَةِ حُرِّ يَصْلُحُ مَهْرًا عِنْدَهُ؛ لِأَنَّ إِنَّ عَلَى خِدْمَةِ وَلَا بَتَعَاهُ بِالْمَالِ وَالتَّعْلِيمُ لَيْسَ بِمَالٍ آخَرَ أَوْ عَلَى رَعْيِ الزَّوْجِ غَنَمَهَا وَلَنَا أَنَّ الْمَشْرُوعَ هُوَ الْإِبْتِغَاءُ بِالْمَالِ وَالتَّعْلِيمُ لَيْسَ بِمَالٍ

وهه: (2) الحديث لثبوت جواز النكاح بشرط فاسد / قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما فَقَالَ: . . . إِنِي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً وَشَرَطْتُ لَمَا إِنْ لَمْ أَجِيءْ بِكَذَا وَكَذَا إِلَى كَذَا وَكَذَا وَكَذَا فَكَالُسُ لِي نِكَاحُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: " النِّكَاحُ جَائِزٌ وَالشَّرْطُ لَيْسَ بِشَيْءٍ " (سنن بيهقي: باب الشروط في النكاح، نمبر 14442)

وجه:(3) قول التابعي لثبوت جواز النكاح بشرط فاسد / عَنْ عَطَاءٍ، فِي الْمُشَاغِرَيْنِ: «يُقَرَّانِ عَلَى نِكَاحِهِمَا، وَيُؤْخَذُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَدَاقٌ» (مصنف ابن شيبه: ما قالوا في نكاح الشغار، غبر: 17505)

{123} وَجِه:(1) الحديث لثبوت جواز النكاح بشرط فاسد / قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما فَقَالَ: • • • • • إِنِي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً وَشَرَطْتُ لَمَّا إِنْ لَمْ أَجِيءْ بِكَذَا وَكَذَا وَكَذَا وَكَذَا وَكَذَا وَكَذَا وَكَذَا وَكَذَا فَكَذَا فَلَيْسَ بِشَيْءٍ " (سنن بيقي: باب الشروط في النكاح، غبر 14442)

{124} **وَجِه:(**1)الآية لثبوت النكاح بعوض /وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَعُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ (النساء: 4، الآية: 24)

اصول: جوچیزمال بننے کی صلاحیت رکھتی ہووہ مہر بن سکتی ہے۔

وَكَذَلِكَ الْمَنَافِعُ عَلَى أَصْلِنَا وَخِدْمَةُ الْعَبْدِ ابْتِغَاءً بِالْمَالِ لِتَصَمَّتُنِهِ تَسْلِيمَ رَقَبَتِهِ وَلا كَذَلِكَ الْمُوضُوعِ، الْحُرُّ، وَلِأَنَّ خِدْمَةِ الزَّوْجِ الْحُرِّ لَا يَجُوزُ اسْتِحْقَاقُهَا بِعَقْدِ النِّكَاحِ لِمَا فِيهِ مِنْ قَلْبِ الْمَوْضُوعِ، الْحُرُّ وَلِأَنَّهُ لَا مُنَاقَضَةَ وَيِخِلَافِ خِدْمَةِ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ يَعْدُمُ مَوْلاَهُ بِخِلَافِ خِدْمَةِ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ يَعْدُمُ مَوْلاَهُ مَعْنَى حَيْثُ يَعْدُمُهَا بِإِذْنِهِ وَبِأَمْرِهِ، وَيِخِلَافِ رَعْيِ الْأَغْنَامِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْقِيَامِ بِأُمُورِ الزَّوْجِيَّةِ مَعْنَى حَيْثُ يَعْدُمُهَا بِإِذْنِهِ وَبِأَمْرِهِ، وَيَخِلَافِ رَعْيِ الْأَغْنَامِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْقِيَامِ بِأُمُورِ الزَّوْجِيَّةِ فَلَا مُنَاقَضَةَ عَلَى أَنَّهُ مَنُوعٌ فِي رِوَايَةٍ، ثُمُّ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ تَجِبُ قِيمَةُ الْخِدْمَةِ؛ لِأَنَّ الْمُسَمَّى مَلْلُ إِلَّا أَنَّهُ عَجَزَ عَنْ التَّسْلِيمِ لِمَكَانِ الْمُنَاقَضَةِ فَصَارَ كَالتَّزَوُّجِ عَلَى عَبْدِ الْغَيْرِ، وَعَلَى مَلْلُ إِلَّا أَنَّهُ عَجَزَ عَنْ التَّسْلِيمِ لِمَكَانِ الْمُنَاقَضَةِ فَصَارَ كَالتَّزَوُّجِ عَلَى عَبْدِ الْغَيْرِ، وَعَلَى عَبْدِ الْغَيْرِ، وَعَلَى عَبْدِ الْغَيْرِ، وَعَلَى اللهَ يُولِ لَكِي حَنِيفَةَ وَأَيِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّ تَقَوُّمَهُ بِالْعَقْدِ لِلصَّرُورَةِ، فَإِذَا لَا لَنَّ يَعْلُومُ وَيَعْمُ الْمُعْرِ وَهَذَا؛ لِأَنَّ تَقَوُّمَهُ بِالْعَقْدِ لِلصَّرُورَةِ، فَإِذَا لَا مُثَلِيمُهُ بِالْعَقْدِ لَمْ يَطْهُرْ تَقَوَّمُهُ فَيَبْقَى الْخُكُمُ لِلْأَصْلُ وَهُو مَهُرُ الْمِقْلِ.

{125} (فَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَلْفٍ فَقَبَضَتْهَا وَوَهَبَتْهَا لَهُ ثُمَّ طَلَقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ هِمَا رَجَعَ عَلَيْهَا بِخَمْسِمِائَةٍ) ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إلَيْهِ بِالْهِبَةِ عَيْنُ مَا يَسْتَوْجِبُهُ؛ لِأَنَّ الدَّرَاهِمَ وَالدَّنَانِيرَ لَا عَلَيْهَا بِخَمْسِمِائَةٍ) ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إلَيْهِ بِالْهِبَةِ عَيْنُ مَا يَسْتَوْجِبُهُ؛ لِأَنَّ الدَّرَاهِمَ وَالدَّنَانِيرَ لَا تَعَيَّنَانِ فِي الْعُقُودِ وَالْفُسُوخِ، وَكَذَا إِذَا كَانَ الْمَهْرُ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا أَوْ شَيْئًا آخَرَ فِي الذِّمَّةِ لِعَدَم تَعَيُّنِهَا لِعَدَم تَعَيُّنِهَا

{126} (فَإِنْ لَمْ تَقْبِضْ الْأَلْفَ حَتَّى وَهَبَتْهَا لَهُ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ هِمَا لَمْ يَرْجِعْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ بِشَيْءٍ. وَفِي الْقِيَاسِ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِنِصْفِ الصَّدَاقِ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرَ) ؛ لِأَنَّهُ سَلَّمَ الْمَهْرَ لَهُ بِالْإِبْرَاءِ فَلَا تَبْرَأُ عَمَّا يَسْتَحِقُهُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ. وَجْهُ الاِسْتِحْسَانِ أَنَّهُ وَصَلَ إِلَيْهِ عَيْنُ مَا يَسْتَحِقُّهُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَهُو بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ عَنْ نِصْفِ الْمَهْرِ، وَلا يُبَالِي بِاخْتِلَافِ السَّبَبِ عِنْدَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ

وجه:(2) الآية لثبوت النكاح بعوض /عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: " لَا صَدَاقَ دُونَ عَشَرَةِ دَرَاهِمَ "(سنن بيهقي: باب ما يجوز أن يكون مهرا، نمبر: 14384)

ا معول: اپنی چیز کے علاوہ کوئی اور چیز مبہ کرنے پر اپنی چیز کا حق باقی رہتا ہے۔

[127] (وَلَوْ قَبَضَتْ خَمْسَمِائَةٍ ثُمُّ وَهَبَتْ الْأَلْفَ كُلَّهَا الْمَقْبُوضَ وَغَيْرَهُ أَوْ وَهَبَتْ الْبَاقِيَ ثُمُّ طَلَقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ هِمَا لَمْ يَرْجِعْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ بِشَيْءٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَالَا: ثُمُّ طَلَقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ هِمَا لَمْ يَرْجِعْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ بِشَيْءٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَالَا: رَجَعَ عَلَيْهَا بِنِصْفِ مَا قَبَضَتْ) اعْتِبَارًا لِلْبَعْضِ بِالْكُلِّ، وَلِأَنَّ هِبَةَ الْبَعْضِ حَطِّ فَيَلْتَحِقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ. وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ مَقْصُودَ الرَّوْجِ قَدْ حَصَلَ وَهُو سَلَامَةُ نِصْفِ الصَّدَاقِ بِلَا عِوْضٍ فَلَا يَسْتَوْجِبُ الرُّجُوعَ عِنْدَ الطَّلَاقِ. وَاخْطُ لَا يَلْتَحِقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ فِي النِّكَاحِ، أَلَا عَوْضٍ فَلَا يَسْتَوْجِبُ الرُّجُوعَ عِنْدَ الطَّلَاقِ. وَاخْطُ لَا يَلْتَحِقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ فِي النِّكَاحِ، أَلَا تَتَنَصَّفُ تَوْمِ أَنَّ الزِّيَادَةَ فِيهِ لَا تَلْتَحِقُ حَتَّى لَا تَتَنَصَّفُ

{128} وَلَوْ كَانَتْ وَهَبَتْ أَقَلَّ مِنْ النِّصْفِ وَقَبَضَتْ الْبَاقِيَ، فَعِنْدَهُ يَرْجِعُ عَلَيْهَا إِلَى تَمَامِ النِّصْفِ. وَعِنْدَهُمَا بِنِصْفِ الْمَقْبُوضِ

[129] (وَلَوْ كَانَ تَزَوَّجَهَا عَلَى عَرَضٍ فَقَبَضَتْهُ أَوْ لَمْ تَقْبِضْ فَوَهَبَتْ لَهُ ثُمُّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَوَهَبَتْ لَهُ ثُمُّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَعَا لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهَا بِنِصْفِ قِيمَتِهِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِيمَ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهَا بِنِصْفِ قِيمَتِهِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِيهَ رَدُّ نِصْفِ عَيْنِ الْمَهْرِ عَلَى مَا مَرَّ تَقْرِيرُهُ. وَجُهُ الْإَسْتِحْسَانِ أَنَّ حَقَّهُ عِنْدَ الطَّلَاقِ سَلَامَةُ فِيهِ رَدُّ نِصْفِ عَيْنِ الْمَهْرِ عَلَى مَا مَرَّ تَقْرِيرُهُ. وَجُهُ الْإَسْتِحْسَانِ أَنَّ حَقَّهُ عِنْدَ الطَّلَاقِ سَلَامَةُ نِصْفِ الْمَقْبُوضِ مِنْ جِهَتِهَا وَقَدْ وَصَلَ إلَيْهِ وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ لَمَا دَفْعُ شَيْءٍ آخَرَ مَكَانَهُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا بَاعَتْ مِنْ زَوْجِهَا؛ لِأَنَّهُ وَصَلَ إلَيْهِ بِبَذْلِ.

{130} وَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى حَيَوَانٍ أَوْ عُرُوضٍ فِي الذِّمَّةِ فَكَذَلِكَ الجُوَابُ؛ لِأَنَّ الْمَقْبُوضَ مُتَعَيَّنٌ فِي الرَّدِ وَهَذَا؛ لِأَنَّ الجُهَالَةَ تَحَمَّلَتْ فِي النِّكَاحِ فَإِذَا عَيَّنَ فِيهِ يَصِيرُ كَأَنَّ التَّسْمِيَةَ وَقَعَتْ عَلَيْهِ

{131} (وَإِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنْفٍ عَلَى أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ الْبَلْدَةِ أَوْ عَلَى أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا أُخْرَى، فَإِنْ وَفَى بِالشَّرْطِ فَلَهَا الْمُسَمَّى) ؛ لِأَنَّهُ صَلُحَ مَهْرًا وَقَدْ ثَمَّ رِضَاهَا بِهِ عَلَيْهَا أُخْرَى أَوْ أَخْرَجَهَا فَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا) ؛ لِأَنَّهُ سَمَّى مَا لَهَا فِيهِ نَفْعٌ، {132} (وَإِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا أُخْرَى أَوْ أَخْرَجَهَا فَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا) ؛ لِأَنَّهُ سَمَّى مَا لَهَا فِيهِ نَفْعٌ، فَعَنْدَ فَوَاتِهِ يَنْعَدِمُ رِضَاهَا بِالْأَلْفِ فَيُكُمِلُ مَهْرَ مِثْلِهَا كَمَا فِي تَسْمِيَةِ الْكَرَامَةِ وَالْهِدَايَةِ مَعَ الْأَلْف

{133} (وَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَلْفٍ إِنْ أَقَامَ هِمَا وَعَلَى أَلْفَيْنِ إِنْ أَخْرَجَهَا، فَإِنْ أَقَامَ هِمَا فَلَهَا الْأَلْفُ، وَإِنْ أَخْرَجَهَا فَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ لَا يُزَادُ عَلَى الْأَلْفَيْنِ وَلَا يُنْقَصُ عَنْ الْأَلْفِ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالًا: الشَّرْطَانِ جَمِيعًا جَائِزَانِ) حَتَّى كَانَ لَهَا الْأَلْفُ إِنْ أَقَامَ هِمَا وَالْأَلْفَانِ إِنْ أَخْرَجَهَا. وَقَالَ زُفَرُ: الشَّرْطَانِ جَمِيعًا فَاسِدَانِ، وَيَكُونُ لَمَا مَهْرُ مِثْلِهَا لَا يُنْقَصُ مِنْ أَلْفٍ وَلَا يُزَادُ عَلَى أَلْفَيْنِ وَأَصْلُ الْمَسْأَلَةِ فِي الْإِجَارَاتِ فِي قَوْلِهِ: إِنْ خِطْتِهِ الْيَوْمَ فَلَكِ دِرْهَمٌ، وَسَنُبَيِّنُهَا فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

{134} وَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى هَذَا الْعَبْدِ أَوْ عَلَى هَذَا الْعَبْدِ فَإِذَا أَحَدُهُمَا أَوْكَسُ وَالْآخَرُ أَرْفَعُ؛ فَإِنْ كَانَ مَهْرُ مِثْلِهَا أَقَلَّ مِنْ أَوْكَسِهِمَا فَلَهَا الْأَوْكَسُ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْفَعِهِمَا فَلَهَا فَلَهَا الْأَوْكَسُ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْفَعِهِمَا فَلَهَا الْأَوْكَسُ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْفَعِهِمَا فَلَهَا الْأَوْكَسُ فِي الْأَرْفَعُ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا فَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالًا: لَمَا الْأَوْكَسُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ

{135} (فَإِنْ طَلَقَهَا قَبْلَ الدُّحُولِ هِمَا فَلَهَا نِصْفُ الْأَوْكَسِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بِالْإِجْمَاعِ) لَمُمَا الْمُصَيِرَ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ لِتَعَدُّرِ إِيجَابِ الْمُسَمَّى، وَقَدْ أَمْكَنَ إِيجَابُ الْأَوْكَسِ إِذْ الْأَقَلُ مُتَيَقَّنٌ فَصَارَ كَاخُلْعِ وَالْإِعْتَاقِ عَلَى مَالٍ. وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْمُوجِبَ الْأَصْلِيَّ مَهْرُ الْمِثْلِ إِذْ الْأَقْلُ هُو الْمَثْلِ الْمُعْدَلُ، وَالْعُدُولُ عَنْهُ عِنْدَ صِحَّةِ التَّسْمِيَةِ وَقَدْ فَسَدَتْ لِمَكَانِ الْجُهَالَةِ بِخِلَافِ الْخُلْعِ وَالْإِعْتَاقِ عَلَى مَالٍ؛ لِأَنَّهُ لَا مُوجِبَ لَهُ فِي الْبَدَلِ، إِلَّا أَنَّ مَهْرَ الْمِثْلِ إِذَا كَانَ أَكْثَرَ مِنْ وَالْإِعْتَاقِ عَلَى مَالٍ؛ لِأَنَّهُ لَا مُوجِبَ لَهُ فِي الْبَدَلِ، إِلَّا أَنَّ مَهْرَ الْمِثْلِ إِذَا كَانَ أَكْثَرَ مِنْ الْأَوْكَسِ فَالزَّوْجُ رَضِيَ بِالزِيَادَةِ، وَالْوَجِبُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّحُولِ فِي مِثْلِهِ الْمُتْعَةُ وَنِصْفُ الْأَوْكَسِ فَالزَّوْجُ رَضِيَ بِالزِيَادَةِ، وَالْوَاجِبُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّحُولِ فِي مِثْلِهِ الْمُتْعَةُ وَنِصْفُ الْأَوْكَسِ فَالزَّوْجُ رَضِيَ بِالزِيَادَةِ، وَالْوَاجِبُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّحُولِ فِي مِثْلِهِ الْمُتْعَةُ وَنِصْفُ الْأَوْكَسِ فَالْوَكَسِ عَلَيْهَا فِي الْعَادَةِ وَالْوَاجِبُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّحُولِ فِي مِثْلِهِ الْمُتْعَةُ وَنِصْفُ الْأَوْكَسِ فَالْوَكَسِ عَلَيْهَا فِي الْعَادَةِ

{133} وجه: (1) الحديث لثبوت الشروط في النكاح / عَنْ عُقْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «أَحَقُّ مَا أَوْفَيْتُمْ مِنَ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ.» (بخاري شريف: باب الشروط في النكاح، نمبر 5151)

**وَجِه:(2)** الحديث لثبوت الشروط في النكاح / وَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ (بخاري شريف: باب أجر السمسرة ، نمبر: 2274)

لغت: حط: كم كرنا، اوكس: ادنى غلام\_

فَوَجَبَ لِاعْتِرَافِهِ بِالزّيادَةِ.

{136} (وَإِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى حَيُوَانٍ غَيْرٍ مَوْصُوفٍ صَحَّتْ التَّسْمِيةُ وَهَا الْوَسَطُ مِنْهُ، وَالرَّوْجُ عُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ أَعْطَاهَا ذَلِكَ وَإِنْ شَاءَ أَعْطَاهَا قِيمَتَهُ) قَالَ – رَحِمَهُ اللَّهُ –: مَعْنَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ غُيْرٌ إِنْ شَاءَ أَعْطَاهَا ذَلِكَ وَإِنْ شَاءَ أَعْطَاهَا قِيمَتَهُ) قَالَ – رَحِمَهُ اللَّهُ –: مَعْنَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يُسَمِّ وَنْ يُسَمِّ عَلَى فَرَسٍ أَوْ حِمَارٍ. أَمَّا إِذَا لَا يُسَمِّ الْمُسْوِيةُ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِشْلِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجِبُ الْمِشْلِ فِي الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا؛ لِأَنَّ عِنْدَهُ مَا لَا يَصْلُحُ ثَمَنًا فِي الْبَعْعِ لَا يَصْلُحُ مُسَمًّى فِي الْبَكْحِ إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُعَاوَضَةٌ. وَلَنَا أَنَّهُ مُعَاوَضَةُ مَالٍ بِغَيْرِ مَالٍ فَجَعَلْنَاهُ الْبَيْعِ لَا يَصْلُحُ مُسَمًّى في الْبَكَاحِ إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُعَاوَضَةٌ. وَلَنَا أَنَّهُ مُعَاوَضَةُ مَالٍ بِغَيْرِ مَالٍ فَجَعَلْنَاهُ الْبَرَامَ الْمُسَمَّى في الْبَكَاحِ إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُعَاوَضَةٌ. وَلَنَا أَنَّهُ مُعَاوَضَةُ مَالٍ بِغَيْرِ مَالٍ فَجَعَلْنَاهُ الْبَرَامَ الْمُسَلِّى فِي الْبُومِ مَعَانِي الْمُسَمَّى مَالًا البَّكَاحِ إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُعاوَضَةٌ. وَلَنَا أَنَّهُ مُعَاوِضَةُ مَا لَى يَكُونَ الْمُسَمَّى مَالًا وَسَطُهُ مَعْلُومٌ رِعَايَةً لِلْجَانِينِيْنِ وَذَلِكَ عِنْدَ إِعْلَامِ الْجُنْسِ؛ لِأَنَّهُ يَشْرَطُ لَهُ لِاجْتِيدِ وَالرَّومِيءِ وَالْوُسَطُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِالْقِيمَةِ وَالْمُمَاكَسَةِ، أَمَّا النِكَاحُ فَمَبْنَاهُ عَلَى الْمُسَاعَةِ وَالْمُمَاكَسَةِ، أَمَّا النِكَاحُ فَمَبْنَاهُ عَلَى الْمُسَاعَةِ وَالْمُمَاكَسَةِ وَالْمُمَاكِمُ فَي وَلِي الْإِيفَاءِ، وَالْعُبْدُ أَصْلُ وَالْمُعَلَى الْمُسَاعِةِ الْمُسَاعِةِ وَالْمُمَاكَسَةِ وَالْمُعَلِقُ وَالْمُعَالِقُ الْمُسَاعِةِ وَلَمُ الْمُعَلِى الْمُسْلَعُةُ وَالْمُعَلَى الْمُسَاعِةِ وَلَالْمُعَالِقُ الْمُسَاعِقِيقُ وَالْمُمَاكَسَةِ وَالْمُعَلَى الْمُسَاعِقِ وَالْمُعَلَى الْمُسَاعِقِ وَالْمُعَلَى الْمُسَاعِقِ وَالْمُعَلَى الْمُعَلِي الْمُعْرَافُ الْوَلِعَلَى الْمُعَلَى الْمُعَلَى الْمُعَلَى الْمُعَلِي الْمُعَلِى الْمُعَلَى الْمُعَلِي الْمُعَلِقُ الْمُعْ

{136} وجه: (1) الحديث لثبوت النكاح على غير موصوف / عَنْ أَنَسٍ «أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بَنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ، فَرَأَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بَشَاشَةَ الْغُرْسِ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: إِنِي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ» • • • مِنْ ذَهَبٍ (بخاري شريف: باب قول الله تعالى وَآتوا النساء صدقاتهن نحلة، غبر 5148)

وجه: (2) الحديث لثبوت النكاح على غير موصوف / فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَهَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا، لَا وَكْسَ، وَلَا شَطَطَ (ترمذي شريف: باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها، نمبر 1145م ابو داؤد شريف: باب فيمن تزوج ولم يسم صداقا حتى مات، غبر 2116)

وجه: (3) وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ (البقرة: 2، الآية: 241)

{137} (وَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى ثَوْبٍ غَيْرِ مَوْصُوفٍ فَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ وَمَعْنَاهُ: ذَكَرَ الثَّوْبَ وَلَمُ يَزِدْ عَلَيْهِ) وَوَجْهُهُ أَنَّ هَذِهِ جَهَالَةُ الجِّنْسِ إذْ الثِّيَابُ أَجْنَاسٌ،

{138} وَلَوْ سَمَّى جِنْسًا بِأَنْ قَالَ هَرَوِيٌّ يَصِحُ التَّسْمِيَةُ وَيُخَيَّرُ الزَّوْجُ لِمَا بَيَّنَّا،

{139} وَكَذَا إِذَا بَالَغَ فِي وَصْفِ الثَّوْبِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ؛ لِأَنَّمَا لَيْسَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ،

{140} وَكَذَا إِذَا سَمَّى مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا وَسَمَّى جِنْسَهُ دُونَ صِفَتِهِ، وَإِنْ سَمَّى جِنْسَهُ وَصِفَتَهُ

لَا يُخَيِّرُ؛ لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ مِنْهُمَا يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ ثُبُوتًا صَحِيحًا

{141} (وَإِنْ تَزَوَّجَ مُسْلِمٌ عَلَى خَمْرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ فَالنِّكَاحُ جَائِزٌ وَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا) ؛ لِأَنَّ شَرْطَ قَبُولِ الْمُسْرِقُ فَلَا مَهْرُ مِثْلِهَا) ؛ لِأَنَّ شَرْطَ قَبُولِ الْمُسْرِقُ فَا سَدٌ فَيَصِحُ النِّكَاحُ وَيَلْغُو الشَّرْطُ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ يَبْطُلُ بِالشُّرُوطِ الْفُسِدةِ لَكِنْ لَمْ تَصِحَ التَّسْمِيَةُ لِمَا أَنَّ الْمُسَمَّى لَيْسَ بِمَالٍ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ فَوَجَبَ مَهْرُ الْفُسِدةِ لَكِنْ لَمْ تَصِحَ التَّسْمِيَةُ لِمَا أَنَّ الْمُسَمَّى لَيْسَ بِمَالٍ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ فَوجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ.

{142} (فَإِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى هَذَا الدَّنِّ مِنْ اخْلِّ فَإِذَا هُوَ خَمْرٌ فَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَالًا: هَا مِثْلُ وَزْنِهِ خَلَّا،

{143} وَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى هَذَا الْعَبْدِ فَإِذَا هُوَ حُرُّ يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: تَجِبُ الْقِيمَةُ) لِأَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ أَطْمَعَهَا مَالًا وَعَجَزَ عَنْ تَسْلِيمِهِ

{141} **وَهِهَ:**(1) الآية لثبوت النكاح على غير المال / يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ (المائدة: 5، الآية: 90)

**اصول:** اگر کسی شیء کومهر بنایا گاتوعین شیء دینے کا بھی اختیار ہے اور اس کی قیمت بھی۔

**أصول:** جھالت كامله كى صورت ميں مېرمتعين نہيں ہو تااس ليے مېرمثل لازم ہو گا۔

لغت:الایفاء:وعدہ پوراکرنا، دینا، هروی: ہروایک جگه کانام ہے اس زمانے میں اس شہر کا کپڑ امشہور تھاجس کو ہروی کپڑ اکہتے تھے۔ فَتَجِبُ قِيمَتُهُ أَوْ مِثْلُهُ إِنْ كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ كَمَا إِذَا هَلَكَ الْعَبْدُ الْمُسَمَّى قَبْلَ التَّسْلِيمِ. وَأَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ: اجْتَمَعَتْ الْإِشَارَةُ وَالتَّسْمِيةُ فَتُعْتَبُرُ الْإِشَارَةُ لِكَوْفِهَا أَبْلَغَ فِي الْمُقْصُودِ وَهُوَ التَّعْرِيفُ، فَكَأَنَّهُ تَزَوَّجَ عَلَى خَمْرٍ أَوْ حُرِّ. وَمُحَمَّدٌ يَقُولُ: الْأَصْلُ أَنَّ الْمُسَمَّى الْمُشَارِ اللَّهِ بَنْ جِنْسِ الْمُشَارِ إلَيْهِ يَتَعَلَّقُ الْعَقْدُ بِالْمُشَارِ إلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمُسَمَّى، وَجُودٌ فِي الْمُشَارِ إلَيْهِ ذَاتًا، وَالْوَصْفُ يَتْبَعُهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ خِلَافِ جِنْسِهِ يَتَعَلَّقُ بِالْمُسَمَّى؛ لِأَنَّ الْمُسَمَّى، وَلَا الْمُسَمَّى وَلُو اللهُ تَرَى أَنَّ مَنْ اشْتَرَى فَطًا عَلَى أَنَّهُ يَاقُوتٌ فَإِذَا هُو زُجَاجٌ لَا الْمُسَمِّى اللهُ فَوْ رُجَاجٌ لَا الْمَعْقِدُ الذَّاتَ، أَلا تَرَى أَنَّ مَنْ اشْتَرَى فَطًا عَلَى أَنَّهُ يَاقُوتٌ فَإِذَا هُو زُجَاجٌ لَا الْعَقْدُ لِاخْتِلَافِ الْجُنْسِ، وَلَوْ اشْتَرَى عَلَى أَنَّهُ يَاقُوتٌ أَحْرُ فَإِذَا هُو أَخْصَرُ يَنْعَقِدُ الْفَقْدُ لِاخْتِلَافِ الْجُنْسِ، وَلَوْ اشْتَرَى عَلَى أَنَّهُ يَاقُوتٌ أَحْرُ فَإِذَا هُو أَخْصَرُ يَنْعَقِدُ الْعَقْدُ لِاخْتِلَافِ الْمُنْسِ، وَلُو اشْتَرَى عَلَى أَنَّهُ يَاقُوتٌ أَحْرُ فَإِذَا هُو أَخْصَرُ يَنْعَقِدُ الْعَقْدُ لِاخْتِلَافِ الْخُنْسِ، وَلُوْ اشْتَرَى عَلَى أَنَّهُ يَاقُوتٌ أَحْرُ لِقِلَةِ التَّفَاوُتِ فِي الْمَنَافِعِ، الْمُقَاصِدِ.

[144] (فَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى هَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ فَإِذَا أَحَدُهُمَا حُرُّ فَلَيْسَ هَا إِلَّا الْبَاقِي إِذَا سَاوَى عَشَرَةَ دَرَاهِمَ عِنْدَ أَيِي حَنِيفَةَ) لِأَنَّهُ مُسَمَّى، وَوُجُوبُ الْمُسَمَّى وَإِنْ قَلَّ يَمْنَعُ وُجُوبَ مَهْرِ الْمِثْلِ (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: هَا الْعَبْدُ وَقِيمَةُ الْخُرِّ عَبْدًا) ؛ لِأَنَّهُ أَطْمَعَهَا سَلَامَةَ الْعَبْدَيْنِ وَعَجَزَ الْمِثْلِ (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: هَا الْعَبْدُ وَقِيمَةُ الْخُرِّ عَبْدًا) ؛ لِأَنَّهُ أَطْمَعَهَا سَلَامَةَ الْعَبْدُ الْبَاقِي عَنْ تَسْلِيمِ أَحَدِهِمَا فَتَجِبُ قِيمَتُهُ (وَقَالَ مُحَمَّدٌ) وَهُو رَوَايَةٌ عَنْ أَيِي حَنِيفَةَ (هَا الْعَبْدُ الْبَاقِي عَنْ تَسْلِيمِ أَحَدِهِمَا فَتَجِبُ قِيمَتُهُ (وَقَالَ مُحَمَّدٌ) وَهُو رَوَايَةٌ عَنْ أَيِي حَنِيفَةَ (هَا الْعَبْدُ الْبَاقِي عَنْ تَسْلِيمِ أَحَدِهِمَا فَتَجِبُ قِيمَتُهُ (وَقَالَ مُحَمَّدٌ) وَهُو رَوَايَةٌ عَنْ أَيِي حَنِيفَةَ (هَا الْعَبْدُ الْبَاقِي وَمَامُ مَهْرِ مِثْلِهَا إِنْ كَانَ مَهْرُ مِثْلِهَا أَكْثَرَ مِنْ قِيمَةِ الْعَبْدُ وَقَامُ مَهْرِ مِثْلِهَا إِنْ كَانَ مَهْرُ مِثْلِهَا أَكْثَرَ مِنْ قِيمَةِ الْعَبْدُ وَقَامُ مَهْرِ الْمِثْلِ عِنْدَهُ فَإِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا عَبْدًا يَجِبُ الْعَبْدُ وَقَامُ مَهْر الْمِثْلُ عِنْدَهُ فَإِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا عَبْدًا يَجِبُ الْعَبْدُ وَقَامُ مَهْرِ الْمِثْلُ عَنْدَهُ فَإِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا عَبْدًا يَجِبُ الْعَبْدُ وَقَامُ مَهْر الْمِثْلِ عَنْدَهُ فَإِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا عَبْدًا يَجِبُ الْعَبْدُ وَقَامُ مَهْر الْمِثْلِ

{425} (وَإِذَا فَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا مَهْرَ لَهَا)؛

{145} وَهِهَ:(1) قول التابعي لنفي ثبوت المهر في النكاح الفاسد قبل الدخول / عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: «مَنْ نَكَحَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ النِّكَاحِ، ثُمُّ طَلَّقَ فَلَا يُحْسَبُ شَيْئًا، وَإِنَّمَا طَلَّقَ غَيْرَ المُرَأَتِهِ» (مصنف عبد الرزاق: باب النكاح على غير وجه النكاح، نمبر 10510)

**١٩٠٤: (2)** قول التابعي لنفي ثبوت المهر في النكاح الفاسد قبل الدخول / عن إبراهيم (قال): كل نكاح فاسد نحو الذي تزوج في عدتها وأشباهه، (هذا) من النكاح الفاسد إذا كان قد

لِأَنَّ الْمَهْرَ فِيهِ لَا يَجِبُ بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ لِفَسَادِهِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ بِاسْتِيفَاءِ مَنَافِعِ الْبُضْعِ [446] (وَكَذَا بَعْدَ الْخُلُوَةِ) ؛ لِأَنَّ الْخُلُوةَ فِيهِ لَا يَثْبُتُ بِمَا التَّمَكُّنُ فَلَا تُقَامُ مَقَامَ الْوَطْءِ [146] (فَإِنْ دَخَلَ بِمَا فَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا لَا يُزَادُ عَلَى الْمُسَمَّى) عِنْدَنا خِلَافًا لِزُفَرَ هُو يَعْتَبِرُهُ بِالْبَيْعِ الْفَاسِدِ. وَلَنَا أَنَّ الْمُسْتَوْفَ لَيْسَ بِمَالٍ وَإِنَّا يَتَقَوَّمُ بِالتَّسْمِيَةِ فَإِذَا زَادَتْ عَلَى يَعْتَبِرُهُ بِالْبَيْعِ الْفَاسِدِ. وَلَنَا أَنَّ الْمُسْتَوْفَ لَيْسَ بِمَالٍ وَإِنَّا يَتَقَوَّمُ بِالتَّسْمِيَةِ فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ لَمْ تَجِبْ الزِّيَادَةُ لِعَدَمِ صِحَّةِ التَّسْمِيَةِ، وَإِنْ نَقَصَتْ لَمْ تَجِبْ الزِّيَادَةُ عَلَى الْمُسَمَّى لِانْعِدَامِ التَّسْمِيَةِ، فِإِنْ نَقْصِهِ فَيَتَقَدَّرُ بَدَلُهُ بِقِيمَتِهِ

دخل بما فلها الصداق ويفرق بينهما (مصنف ابن شيبه: ما قالوا في المرأة تزوج في عدتما (أ) لها صداق أم لا؟،نمبر 18082)

وجه: (3) قول التابعي لنفي ثبوت المهر في النكاح الفاسد قبل الدخول / عَنِ الشَّعْيِيّ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ: «يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، وَلَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا» (مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في المرأة تزوج في عدمًا ألها صداق أم لا؟، نمبر 17193 , مصنف عبد الرزاق: باب نكاحها في عدمًا، نمبر 10536)

[147] وجه: (1) الحديث لثبوت المهر الأقل من مهر مثلها أو المسمى في النكاح الفاسد بعد الدخول / عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نُكِحَتْ بِعَيْرٍ إِذْنِ مَوَالِيهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَإِنْ دَحَلَ بِمَا فَالْمَهْرُ لَهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا، فَإِنْ يَعَيْرٍ إِذْنِ مَوَالِيهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَإِنْ دَحَلَ بِمَا فَالْمَهْرُ لَهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا، فَإِنْ تَشَاجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ.» (سنن ابي داؤد شريف: باب في الولي، غبر 2083) وجه: (2) قول التابعي لثبوت المهر الأقل من مهر مثلها أو المسمى في النكاح الفاسد بعد الدخول / عَنِ الشَّعْيِّ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ: «يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، وَلَمَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا» (مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في المرأة تزوج في عدتما ألها صداق أم لا؟، غبر 17193 مصنف عبد الرزاق: باب نكاحها في عدتما، غبر 10536)

{148} (وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ) إِخْاقًا لِلشُّبْهَةِ بِالْحَقِيقَةِ فِي مَوْضِعِ الِاحْتِيَاطِ وَتَحَرُّزًا عَنْ اشْتِبَاهِ النَّسَبِ. [148] (وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ) إِخْاقًا لِلشُّبْهَةِ بِالْحَقِيقَةِ فِي مَوْضِعِ الْاحْتِيَاطِ وَتَحَرُّزًا عَنْ اشْتِبَاهِ النَّسَبِ. [149] وَيُعْتَبَرُ ابْتِدَاؤُهَا مِنْ وَقْتِ التَّفْرِيقِ لَا مِنْ آخِرِ الْوَطَآتِ، هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّا تَجِبُ الْعَتْبَارِ شُبْهَةِ النِّكَاحِ وَرَفْعُهَا بِالتَّفْرِيقِ

{150} (وَيَثْبُتُ نَسَبُ وَلَدِهَا) ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ يُخْتَاطُ فِي إِثْبَاتِهِ إِحْيَاءً لِلْوَلَدِ فَيَتَرَتَّبُ عَلَى النَّابِتِ مِنْ وَجْهٍ.

{151} وَتُعْتَبَرُ مُدَّةُ النَّسَبِ مِنْ وَقْتِ الدُّخُولِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ الْفَاسِدَ لَيْسَ بِدَاعِ إِلَيْهِ، وَالْإِقَامَةُ بِاعْتِبَارِهِ.

{148} وجه: (1) قول التابعي لثبوت العدة في النكاح الفاسد بعد الدخول / أَخْبَرَيني عَطَاءُ، أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبِ: «أُبِيَ بِامْرَأَةٍ نُكِحَتْ فِي عِدَّقِا وَبُنِيَ بِمَا، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ بَنَ عَلَيَّ بْنَ أَبِي طَالِبِ: «أُبِيَ بِامْرَأَةٍ نُكِحَتْ فِي عِدَّقِا وَبُنِيَ بِمَا، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ مِنْ هَذَا عِدَّةً مُسْتَقْبَلَةً (مصنف عبدالرزاق: باب نكاحها في عدتما،غبر 10532)

وَهِهَ:(2) قُولَ التَّابِعِي لَثَبُوتِ العَدَّةُ مِن وقتِ التَفْرِيقِ / عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه فِي الَّتِي تَزَوَّجُ فِي عِدَّقِهَا قَالَ: " تُكْمِلُ بَقِيَّةَ عِدَّقِهَا مِنَ الْأَوَّلِ ثُمُّ تَعْتَدُّ مِنَ الْآخَرِ عِدَّةً جَدِيدَةً " (سنن بيهقي: باب اجتماع العدتين، نمبر: 15541)

{149} وجه: (1) قول التابعي لثبوت العدة في النكاح الفاسد بعد الدخول / عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: «تَزَوَّجَ رُشَيْدٌ الثَّقَفِيُّ امْرَأَةً فِي عِدَّتِهَا، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا عُمَرُ، وَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ بَقِيَّةً عِدَّتِهَا فَالَ: «تَزَوَّجَ رُشَيْدٌ الثَّقَفِيُّ امْرَأَةً فِي عِدَّتِهَا، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا عُمَرُ، وَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ بَقِيَّةً عِدَّتِهَا وَلَا الْأَوَّلِ، ثُمُّ تَسْتَقْبِلُ عِدَّةً أُخْرَى مِنْ رُشَيْدٍ» (مصنف عبدالرزاق: باب نكاحها في عدقا، 10542)

{150} وجه: (1) الحديث لثبوت نسب الولد في النكاح الفاسد / عَنْ عَائِشَةَ؛ أَفَّا قَالَت: . . الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ (مسلم شريف: باب الولد للفراش، وتوقى الشبهات، نمبر: 1457)

{152} قَالَ (وَمَهْرُ مِثْلِهَا يُعْتَبَرُ بِأَحْوَاتِهَا وَعَمَّاتِهَا وَبَنَاتِ أَعْمَامِهَا) " لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ: لَهَا مَهْرُ مِثْلِ نِسَائِهَا لَا وَكُسَ فِيهِ وَلَا شَطَطَ " وَهُنَّ أَقَارِبُ الْأَبِ، وَلِأَنَّ الْإِنْسَانَ مِنْ جِنْسِ فَوْمِ أَبِيهِ، وَقِيمَةُ الشَّيْءِ إِنَّمَا تُعْرَفُ بِالنَّظَرِ فِي قِيمَةِ جِنْسِهِ

{153} (وَلَا يُعْتَبَرُ بِأُمِّهَا وَخَالَتِهَا إِذَا لَمْ تَكُونَا مِنْ قَبِيلَتِهَا) لِمَا بَيَّنَّا،

{154} فَإِنْ كَانَتْ الْأُمُّ مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا بِأَنْ كَانَتْ بِنْتَ عَمِّهِ فَحِينَئِذٍ يُعْتَبَرُ بِمَهْرِهَا لِمَا أَهَّا مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا بِأَنْ كَانَتْ بِنْتَ عَمِّهِ فَحِينَئِذٍ يُعْتَبَرُ بِمَهْرِهَا لِمَا أَهَّا مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا.

{155} (وَيُعْتَبَرُ فِي مَهْرِ الْمِثْلِ أَنْ تَتَسَاوَى الْمَرْأَتَانِ فِي السِّنِّ وَاجْمَالِ وَالْمَالِ وَالْعَقْلِ وَالدِّينِ وَالْبَلَدِ وَالْعَصْرِ)؛ لِأَنَّ مَهْرَ الْمِثْلِ يَخْتَلِفُ بِإِخْتِلَافِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ، وَكَذَا يَخْتَلِفُ بِإِخْتِلَافِ اللَّوْصَافِ، وَكَذَا يَخْتَلِفُ بِإِخْتِلَافِ اللَّالِ وَالْعَصْرِ قَالُوا: وَيُعْتَبَرُ التَّسَاوِي أَيْضًا فِي الْبَكَارَةِ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ بِالْبَكَارَةِ وَالثَّيُوبَةِ بِإِخْتِلَافِ اللَّاتِزَامِ وَقَدْ أَضَافَهُ إِلَى مَا إِلْمَهْرَ صَحَّ ضَمَانُهُ) ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الإِلْتِزَامِ وَقَدْ أَضَافَهُ إِلَى مَا يَقْبَلُهُ فَيَصِحُ ثُلُهُ فَيَصِحُ ثُلُهُ فَيَصِحُ ثُلَافًا فَيَصِحُ ثُلَافًا لَهُ اللَّهُ فَيَصِحُ ثُلَافًا فَيَعِيْمُ الْمَعْرَ صَحَّ صَمَانُهُ إِلَى الْمَعْرَ الْوَلِيُ الْمَهْرَ صَحَّ صَمَانُهُ ) ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الإِلْتِزَامِ وَقَدْ أَضَافَهُ إِلَى مَا يَقْبَلُهُ فَيَصِحُ ثُلَافًا فَيُعِمِّدُ الْمَعْرَ صَحَّ صَمَانُهُ ) اللَّهُ الْمَعْرَ الْمَعْرَ صَحَّ الْمَعْلِ اللَّهُ الْمَعْرَ الْمُعْرَ صَحَّ صَمَانُهُ ) ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الإِلْتِزَامِ وَقَدْ أَضَافَهُ إِلَى مَا يَقْبَلُهُ فَيَصِحُ ثُلُوا لِللْعَلَاقِ اللَّهُ الْمَعْرَ صَحَى مَا الْمُعْرَ صَحَى مَلْ أَلْهُ لَاللَّهُ فَيَصِعُ لَا الْمَعْرَ الْمَالَةُ لَلْهُ لَاللَّهُ لَالْمُ لَالْمُ لَالْمُ الْمُعْرَامِ وَقَدْ أَصَافَهُ إِلَى الْمُعْرَامِ وَقَدْ أَلْهُ الْمُؤْلِقُ الْمَعْرِيْمَ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْرَامِ وَقَدْ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمَالُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمَعْرِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْل

[152] وجه:(1) الحديث لثبوت مهر المثل / عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ الْمُرَأَةَ وَلَمْ يَفْرِضْ لَمَا صَدَاقًا وَلَمْ يَدْخُلْ بِمَا حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَمَا مِثْلُ صَدَاقِ الْمُرَأَةَ وَلَمْ يَفْوِلُ بْنُ سِنَانِ الأَشْجَعِيُّ، نِسَائِهَا، لَا وَكُسَ، وَلَا شَطَطَ، وَعَلَيْهَا العِدَّةُ، وَلَمَا الجِيرَاثُ، فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سِنَانِ الأَشْجَعِيُّ، فَقَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم في بِرْوَعَ بِنْتِ وَاشِقٍ امْرَأَةٍ مِنَّا مِثْلَ الَّذِي فَقَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم في بِرْوَعَ بِنْتِ وَاشِقٍ امْرَأَةٍ مِنَّا مِثْلَ الَّذِي فَقَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم في برْوَعَ بِنْتِ وَاشِقٍ الْمُرَأَةِ مِنَّا مِثْلَ اللَّذِي قَالَ: هَفَوْرَ كِمَا ابْنُ مَسْعُودٍ ( مسلم شريف: باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها، غبر 1145 رسنن ابي داؤد شريف: باب فيمن تزوج ولم يسم صداقا حتى مات، غبر 2116)

{156} وجه: (1) الحديث لثبوت الضمانة الولي للمهر / عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ «أَهَّا كَانَتْ تَحْتَ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ جَحْشٍ فَمَاتَ بِأَرْضِ الحُبَشَةِ فَزَوَّجَهَا النَّجَاشِيُّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، وَأَمْهَرَهَا عَنْهُ أَرْبَعَةَ آلَافٍ، وَبَعَثَ كِمَا إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم مَعَ شُرَحْبِيلَ ابْنِ حَسَنَةَ» (ابي داؤد شريف: باب الصداق، غبر 2107)

[157] (ثُمُّ الْمَرْأَةُ بِالْحِيَارِ فِي مُطَالَبَتِهَا زَوْجَهَا أَوْ وَلِيَّهَا) اعْتِبَارًا بِسَائِرِ الْكَفَالَاتِ، وَيَرْجِعُ الْوَلِيُّ إِذَا أَدَّى عَلَى الزَّوْجِ إِنْ كَانَ بِأَمْرٍ كَمَا هُوَ الرَّسْمُ فِي الْكَفَالَةِ، وَكَذَلِكَ يَصِحُ هَذَا الْشَيْرَانُ وَإِنْ كَانَتْ الْمُزَوَّجَةُ صَغِيرةً، بِخِلَافِ مَا إِذَا بَاعَ الْأَبُ مَالَ الصَّغِيرةِ وَضَمِنَ الشَّمَن؛ الْضَّمَانُ وَإِنْ كَانَتْ الْمُزَوَّجَةُ صَغِيرةً، بِخِلَافِ مَا إِذَا بَاعَ الْأَبُ مَالَ الصَّغِيرةِ وَضَمِنَ الشَّمَن؛ لِأَنَ الْوَلِيَّ سَفِيرٌ وَمُعَبِّرٌ فِي النِّكَاحِ، وَفِي الْبَيْعِ عَاقِدٌ وَمُبَاشِرٌ حَتَّى تَرْجِعَ الْعُهْدَةُ عَلَيْهِ وَالْحُقُوقُ الْمَهْرِ اللَّهِ، وَيَصِحُ إِبْرَاؤُهُ عِنْدَ أَيِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ، وَيَمْلِكُ قَبْضَهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ، فَلَوْ صَحَّ الضَّمَانُ إِلَيْهِ، وَيَصِحُ إِبْرَاؤُهُ عِنْدَ أَيِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ، وَيَمْلِكُ قَبْضَهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ، فَلَوْ صَحَّ الضَّمَانُ يَصِيرُ ضَامِنًا لِنَفْسِهِ وَوِلَايَةُ قَبْضِ الْمَهْرِ لِلْأَبِ بِحُكْمِ الْأَبُوقِ لَا بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ عَاقِدٌ أَلَا تَرَى يَصِيرُ ضَامِنًا لِنَفْسِهِ وَوِلَايَةُ قَبْضِ الْمَهْرِ لِلْأَبِ بِحُكْمِ الْأَبُوقِ لَا بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ عَاقِدٌ أَلَا تَرَى الْمُهُولِ لَلْهُ لَا يَمْلِكُ الْقَبْضَ بَعْدَ بُلُوغِهَا فَلَا يَصِيرُ ضَامِنًا لِنَفْسِهِ.

{158} قَالَ (وَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا حَتَّى تَأْخُذَ الْمَهْرَ وَتَمْنَعَهُ أَنْ يُخْرِجَهَا) أَيْ يُسَافِرَ

{157} وجه: (1) الحديث لثبوت مطالبة المهر من الزوج أو الولي / قَالَ جَابِرٌ: تُوفِي رَجُلٌ فَعَامَ فَعَسَلْنَاهُ وَحَنَّطْنَاهُ وَكَفَّنَاهُ، ثُمُّ أَتَيْنَا النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقُلْنَا لَهُ: تُصَلِّي عَلَيْهِ؟ فَقَامَ فَخَطَا خُطًى ثُمُّ قَالَ: "عَلَيْهِ دَيْنٌ؟ " قَالَ: فَقِيلَ: دِينَارَانِ، قَالَ: فَانْصَرَفَ. قَالَ: فَتَحَمَّلَهُمَا فَخَطَا خُطًى ثُمُّ قَالَ: فَأَتَيْنَاهُ، قَالَ: فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: الدِينَارَانِ عَلَيَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: " حَقُّ الْغَرِيم، وَبَرِئَ مِنْهُمَا الْمَيِّتُ "، قَالَ: نَعَمْ، فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: فَقَالَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِيَوْمٍ: " مَا فَعَلَ الدِينَارَانِ؟ " قَالَ: إِنَّا مَاتَ أَمْسِ، قَالَ: فَعَادَ إِلَيْهِ كَالْغَدِ قَالَ: قَدْ قَصَيْتُهُمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، قالَ: إِنَّا مَاتَ أَمْسِ، قَالَ: فَعَادَ إِلَيْهِ كَالْغَدِ قَالَ: قَدْ قَصَيْتُهُمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، قالَ: إلَيْه كَالْغَدِ قَالَ: قَدْ قَصَيْتُهُمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: " الآنَ بَرَدَتْ قَالَ: فَعَادَ إِلَيْهِ كَالْغَدِ قَالَ: قَدْ قَصَيْتُهُمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: " الْآنَ بَرَدَتْ عَلَى الله عليه وسلم: " الله عليه وسلم: " الله عليه وسلم: " الله عليه وسلم: " الْآنَ بَرَدَتْ عَلَيْهِ جِلْدُهُ "(سنن بيهقي: باب الضمان عن الميت،غبر 1140)

[158] وجه: (1) الحديث لثبوت منع المرأة نفسها حتى تأخد المهر / «أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه لَمَّا تَزَوَّجَ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، رضي الله عنها أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ بِعَا، فَمَنَعَهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم حَتَّى يُعْطِيَهَا شَيْئًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ لَيْسَ لِي شَيْءً، فَمَانَعَهُ رَسُولُ اللهِ عليه وسلم: أَعْطِهَا دِرْعَكَ، فَأَعْطَاهَا دِرْعَهُ، ثُمَّ دَخَلَ بِعَا.» (سنن لفي عُليه وسلم: أَعْطِهَا دِرْعَكَ، فَأَعْطَاهَا دِرْعَهُ، ثُمَّ دَخَلَ بِعَا.» (سنن لغت: سفير: دوسرے كى بات فقل كرنے والا، مباشر: خودكرنے والا، عهدة: قدم وارى، ضائت

ُ هِمَا لِيَتَعَيَّنَ حَقُّهَا فِي الْبَدَلِ كَمَا تَعَيَّنَ حَقُّ الزَّوْجِ فِي الْمُبْدَلِ فَصَارَ كَالْبَيْع،

{159} وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ أَنْ يَمْنَعَهَا مِنْ السَّفَرِ وَالْخُرُوجِ مِنْ مَنْزِلِهِ وَزِيَارَةِ أَهْلِهَا حَتَّى يُوَفِّيَهَا الْمُهْرَ كُلَّهُ: أَيْ الْمُعَجَّلُ مِنْهُ لِأَنَّ حَقَّ الْجُبْسِ لِاسْتِيفَاءِ الْمُسْتَحَقِّ، وَلَيْسَ لَهُ حَقُّ الاسْتِيفَاءِ قَبْلَ الْإِيفَاءِ، وَلَيْسَ لَهُ حَقُّ الاسْتِيفَاءِ قَبْلَ الْإِيفَاءِ،

{160} وَلَوْ كَانَ الْمَهْرُ كُلُّهُ مُؤَجَّلًا لَيْسَ لَهَا أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا لِإِسْقَاطِهَا حَقَّهَا بِالتَّأْجِيلِ كَمَا فِي الْبَيْع. فِيهِ خِلَافُ أَبِي يُوسُفَ،

{161} وَإِنْ دَخَلَ هِمَا فَكَذَلِكَ الجُوَابُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالًا: لَيْسَ لَهَا أَنْ تَمْنُعَ نَفْسَهَا. وَالْحِلَافُ فِيمَا إِذَا كَانَ الدُّحُولُ بِرِضَاهَا حَتَّى لَوْ كَانَتْ مُكْرَهَةً أَوْ كَانَتْ صَبِيَّةً أَوْ مَجْنُونَةً لَا وَالْحِلَافُ فِيمَا إِذَا كَانَ الدُّحُولُ بِرِضَاهَا حَتَّى لَوْ كَانَتْ مُكْرَهَةً أَوْ كَانَتْ صَبِيَّةً أَوْ مَجْنُونَةً لَا يَسْقُطُ حَقُّهَا فِي الْحَبْسِ بِالِاتِّقَاقِ، وَعَلَى هَذَا الْحِلَافِ الْخُلُوةُ هِمَا بِرِضَاهَا. وَيَبْتَنِي عَلَى هَذَا الشَّوَقُهَا فَي الْحَبْسِ بِالْوَطْأَةِ الْوَاحِدَةِ وَبِالْخُلُوةِ، السَّيِّحَقَاقُ النَّفَقَةِ. لَهُمَا أَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ كُلَّهُ قَدْ صَارَ مُسَلَّمًا إلَيْهِ بِالْوَطْأَةِ الْوَاحِدَةِ وَبِالْخُلُوةِ، وَلِهُ أَنْهَا وَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ إِلْوَطْأَةِ الْوَاحِدَةِ وَبِالْخُلُوةِ، وَلِهُ أَنْهَا كُنُّ الْمُعْتُودَ عَلَيْهِ كُلَّهُ وَلَا الْحَبْسِ، كَالْبَائِعِ إِذَا سَلَّمَ الْمَبِيعَ. وَلَهُ أَنْهَا وَلِهُ أَنْهَا

ابي داؤد شريف: باب في الرجل يدخل بامرأته قبل أن ينقدها شيئا، نمبر 2126)

**وَهِه:**(2) قول التابعي لثبوت منع المرأة نفسها حتى تأخد المهر / وإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ عَلَى مَهْرٍ مُسَمَّى، فَهُوَ عَلَيْهِ حَالٌّ كُلُّهُ، وَلَهَا أَنْ تَأْبَى حَتَّى يُوفِيَهَا مَهْرَهَا (مصنف عبدالرزاق: 79 – باب الرجل والمرأه يختلفان في الصداق،نمبر 11757)

وجه:(3) الحديث لثبوت منع المرأة نفسها حتى تأخد المهر / عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ أُدْخِلَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا قَبْلَ أَنْ يُعْطِيَهَا شَيْئًا» (سنن ابي داؤد شريف: باب في الرجل يدخل بامرأته قبل أن ينقدها شيئا،نمبر 2128)

{161} وَهِهَ:(1) الحديث لثبوت منع المرأة نفسها حتى تأخد المهر إن دخل بما / عَنِ الْحُسَنِ قَالَ: «الصَّدَاقُ حَالٌ، فَمَتَى شَاءَتْ أَخَذَتْهُ» (مصنف عبد الرزاق: باب متى يحل الصداق؟ والذي تجحد امرأته صداقها، غبر 10903)

مَنعَتْ مِنْهُ مَا قَابَلَ الْبَدَلَ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَطْأَةٍ تُصْرَفُ فِي الْبُضْعِ الْمُحْتَرَمِ فَلَا يُخْلَى عَنْ الْعِوَضِ الْبَانَةَ لِخَطَرِهِ، وَالتَّأْكِيدُ بِالْوَاحِدَةِ لِجَهَالَةِ مَا وَرَاءَهَا فَلَا يَصْلُحُ مُزَاحِمًا لِلْمَعْلُومِ. ثُمَّ إِذَا وُجِدَ آخَرُ وَصَارَ مَعْلُومًا تَحَقَّقَتْ الْمُزَاحَمَةُ وَصَارَ الْمَهْرُ مُقَابِلًا بِالْكُلِّ، كَالْعَبْدِ إِذَا جَنَى جِنَايَةً يَدُفَعُ كُلَّهُ كِمَا، ثُمَّ إِذَا جَنَى جِنَايَةً أُخْرَى وَأُخْرَى يَدْفَعُ بِجَمِيعِهَا،

{162} وَإِذَا أَوْفَاهَا مَهْرَهَا نَقَلَهَا إِلَى حَيْثُ شَاءَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ} [الطلاق: 6] ، وَقِيلَ لَا يُخْرِجُهَا إِلَى بَلَدٍ غَيْرِ بَلَدِهَا؛ لِأَنَّ الْغَرِيبَ يُؤْذَى وَفِي قُرَى الْمِصْرِ الْقَرِيبَةِ لَا تَتَحَقَّقُ الْغُرْبَةُ.

{163} قَالَ (وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ثُمُّ اخْتَلَفَا فِي الْمَهْرِ) فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ إِلَى مَهْرِ مِثْلِهَا،

وَهِهَ:(2) قول التابعي لثبوت منع المرأة نفسها حتى تأخد المهر إن دخل بما / عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: «تُلْزِمُ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا بِصَدَاقِهَا مَا لَمْ يَدْخُلْ بِمَا، فَإِذَا دَخَلَ بِمَا فَلَا شَيْءَ لَهَا» (مصنف عبد الرزاق: باب متى يحل الصداق؟ والذي تجحد امرأته صداقها،نمبر 10904)

{162} **وَهِه:(**1) الآية لثبوت السكنى للمرأة مع الزوج / أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُصَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ (المائدة: 65، الآية: 6)

وجه: (2) الحديث لثبوت السكنى للمرأة مع الزوج / عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها زَوْجَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَقْرَعَ بَيْنَ أَزْوَاجِهِ، فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِمَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم مَعَهُ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَأَقْرَعَ بَيْنَنَا فِي غَزْوَةٍ غَزَاهَا فَحَرَجَ سَهْمِي، فَخَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم مَعه، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَأَقْرَعَ بَيْنَنَا فِي غَزْوَةٍ غَزَاهَا فَحَرَجَ سَهْمِي، فَخَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم بَعْدَمَا نَزَلَ الْحِجَابُ (بخاري شريف: باب لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا إلى قوله الكاذبون،غبر 4750)

{163} **وَهِه:**(1) قول التابعي لثبوت مهر المثل عند الاختلاف في مقدار المهر / عَنْ حَمَّادٍ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ، فَتَقُولُ: تَزَوَّجَنِي بِأَلْفٍ، وَيَقُولُ هُوَ: تَزَوَّجْتُهَا

وَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ فِيمَا زَادَ عَلَى مَهْرِ الْمِثْل، وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّحُولِ بِمَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي نِصْفِ الْمَهْرِ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحُمَّدٍ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: الْقَوْلُ قَوْلُهُ قَبْلَ الطَّلَاقِ وَبَعْدَهُ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِشَيْءٍ قَلِيلٍ، وَمَعْنَاهُ مَا لَا يُتَعَارَفُ مَهْرًا لَهَا هُوَ الصَّحِيخ. لِأَبِي يُوسُفَ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَدَّعِي الرِّيَادَةَ وَالرَّوْجُ يُنْكِرُ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكِرِ مَعَ يَمِينِهِ إلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِشَيْءٍ يُكَذِّبُهُ الظَّاهِرُ فِيهِ، وَهَذَا؛ لِأَنَّ تَقَوُّمَ مَنَافِعِ الْبُضْعِ ضَرُورِيٌّ، فَمَتَى أَمْكَنَ إيجَابُ شَيْءٍ مِنْ الْمُسَمَّى لَا يُصَارُ إِلَيْهِ. وَهَٰمَا أَنَّ الْقَوْلَ فِي الدَّعَاوَى قَوْلُ مَنْ يَشْهَدُ لَهُ الظَّاهِرُ، وَالظَّاهِرُ شَاهِدٌ لِمَنْ يَشْهَدُ لَهُ مَهْرُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُوجِبُ الْأَصْلِيُّ فِي بَابِ النِّكَاحِ، وَصَارَ كَالصَّبَّاغِ مَعَ رَبِّ الثَّوْبِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي مِقْدَارِ الْأَجْرِ يَعْكُمُ فِيهِ الْقِيمَةَ الصَّبْغُ. ثُمَّ ذَكَرَ هَاهُنَا أَنَّ بَعْدَ الطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ الْقَوْلَ قَوْلُهُ فِي نِصْفِ الْمَهْرِ، وَهَذَا رِوَايَةُ الجَّامِع الصَّغِيرِ وَالْأَصْلِ، وَذَكَرَ فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ أَنَّهُ يَحْكُمُ مُتْعَةُ مِثْلِهَا وَهُوَ قِيَاسُ قَوْلِهِمَا؛ لِأَنَّ الْمُتْعَةَ مُوجَبَةٌ بَعْدَ الطَّلَاقِ كَمَهْرِ الْمِثْلِ قَبْلَهُ فَتَحْكُمُ كَهُوَ. وَوَجْهُ التَّوْفِيقِ أَنَّهُ وَضَعَ الْمَسْأَلَةَ فِي الْأَصْلِ فِي الْأَلْفِ وَالْأَلْفَيْنِ، وَالْمُتْعَةُ لَا تَبْلُغُ هَذَا الْمَبْلَغَ فِي الْعَادَةِ فَلَا يُفِيدُ تَحْكِيمُهَا، وَوَضْعُهَا فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ فِي الْعَشَرَةِ وَالْمِائَةِ وَمُتْعَةُ مِثْلِهَا عِشْرُونَ فَيُفِيدُ تَحْكِيمَهَا، وَالْمَذْكُورُ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ سَاكِتٌ عَنْ ذِكْرِ الْمِقْدَارِ فَيُحْمَلُ عَلَى مَا هُوَ الْمَذْكُورُ فِي الْأَصْل. وَشَرْحُ قَوْلِهِمَا فِيمَا إِذَا اخْتَلَفَا فِي حَالِ قِيَامِ النِّكَاحِ أَنَّ الزَّوْجَ إِذَا ادَّعَى الْأَلْفَ وَالْمَرْأَةَ الْأَلْفَيْنِ، فَإِنْ كَانَ مِنْ مَهْرِ مِثْلِهَا أَلْفًا أَوْ أَقَلَّ فَالْقُولُ قَوْلُهُ، وَإِنْ كَانَ أَلْفَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا، وَأَيُّهُمَا أَقَامَ الْبَيِّنَةَ فِي الْوَجْهَيْنِ تُقْبَل. وَإِنْ أَقَامَا الْبَيِّنَةَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ تُقْبَلُ بَيِّنَتُهَا؛ لِأَنَّهَا تُشْبِتُ الزِّيَادَةَ. وَفِي الْوَجْهِ الثَّانِي بَيِّنَتُهُ؛ لِأَنَّهَا تُشْبِتُ الْحُطَّ،

بِخَمْسِمِائَةٍ، قَالَ حَمَّادُ: «لَهَا صَدَاقُ مِثْلِهَا فِيمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا ادَّعَتْ» (المصنف عبدالرزاق: باب الرجل والمرأة يختلفان في الصداق،نمبر10909)

**وَهِه:(2)** الحديث لثبوت مهر المثل عند الاختلاف في مقدار المهر / عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلِ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا وَلَمْ يَدْخُلْ هِمَا حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ:

وَإِنْ كَانَ مَهْرُ مِثْلِهَا أَلْفًا وَخَمْسَمِائَةٍ تَحَالَفَا، وَإِذَا حَلَفَا يَجِبُ أَلْفٌ وَخَمْسُمِائَةٍ. هَذَا تَغْرِيجُ الرَّازِيّ. وَقَالَ الْكَرْخِيُّ: يَتَحَالَفَانِ فِي الْفُصُولِ الثَّلَاثَةِ ثُمَّ يَعْكُمُ مَهْرُ الْمِثْلِ بَعْدَ ذَلِكَ، الرَّازِيّ. وَقَالَ الْكَرْخِيُّ: يَتَحَالَفَانِ فِي الْفُصُولِ الثَّلاثَةِ ثُمَّ يَعْكُمُ مَهْرُ الْمِثْلِ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ {164} وَلَوْ كَانَ الِاحْتِلَافُ فِي أَصْلِ الْمُسَمَّى يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَهُ تَعَذَّرَ الْقَضَاءِ بِالْمُسَمَّى فَيُصَارُ إِلَيْهِ،

{165} وَلَوْ كَانَ الْإِخْتِلَافُ بَعْدَ مَوْتِ أَحَدِهِمَا فَالْجُوَابُ فِيهِ كَالْجُوَابِ فِي حَيَاتِهِمَا؛ لِأَنَّ اعْتِبَارَ مَهْرِ الْمِثْلِ لَا يَسْقُطُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا،

{166} وَلَوْ كَانَ الِاخْتِلَافُ بَعْدَ مَوْتِهِمَا فِي الْمِقْدَارِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ وَرَثَةِ الزَّوْجِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَلَا يُسْتَثْنَى الْقَلِيلُ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ الْجُوَابُ فِيهِ كَالْجُوَابِ فِي حَالَةِ الْحَيَاةِ، وَإِنْ كَانَ فِي حَنِيفَةَ، وَلَا يُسْتَثْنَى الْقَلِيلُ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ الْجُوَابُ فِيهِ كَالْجُوَابِ فِي حَالَةِ الْحَيَاةِ، وَإِنْ كَانَ فِي أَصْلِ الْمُسَمَّى فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ الْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ أَنْكَرَهُ، فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا حُكْمَ لِمَهْرِ الْمِثْلِ عَنْدَهُ بَعْدَ مَوْتِهِمَا عَلَى مَا نُبَيِّنُهُ مِنْ بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

[167] قَالَ (وَإِذَا مَاتَ الزَّوْجَانِ وَقَدْ سَمَّى لَمَا مَهْرًا فَلِوَرَثَتِهَا أَنْ يَأْخُذُوا ذَلِكَ مِنْ مِيرَاثِ الزَّوْجِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَمَّى لَهُ مَهْرًا فَلَا شَيْءَ لِوَرَثَتِهَا عِنْدَ أَيِي حَنِيفَةَ. وَقَالًا: لِوَرَثَتِهَا الْمَهْرُ فِي الْوَجْهَيْنِ) مَعْنَاهُ الْمُسَمَّى فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَمَهْرُ الْمِثْلِ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي، أَمَّا الْأَوَّلُ؛ فَلِأَنَّ الْمُسَمَّى دَيْنٌ فِي ذِمَّتِهِ وَقَدْ تَأَكَّدَ بِالْمَوْتِ فَيُقْضَى مِنْ تَرِكَتِهِ، إلَّا إِذَا عُلِمَ أَهَّا مَاتَتْ أَوَّلًا الْمُسَمَّى دَيْنٌ فِي ذِمَّتِهِ وَقَدْ تَأَكَدَ بِالْمَوْتِ فَيُقْضَى مِنْ تَرِكَتِهِ، إلَّا إِذَا عُلِمَ أَهَّا مَاتَتْ أَوَّلًا فَيَسُقُطُ نَصِيبُهُ مِنْ ذَلِكَ. وَأَمَّا الثَّانِي فَوَجْهُ قَوْلِهِمَا أَنَّ مَهْرَ الْمِثْلِ صَارَ دَيْنَا فِي ذِمَّتِهِ فَيْدُ لِلْكَ. وَأَمَّا الثَّانِي فَوَجْهُ قَوْلِهِمَا أَنَّ مَهْرَ الْمِثْلِ صَارَ دَيْنَا فِي ذِمَّتِهِ كَالْمُسَمَّى فَلَا يَسْقُطُ بِالْمَوْتِ كَمَا إِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا. وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ مَوْقَمُمَا يَدُلُ عَلَى الْقَرْضِ أَقْرَاضِ أَقْرَاضِ أَقْرَاضِ أَقْرَاضِ أَقْرَاضِ أَقْرَاضِ أَقْرَاضِ أَقْرَاضِ أَقْرَاضِ أَوْرَاضِ أَقْرَاضِ أَقْرَاضِ أَقْرَاضِ أَقْرَاضِ أَقْرَاضِ أَقْرَاضِ أَقْرَاضِ أَقْرَاضِ أَقْرَاضِ أَوْمِمَا فَيِمَهْ مِنْ يُقَدِّرُ الْقَاضِي مَهْرُ الْمِثْلِ

لَّمَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا، لَا وَكْسَ، وَلَا شَطَطَ، وَعَلَيْهَا العِدَّةُ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ، فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سِنَانِ اللَّهُ عَلَيه وسلم فِي بِرْوَعَ بِنْتِ وَاشِقٍ امْرَأَةٍ سِنَانٍ الأَشْجَعِيُّ، فَقَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي بِرْوَعَ بِنْتِ وَاشِقٍ امْرَأَةٍ مِنَّا مِثْلَ الَّذِي قَضَيْتَ»، فَفَرِحَ كِمَا ابْنُ مَسْعُودٍ ( مسلم شريف: باب ما جاء في الرجل يتزوج المَنْ مَشْعُودٍ الله عليه وسلم شريف: باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها، غبر 1145 رسنن ابي داؤد شريف: باب فيمن تزوج ولم يسم صداقا حتى مات، غبر 2116)

{168} (وَمَنْ بَعَثَ إِلَى امْرَأَتِهِ شَيْئًا فَقَالَتْ هُوَ هَدِيَّةٌ وَقَالَ الزَّوْجُ هُوَ مِنْ الْمَهْرِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ) ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُمَلِّكُ فَكَانَ أَعْرَفَ بِجِهَةِ التَّمْلِيكِ، كَيْفَ وَأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ يَسْعَى فِي إِسْقَاطِ الْوَاجِبِ. إِسْقَاطِ الْوَاجِبِ.

{169} قَالَ (إِلَّا فِي الطَّعَامِ الَّذِي يُؤْكَلُ فَإِنَّ الْقُوْلَ قَوْلُهَ) وَالْمُرَادُ مِنْهُ مَا يَكُونُ مُهَيَّاً لِلْأَكْلِ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَارَفُ هَدِيَّةً، فَأَمَّا فِي الْخِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ لِمَا بَيَّنًا، وَقِيلَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ الْمَهْرِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ يُكَذِّبُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. الْخَمَارِ وَالدِّرْعِ وَغَيْرِهِمَا لَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْتَسِبَهُ مِنْ الْمَهْرِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ يُكَذِّبُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لغت: مملك: مالك بنانے والا ، اس سے ہے تملیک ، مالک بنانا۔ یسعی: کوشش کرنا۔ أصول: جس چیز کا قرینہ اور علامت ہواس کا اعتبار کیا جائے گا۔

## باب المهر على شيء حرام

[170] (وَإِذَا تَرَقَّجَ النَّصْرَايِيُّ نَصْرَائِيَّةً عَلَى مَيْتَةٍ أَوْ عَلَى غَيْرِ مَهْرٍ وَذَلِكَ فِي دِينِهِمْ جَائِزٌ فَكَ خَلَ عِمَا أَوْ طَلَقَهَا قَبْلَ الدُّحُولِ عِمَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا فَلَيْسَ هَا مَهْرٌ، وَكَذَلِكَ الحُوْبِيَّانِ فِي فَلَحَلَ عِمَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا فَلَيْسَ هَا مَهْرٌ، وَكَذَلِكَ الحُوْبِيَّانِ فِي كَارِ الحُوْبِ) وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُو قَوْهُكُمَا فِي الخُوبِيَيْنِ. وَأَمَّا فِي الذِّمِيَّةِ فَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا إِنْ مَاتَ عَنْهَا أَوْ دَحَلَ عِمَا وَالْمُتْعَةُ إِنْ طَلَقَهَا قَبْلَ الدُّحُولِ عِمَا. وَقَالَ زُفَرُ: هَا مَهْرُ الْمِثْلِ إِنْ مَاتَ عَنْهَا أَوْ دَحَلَ عِمَا وَالْمُتْعَةُ إِنْ طَلَقَهَا قَبْلَ الدُّحُولِ عِمَا. وَقَالَ زُفَرُ: هَا مَهْرُ الْمِثْلِ فِي الْمُوبِي عَنْهُ اللَّرْبِيَيْنِ أَيْضًا. لَهُ أَنَّ الشَّرْعَ مَا شَرَعَ ابْتِعَاءَ البَّكَاحِ إِلَّا بِالْمَالِ، وَهَذَا الشَّرْعُ وَقَعَ عَامًا فَي الْمُومِ. وَهَدُمَا أَنَّ أَهْلَ الْذِيَّةِ لِأَيَّكُم عَلَى الْعُمُومِ. وَهَدُمَا أَنَّ أَهْلَ الذِّمَةِ لِأَكْمُ مُالْتَرْمِينَ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ، وَوِلايَةُ الْإِلْوَلِمِ مُنْقَطِعة لِيَكُومِ الْتَرْمُونَ أَحْكَامَا فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى اللَّهُ وَمَا الْفَرْمُونَ أَحْكَامَنَا فِيمَا يَوْجِعُ إِلَى اللَّهُ وَمَا الْفَرْمُونَ أَحْكَامَنَا فِيمَا يَوْقِكَةً لِالْكَادِ اللَّارِ. وَلِأَيِي حَنِيفَةَ أَنَّ أَهْلَ الذِّمَةِ لِلْكُومِ الْنَوْمُونَ أَحْكَامَنَا فِيمَا يَوْعَقَدُونَ خِلَافَهُ فِي الْمُعَامَلَاتِ، وَولِايَةُ الْإِلْوَامِ اللَّهُ مَا أَنْ أَنْوَكُهُمُ وَمَا يَعْتَقِدُونَ خِلَافَهُ فِي الْمُعَامَلَاتِ، وَولِايَةُ الْإِلْوَامِ لِلْكَامُ وَقَالَ أَوْلِكَ مُنْقَطِع عَنْهُمْ بِاعْتِبَارِ عَقْدِ الذِّمَةِ وَكُلُّ ذَلِكَ مُنْقَطِع عَنْهُمْ بِاعْتِبَارِ عَقْدِ الذِّمَةِ فَإِلَى مُسْتَنْتَى عَنْ الْمُعْلَى الْمُولِ الْخُرْبِ، عِيلَافِ الزِّنَا لِأَنْ لَلْ أَنْ الْمُؤْنَ أَوْلُ مُنْ الْمُعَامِلُونَ عَلَامُ الْفَرْقِ الْمُعْرَامُ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْرَامُ الْمُعْلَى الْمُقَالَى الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُعْلَى الْمُؤْلِ الْمُعْرَامُ الْمُعْلَى الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْوَلِي الْمُعْلَمُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُ

{170} **هَجِه:(**1) الآية لثبوت تزويج النصراني مع النصرانية / قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا (الاعراف: 7، الآية: 158)

وجه: (2) الحديث لثبوت تزويج النصراني مع النصرانية / حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: . . . وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ» (بخاري شريف: باب قول النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، غبر 438) شريف: باب قول النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، غبر وصَاحَ وصَاحَ الله عليه وسلم أَهْلَ نَجْرَانَ . . . وَلَا يُفْتَنُوا عَنْ دِينِهِمْ مَا لَمْ يُحْدِثُوا حَدَثًا، أَوْ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَهْلَ نَجْرَانَ . . . وَلَا يُفْتَنُوا عَنْ دِينِهِمْ مَا لَمْ يُحُدِثُوا حَدَثًا، أَوْ يَأْكُلُوا الرِّبَا» (سنن ابي داؤد شريف: باب في أخذ الجزية، غبر 3041)

عُقُودِهِمْ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «إلَّا مَنْ أَرْبَى فَلَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ عَهْدٌ» وَقَوْلُهُ فِي الْمَيْتَةِ فِي الْمَيْتَةِ وَلَكُ عَلَى غَيْرِ مَهْرٍ يَخْتَمِلُ نَفْيَ الْمَهْرِ وَيَخْتَمِلُ السُّكُوتَ. وَقَدْ قِيلَ: فِي الْمَيْتَةِ وَالسُّكُوتِ رَوَايَتَانِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْكُلَّ عَلَى الْخِلَافِ.

{171} (فَإِنْ تَزَوَّجَ الذِّمِّيُّ ذِمِّيَّةً عَلَى خَمْرٍ أَوْ خِنْزِيرِ ثُمَّ أَسْلَمَا أَوْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا فَلَهَا الْخَمْرُ وَالْخِنْزِيرُ) وَمَعْنَاهُ إِذَا كَانَا بِأَعْيَانِهِمَا وَالْإِسْلَامُ قَبْلَ الْقَبْض، وَإِنْ كَانَا بِغَيْر أَعْيَانِهِمَا فَلَهَا في الْخَمْرِ الْقِيمَةُ وَفِي الْخِنْزِيرِ مَهْرُ الْمِثْل، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَهَا مَهْرُ الْمِثْل فِي الْوَجْهَيْنِ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَهَا الْقِيمَةُ فِي الْوَجْهَيْنِ. وَجْهُ قَوْلِمِمَا أَنَّ الْقَبْضَ مُؤَكِّدٌ لِلْمِلْكِ في الْمَقْبُوض لَهُ فَيَكُونُ لَهُ شَبَهُ بِالْعَقْدِ فَيَمْتَنعُ بِسَبَبِ الْإِسْلَامِ كَالْعَقْدِ وَصَارَ كَمَا إذَا كَانَا بِغَيْرٍ أَعْيَا غِمَا. وَإِذَا الْتَحَقَتْ حَالَةُ الْقَبْضِ بِحَالَةِ الْعَقْدِ، فَأَبُو يُوسُفَ يَقُولُ: لَوْ كَانَا مُسْلِمَيْنِ وَقْتَ الْعَقْدِ يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ فَكَذَا هَاهُنَا، وَمُحَمَّدٌ يَقُولُ صَحَّتْ التَّسْمِيَةُ لِكَوْنِ الْمُسَمَّى مَالًا عِنْدَهُمْ، إِلَّا أَنَّهُ امْتَنَعَ التَّسْلِيمُ لِلْإِسْلَامِ فَتَجِبُ الْقِيمَةُ، كَمَا إِذَا هَلَكَ الْعَبْدُ الْمُسَمَّى قَبْلَ الْقَبْضِ. وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْمِلْكَ فِي الصَّدَاقِ الْمُعَيَّنِ يَتِمُّ بِنَفْسِ الْعَقْدِ وَلِهَذَا تَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِيهِ، وَبِالْقَبْضِ يَنْتَقِلُ مِنْ ضَمَانِ الزَّوْجِ إِلَى ضَمَانِهَا وَذَلِكَ لَا يَمُتَنعُ بِالْإِسْلَامِ كَاسْتِرْدَادِ الْخَمْرِ الْمَغْصُوبَةِ، وَفِي غَيْرِ الْمُعَيَّنِ الْقَبْضُ يُوجِبُ مِلْكَ الْعَيْنِ فَيَمْتَنِعُ بِالْإِسْلَامِ، بِحِلَافِ الْمُشْتَرِي لِأَنَّ مِلْكَ التَّصَرُّفِ فِيهِ إِنَّمَا يُسْتَفَادُ بِالْقَبْضِ، وَإِذَا تَعَذَّرَ الْقَبْضُ في غَيْر الْمُعَيَّنِ لَا تَجِبُ الْقِيمَةُ فِي الْخِنْزِيرِ لِأَنَّهُ مِنْ ذَوَاتِ الْقِيَمِ فَيَكُونُ أَخْذُ قِيمَتِهِ كَأَخْذِ عَيْنِهِ، وَلَا كَذَلِكَ الْخَمْرُ لِأَنَّهُ مِنْ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ جَاءَ بِالْقِيمَةِ، قَبْلَ الْإِسْلَامِ تُجْبَرُ عَلَى

وجه: (4) الحديث لثبوت تزويج النصراني مع النصرانية / عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَبْنَاءِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «أَلَا مَنْ ظَلَمَ مُعَاهَدًا أَوِ انْتَقَصَهُ، أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ، أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بِغَيْرٍ طِيبِ نَفْسٍ فَأَنَا حَجِيجُهُ عَلْهَمَ الْقِيَامَةِ.» (سنن ابي داؤد شريف: باب في تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجارة، نمبر: 3052)

الْقَبُولِ فِي الْخِنْزِيرِ دُونَ الْخَمْرِ، وَلَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ هِمَا، فَمَنْ أَوْجَبَ مَهْرَ الْمِثْلِ أَوْجَبَ الْمُتْعَةَ، وَمَنْ أَوْجَبَ الْقِيمَةَ أَوْجَبَ نِصْفَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وجه: (5) الحديث لثبوت تزويج النصراني مع النصرانية / أَنَّ عَرَفَةَ بْنَ الْحَارِثِ الْكِنْدِيَّ مَوَّ بِهِ نَصْرَانِيُّ فَدَعَاهُ إِلَى الْإِسْلَامِ، . . . وَتُخَلِّيَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَحْكَامِهِمْ، إِلَّا أَنْ يَأْتُوا رَاضِينَ بِأَحْكَامِنَا، فَنَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِحُكْمِ اللهِ وَحُكْمِ رَسُولِهِ (سنن بيهقي: باب يشترط عليهم أن لا يذكروا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بما هو أهله، غبر 18710)

الغت! شبه بالعقد: قبضه كرناعقد كرنے كمشابه بهداسترداد الخمر: روس مشتق به، شراب كوواليس لينا، المعصوب: غصب كيابوا

## بَابُ نِكَاحِ الرَّقِيقِ

{172} (لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ إِلَّا بِإِذْنِ مَوْلَاهُمَا) وَقَالَ مَالِكُ: يَجُوزُ لِلْعَبْدِ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ الطَّلَاقَ فَيَمْلِكُ النِّكَاحَ. وَلَنَا قَوْلُهُ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ فَهُوَ عَاهِرٌ» وَلِأَنَّ فِي تَنْفِيذِ نِكَاحِهِمَا تَعْيِيبَهُمَا إِذْ النِّكَاحُ عَيْبٌ فِيهِمَا فَلَا يَمْلِكَانِهِ بِدُونِ إِذْنِ مَوْلَاهُمَا

{173} (وَكَذَا الْمُكَاتَبُ) لِأَنَّ الْكِتَابَةَ أَوْجَبَتْ فَكَّ الْحُجْرِ فِي حَقِّ الْكَسْبِ فَبَقِيَ فِي حَقِّ الْكَسْبِ فَبَقِيَ فِي حَقِّ الْكَسْبِ فَبَقِيَ فِي حَقِّ الْيَكَاحِ عَلَى حُكْمِ الرِّقِّ. وَلِهَذَا لَا يَمْلِكُ الْمُكَاتَبُ تَزْوِيجَ عَبْدِهِ وَيَمْلِكُ تَزْوِيجَ أَمَتِهِ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِكْتِسَابِ، وَكَذَا الْمُكَاتَبَةُ لَا تَمْلِكُ تَزْوِيجَ نَفْسِهَا بِدُونِ إِذْنِ الْمَوْلَى وَتَمْلِكُ تَزْوِيجَ أَمَتِها لِمَا بَيَّنَا

{174} (وَ) كَذَا (الْمُدَبَّرُ وَأُمُّ الْوَلَدِ) لِأَنَّ الْمِلْكَ فِيهِمَا قَائِمٌ.

{175} (وَإِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ بِإِذْنِ مَوْلَاهُ فَالْمَهْرُ دَيْنٌ فِي رَقَبَتِهِ يُبَاعُ فِيهِ) لِأَنَّ هَذَا دَيْنٌ وَجَبَ فِي رَقَبَتِهِ يُبَاعُ فِيهِ) لِأَنَّ هَذَا دَيْنٌ وَجَبَ فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ لِوُجُودِ سَبَيِهِ مِنْ أَهْلِهِ وَقَدْ ظَهَرَ فِي حَقِّ الْمَوْلَى لِصُدُورِ الْإِذْنِ مِنْ فِي رَقَبَةِ الْمَوْلَى لِصُدُورِ الْإِذْنِ مِنْ

{172} وَهِهَ (1) الحديث لثبوت نكاح العبد والأمة بإذن مولاهما / عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرٍ إِذْنِ مَوَالِيهِ فَهُوَ عَاهِرٌ.» (سنن ابي داؤد شريف: باب في نكاح العبد بغير إذن مواليه، غبر 2078 , ترمذي شريف: باب ما جاء في نكاح العبد بغير إذن سيده، غبر 1111)

وجه:(2) الحديث لثبوت نكاح العبد والأمة بإذن مولاهما / عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا نَكَحَ الْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ» (سنن ابي داؤد شريف: باب في نكاح العبد بغير إذن مواليه،نمبر 2079)

{175} وجه: (1) قول التابعي لثبوت "فَالْمَهْرُ دَيْنٌ فِي رَقَبَتِهِ يُبَاعُ فِيهِ" / قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «هُوَ عَلَى الَّذِي أَنْكَحْتُمُوهُ». يَعْنِي الصَّدَاقَ عَلَى اللَّبْنِ . (المصنف ابن شيبه: على من يكون لهو عَلَى اللَّبْنِ . (المصنف ابن شيبه: على من يكون لهو عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُعَلَّمُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللْهُ عَلَى الللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى الللْهُ عَلَى اللْهُ الل

جِهَتِهِ فَيَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ دَفْعًا لِلْمَضَرَّةِ عَنْ أَصْحَابِ الدُّيُونِ كَمَا فِي دَيْنِ التِّجَارَةِ.

{176} (وَالْمُدَبَّرُ وَالْمُكَاتَبُ يَسْعَيَانِ فِي الْمَهْرِ وَلَا يُبَاعَانِ فِيهِ) لِأَفَّمُا لَا يَعْتَمِلَانِ النَّقْلَ مِنْ مِلْكٍ إِلَى مِلْكٍ مَعَ بَقَاءِ الْكِتَابَةِ وَالتَّدْبِيرِ فَيُؤَدَّى مِنْ كَسْبِهِمَا لَا مِنْ نَفْسِهِمَا.

{177} (وَإِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ فَقَالَ الْمَوْلَى طَلِّقْهَا أَوْ فَارْقِهَا فَلَيْسَ هَذَا بِإِجَازَةٍ) لِأَنَّهُ يَعْتَمِلُ الرَّدَّ لِأَنَّ رَدَّ هَذَا الْعَقْدِ وَمُتَارَكَتَهُ يُسَمَّى طَلَاقًا وَمُفَارَقَةً وَهُوَ أَلْيَقُ بِحَالِ الْعَبْدِ الْمُتَمَرِّدِ أَوْ هُوَ أَدْنَ فَكَانَ الْحُمْلُ عَلَيْهِ أَوْلَى

{178} (وَإِنْ قَالَ: طَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً ثَمْلِكْ الرَّجْعَةَ فَهُوَ إِجَازَةٌ) لِأَنَّ الطَّلَاقَ الرَّجْعِيَّ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ فَتَتَعَيَّنُ الْإِجَازَةُ.

[179] (وَمَنْ قَالً لِعَبْدِهِ تَزَوَّجْ هَذِهِ الْأَمَةَ فَتَزَوَّجَهَا نِكَاحًا فَاسِدًا وَدَخَلَ هِمَا فَإِنَّهُ يُبَاعُ فِي الْمَهْرِ عِنْدَ أَيِي حَنِيفَةَ، وَقَالَا: يُؤْحَدُ مِنْهُ إِذَا عَتَقَ) وَأَصْلُهُ أَنَّ الْإِذْنَ بِالنِّكَاحِ يَنْتَظِمُ الْفَاسِدَ وَالْجُائِزِ عِنْدَهُ، فَيَكُونُ هَذَا الْمَهْرُ ظَاهِرًا فِي حَقِّ الْمَوْلَى وَعِنْدَهُمَا يَنْصَرِفُ إِلَى الْجَائِزِ لَا غَيْرُ فَلَا يَكُونُ ظَاهِرًا فِي حَقِّ الْمَوْلَى فَيُوَاحَدُ بِهِ بَعْدَ الْعَتَاقِ، هَمُمَا أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ النِّكَاحِ فِي فَلَا يَكُونُ ظَاهِرًا فِي حَقِّ الْمَوْلَى فَيُوَاحَدُ بِهِ بَعْدَ الْعَتَاقِ، هَمُمَا أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ النِّكَاحِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ الْإِعْفَافُ وَالتَّحْصِينُ وَذَلِكَ بِالْجَائِزِ، وَلِمَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ يَنْصَرِفُ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ الْإِعْفَافُ وَالتَّحْصِينُ وَذَلِكَ بِالْجَائِزِ، وَلِمَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ يَنْصَرِفُ إِلَى الْمُعْرَفِ الْمُعْرَقِ الْمُولِيقِ عَلَى الْمُعْرَقِ الْمَعْرِي عَلَى الْمَعْرَفِ الْمَعْرَفِ الْمَعْرِي عَلَى إِلْمَالِقِ كَمَا فِي الْبَيْعِ. وَبَعْضُ الْمَقَاصِدِ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ حَاصِلُ مُطْلَقٌ فَيَجْرِي عَلَى إِلْمُهْرِ وَالْعِدَّةِ عَلَى اعْبَارِ وُجُودِ الْوَطْءِ، وَمَسْأَلَةُ الْيُمِينِ مُنُوعَةٌ عَلَى عَلَى الْمُهْرِ وَالْعِدَّةِ عَلَى اعْتِبَارِ وُجُودِ الْوَطْءِ، وَمَسْأَلَةُ الْيُمِينِ مُنُوعَةٌ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ.

المهر،نمبر 16018)

افت: لا من أنفسهما: ان دونول كى ذات سے نہيں، لينى مكاتب اور مدبر كو چى كر مهر ادانہيں كيا جائے گا۔ متمود: تمر دسے مشتق ہے، سركش۔ أدبى: زيادہ قريب ہے، زيادہ بهتر ہے۔أسوة: برابر۔غرماء: قرض خواہ۔

{180} (وَمَنْ زَوَّجَ عَبْدًا مَأْذُونًا لَهُ مَدْيُونًا امْرَأَةً جَازَ، وَالْمَرْأَةُ أُسْوَةٌ لِلْغُرَمَاءِ فِي مَهْرِهَا) وَمَعْنَاهُ إِذَا كَانَ النِّكَاحُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ. وَوَجْهُهُ أَنَّ سَبَبَ وِلَايَةِ الْمَوْلَى مِلْكُهُ الرَّقَبَةَ عَلَى مَا نَذْكُرُهُ، وَالنِّكَاحُ لَا يُلَاقِي حَقَّ الْغُرَمَاءِ بِالْإِبْطَالِ مَقْصُودًا، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا صَحَّ النِّكَاحُ وَجَبَ الدَّيْنُ بِسَبَبٍ لَا مَرَدّ لَهُ فَشَابَهَ دَيْنَ الْاسْتِهْلَاكِ وَصَارَ كَالْمَرِيضِ الْمَدْيُونِ إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَيُمْهِرُ مِثْلَهَا أُسْوَةً لِلْغُرَمَاءِ.

[181] (وَمَنْ رَوَّجَ أَمْتَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُبَوِّنَهَا بَيْتَ الزَّوْجِ لَكِنَّهَا تَخْدُمُ الْمَوْلَى، وَيُقَالُ لِلنَّوْجِ مَتَى ظَفِرْتِ هِمَا وَطِئَتْهَا) لِأَنَّ حَقَّ الْمَوْلَى فِي الْاسْتِخْدَامِ بَقٍ وَالتَّبُوئَةُ إِبْطَالُ لَهُ لِلنَّوْجِ مَتَى ظَفِرْتِ هِمَا وَطِئَتْهَا) لِأَنَّ حَقَّ الْمَوْلَى فِي الْاسْتِخْدَامِ بَقٍ وَالتَّبُوئَةُ إِبْطَالُ لَهُ النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى وَإِلَّا فَلَا) لِأَنَّ النَّفَقَةَ تُقَابِلُ الإِحْتِبَاسَ، [183] وَلَوْ بَوَّأَهَا بَيْتًا ثُمُّ بَدَا لَهُ أَنْ يَسْتَخْدِمَهَا لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ النَّفَقَة تُقَابِلُ الإِحْتِبَاسَ، يَسْقُطُ بِالتَّبُوئِةِ كَمَا لَا يَسْقُطُ بِالنِّكَاحِ. قَالَ (ذَكَرَ تَرُويِجَ الْمَوْلَى عَبْدَهُ وَأَمْتَهُ وَلَمْ يَذْكُرُ وَسَاهُمَا) وَهَذَا يَرْجِعُ إِلَى مَذْهَبِنَا أَنَّ لِلْمَوْلَى إِجْبَارَهُمَا عَلَى النِّكَاحِ. وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا إِجْبَارَ فِي الْعَبْدِ وَهُو رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ لِأَنَّ النِّكَاحِ مِنْ حَصَائِصِ الْآدَمِيَّةِ وَالْعَبْدُ دَاخِلٌ تَحْتَ فِي الْعَبْدِ وَهُو رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ لِأَنَّ النِّكَاحَ مِنْ حَصَائِصِ الْآدَمِيَّةِ وَالْعَبْدُ دَاخِلٌ تَكْتَ فِي الْعَبْدِ وَهُو رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ لِأَنَّ النِّكَاحَ مِنْ حَصَائِصِ الْآمَولَى مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَالُ فَلَا يَكُولُ إِنْ النِّكَامِ الْمُولِي الْمُولَى مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَالِكُ مَنَافِعَ بُضَعِهَا فَيَمْلِكُهُ وَلَاللَّا الْإِنْكَاحَ إِصْلَافِ الْمُكَاتَبِ وَالنَّقُصَانِ فَيَمْلِكُهُ اعْتِبَارًا بِالْأَمَةِ، فِيلَافِ الْمُكَاتَبِ وَالْمُكَاتَةِ لِأَكُمُ الْهُ الْمُنَافِعَ بُصَعْهَا الْمُكَاتَبِ وَالْمُكَاتَةِ لِأَكُمُ الْنَتَحَقَا الْمُنَافِعُ بُعْلَافِ الْمُكَاتَبِ وَالْمُكَاتَةِ لِأَكُمُ مَا الْيَحَقَا الْمُكَاتَبِ وَالْمُكَاتَبَةِ لِأَكُمُ مَا الْتَحَقَا الْمُنَافِعَ الْمُعَلَى الْمُعَلِي الْمُدَالِي الْمُنْ الْلِلْمُ الْمُؤْمِ الْمُعَلِي الْمُلِكَ الْمُولِي الْمُولِي الْفِي الْمُعَلِي الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُعْلَى الْمَوْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمَا الْمَوْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُولِي الْمُولِلَةُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمَا الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ ال

{181} **وَجِه:**(1) قول التابعي لثبوت "فَالْمَهْرُ دَيْنٌ فِي رَقَبَتِهِ يُبَاعُ فِيهِ وَالْمَرْأَةُ أُسْوَةٌ لِلْغُرَمَاءِ فِي مَهْرِهَا " / عَنِ الثَّوْرِيِّ فِي رَجُلٍ يَتَزَوَّجُ وَهُوَ مَرِيضٌ قَالَ: «نِكَاحُهُ جَائِزٌ عَلَى مَهْرِ مِثْلِهَا» (المصنف عبد الرزاق: باب الرجل يتزوج في مرضه،نمبر 10666)

لغت: بسبب لا مرد له: اليے سبب جس كو بنايا نہيں جاسكا، يعنى تكار كے سبب سے مہر لازم آيا جس كو بنايا نہيں جاسكا، يعنى تكار كے سبب سے مہر لازم آيا جس كو بنايا نہيں جاسكا۔ دين الاستھلاك: كسى كامال بلاك كردے جس كى وجہ سے اس پر قرض لازم آجائے۔ يبوء: رات گزروانا اسى سے بوأ بيتا، رات گزار نے كے ليے گھر دينا۔ ظفر: كامياب بونا، موقع پانا۔ ميت بأجله: اپنے مقرره وقت پر مرا۔

بِالْأَحْرَارِ تَصَرُّفًا فَيُشْتَرَطُ رِضَاهُمَا.

{184} قَالَ (وَمَنْ زَوَّجَ أَمَتَهُ ثُمُّ قَتَلَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ هِمَا زَوْجُهَا فَلَا مَهْرَ لَمَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَا: عَلَيْهِ الْمَهْرُ لِمَوْلَاهَا) اعْتِبَارًا هِمَوْتِمَا حَتْفَ أَنْفِهَا، وَهَذَا لِأَنَّ الْمَقْتُولَ مَيِّتُ بِأَجَلِهِ فَصَارَ كَمَا إِذَا قَتَلَهَا أَجْنَبِيُّ: وَلَهُ أَنَّهُ مَنَعَ الْمُبْدَلَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَيُجَازَى عِمَنْعِ الْبَدَلِ بِأَجَلِهِ فَصَارَ كَمَا إِذَا قَتَلَهَا أَجْنَبِيُّ: وَلَهُ أَنَّهُ مَنَعَ الْمُبْدَلَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَيُجَازَى عِمَنْعِ الْبَدَلِ كَمَا إِذَا ارْتَدَّتْ الْحُرَّةُ، وَالْقَتْلُ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا جُعِلَ إِثْلَافًا حَتَّى وَجَبَ الْقِصَاصُ وَالدِّيَةُ فَكَذَا فِي حَقِّ الْمَهْرِ. (وَإِنْ قَتَلَتْ حُرَّةٌ نَفْسَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ هِمَا زَوْجُهَا فَلَهَا الْمَهْرُ) خِلَافًا لَوْفَى أَمْتَهُ وَالْجَامِعُ مَا بَيَّنَّهُ. وَلَنَا أَنَّ جِنَايَةَ الْمَوْلَى أَمَتَهُ لِأَنْهُ فَيْرُو فَي عَتَبِرُهُ بِالرِّدَةِ وَبِقَتْلِ الْمَوْلَى أَمَتَهُ وَالْجَامِعُ مَا بَيَّنَاهُ. وَلَنَا أَنْ عَلَى الْمُولِي قَتْلِ الْمَوْلَى أَمَتَهُ لِأَنْهُ فَيْرُ فَعُ عَلَى الْمُولَى أَمَتَهُ لِأَنَّهُ مُعْتَبَرٌ فِي حَقِّ أَحْكَامِ الدُّنْيَا حَتَّى تَغِبَ الْكَفَّارَةُ عَلَيْهِ.

{185} قَالَ (وَإِذَا تَزَوَّجَ أَمَةً فَالْإِذْنُ فِي الْعَزْلِ إِلَى الْمَوْلَى) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحُمَّدٍ أَنَّ الْإِذْنَ فِي الْعَزْلِ إِلَيْهَا لِأَنَّ الْوَطْءَ حَقُّهَا حَتَّى تَثْبُتَ لَمَا وِلَايَةُ الْمُطَالَبَةِ، وَفِي الْعَزْلِ وَمُحَمَّدٍ أَنَّ الْإِذْنَ فِي الْعَزْلِ إِلَيْهَا لِأَنَّ الْوَطْءَ حَقُّهَا حَتَّى تَثْبُتَ لَمَا وَلَايَةُ الْمُطَالَبَةِ، وَفِي الْعَزْلِ تَنْفِيصُ حَقِّهَا فَيُشْتَرَطُ رِضَاهَا كَمَا فِي الْحُرُّةِ، بِخِلَافِ الْأَمَةِ الْمَمْلُوكَةِ لِأَنَّهُ لَا مُطَالَبَةَ لَمَا فَلَا يُعْتَبِرُ رِضَاهَا. وَجُهُ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ أَنَّ الْعَزْلَ يُخِلُّ بِمَقْصُودِ الْوَلَدِ وَهُو حَقُّ

{185} ﴿ 185} ﴿ 185 الحديث لثبوت العزل / عَنْ جَابِرٍ. قَالَ: كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم. فَلَمْ ينهنا (مسلم شريف: باب حكم العزل،نمبر 1440)

وجه: (2) الحديث لثبوت العزل / عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ» (بخاري شريف: باب العزل،نمبر 5209)

وجه:(3) الحديث لثبوت العزل / عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ:"لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لا تفعلوا. فَإِثَمَا هُوَ الْقَدَرُ" (مسلم شريف: باب العزل، نمبر1438م, بخاري شريف: باب العزل5210)

الغت: عزل: جماع كرتے وقت باہر انزال كرے تاكه حمل نه تھر جائے۔

الْمَوْلَى فَيُعْتَبَرُ رِضَاهُ وَبِهَذَا فَارَقَتْ الْحُرَّةَ.

{186} (وَإِنْ تَزَوَّجَتْ بِإِذْنِ مَوْلَاهَا ثُمَّ أُعْتِقَتْ فَلَهَا الْخِيَارُ حُرًّا كَانَ زَوْجُهَا أَوْ عَبْدًا) لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لِبَرِيرَةَ حِينَ عَتَقَتْ «مَلَكْتِ بُضْعَكِ فَاخْتَارِي» فَالتَّعْلِيلُ بِمِلْكِ الْبُضْع صَدَرَ مُطْلَقًا فَيَنْتَظِمُ الْفُصْلَيْنِ، وَالشَّافِعِيُّ يُخَالِفُنَا فِيمَا إِذَا كَانَ زَوْجُهَا حُرًّا

وجه: (1) الحديث لثبوت العزل عن الحرة إلا بإذنها / عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ يُعْزَلَ عَنِ الْحُرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا» (سنن ابن ماجه شريف: باب العزل، نمبر 1928)

وجه:(2) قول التابعي لثبوت العزل عن الحرة إلا بإذها / عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، وَعَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، قَالَا: «يَعْزِلُ عَنِ الْأَمَةِ، وَيَسْتَأْمِرُ الْحُرَّةَ» (مصنف ابن شيبه: من قال يعزل عن الأمة، ويستأمر الحرة، نمبر 16610)

وَهِهَ: (1) الحديث لثبوت العزل عن الحرة إلا بإذنها إن كانت أمة عند الصاحبين / عَنْ أَنَسِ بُنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا غَشِيَ الرَّجُلُ أَهْلَهَ فَلْيُصْدِقْهَا، فَإِنْ قَضَى حَاجَتَهُ، وَلَمْ تَقْضِ حَاجَتَهَا فَلَا يُعَجِّلْهَا» (مصنف عبد الرزاق: القول عند الجماع، وكيف يصنع؟ وفضل الجماع، نمبر: 10468)

{186} فِهِ: (1) الحديث لثبوت خيار العتق / عَنْ عَائِشَةَ : «أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ حُرًّا حِينَ أُعْتِقَتْ، وَأَنَّهَا خُيِّرَتْ (سنن ابي داؤد شريف: باب من قال كان حرا، نمبر 2235, ترمذي شريف: باب ما جاء في المرأة تعتق ولها زوج، نمبر 1155 رابن ماجه شريف: باب خيار الأمة إذا أعتقت، نمبر 2074)

**وَهِه:(2)** الحديث لثبوت خيار العتق / عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ لِبَرِيرَةَ: «اذْهَبِي فَقَدْ عُتِقَ مَعَكِ بَضْعُكِ , عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ: كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ مَمْلُوكًا ،

الغت: ينتظم فصلين: كامطلب ع كمشوم آزاد موتب بهى اور غلام موتب بهى باندى كواختيار بــ

وَهُوَ مَحْجُوجٌ بِهِ، وَلِأَنَّهُ يَزْدَادُ الْمِلْكُ عَلَيْهَا عِنْدَ الْعِتْقِ فَيَمْلِكُ الزَّوْجُ بَعْدَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ فَتَمْلِكُ الزَّوْجُ بَعْدَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ فَتَمْلِكُ رَفْعَ أَصْل الْعَقْدِ دَفْعًا لِلزِّيَادَةِ

{187} (وَكَذَلِكَ الْمُكَاتَبَةُ) يَعْنِي إِذَا تَزَوَّجَتْ بِإِذْنِ مَوْلَاهَا ثُمُّ عَتَقَتْ، وَقَالَ زُفَرُ: لَا خِيَارَ فَلَا الْمُعْنَى لِإِثْبَاتِ الْحِيَارِ، بِخِلَافِ الْأَمَةِ فَمَا لِأَنَّ الْعَقْدَ نَفَذَ عَلَيْهَا بِرِضَاهَا وَكَانَ الْمَهْرُ لَهَا فَلَا مَعْنَى لِإِثْبَاتِ الْخِيَارِ، بِخِلَافِ الْأَمَةِ لِأَنَّ الْعَلَّةَ ازْدِيَادُ الْمَلِكِ وَقَدْ وَجَدْنَاهَا فِي الْمُكَاتَبَةِ لِأَنَّ عِدَّهَا لَأَنَّ الْعِلَّةَ ازْدِيَادُ الْمَلِكِ وَقَدْ وَجَدْنَاهَا فِي الْمُكَاتَبَةِ لِأَنَّ عِدَّهَا قُرْءَانِ وَطَلَاقَهَا ثِنْتَانِ.

{188} (وَإِنْ تَزَوَّجَتْ أَمَةٌ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلاَهَا ثُمُّ أُعْتِقَتْ صَحَّ النِّكَاحُ) لِأَنَّمَا مِنْ أَهْلِ

فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَمَّا عُتِقَتِ: «اخْتَارِي» (دار قطني: باب المهر، نمبر: 3760, 3765)

وجه: (3) الحديث لثبوت خيار العتق / عَنْ عَائِشَةَ «فِي قِصَّةِ بَرِيرَةَ قَالَتْ: كَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا، فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَلَوْ كَانَ حُرًّا لَمْ يُخَيِّرْهَا.» (سنن ابي داؤد شريف: باب في المملوكة تعتق وهي تحت حر أو عبد، نمبر 2233م ترمذي شريف: باب ما جاء في المرأة تعتق ولها زوج، نمبر 1154)

وجه: (1) الحديث لثبوت خيار العتق ما لم يكن وطئا / عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِبَرِيرَةَ: «إِنْ وَطِئَكِ فَلَا خِيَارَ لَكِ» (سنن ابى داؤد شريف: باب حتى متى يكون لها الخيار، غبر 2236, سنن دار قطني : باب المهر، غبر 3775)

{187} وَهِهَ:(1) الحديث لثبوت خيار العتق للمكاتبة أيضا / عَنْ عَائِشَةَ : «أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ حُرَّا حِينَ أُعْتِقَتْ، وَأَنَّهَا خُيِّرَتْ (سنن ابي داؤد شريف: باب من قال كان حرا،غبر 2235, ترمذي شريف: باب ما جاء في المرأة تعتق ولها زوج،غبر 1155 رابن ماجه شريف: باب خيار الأمة إذا أعتقت،غبر 2074)

**اُصول:** خیار عتق کے لیے آزادی سے پہلے تکاح ہونا ضروری ہے، اگر آزادی کے بعد نکاح ہوا تو خیار عتق نہیں ملے گا۔

الْعِبَارَةِ وَامْتِنَاعُ النُّفُوذِ لِحَقِّ الْمَوْلَى وَقَدْ زَالَ (وَلا خِيَارَ لَهَا) لِأَنَّ النُّفُوذَ بَعْدَ الْعِتْقِ فَلَا تَتَحَقَّقُ زَيادَةُ الْمِلْكِ، كَمَا إِذَا زَوَّجَتْ نَفْسَهَا بَعْدَ الْعِتْق.

{189} (فَإِنْ كَانَتْ تَزَوَّجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ عَلَى أَلْفٍ وَمَهْرُ مِثْلِهَا مِائَةٌ فَدَخَلَ هِمَا زَوْجُهَا ثُمُّ أَعْتَقَهَا مَوْلَاهَا فَالْمَهْرُ لِلْمَوْلَى) لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى مَنَافِعَ مَمْلُوكَةً لِلْمَوْلَى

{190} (وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ هِمَا حَتَّى أَعْتَقَهَا فَالْمَهْرُ لَهَا) لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى مَنَافِعَ مَمْلُوكَةً لَهَا. وَالْمُرَادُ بِالْمَهْرِ الْأَلْفُ الْمُسَمَّى لِأَنَّ نَفَاذَ الْعَقْدِ بِالْعِنْقِ اسْتَنَدَ إِلَى وَقْتِ وُجُودِ الْعَقْدِ فَصَحَّتْ النَّمْهْرِ الْأَلْفُ الْمُسَمَّى، وَلِهَذَا لَمْ يَجِبْ مَهْرٌ آخَرُ بِالْوَطْءِ فِي نِكَاحٍ مَوْقُوفٍ لِأَنَّ الْعَقْدَ قَدْ التَّسْمِيَةُ وَوَجَبَ الْمُسَمَّى، وَلِهَذَا لَمْ يَجِبْ مَهْرٌ آخَرُ بِالْوَطْءِ فِي نِكَاحٍ مَوْقُوفٍ لِأَنَّ الْعَقْدَ قَدْ التَّسْمِيَةُ وَوَجَبَ الْمُسَمَّى، وَلِهَذَا لَمْ يَجِبْ مَهْرًا وَاحِدًا.

[191] (وَمَنْ وَطِئَ أَمَةَ ابْنِهِ فَوَلَدَتْ مِنْهُ فَهِيَ أُمُّ وَلَدٍ لَهُ وَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا وَلَا مَهْرَ عَلَيْهِ وَمَعْنَى الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَدَّعِيَهُ الْأَبُ. وَوَجْهُهُ أَنَّ لَهُ وِلاَيَةَ عَلَّكِ مَالِ ابْنِهِ لِلْحَاجَةِ إِلَى الْبَقَاءِ فَلَهُ وَلاَيَةَ عَلَّكِ مَالِ ابْنِهِ لِلْحَاجَةِ إِلَى الْبَقَاءِ فَلَهُ عَرْرَ أَنَّ الْخَاجَةَ إِلَى إِبْقَاءِ نَسْلِهِ دُوخَا إِلَى إِبْقَاءِ نَسْلِهِ دُوخَا إِلَى إِبْقَاءِ نَسْلِهِ دُوخَا إِلَى الْبَقَاءِ فَلُكُ جَارِيَتِهِ لِلْحَاجَةِ إِلَى صِيَانَةِ الْمَاءِ، غَيْرَ أَنَّ الْخَاجَةَ إِلَى إِبْقَاءِ نَسْلِهِ دُوخَا إِلَى إِبْقَاءِ فَلَكُ جَارِيَتِهِ لِلْحَاجَةِ إِلَى صِيَانَةِ الْمَاءِ، غَيْرُ أَنَّ الْخَاجَةَ إِلَى إِبْقَاءِ فَلَا يَتُمَلَّكُ اجْارِيَةَ بِالْقِيمَةِ وَالطَّعَامَ بِغَيْرٍ قِيمَةٍ، ثُمُّ هَذَا الْمِلْكُ يَثْبُتُ قُبَيْلَ لَغُيْرِ فِيهَا الْاسْتِيلَاءِ شَرْطًا لَهُ إِذْ الْمُصَحَّحُ حَقِيقَةُ الْمِلْكِ أَوْ حَقُّهُ، وَكُلُّ ذَلِكَ غَيْرُ ثَابِتٍ لِلْأَبِ فِيها الْاسْتِيلَاءِ شَرْطًا لَهُ إِذْ الْمُصَحَّحُ حَقِيقَةُ الْمِلْكِ أَوْ حَقُّهُ، وَكُلُّ ذَلِكَ غَيْرُ ثَابِتٍ لِلْأَبِ فِيها حَتَّى يَجُوزَ لَهُ التَّرَوُّجُ هِمَا فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِهِ فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْوَطْءَ يُلَاقِي مِلْكُهُ فَلَا يَلْزَمُهُ الْعُقْرُ. وَالشَّافِعِيُّ: يَجِبُ الْمَهُرُ لِأَكَّهُمَا يُشْتِنَانِ الْمِلْكَ حُكْمًا لِلِاسْتِيلَادِ كَمَا فِي اجْارِيَةِ وَخُكُمُ الشَّيْءِ يَعْقُبُهُ وَالْمَسْأَلَةُ مَعْرُوفَةٌ.

{191} وجه: (1) الحديث لثبوت الإجازة من مال ولده / عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، «أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ لِي مَالًا وَوَلَدًا، وَإِنَّ وَالِدِي يَجْتَاحُ مَالِي؟ قَالَ: أَنْتَ وَمَالُكَ لِوَالِدِكَ، إِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِكُمْ، وَوَلَدًا، وَإِنَّ وَالِدِي يَجْتَاحُ مَالِي؟ قَالَ: أَنْتَ وَمَالُكَ لِوَالِدِكَ، إِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِكُمْ، فَكُلُوا مِنْ كَسْبِ أَوْلادِكُمْ.» (سنن ابي داؤد شريف: باب الرجل يأكل من مال ولده، نمبر: 3530)

افت: مسمى: وه مهرجو تكارك وقت طے كيامو،اس كومسى كہتے ہيں۔

{192} قَالَ (وَلَوْ كَانَ الِابْنُ زَوَّجَهَا إِيَّاهُ فَوَلَدَتْ مِنْهُ لَمْ تَصِرْ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ وَلَا قِيمَةَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ وَوَلَدُهَا حُرِّ) لِأَنَّهُ صَحَّ التَّزَوُّجُ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِ خِلُوِّهَا عَنْ مِلْكِ الْأَبِ، وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ وَوَلَدُهَا حُرِّ) لِأَنَّهُ صَحَّ التَّزَوُّجُ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِي خِلُوِّهَا عَنْ مِلْكِ الْأَبِ، وَكَذَا يَمْلِكُ أَلَا يَرَى أَنَّ الِابْنَ مَلَكَهَا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ فَمِنْ الْمُحَالِ أَنْ يَمْلِكُهَا الْأَبُ مِنْ وَجْهٍ، وَكَذَا يَمْلِكُ مَنْ التَّصَرُّفَاتِ مَا لَا يَبْقَى مَعَهُ مِلْكُ الْأَبِ لَوْ كَانَ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى انْتِفَاءِ مِلْكِهِ إِلَّا أَنَّهُ مِنْ التَّصَرُّفَاتِ مَا لَا يَبْقَى مَعَهُ مِلْكُ الْأَبِ لَوْ كَانَ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى انْتِفَاءِ مِلْكِهِ إِلَّا أَنَّهُ يَسْقُطُ الْخُدُّ لِلشُّبْهَةِ، فَإِذَا جَازَ النِّكَاحُ صَارَ مَاؤُهُ مَصُونًا بِهِ فَلَمْ يَثْبُتْ مِلْكُ الْيَمِينِ فَلَا يَسْقُطُ الْخُدُّ لِلشُّبْهَةِ، فَإِذَا جَازَ النِّكَاحُ صَارَ مَاؤُهُ مَصُونًا بِهِ فَلَمْ يَثْبُتْ مِلْكُ الْيُمِينِ فَلَا تَصِيرُ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ، وَلَا قِيمَةَ عَلَيْهِ فِيهَا وَلَا فِي وَلَدِهَا لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكُهُمَا، وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ لِالْتِزَامِهِ بِالنِّكَاحِ وَوَلَدُهَا حُرِّ لِأَنَّهُ مَلَكُهُ أَخُوهُ فَيُعْتَقُ عَلَيْهِ.

[193] قَالَ (وَإِذَا كَانَتْ الْحُرَّةُ تَعْتَ عَبْدٍ فَقَالَتْ لِمَوْلاهُ أَعْتِقْهُ عَنِي بِأَلْفٍ فَفَعَلَ فَسَدَ النِّكَاحُ) وَقَالَ رُفَرُ – رَحِمَهُ اللَّهُ –: لا يَفْسُدُ، وَأَصْلُهُ أَنْ يَقَعَ الْعِثْقُ عَنْ الْمَأْمُورِ لِأَنَّهُ طَلَبَ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُ، وَلَوْ نَوَى بِهِ الْكَفَّارَةَ يَخْرُجُ عَنْ عُهْدَقِا، وَعِنْدَهُ يَقَعُ عَنْ الْمَأْمُورِ لِأَنَّهُ طَلَبَ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُ، وَلَوْ نَوَى بِهِ الْكَفَّارَةَ يَخْرُجُ عَنْ عُهْدَقِا، وَعِنْدَهُ يَقَعُ عَنْ الْمَأْمُورِ لِأَنَّهُ طَلَبَ أَنْ يُعْتِقَ الْمَأْمُورُ عَبْدَهُ عَنْهُ، وَهَذَا مُحَالً لِأَنَّهُ لَا عِتْقَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ فَلَمْ يَصِحَ الطَّلَبُ فَيَقَعُ الْعِثْقُ عَنْ الْمَأْمُورِ. وَلَنَا أَنَّهُ أَمْكَنَ تَصْحِيحُهُ بِتَقْدِيمِ الْمِلْكِ بِطَرِيقِ الإقْتِضَاءِ الطَّلَبُ فَيَقَعُ الْعِثْقُ عَنْ الْمَأْمُورِ. وَلَنَا أَنَّهُ أَمْكَنَ تَصْحِيحُهُ بِتَقْدِيمِ الْمِلْكِ بِطَرِيقِ الإقْتِضَاءِ الطَّلَبُ فَيَقَعُ الْعِثْقُ عَنْ الْمَأْمُورِ. وَلَنَا أَنَّهُ أَمْكَنَ تَصْحِيحُهُ بِتَقْدِيمِ الْمِلْكِ بِطَرِيقِ الإقْتِضَاءِ إِذْ الْمِلْكُ بِطَرِيقِ الْاقْتُضَاءِ إِنْ الْمِلْكُ بِطَرِيقِ عَنْهُ فَيَصِيرُ قَوْلُهُ أَعْتِقْ طَلَبُ التَّمْلِيكِ مِنْهُ بِالْأَلْفِ ثُمَّ أَمْرَهُ الْمِلْكُ اللَّهُ لِلْا أَنْهُ اللَّهُ الْمِلْكُ لِلاَّمِرِ عَنْهُ، وَإِذَا ثَبَتَ الْمِلْكُ لِلاَّمِ فَى عَنْهُ ، وَإِذَا ثَبَتَ الْمِلْكُ لِلاَمِر فَسَدَ النِّكَاحُ لِلتَّنَافِي بَيْنَ الْمِلْكُيْنِ.

{194} (وَلَوْ قَالَتْ أَعْتِقْهُ عَنِي وَلَمْ تُسَمِّ مَالًا لَمْ يَفْسُدْ النِّكَاحُ وَالْوَلَاءُ لِلْمُعْتِقِ) وَهَذَا

{193} وجه: (1) الحديث لثبوت النكاح وملك اليمين لا يجتمعان / أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه " أُتِيَ بِامْرَأَةٍ قَدْ تَزَوَّجَتْ عَبْدَهَا فَعَاقَبَهَا وَفَرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ عَبْدِهَا وَحَرَّمَ عَلَيْهَا الله عنه " أُتِيَ بِامْرَأَةٍ قَدْ تَزَوَّجَتْ عَبْدَهَا فَعَاقَبَهَا وَفَرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ عَبْدِهَا وَحَرَّمَ عَلَيْهَا الله عَنْ اللهُ عَنْ الله عَا عَلَا عَلْمُ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَا عَلَا عَلْمُ اللهُ عَلَا ال

{194} وَهِهَ:(1) الحديث لثبوت القبض شرط في الهبة / عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخُطَّابِ رضي الله عنه: " الْأَنْحَالُ مِيرَاثٌ مَا لَمْ يُقْبَضْ " وَرُوِّينَا عَنْ عُثْمَانَ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهم أَنَّهُمْ قَالُوا: لَا تَجُوزُ صَدَقَةٌ حَتَّى تُقْبَضَ وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ

عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: هَذَا وَالْأَوَّلُ سَوَاءٌ لِأَنَّهُ يُقَدِّمُ التَّمْلِيكَ بِغَيْرِ عِوَضٍ تَصْحِيحًا لِتَصَرُّفِهِ، وَيَسْقُطُ اعْتِبَارُ الْقَبْضِ كَمَا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ ظِهَارٍ فَأَمَرَ غَيْرُهُ أَنْ يُطْعِمَ عَنْهُ. وَهَٰمَا أَنَّ الْهِبَةَ مِنْ شَرْطِهَا الْقَبْضُ بِالنَّصِّ فَلَا يُمْكِنُ إِسْقَاطُهُ وَلَا إِثْبَاتُهُ اقْتِضَاءً لِطُعْمَ عَنْهُ. وَهَٰمَا أَنَّ الْهَبَةَ مِنْ شَرْطِهَا الْقَبْضُ بِالنَّصِّ فَلَا يُمْكِنُ إِسْقَاطُهُ وَلَا إِثْبَاتُهُ اقْتِضَاءً لِأَنَّهُ فِعْلٌ حِسِيٍّ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ لِأَنَّهُ تَصَرُّفٌ شَرْعِيٌّ، وَفِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ الْفَقِيرُ يَنُوبُ عَنْ الْآمِرِ فِي الْقَبْضِ، أَمَّا الْعَبْدُ فَلَا يَقَعُ فِي يَدِهِ شَيْءٌ لِيَنُوبَ عَنْهُ.

وَشُرَيْحٍ أَنَّهُمَا كَانَا لَا يُجِيزَانِهَا حَتَّى تُقْبَضَ(سنن بيهقي: باب شرط القبض في الهبة، نمبر: 11951)

## بَابُ نِكَاحِ أَهْلِ الشِّرْكِ

[195] (وَإِذَا تَزَقَّجَ الْكَافِرُ بِلَا شُهُودٍ أَوْ فِي عِدَّةِ كَافِرٍ وَذَلِكَ فِي دِينِهِمْ جَائِزٌ ثُمُّ أَسْلَمَا أُقِرًا عَلَيْهِ) وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ رُفَرٌ: النِّكَاحُ فَاسِدٌ فِي الْوَجْهِيْنِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُتَعَرَّضُ فَمُ قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَالْمُرَافَعَةِ إِلَى الْحُكَّامِ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ كَمَا قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ كَمَا قَالَ رُفَرٌ. لَهُ إِنَّ الْخِطَابَاتِ عَامَّةٌ مَا مَرَّ مِنْ قَبْلُ فَتَلْزَمُهُمْ، أَبُو حَنِيفَةَ، وَفِي الْوَجْهِ النَّايِي كَمَا قَالَ رُفَرٌ. لَهُ إِنَّ الْخِطَابَاتِ عَامَّةٌ مَا مَرَّ مِنْ قَبْلُ فَتَلْزَمُهُمْ، وَإِنَّا لَا يُتَعْرَضُ هُمُ لِلِمَّتِهِمْ إِعْرَاضًا لَا تَقْرِيرًا، فَإِذَا تَرَافَعُوا أَوْ أَسْلَمُوا وَالْحُرُمَةُ قَائِمَةٌ وَجَبَ التَّقْرِيقُ. وَهُمَا أَنَّ حُرْمَةَ نِكَاحِ الْمُعْتَدَّةِ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا فَكَانُوا مُلْتَزِمِينَ لَمَا، وَحُرْمَةُ النِّكَاحِ بِغَيْرِ التَّقْرِيقُ. وَهُمَا أَنَّ حُرْمَةَ نِكَاحِ الْمُعْتَدَّةِ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا فَكَانُوا مُلْتَزِمِينَ لَهَا، وَحُرْمَةُ النِّكَاحِ بِغَيْرِ التَّقُرِيقُ. وَهُمَا أَنَّ حُرْمَةَ نِكَاحِ الْمُعْتَدَةِ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا فَكَانُوا مُلْتَزِمِينَ لَمَا، وَحُرْمَةُ الاَيُكَاحِ بِغَيْرِ التَّهُودِ مُعْتَلَفٌ فِيهَا وَلاَ يَكُومُ أَلْكُومَة الْاجْمَعِ الإَخْتِلَافَاتِ. وَلِأَي ايْجَابِ الْعِدَّةِ حَقًا لِلرَّوْجِ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُهُ، وَإِذَا صَحَ النِيكَاحُ فَحَالَةُ الْمُرَافَعَةِ إِلَا سُكَمً عَلَيْهَا كَالُهُ الْمُعْتَقِدُهُ، وَإِذَا صَحَ النِيكَاحُ فَحَالَةُ الْمُرَافَعَةِ وَالْإِسْلَامِ حَالَةُ الْمُنَا عَلَقُ الْمُرَافَعَةِ إِذَا كُومُ عَلَلَ الْبُقَاءِ وَالشَّهَاوَةِ لَلْسُتَ شَرْطًا فِيهَا، وَكَذَا الْعِدَّةُ لَا تُنَافِيهَا كَالْمَنْكُوحَةِ إِذَا وَلَا الْعَدَّةُ لَا تُنَافِيهَا كَالْمُنْكُوحَةِ إِذَا وَلَوْمَةً الْمُعَلِّقُ الْمُؤْمِلُهُمُ الْمُعَلِّمُ الْمُعَلِقُهُمُ الْمُؤْمِقُومُ أَوْمُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِقِيقِ الْمُؤْمِ أَوْمُ اللَّهُمُ الْعُنِهُ الْمُؤْمِقُومُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّعْمُ اللَّهُ الْمُعَلِقُهُ اللَّهُمُ اللْمُعَلَقُومُ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُمُ الْم

{196} فَإِذَا تَزَوَّجَ الْمَجُوسِيُّ أُمَّهُ أَوْ ابْنَتَهُ ثُمَّ أَسْلَمَا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا)؛ لِأَنَّ نِكَاحَ الْمَحَارِمِ

{195} وَهَالَ وَهُبُ: الْأَسَدِيُّ الْحَدِيثِ لِبُوتِ "النكاح للزمان الشرك جائز" / وَقَالَ وَهُبُ: الْأَسَدِيُّ وَقَالَ: «أَسْلَمْتُ وَعِنْدِي ثَمَانُ نِسْوَةٍ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم اخْتَرْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا.» (سنن ابي داؤد شريف: باب فيمن أسلم وعنده نساء أكثر من أربع أو أختان، نمبر: 2241 , ترمذي شريف: باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة ، نمبر 1128)

وَهِهَ:(2) الحديث لثبوت "النكاح للزمان الشرك جائز" / قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَبَلَغَكَ «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، تَرَكَ أَهْلَ الجُاهِلِيَّةِ عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ طَلَاقٍ»؟ قَالَ: نَعَمْ (مصنف ابن شيبه: في الطلاق في الشرك، من رآه جائزا،نمبر 19096)

لَهُ حُكْمُ الْبُطْلَانِ فِيمَا بَيْنَهُمْ عِنْدَهُمَا كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْعِدَّةِ وَوَجَبَ التَّعَرُّضُ بِالْإِسْلَامِ فَيُفَرَّقُ. وَعِنْدَهُ لَهُ حُكْمُ الصِّحَّةِ فِي الصَّحِيحِ إِلَّا أَنَّ الْمَحْرَمِيَّةَ تُنَافِي بَقَاءَ النِّكَاحِ فَيُفَرَّقُ، بِخِلَافِ الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّا لَا تُنَافِيهِ،

{197} ثُمَّ بإِسْلَامِ أَحَدِهِمَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَهِمُرَافَعَةِ أَحَدِهِمَا لَا يُفَرَّقُ عِنْدَهُ خِلَافًا لَمُمَا، وَالْفَرْقُ أَنَّ اسْتِحْقَاقَ أَحَدِهِمَا لَا يَبْطُلُ مِمُرَافَعَةِ صَاحِبِهِ إِذْ لَا يَتَغَيَّرُ بِهِ اعْتِقَادُهُ، وَأَمَّا اعْتِقَادُ الْفُرْقُ أَنَّ اسْتِحْقَاقَ أَحَدِهِمَا لَا يَبْطُلُ مِمُرَافَعَةِ صَاحِبِهِ إِذْ لَا يَتَغَيَّرُ بِهِ اعْتِقَادُهُ، وَأَمَّا اعْتِقَادُ الْفُرْقُ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَعْلُو وَلَا يُعْلَى،

{198} وَلَوْ تَرَافَعَا يُفَرَّقُ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّ مُرَافَعَتَهُمَا كَتَحْكِيمِهِمَا.

{199} (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمُرْتَدُّ مُسْلِمَةً وَلَا كَافِرَةً وَلَا مُرْتَدَّةً) ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحِقٌ لِلْقَتْلِ،

{198} **وَجِه:(**1) الآية لثبوت العدل في الإسلام / إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ (النساء: 4، الآية: 58)

**﴿ ﴿ ﴾ اللهِ وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ وَلَا تَتَبِعْ أَهْوَاءَهُمْ (المائدة: 5، الآية: 49)** 

**وَجِه:(**3) الآية لثبوت العدل في الإسلام / فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (المَائدة: 5، الآية: 42)

[199] وجه: (1) الحديث لنفي النكاح بالمرتد / عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: «أَيْ عَلِيٌّ رضي الله عنه بِزَنَادِقَةٍ فَأَحْرَقَهُمْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمَّ أُحَرِقُهُمْ، لِنَهْي رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم: وَلَقَتَلْتُهُمْ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم: مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ.» (بخاري شريف: باب حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم، نمبر 6922 مَ ابو داؤد شريف: باب الحكم فيمن ارتد، نمبر 4351 م ترمذي شريف: باب ما جاء في المرتد، نمبر: 1458)

وَالْإِمْهَالِ ضَرُورَةَ التَّأَمُّلِ، وَالنِّكَاحُ يَشْغَلُهُ عَنْهُ فَلَا يُشْرَعُ فِي حَقِّهِ {200} {200} {وَكَذَا الْمُرْتَدَّةُ لَا يَتَزَوَّجُهَا مُسْلِمٌ وَلَا كَافِلٌ) ؛ لِأَنَّمَا مُخْبُوسَةٌ لِلتَّأَمُّلِ وَخِدْمَةُ الزَّوْجِ تَشْغَلُهَا عَنْهُ، وَلِأَنَّهُ لَا يَنْتَظِمُ بَيْنَهُمَا الْمَصَالِحَ، وَالنِّكَاحُ مَا شُرِعَ لِعَيْنِهِ بَلْ لِمَصَالِحِهِ تَشْغَلُهَا عَنْهُ، وَلِأَنَّهُ لَا يَنْتَظِمُ بَيْنَهُمَا الْمَصَالِحَ، وَالنِّكَاحُ مَا شُرِعَ لِعَيْنِهِ بَلْ لِمَصَالِحِهِ تَشْغَلُهَا عَنْهُ، وَلِأَنَّهُ لَا يَنْتَظِمُ بَيْنَهُمَا الْمَصَالِحَ، وَالنِّكَاحُ مَا شُرِعَ لِعَيْنِهِ بَلْ لِمَصَالِحِهِ 201} {201} (فَإِنْ كَانَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ مُسْلِمًا فَالْوَلَدُ عَلَى دِينِهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا وَلَهُ وَلَدُ صَغِيرٌ صَارَ وَلَدُهُ مُسْلِمًا بِإِسْلَامِهِ) لِأَنَّ فِي جَعْلِهِ تَبَعًا لَهُ نَظَرًا لَهُ

202} (وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا كِتَابِيًّا وَالْآخَرُ مَجُوسِيًّا فَالْوَلَدُ كِتَابِيٌّ) ؛ لِأَنَّ فِيهِ نَوْعَ نَظَرِ لَهُ إذْ

وجه: (2) الحديث لنفي النكاح بالمرتد / عَنْ أَبِي مُوسَى. . . وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ مُوثَقٌ، قَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: كَانَ يَهُودِيًّا فَأَسْلَمَ ثُمَّ قَوَدَ، قَالَ: اجْلِسْ، قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ (بخاري شريف: باب حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم، نمبر: 6923 رابو داؤد شريف: باب الحكم فيمن ارتد، نمبر 4354)

﴿ وَهِ اللَّهِ اللَّهِ لَنَهُ النَّكَاحِ بِالمُرتد / إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمُّ كَفَرُوا ثُمُّ آمَنُوا ثُمُّ اَوْدَادُوا كُوا اللَّهِ لَيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا (النساء: 4، الآية: 137)

[201] وجه: (1) الحديث لثبوت النسب لولد الصغير إن كان أحد الزوجين مسلما / عَنْ جَدِّي رَافِعِ بْنِ سِنَانٍ «أَنَّهُ أَسْلَمَ، وَأَبَتِ امْرَأَتُهُ أَنْ تُسْلِمَ، فَأَتَتِ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَتِ: ابْنَتِي، وَهِي فَطِيمُ، أَوْ شِبْهُهُ، وَقَالَ رَافِعُ: ابْنَتِي، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: اقْعُدْ نَاحِيَةً وَقَالَ لَهَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: اقْعُدْ نَاحِيَةً وَقَالَ لَهَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم اللَّهُمَّ اهْدِهَا فَمَالَتِ الصَّبِيَّةُ إِلَى أَبِيهَا فَأَخَذَهَا. » إِلَى أُمِّهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم اللَّهُمَّ اهْدِهَا فَمَالَتِ الصَّبِيَّةُ إِلَى أَبِيهَا فَأَخَذَهَا. » (سنن ابي داؤد شريف: باب إذا أسلم أحد الأبوين لمن يكون الولد، غبر 2244)

وجه: (2) الحديث لثبوت النسب لولد الصغير إن كان أحد الزوجين مسلما / عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحُطَّابِ فِي نَصْرَانِيَّيْنِ، بَيْنَهُمَا وَلَدٌ صَغِيرٌ، فَأَسْلَمَ أَحَدُهُمَا قَالَ: «أَوْلَاهُمَا بِهِ الْمُسْلِمُ» (مصنف عبدالرزاق: النصرانيان يسلمان لهما أولاد صغار، نمبر 9902)

الْمَجُوسِيَّةُ شَرَّ، وَالشَّافِعِيُّ يُخَالِفُنَا فِيهِ لِلتَّعَارُضِ وَخَنُ بَيَّنَا التَّرْجِيحَ. {203} (وَإِذَا أَسْلَمَ الْمُرْأَةُ وَزَوْجُهَا كَافِرٌ عُرِضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ فَإِنْ أَسْلَمَ فَهِي امْرَأَتُهُ، وَإِنْ أَسْلَمَ الرَّوْجُ وَإِنْ أَبِي فَرَقَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا، وَكَانَ ذَلِكَ طَلَاقًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحُمَّدٍ، وَإِنْ أَسْلَمَ الرَّوْجُ وَكَنَّهُ مُجُوسِيَّةٌ عَرَضَ عَلَيْهَا الْإِسْلَامَ، فَإِنْ أَسْلَمَتْ فَهِي امْرَأَتُهُ، وَإِنْ أَبَتْ فَرَقَ الْقَاضِي وَتَخْتَهُ مُجُوسِيَّةٌ عَرَضَ عَلَيْهَا الْإِسْلَامَ، فَإِنْ أَسْلَمَتْ فَهِي امْرَأَتُهُ، وَإِنْ أَبَتْ فَرَقَ الْقَاضِي وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يُعْرَضُ الْإِسْلَامُ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَعَرُّضًا لَمُّمْ وَقَدْ ضَمِنَّا بِعَقْدِ النَّوْرُضُ فَمَذْهَبُنَا، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يُعْرَضُ الْإِسْلَامُ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَعَرُّضًا لَمُمْ وَقَدْ ضَمِنَّا بِعَقْدِ النَّوْرَضُ فَمَذْهَبُنَا، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يُعْرَضُ الْإِسْلَامُ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَعَرُّضًا لَمُمْ وَقَدْ ضَمِنَّا بِعَقْدِ النَّوْشَةُ أَنْ لَا نَتَعَرَّضَ لَمُنْ أَلَكِ الْيَكُومُ الْإِسْلَامُ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَعَرُّضَ لَمُنَاكِدٍ فَيَنْقَطِعُ بِنَفْسِ اللَّوسَلامُ وَبَعْدَهُ مُتَأْكِدٍ فَيَنْقَطِعُ بِنَفْسِ الْإِسْلَامُ، وَبَعْدَهُ مُتَأَكِدٌ فَيَتَأَجَّلُ إِلَى انْفِضَاءِ ثَلَاثِ حِيَضٍ كَمَا فِي الطَّلَاقِ. وَلَنَا أَنَّ الْمُقَاصِدَ الْإِسْلَامُ طَاعَةٌ لَا يَصْلُحُ سَبَبًا فَيُعْرَضُ الْمُوسَةُ وَلَا أَيْ وَلَا أَنَّ الْمُقَاصِدَ لَي الْقُرْقَةُ بِسَبَتٍ يَشْتَرِكُ فِيهِ الزَّوْجَانِ فَلَا يَكُونُ طَلَاقًا كَالْفُرْقَةَ بِسَبَتٍ الْمِلْكِ. وَهُمُ قَوْلِ أَيِي يُوسُفَ أَنَّ الْفُرْقَةَ بِسَبَتٍ يَشْتَرِكُ فِيهِ الزَّوْجَانِ فَلَا يَكُونُ طَلَاقًا كَالْفُرْقَةِ بِسَبَتٍ الْمِلْكِ. وَهُمُا أَنَّ بِلْإِبَاءِ الْفُرْقَة بِسَبَتٍ الْمِلْكِ. وَهُمُا أَنَّ بَالْإِبَاءِ وَلَا أَلُومُ اللَّوْقَةَ بِسَبَتٍ الْمُهِا فَي وَلَا أَنَّ بَالْإِلَاقًا كَالْفُرْقَةَ بِسَبَتٍ الْمَلَاقُ . وَهُمُا أَنَّ اللَّوْفَةُ الْمُعْرَافُ

{203} وَجِه: (1) الآية لنبوت "وَإِذَا أَسْلَمَتْ الْمَرْأَةُ وَزَوْجُهَا كَافِرٌ عُرِضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ فَإِنْ أَسْلَمَ فَإِنْ أَسْلَمَ فَهِيَ امْرَأَتُهُ، وَإِنْ أَبَى فَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا" / وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا (البقرة: 2، الآية: مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا (البقرة: 2، الآية: 221)

وجه: (2) الحديث لثبوت "وَإِذَا أَسْلَمَتْ الْمَرْأَةُ وَرَوْجُهَا كَافِرٌ عُرِضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ فَإِنْ أَسْلَمَ فَهِيَ امْرَأَتُهُ، وَإِنْ أَبِي فَرَقَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا " / عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِهِ، «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بِمَهْرٍ جَدِيدٍ وَنِكَاحٍ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بِمَهْرٍ جَدِيدٍ وَنِكَاحٍ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بِمَهْرٍ جَدِيدٍ وَنِكَاحٍ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بِمَهْرٍ جَدِيدٍ وَنِكَاحٍ جَدِيدٍ» (ترمذي شريف: باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما، نمبر 1142) وحد المائمة فَول التابعي لثبوت "وَإِذَا أَسْلَمَتْ الْمَرْأَةُ وَزَوْجُهَا كَافِرٌ عُرِضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ فَإِنْ أَبَى فَرَقَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا " / أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي تَعْلِبَ، يُقَالُ لَهُ: عَبَّادُ أَسُلَمَ فَهِيَ امْرَأَتُهُ، وَإِنْ أَبِي فَرَقَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا " / أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي تَعْلِبَ، يُقَالُ لَهُ: عَبَّادُ

امْتَنَعَ الزَّوْجُ عَنْ الْإِمْسَاكِ بِالْمَعْرُوفِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ بِالْإِسْلَامِ فَيَنُوبُ الْقَاضِي مَنَابَهُ فِي التَّسْرِيحِ كَمَا فِي اجْحَبِ وَالْعُنَّةِ، أَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَيْسَتْ بِأَهْلٍ لِلطَّلَاقِ فَلَا يَنُوبُ الْقَاضِي مَنَابَعَا عِنْدَ إِبَائِهَا

بْنُ النُّعْمَانِ، فَكَانَ تَحْتَهُ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ فَأَسْلَمَتْ، فَدَعَاهُ عُمَرُ فَقَالَ: «إِمَّا أَنْ تُسْلِمَ، وَإِمَّا أَنْ أَنْزِعَهَا مِنْكَ» فَأَبَى أَنْ يُسْلِمَ، فَنَزَعَهَا مِنْهُ عُمَرُ (مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في المرأة تسلم قبل زوجها، من قال: يفرق بينهما،نمبر 18303)

وجه: (4) قول التابعي لثبوت "وَإِذَا أَسْلَمَتْ الْمَرْأَةُ وَزَوْجُهَا كَافِرٌ عُرِضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ فَإِنْ أَسْلَمَ فَهِيَ امْرَأَتُهُ، وَإِنْ أَبَى فَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا " / عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: «يُعْرَضُ عَلَيْهِ أَسْلَمَ فَهِيَ امْرَأَتُهُ، وَإِلَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا الْإِسْلَامُ» (مصنف عبدالرزاق: باب النصرانيين تسلم المرأة قبل الرجل، نمبر 12657)

وَهُرَأَةُ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ وَهَرَبَ زَوْجَاهُمَا نَاحِيَةَ الْيَمَنِ مِنْ طَرِيقِ الْيَمَنِ كَافِرَيْنِ إِلَى بَلَدِ كُفْرٍ، ثُمُّ وَامْرَأَةُ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ وَهَرَبَ زَوْجَاهُمَا نَاحِيَةَ الْيَمَنِ مِنْ طَرِيقِ الْيَمَنِ كَافِرَيْنِ إِلَى بَلَدِ كُفْرٍ، ثُمُّ جَاءَا فَأَسْلَمَا بَعْدَ مُدَّةٍ وَشَهِدَ صَفْوَانُ حُنَيْنَا كَافِرًا، فَدَحَلَ دَارَ الْإِسْلَامِ بَعْدَ هَرَبِهِ مِنْهَا، وَحَرَجَ مِنْهَا كَافِرًا فَاسْتَقَرَّا عَلَى النِّكَاحِ، وَكَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ وَنِسَاؤُهُمْ مَدْخُولٌ بِهِنَّ لَمْ تَنْقَضِ عِدَدُهُنَّ " (سنن بيهقي: باب من قال: لا ينفسخ النكاح بينهما بإسلام أحدهما، إذا كانت مدخولا بها حتى تنقضي عدتما قبل إسلام المتخلف منهما، غير 14062, بخاري شريف: باب إذا أسلمت المشركة أو النصرانية تحت الذمي، غير 5288)

اخت: امساك بالمعروف: معاشرے میں جو مناسب طریقہ ہے اس کے اعتبار سے عورت کے ساتھ برتاؤ کر کے رکھنا، تسریح باحسان: احسان کے ساتھ عورت کو چھوڑ دینا، جب: ذکر کٹاہوا، عنة: مردکاذکر توہے لیکن وطی پر قادر نہیں اس کو عنین کہتے ہیں۔

{204} (ثُمَّ إِذَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِإِبَائِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ إِنْ كَانَ دَخَلَ هِمَا) لِتَأَكُّدِهِ بِالدُّخُولِ (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ هِمَا فَلَا مَهْرَ لَهَا)؛ لِأَنَّ الْفُرْقَةَ مِنْ قِبَلِهَا وَالْمَهْرُ لَمْ يَتَأَكَّدُ فَأَشْبَهَ الرِّدَّةَ وَالْمُطَاوَعَةَ.

{205} (وَإِذَا أَسْلَمَتْ الْمَرْأَةُ فِي دَارِ الْحُرْبِ وَزَوْجُهَا كَافِرٌ أَوْ أَسْلَمَ الْحُرْبِيُّ وَتَحْتَهُ مَجُوسِيَّةً لَمُ وَالْفَرْقَةُ عَلَيْهَا حَتَى تَحِيضَ ثَلَاثَ حِيَضٍ ثُمَّ تَبِينَ مِنْ زَوْجِهَا) وَهَذَا؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ لَيْسَ سَبَبًا لِلْفُرْقَةِ، وَالْعَرْضُ عَلَى الْإِسْلَامِ مُتَعَذِّرٌ لِقُصُورِ الْوِلَايَةِ، وَلَا بُدَّ مِنْ الْفُرْقَةِ دَفْعًا لِلْفَسَادِ فَأَقَمْنَا شَرْطَهَا وَهُوَ مُضِيُّ الْخَيْضِ مَقَامَ السَّبَبِ كَمَا فِي حَفْرِ الْبِئْرِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَدْخُولِ فِيَا وَعَيْرِ الْمَدْخُولِ فِيَا، وَالشَّافِعِيُّ يَفْصِلُ كَمَا مَرَّ لَهُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ.

{206} وَإِذَا وَقَعَتْ الْفُرْقَةُ وَالْمَرْأَةُ حَرْبِيَّةٌ فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَتْ هِيَ الْمُسْلِمَةُ فَكَا عِدَّةً عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَتْ هِيَ الْمُسْلِمَةُ فَكَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهُمَا، وَسَيَأْتِيك إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

{207} (وَإِذَا أَسْلَمَ زَوْجُ الْكِتَابِيَّةِ فَهُمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا)؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ النِّكَاحُ بَيْنَهُمَا

{204} وَهِهَ:(1) قول التابعي لثبوت المهر إن كان دخل بها / عَنِ التَّوْرِيِّ قَالَ: «إِذَا ارْتَدَّتِ الْمَرْأَةُ وَلَمَا زَوْجٌ وَلَمْ يَدْخُلْ هِمَا، فَلَا صَدَاقَ لَمَا، وَقَدِ انْقَطَعَ مَا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ هِمَا فَلَا صَدَاقَ لَمَا، وَقَدِ انْقَطَعَ مَا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ هِمَا فَلَهَا الصَّدَاقُ كَامِلًا» (مصنف عبد الرزاق: باب المرتدين، نمبر 12618)

{206} وجه: (1) الآية لنفي العدة على الحربية / يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَجنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَاغِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَجنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَاغِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌ لَمُمْ وَلَا هُمْ يَجِلُّونَ هَنَ وَآتُوهُمْ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ هُورَهُنَّ (الممتحنة: 60، الآية: 10)

{207} فَهِمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا" / وَوْجُ الْكِتَابِيَّةِ فَهُمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا" / وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُوْمِنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ اللَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ اللَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ اللَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ وَاللَّهُ مِنْ اللَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ وَاللَّهُ مِنْ اللَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُتُمُوهُنَّ وَاللَّهُ مِنَ اللَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُتُمُوهُنَّ وَاللَّهُ مِنَاتِ مِنَ اللَّهُ وَالْمُعْتِيَاتِ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ اللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ وَيُعْمَاتِ مُنَاتِ مُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللْمُعْتَابَ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ الللْكِنَابُ اللَيْتُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللْمُنْ الْمُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ

ابْتِدَاءً فَلَأَنْ يَبْقَى أَوْلَى.

{208} قَالَ (وَإِذَا خَرَجَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ إلَيْنَا مِنْ دَارِ الْحُرْبِ مُسْلِمًا وَقَعَتْ الْبَيْنُونَةُ بَيْنَهُمَا) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا تَقَعُ

{209} (وَلَوْ سُبِيَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ وَقَعَتْ الْبَيْنُونَةُ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ سُبِيَا مَعًا لَمْ تَقَعْ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَعَتْ، فَاخْاصِلُ أَنَّ السَّبَبَ هُوَ التَّبَايُنُ دُونَ السَّبِيْ عِنْدَنَا وَهُوَ يَقُولُ بِعَكْسِهِ. الشَّافِعِيُّ: وَقَعَتْ، فَاخْاصِلُ أَنَّ السَّبَبَ هُوَ التَّبَايُنُ دُونَ السَّبِيْ عِنْدَنَا وَهُوَ يَقُولُ بِعَكْسِهِ. لَهُ أَنَّ لِلتَّبَايُنِ أَثَرُهُ فِي انْقِطَاعِ الْوِلَايَةِ، وَذَلِكَ لَا يُؤَثِّرُ فِي انْفُرْقَةِ كَاخْرُبِيِّ الْمُسْتَأْمَنِ وَالْمُسْلِمِ

وجه:(2) قول التابعي لثبوت "إِذَا أَسْلَمَ زَوْجُ الْكِتَابِيَّةِ فَهُمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا" / عَنِ الْحُكَمِ، أَنَّ هَانِئَ بْنَ قَبِيصَةَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَنَزَلَ عَلَى ابْنِ عَوْفٍ وَتَحْتَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ نَصْرَانِيَّاتٍ، فَأَسْلَمَ، وَأَقَرَّهُنَّ عُمَرُ رضي الله عنه مَعَهُ (سنن بيهقي: باب الرجل يسلم وتحته نصرانية، نمبر 14074) وأَقَرَّهُنَّ عُمَرُ رضي الله عنه مَعَهُ (سنن بيهقي: باب الرجل يسلم وتحته نصرانية، نمبر 14074) إلا يق لثبوت البينونة إذا خرج أحد الزوجين إلينا من دار الحرب مسلما عن أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِينَ فَإِنْ عَلْمُ عَلَمُ بَالِيمَانِينَ فَإِنْ عَلْمُ وَلَا هُمْ وَلَا هُمْ عَلَمُ وَلَا هُمْ يَكِلُونَ فَلَنَّ وَآتُوهُمْ مَا عَلَمْ تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلُّ فَمُ وَلَا هُمْ يَكِلُونَ فَلَنَّ وَآتُوهُمْ مَا عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ (الممتحنة: 60، الآية: 10)

وجه: (2) الحديث لثبوت البينونة إذا خرج أحد الزوجين إلينا من دار الحرب مسلما / عَنِ ابْرَاهِيمَ ابْنِ عَبَّاسٍ إِذَا أَسْلَمَتِ النَّصْرَانِيَّةُ قَبْلَ زَوْجِهَا بِسَاعَةٍ حَرُمَتْ عَلَيْهِ وَقَالَ دَاوُدُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْمَوَّائِغِ سُئِلَ عَطَاءٌ عَنِ امْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ أَسْلَمَتْ ثُمُّ أَسْلَمَ زَوْجُهَا فِي الْعِدَّةِ أَهِيَ امْرَأَتُهُ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَشَاءَ هِيَ بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ (بخاري شريف: باب إذا أسلمت المشركة أو النصرانية تحت الذمي، نمبر 5288)

(209) وجه: (1) الحديث لثبوت البينونة إذا سبى أحد الزوجين / عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، لَعْت: سبى: قيد كيابوا آدمى، اس سے بے سابى، قيد كرنے والا، اس سے بے مسبى قيد كيابوا غلام، مستامن: امن لے كررہے والا، صفاء: صاف بوجائے، مالك كے ليے خاص بوجائے۔

الْمُسْتَأْمَنِ، أَمَّا السَّبِيُ فَيَقْتَضِي الصَّفَاءَ لِلسَّابِي وَلَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِانْقِطَاعِ النِّكَاحِ، وَلِهَذَا يَسْقُطُ الدَّيْنُ عَنْ ذِمَّةِ الْمَسْبِيِّ. وَلَنَا أَنَّ مَعَ التَّبَايُنِ حَقِيقَةً وَحُكْمًا لَا تَنْتَظِمُ الْمَصَالِحُ فَشَابَهُ الْمَحْرَمِيَّةَ. وَالسَّبِيُ يُوجِبُ مِلْكَ الرَّقَبَةِ وَهُو لَا يُنَافِي النِّكَاحَ ابْتِدَاءً فَكَذَلِكَ بَقَاءً وَصَارَ كَالشِّرَاءِ ثُمَّ هُو يَقْتَضِي الصَّفَاءَ فِي مَحَلِّ عَمَلِهِ وَهُوَ الْمَالُ لَا فِي مَحَلِّ النِّكَاحِ. وَفِي الْمُسْتَأْمَنِ لَمْ تَتَبَايَنْ الدَّارُ حُكْمًا لِقَصْدِهِ الرُّجُوعَ.

{210} (وَإِذَا حَرَجَتْ الْمَرْأَةُ إِلَيْنَا مُهَاجِرَةً جَازَ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَالًا: عَلَيْهَا الْعِدَّةُ؛ لِأَنَّ الْفُرْقَةَ وَقَعَتْ بَعْدَ الدُّخُولِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَيَلْزَمُهَا حُكْمُ الْإِسْلَامِ. وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَهَّا أَثَرُ النِّكَاحِ الْمُتَقَدِّمِ وَجَبَتْ إظْهَارًا لِخَطَرِهِ، وَلَا خَطَرَ لَمِلْكِ الْمُتَقَدِّمِ، وَلِهَذَا لَا تَجِبُ عَلَى الْمَسْبِيَّةِ

« أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ حُنَيْنٍ، بَعَثَ جَيْشًا إِلَى أَوْطَاسَ، فَلَقُوا عَدُوًّا فَقَاتَلُوهُمْ فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ، وَأَصَابُوا لَهُمْ سَبَايَا، فَكَأَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم تَحَرَّجُوا مِنْ غِشْيَا هِنَ؟ مِنْ أَجْلِ أَزْوَاجِهِنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَنْزَلَ اللهُ عز وجل فِي خَلِكَ: {وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ}. أَيْ فَهُنَّ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّقُنَّ » (مسلم شريف: باب جواز وطء المسبية بعد الاستبراء، نمبر 1456)

وَهِهَ:(2) الحديث لثبوت البينونة إذا سبى أحد الزوجين / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ: ﴿ هَمَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ تُوطَأَ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ ، أَوْ حَائِلٌ حَتَّى تَحِيضَ » (سنن دار قطني: باب المهر، نمبر 3640 ,سنن بيهقي: باب استبراء من ملك الأمة، 15587)

{210} **وَجِه:**(1) الآية لثبوت إذا خرجت المرأة إلينا مهاجرة جاز أن تتزوج / وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ (الممتحنة: 60، الآية: 10)

{210} **وَجِه:**(1) الحديث لثبوت العدة على المهاجرة عند الصاحبين / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. . وَكَانَ إِذَا هَاجَرَتِ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الحُرْبِ لَمْ تُخْطَبْ حَتَّى تَحِيضَ وَتَطْهُرَ، فَإِذَا طَهُرَتْ حَلَّ

{211} وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا لَمْ تَتَزَوَّجْ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا) وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَصِحُ النِّكَاحُ وَلَا يَقْرَبُمَا زَوْجُهَا حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا كَمَا فِي الْحُبْلَى مِنْ الزِّنَا. وَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّهُ ثَابِتُ النَّسَبِ فَإِذَا ظَهَرَ الْفِرَاشُ فِي حَقِّ النَّسَبِ يَظْهَرُ فِي حَقِّ الْمَنْعِ مِنْ النِّكَاحِ احْتِيَاطًا.

{212} قَالَ (وَإِذَا ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ عَنْ الْإِسْلَامِ وَقَعَتْ الْفُرْقَةُ بِغَيْرِ طَلَاقٍ) وَهَذَا عِنْدَ أَيِ حَنِيفَةَ وَأَيِي يُوسُفَ. وَقَالَ مُحَمَّدُ: إِنْ كَانَتْ الرِّدَّةُ مِنْ الزَّوْجِ فَهِيَ فُرْقَةٌ بِطَلَاقٍ، هُوَ أَيِي حَنِيفَةَ وَأَيِي يُوسُفَ. وَقَالَ مُحَمَّدُ: إِنْ كَانَتْ الرِّدَّةُ مِنْ الزَّوْجِ فَهِيَ فُرْقَةٌ بِطَلَاقٍ، هُو يَعْتَبِرُهُ بِالْإِبَاءِ وَالْجَامِعُ مَا بَيَّنَاهُ، وَأَبُو يُوسُفَ مَرَّ عَلَى مَا أَصَّلْنَا لَهُ فِي الْإِبَاءِ، وَأَبُو حَنِيفَةَ يَعْتَبِرُهُ بِالْإِبَاءِ وَالْجَامِعُ مَا بَيَّنَاهُ، وَأَبُو يُوسُفَ مَرَّ عَلَى مَا أَصَّلْنَا لَهُ فِي الْإِبَاءِ، وَأَبُو حَنِيفَة

لَهَا النِّكَاحُ، فَإِنْ هَاجَرَ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَنْكِحَ رُدَّتْ إِلَيْهِ (بخاري شريف: باب نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن،نمبر 5286)

{211} وَهِهَ:(1) احديث لثبوت إذا خرجت المرأة إلينا مهاجرة حاملا لم تتزوج حتى تضع حملها / عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، وَرَفَعَهُ «أَنَّهُ قَالَ: فِي سَبَايَا أَوْطَاسٍ لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ ، وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّى تَعَيضَ حَيْضَةً.» (سنن ابي داؤد شريف: باب في وطء السبايا، غبر 2157 رسنن بيهقي: باب استبراء من ملك الأمة، غبر 15587 رسنن بيهقي: باب استبراء من ملك الأمة، غبر 2157)

وجه: (1) الحديث لثبوت إذا خرجت المرأة إلينا مهاجرة حاملا لم تتزوج حتى تضع حملها / عَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: «قَامَ فِينَا خَطِيبًا قَالَ: أَمَا إِنِي لَا أَقُولُ لَكُمْ إِلَّا مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ: يَوْمَ حُنَيْنٍ قَالَ: لَا يَحِلُّ لِامْرِيٍ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ اللهِ وَالْيَوْمِ اللهِ وَالْيَوْمِ اللهِ وَالْيَوْمِ اللهِ وَالْيَوْمِ اللهِ عَلَيه وسلم، يَقُولُ: يَوْمَ حُنَيْنٍ قَالَ: لَا يَحِلُّ لِامْرِي يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْقِيَ مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ يَعْنِي إِتْيَانَ الْحَبَالَى (سنن ابي داؤد شريف: باب في وطء السبايا، نمبر 2158)

{212} **وَهِهَ:(**1) الآية لثبوت "الارتداد يقع الفرقة بغير طلاق" / لَا هُنَّ حِلُّ فَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ هَٰنَّ (الممتحنة: 60، الآية: 10)

وجه:(2) قول الصحابي لثبوت "الارتداد يقع الفرقة بغير طلاق" / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ إِذَا أَسْلَمَتِ النَّصْرَانِيَّةُ قَبْلَ زَوْجِهَا بِسَاعَةٍ حَرُمَتْ عَلَيْهِ (بخاري شريف: باب إذا أسلمت المشركة أو النصرانية تحت الذمي،غبر 5288)

فَرَّقَ بَيْنَهُمَا. وَوَجْهُ الْفَرْقِ أَنَّ الرِّدَّةَ مُنَافِيَةٌ لِلنِّكَاحِ لِكُوْفِهَا مُنَافِيَةً لِلْعِصْمَةِ وَالطَّلَاقُ رَافِعٌ فَتَعَذَّرَ أَنْ تُجْعَلَ طَلَاقًا، بِخِلَافِ الْإِبَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَفُوتُ الْإِمْسَاكُ بِالْمَعْرُوفِ فَيَجِبُ التَّسْرِيخُ بِالْإِحْسَانِ عَلَى مَا مَرَّ، وَلِهَذَا تَتَوَقَّفُ الْفُرْقَةُ بِالْإِبَاءِ عَلَى الْقَضَاءِ وَلَا تَتَوَقَّفُ بِالرِّدَةِ بِالْإِحْسَانِ عَلَى مَا مَرَّ، وَلِهَذَا تَتَوَقَّفُ الْفُرْقَةُ بِالْإِبَاءِ عَلَى الْقَضَاءِ وَلَا تَتَوَقَّفُ بِالرِّدَةِ بِالْإِحْسَانِ عَلَى مَا مَرَّ، وَلِهَذَا تَتَوَقَّفُ الْفُرْقَةُ بِالْإِبَاءِ عَلَى الْقَضَاءِ وَلَا تَتَوَقَّفُ اللَّمُ وَلَا لَكُلُ الْمَهْرِ إِنْ دَخَلَ هِمَا وَنِصْفُ الْمَهْرِ إِنْ لَمُ كُلُ الْمَهْرِ إِنْ دَخَلَ هِمَا وَإِنْ لَمُ يَدْخُلْ هِمَا فَلَا مَهْرَ الْ ذَخَلَ هِمَا، وَإِنْ لَمُ يَدْخُلْ هِمَا فَلَا مَهْرَ الْمَعْرِ الْ ذَخَلَ هِمَا، وَإِنْ لَمُ يَدْخُلْ هِمَا فَلَا مَهْرَ الْمُونَدَدُ فَلَهَا كُلُّ الْمَهْرِ إِنْ دَخَلَ هِمَا، وَإِنْ لَمُ يَدْخُلْ هِمَا فَلَا مَهْرَ الْمُونَدَةُ فَلَهَا كُلُّ الْمَهْرِ إِنْ دَخَلَ هِمَا، وَإِنْ لَمُ يَدْخُلْ هِمَا فَلَا مَهْرَ الْمُونَةُ وَمِنْ قِبَلِهَا.

{214} قَالَ (وَإِذَا ارْتَدَّا مَعًا ثُمُّ أَسْلَمَا مَعًا فَهُمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا) اسْتِحْسَانًا. وَقَالَ زُفَرُ: يَبْطُلُ؛ لِأَنَّ رِدَّةَ أَحَدِهِمَا وَلَنَا مَا رُوِيَ أَنَّ بَنِي حَنِيفَةَ ارْتَدُّوا يَبْطُلُ؛ لِأَنَّ رِدَّةَ أَحَدِهِمَا وَلَنَا مَا رُوِيَ أَنَّ بَنِي حَنِيفَةَ ارْتَدُّوا ثُمُّ اللهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ - بِتَجْدِيدِ الْأَنْكِحَةِ، وَالْارْتِدَادُ مِنْهُمْ وَاقِعٌ مَعًا لِجَهَالَةِ التَّارِيخِ.

وجه: (3) قول التابعي لثبوت "الارتداد يقع الفرقة بغير طلاق" / عَنْ عَطَاءٍ، فِي النَّصْرَانِيَّةِ تُسُلِمُ تَحْتَ زَوْجِهَا، قَالَ: «يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا» (مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في المرأة تسلم قبل زوجها، من قال: يفرق بينهما،نمبر 18299)

وجه:(4) قول التابعي لثبوت "الارتداد يقع الفرقة بغير طلاق" / عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «كُلُّ فُرْقَةٍ كَانَ مِنْ قِبَلِ الرَّجُلِ فَهِيَ طَلَاقٌ» (مصنف ابن شيبه: من قال: كل فرقة تطليقة، غبر 18343)

وجه: (5) قول التابعي لثبوت "الارتداد يقع الفرقة بغير طلاق" / عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «كُلُّ فُرْقَةٍ فَهِي تَطْلِيقَةٌ بَائِنٌ»» (مصنف ابن شيبه: من قال: كل فرقة تطليقة، نمبر 18346) فُرْقَةٍ فَهِي تَطْلِيقَةٌ بَائِنٌ»» (مصنف ابن شيبه: من قال: كل فرقة تطليقة، نمبر قَالَ: «إِذَا {213} وجه: (1) قول التابعي لثبوت المهر للمرأة عند الارتداد / عَنِ الثَّوْرِيِّ قَالَ: «إِذَا ارْتَدَّتِ الْمُرْأَةُ وَلَمَّا زَوْجٌ وَلَمْ يَدْخُلْ هِمَا، فَلَا صَدَاقَ لَهَا، وَقَدِ انْقَطَعَ مَا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ هِمَا فَلَهَا الصَّدَاقُ كَامِلًا» (مصنف عبد الرزاق: باب المرتدين، نمبر 12618)

{215} وَلَوْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الاِرْتِدَادِ مَعًا فَسَدَ النِّكَاحُ بَيْنَهُمَا لِإِصْرَارِ الْآخَرِ عَلَى الرِّدَّةِ؛ لِأَنَّهُ مُنَافٍ كَابْتِدَائِهَا.

### بَابُ الْقَسْم

{216} وَإِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ امْرَأْتَانِ حُرَّتَانِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَعْدِلَ بَيْنَهُمَا فِي الْقَسْمِ بِكُرَيْنِ كَانَتَا أَوْ ثَيِّبَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا بِكُرًا وَالْأُخْرَى ثَيِبًا) لِقَوْلِهِ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَوْ ثَيِّبَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا بِكُرًا وَالْأُخْرَى ثَيِبًا) لِقَوْلِهِ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – كَانَ يَعْدِلُ فِي الْقَسْمِ بَيْنَ نِسَائِهِ. وَكَانَ اللَّهُ عَنْهَا – «أَنَّ النَّبِيَّ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – كَانَ يَعْدِلُ فِي الْقَسْمِ بَيْنَ نِسَائِهِ. وَكَانَ يَعْدِلُ أَنْ النَّبِيَّ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – كَانَ يَعْدِلُ فِي الْقَسْمِ بَيْنَ نِسَائِهِ. وَكَانَ يَعْدِلُ أَيْ الْقَسْمِ بَيْنَ نِسَائِهِ. وَكَانَ يَعْدِلُ أَمْ لِكُ: يَعْنِي زِيَادَةَ الْمَحَبَّةِ» وَلَا فَصْلَ فِيمَا زَوَيْنَا.

{217} وَالْقَدِيمَةُ وَالْجَدِيدَةُ سَوَاءٌ لِإِطْلَاقِ مَا رَوَيْنَا وَلِأَنَّ الْقَسْمَ مِنْ حُقُوقِ النِّكَاحِ وَلَا تَفَاوُتَ بَيْنَهُنَّ فِي ذَلِكَ، وَالِاخْتِيَارُ فِي مِقْدَارِ الدَّوْرِ إِلَى الرَّوْجِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ هُوَ التَّسْوِيَةُ دُونَ طَرِيقِهِ. وَالتَّسْوِيَةُ الْمُسْتَحَقَّةُ فِي الْبَيْتُوتَةِ لَا فِي الْمُجَامَعَةِ؛ لِأَنَّا تُبْتَنَى عَلَى النَّشَاطِ.

{216} **وَجِه:**(1) الآية لثبوت العدل في القسم / وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ (النساء: 4، الآية: 129)

وجه: (2) الحديث لثبوت العدل في القسم / عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقُّهُ مَائِلٌ.» (سنن ابي داؤد شريف: باب في القسم بين النساء، غبر 2133, ترمذي شريف: باب ما جاء في التسوية بين الضرائر، غبر 1141)

وجه:(3) الحديث لثبوت العدل في القسم / عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقْسِمُ فَيَعْدِلُ، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ هَذَا قَسْمِي فِيمَا أَمْلِكُ فَلَا تَلُمْنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا عَلَيْكُ وَلَا عَلَيْكُ وَلَا عَلْكُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُ وَلَا عَلْكُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُ وَلَا عَلْكُ اللهُ عَلَيْكُ وَلَا عَلْكُ عَلَى الله اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ وَلَا عَلَيْكُ عَلَى الله اللهُ عَلَيْ النَّهُ عَلَيْكُ النَّالُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ وَلَا عَلَيْكُ وَلَا عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ وَلَا عَلَيْكُ وَلَا عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ وَلَا عَلَيْكُ وَلَا عَلَيْكُ وَلَا عَلَيْكُ وَلَا عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ وَلَا عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ وَلَا عَلَيْكُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ وَلَا عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ وَلَا عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلِكُ عَلَيْكُ عَلْكُ عَلَيْكُ عَلِيكُ عَلَيْكُ عَلَ

[218] وَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا حُرَّةً وَالْأُحْرَى أَمَةً فَلِلْحُرَّةِ الثَّلْثَانِ مِنْ الْقَسْمِ وَلِلْأَمَةِ التُّلُثُ) بِذَلِكَ وَرَدَ الْأَثَرُ، وَلِأَنَّ حِلَّ الْأَمَةِ أَنْقَصُ مِنْ حِلِّ الحُرَّةِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِظْهَارِ النَّقْصَانِ فِي الْقُوْقِ. وَالْمُكَاتَبَةُ وَالْمُدَبَّرَةُ وَأُمُّ الْوَلَدِ عِمْنْزِلَةِ الْأَمَةِ؛ لِأَنَّ الرِّقَّ فِيهِنَّ قَائِمٌ. الْقُوْقِ. وَالْمُكَاتَبَةُ وَالْمُدَبَّرَةُ وَأُمُّ الْوَلَدِ عِمْنْزِلَةِ الْأَمَةِ؛ لِأَنَّ الرِّقَّ فِيهِنَّ قَائِمٌ. وَالْأَوْلَى إِكْنَ الرَّقَ فِيهِنَّ قَائِمٌ، وَالْأَوْلَى إِلَّا أَنْ يَقْرَعَ بَيْنَ فِسَافِهِ عِيْ: الْقُرْعَةُ مُسْتَحَقَّةٌ، لِمَا رُوي وَأَنَّ لِيَعْمُونَ فَيُسَافِرُ بِعَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهَا) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْقُرْعَةُ مُسْتَحَقَّةٌ، لِمَا رُوي وَنَّ النَّيْ النَّيْ عَلَى السَّالِهِ وَالسَّلَامُ السَّافِةِ وَالسَّلَامُ السَّافِةِ وَالسَّلَامُ السَّافِقِ الْمُورِي وَهَذَا؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لِلْمَرْأَةِ عِنْدَ النَّوْمِ وَالْمَالَةِ وَالسَّلَامُ السَّافَرَةِ الزَّوْجِ؛ أَلَا يَرَى أَنَّ لَهُ أَنْ لَا يَسْتَصْحِبَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ فَكَذَا لَهُ أَنْ يُسَافِرَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ وَلا يُعْتَسَبُ عَلَيْهِ بِتِلْكَ الْمُدَّةِ. (وَإِنْ رَضِيَتْ إِحْدَى الزَّوْجَاتِ بِتَرْكِ فَسُمِهَا لِصَاحِبَتِهَا مُنْهُنَّ وَلا يُعْتَسَبُ عَلَيْهِ بِتِلْكَ الْمُدَّةِ. (وَإِنْ رَضِيَتْ إِحْدَى الزَّوْجَاتِ بِتَرْكِ فَسُمِهَا لِصَاحِبَتِهَا مِنْهُنَّ وَلا يُعْتَسَبُ عَلَيْهِ بِتِلْكَ الْمُدَّةِ. (وَإِنْ رَضِيتَ إِحْدَى الزَّوْجَاتِ بِتَرْكِ فَسْمِهَا لِصَاحِبَتِهَا وَالسَّلَامُ – أَنْ يُرَاجِعَهَا وَجَعَلَ يَوْمَ نَوْبَتِهَا لِعَائِشَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا – «سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ – عَلَيْهِ الصَّلَامُ عَنْهَا – «وَلَمْ اللَّهُ عَنْهَا – «وَلَمْ أَنْ تَرْجِعَ وَلَى الْمَالَةُ الْعَنْ مَنْ مُنَوْتِهُمَ الْعَائِشَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا – «وَلَمْ أَنْ تَرْجِعَالَ وَلَا أَنْ تَرْجِعَ الْمَلَامُ أَنْ تَرْجِعَ الْمَلَاقِ وَلْمُ أَنْ تَرْجِعَ الْمَلَا أَنْ تَرْجِعَ الْمَالِقُولُ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِقُ الْمُعْتَ الْمُؤْتُ أَنْ تَرْجَعَةً الْمَالَةُ الْمَالَةُ الْمُؤْتُ الْمَالَتَ الْمَلِولَ الْمُولِقُلُولُ الْمَلَال

{218} وجه: (1) قول الصحابي لثبوت الحصة للحرة والأمة في القسم / عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه ، قَالَ: «إِذَا تَزَوَّجَتِ الْحُرَّةُ عَلَى الْأَمَةِ قَسَمَ لَهَا يَوْمَيْنِ وَلِلْأَمَةِ يَوْمًا (دار قطني: باب المهر، غبر 3737 , سنن بيقهى: باب الحر ينكح حرة على أمة فيقسم للحرة يومين وللأمة يوما، غبر 14750)

وجه: (1) الآية لثبوت النكاح من الأمة / وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ (النساء: 4، الآية: 25)

{219} وجه: (1) الحديث لثبوت القرعة بين أزواجه / عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم «كَانَ إِذَا خَرَجَ أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ (بخاري شريف: باب القرعة بين النساء إذا أراد سفرا،غبر 5211 ,مسلم شريف: ١٠ - باب في حديث الإفك، وقبول توبة القاذف، غبر: 2770)

فِي ذَلِكَ) ؛ لِأَنَّمَا أَسْقَطَتْ حَقًّا لَمْ يَجِبْ بَعْدُ فَلَا يَسْقُطُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وجه: (1) الحديث لثبوت ترك القسم / عَنْ عَائِشَةَ، «أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ وَكَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ بِيَوْمِهَا، وَيَوْمِ سَوْدَةَ.»

وجه: (2) الآية لثبوت ترك القسم / وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ (النساء: 4، الآية: 128)

# كِتَابُ الرَّضَاع

{220} قَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: لَا يَثْبُتُ التَّحْرِيمُ إِلَّا بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ، لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: لَا يَثْبُتُ التَّحْرِيمُ إِلَّا بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ، لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «لَا تُحْرِمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْإِمْلَاجَةُ وَلَا الْإِمْلَاجَةُ وَلَا الْإِمْلَاجَقَانِ» . وَلَنَا قَوْله وَالسَّلَامُ -: «لَا تُحْرِمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمِصَّتَانِ وَلَا الْإِمْلَاجَةُ وَلَا الْإِمْلَاجَتَانِ» . وَلَنَا قَوْله تَعَالَى {وَأُمَّهَاتُكُمُ اللاتِي أَرْضَعْنَكُمْ} [النساء: 23] الْآيَةَ وَقَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «يَحْرُمُ مِنْ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنْ النَّسَبِ» مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ، وَلِأَنَّ الْخُرْمَةَ وَإِنْ كَانَتْ لِشُبْهَةِ النَّابِعَةِ الثَّابِتَةِ النَّابِعَةِ الْقَابِتَةِ الْمَشُوعُ وَإِنْبَاتِ اللَّحْمِ لَكِنَّهُ أَمْرٌ مُبْطَنٌ فَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ الِلإِنْ الْإِرْضَاعِ، وَالْمَاتِ اللَّعْضِيَّةِ الثَّابِعَةِ الْمُنْ وَالْمَعْنِي الْلَحْمِ لَكِنَّهُ أَمْرٌ مُبْطَنٌ فَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ الْإِرْضَاعِ، وَإِنْبَاتِ اللَّحْمِ لَكِنَّهُ أَمْرٌ مُبْطَنٌ فَتَعَلَّقَ الْوَّكُمُ الْإِرْضَاعِ لَمَا لُبَيْنُ.

{220} **وَهِه:** (1) الآية لثبوت "يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب" / وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ (النساء: 4، الآية: 23)

وجه: (2) الحديث لثبوت "يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب" / أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِ صلى الله عليه وسلم أَخْبَرَهُا. . . فَقَالَ: نَعَم، الرَّضَاعَةُ ثُحَرِّمُ مَا ثُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ.» (بخاري شريف: باب وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب، غبر 5099, مسلم شريف: باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة، غبر: 1444, ترمذي شريف: باب ما جاء يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، غبر 1146, ابي داؤد شريف: باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب، غبر: 2055)

وجه: (1) الحديث لثبوت "قليل الرضاع وكثيره سواء" / أَنَّ عَلِيًّا، وَابْنَ مَسْعُودٍ كَانَا يَقُولَانِ: يُحَرِّمُ مِنَ الرَّضَاعِ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ (نسائي شريف: القدر الذي يحرم من الرضاع، وذكر اختلاف ألفاظ الناقلين للخبر في ذلك عن عائشة، غبر 5439, سنن بيهقي: باب من قال: يحرم قليل الرضاع وكثيره 15641 ردار قطني: ٢٥ – كتاب الرضاع 4310)

وجه: (1) الحديث لثبوت "قليل الرضاع وكثيره سواء" / أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، كَانَ يَقُولُ: «مَا كَانَ فِي الْحُوْلَيْنِ وَإِنْ كَانَتْ مَصَّةً وَاحِدَةً فَهِيَ تُحَرِّمُ» (مؤطا أمام محمد: باب الرضاع، نمبر: 622)

{221} (ثُمَّ مُدَّةُ الرَّضَاعِ ثَلَاثُونَ شَهْرًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةً - رَحِمَهُ اللهُ -، وَقَالَا سَنَتَانِ) وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِ - رَحِمَهُ اللهُ -. وَقَالَ زُفَرٌ: ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ؛ لِأَنَّ الْحُوْلَ حَسَنُ لِلتَّحَوُّلِ مِنْ حَالٍ قَوْلُ الشَّافِعِيِ - رَحِمَهُ اللهُ -. وَقَالَ زُفَرٌ: ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ؛ لِأَنَّ الْحُوْلَ حَسَنُ لِلتَّحَوُّلِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، وَلَا بُدَّ مِنْ الزِّيَادَةِ عَلَى الْحُوْلَيْنِ لِمَا نُبَيِّنُ فَيُقَدَّرُ بِهِ. وَهُمُمَا قَوْله تَعَالَى {وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْرًا} [الأحقاف: 15] وَمُدَّةُ الْحُمْلِ أَدْنَاهَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ فَبَقِي لِلْفِصَالِ حَوْلَانِ. وَقَالَ النَّبِيُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ - «لا رَضَاعَ بَعْدَ حَوْلَيْنِ» وَلَهُ هَذِهِ الْآيَةُ وَوَجُهُهُ أَنَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ شَيْئَيْنِ وَضَرَبَ هَمَا مُدَّةً فَكَانَتْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِكَمَالِهَا كَالْأَجَلِ وَوَجُهُهُ أَنَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ شَيْئَيْنِ وَضَرَبَ هَمَا مُدَّةً فَكَانَتْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِكَمَالِهَا كَالْأَجَلِ وَوَجُهُهُ أَنَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ شَيْئَيْنِ وَضَرَبَ هَمُمَا فِي أَحَدِهِمَا فَبَقِيَ فِي الثَّانِي عَلَى ظَاهِرِهِ، وَلِأَنَّهُ لَا بُدَ الْمَضُوبِ لِللَّيْنَيْنِ، إلَّا أَنَّهُ قَامَ الْمُنْقِصُ فِي أَحَدِهِمَا فَبَقِيَ فِي الثَّانِي عَلَى ظَاهِرِهِ، وَلِأَنَّهُ لَا بُدَ مَنْ تَعَيُّرُ الْغِذَاءِ لِيَنْقَطِعَ الْإِنْبَاتُ بِاللَّبَنِ وَذَلِكَ بِزِيَادَةِ مُدَّةٍ يَتَعَوَّذُ الصَّبِيُّ فِيهَا غَيْرُهُ فَقُدِرَتْ مِنْ تَغَيُّرُ الْغِذَاءِ لِيَنْقَطِعَ الْإِنْبَاتُ بِاللَّبَنِ وَذَلِكَ بِزِيَادَةٍ مُدَّةٍ يَتَعَوَّذُ الصَّيْعُ فِيهَا غَيْرُهُ فَقُدِرَتْ

{221} **وَجِه:** (1) الآية لثبوت مدة الرضاعة / وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا (الأحقاف: 46، الآية: 15)

**﴿ ﴿ ﴾ الآية لثبوت مدة الرضاعة / وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ** أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ (البقرة: 2، الآية: 233)

و الآية لثبوت مدة الرضاعة / وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنَا عَلَى وَهْنِ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ (لقمان: 31، الآية: 14)

وجه: (4) الحديث لثبوت مدة الرضاعة / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الحُوْلَيْنِ». (دار قطني: كتاب الرضاع، نمبر 4364, سنن بيهقى: باب ما جاء في تحديد ذلك بالحولي، نمبر 15663)

وجه: (5) الحديث لثبوت مدة الرضاعة / عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: . . . فَقَالَ: انْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُنَّ، فَإِنَّمَ الرَّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ.» (بخار شريف: باب من قال لا رضاع بعد

لغت: اجل: مدت، ضوب: متعین کرنا، منقص: کم کرنے والی چیز، یتوعد: عادی بن جائے، انبات: اگنا، بر هنا، جنین: پیٹ کے اندر کا بچہ، رضیع: دودھ پیتا بچہ، فطیم: دودھ چھوڑنے والا بچہ، فصال: دودھ چھوڑنا۔

بِأَدْنَى مُدَّةِ الْحُمْلِ؛ لِأَفَّا مُغَيَّرَةٌ، فَإِنَّ غِذَاءَ الْجُنِينِ يُغَايِرُ غِذَاءَ الرَّضِيعِ كَمَا يُغَايِرُ غِذَاءَ الْفَطِيمِ، وَالْحُدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى مُدَّةِ الاِسْتِحْقَاقِ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ النَّصُّ الْمُقَيَّدُ بِحَوْلَيْنِ فِي الْكِتَابِ. {222} قَالَ (وَإِذَا مَضَتْ مُدَّةُ الرَّضَاعِ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِالرَّضَاعِ تَحْرِيمٌ) لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «لَا رَضَاعَ بَعْدَ الْفِصَالِ» وَلِأَنَّ الْحُرْمَةَ بِاعْتِبَارِ النَّشُوءِ وَذَلِكَ فِي الْمُدَّةِ إِذْ الْكَبِيرُ لَا يَتَرَبَّى بِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ الْفِطَامُ قَبْلَ الْمُدَّةِ إِلَّا فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللهُ -

حولين، غبر 5102 , ابي داؤد شريف: باب في رضاعة الكبير، غبر 2058)

وجه: (6) الحديث لثبوت مدة الرضاعة / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الحُوْلَيْنِ». (دار قطني: كتاب الرضاع، نمبر 4364, سنن بيهقي: باب ما جاء في تحديد ذلك بالحولي، نمبر 15663)

{222} وَهِهَ: (1) الحديث لثبوت لم يتعلق التحريم بعد مدة الرضاع / عَنْ عَلِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: " لَا طَلَاقَ إِلَّا بَعْدَ نِكَاحٍ وَلَا عِتْقَ قَبْلَ مِلْكِ وَلَا عِتْقَ قَبْلَ مِلْكِ وَلَا رَضَاعَ بَعْدَ فِصَالٍ (سنن بيهقي: باب رضاع الكبير،15658)

وجه: (2) الحديث لثبوت لم يتعلق التحريم بعد مدة الرضاع / أَتَى ابْنَ مَسْعُودٍ فَقَالَ: أَنْتَ الَّذِي تُفْتِي هَذَا بِكَذَا وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: " لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا شَدَّ الْغَظْمَ وَأَنْبَتَ اللَّحْمَ " (سنن بيهقي: باب رضاع الكبير، 15653)

و (3) الحديث لثبوت لم يتعلق التحريم بعد مدة الرضاع / عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: "لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحُوْلَيْنِ مَا أَنْشَزَ الْعَظْمَ وَأَنْبَتَ اللَّحْمَ" (سنن بيهقي: باب رضاع الكبير، (15665)

وجه: (4) الحديث لثبوت لم يتعلق التحريم بعد مدة الرضاع / عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا رَجُلٌ، فَكَأَنَّهُ تَغَيَّرَ وَجُهُهُ، كَأَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ، فَقَالَتْ: إِنَّهُ أَخِي، فَقَالَ: انْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُنَّ، فَإِنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ.» (بخار شريف: باب من قال لا رضاع بعد حولين، نمبر 5102)

إِذَا اسْتَغْنَى عَنْهُ. وَوَجْهُهُ انْقِطَاعُ النُّشُوءِ بِتَغَيَّرُ الْغِذَاءِ وَهَلْ يُبَاحُ الْإِرْضَاعُ بَعْدَ الْمُدَّةِ؟ فَقِيلَ لَا يُبَاحُ؛ لِأَنَّ إِبَاحَتَهُ ضَرُورِيَّةٌ لِكَوْنِهِ جُزْءُ الْآدَمِيّ.

{223} قَالَ (وَيَخْرُمُ مِنْ الرَّضَاعِ مَا يَخْرُمُ مِنْ النَّسَبِ) لِلْحَدِيثِ الَّذِي رَوَيْنَا

{224} (إِلَّا أُمَّ أُخْتِهِ مِنْ الرَّضَاعِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَّ أُخْتِهِ مِنْ الرَّضَاعِ، النَّسَبِ)؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ أُمَّهُ أَوْ مَوْطُوءَةَ أَبِيهِ، بِخِلَافِ الرَّضَاعِ،

{225} وَيَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْتَ ابْنِهِ مِنْ الرَّضَاعِ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ مِنْ النَّسَبِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا وَطِئَ أُمَّهَا حُرِّمَتْ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُوجَدْ هَذَا الْمَعْنَى فِي الرَّضَاع.

{226} (وَامْرَأَةُ أَبِيهِ أَوْ امْرَأَةُ ابْنِهِ مِنْ الرَّضَاعِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا كَمَا لَا يَجُوزُ ذَلِكَ مِنْ الرَّضَاعِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا كَمَا لَا يَجُوزُ ذَلِكَ مِنْ النَّصِّ لِإِسْقَاطِ اعْتِبَارِ التَّبَنِيِّ عَلَى مَا بَيَّنَاهُ. النَّصِّ لِإِسْقَاطِ اعْتِبَارِ التَّبَنِيِّ عَلَى مَا بَيَّنَاهُ.

**﴿ ﴿ ﴾ :** (5) قول التابعي لثبوت لم يتعلق التحريم بعد مدة الرضاع / عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْحَجَّاجِ الْأَسْلَمِيِّ، أَنَّهُ اسْتَفْتَى أَبَا هُرَيْرَةَ، فَقَالَ: «لَا يُحَرَّمُ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءَ» (مصنف عبد الرزاق: باب القليل من الرضاع، نمبر 13910)

{223} وَهِهَ: (1) الآية لثبوت "يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب" / وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ (النساء: 4، الآية: 23)

وجه: (2) الحديث لثبوت "يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب" / أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِ صلى الله عليه وسلم أَخْبَرَهُما فَقَالَ: نَعَمِ، الرَّضَاعَةُ ثُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ.» (بخارى شريف: باب وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ،غبر 5099 مسلم شريف: (1) باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة 1444)

{226} **وَجَهَ:** (1) الآية لنفي تزويج امرأة أبيه أو امرأة ابنه / وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ (النساء: 4، الآية: 23)

وجه: (2) قول التابعي لنفي تزويج امرأة أبيه أو امرأة ابنه / حَدَّثَنِي عَمِّي إِيَاسُ بْنُ عَامِرٍ قَالَ: " قَالَ لَا تَنْكِحْ مَنْ أَرْضَعَتْهُ امْرَأَةُ أَبِيكَ، وَلَا امْرَأَةُ ابْنِكَ، وَلَا امْرَأَةُ أَخِيكَ " (سنن

{227} (وَلَبَنُ الْفَحْلِ يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّحْرِيمُ، وَهُوَ أَنْ تُرْضِعَ الْمَرْأَةُ صَبِيَّةً فَتَحْرُمُ هَذِهِ الصَّبِيَّةُ عَلَى زَوْجِهَا وَعَلَى آبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ وَيَصِيرُ الزَّوْجُ الَّذِي نَزَلَ لَهَا مِنْهُ اللَّبَنُ أَبًا لِلْمُرْضَعَةِ) وَفِي عَلَى زَوْجِهَا وَعَلَى آبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ وَيَصِيرُ الزَّوْجُ الَّذِي نَزَلَ لَهَا مِنْهُ اللَّبَنُ أَبًا لِلْمُرْضَعَةِ) وَفِي أَحَدِ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ: لَبَنُ الْفَحْلِ لَا يُحَرِّمُ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ لِشُبْهَةِ الْبُعْضِيَّةِ وَاللَّبَنُ بَعْضُهَا لَا بَعْضُهُ. وَلَنَا مَا رَوَيْنَا، وَالْحُرْمَةُ بِالنَّسَبِ مِنْ الجُانِبَيْنِ فَكَذَا بِالرَّضَاعِ. وَقَالَ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – لِعَائِشَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا –: «لِيَلِجْ عَلَيْكِ أَفْلَحُ فَإِنَّهُ عَمُّكِ مِنْ الرَّضَاعَةِ» وَاللَّبَنِ مِنْهَا فَيُضَافُ إلَيْهِ فِي مَوْضِعِ الْخُرْمَةِ احْتِيَاطًا

بيهقي: باب: يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وأن لبن الفحل يحرم، نمبر 15616)

{227} وَهِهَ: (1) الحديث لثبوت التحريم من الفحل / عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَ عَمِّي مِنَ اللهِ عليه وسلم، الرَّضَاعَةِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ، فَأَبَيْتُ أَنْ آذَنَ لَهُ، حَتَّى أَسْتَأْمِرَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «فَلْيَلِجْ عَلَيْكِ فَإِنَّهُ عَمُّكِ»، قَالَتْ: إِنَّا أَرْضَعَتْنِي اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «فَلْيَلِجْ عَلَيْكِ فَإِنَّهُ عَمُّكِ»، قَالَتْ: إِنَّا أَرْضَعَتْنِي المَّرُّأَةُ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ، قَالَ: «فَإِنَّهُ عَمُّكِ فَلْيَلِجْ عَلَيْكِ» (ترمذى شريف: باب ما جاء في المَرْأَةُ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ، قَالَ: «فَإِنَّهُ عَمُّكِ فَلْيَلِجْ عَلَيْكِ» (ترمذى شريف: باب ما جاء في لبن الفحل،غبر 5103 مسلم شريف: (٢) باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل،غبر 1445)

وَهِهَ: (2) قول الصحابي لثبوت التحريم من الفحل / عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ لَهُ جَارِيتَانِ أَرْضَعَتْ إِحْدَاهُمَا جَارِيَةً، وَالأُخْرَى غُلَامًا، أَيَحِلُ لِلْغُلَامِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِالْجَارِيَةِ؟ فَقَالَ: «لَا، اللِّقَاحُ وَاحِدٌ» (ترمذي شريف: باب ما جاء في لبن الفحل، نمبر 1149)

وجه: (3) الحديث لثبوت التحريم من الفحل / أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَخْبَرَهُا. . . فَقَالَ: نَعَم، الرَّضَاعَةُ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ.» (بخاري شريف: باب وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب، غير 5099 , مسلم شريف: باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة، غير 1444)

لغت: فحل: ساندُ، وه شوہر جس نے عورت سے وطی کی ہواور اس سے بچہ پیداہواہو، البعضية: بعض مونا، جزوہونا۔

{228} (وَيَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ بِأُخْتِ أَخِيهِ مِنْ الرَّضَاعِ) ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأُخْتِ أَخِيهِ مِنْ الرَّضَاعِ) ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأُخْتِ أَخِيهِ مِنْ أَخِيهِ مِنْ أَيِّهِ جَازَ لِأَخِيهِ مِنْ أَبِيهِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا.

{229} (وَكُلُّ صَبِيَّيْنِ اجْتَمَعَا عَلَى ثَدْيٍ وَاحِدَةٍ لَمْ يَجُزْ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَتَزَوَّجَ بِالْأُخْرَى) هَذَا هُوَ الْأَصْلُ؛ لِأَنَّ أُمَّهُمَا وَاحِدَةٌ فَهُمَا أَخْ وَأُخْتُ

{230} (وَلَا يَتَزَوَّجُ الْمُرْضَعَةَ أَحَدٌ مِنْ وَلَدِ الَّتِي أَرْضَعَتْ) ؛ لِأَنَّهُ أَخُوهَا (وَلَا وَلَدُ وَلَدِهَا) ؛ لِأَنَّهُ أَخُوهَا (وَلَا وَلَدُ وَلَدِهَا) ؛ لِأَنَّهُ وَلَدُ أَخِيهَا.

{231} (وَلَا يَتَزَقَّجُ الصَّبِيُّ الْمُرْضَعُ أُخْتَ زَوْجِ الْمُرْضَعَةِ؛ لِأَنَّا عَمَّتُهُ مِنْ الرَّضَاعَةِ [232] وَإِذَا اخْتَلَطَ اللَّبَنُ بِالْمَاءِ وَاللَّبَنُ هُوَ الْغَالِبُ تَعَلَّقَ بِهِ التَّحْرِيمُ) وَإِنْ عَلَبَ الْمَاءُ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ التَّحْرِيمُ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - هُوَ يَقُولُ: إِنَّهُ مَوْجُودٌ فِيهِ حَقِيقَةً، وَخَنُ يَتَعَلَّقْ بِهِ التَّحْرِيمُ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - هُوَ يَقُولُ: إِنَّهُ مَوْجُودٌ فِيهِ حَقِيقَةً، وَخَنُ نَقُولُ الْمَعْلُوبُ عَيْرُ مَوْجُودٍ حُكُمًا حَتَّى لَا يَظْهَرَ فِي مُقَابَلَةِ الْغَالِبِ كَمَا فِي الْيَمِينِ نَقُولُ الْمَعْلُوبُ عَيْرُ مَوْجُودٍ حُكُمًا حَتَّى لَا يَظْهَرَ فِي مُقَابَلَةِ الْغَالِبِ كَمَا فِي الْيَمِينِ (233) (وَإِنْ اخْتَلَطَ بِالطَّعَامِ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ التَّحْرِيمُ) وَإِنْ كَانَ اللَّبَنُ غَالِبًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ (233)

{229} وَهِهَ: (1) الحديث لثبوت تزويج التحريم اجتمعا على ثدي / أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ أَيِي سَلَمَةَ أُخْبَرَتْهُ: . . . إِنَّمَا لَابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ، أَرْضَعَتْنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثُوَيْبَةُ، فَلَا تَعْرِضْنَ عَلَيَّ سَلَمَةَ أُخْبَرَتْهُ: . . . إِنَّمَا لَابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ، أَرْضَعَتْنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثُويْبَةُ، فَلَا تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ» (بخاري شريف: باب وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب، غبر 5101)

وجه: (2) الحديث لثبوت تزويج التحريم اجتمعا على ثدي / قَالَ وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ عُقْبَةَ... قَالَ: «تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَجَاءَتْنَا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ: أَرْضَعْتُكُمَا، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقُلْتُ: تَزَوَّجْتُ فُلَانَةَ بِنْتَ فُلَانٍ، فَجَاءَتْنَا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ لِي: إِنِي قَدْ وَسَلَم فَقُلْتُ: تَزَوَّجْتُ فُلَانَةً بِنْتَ فُلَانٍ، فَجَاءَتْنَا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ لِي: إِنِي قَدْ أَرْضَعْتُهُمَا (بخاري شريف: باب شهادة المرضعة، نمبر 5104)

{233} وجه: (1) الحديث لثبوت "اختلط اللبن بالطعام لم يتعلق به التحريم / يَا عَائِشَةُ، انْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُنَّ، فَإِنْكَا الرَّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ» (بخارى شريف: باب الشهادة على. . .

- رَحِمُهُ اللهُ -. وَقَالَا: إِذَا كَانَ اللَّبَنُ غَالِبًا يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّحْرِيمُ قَالَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -: قَوْلُهُمَا فِيمَا إِذَا لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ، حَتَّى لَوْ طَبَخَ بِمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّحْرِيمُ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا. لَهُمَا قَوْلُهُمُا فِيمَا إِذَا لَمْ يَعَيِّرُهُ شَيْءٌ عَنْ حَالِهِ. وَلِأَيِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللهُ - أَنَّ الْعِبْرَةَ لِلْغَالِبِ كَمَا فِي الْمَاءِ إِذَا لَمْ يُغَيِّرُهُ شَيْءٌ عَنْ حَالِهِ. وَلِأَيِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللهُ - أَنَّ الطَّعَامَ أَصْلُ وَاللَّبَنُ تَابِعٌ لَهُ فِي حَقِّ الْمَقْصُودِ فَصَارَ كَالْمَغْلُوبِ، وَلَا مُعْتَبَرَ بِتَقَاطُرِ اللَّبَنِ مِنْ الطَّعَامَ عَنْدَهُ هُوَ الْأَصْلُ. الطَّعَامِ عِنْدَهُ هُوَ الْأَصْلُ.

{234} (وَإِنْ اخْتَلَطَ بِالدَّوَاءِ وَاللَّبَنُ غَالِبٌ تَعَلَّقَ بِهِ التَّحْرِيمُ) ؛ لِأَنَّ اللَّبَنَ يَبْقَى مَقْصُودًا فِيهِ، إذْ الدَّوَاءُ لِتَقْوِيَتِهِ عَلَى الْوُصُولِ،

{235} وَإِذَا اخْتَلَطَ اللَّبَنُ بِلَبَنِ الشَّاةِ وَهُوَ الْغَالِبُ تَعَلَّقَ بِهِ التَّحْرِيمُ (وَإِنْ غَلَبَ لَبَنُ الشَّاةِ لَهُ النَّاقِ مِهُ النَّاعِيمُ اعْتَبَارًا لِلْغَالِبِ كَمَا فِي الْمَاءِ.

{236} (وَإِذَا اخْتَلَطَ لَبَنُ امْرَأْتَيْنِ تَعَلَّقَ التَّحْرِيمُ بِأَغْلَبِهِمَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -) الْأَنَّ الْكُلَّ صَارَ شَيْئًا وَاحِدًا فَيُجْعَلُ الْأَقَلُ تَابِعًا لِلْأَكْثَرِ فِي بِنَاءِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ (وَقَالَ مُحُمَّدٌ) الْأَقَلُ تَابِعًا لِلْأَكْثِرِ فِي بِنَاءِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ (وَقَالَ مُحُمَّدٌ) وَزُفَرٌ (يَتَعَلَّقُ التَّحْرِيمُ بِهِمَا) الْإِنَّ الجُنْسَ لَا يَعْلِبُ الجُنْسَ فَإِنَّ الشَّيْءَ لَا يَصِيرُ مُسْتَهْلَكًا فِي جَنْسِهِ لِاتِّحَادِ الْمَقْصُودِ. وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي هَذَا رِوَايَتَانِ، وَأَصْلُ الْمَسْأَلَةِ فِي الْأَيْمَانِ.

ُ {237} (وَإِذَا نَزَلَ لِلْبِكْرِ لَبَنُ فَأَرْضَعَتْ صَبِيًّا تَعَلَّقَ بِهِ التَّحْرِيمُ) لِإِطْلَاقِ النَّصِّ وَلِأَنَّهُ سَبَبُ النُّشُوءِ فَتَثْبُتُ بِهِ شُبْهَةُ الْبَعْضِيَّةِ.

{238} (وَإِذَا حَلَبَ لَبَنَ الْمَرْأَةِ بَعْدَ مَوْقِهَا فَأَوْجَرَ الصَّبِيَّ تَعَلَّقَ بِهِ التَّحْرِيمُ) خِلَافًا لِلشَّافِعِيّ، هُو يَقُولُ: الْأَصْلُ فِي ثُبُوتِ الْحُرْمَةِ إِنَّا هُوَ الْمَرْأَةُ ثُمَّ تَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهَا بِوَاسِطَتِهَا،

الأنساب والرضاع المستفيض، نمبر 2647 , مسلم شريف: باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض، نمبر 1455)

{234} وجه: (1) الحديث لثبوت "اختلط اللبن بالدواء واللبن غالب تعلق به التحريم / عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا شَدَّ الْعَظْمَ وَأَنْبَتَ اللَّحْمَ.» (ابى داؤد شريف: باب في رضاعة الكبير، نمبر 2059)

وَبِالْمَوْتِ لَمْ تَبْقَ عَكَلًا هَا، وَلِهَذَا لَا يُوجِبُ وَطُوُّهَا حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ. وَلَنَا أَنَّ السَّبَبَ هُوَ شُبْهَةُ الْجُرْئِيَّةِ وَذَلِكَ فِي اللَّبَنِ لِمَعْنَى الْإِنْشَازِ وَالْإِنْبَاتِ وَهُوَ قَائِمٌ بِاللَّبَنِ، وَهَذِهِ الْحُرْمَةُ تَظْهَرُ فَيُ الْإِنْسَازِ وَالْإِنْبَاتِ وَهُوَ قَائِمٌ بِاللَّبَنِ، وَهَذِهِ الْحُرْمَةُ تَظْهَرُ فِي الْوَطْءِ لِكُوْنِهِ مُلَاقِيًا لِمَحَلِّ الْحُرْثِ وَقَدْ زَالَ فِي حَقِّ الْمَيِّتَةِ دَفْنًا وَتَيَمُّمًا. أَمَّا الْحُرْمَةُ فِي الْوَطْءِ لِكُوْنِهِ مُلَاقِيًا لِمَحَلِّ الْحُرْثِ وَقَدْ زَالَ بِالْمَوْتِ فَافْتَرَقَا.

{239} (وَإِذَا احْتَقَنَ الصَّبِيُّ بِاللَّبَنِ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ التَّحْرِيمُ) وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ تَقْبُتُ بِهِ الْحُرْمَةُ كَمَا يَفْسُدُ بِهِ الصَّوْمِ إصْلَاحُ الْبَدَنِ وَيُوجَدُ ذَلِكَ فِي الرَّضَاعِ فَمَعْنَى النُّشُوءِ وَلَا يُوجَدُ ذَلِكَ فِي الإحْتِقَانِ؟ لِأَنَّ الْمُعَذِي وُصُولُهُ مِنْ الْأَعْلَى.

 $\{240\}$  ( $\frac{1}{6}$  (

{242} (وَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ صَغِيرةً وَكَبِيرةً فَأَرْضَعَتْ الْكَبِيرةُ الصَّغِيرةَ حُرِّمَتَا عَلَى الزَّوْجِ)؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ جَامِعًا بَيْنَ الْأُمِّ وَالْبِنْتِ رَضَاعًا وَذَلِكَ حَرَامٌ كَالْجُمْع بَيْنَهُمَا نَسَبًا

{243} (ثُمُّ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِالْكَبِيرةِ فَلَا مَهْرَ لَهَا)؛ لِأَنَّ الْفُرْقَةَ جَاءَتْ مِنْ قِبَلِهَا قَبْلَ الدُّخُولِ هِمَا (فَلْطَّغِيرَةِ نِصْفُ الْمَهْرِ)؛ لِأَنَّ الْفُرْقَةَ وَقَعَتْ لَا مِنْ جِهَتِهَا، وَالِارْتِضَاعُ وَإِنْ كَانَ فِعْلًا هِمَا (وَلِلصَّغِيرَةِ نِصْفُ الْمَهْرِ)؛ لِأَنَّ الْفُرْقَةَ وَقَعَتْ لَا مِنْ جِهَتِهَا، وَالِارْتِضَاعُ وَإِنْ كَانَ فِعْلًا مِنْ عَلَى اللهَ اللهَ اللهُ ا

{244} (وَيَرْجِعُ بِهِ الرَّوْجُ عَلَى الْكَبِيرَةِ إِنْ كَانَتْ تَعَمَّدَتْ بِهِ الْفَسَادَ، وَإِنْ لَمْ تَتَعَمَّدْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا، وَإِنْ عَلِمَتْ بِأَنَّ الصَّغِيرَةَ امْرَأَتُهُ) وَعَنْ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ يَرْجِعُ فِي

{240} **وَجِه:** (1) قول الصحابي لثبوت "إِذَا نَزَلَ لِلرَّجُلِ لَبَنُ فَأَرْضَعَ بِهِ صَبِيًّا لَمُ يَتَعَلَّقُ إِنَّ اللَّهُ فَأَرْضَعَ بِهِ صَبِيًّا لَمُ يَتَعَلَّقُ إِنَّ اللَّهُ فَا كَانَا لَا يَرَيَانِ لَبَنَ الْفَحْلِ شَيْئًا» (مصنف ابن شيبه: من رخص في لبن الفحل ولم يره شيئا، نمبر 17362)

الْوَجْهَيْنِ، وَالصَّحِيحُ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ؛ لِأَثَّا وَإِنْ أَكَّدَتْ مَا كَانَ عَلَى شَرَفِ السُّقُوطِ وَهُوَ نِصْفُ الْمَهْرِ وَذَلِكَ يَجْرِي مَجْرَى الْإِثْلَافِ لَكِنَّهَا مُسَبَّبَةٌ فِيهِ إِمَّا لِأَنَّ الْإِرْضَاعَ لَيْسَ بِإِفْسَادٍ لِلنِّكَاحِ وَضْعًا وَإِثَّا ثَبَتَ ذَلِكَ بِاتِّفَاقِ الْحَالِ، أَوْ لِأَنَّ إِفْسَادَ النِّكَاحِ لَيْسَ بِسَبَبٍ لِإِلْزَامِ النِّكَاحِ وَضْعًا وَإِثَّا ثَبَتَ ذَلِكَ بِاتِّفَاقِ الْحَالِ، أَوْ لِأَنَّ إِفْسَادَ النِّكَاحِ لَيْسَ بِسَبَبٍ لِإِلْزَامِ الْمَهْرِ بَلْ هُوَ سَبَبٌ لِسُقُوطِهِ، إلَّا أَنَّ نِصْفَ الْمَهْرِ يَجِبُ بِطَرِيقِ الْمُثْعَةِ عَلَى مَا عُرِفَ، لَكِنَّ الْمَهْرِ بَلْ هُو سَبَبٌ لِسُقُوطِهِ، إلَّا أَنَّ نِصْفَ الْمَهْرِ يَجِبُ بِطَرِيقِ الْمُثْعَةِ عَلَى مَا عُرِفَ، لَكِنَّ مَنْ شَرْطِهِ إِبْطَالَ النِّكَاحِ، وَإِذَا كَانَتْ مُسَبَّبَةً يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّعَدِي كَحَفْرِ الْبِئْرِ ثُمُّ إِثَّا تَكُونُ مُتَعَدِينَةً إِذَا عَلِمَتْ بِالنِّكَاحِ وَقَصَدَتْ بِالْإِرْضَاعِ الْفَسَادَ، أَمَّا إِذَا لَمْ تَعْلَمْ بِالنِّكَاحِ وَقَصَدَتْ وَقَصَدَتْ بِالْإِرْضَاعِ الْفَسَادَ، أَمَّا إِذَا لَمْ تَعْلَمْ بِالنِّكَاحِ وَلَا الْفَسَادِ لَا تَكُونُ مُتَعَدِينَةً أَيْضًا، وَهَذَا لِلْتَكَاحِ وَلَكَ الْمَعْدِينَةِ دُونَ الْفُسَادِ لَا تَكُونُ مُتَعَدِينَةً أَيْضًا، وَهَذَا الْمُعْتَامُ وَلَا الْمُعْرِقُ لِولَكَ، وَلَوْ عَلِمَتْ بِالنِّكَاحِ وَلَمْ تَعْلَمْ بِالْفَسَادِ لَا تَكُونُ مُتَعَدِّيَةً أَيْضًا، وَهَذَا الْمُعْرَادُ الْمُعْلِ لِدَفْعِ قَصْدِ الْفُسَادِ لَا لِدَفْعِ الْحُكْمِ.

{245} (وَلَا تُقْبَلُ فِي الرَّضَاعِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مُنْفَرِدَاتٍ وَإِنَّا تَقْبُتُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلِ وَامْرَأَتَيْنِ) وَقَالَ مَالِكٌ – رَحِمَهُ الله الله عَنْ بَشَهَادَةِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ إِذَا كَانَتْ مَوْصُوفَةً بِالْعَدَالَةِ؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ حَقٌّ مِنْ حُقُوقِ الشَّرْعِ فَتَقْبُتُ بِعَبَرِ الْوَاحِدِ كَمَنْ اشْتَرَى لَحُمًا فَأَحْبَرَهُ بِالْعَدَالَةِ؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ حَقٌ مِنْ حُقُوقِ الشَّرْعِ فَتَقْبُتُ بِعَبَرِ الْوَاحِدِ كَمَنْ اشْتَرَى لَحُمًا فَأَحْبَرَهُ وَاحِدٌ أَنَّهُ ذَبِيحَةُ الْمَجُوسِيِ. وَلَنَا أَنَّ ثُبُوتَ الْحُرْمَةِ لَا يَقْبَلُ الْفَصْلُ عَنْ زَوَالِ الْمِلْكِ فِي وَاحِدُ أَنَّهُ ذَبِيحَةُ الْمَجُوسِيِ. وَلَنَا أَنَّ ثُبُوتَ الْحُرْمَةِ لَا يَقْبَلُ الْفَصْلُ عَنْ زَوَالِ الْمِلْكِ فِي بَالِ النَّكَاحِ وَإِبْطَالُ الْمِلْكِ لَا يَعْبُتُ إِلَّا بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، بِخِلَافِ اللَّحْمِ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ التَّنَاوُلِ تَنْفَكُ عَنْ زَوَالِ الْمِلْكِ فَاعْتُبِرَ أَمْوًا دِينِيًّا، وَالله أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

{245} وَهِهَ: (1) الآية لثبوت "وَلَا تُقْبَلُ فِي الرَّضَاعِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مُنْفَرِدَاتٍ وَإِنَّمَا تَقْبُتُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ / وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُنْ وَرَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى (البقرة: 282)

**وَجِه:** (2) قول الصحابي لثبوت "وَلَا تُقْبَلُ فِي الرَّضَاعِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مُنْفَرِدَاتٍ وَإِنَّمَا تَقْبُتُ فِي الرَّضَاعِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مُنْفَرِدَاتٍ وَإِنَّمَا تَقْبُتُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ" / أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخُطَّابِ رضي الله عنه أُتِيَ فِي امْرَأَةٍ شَهِدَتْ عَلَى رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ أَفَّا أَرْضَعَتْهُمَا فَقَالَ: " لَا حَتَّى يَشْهَدَ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ " (سنن بيهقي: باب شهادة النساء في الرضاع ، نمبر 15676)

# كِتَابُ الطَّلَاقِ

### (بَابُ طَلَاقِ السُّنَّةِ)

{246} قَالَ (الطَّلَاقُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهِ: حَسَنٌ، وَأَحْسَنُ، وَبِدْعِيٌّ. فَالْأَحْسَنُ أَنْ يُطَلِّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً فِي طُهْرٍ لَمْ يُجَامِعْهَا فِيهِ وَيَتْرَكَهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّقُا)؛ لِأَنَّ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً فِي طُهْرٍ لَمْ يُجَامِعْهَا فِيهِ وَيَتْرَكَهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّقُا)؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ – رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ – كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ أَنْ لَا يَزِيدُوا فِي الطَّلَاقِ عَلَى وَاحِدَةٍ حَتَّى تَنْقَضِيَ الْعِدَّةُ فَإِنَّ هَذَا أَفْضَلُ عِنْدَهُمْ مِنْ أَنْ يُطَلِّقَهَا الرَّجُلُ ثَلَاثًا عِنْدَكُلِ طُهْرٍ وَاحِدَةً؛ وَلِأَنَّهُ أَبْعَدُ مِنْ النَّدَامَةِ وَأَقَلُ ضَرَرًا بِالْمَرْأَةِ وَلَا خِلَافَ لِأَحَدٍ فِي الْكَرَاهَةِ

{246} **وَجِه:** (1) الآية لثبوت الطلاق / الطَّلاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ( البقرة: 2، الآية: 229)

**٩٩٠**: (2) الآية لثبوت الطلاق / يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّقِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ (الطلاق: 65، الآية: 1)

وجه: (3) الحديث لثبوت الطلاق / عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «أَبْغَضُ الْحُلَالِ إِلَى اللهِ عز وجل الطَّلاقُ.» (سنن ابي داؤد شريف: باب في كراهية الطلاق،غبر 2178)

وجه: (1) قول التابعي لثبوت الطلاق الأحسن / عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يُطَلِّقَهَا وَاحِدَةً، ثُمُّ يَتْرَكَهَا حَتَّى تَجِيضَ ثَلَاثَ حِيَضٍ» (مصنف ابن شيبه: ما يستحب من طلاق السنة، وكيف هو؟، غبر 17743 , مصنف عبدالرزاق: باب وجه الطلاق، وهو طلاق العدة والسنة، غبر 10926)

وجه: (2) قول الصحابي لثبوت الطلاق الأحسن / عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «مَنْ أَرَادَ الطَّلَاقَ الَّذِي هُوَ الطَّلَاقُ فَالْيُطَلِّقُهَا تَطْلِيقَةً، ثُمُّ يَدَعَهَا حَتَّى تَجيضَ ثَلَاثَ حِيَضٍ» (مصنف ابن شيبه: ما يستحب من طلاق السنة، وكيف هو؟،غبر 17739 , مصنف عبد الرزاق: ما يستحب من طلاق السنة، وكيف هو؟،غبر 10922)

[247] (وَاخْسَنُ هُوَ طَلَاقُ السُّنَةِ، وَهُوَ أَنْ يُطَلِّقَ الْمَدْخُولَ هِمَا ثَلَاثًا فِي ثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ) وَقَالَ مَالِكٌ – رَحِمَهُ اللَّهُ –: إِنَّهُ بِدْعَةٌ وَلَا يُبَاحُ إِلَّا وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الطَّلَاقِ هُوَ اخْظُرُ وَقَالُ مَالِكٌ – رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي وَالْإِبَاحَةُ لِجَاجَةِ الْخَلَاصِ وَقَدْ انْدَفَعَتْ بِالْوَاحِدَةِ. وَلَنَا قَوْلُهُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – «إنَّ مِنْ السُّنَّةِ أَنْ تَسْتَقْبِلَ الطُّهْرَ اسْتِقْبَالًا فَتُطَلِّقَهَا كَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – «إنَّ مِنْ السُّنَّةِ أَنْ تَسْتَقْبِلَ الطُّهْرَ اسْتِقْبَالًا فَتُطَلِّقَهَا لِكُلِّ قُرْءٍ تَطْلِيقَةً» وَلِأَنَّ اخْكُمَ يُدَارُ عَلَى دَلِيلِ الْحَاجَةِ وَهُوَ الْإِقْدَامُ عَلَى الطَّلَاقِ فِي زَمَانِ لَكُلِّ قُرْءٍ تَطْلِيقَةً» وَلِأَنَّ الظُّهُرُ الْخَالِي عَنْ الجِّمَاعِ، فَالْحَاجَةُ كَالْمُتَكَرِّرَةِ نَظَرًا إِلَى دَلِيلِهَا، ثُمَّ قِيلَ: ثَمَانِ ثَعَرْدِ الرَّغْبَةِ وَهُوَ الطُّهُرُ الْفَالِي عَنْ الجِّمَاعِ، فَالْحَاجَةُ كَالْمُتَكَرِّرَةِ نَظَرًا إِلَى دَلِيلِهَا، ثُمَّ قِيلَ:

{247} وَهِ اللهِ أَنَّهُ قَالَ: «طَلَاقَ الحسن / عَنْ عَبْدِ اللهِ أَنَّهُ قَالَ: «طَلَاقُ السُّنَّةِ تَطْلِيقَةٌ وَهِيَ طَاهِرٌ فِي غَيْرِ جِمَاعٍ، فَإِذَا حَاضَتْ وَطَهُرَتْ، طَلَّقَهَا أُخْرَى، فَإِذَا حَاضَتْ وَطَهُرَتْ طَلَّقَهَا أُخْرَى، ثُمَّ تَعْتَدُّ بَعْدَ ذَلِكَ بِحَيْضَةٍ (سنن نسائي شريف: (٢) باب: طلاق السنة، نمبر 3394)

وجه: (2) الحديث لثبوت الطلاق الحسن / عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، «أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْحُطَّابِ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم: مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ اللهِ صلى الله عليه وسلم: مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَطْهُرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَ، فَيَالُكُ الْعِدَةُ الَّتِي أَمَرَ اللهُ أَنْ تُطَلَّقَ هَا النِّسَاءُ.» (بخارى شريف: باب: قول الله تعالى يا أيها النبي فتيلًا النبي أمر الله أَنْ تُطلَقوهن لعدتهن، غبر 5251, مسلم شريف: باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، غبر 1471, ابو داؤد شريف: باب في طلاق السنة، غبر 2179)

**وَهِهَ**: (3) الحديث لثبوت الطلاق الحسن / يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّقِينَ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ (الطلاق: 65، الآية: 1)

**9 (4)** الحديث لثبوت الطلاق الحسن / عَنِ الحُسَنِ ، قَالَ: نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً وَهِيَ حَائِضٌ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُتْبِعَهَا بِتَطْلِيقَتَيْنِ أُخْرَاوَيْنِ عِنْدَ الْقُرْئَيْنِ فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، فَقَالَ: «يَا ابْنَ عُمَرَ مَا هَكَذَا أَمَرَكَ اللَّهُ إِنَّكَ قَدْ أَخْطَأْتَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، فَقَالَ: «يَا ابْنَ عُمَرَ مَا هَكَذَا أَمَرَكَ اللَّهُ إِنَّكَ قَدْ أَخْطَأْتَ

الْأَوْلَى أَنْ يُؤَخِّرَ الْإِيقَاعَ إِلَى آخِرِ الطُّهْرِ احْتِرَازًا عَنْ تَطْوِيلِ الْعِدَّةِ، وَالْأَظْهَرُ أَنْ يُطَلِّقَهَا كَمَا طَهُرَتْ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَخَرَ رُبَّمَا يُجَامِعُهَا، وَمِنْ قَصْدِهِ التَّطْلِيقُ فَيُبْتَلَى بِالْإِيقَاعِ عَقِيبَ الْوَقَاعِ. طَهُرَتْ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَخْرَ رُبَّمَا يُجَامِعُهَا، وَمِنْ قَصْدِهِ التَّطْلِيقُ فَيُبْتَلَى بِالْإِيقَاعِ عَقِيبَ الْوَقَاعِ. {248} (وَطَلَاقُ الْبِدْعَةِ أَنْ يُطَلِّقَهَا ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ ثَلَاثًا فِي طُهْرٍ وَاحِدٍ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَكَانَ عَاصِيًا) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ الله -: كُلُّ الطَّلَاقِ مُبَاحٌ لِأَنَّهُ تَصَرُّفُ مَشُرُوعٌ حَتَّى يُسْتَفَاذَ بِهِ الْحُكْمُ وَالْمَشْرُوعِيَّةُ لَا تُجَامِعُ الْحُظْرَ، بِخِلَافِ الطَّلَاقِ فِي تَصَرُّفُ مَشُرُوعٌ حَتَّى يُسْتَفَاذَ بِهِ الْحُكْمُ وَالْمَشْرُوعِيَّةُ لَا تُجَامِعُ الْخَطْرَ، بِخِلَافِ الطَّلَاقِ فِي تَصَرُّفُ مَشُوعٍ حَتَّى يُسْتَفَاذَ بِهِ الْخُكْمُ وَالْمَشْرُوعِيَّةُ لَا تُجَامِعُ الْخَطْرَ، بِخِلَافِ الطَّلَاقِ فِي حَالَةِ الْخَيْضِ؛ لِأَنَّ الْمُحَرَّمَ تَطُويلُ الْعِدَّةِ عَلَيْهَا لَا الطَّلَاقِ. وَلَنَا أَنَّ الْمُحَرِّمُ وَالْمُ لَوْ وَهِيَ فِي الْمُقَرِقِ عَلَى الطَّلَاقِ فَو اللَّالَاقِ. وَلَنَا أَنَّ الْمُعَرِقِ عَلَى الْلَّالِقِ فَو اللَّهُ لَوْ وَلَا الْمُعَالِخُ الدِينِيَّةُ وَالدُّنْيُويَّةُ وَالْإِبَاحَةُ لِلْكَاجَةِ إِلَى الْخُلَاصِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْجُمْعِ بَيْنَ الثَّلَاثِ وَهِيَ فِي الْمُفَرَّقِ عَلَى الْأَطْهَارِ ثَانِيَةً لِلْمُنَاقِ فِي الْمُفَرِقِ عَلَى الْأَطْهَارِ ثَانِيَةً

السُّنَّةَ، وَالسُّنَّةُ أَنْ تَسْتَقْبِلَ الطُّهْرُ فَيُطَلِّقَ لِكُلِّ قُرُوءِ» ، قَالَ: فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَرَاجَعْتُهَا ، ثُمُّ قَالَ: «إِذَا هِيَ طَهُرَتْ فَطَلِّقْ عِنْدَ ذَلِكَ أَوْ أَمْسِكْ»( دارقطنى: ١٦ – كتاب الطلاق والخلع والإيلاء وغيره،نمبر 3974)

وجه: (5) الحديث لثبوت الطلاق الحسن / عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: قَالَ رَجُلُّ يَعْنِي عَلِيًّا:.. أَوْ طَاهِرٌ لَمْ يُجَامِعْهَا، يَنْتَظِرُ حَتَّى إِذَا كَانَ فِي قُبُلِ عِدَّتِهَا، فَإِنْ بَدَا لَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا، وَإِنْ بَدَا لَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا، وَإِنْ بَدَا لَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا، وَإِنْ بَدَا لَهُ أَنْ يُجَامِعُهَا» (سنن ابن شيبه: ما قالوا في طلاق السنة ما ومتى يطلق؟ غبر قال: {248} وجه: (1) الحديث لوقوع طلاق البدعة الثلاث / سَمِعْتُ عَمْمُودَ بْنَ لَبِيدٍ قَالَ: أُخْبِرَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ رَجُلٍ، طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ جَمِيعًا، فَقَامَ أَخْبِرَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ رَجُلٍ، طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ جَمِيعًا، فَقَامَ غَضْبَانًا، ثُمَّ قَالَ: «أَيُلْعَبُ بِكِتَابِ اللهِ، وَأَنَ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ» (سنن نسائي شريف: طلاق الثلاث المجموعة، وما فيه من التغليظ، غبر 5564)

وجه: (2) الحديث لوقوع طلاق البدعة الثلاث / عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ ، قَالَ: لَمَّا مَاتَ عَلِيٌّ رضي الله عنه جَاءَتْ عَائِشَةُ بِنْتُ خَلِيفَةَ الْخَثْعَمِيَّةُ امْرَأَةُ الْحُسَنِ بْنِ عَلِيٍّ،... وَقَالَ: لَوْلَا أَيِّ رَضِي الله عنه جَاءَتْ عَائِشَةُ بِنْتُ خَلِيفَةَ الْخَثْعَمِيَّةُ امْرَأَةُ الْحُسَنِ بْنِ عَلِيٍّ،... وَقَالَ: لَوْلَا أَيِّ أَبَنْتُ الطَّلَاقَ لَمَا لَوَ جَعْتُهَا ، وَلَكِنِي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «أَيُّكَا رَجُلٍ طَلَقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا عِنْدَ كُلِّ طُهْرٍ تَطْلِيقَةً أَوْ عِنْدَ رَأْسِ كُلِّ شَهْرٍ تَطْلِيقَةً أَوْ طَلَقَهَا ثَلَاثًا جَمِيعًا لَمُ

نَظَرًا إِلَى دَلِيلِهَا، وَالْحَاجَةُ فِي نَفْسِهَا بَاقِيَةٌ فَأَمْكَنَ تَصْوِيرُ الدَّلِيلِ عَلَيْهَا، وَالْمَشْرُوعِيَّةُ فِي خَنْرِهِ وَهُو مَا ذَكَرْنَاهُ، وَكَذَا إِيقَاعُ ذَاتِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ إِزَالَةُ الرِّقِ لَا تُنَافِي الْحُظْرَ لِمَعْنَى فِي غَيْرِهِ وَهُو مَا ذَكَرْنَاهُ، وَكَذَا إِيقَاعُ الثِّنْتَيْنِ فِي طُهْرٍ وَاحِدٍ بِدْعَةٌ؛ لِمَا قُلْنَا. وَاخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ فِي الْوَاحِدَةِ الْبَائِنَةِ. قَالَ فِي الْأَصْلِ: إِنَّهُ أَخْطاً السُّنَّةَ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى إِثْبَاتِ صِفَةٍ زَائِدَةٍ فِي الْخَلَاصِ وَهِيَ الْبَيْنُونَةُ، وَفِي

كتاب الطلاق

تَحِلَّ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ» (دارقطني: ١٦ – كتاب الطلاق والخلع والإيلاء وغيره، نمبر: 3973)

وجه: (3) الحديث لوقوع طلاق البدعة الثلاث / أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدِ السَّاعِدِيَّ أَخْبَرَهُ «أَنَّ عُوَيْمِرًا الْعَجْلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ . . . قَالَ عُوَيْمِرُ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللهِ إِنْ أَمْسَكْتُهَا، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم» (بخاري شريف: باب من أجاز طلاق الثلاث، غبر 5259 مسلم شريف: ١٩ – كتاب اللعان، غبر 1492)

وجه: (4) قول التابعي لوقوع طلاق البدعة الثلاث / عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: «كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَجَاءَهُ رَجُلُ فَقَالَ: إِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ رَادُهَا إِلَيْهِ ثُمَّ عَبَّاسٍ فَجَاءَهُ رَجُلُ فَقَالَ: إِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ رَادُهَا إِلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: عَنْطَلِقُ أَحَدُكُمْ فَيرَّكَبُ الْحُمُوقَةَ ثُمَّ يَقُولُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، وَإِنَّ الله قَالَ: {وَبَانَتْ لِللهَ قَالَ: يَنْطَلِقُ أَحَدُكُمْ فَيرَّكَبُ الْحُمُوقَةَ ثُمَّ يَقُولُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، وَإِنَّ الله قَالَ: {وَبَانَتْ لِللهَ قَالَ: يَتَقِ اللهَ فَلَا أَجِدُ لَكَ عَنْرَجًا عَصَيْتَ رَبَّكَ، وَبَانَتْ {وَمَنْ يَتَقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ عَنْرَجًا } وَإِنَّكَ لَمْ تَتَقِ اللهَ فَلَا أَجِدُ لَكَ عَنْرَجًا عَصَيْتَ رَبَّكَ، وَبَانَتْ مِنْكَ امْرَأَتُكَ (ابو داؤد شريف: باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث، نمبر 2197 مصنف ابن شيبه: من كره أن يطلق الرجل امرأته ثلاثا في مقعد واحد، وأجاز ذلك عليه، غير 1778)

**941:** (5) قول التابعي لوقوع طلاق البدعة الثلاث / أَنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ أَبُو الصَّهْبَاءِكَانَ كَثِيرَ السُّؤَالِ لِابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ كَانَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ كِمَا جَعَلُوهَا وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَأَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: " بَلَى كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ فِهَا جَعَلُوهَا وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَأَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه وَصَدْرًا مِنْ

الزِّيَادَاتِ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ لِلْحَاجَةِ إِلَى الْخَلَاصِ نَاجِزًا.

{249} (وَالسُّنَّةُ فِي الطَّلَاقِ مِنْ وَجْهَيْنِ: سُنَّةٌ فِي الْوَقْتِ وَسُنَّةٌ فِي الْعَدَدِ فَالسُّنَّةُ فِي الْعَدَدِ)

{250} (يَسْتَوِي فِيهَا الْمَدْخُولُ كِمَا وَغَيْرُ الْمَدْخُولِ كِمَا) وَقَدْ ذَكَرْنَاهَا

 $\{251\}$  (وَالسُّنَّةُ فِي الْوَقْتِ تَقْبُتُ فِي الْمَدْخُولِ هِمَا خَاصَّةً، وَهُوَ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي طُهْرٍ لَمَّ يُجَامِعْهَا فِيهِ) لِأَنَّ الْمُرَاعَى دَلِيلُ الْحَاجَةِ وَهُوَ الْإِقْدَامُ عَلَى الطَّلَاقِ فِي زَمَانِ تَجَدُّدِ الرَّغْبَةِ وَهُوَ الْإِقْدَامُ عَلَى الطَّلَاقِ فِي زَمَانِ تَجَدُّدِ الرَّغْبَةِ وَهُوَ الطُّهْرُ الْخَالِي عَنْ الْجِمَاعِ، أَمَّا زَمَانُ الْخَيْضِ فَزَمَانُ التَّفْرَةِ، وَبِالْجِمَاعِ مَرَّةً فِي الطُّهْرِ تَفْتُرُ الرَّغْبَةُ الطُّهْرُ الْخَالِي عَنْ الْجِمَاعِ، أَمَّا زَمَانُ الْخَيْضِ فَزَمَانُ التَّفْرَةِ، وَبِالْجِمَاعِ مَرَّةً فِي الطُّهْرِ تَفْتُرُ الرَّغْبَةُ

إِمَارَةِ عُمَرَ رضي الله عنه، فَلَمَّا أَنْ رَأَى النَّاسَ قَدْ تَتَابَعُوا فِيهَا قَالَ: أَجِيزُوهُنَّ عَلَيْهِمْ (سنن بيهقي: باب من جعل الثلاث واحدة وما ورد في خلاف ذلك، نمبر 14985 , مصنف ابن شيبه: ما قالوا: إذا طلق امرأته ثلاثا، قبل أن يدخل بَها فهي واحدة، نمبر: 17878)

{250} عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يُطَلِّقَهَا وَاحِدَةً، ثُمُّ يَتُرْكَهَا حَتَّى تَجِيضَ ثَلَاثَ حِيَضٍ» (مصنف ابن شيبه: ما يستحب من طلاق السنة، وكيف هو؟،نمبر 17743 ,مصنف عبد الرزاق: باب وجه الطلاق، وهو طلاق العدة والسنة،نمبر 10926)

[251] وجه: (1) الحديث لثبوت" الطلاق في الوقت سنة لمدخول بها / عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، «أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِي حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخُطَّابِ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخُطَّابِ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم: مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَجِيضَ، ثُمَّ تَطُهُرَ، ثُمُّ إِنْ شَاءَ طَلَّقَ فَلْرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمُّ تَجِيضَ، ثُمُّ تَطُهُرَ، ثُمُّ النِساءُ أَمْ الله أَنْ تُطَلَّقَ هَا النِسَاءُ.» شاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَكَسَّ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللهُ أَنْ تُطَلَّقَ هَا النِساءُ.» (بخاري شريف: باب: قول الله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتمن، غير الخالق ويؤمر برجعتها،غبر 1471 باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعتها،غبر 1471 بابوداؤد شريف: باب في طلاق السنة، غبر 2179) فقع الطلاق ويؤمر برجعتها،غبر 1471 بابوداؤد شريف: باب في طلاق السنة، غبر 2179)

[252] (وَغَيْرُ الْمَدْخُولِ هِمَا يُطَلِّقُهَا فِي حَالَةِ الطُّهْرِ وَالْحَيْضِ) خِلَافًا لِرُفَرَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – ، هُوَ يَقِيسُهَا عَلَى الْمَدْخُولِ هِمَا صَادِقَةٌ لَا تَقِلُ ، هُوَ يَقِيسُهَا عَلَى الْمَدْخُولِ هِمَا صَادِقَةٌ لَا تَقِلُ الْخَيْضِ مَا لَمْ يَخْصُلْ مَقْصُودُهُ مِنْهَا، وَفِي الْمَدْخُولِ هِمَا تَتَجَدَّدُ بِالطُّهْرِ.

[253] قَالَ (وَإِذَا كَانَتْ الْمَوْأَةُ لَا تَجْيضُ مِنْ صَغَوْ أَوْ كِبَرٍ فَأَرَادَ أَنْ يُطَلِقَهَا ثَلَاثًا لِلسُّنَةِ طَلَقَهَا وَاحِدَةً، فَإِذَا مَضَى شَهْرٌ طَلَقَهَا أُخْرَى، فَإِذَا مَضَى شَهْرٌ طَلَقَهَا أُخْرَى) ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ فِي حَقِّهَا قَائِمٌ مَقَامَ الْحُيْضِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {وَاللائِي يَبُسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ} [الطلاق: 4] إِلَى أَنْ قَالَ {وَاللائِي لَمْ يَعِضْنَ} [الطلاق: 4] وَالْإِقَامَةُ فِي حَقِّ الحَيْضِ حَاصَّةً حَتَّى يُقَدَّرَ السَّهْرِ وَهُوَ بِالْحَيْضِ لَا بِالطُّهْرِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ السَّهْرِ وَهُوَ بِالْحَيْضِ لَا بِالطُّهْرِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ تُعْتَبَرُ الشُّهُورُ بِالْأَهِلَةِ وَهِي مَسْأَلَةُ الْإِجَازَاتِ. تُعْتَبَرُ الشُّهُورُ بِالْأَهِلَةِ وَهِي مَسْأَلَةُ الْإِجَازَاتِ. عَنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا يُكْمِلُ الْأَوَّلَ بِالْأَخِيرِ وَالْمُتَوسِّطَانِ بِالْأَهِلَةِ وَهِي مَسْأَلَةُ الْإِجَازَاتِ. عَنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا يُكْمِلُ الْأَوَّلَ بِالْأَخِيرِ وَالْمُتَوسِطَانِ بِالْأَهِلَةِ وَهِي مَسْأَلَةُ الْإِجَازَاتِ. عَنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا يُكْمِلُ الْأَوْلَ بِالْأَخِيرِ وَالْمُتَوسِطَانِ بِالْأَهِلَةِ وَهِي مَسْأَلَةُ الْإِجَازَاتِ. \$ وَعْنَدَهُمَا بِشَهْرٍ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْمُيْصَلُ بَيْنَ وَطُئِهَا وَطَلَاقِهَا وَلَا يَفْصِلُ بَيْنَ وَطُئِهَا وَطَلَاقِهَا بِزَمَانٍ وَهُو الشَّهُرُ: وَلَيْ النَّعْبَةُ ، وَإِثَا تَتَجَدَّدُ بِزَمَانٍ وَهُو الشَّهُرُ: وَلَنَا أَنَّهُ لَا يُتَوَهَمُ الْخَبُلُ فِيهَا، وَالْكَرَاهِيَةُ فِي ذَوَاتِ الْخَيْضِ بِاعْتِنَارِهِ؛ لِأَنَّ عِنْدَ ذَلِكَ يُشْتَبُهُ وَلَنَا أَنَّهُ لَا يُتَوَهَمُ الْمُثَولُ فَلَا أَنْهُ لَا يُتَوَهَمُ الْمُبَلِ فِيهَا، وَالْكَرَاهِيَةُ فِي ذَوَاتِ الْخَيْضِ بِاعْتِنَارِهِ؛ لِأَنَّ عِنْدَ ذَلِكَ يُشَعْبَهُ

{252} **وَهِهَ:** (1) قول التابعي لجواز الطلاق في الحيض لغير مدخول بَمَا / عَنِ الثَّوْرِيِّ فِي رَجُلٍ طَلَّقَ الْبِكْرَ حَائِضًا قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ لِأَنَّهُ لَا عِدَّةَ لَهَا» (مصنف عبدالرزاق: باب هل يطلق الرجل البكر حائضا؟ نمبر 10975)

{253} وَهِهَ: (1) الآية لثبوت "إِذَا كَانَتْ الْمَوْأَةُ لَا تَحِيضُ مِنْ صِغَوٍ أَوْ كِبَرٍ طلقها ثلثة أشهر واللَّائِي لَمْ أَشهر واللَّائِي لَمْ أَن الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ أَشهر" / وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ أَشهر (الطلاق: 65، الآية: 4)

وجه: (2) قول التابعي لثبوت "إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ لَا تَحِيضُ مِنْ صِغَرٍ أَوْ كِبَرٍ طلقها ثلثة أشهر" / عَنِ الزُّهْرِيِّ: فِي الْبِكْرِ الَّتِي لَمْ تَحِضْ، وَالَّتِي قَعَدَتْ مِنَ الْحَيْضِ: «طَلَاقُهَا كُلَّ هِلَالٍ أَشهر" / عَنِ الزُّهْرِيِّ: فِي الْبِكْرِ الَّتِي لَمْ تَحِضْ، غَبَر 11112) تَطْلِيقَةٌ» (مصنف عبدالرزاق: باب طلاق التي لم تحض، نمبر 11112)

وَجْهُ الْعِدَّةِ، وَالرَّغْبَةُ وَإِنْ كَانَتْ تَفْتُرُ مِنْ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَ لَكِنْ تَكْثُرُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ؛ لِأَنَّهُ يَرْغَبُ فِي وَطْءٍ غَيْرٍ مُعَلَّقٍ فِرَارًا عَنْ مُؤَنِ الْوَلَدِ فَكَانَ الزَّمَانُ زَمَانَ رَغْبَةٍ وَصَارَ كَزَمَانِ الْحَبَلِ. يَرْغَبُ فِي وَطْءٍ غَيْرٍ مُعَلَّقٍ فِرَارًا عَنْ مُؤَنِ الْوَلَدِ فَكَانَ الزَّمَانُ زَمَانَ رَغْبَةٍ وَصَارَ كَزَمَانِ الْجَبَلِ. {255} (وَطَلَاقُ الْحُامِلِ يَجُوزُ عَقِيبَ الجِّمَاعِ) ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤَدِّي إِلَى اشْتِبَاهِ وَجْهِ الْعِدَّةِ، وَزَمَانُ الرَّغْبَةِ فِي الْوَطْءِ لِكُونِهِ غَيْرَ مُعَلَّقٍ أَوْ يَرْغَبُ فِيهَا لِمَكَانِ وَلَدِهِ مِنْهَا فَلَا تَقِلُ الرَّغْبَةُ بِالْجِمَاع

{256} (وَيُطْلِقُهُا لِلسُّنَّةِ ثَلَاثًا يَفْصِلُ بَيْنَ كُلِّ تَطْلِيقَتَيْنِ بِشَهْرٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ) وَزُفَرُ (لَا يُطَلِّقُهَا لِلسُّنَّةِ إِلَّا وَاحِدَةً) لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الطَّلَاقِ الْحُظْرُ، وَقَدْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِالتَّفْرِيقِ عَلَى فُصُولِ الْعِدَّةِ، وَالشَّهْرُ فِي حَقِّ الْخَامِلِ لَيْسَ مِنْ فُصُولِهَا فَصَارَ كَالْمُمْتَدِ الشَّرْعُ بِالتَّفْرِيقِ عَلَى فُصُولِ الْعِدَّةِ، وَالشَّهْرُ فِي حَقِّ الْخَامِلِ لَيْسَ مِنْ فُصُولِهَا فَصَارَ كَالْمُمْتَدِ طُهْرُهَا. وَهُلَمَا أَنَّ الْإِبَاحَةَ بِعِلَّةِ الْحَاجَةِ وَالشَّهْرُ دَلِيلُهَا كَمَا فِي حَقِّ الْآيِسَةِ وَالصَّغِيرَةِ، وَهَذَا؛ لِأَنَّهُ زَمَانُ تَجَدُّدِ الرَّغْبَةِ عَلَى مَا عَلَيْهِ الجُبِلَّةُ السَّلِيمَةُ فَصَلَحَ عِلْمًا وَدَلِيلًا، بِخِلَافِ الْمُمْتَدِ لِغُولُهُ وَهُو مَرْجُونٌ فِيهَا فِي كُلِّ زَمَانٍ وَلَا يُرْجَى مَعَ طُهُرُهَا؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ فِي حَقِّهَا إِنَّا هُو الطُّهْرُ وَهُو مَرْجُونٌ فِيهَا فِي كُلِّ زَمَانٍ وَلَا يُرْجَى مَعَ الْخَبْلِ.

{257} (وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي حَالَةِ الْحَيْضِ وَقَعَ الطَّلَاقُ) ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنْهُ لِمَعْنَى

{255} وَهِهَ: (1) قول التابعي لثبوت "طَلَاقُ الْحُامِلِ يَجُوزُ عَقِيبَ الجِّمَاعِ" / عَنِ الْحُسَنِ، وَمُحَمَّدٍ، قَالًا: «إِذَا كَانَتْ حَامِلًا طَلَّقَهَا مَتَى شَاءَ» (مصنف ابن شيبه: ما قالوا في الحامل كيف تطلق؟، غير 17748)

{256} وَهِهَ: (1) قول التابعي لطريق طَلَاقُ الْحُامِلِ / قُلْتُ لِلزُّهْرِيِّ: إِذَا أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا حَامِلًا ثَلَاثًا، كَيْفَ؟ قَالَ: «عَلَى عِدَّةِ أَقْرَائِهَا» (مصنف عبدالرزاق: باب طلاق الحامل، غبر 10932, مصنف عبدالرزاق: ما قالوا في الحامل كيف تطلق؟، غبر 17750) الحامل، غبر 10932 وهي عبدالرزاق: ما قالوا في حالة الحيض / سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: «طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ قَالَ: «طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: لِيُرَاجِعْهَا. قُلْتُ: تُتُسَبُ. قَالَ: فَمَهُ» (بخاري شريف: باب إذا طلقت الحائض تعتد بذلك الطلاق،

فِي غَيْرِهِ وَهُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ فَلَا يَنْعَدِمُ مَشْرُوعِيَّتُهُ

{258} (وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا) «لِقَوْلِهِ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – لِعُمَرَ مُرْ ابْنَكَ فَلْيُرَاجِعْهَا» وَقَدْ طَلَّقَهَا فِي حَالَةِ الْحُيْضِ. وَهَذَا يُفِيدُ الْوُقُوعَ وَالْحُتَّ عَلَى الرَّجْعَةِ ثُمَّ الْاسْتِحْبَابُ قَوْلُ بَعْضِ الْمَشَايِخِ. وَالْأَصَحُ أَنَّهُ وَاجِبٌ عَمَلًا بِحَقِيقَةِ الْأَمْرِ وَرَفْعًا لِلْمَعْصِيةِ الْقَدْرِ الْمُمْكِنِ بِرَفْعِ أَثَرِهِ وَهُوَ الْعِدَّةُ وَدَفْعًا لِضَرَرِ تَطْوِيلِ الْعِدَّةِ.

{259} قَالَ (فَإِذَا طَهُرَتْ وَحَاضَتْ ثُمُّ طَهُرَتْ)، فَإِنْ شَاءَ طَلَّقَهَا وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا. قَالَ: وَهَكَذَا ذُكِرَ فِي الْأَصْلِ. وَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ أَنَّهُ طَلَّقَهَا فِي الطُّهْرِ الَّذِي يَلِي الْحُيْضَةَ الْأُولَى. قَالَ أَبُو الْخُسَنِ الْكَرْخِيُّ (مَا ذَكَرَهُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَا ذَكَرَ فِي الْأَصْلِ قَوْهُمُمَا) الْأُولَى. قَالَ أَبُو الْخُسَنِ الْكَرْخِيُّ (مَا ذَكَرَهُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَا ذَكَرَ فِي الْأَصْلِ قَوْهُمُمَا) وَوَجْهُ الْمَذْكُورِ فِي الْأَصْلِ أَنَّ السُّنَّةَ أَنْ يَفْصِلَ بَيْنَ كُلِّ طَلَاقَيْنِ بِحَيْضَةٍ وَالْفَاصِلُ هَاهُنَا بَعْضُ

نمبر: 5252 رمسلم شريف: (١) – باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعتها،نمبر 1471 رترمذي شريف:نمبر 1175 ابو داؤد شريف: نمبر: (2184)

[258] وجه: (1) الحديث لثبوت "يُسْتَحَبُّ أَنْ يُرَاجِعَهَا" / عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، «أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخُطَّابِ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه عُمرُ بْنُ الْخُطَّابِ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم: مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَجِيضَ، ثُمَّ تَطْهُرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَسِلم: مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَجِيضَ، ثُمَّ تَطْهُرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللهُ أَنْ تُطَلَّقُ هَا النِّسَاءُ.» (بخاري شريف: باب: قول الله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن،غبر 5251 , مسلم شريف: (١) – باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعتها، غبر 1471 ,ابوداؤد شريف: باب في طلاق السنة،غبر 2179)

{259} **وَهِمَا:** (1) الحديث لثبوت بعد أيام الحيض إن شاء طلقها وإن شاء أمسكها / عَنْ عَبْدِ اللهِ بْن عُمَرَ رضي الله عنهما، «أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ

اَخُيْضَةِ فَتَكُمُلُ بِالثَّانِيَةِ وَلَا تَتَجَرَّأُ فَتَتَكَامَلُ. وَجُهُ الْقَوْلِ الْآخَرِ أَنَّ أَثَرَ الطَّلَاقِ قَدْ انْعَدَمَ بِالْمُرَاجَعَةِ فَصَارَ كَأَنَّهُ لَمْ يُطَلِّقُهَا فِي الخَيْضِ فَيُسَنُّ تَطْلِيقُهَا فِي الطُّهْرِ الَّذِي يَلِيهِ.

{260}} (وَمَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ وَهِيَ مِنْ ذَوَاتِ الْحَيْضِ وَقَدْ دَخَلَ هِا: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا لِلسُّنَّةِ وَلا نِيَّةَ لَهُ فَهِيَ طَالِقٌ عِنْدَ كُلِّ طُهْرٍ تَطْلِيقَةً) ؛ لِأَنَّ اللَّامَ فِيهِ لِلْوَقْتِ وَوَقْتُ السُّنَّةِ طُهْرٌ لَا وَلا نِيَّةَ لَهُ فَهِيَ طَالِقٌ عِنْدَ كُلِّ طُهْرٍ تَطْلِيقَةً) ؛ لِأَنَّ اللَّامَ فِيهِ لِلْوَقْتِ وَوَقْتُ السُّنَّةِ طُهْرٌ لَا حَمَاعَ فِيهِ

{261} (وَإِنْ نَوَى أَنْ تَقَعَ الثَّلَاثُ السَّاعَةَ أَوْ عِنْدَ رَأْسِ كُلِّ شَهْرٍ وَاحِدَةٌ فَهُوَ عَلَى مَا نَوَى) سَوَاءٌ كَانَتْ فِي حَالَةِ الخَيْضِ أَوْ فِي حَالَةِ الطُّهْرِ. وَقَالَ زُفَرُ: لَا تَصِحُّ نِيَّةُ الجُمْعِ لِأَنَّهُ بِدْعَةٌ وَهِيَ ضِدُّ السُّنَّةِ. وَلَنَا أَنَّهُ مُحْتَمِلٌ لَفْظَهُ؛ لِأَنَّهُ سُنِيٍّ وُقُوعًا مِنْ حَيْثُ إِنَّ وُقُوعَهُ بِالسُّنَّةِ

صلى الله عليه وسلم، فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَجِيضَ، ثُمَّ لِيُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَجِيضَ، ثُمَّ اللهُ أَنْ يَمَسَّ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللهُ أَنْ تَطُهُرَ، ثُمُّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللهُ أَنْ تُطَلَقُوهَ فَمَا النبي إذا طلقتم النساء تُطلَق فَمَا النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن، غبر رضاها، وأنه فطلقوهن لعدتهن، غبر 7525 مسلم شريف: باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعتها،غبر 1471 م ابوداؤد شريف: باب في طلاق السنة، غبر: 2179)

{261} وَهَالَ الزُّهْرِيُّ فِي امْرَأَةٍ يُطلِّقُهَا زَوْجُهَا عِنْدَكُلِّ طُهْرٍ تَطْلِيقَةً قَالُوا: «تَعْتَدُّ بَعْدَ الثَّلَاثِ مَا نَوَى" / وَقَالَ الزُّهْرِيُّ فِي امْرَأَةٍ يُطلِّقُهَا زَوْجُهَا عِنْدَكُلِّ طُهْرٍ تَطْلِيقَةً قَالُوا: «تَعْتَدُّ بَعْدَ الثَّلَاثِ مَا نَوَى" / عَنْ دَاوُدَ عَيْضَةً وَاحِدَةً» (مصنف عبد الرزاق: باب تعتد إذا طلقها عند كل حيضة، نمبر: 10938) وَهِد: (2) الحديث لثبوت "إِنْ نَوَى أَنْ تَقَعَ الثَّلَاثُ السَّاعَةَ فَهُوَ عَلَى مَا نَوَى" / عَنْ دَاوُدَ بُنِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: طَلَّقَ جَدِّي امْرَأَةً لَهُ أَلْفَ تَطْلِيقَةٍ، فَانْطَلَقَ أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلَى الله عليه وسلم، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَمَا اتَّقَى الله جَدُّكَ، وَإِنْ أَمَا تَلَى عَذَبَهُ، وَإِنْ أَمَا تَلَى عَذَبَهُ، وَإِنْ قَالَ عَذَبَهُ، وَإِنْ

لَا إِيقَاعًا فَلَمْ يَتَنَاوَلْهُ مُطْلَقُ كَلَامِهِ وَيَنْتَظِمُهُ عِنْدَ نِيَّتِهِ

{262} (وَإِنْ كَانَتْ آيِسَةً أَوْ مِنْ ذَوَاتِ الْأَشْهُرِ وَقَعَتْ السَّاعَةَ وَاحِدَةٌ وَبَعْدَ شَهْرِ أُخْرَى وَبَعْدَ شَهْرٍ أُخْرَى) ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ فِي حَقِّهَا دَلِيلُ الْحَاجَةِ كَالطُّهْرِ فِي حَقِّ ذَوَاتِ الْأَقْرَاءِ عَلَى مَا بَيَّنَّا

{263} (وَإِنْ نَوَى أَنْ يَقَعَ الثَّلَاثُ السَّاعَةَ وَقَعْنَ عِنْدَنَا خِلَافًا لِزُفَرَ لَمَا قُلْنَا) بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ لِلسُّنَّةِ وَلَمْ يَنُصَّ عَلَى الثَّلَاثِ حَيْثُ لَا تَصِحُّ نِيَّةُ الجُمْعِ فِيهِ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الْمُنْقِ وَلَمْ يَنُصُ عَلَى الثَّلَاثِ حَيْثُ لَا تَصِحُ نِيَّةُ الجُمْعِ فِيهِ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الثَّلَاثِ إِنَّا صَحَّتْ فِيهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ اللَّامَ فِيهِ لِلْوَقْتِ فَيُفِيدُ تَعْمِيمَ الْوَقْتِ وَمِنْ ضَرُورَتِهِ الثَّلَاثِ إِنَّا لَكُمْ عَبِهِ الْوَقْتِ فَلَا تَصِحُ نِيَّةُ الثَّلَاثِ.

شَاءَ غَفَرَ لَهُ» (مصنف عبدالرزاق: باب المطلق ثلاثا،نمبر 11339, مصنف ابن شيبه: في الرجل يطلق امرأته مائة، أو ألفا في قول واحد،17804)

اخت: وقوعا: جوطلاق واقع ہوئی وہ سنت، لینی حدیث سے ثابت ہے، ایقاعا: باب افعال سے ہے، تین طلاق جو واقع کر رہاہے وہ سنت کے مطابق نہیں ہے، لم یتناوله: اس کو شامل نہیں، ینتظمه: اس کو شامل ہے۔ شامل ہے۔

#### فَصْلٌ

{264} (وَيَقَعُ طَلَاقُ كُلِّ زَوْجٍ إِذَا كَانَ عَاقِلًا بَالِغًا وَلَا يَقَعُ طَلَاقُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالنَّائِمِ) لِقَوْلِهِ – عَلَيْهِ الصَّلِحُ وَالسَّلَامُ – «كُلُّ طَلَاقٍ جَائِزٌ إِلَّا طَلَاقَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ» وَالنَّائِمُ عَدِيمُ الْإِخْتِيَارِ.

{265} (وَطَلَاقُ الْمُكْرَهِ وَاقِعٌ) خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ، هُوَ يَقُولُ إِنَّ الْإِكْرَاهَ لَا يُجَامِعُ الِاخْتِيَارَ وَطَلَاقُ الْمُكْرَهِ وَاقِعٌ) خِلَافِ الْهَازِلِ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَارٌ فِي التَّكَلُّمِ بِالطَّلَاقِ. وَلَنَا أَنَّهُ قَصَدَ

{264} وَهِهَ: (1) الحديث لثبوت وقوع طلاق العاقل البالغ / عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَعْتَلِمَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَعْتَلِمَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَعْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ» (ابوداؤد شريف: باب في المجنون يسرق أو يصيب حدا، نمبر: وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ» (ابوداؤد شريف: باب في المجنون يسرق أو يصيب حدا، نمبر: 4403م بخاري شريف: باب الطلاق في الإغلاق، نمبر 5269م رنسائي شريف: 3432)

وجه: (2) قول الصحابي لثبوت وقوع طلاق العاقل البالغ / وَقَالَ عُثْمَانُ لَيْسَ لِمَجْنُونِ وَلَا لِسَكْرَانَ طَلَاقٌ وَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ لِسَكْرَانَ طَلَاقٌ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ طَلَاقُ السَّكْرَانِ وَالْمُسْتَكْرَهِ لَيْسَ بِجَائِزٍ وَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ لَا يَجُوزُ طَلَاقُ الْمُوَسُوسِ (بخاري شريف: باب الطلاق في الإغلاق،نمبر 5269)

وجه: (3) الآية لثبوت وقوع طلاق العاقل البالغ / رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا (البقرة: 286)

**وَهِهَ:** (4) الآية لثبوت وقوع طلاق العاقل البالغ / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «لَا يَجُوزُ طَلَاقُ الصَّبِيّ» (مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في الصبي،نمبر 17935)

وجه: (5) الآية لثبوت وقوع طلاق العاقل البالغ / عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «كُلُّ طَلَاقِ جَائِزٌ، إِلَّا طَلَاقَ المَعْتُوهِ المَعْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ» (ترمذي شريف: باب ما جاء في طلاق المعتوه، غبر: 1191 , بخاري شريف: باب الطلاق في الإغلاق، غبر: 5269 جاء في طلاق المحره / وَعَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَلَا: «طَلَاقُ الْكُرْهِ جَائِزٌ، إِنَّمَا الْفَتَدَى بِهِ نَفْسَهُ» (مصنف عبدالرزاق: باب طلاق المكره أَوَالِ التابع الكره، عَنْ المُره،

إِيقَاعَ الطَّلَاقِ فِي مَنْكُوحَتِهِ فِي حَالِ أَهْلِيَّتِهِ فَلَا يَعْرَى عَنْ قَضِيَّتِهِ دَفْعًا لِحَاجَتِهِ اعْتِبَارًا بِالطَّائِعِ، وَهَذَا؛ لِأَنَّهُ عَرَفَ الشَّرَيْنِ وَاخْتَارَ أَهْوَلَهُمَا، وَهَذَا آيَةُ الْقُصْدِ وَالِاخْتِيَارُ، إلَّا أَنَّهُ عَيْرُ مُخِلِّ بِهِ كَالْهَازِلِ.

{266} (وَطَلَاقُ السَّكْرَانِ وَاقِعٌ) وَاخْتِيَارُ الْكَرْخِيِّ وَالطَّحَاوِيِّ أَنَّهُ لَا يَقَعُ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ صِحَّةَ الْقَصْدِ بِالْعَقْلِ وَهُوَ زَائِلُ الْعَقْلِ فَصَارَ كَزَوَالِهِ بِالْبَنْجِ وَالدَّوَاءِ. وَلَنَا أَنَّهُ زَالَ (بِسَبَبٍ هُوَ مَعْصِيَةٌ فَجُعِلَ بَاقِيًا حُكْمًا زَجْرًا لَهُ، حَتَّى لَوْ شَرِبَ فَصُدِعَ وَزَالَ وَقُلُهُ بِالصُّدَاعِ نَقُولُ إِنَّهُ لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ).

{267} (وَطَلَاقُ الْأَخْرَسِ وَاقِعٌ بِالْإِشَارَةِ) ؛ لِأَنْهَا صَارَتْ مَعْهُودَةً فَأُقِيمَتْ مَقَامَ الْعِبَارَةِ

نمبر: 11419 رمصنف ابن شيبه: من كان يرى طلاق المكره جائزا18041)

وجه: (2) قول التابعي لثبوت وقوع طلاق المكره / أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: «طَلَاقُ الْكُرْهِ جَائِزٌ» (مصنف عبدالرزاق: باب طلاق الكره، غبر 11421)

وجه: (3) الحديث لثبوت وقوع طلاق المكره / عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «ثَلَاثٌ حِدُّهُنَّ جِدُّ وَهَزْهُنَّ جِدُّ: النِّكَاحُ، وَالطَّلَاقُ، وَالرَّجْعَةُ.»(ابوداؤد شريف: باب في الطلاق على الهزل، نمبر 2194 , ترمذي شريف: باب ما جاء في الجد والهزل في الطلاق، نمبر: 1184)

{266} وَهِلَ التابعي لثبوت وقوع طلاق السكران / عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: «طَلَاقُ السَّكْرَانِ جَائِزٌ» (مصنف ابن شيبه: من أجاز طلاق السكران، غبر 17957, سنن بيهقي: باب من قال: يجوز طلاق السكران وعتقه، غبر 15112)

{267} وَهِلَ اللهِ عَنْ سَهْلٍ قَالَ رَسُولُ اللهِ الْخَرْسُ بِالْإِشَارَةُ / عَنْ سَهْلٍ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «وَأَنَا وَكَافِلُ الْمَتِيمِ فِي الجُنَّةِ هَكَذَا وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى وَفَرَّجَ

افت: يعرى: خالى، قضية: حكم، مقتضى، طائع: فرمال بردار، شرين: شركا تثنيه، اهوان: آسان، كمتر، هاذل: فدال كرفوالا، محملها كرفوالا-

دَفْعًا لِلْحَاجَةِ، وَسَتَأْتِيكَ وُجُوهُهُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

 $\{268\}$  (طَلَاقُ الْأُمَةِ ثِنْتَانِ حُرًّا كَانَ زَوْجُهَا أَوْ عَبْدًا، وَطَلَاقُ الْحُرَّةِ ثَلَاثٌ حُرًّا كَانَ زَوْجُهَا أَوْ عَبْدًا) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: عَدَدُ الطَّلَاقِ مُعْتَبَرُّ بِحَالِ الرِّجَالِ لِقَوْلِهِ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – «الطَّلَاقُ بِالرِّجَالِ وَالْعِدَّةُ بِالنِّسَاءِ» ، لِأَنَّ صِفَةَ الْمَالِكِيَّةِ كَرَامَةٌ وَالْآدَمِيَّةُ مُسْتَدْعِيَةٌ فَا، وَمَعْنَى الْآدَمِيَّةِ فِي الْحُرِّ أَكْمَلُ فَكَانَتْ مَالِكِيَّتُهُ أَبْلَغَ وَأَكْثَرَ وَلَنَا قَوْلُهُ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – «طَلَاقُ الْأَمَةِ ثِنْتَانِ وَعِدَّقُا حَيْضَتَانِ» وَلِأَنَّ حِلَّ الْمَحَلِيَّةِ نِعْمَةٌ فِي

بَيْنَهُمَا شَيْئًا.» (بخاري شريف: باب اللعان، غبر 5304)

وجه: (2) الآية لثبوت وقوع طلاق الأخرس بالإشارة / فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا (مريم: 19، الآية: 29)

وجه: (3) قول التابعي لثبوت وقوع طلاق الأخرس بالإشارة / وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْأَخْرَسُ إِذَا كَتَبَ الطَّلَاقَ بِيَدِهِ لَزِمَهُ وَقَالَ حَمَّادٌ الْأَخْرَسُ وَالْأَصَمُّ إِنْ قَالَ بِرَأْسِهِ جَازَ (بخاري شريف: باب اللعان، غبر 5300)

وجه: (4) قول التابعي لثبوت وقوع طلاق الأخرس بالإشارة / عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: «إِذَا كَتَبَ إِلَيْهَا بِطَلَاقِهَا فَقَدْ وَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا، فَإِنْ جَحَدَهَا اسْتُحْلِفَ» (مصنف عبدالرزاق: باب الرجل يكتب إلى امرأته بطلاقها، غبر 11433 , مصنف ابن شيبه: في الرجل يكتب طلاق امرأته بيده، غبر 17998)

{268} وَهِهَ: (1) الحديث لثبوت "طلاق الأمة ثنتان" / عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «طَلَاقُ الْأَمَةِ تَطْلِيقَتَانِ، وَقُرُوؤُهَا حَيْضَتَانِ.» (ابوداؤد شريف: باب في سنة طلاق العبد،غبر 2189 , ترمذي شريف: باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان، غبر: 1182) العبد،غبر 2189 , قول الصحابي لثبوت "في الطلاق تعتبر المرأة" / قال علي بن أبي طالب الطَّلاقُ بِالنِّسَاءِ والعدَّة بَحَنَّ، (موطا امام محمد: ٢ - (باب طلاق الحرة تحت العبد)،غبر 557)

حَقِّهَا، وَلِلرِّقِّ أَثَرٌ فِي تَنْصِيفِ النِّعَمِ إِلَّا أَنَّ الْعُقْدَةَ لَا تَتَجَزَّأُ فَتَكَامَلَتْ عُقْدَتَانِ، وَتَأْوِيلُ مَا رُوِيَ أَنَّ الْإِيقَاعَ بِالرِّجَالِ.

{269} (وَإِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ امْرَأَةً) بِإِذْنِ مَوْلاهُ وَطَلَّقَهَا (وَقَعَ طَلَاقُهُ وَلا يَقَعُ طَلَاقُ مَوْلاهُ عَلَى امْرَأَتِهِ)؛ لِأَنَّ مِلْكَ النِّكَاحِ حَقُّ الْعَبْدِ فَيَكُونُ الْإِسْقَاطُ إِلَيْهِ دُونَ الْمَوْلَى.

وها: (3) الآية لثبوت "في الطلاق تعتبر المرأة" / فَإِنْ طَلَقَهَا فَلَا تَحِلُ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ (البقرة: 2، الآية: 230)

وجه: (4) قول الصحابي لثبوت "في الطلاق تعتبر المرأة" /كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا سُئِلَ عَمَّنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا قَالَ لَوْ طَلَّقْتَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ فَإِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَمَرَنِي بِهَذَا فَإِنْ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا ثَلَاثًا عَلَى طَلَقْتَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ فَإِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَمَرَنِي بِهَذَا فَإِنْ طَلَقْتَهَا ثَلَاثًا ثَلَاثًا عَلَى حرام، نمبر: حَرَّمَتْ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرِكَ. (بخاري شريف: باب من قال لامرأته أنت علي حرام، نمبر: 5264)

{269} وَهِهَ: (1) الحديث لثبوت "حق الطلاق للزوج" / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم رَجُلُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ سَيِّدِي زَوَّجَنِي أَمَتَهُ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا، قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَا بَيْنِي وَبَيْنَهَا، قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَا بَيْنِي وَبَيْنَهَا، قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَا بَلُ أَحَدِكُمْ يُزَوِّجُ عَبْدَهُ أَمَتَهُ، ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا، إِنَّا الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ» (ابن ما علاق العبد، غبر 2081 م دارقطني: كتاب الطلاق والخلع والإيلاء وغيره، غبر 3901)

وجه: (2) قول الصحابي لثبوت "حق الطلاق للزوج" / أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما كَانَ يَقُولُ: "مَنْ أَذِنَ لِعَبْدِهِ أَنْ يَنْكِحَ فَالطَّلَاقُ بِيَدِ الْعَبْدِ، لَيْسَ بِيَدِ غَيْرِهِ مِنْ طَلَاقِهِ شَيْءٌ" (سنن بيهقي: باب طلاق العبد بغير إذن سيده، نمبر 15114)

# بَابُ إيقَاع الطَّلَاقِ

{270} (الطَّلَاقُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: صَرِيحٌ، وَكِنَايَةٌ. فَالصَّرِيحُ قَوْلُهُ: أَنْتِ طَالِقٌ وَمُطَلَّقَةٌ وَطَلَّقْتُك فَهَذَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقِ وَلَا تُسْتَعْمَلُ فِي عَيْرِهِ فَكَانَ صَرِيعًا وَأَنَّهُ يَعْقُبُ الرَّجْعَةَ بِالنَّصِّ

{271} (وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى النِّيَّةِ) لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِيهِ لِغَلَبَةِ الاِسْتِعْمَالِ،

{272} وَكَذَا إِذَا نَوَى الْإِبَانَةَ لِأَنَّهُ قَصَدَ تَنْجِيزَ مَا عَلَّقَهُ الشَّرْعُ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَيُرَدُّ عَلَيْهِ.

{270} **وَجِه:** (1) الآية لثبوت الألفاظ الصريح / الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ (البقرة: 2، الآية: 229)

وهِي حَائِضٌ، فَذَكَرَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: لِيُرَاجِعْهَا. قُلْتُ: تُحْتَسَبُ. قَالَ: وَهِي حَائِضٌ، فَذَكَرَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: لِيُرَاجِعْهَا. قُلْتُ: تُحْتَسَبُ. قَالَ: فَمَهُ» (بخاري شريف: باب إذا طلقت الحائض تعتد بذلك الطلاق، نمبر 5252 ,مسلم شريف: باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعتها، غبر: 1471 , ترمذي شريف: نمبر 1175, ابوداؤد شريف: 2184)

وجه: (3) قول الصحابي لثبوت الألفاظ الصريح / عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «حُسِبَتْ عَلَيَّ بِتَطْلِيقَةٍ» (بخاري شريف: باب إذا طلقت الحائض تعتد بذلك الطلاق، نمبر 5253 , مسلم شريف: نمبر: 1471)

{271} وَهِ النَّابِعِي لَثَبُوت "لا يَفْتَقُر إِلَى النَّية فِي الأَلْفَاظُ الصريح" / عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: «النِّيَّةُ فِيمَا خَفِيَ، فَأَمَّا فِيمَا ظَهَرَ فَلَا نِيَّةَ فِيهِ» (مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في رجل يطلق امرأته واحدة، ينوي ثلاثا،نمبر 18367)

{272} وَهِهُ: (1) قول التابعي لثبوت "إن استعمل ألفاظ الصريح ونوى الابانة لا يقع الإبانة" / عَنِ الحُسَنِ، فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَاحِدَةً يَنْوِي ثَلَاثًا قَالَ: «هِيَ وَاحِدَةٌ» (مصنف ابن شيبه: في رجل يطلق امرأته واحدة، ينوي ثلاثا،نمبر 18368)

{273} وَلَوْ نَوَى الطَّلَاقَ عَنْ وِثَاقٍ لَمْ يُدَنْ فِي الْقَضَاءِ لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ وَيَدِينُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ نَوَى مَا يَخْتَمِلُهُ.

{274} وَلَوْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ عَنْ الْعَمَلِ لَمْ يُدَنْ فِي الْقَضَاءِ وَلَا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّ الطَّلَاقَ لِرَفْعِ الْقَيْدِ وَهِيَ غَيْرُ مُقَيَّدَةٍ بِالْعَمَلِ. وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَدِينُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ يَسْتَعْمِلُ لِلتَّحْلِيص.

{275} وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ مُطْلَقَةٌ بِتَسْكِينِ الطَّاءِ لَا يَكُونُ طَلَاقًا إِلَّا بِالنِّيَّةِ لِأَفَّا غَيْرُ مُسْتَعْمَلَةٍ فِيهِ عُرْفًا فَلَمْ يَكُنْ صَرِيعًا.

{276} قَالَ (وَلا يَقَعُ بِهِ إِلَّا وَاحِدَةٌ وَإِنْ نَوَى أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَقَعُ مَا نَوَى لِأَنَّهُ مُحْتَمِلٌ لَفْظَهُ، فَإِنَّ ذِكْرَ الطَّالِقِ ذِكْرٌ لِلطَّلَاقِ لُغَةً كَذِكْرِ الْعَالَم ذِكْرٌ لِلْعِلْم وَلِهَذَا يَصِحُ قِرَانُ الْعَدَدِ بِهِ فَيَكُونَ نَصَبًا عَلَى التَّمْيِيزِ. وَلَنَا أَنَّهُ نَعْتُ فَرْدٌ حَتَّى قِيلَ لِلْمُثَنَّى طَالِقَانِ يَصِحُ قِرَانُ الْعَدَدِ بِهِ فَيَكُونَ نَصَبًا عَلَى التَّمْيِيزِ. وَلَنَا أَنَّهُ نَعْتُ فَرْدٌ حَتَّى قِيلَ لِلْمُثَنَّى طَالِقَانِ وَلِلثَّلَاثِ طَوَالِقُ فَلَا يَحْتَمِلُ الْعَدَدَ لِأَنَّهُ ضِدُّهُ، وَذِكْرُ الطَّالِقِ ذِكْرٌ لِطَلَاقٍ هُوَ صِفَةٌ لِلْمَرْأَةِ لَا لِطَلَاقٍ هُو تَطْلِيقٌ، وَالْعَدَدُ الَّذِي يُقْرَنُ بِهِ نَعْتُ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ مَعْنَاهُ طَلَاقًا ثَلَاثًا كَقَوْلِك لَطَلَاقً ثَلَاثًا كَقُولِك أَعْطَيْتُهُ جَزِيلًا: أَيْ عَطَاءً جَزِيلًا

{277} (وَإِذَا قَالَ: أَنْتِ الطَّلَاقُ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ الطَّلَاقَ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ طَلَاقً وَالْمَاثِ أَوْ نَوَى وَاحِدَةً رَجْعِيَّةٌ، وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ) وَوَقُوعُ الطَّلَاقِ بِاللَّفْظَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّالِيَّةِ ظَاهِرٌ، لِأَنَّهُ لَوْ ذَكَرَ النَّعْتَ وَحْدَهُ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ، فَإِذَا ذَكَرَهُ وَذَكَرَ النَّعْتَ وَحْدَهُ يَقِعُ بِهِ الطَّلَاقُ، فَإِذَا ذَكَرَهُ وَذَكَرَ النَّعْتَ وَحْدَهُ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ، فَإِذَا ذَكَرَهُ وَذَكَرَ النَّعْتَ وَعْدَ يُلْكُولُ الْمُصْدَرَ مَعَهُ وَأَنَّهُ يَزِيدُهُ وَكَادَةً أَوْلَى. وَأَمَّا وَقُوعُهُ بِاللَّفْظَةِ الْأُولَى فَلِأَنَّ الْمَصْدَرَ قَدْ يُذْكُرُ وَيُكُونُ الْمَصْدَرَ قَدْ يُذْكُرُ وَيُرَادُ بِهِ الإسْمُ، يُقَالُ: رَجُلِ عَدْلُ: أَيْ عَادِلٌ فَصَارَ عِنْزِلَةٍ قَوْلِهِ أَنْتِ طَالِقٌ، وَعَلَى هَذَا لَوْ وَيُكُونُ رَجْعِيًّا لِمَا بَيَّنَا أَنَّهُ وَيُولِهِ أَنْتِ طَلَاقٌ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ أَيْضًا وَلَا يَخْتَاجُ فِيهِ إِلَى النِّيَّةِ وَيَكُونُ رَجْعِيًّا لِمَا بَيَّنَا أَنَّهُ صَرِيحُ الطَّلَاقِ لِغَلَبَةِ الإسْتِعْمَالِ فِيهِ، وَتَصِحُ نِيَّةُ الثَّلَاثِ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يَخْتَمِلُ الْعُمُومَ وَالْكَثْرَةَ لِأَنَّهُ الشَّمُ جِنْسٍ فَيُعْتَبَرُ بِسَائِو أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ فَيَتَنَاوَلُ الْأَدْنَى مَعَ احْتِمَالِ الْكُلِّ، وَلا تَصِحُ نِيَّةُ الثَّلَاثِ نَيْتَ نَوْلُ الثَّنْتَيْنِ بَعْضُ الثَّلَاثِ فَلَامُ فَلَا النَّلَاثُ فَلَا النَّلَاثِ فَلَا اللَّلَاثِ فَلَالَاقً الْوَلَا لِولُولَ عَلَالًا الْكُلِّ الْمُعْمَلُ اللَّهُ وَلَا تَصِحُ نِيَّةُ الثَّلَاثِ الْقَلَاثِ الْقَلَاثِ بَعْضُ الثَّلَاثِ فَلَمَا اللَّلَاثُ فَلَا اللَّالِاثُونَ لَا اللَّهُ مِنْ الْفَلَاثُ فَلَا اللَّلَاثُ فَلَا اللَّلَاثُ فَلَالَ الْمُعْمُومُ اللَّلَاثُ الْمُعْمُ اللَّالَاقُ لِلْمُ اللَّلَاثُ اللَّالَاقُ اللَّالَاقُ الْمُعْلَى اللَّلَاقُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَعَلَى اللَّلَاثُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللْعَلَالُ اللَّالَاقُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَالَ اللْفَلَالُ اللَّهُ اللَّهُ لِلَالْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّلَال

صَحَّتْ نِيَّةُ الثَّلَاثِ صَحَّتْ نِيَّةُ بَعْضِهَا ضَرُورةً. وَغَنُ نَقُولُ: نِيَّةُ الثَّلَاثِ إِنَّمَا صَحَّتْ لِكُوْفِهَا جِنْسًا، حَتَّى لَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ أَمَةً تَصِحُّ نِيَّةُ الثِّنْتَيْنِ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى الْجِنْسِيَّةِ، أَمَّا الثِّنْتَانِ فِي حَقِّ الْحُرَّةِ فَعَدَدٌ، وَاللَّفْظُ لَا يَعْتَمِلُ الْعَدَدَ وَهَذَا لِأَنَّ مَعْنَى التَّوَحُّدِ يُرَاعَى فِي أَلْفَاظِ الْوُحْدَانِ وَذَلِكَ بِالْفَرُدِيَّةِ أَوْ الْجِنْسِيَّةِ وَالْمَثْنَى بِمَعْزِلِ مِنْهُمَا.

{278} (وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ الطَّلَاقَ فَقَالَ: أَرَدْت بِقَوْلِي طَالِقٌ وَاحِدَةً وَبِقَوْلِي الطَّلَاقَ أَدُدُت بِقَوْلِي طَالِقٌ وَاحِدَةً وَبِقَوْلِي الطَّلَاقَ أَخْرَى يُصَدَّقُ) لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَالِحٌ لِلْإِيقَاعِ فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ فَتَقَعُ رَجْعِيَّتَانِ إِذَا كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا.

{279} (وَإِذَا أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى جُمْلَتِهَا أَوْ إِلَى مَا يُعَبَّرُ بِهِ عَنْ الجُّمْلَةِ وَقَعَ الطَّلَاقُ) لِأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى عَا يُعَبَّرُ بِهِ عَنْ الجُّمْلَةِ وَقَعَ الطَّلَاقُ) لِأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى مَعِلِّهِ،

 $\{280\}$  وَذَلِكَ (مِثْلَ أَنْ يَقُولَ أَنْتِ طَالِقٌ) لِأَنَّ التَّاءَ ضَمِيرُ الْمَرْأَةِ (أَوْ) يَقُولَ (رَقَبَتُكِ طَالِقٌ أَوْ عُنُقُك) طَالِقٌ أَوْ رَأْسُك طَالِقٌ (أَوْ رُوحُك أَوْ بَدَنُك أَوْ جَسَدُك أَوْ فَرْجُك أَوْ وَجُك أَوْ بَدَنُك أَوْ جَسَدُك أَوْ فَرْجُك أَوْ وَجُهُك) لِأَنَّهُ يُعَبَّرُ هِمَا عَنْ جَمِيعِ الْبَدَنِ. أَمَّا الجُسَدُ وَالْبَدَنُ فَظَاهِرٌ وَكَذَا غَيْرُهُمَا، قَالَ اللَّهُ وَجُهُك) لِأَنَّهُ يُعَبَّرُ هِمَا عَنْ جَمِيعِ الْبَدَنِ. أَمَّا الجُسَدُ وَالْبَدَنُ فَظَاهِرٌ وَكَذَا غَيْرُهُمَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ } [النساء: 92] وَقَالَ { فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَمَا خَاضِعِينَ } [الشعراء: 4] وَقَالَ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – «لَعَنَ اللَّهُ الْفُرُوجَ عَلَى السُّرُوجِ» وَيُقَالُ فُلَانٌ رَأْسُ

{280} وجه: (1) الآية لثبوت "قال: رَقَبَتُكِ طَالِقٌ أَوْ عُنُقُك طَالِقٌ أَوْ رَأْسُك طَالِقٌ أَوْ رُأْسُك طَالِقٌ أَوْ رُؤُكُ أَوْ وَجُهُك يقع الكل" / وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رُوحُك أَوْ وَجُهُك يقع الكل" / وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ (النساء: 4، الآية: 92)

وجه: (2) الآية لثبوت "قال: رَقَبَتُكِ طَالِقٌ أَوْ عُنُقُك طَالِقٌ أَوْ رَأْسُك طَالِقٌ أَوْ رُوحُك أَوْ بَدَنُك أَوْ جَسَدُك أَوْ فَرْجُك أَوْ وَجْهُك يقع الكل"/ فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ

اخت! جنس: سب کے مجموعے کو کہتے ہیں، اسی کو فرد حکمی کہتے ہیں۔ اور ایک فرد حقیق ہے، و کادة: قوت، تاکید۔ الْقَوْمِ وَيَا وَجْهَ الْعَرَبِ وَهَلَكَ رُوحُهُ بِمَعْنَى نَفْسُهُ وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ الدَّمُ فِي رِوَايَةٍ يُقَالُ دَمُهُ هَدَرٌ وَمِنْهُ النَّفْسُ وَهُوَ ظَاهِرٌ

{281} (وَكَذَلِكَ إِنْ طَلَّقَ جُزْءًا شَائِعًا مِنْهَا مِثْلَ أَنْ يَقُولَ نِصْفُك أَوْ ثُلُثُك) طَالِقٌ لِأَنَّ الشَّائِعَ عَلِّ لِلطَّلَاقِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَتَجَزَّأُ فِي الشَّائِعَ عَلِّ لِلطَّلَاقِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَتَجَزَّأُ فِي حَقِّ الطَّلَاقِ فَيَثْبُتَ فِي الْكُلِّ ضَرُورَةً

وجه: (3) الآية لثبوت "قال: رَقَبَتُكِ طَالِقٌ أَوْ عُنُقُك طَالِقٌ أَوْ رَأْسُك طَالِقٌ أَوْ رَوْحُك أَوْ بَدُنُك أَوْ جَسَدُك أَوْ فَرْجُك أَوْ وَجْهُك يقع الكل" / وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ (طه: 20، الآية: 111)

**وجه:** (4) قول التابعي لثبوت "قال: رَقَبَتُكِ طَالِقٌ أَوْ عُنُقُك طَالِقٌ أَوْ رَأْسُك طَالِقٌ أَوْ رُوحُك أَوْ وَجُهُك يقع الكل" / عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: " إِذَا قَالَ: إِصْبَعُكِ طَالِقٌ فَهِيَ طَالِقٌ، قَدْ وَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا " (مصنف عبدالرزاق: باب يطلق بعض تطليقة، غبر 11252)

**وَجِه:** (5) الآية لثبوت "قال: رَقَبَتُكِ طَالِقٌ أَوْ عُنُقُك طَالِقٌ أَوْ رَأْسُك طَالِقٌ أَوْ رُوحُك أَوْ بَدَنُك أَوْ جَسَدُك أَوْ فَرْجُك أَوْ وَجْهُك يقع الكل" / وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ (ق: 50، الآية: 21)

وجه: (6) الآية لثبوت "قال: رَقَبَتُكِ طَالِقٌ أَوْ عُنُقُك طَالِقٌ أَوْ رَأْسُك طَالِقٌ أَوْ رُوحُك أَوْ بَدَنُك أَوْ جَسَدُك أَوْ فَرْجُك أَوْ وَجُهُك يقع الكل" / وَإِذَا الجُنَّةُ أُزْلِفَتْ (التكوير: 81، الآية: 13) أَوْ جَسَدُك أَوْ فَرْجُك أَوْ وَجُهُك يقع الكل" / عَنِ {281} وَثِلثَك طالق يقع الكل" / عَنِ الشَّعْيِّ، قَالَ: " إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفًا، أَوْ ثُلُثَ تَطْلِيقَةٍ فَهِيَ تَطْلِيقَةٌ " (مصنف ابن الشَّعْيِّ، قَالَ: أَنْتِ طَالِق امرأته نصف تطليقة، غبر 18061 , مصنف عبد الرزاق: باب يطلق بعض تطليقة، غبر 11251)

{282} (وَلَوْ قَالَ: يَدُكُ طَالِقٌ أَوْ رِجْلُكُ طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ) وَقَالَ زُفَرُ وَالشَّافِعِيُّ: يَقَعُ، وَكَذَا الْحِلَافُ فِي كُلِّ جُرْءٍ مُعَيَّنٍ لَا يُعَبَّرُ بِهِ عَنْ جَمِيعِ الْبَدَنِ. لَهُمَا أَنَّهُ جُرْءٌ مُسْتَمْتَعٌ بِعَقْدِ النِّكَاحِ وَمَا هَذَا حَالُهُ يَكُونُ عَلَّا لِكُكِّمِ النِّكَاحِ فَيَكُونَ عَجِلًا لِلطَّلَاقِ فَيَقْبُتَ الْحُكْمُ فِيهِ قَضِيَّةً لِلْإِضَافَةِ ثُمُّ يَسْرِي إِلَى الْكُلِّ كَمَا فِي الجُرْءِ الشَّائِعِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أُضِيفَ إِلَيْهِ فِيهِ قَضِيَّةً لِلْإِضَافَةِ ثُمُّ يَسْرِي إِلَى الْكُلِّ كَمَا فِي الجُّرْءِ الشَّائِعِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أُضِيفَ إِلَيْهِ النَّكَاحُ لِأَنَّ التَّعَدِي مُمُتَنعٌ إِذْ الْحُرْمَةُ فِي سَائِرِ الْأَجْزَاءِ تُعَلِّبُ الْحِلَّ فِي هَذَا الجُّزْءِ وَفِي الطَّلَاقِ النَّكَاحُ لِأَنَّ التَّعَدِي مُمُتَنعٌ إِذْ الْحُرْمَةُ فِي سَائِرِ الْأَجْزَاءِ تُعَلِّبُ الْحِلَّ فِي هَذَا الْجُرْءِ وَفِي الطَّلَاقِ اللَّلَاقِ اللَّلَاقِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْقَيْدُ لِأَنَّهُ يَنبُئِ عَنْ رَفْعِ الْقَيْدِ وَلَا قَيْدَ فِي الْمَوْرِهُا، وَهَذَا لِأَنَّ لِلنِّكَاحِ عِنْدَنَا حَتَى الْقَيْدِ وَلَا قَيْدَ فِي الطَّلَاقِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْقَيْدُ لِأَنَّهُ يُنبِي عَنْ رَفْعِ الْقَيْدِ وَلَا قَيْدَ فِي الطَّلَاقِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْقَيْدُ لِأَنَّهُ يُنبِئِ عَنْ رَفْعِ الْقَيْدِ وَلَا قَيْدَ فِي الطَّيْرِ وَلِهَذَا لَا يَصِحُ إِلْنَا لَكَ يَكُونُ مَعِلًا لِلطَّلَاقِ. وَاخْتَلَفُوا فِي الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ، وَالْأَطْهَرُ أَنَّهُ لَا يُعَبَّرُ كِمِمَا عَنْ جَمِيعِ الْبَدَنِ.

{283} (وَإِنْ طَلَّقَهَا نِصْفَ تَطْلِيقَةٍ أَوْ ثُلُثَهَا كَانَتْ) طَالِقًا (تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً) لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَتَجَوَّأُ، وَذِكْرُ بَعْضِ مَا لَا يَتَجَوَّأُ كَذِكْرِ الْكُلِّ، وَكَذَا الجُوَابُ فِي كُلِّ جُزْءٍ سَمَّاهُ لِمَا بَيَّنَا لَا يَتَجَوَّأُ، وَذِكْرُ بَعْضِ مَا لَا يَتَجَوَّأُ كَذِكْرِ الْكُلِّ، وَكَذَا الجُوَابُ فِي كُلِّ جُزْءٍ سَمَّاهُ لِمَا بَيْنَ الْكُلِّ، وَكَذَا الجُوَابُ فِي طَالِقٌ ثَلَاثًا) لِأَنَّ نِصْفَ {284} (وَلَوْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثَةً أَنْصَافٍ تَكُونُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَتَيْنِ قَلِيقَاتٍ ضَرُورَةً. التَّطْلِيقَتَيْنِ تَطْلِيقَاتٍ ضَرُورَةً.

{245} وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثَةَ أَنْصَافٍ تَطْلِيقَةً، قِيلَ: يَقَعُ تَطْلِيقَتَانِ لِأَنَّمَا طَلْقَةٌ وَنِصْفٌ فَيَتَكَامَلَ فِي نَفْسِهِ فَتَصِيرَ ثَلَاثًا. فَيَتَكَامَلَ، وَقِيلَ: يَقَعُ ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ لِأَنَّ كُلَّ نِصْفٍ يَتَكَامَلُ فِي نَفْسِهِ فَتَصِيرَ ثَلَاثًا.

{286} (وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثِنْتَيْنِ أَوْ مَا بَيْنَ وَاحِدَةٍ إِلَى ثِنْتَيْنِ فَهِيَ وَاحِدَةً إِلَى ثِنْتَيْنِ فَهِيَ الْمَاتِ فَهِيَ ثِنْتَانِ. وَهَذَا عِنْدَ وَاحِدَةً وَلَوْ قَالَ: مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثٍ فَهِيَ ثِنْتَانِ. وَهَذَا عِنْدَ وَاحِدَةً إِلَى ثَلَاثٍ فَهِيَ ثِنْتَانِ وَفِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثٌ) وَقَالَ زُفَرُ: الْأُولَى لَا يَقَعُ شَيْءٌ،

{283} **وَهِهُ:** (1) قول التابعي لثبوت "إِنْ طَلَقَهَا نِصْفَ تَطْلِيقَةٍ أَوْ ثُلُثَهَا كَانَتْ طَالِقًا تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً" / عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ بَعْضَ تَطْلِيقَةٍ قَالَ: «لَيْسَ فِيهِ كُسُورٌ، هِيَ تَطْلِيقَةٌ تَامَّةٌ» (مصنف عبد الرزاق: باب يطلق بعض تطليقة، نمبر 11250)

وَفِي النَّانِيَةِ تَقَعُ وَاحِدَةً، وَهُوَ الْقِيَاسُ لِأَنَّ الْعَايَةَ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْمَصْرُوبِ لَهُ الْعَايَةُ، كَمَا لَوْ قَالَ: بِعْت مِنْك مِنْ هَذَا الْحَائِطِ إِلَى هَذَا الْحَائِطِ. وَجْهُ قَوْلِهِمَا وَهُوَ الْاسْتِحْسَانُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْحَائِطِ إِلَى هَذَا الْحَائِطِ. وَجْهُ قَوْلِهِمَا وَهُو الْاسْتِحْسَانُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ مَتَى ذُكِرَ فِي الْعُرْفِ يُرَادُ بِهِ الْكُلُّ، كَمَا تَقُولُ لِغَيْرِك: حُذْ مِنْ مَالِي مِنْ دِرْهَمِ إِلَى مِائَةٍ. وَلِأَي حَنِيفَةَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْأَكْثَرُ مِنْ الْأَقَلِ وَالْأَقَلُ مِنْ الْأَكْثُو إِلَى مِائَةٍ. وَلِأَي عَنِيفَةَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْأَكْثَرُ مِنْ الْأَقَلِ وَالْأَقَلُ وَالْأَقَلُ مِنْ الْأَكْثُو فِي مَنْ سِتِينَ إِلَى سَبْعِينَ وَمَا بَيْنَ سِتِينَ إِلَى سَبْعِينَ وَمَا بَيْنَ سِتِينَ إِلَى سَبْعِينَ وَيُرِيدُونَ بِهِ مَا ذَكُونَاهُ، وَإِرَادَةُ الْكُلِّ فِيمَا طَرِيقُهُ طَرِيقُ الْإِبَاحَةِ كَمَا ذُكُورَ، إِذْ الْأَصْلُ فِي الطَّلَاقِ هُو الْخُلُونُ مَوْ الْجُعُودَةُ لِيَرَتَّبَ عَلَيْهَا الثَّانِيَةُ، وَوُجُودُهَا بِوُقُوعِهَا، بِخِلَافِ الْفَايَةُ وَلِيهِ مَوْجُودَةً قَبْلَ الْبَيْعِ. وَلَوْ نَوى وَاحِدَةً يَدِينُ دِيَانَةً لَا قَضَاءً لِأَنَّهُ مُحْتَمَلُ كَلَامِ لَكَنَّةُ خِلَافُ الظَّاهِر.

{287} (وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً فِي ثِنْتَيْنِ وَنَوَى الضَّرْبَ وَالحِْسَابَ أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةُ فَهِيَ وَاحِدَةً) وَقَالَ زُفَرُ: تَقَعُ ثِنْتَانِ لِعُرْفِ الحِْسَابِ، وَهُوَ قَوْلُ الحُسَنِ بْنِ زِيَادٍ. وَلَنَا أَنَّ عَمَلَ الضَّرْبِ أَثَرُهُ فِي تَكْثِيرِ الْأَجْزَاءِ لَا فِي زِيَادَةِ الْمَضْرُوبِ، وَتَكْثِيرُ أَجْزَاءِ الطَّلْقَةِ لَا يُوجِبُ تَعَدُّدَهَا

{288} (فَإِنْ نَوَى وَاحِدَةً وَثِنْتَيْنِ فَهِيَ ثَلَاثٌ) لِأَنَّهُ يَعْتَمِلُهُ فَإِنَّ حَرْفَ الْوَاوِ لِلْجَمْعِ وَالظَّرْفَ يَجْمَعُ الْمَظْرُوفَ، وَلَوْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا تَقَعُ وَاحِدَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ وَاحِدَةً وَالظَّرْفَ يَجْمَعُ الْمَظْرُوفَ، وَلَوْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا تَقَعُ وَاحِدَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ وَاحِدَةً وَثِنْتَيْنِ وَقِعُ الثَّلَاثُ لِأَنَّ كَلِمَةً " فِي " تَأْتِي بِمَعْنَى " مَعَ "كَمَا فِي وَثِنْتَيْنِ، وَإِنْ نَوَى وَاحِدَةً مَعَ ثِنْتَيْنِ تَقَعُ الثَّلَاثُ لِأَنَّ كَلِمَةً " فِي " تَأْتِي بِمَعْنَى " مَعَ "كَمَا فِي قَوْلِه تَعَالَى { فَادْخُلِي فِي عِبَادِي } [الفجر: 29] أَيْ مَعَ عِبَادِي،

{289} وَلَوْ نَوَى الظَّرْفَ تَقَعُ وَاحِدَةً، لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَصْلُحُ ظَرْفًا فَيَلْغُو ذِكْرُ الثَّابِي [289] (وَلَوْ قَالَ اثْنَتَيْنِ فِي اثْنَتَيْنِ وَنَوَى الضَّرْبَ وَالْحِسَابَ فَهِيَ ثِنْتَانِ) وَعِنْدَ زُفَرَ ثَلَاثٌ لِأَنَّ قَضِيَّتَهُ أَنْ تَكُونَ أَرْبَعًا، لَكِنْ لَا مَزِيدَ لِلطَّلَاقِ عَلَى الثَّلَاثِ. وَعِنْدَنَا الإعْتِبَارُ

ا العبول: كلام ميں جس كى بات كا احمال ہونيت كرنے سے اس كى بات ديانةً مانى جاتى ہے، كيكن خلاف ظاہر ہونے كى وجہ سے قضاءً اس كى بات نہيں مانى جاتى۔

الْمَذْكُورُ الْأَوَّلُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ

{291} (وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ مِنْ هُنَا إِلَى الشَّامِ فَهِيَ وَاحِدَةٌ بِمِلْكِ الرَّجْعَةِ) وَقَالَ زُفَرُ: هِيَ بَائِنَةٌ لِأَنَّهُ وَصَفَ الطَّلَاقَ بِالطُّولِ قُلْنَا: لَا بَلْ وَصَفَهُ بِالْقَصْرِ لِأَنَّهُ مَتَى وَقَعَ وَقَعَ وَقَعَ فِي الْأَمَاكِن كُلِّهَا.

{292} (وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ مِكَّةَ أَوْ فِي مَكَّةَ فَهِيَ طَالِقٌ فِي الْحَالِ فِي كُلِّ الْبِلَادِ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ فِي الدَّارِ) لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَتَخَصَّصُ مِكَانٍ دُونَ مَكَان، وَإِنْ عُنِي بِهِ لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ فِي الدَّارِ) لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَتَخَصَّصُ مِكَانٍ دُونَ مَكَان، وَإِنْ عُنِي بِهِ إِذَا أَتَيْت مَكَّةَ يُصَدَّقُ دِيَانَةً لَا قَضَاءً لِأَنَّهُ نَوَى الْإِضْمَارَ وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ،

{293} وَكَذَا إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَأَنْتِ مَرِيضَةٌ، وَإِنْ نَوَى إِنْ مَرِضْت لَمْ يُدَنْ فِي الْقَضَاءِ (وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا دَخَلْت مَكَّةَ لَمْ تَطْلُقْ حَتَى تَدْخُلَ مَكَّةً) لِأَنَّهُ عَلَّقَهُ بِالدُّخُولِ.

وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ فِي دُخُولِ الدَّارِ يَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ لِمُقَارَبَةٍ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالظَّرْفِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ عِنْدَ تَعَدُّر الظَّرْفِيَّة.

{292} وجه: (1) قول التابعي لثبوت "إِنْ طَلَقَهَا نِصْفَ تَطْلِيقَةٍ أَوْ ثُلُثَهَا كَانَتْ طَالِقًا تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً" / عَنِ الحُسَنِ، فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى سَنَةٍ قَالَ: «يَقَعُ عَلَيْهَا تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً" / عَنِ الحُسَنِ، فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى سَنَةٍ قَالَ: «يَقَعُ عَلَيْهَا 17888 يَوْمَ قَالَ» (مصنف ابن شيبه: في الرجل يطلق امرأته إلى سنة، متى يقع عليها؟، نمبر 17888 يُومَ قَالَ» (مصنف عبدالرزاق: باب الطلاق إلى أجل، 11317)

{293} وَهِهَ: (1) قول التابعي لثبوت "من علق الرجل الطلاق بالدخول يقع بالدخول" أيُضِيبُهَا بَيْنَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، أَيْتِ طَالِقٌ إِذَا وَلَدْتِ، أَيُصِيبُهَا بَيْنَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، أَيْتِ طَالِقٌ إِذَا وَلَدْتِ، أَيُصِيبُهَا بَيْنَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَا تُطَلَّقُ حَتَّى يَأْتِيَ الْأَجَلُ» (مصنف عبدالرزاق: باب الطلاق إلى أجل، نمبر 11308م مصنف ابن شيبه: من قال: لا يطلق حتى يحل الأجل، نمبر 17893م, سنن بيهقي: باب الطلاق بالوقت والفعل، نمبر 15092م)

### فَصْلٌ فِي إضَافَةِ الطَّلاقِ إِلَى الزَّمَانِ

{294} (وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ غَدًا وَقَعَ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ) لِأَنَّهُ وَصَفَهَا بِالطَّلَاقِ فِي جَمِيعِ الْغَدِ وَذَلِكَ بِوُقُوعِهِ فِي أَوَّلِ جُزْءٍ مِنْهُ. وَلَوْ نَوَى بِهِ آخِرَ النَّهَارِ صُدِّقَ دِيَانَةً لَا قَضَاءً لِأَنَّهُ نَوَى التَّخْصِيصَ فِي الْعُمُومِ، وَهُوَ يَعْتَمِلُهُ لَكِنَّهُ مُخَالِفٌ لِلظَّاهِرِ دِيَانَةً لَا قَضَاءً لِأَنَّهُ نَوَى التَّخْصِيصَ فِي الْعُمُومِ، وَهُو يَعْتَمِلُهُ لَكِنَّهُ مُخَالِفٌ لِلظَّاهِرِ كِيَانَةً لَا قَضَاءً لِأَوَّلِ الْوَقْتَيْنِ الَّذِي تَفَوَّهَ {295} (وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقُ الْيَوْمَ غَدًا أَوْ غَدًا الْيَوْمَ يُؤْخَذُ بِأَوَّلِ الْوَقْتَيْنِ الَّذِي تَفَوَّهَ لِهِ الْيَوْمِ وَفِي الثَّانِي فِي الْغَدِ، لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: الْيَوْمَ كَانَ تَنْجِيزًا وَالْمُنَجِّرُ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ لَا يَتَنَجَّزُ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ لَا يَتَنَجَّزُ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ الْإَضَافَةِ فَلَغَا اللَّفْظُ الثَّانِي فِي الْفَصْلَيْنِ.

{296} وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ فِيْ غَدٍ وَقَالَ نَوَيْتُ آخِرِ النَّهَارِ دِيْنٌ فِي الْقَضَاءِ عِنْدَ أَيْ حَنِيْفَةَ ﴿ 297 وَقَالَا: لَا يَدِينُ فِي الْقَضَاءِ حَاصَّةً) لِأَنَّهُ وَصَفَهَا بِالطَّلَاقِ " فِي " جَمِيعِ الْغَدِ فَصَارَ عَنْ إِلَٰةٍ قَوْلِهِ غَدًا عَلَى مَا بَيَّنَاهُ وَلِهَذَا يَقَعُ فِي أَوَّلِ جُزْءٍ مِنْهُ عِنْدَ عَدَمِ النِّيَّةِ، وَهَذَا لِأَنَّ حَذْفَ بِعَرْلَةِ قَوْلِهِ غَدًا عَلَى مَا بَيَّنَاهُ وَلِهَذَا يَقَعُ فِي أَوَّلِ جُزْءٍ مِنْهُ عِنْدَ عَدَمِ النِّيَّةِ، وَهَذَا لِأَنَّ حَذْفَ فِي وَإِثْبَاتَهُ سَوَاءٌ لِأَنَّهُ ظُرْفٌ فِي الْحَالَيْنِ. وَلِأَي حَنِيفَةَ أَنَّهُ نَوَى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ لِأَنَّ كَلِمَةَ فِي وَإِثْبَاتَهُ سَوَاءٌ لِأَنَّهُ ظُرْفٌ فِي الْحَالَيْنِ. وَلِأَي حَنِيفَةَ أَنَّهُ نَوى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ لِأَنَّ كَلِمَةَ فِي لَلظَّرْفِ وَالظَّرْفِيَّةُ لَا تَقْتَضِي الْاسْتِيعَابَ وَتَعَيَّنَ الْخُزْءُ الْأَوَّلُ ضَرُورَةَ عَدَمِ الْمُزَاحِمِ، فَإِذَا عَيَنَ الْطَرُونِ وَالظَّرْفِيَّةُ لَا تَقْتَضِي الْاسْتِيعَابَ وَتَعَيَّنَ الْخُوْءُ الْأَوَّلُ ضَرُورَةً عَدَمِ الْمُزَاحِمِ، فَإِذَا عَيَنَ آخِرَ النَّهَارِ كَانَ التَّعْيِينُ الْقَصْدِيُّ أَوْلَى بِالِاعْتِبَارِ مِنْ الضَّرُورِيّ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ غَدًا لِأَنَّهُ الْحَرْ النَّهَارِ كَانَ التَّعْيِينُ الْقُصْدِيُّ أَوْلَى بِالِاعْتِبَارِ مِنْ الضَّرُورِيّ، بِغِلَافِ قَوْلِهِ غَدًا لِأَنَّهُ

{294} وقتا فدخل ذلك الوقت وقع الطلاق وقتا فدخل ذلك الوقت وقع الطلاق وقتا فدخل ذلك الوقت وقع الطلاق وقع الطلاق وقع الطلاق وقع الطلاق وقع الطلاق الوقت وقع الطلاق وقع الطلاق الفيه الموقد وقع الطلاق الفيه الموقد (على الأجل، غبر 18850 مصنف عبدالرزاق: باب الطلاق إلى أجل، غبر 11309)

وجه: (1) قول التابعي لثبوت " من وقت في الطلاق وقتًا فدخل ذلك الوقت وقع الطلاق " كُونِ الثَّوْرِيِّ، قَالَ فِي رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: إِذَا حِضْتِ حَيْضَةً فَأَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ قَالَ: مَتَى حِضْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَإِذَا دَخَلْتِ فِي الدَّمِ طُلِقْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَإِذَا دَخَلْتِ فِي الدَّمِ طُلِقْتِ (مصنف عبدالرزاق: باب الطلاق إلى أجل، نمبر 11321)

يَقْتَضِي الإسْتِيعَابَ حَيْثُ وَصَفَهَا عِيَدِهِ الصِيّفَةِ مُصَافًا إِلَى جَمِيعِ الْغَدِ. نَظِيرُهُ إِذَا قَالَ: وَاللّهِ لَأَصُومَنَّ غِي عُمْرِي، وَعَلَى هَذَيْنِ الدَّهْرَ وَفِي الدَّهْرِ. لَأَصُومَنَّ عُمْرِي، وَطَلَى هَذَيْنِ الدَّهْرَ وَفِي الدَّهْرِ. {298} (وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسِ وَقَدْ تَزَوَّجَهَا الْيَوْمَ لَمْ يَقَعْ شَيْءً) لِأَنَّهُ أَسْنَدَهُ إِلَى حَالَةٍ مَعَنُونَةٍ لِمَالِكِيَّةِ الطَّلَاقِ فَيَلْغُو، كَمَا إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ، وَلِأَنَّهُ يَعْهُودَةٍ مُنَافِيَةٍ لِمَالِكِيَّةِ الطَّلَاقِ فَيَلْعُو، كَمَا إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ، وَلِأَنَّهُ يَتَعْلِيقِ غَيْرِهِ مِنْ الْأَزْوَاجِ يَعْكُنُ تَصْحِيحُهُ إِخْبَارًا عَنْ عَدَمِ النِّكَاحِ أَوْ عَنْ كَوْعَا مُطَلَقَةً بِتَطْلِيقِ غَيْرِهِ مِنْ الْأَرْوَاجِ يَعْكُنُ تَصْحِيحُهُ إِخْبَارًا أَيْضًا فَكَانَ إِنْشَاءً، وَالْإِنْشَاءُ فِي الْمَاضِي إِنْشَاءٌ فِي الْمُانِي غَيْرِهِ مِنْ الْأَرْوَاجِ تَصْحِيحُهُ إِخْبَارًا أَيْضًا فَكَانَ إِنْشَاءً، وَالْإِنْشَاءُ فِي الْمَاضِي إِنْشَاءٌ فِي الْمُانِي قِعَالَا عَلَى حَالَةٍ مُنَافِيَةٍ وَلَا يُمْكِنُ وَسُحِيحُهُ إِخْبَارًا أَيْضًا فَكَانَ إِنْشَاءً، وَالْإِنْشَاءُ فِي الْمَاضِي إِنْشَاءٌ فِي الْمُعْرَا أَنْ صَيْعِ الْمَاعِقِ قَبَلَ أَنْ الْمَعْ فَى الْمَاضِي إِنْشَاءٌ فِي الْمَانِقِ وَلَا عَلَى مَا لَوْ مَنَى السَّاعَةُ فَى الْمَاضِي إِنْشَاءٌ فِي الْمُعْرَانِ عَلَى مَا لَوْ مَنَى مَا لَمُ أُطْلِقُكُ أَوْ مَتَى مَا لَمُ أُطْلِقُكُ وَمَلَى مَا لَوْ مَلَى مَا لَمُ أُطْلِقُكَ أَوْ مَتَى مَا لَمُ أُطْلِقُكُ وَمَتَى مَا لَمُ أُطْلِقُكُ وَمَالَ عَلَى مَا لَمُ أُطْلِقُكُ وَمَلَى عَلَالِ اللّهُ مَا لَوْ مُولِ وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ مَا لَمُ أَطْلِقُكُ أَوْ مَتَى لَمُ التَطْلِقِ وَقَدْ وُجِدَ حَيْثُ سَكَى مَا لَوْ مَنَى مَا عَرَالِ عَلَى مَا عَلَى عَالَةً عَلَى اللَّقَتُ لِ عَلْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّوْمَ لَوْ الْمَالِقُ لَا الْمُؤْولِ اللَّالِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّوْمُ لَا لَوْمُولُو اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ لُو الْمُنَافِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَاقُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّه

 $\{302\}$  ( $\overline{0}$   $\overline{0}$ 

اللَّهُ تَعَالَى {مَا دُمْتُ حَيًّا} [مريم: 31] أَيْ وَقْتَ الْحَيَاةِ.

[301] وجه: (1) قول التابعي لثبوت "من قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ مَا لَمْ أُطَلِّقْك أَوْ مَتَى لَمْ أُطَلِّقْك أَوْ مَتَى لَمْ أُطَلِّقْك أَوْ مَتَى لَمْ أُطَلِقْك أَوْ مَتَى مَا لَمْ أُطَلِقْك وَسَكَتَ طَلُقَتْ " / عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «مَنْ وَقَّتَ فِي الطَّلَاقِ وَقْتًا، فَدَخَلَ الْوَقْتُ وَقَعَ الطَّلَاقُ» (ابن شيبه: من قال: لا يطلق حتى يحل الأجل، نمبر: 18792) الْوَقْتُ وَقَعَ الطَّلَاقُ» (ابن شيبه: من قال: لا يطلق حتى يحل الأجل، نمبر: 18792) المُعت العدم: معدوم مونا، يهال مرادم طلاق ندوينا، الياس: مايوس مونا۔

وَقَالَ قَائِلُهُمْ:

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةٌ أُدْعَى لَهَا ... وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبٌ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ مَتَى وَمَتَى مَا، وَلِهَذَا لَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا شِئْتِ لَا يَخْرُجُ الْأَمْرُ مِنْ يَدِهَا بِالْقِيَامِ عَنْ الْمَجْلِسِ كَمَا فِي قَوْلِهِ مَتَى شِئْت. وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ كَلِمَةَ إِذَا تُسْتَعْمَلُ فِي الشَّرْطِ أَيْضًا، قَالَ قَائِلُهُمْ:

وَاسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى ... وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلْ فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الْوَقْتُ تَطْلُقُ فَلَا تَطْلُقُ بِالشَّكِ فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الْوَقْتُ تَطْلُقُ فَلَا تَطْلُقُ بِالشَّكِ وَالِاحْتِمَالِ، بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْمَشِيئَةِ لِأَنَّهُ عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّهُ لِلْوَقْتِ لَا يَخْرُجُ الْأَمْرُ مِنْ يَدِهَا، وَهَذَا وَعَلَى اعْتِبَارِ أَنَّهُ لِلشَّكِ وَالِاحْتِمَالِ، وَهَذَا وَعَلَى اعْتِبَارِ أَنَّهُ لِلشَّرْطِ يَغْرُجُ وَالْأَمْرُ صَارَ فِي يَدِهَا فَلَا يَخْرُجُ بِالشَّكِ وَالِاحْتِمَالِ، وَهَذَا الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ أَلْبَتَّةً، أَمَّا إِذَا نَوَى الْوَقْتَ يَقَعُ فِي الْحَالِ وَلَوْ نَوَى الشَّرْطَ يَقَعُ فِي آخِرِ الْعُمُر لِأَنَّ اللَّفْظَ يَحْتَمِلُهَا.

{304} (وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ مَا لَمُ أُطَلِقْك أَنْتِ طَالِقٌ فَهِيَ طَالِقٌ هِمَانُ وَهُوَ التَّطْلِيقَةِ) مَعْنَاهُ قَالَ ذَلِكَ وُصُولًا بِهِ، وَالْقِيَاسُ أَنْ يَقَعَ الْمُضَافُ فَيَقَعَانِ إِنْ كَانَتْ مَدْخُولًا هِمَا، وَهُوَ قَوْلُ زُفَرَ حَرَّمَهُ اللَّهُ - لِأَنَّهُ وُجِدَ زَمَانٌ لَمْ يُطَلِّقُهَا فِيهِ وَإِنْ قَلَّ وَهُو زَمَانُ قَوْلِهِ أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ يَعْكُمُ اللَّهُ - لِأَنَّهُ وُجِدَ زَمَانٌ لَمْ يُطَلِّقُهَا فِيهِ وَإِنْ قَلَّ وَهُو زَمَانُ قَوْلِهِ أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ يَغْكُمُ اللَّهُ - لِأَنَّهُ وَجِدَ زَمَانُ لَمْ يُطَلِّقُهَا فِيهِ وَإِنْ قَلَّ وَهُو زَمَانُ قَوْلِهِ أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ يَغْكُمُ مَنْهَا. وَجُهُ الِاسْتِحْسَانِ أَنَّ زَمَانَ الْبِرِّ مُسْتَشْئَى عَنْ الْيَمِينِ بِدَلَالَةِ الْحَالِ لِأَنَّ الْبِرَّ هُو الْمَعْمُودُ، وَلا يُمْكِنُهُ تَعْقِيقُ الْبِرِ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْقَدْرَ مُسْتَشْئَى، أَصْلُهُ مَنْ حَلَفَ لا يَسْكُنُ الْمَقْصُودُ، وَلا يُمْكِنُهُ تَعْقِيقُ الْبِرِ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْقَدْرَ مُسْتَشْئَى، أَصْلُهُ مَنْ حَلَفَ لا يَسْكُنُ هَذِهِ اللَّهُ تَعَالَى.

افعت: کورت: کورسے مشتق ہے ک بے نور ہونا۔، کر پھة: ناگوار باتیں، یہال مراد ہے لڑائی وغیرہ، یہاس مراد ہے لڑائی وغیرہ، یہاس: حیس سے مشتق ہے حیس عرب میں ایک قسم کا حلوا ہے، یہاس کا ترجمہ ہے جب حیس بنایا جاتا ہے، جند ب: ایک آدمی کا نام ہے جس کو شاعر کا ممدوح ہر وقت کھانے پر بلایا کر تاتھا، المشیة: مشیت کا ترجمہ ہے عورت کے ہاتھ میں طلاق دینے کا اختیار دینا، اسی کو الا مرفی یدھا کہتے ہیں۔ البر: قسم سے بری ہونا۔

{305} (وَمَنْ قَالَ لِامْرَأَةِ: يَوْمَ أَتَزَوَّجُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَتَزَوَّجَهَا لَيْلًا طَلُقَتْ) لِأَنَّ الْيَوْمَ يُذْكُرُ وَيُرَادُ بِهِ بَيَاضُ النَّهَارِ فَيُحْمَلَ عَلَيْهِ وَإِذَا قُرِنَ بِفِعْلٍ يَمْتُدُّ كَالصَّوْمِ وَالْأَمْرِ بِالْيَدِ لِأَنَّهُ يُذْكُرُ وَيُرَادُ بِهِ مُطْلَقُ الْوَقْتِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {وَمَنْ يُوهِيمْ يُومَئِذٍ دُبُرَهُ} [الأنفال: 16] وَالْمُرَادُ بِهِ مُطْلَقُ الْوَقْتِ فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ إِذَا قُرِنَ بِفِعْلٍ لَا يَمْتَدُّ وَالطَّلَاقُ الْوَقْتِ فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ إِذَا قُرِنَ بِفِعْلٍ لَا يَمَتَدُّ وَالطَّلَاقُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فَيَنْتَظِمُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارَ. وَلَوْ قَالَ: عَنَيْت بِهِ بَيَاضَ النَّهَارِ حَاصَّةً وَالطَّلَاقُ الْقَضَاءِ لِأَنَّهُ نَوى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ وَاللَّيْلُ لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا السَّوَادَ وَالنَّهَارُ يَتَنَاوَلُ الْبَيَاضَ خَاصَّةً وَهَذَا هُوَ اللَّهُ أَلُولُ الْبَيَاضَ لَا لَيْلُ لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا السَّوَادَ وَالنَّهَارُ يَتَنَاوَلُ الْبَيَاضَ خَاصَةً وَهَذَا هُوَ اللَّهُ وَاللَّهُ لَوَى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ وَاللَّيْلُ لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا السَّوَادَ وَالنَّهَارُ يَتَنَاوَلُ الْبَيَاضَ خَاصَّةً وَهَذَا هُوَ اللَّغَةُ.

اخت! قرن: ملادے، يمتد: مرسے مشتق ہے، ممتد ہو تاہو، لمباہو تاہو، الأمر باليد: معاملہ ہاتھ ميں ہواس سے مراد ہے عورت كو طلاق دينے كا اختيار ہو، معيار: وه زمانہ جو اپنے كام كو گھير ہے ہوا ہو، يولهم: پشت كھير تاہو، دبر: پشت، پيھے۔

#### فَصْلِ

{306} (وَمَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَإِنْ نَوَى طَلَاقًا، وَلَوْ قَالَ: أَنَا مِنْكَ بَائِنٌ أَوْ أَنَا عَلَيْكَ حَرَامٌ يَنْوِي الطَّلَاقَ فَهِيَ طَالِقٌ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَقَعُ الطَّلَاقُ فِي الْوَجْهِ الْأَوْجُهِ الْأَوَّلِ أَيْضًا إِذَا نَوَى) لِأَنَّ مِلْكَ النِّكَاحِ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ حَتَّى مَلَكَتْ هِيَ الْمُطَالَبَةَ بِالْوَطْءِ كَمَا يَمْلِكُ هُوَ الْمُطَالَبَةَ بِالتَّمْكِينِ، وَكَذَا الْحِلُّ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا وَالطَّلَاقُ وَضِعَ لِإِزَالَتِهِمَا فَيَصِحَّ مُضَافًا إلَيْهِ كَمَا صَحَّ مُضَافًا كَمَا فِي الْإِبَانَةِ وَالتَّحْرِيمِ. وَلَنَا أَنَّ الطَّلَاقُ لِإِزَالَةِ الْقَيْدِ وَهُوَ فِيهَا دُونَ الزَّوْجِ، أَلَا تَرَى أَشًا هِي الْمَمْنُوعَةُ عَنْ التَّرَوُجِ وَالْخُرُوجِ وَلَوْ كَانَ لِإِزَالَةِ الْقَيْدِ وَهُوَ فِيهَا دُونَ الزَّوْجِ، أَلَا تَرَى أَشًا هِي الْمَمْنُوعَةُ عَنْ التَّرَوُّجِ وَاخْرُوجِ وَلَوْ كَانَ لِإِزَالَةِ الْقَيْدِ وَهُوَ فِيهَا دُونَ الزَّوْجِ، أَلَا تَرَى أَشًا هِي الْمَمْنُوعَةُ عَنْ التَّرَوُّجِ وَاخْرُوجِ وَلَوْ كَانَ لِإِزَالَةِ الْقَيْدِ وَهُوَ فِيهَا دُونَ الزَّوْجِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ هِي الْمَمْنُوعَةُ عَنْ التَّرَوُّجِ وَاخْرُوجِ وَلَوْكَانَ الْإِبَانَةِ الْقَيْدِ وَهُوَ فِيهَا دُونَ الزَّوْجِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ هِي الْمَمْنُوعَةُ عَنْ التَّرَوِّ وَلَوْدَا الْإِبَانَةِ الْمُلْكِ فَهُو عَلَيْهَا لِأَنَّهُ لِإِزَالَةِ الْوَصْلَةِ وَهِي مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَهُمَا فِيلَافِ التَّارِيمِ الْآلِولَةِ الْقَلَاقِ الْإِلَالَةِ الْوَصْلَةِ وَهِيَ مُشْتَرَكُ أَنِهُ إِنَالَةِ الْوَلَالَةِ الْمُ لَكِنَا إِلَيْهَا لَا لَكُومُ الْمُعْرَافِقَ الْعَلَاقِ الْقَلَاقِ الْقَلَاقِ الْقَالَةِ الْمُلْوَقِ الْمُؤْلِقِ الْقَلْدِ الْمُؤْمِلُولُ اللْهَالَ الْمَالِكَ وَلَوْدَ اللَّهُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْوَلَاقِ الْقَلْولَ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُولَ اللْقَلْدُ الْفُو اللَّهُ الْوَلَوقُولُ الْمُعْالِقُلُولُ الْمُؤْمِلُولُ اللْهُ الْمُؤْمِ الْوَلَاقُ الْمُؤْمُ الْمُعْلَى الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُولُ اللْعَلَاقِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُولُ اللْمُعْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ

{307} (وَلُوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً أَوْ لَا فَلَيْسَ بِشَيْءٍ). قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: هَكَذَا ذَكَرَ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ آخِرًا. هَكَذَا ذَكَرَ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَي يُوسُفَ آوَلًا تَطْلُقُ وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً، ذَكَرَ قَوْلَ مُحَمَّدٍ فِي كِتَابِ وَعَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ وَهُو قَوْلُ أَيْنِ طَالِقٌ وَاحِدَةً أَوْ لَا شَيْءَ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ. وَلَوْ الطَّلَاقِ فِيمَا إِذَا قَالَ لِاهْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً أَوْ لَا شَيْءَ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ. وَلَوْ كَانَ الْمُذْكُولِ هَاهُنَا قَوْلُ الْكُلِّ فَعَنْ مُحَمَّدٍ رِوَايَتَانِ، لَهُ أَنَّهُ أَدْخَلَ الشَّكَ فِي الْوَاحِدَةِ لِدُخُولِ كَانَ الْمُذْكُولِ هَاهُنَا قَوْلُ الْكُلِ فَعَنْ مُحَمَّدٍ رِوَايَتَانِ، لَهُ أَنَّهُ أَدْخَلَ الشَّكَ فِي الْوَاحِدَةِ وَيَبْقَى قَوْلُهُ أَنْتِ طَالِقٌ، بِخِلَافِ كَلَمْ أَنْ الْوَاحِدَةِ وَيَبْقَى قَوْلُهُ أَنْتِ طَالِقٌ أَوْلًا لِأَنَّهُ أَدْخَلَ الشَّكَ فِي أَصْلِ الْإِيقَاعِ فَلَا يَقَعْ. وَهُمُمَا أَنَّ الْوُصْفَ مَتَى كَلِمَةٍ الْمَالِقُ أَوْلُهِ أَنْتُ طَالِقٌ عَلَى عَلَى الْمَدْخُولِ عِبَادُ الْوَصْفَ مَتَى الْمُعْدَدِ كَانَ الْوُقُوعُ بِلِكُورِ الْعَدَدِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِغَيْرِ الْمَدْخُولِ عِمَا: أَنْتِ طَالِقٌ قَوْلُهُ أَلْوَالِكُ وَهُولُ الثَّلُاثِ، وَلَوْ كَانَ الْوَقُوعُ بِالْوَصْفِ لَلَغَا ذِكُورُ الثَّلَاثِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْوَقِعَ فِي الْحَقِقَةِ لِلْمَاتُ وَلَوْلُولُهُ الْمُؤْلُولُ الْمَالُولُ وَلَا الْمَدْوَلُ الْمُؤْلُولُ الْمُعُوتُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُلُ الْقُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُلُ الْمُؤْلُولُ ال

الغت المنعوت المحذوف: سے مراد ہے کہ واحدۃ سے پہلے تطلیقۃ محذوف ہے جو واحدۃ کی صفت جس کو منعوت کہتے ہیں۔ کو منعوت کہتے ہیں۔

مَا كَانَ الْعَدَدُ نَعْتًا لَهُ كَانَ الشَّكُّ دَاخِلًا فِي أَصْلِ الْإِيقَاعِ فَلَا يَقَعُ شَيْءٌ.

{308} (وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ مَعَ مَوْتِي أَوْ مَعَ مَوْتِك فَلَيْسَ بِشَيْءٍ) لِأَنَّهُ أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى حَالَةٍ مُنَافِيَةٍ لَهُ لِأَنَّ مَوْتَهُ يُنَافِي الْأَهْلِيَّةَ وَمَوْتَهَا يُنَافِي الْمَحَلِيَّةَ وَلَا بُدَّ مِنْهُمَا.

{309} (وَإِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ أَوْ شِقْصًا مِنْهَا أَوْ مَلَكَتْ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا أَوْ شِقْصًا مِنْهُ وَقَعَتْ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا أَوْ شِقْصًا مِنْهُ وَقَعَتْ الْفَرْقَةُ) لِلْمُنَافَاةِ بَيْنَ الْمِلْكَيْنِ. أَمَّا مِلْكُهَا إِيَّهُ فَلِلِاجْتِمَاعِ بَيْنَ الْمَالِكِيَّةِ وَالْمَمْلُوكِيَّةِ، وَقَعَتْ الْفُرْقَةُ ) لِلْمُنَافَاةِ بَيْنَ الْمِلْكَيْنِ. أَمَّا مِلْكُهَا إِيَّهُ فَلِلاجْتِمَاعِ بَيْنَ الْمَالِكِيَّةِ وَالْمَمْلُوكِيَّةِ، وَأَمَّا مِلْكُهُ إِيَّاهَا فَلِأَنَّ مِلْكَ النِّكَاحِ ضَرُورِيٌّ وَلَا ضَرُورَةَ مَعَ قِيَامٍ مِلْكِ الْيَمِينِ فَيَنْتَفِي النِّكَاحُ النِّكَاحُ

 $\{310\}$  (وَلَوْ اشْتَرَاهَا ثُمُّ طَلَّقَهَا لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ) لِأَنَّ الطَّلَاقَ يَسْتَدْعِي قِيَامَ النِّكَاحِ، وَلَا بَقَاءَ لَهُ مَعَ الْمُنَافِي لَا مِنْ وَجْهٍ وَلَا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، وَكَذَا إِذَا مَلَكَتْهُ أَوْ شِقْصًا مِنْهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ لِهُ مَعَ الْمُنَافِي لَا مِنْ وَجْهٍ وَلا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، وَكَذَا إِذَا مَلَكَتْهُ أَوْ شِقْصًا مِنْهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ لِمَا قُلْنَا مِنْ الْمُنَافَاةِ. وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يَقَعُ لِأَنَّ الْعِدَّةَ وَاجِبَةٌ. كِنِلَافِ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ لَا عِدَّةَ هُنَاكَ حَتَّى حَلَّ وَطُولُهَا لَهُ.

{311} (وَلَوْ قَالَ هَا وَهِيَ أَمَةٌ لِغَيْرِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ ثِنْتَيْنِ مَعَ عِتْقِ مَوْلَاك إِيَّاكَ فَأَعْتَقَهَا مَوْلَاهَا مَلَكَ الزَّوْجُ الرَّجْعَةَ) لِأَنَّهُ عَلَّقَ التَّطْلِيقَ بِالْإِعْتَاقِ أَوْ الْعِتْقِ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَنْتَظِمُهُمَا وَالشَّرْطُ مَا يَكُونُ مَعْدُومًا عَلَى خَطَرِ الْوُجُودِ وَلِلْحُكْمِ تَعَلُّقٌ بِهِ وَالْمَذْكُورُ كِمَذِهِ الصِّفَةِ وَالْمُعَلَّقُ بِهِ التَّطْلِيقُ لِأَنَّ فِي التَّعْلِيقَاتِ يَصِيرُ التَّصَرُّفُ تَطْلِيقًا عِنْدَ الشَّرْطِ عِنْدَنَا، وَإِذَا كَانَ وَالْمُعَلَّقُ بِهِ التَّطْلِيقُ لِأَنَّ فِي التَّعْلِيقَاتِ يَصِيرُ التَّصَرُّفُ تَطْلِيقًا عِنْدَ الشَّرْطِ عِنْدَنَا، وَإِذَا كَانَ التَّطْلِيقُ مُعَلَّقًا بِالْإِعْتَاقِ أَوْ الْعِتْقِ يُوجَدُ بَعْدَهُ ثُمُّ الطَّلَاقُ يُوجَدُ بَعْدَ التَّطْلِيقِ فَيَكُونَ الطَّلَاقُ الْمُعَلِيقُ مُعَلَّقًا بِالْإِعْتَاقِ أَوْ الْعِتْقِ يُوجَدُ بَعْدَهُ ثُمُّ الطَّلَاقُ يُوجَدُ بَعْدَ التَّطْلِيقِ فَيَكُونَ الطَّلَاقُ

[309] وهه: (1) قول الصحابي لثبوت "وَإِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ أَوْ شِقْصًا مِنْهَا أَوْ مَلَكَتْ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا أَوْ شِقْصًا مِنْهُ وَقَعَتْ الْفُرقَةُ" / عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّ امْرَأَةً وَرِثَتْ مِنْ زَوْجِهَا الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا أَوْ شِقْصًا مِنْهُ وَقَعَتْ الْفُرقَةُ" / عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، فَقَالَ: " هَلْ غَشِيتَهَا؟ " قَالَ: لَا، قَالَ: " لَوْ كُنْتَ شِقْصًا، فَرُفعَ ذَلِكَ إِلَى عَلِيٍّ رضي الله عنه، فَقَالَ: " هَلْ غَشِيتَهَا؟ " قَالَ: لَا، قَالَ: " لَوْ كُنْتَ غَشِيتَهَا لَرَجَمْتُكَ بِالْحِجَارَةِ "، ثُمُّ قَالَ: " هُو عَبْدُكِ إِنْ شِئْتِ بِعْتِيهِ، وَإِنْ شِئْتِ وَهَبْتِيهِ، وَإِنْ شِئْتِ فَعَرْتِهِ " (سنن بيهقي: باب النكاح وملك اليمين لا يجتمعان، نمبر: 13737)

لغت! يستدعي: عابتائ، شقصا: ايك صدر

كتاب الطلاق

الهداية جلد 2

مُتَأَخِّرًا عَنْ الْعِنْقِ فَيُصَادِفَهَا وَهِيَ حُرَّةً فَلَا تَحْرُمُ خُرْمَةً غَلِيظَةً بِالثِّنْتَيْنِ. بَقِيَ شَيْءٌ وَهُوَ أَنَّ كَلِمَةَ مَعَ لِلْقِرَانِ. قُلْنَا: قَدْ تُذْكَرُ لِلتَّأَخُّو كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى {فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا} [الشرح: 5] {إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا} [الشرح: 6] فَتُحْمَلَ عَلَيْهِ بِدَلِيلِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ. {312} (وَلَوْ قَالَ: إِذَا جَاءَ غَدٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثِنْتَيْنِ وَقَالَ الْمَوْلَى: إِذَا جَاءَ غَدٌ فَأَنْتِ حُرَّةٌ فَجَاءَ الْغَدُ لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرُهُ وَعِدَّتُهَا ثَلَاثُ حِيَضٍ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: زَوْجُهَا يَمْلِكُ الرَّجْعَة) عَلَيْهَا، لِأَنَّ الزَّوْجَ قَرَنَ الْإيقَاعَ بِإعْتَاقِ الْمَوْلَى حَيْثُ عَلَّقَهُ بِالشَّرْطِ الَّذِي عَلَّقَ بِهِ الْمَوْلَى الْعِتْقَ، وَإِنَّا يَنْعَقِدُ الْمُعَلَّقُ سَبَبًا عِنْدَ الشَّرْطِ وَالْعِتْقُ يُقَارِنُ الْإِعْتَاقَ لِأَنَّهُ عِلَّتُهُ أَصْلُهُ الاِسْتِطَاعَةُ مَعَ الْفِعْلِ فَيَكُونَ التَّطْلِيقُ مُقَارِنَا لِلْعِتْق ضَرُورَةً فَتَطْلُقُ بَعْدَ الْعِتْقِ فَصَارَ كَالْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَلِهَذَا تُقَدَّرُ عِدَّقُا بِثَلَاثِ حِيض. وَلَهُمَا أَنَّهُ عَلَّقَ الطَّلَاقَ بِمَا عَلَّقَ بِهِ الْمَوْلَى الْعِنْقَ ثُمَّ الْعِنْقُ يُصَادِفُهَا وَهِيَ أَمَةٌ فَكَذَا الطَّلَاقُ وَالطَّلْقَتَانِ تُحَرِّمَانِ الْأَمَةَ حُرْمَةً غَلِيظَةً، بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى لِأَنَّهُ عَلَّقَ التَّطْلِيقَ بإعْتَاقِ الْمَوْلَى فَيَقَعَ الطَّلَاقُ بَعْدَ الْعِتْقِ عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ، وَبِخِلَافِ الْعِدَّةِ لِأَنَّهُ يُؤْخَذُ فِيهَا بِالِاحْتِيَاطِ، وَكَذَا الْحُرْمَةُ الْغَلِيطَةُ يُؤْخَذُ فِيهَا بِالِاحْتِيَاطِ، وَلَا وَجْهَ إِلَى مَا قَالَ لِأَنَّ الْعِنْقَ لَوْ كَانَ يُقَارِنُ الْإِعْتَاقَ لِأَنَّهُ عِلَّتُهُ فَالطَّلَاقُ يُقَارِنُ التَّطْلِيقَ لِأَنَّهُ عِلَّتُهُ فَيَقْتَرَنَانِ.

#### فَصْلٌ فِي تَشْبِيهِ الطَّلَاقِ وَوَصْفِهِ

{313} (وَمَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ هَكَذَا يُشِيرُ بِالْإِبْمَامِ وَالسَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى فَهِيَ ثَلَاتٌ) لِأَنَّ الْإِشَارَةَ بِالْأَصَابِعِ تُفِيدُ الْعِلْمَ بِالْعَدَدِ فِي مَجْرَى الْعَادَةِ إِذَا اقْتَرَنَتْ بِالْعَدَدِ الْمُبْهَمِ، قَالَ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا» الحُدِيث، وَإِنْ أَشَارَ بِوَاحِدَةٍ فَهِي وَاحِدَةٌ، وَإِنْ أَشَارَ بِثِنْتَيْنِ فَهِي ثِنْتَانِ لِمَا قُلْنَا، وَالْإِشَارَةُ تَقَعُ بِالْمَنْشُورَةِ مِنْهَا، وَقِيلَ: إِذَا أَشَارَ بِظُهُورِهَا فَبِالْمَصْمُومَةِ مِنْهَا، وَإِذَا كَانَ تَقَعُ الْإِشَارَةُ بِالْمَنْشُورَةِ مِنْهَا فَلُو نَوَى الْإِشَارَةُ بِالْمَنْشُورَةِ مِنْهَا فَلُو نَوَى الْإِشَارَةَ بِالْمَنْمُومَةِ وَيَانَةً لَا قَضَاءً، وَكَذَا إِذَا نَوَى الْإِشَارَةَ بِالْمَنْشُورَةِ مِنْهَا فَلُو نَوَى الْإِشَارَةَ بِالْمَنْمُومَةِ فَالْوَى الْإِشَارَةَ وَمَنْ بُولُ لَمُ يَقُعُ فَي الثَّانِيَةِ وَاحِدَةٌ لِأَنَّهُ يُعْتَمِلُهُ لَكِنَّهُ خِلَافُ الظَّهِرِ، وَلَوْ لَمْ يَقُلُ عَتَى الْاعْتِبَارُ بِقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ هَا لَكَانًا مَثْلُ أَنْ يَقُولَ: الْمَنْ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: عَلْهُ الطَّالِقُ مِضْرُبٍ مِنْ الشِّدَةِ أَوْ الزِّيَادَةِ كَانَ بَائِنًا مِثْلُ أَنْ يَقُولَ:

{313} وَهِ اللّهِ عِلْهِ الله عليه وسلم قَالَ: "إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ. لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ. الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهِكَذَا وَهِكَذَا وَهَكَذَا وَهِكَذَا وَهَكَذَا وَهِكَذَا وَهُكَذَا وَهِكَذَا وَهُكَذَا وَهِكَذَا وَهُكَذَا وَهُكَالًا وَأَنْهُ إِنْ وَمُعَلَى وَمُنْ وَمُنْ وَمُنْ اللهُ عَلَيْ وَهُ اللهُ عَلَيْهُ وَسِلْمُ لَا نَكْتُ وَلَا نَحْدَا وَلَا نُعْمَا وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَسِلْمُ لَا نَكْتُ وَلَا نُعْمِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَسُلْمُ لَا نَكْتُ وَلَا لَا لَا عَلَا عُلَا لَا لَا لَا عَلَا لَا لَا لَا عَلَا الللهُ عَلَيْهُ وَسِلْمُ لَا نَكْتُ وَلَا لَا لَا عَلَا الللهُ عَلَيْهُ وَلَا لَا لَا عَلَا الللهُ الْ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللّهُ ا

{314} وجه: (1) قول الصحابي لثبوت طلاق البائن / أَنَّ عُمَرَ بْنَ اخْطَّابِ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ، فَقَالَ: «الْوَاحِدَةُ تَبُتُّ، رَاجِعْهَا» (مصنف عبدالرزاق: باب البتة، والخلية، غير 11184)

وجه: (2) قول التابعي لثبوت طلاق البائن / عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «إِذَا طَلَقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ فَهِيَ بَائِنَةٌ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ الثَّلَاثِ» (مصنف عبدالرزاق: باب البتة،

الخت: منشورة: كلى، بظهورها: الكيول كي يشت سے، مضمومة: الكيال بند بول، الكف: مشيل.

أَنْتِ طَالِقٌ بَائِنٌ أَوْ أَلْبَتَةً) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَقَعُ رَجْعِيًّا إِذَا كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ هِمَا لِأَنَّ الطَّلَاقَ شُرِعَ مُعْقِبًا لِلرَّجْعَةِ فَكَانَ وَصْفُهُ بِالْبَيْنُونَةِ خِلَافَ الْمَشْرُوعِ فَيَلْغُو كَمَا إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَنْ لَا رَجْعَة لِي عَلَيْك. وَلَنَا أَنَّهُ وَصَفَهُ هِمَا يَحْتَمِلُهُ لَفْظُهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْبَيْنُونَةَ قَبْلَ الدُّخُولِ هِمَا وَبَعْدَ الْعِدَّةِ تَحْصُلُ بِهِ فَيَكُونُ هَذَا الْوَصْفُ لِتَعْيِينِ أَحَدِ الْمُحْتَمَلَيْنِ، وَمَسْأَلَةُ الرَّجْعَةِ مَمْنُوعَةٌ فَتَقَعُ وَاحِدَةٌ بَائِنَةً إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ أَوْ نَوَى الظِّنْتَيْنِ. أَمَّا إِذَا نَوَى الظَّلَاثَ الرَّجْعَةِ مَمْنُوعَةٌ فَتَقَعُ وَاحِدَةٌ بَائِنَةً إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ أَوْ نَوَى الظِّنْتَيْنِ. أَمَّا إِذَا نَوَى الظَّلَاثَ الْرَجْعَةِ مَمْنُوعَةٌ فَتَقَعُ وَاحِدَةٌ بَائِنَةً إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ أَوْ نَوَى الظِّنْتَيْنِ. أَمَّا إِذَا نَوَى الظَّلَاثَ فَعَلَاثُ لِمَا مَرَّ مِنْ قَبْلُ، وَلَوْ عَنَى بِقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَبِقَوْلِهِ بَائِنٌ أَوْ أَلْبَتَةَ أَخْرَى فَشَلَاثُ لِمُ لِيقَتَانِ بَائِنَتَانِ لِأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ يَصْلُحُ لِابْتِدَاءِ الْإِيقَاع

{315} (وَكَذَا إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ أَفْحَشَ الطَّلَاقِ) لِأَنَّهُ إِنَّا يُوصَفُ بِهَذَا الْوَصْفِ بِاعْتِبَارِ أَثَرِهِ وَهُوَ الْبَيْنُونَةُ فِي الْحَالِ فَصَارَ كَقَوْلِهِ بَائِنٌ،

{316} وَكَذَا إِذَا قَالَ أَخْبَثَ الطَّلَاقِ (أَوْ أَسْوَأَهُ لِمَا ذَكَرْنَا،

{317} وَكَذَا إِذَا قَالَ طَلَاقَ الشَّيْطَانِ أَوْ طَلَاقَ الْبِدْعَةِ) لِأَنَّ الرَّجْعِيَّ هُوَ السُّنِيُّ فَيَكُونُ قَوْلُهُ: الْبِدْعَةَ وَطَلَاقَ الشَّيْطَانِ بَائِنًا. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ فِي قَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ لِلْبِدْعَةِ أَنَّهُ لَا قَوْلُهُ: الْبِدْعَةَ وَطَلَاقَ الشَّيْطَانِ بَائِنًا. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ فِي قَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ لِلْبِدْعَةِ قَدْ تَكُونُ مِنْ حَيْثُ الْإِيقَاعُ فِي حَالَةِ حَيْضٍ فَلَا بُدَّ مِنْ النِّيَّةِ لِأَنَّ الْبِدْعَةَ قَدْ تَكُونُ مِنْ حَيْثُ الْإِيقَاعُ فِي حَالَةِ حَيْضٍ فَلَا بُدَّ مِنْ النِّيَّةِ. وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ لِلْبِدْعَةِ أَوْ طَلَاقَ الشَّيْطَانِ يَكُونُ رَجْعِيًّا لِأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ قَدْ يَتَحَقَّقُ بِالطَّلَاقِ فِي حَالَةِ الْحَيْضِ فَلَا تَثْبُتُ الْبَيْنُونَةُ بِالشَّكِ

{318} (وَكَذَا إِذَا قَالَ: كَاجْبَلِ) لِأَنَّ التَّشْبِيهَ بِهِ يُوجِبُ زِيَادَةً لَا مَحَالَةَ وَذَلِكَ بِإِثْبَاتِ

#### والخلية،نمبر 11180)

وجه: (3) قول التابعي لثبوت طلاق البائن / عَنْ إِبْرَاهِيمَ، فِي الْخَلِيَّةِ: «إِنْ نَوَى طَلَاقًا فَأَدْنَى مَا يَكُونُ تَطْلِيقَةٌ بَائِنٌ، إِنْ شَاءَ وَشَاءَتْ تَزَوَّجَهَا، وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ» (مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في الخلية، نمبر: 18154)

{318} **وَجِه:** (1) قول الصحابي لثبوت طلاق البائن إذا قال أنت طالق كالجبل / عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُمَرَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ، فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حِمْلَ بَعِيرٍ،

زِيَادَةِ الْوَصْفِ، وَكَذَا إِذَا قَالَ: مِثْلَ الجُبَلِ لِمَا قُلْنَا، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: يَكُونُ رَجْعِيًّا لِأَنَّ الجُبَلِ لِمَا قُلْنَا، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: يَكُونُ رَجْعِيًّا لِأَنَّ الْجَبَلَ شَيْءٌ وَاحِدٌ فَكَانَ تَشْبِيهًا بِهِ فِي تَوَحُّدِهِ

قَالَ: «لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ» (مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في الرجل يقول لامرأته: أنت طالق واحدة كألف، وطالق حمل بعير، نمبر 18221)

{319} وَهِهَ: (1) قول الصحابي لثبوت "وَلَوْ قَالَ هَا أَنْتِ طَالِقٌ أَشَدُّ الطَّلَاقِ أَوْ كَأَلْفِ أَوْ كَأَلْفِ أَوْ كَأَلْفِ أَوْ كَأَلْفِ أَوْ كَأَلْفِ أَنْ يَنْوِي ثَلَقًا " / عَنْ عَائِشَةَ، فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَاحِدَةً كَأَلْفٍ، قَالَ: «لَا تَحِلُ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ» (مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في الرجل كَأَلْفٍ، قَالَ: هند أنت طالق واحدة كألف، وطالق حمل بعير، نمبر: 18222)

وجه: (2) قول التابعي لثبوت "وَلَوْ قَالَ لَهَا أَنْتِ طَالِقٌ أَشَدُّ الطَّلَاقِ أَوْ كَأَلْفٍ أَوْ مَلاَ الْبَيْتِ فَهِيَ وَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ إِلَّا أَنْ يَنْوِي ثَلَثَا" / عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ فِي رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ مِلْءَ

اصول: امام ابو حنیفہ کے نزدیک کوئی بھی تشبیہ ہو طلاق بائنہ ہوگ۔

امام ابویوسف کے نزدیک تشبیه میں عظمت کاذکر ہو توبائن ہوگ۔ امام ز فرکے نزدیک تشبیه بڑی چیز کے ساتھ ہو توبائن ہوگ۔ الطَّلَاقَ بِشَيْءٍ يَقَعُ بَائِنًا: أَيَّ شَيْءٍ كَانَ الْمُشَبَّهُ بِهِ ذَكَرَ الْعِظَمَ أَوْ لَمْ يَذُكُرْ لِمَا مَرَّ أَنَّ التَّشْبِيهَ يَقْتَضِي زِيَادَةَ وَصْفٍ. وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ إِنْ ذَكَرَ الْعِظَمَ يَكُونُ بَائِنًا وَإِلَّا فَلَا أَيَّ شَيْءٍ كَانَ الْمُشَبَّهُ بِهِ لِأَنَّ التَّشْبِيهَ قَدْ يَكُونُ فِي التَّوْجِيدِ عَلَى التَّجْرِيدِ. أَمَّا ذِكْرُ الْعِظَمِ فَلِلزِّيَادَةِ لَا مَحَالَةَ. وَعِنْدَ زُفَرَ إِنْ كَانَ الْمُشَبَّهُ بِهِ مِمَّا يُوصَفُ بِالْعِظَمِ عِنْدَ النَّاسِ يَقَعُ بَائِنًا وَإِلَّا فَهُو رَجْعِيُّ. وَقِيلَ مُحَمَّدُ مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقِيلَ مَعَ أَبِي يُوسُفَ. وَبَيَانُهُ فِي قَوْلِهِ مِثْلُ رَأْسِ الْإِبْرَةِ وَمِثْلُ الْجُبَلِ مِثْلُ عِظَمِ الْجُبَلِ

كتاب الطلاق

{320} (وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ تَطْلِيقَةً شَدِيدَةً أَوْ عَرِيضَةً أَوْ طَوِيلَةً فَهِيَ وَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ) لِأَنَّ مَا لَا يُمْكِنُ تَدَارُكُهُ يَشْتَدُ عَلَيْهِ وَهُوَ الْبَائِنُ، وَمَا يَصْعُبُ تَدَارُكُهُ يُقَالُ: لِهِنَا الْأَمْرِ طُولٌ مَا لَا يُمْكِنُ تَدَارُكُهُ يُقَالُ: لِهِنَا الْأَمْرِ طُولٌ وَعَرْضٌ. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يَقَعُ هِمَا رَجْعِيَّةً لِأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ لَا يَلِيقُ بِهِ فَيَلْغُو، وَلَوْ نَوَى النَّلَاثَ فِي هَذِهِ الْفُصُولِ صَحَّتْ نِيَّتُهُ لِتَنَوُّعِ الْبَيْنُونَةِ عَلَى مَا مَرَّ وَالْوَاقِعُ هِمَا بَائِنٌ.

بَيْتٍ قَالَ: «فَرَّقَ بَيْنَهُمَا قَتَادَةً» عَبْدُ الرَّزَّاقِ،عَنِ الثَّوْرِيِّ قَالَ: «هِيَ وَاحِدَةٌ أَوْ مَا نَوَى» (مصنف عبدالرزاق: باب أنت طالق ملء بيت،نمبر 11255,11254)

# فَصْلٌ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ

{321} (وَإِذَا طَلَّقَ رَجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ الدُّخُولِ هِمَا وَقَعْنَ عَلَيْهَا) لِأَنَّ الْوَاقِعَ مَصْدَرٌ عَدُوفٌ لِأَنَّ مَعْنَاهُ طَلَاقًا ثَلَاثًا عَلَى مَا بَيَّنَاهُ، فَلَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ أَنْتِ طَالِقٌ إِيقَاعًا عَلَى حِدَةٍ فَيْقَعْنَ جُمْلَةً

[321] وجه: (1) الآية لثبوت "وَإِذَا طَلَّقَ رَجُلٌ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمُّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ الدُّخُولِ هِمَا وَقَعْنَ عَلَيْهَا لللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

وجه: (3) قول التابعي لثبوت "وَإِذَا طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ الدُّخُولِ هِمَا وَقَعْنَ عَلَيْهَا لللهُ وَ اللهُ عَنِ الْحُكَمِ، " فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ، أَنْتِ طَالِقٌ، أَنْتِ طَالِقٌ، بَانَتْ للأثا" / عَنِ الحُكَمِ، " فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ، أَنْتِ طَالِقٌ، وَزَيْدٌ وَغَيْرُهُمَا» بِالْأُولَى، وَالْأُولَى، وَالْأَوْلِ لِلْمَالِقِ، السَّعَى وَلَا اللهَالَةِ، اللهَالَةِ، اللهَالَةِ، اللهَالَةِ، اللهَالَةِ، اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَلَالَةُ وَلَا اللهُ وَلَولَ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَلِهُ اللهُ وَلَولَ للْمُولَةِ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَالْمُؤْلِلُهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا الللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَلَاللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَاللّهُ وَلَا اللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللللهُ وَاللّهُ وَلَا اللللهُ وَلَا اللللهُ وَلَا الللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللللهُ وَاللّهُ اللّهُ اللللهُ وَلَا الللللهُ وَلَا اللللهُ وَلَا الللهُ الللهُ وَلَا اللل

وجه: (4) قول التابعي لثبوت "وَإِذَا طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ الدُّحُولِ هِمَا وَقَعْنَ عَلَيْهَا ثلاثًا" / عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةَ، فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ عَلْاثًا" / عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةَ، فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ هِمَا، قَالُوا: «لَا تَجِلُ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ» (مصنف ابن شيبه: في الرجل يتزوج المرأة، ثم يطلقها، غبر 17860 مصنف عبدالرزاق: باب طلاق البكر، غبر 1164)

{322} (فَإِنْ فَرَّقَ الطَّلَاقَ بَانَتْ بِالْأُولَى وَلَمْ تَقَعْ الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ) وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: وَالنَّالِقَةُ وَالثَّالِثَةُ) وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: أَنْتِ طَالِقٌ طَالِقٌ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ إِيقَاعٌ عَلَى حِدَةٍ إِذَا لَمْ يَذْكُرْ فِي آخِرِ كَلَامِهِ مَا يُغَيِّرُ صَدْرَهُ حَتَّى يَتَوَقَّفَ عَلَيْهِ فَتَقَعُ الْأُولَى فِي الْحَالِ فَتُصَادِفُهَا الثَّانِيَةُ وَهِيَ مُبَانَةٌ صَدْرَهُ حَتَّى يَتَوَقَّفَ عَلَيْهِ فَتَقَعُ الْأُولَى فِي الْحَالِ فَتُصَادِفُهَا الثَّانِيَةُ وَهِيَ مُبَانَةٌ

{323} (وَكَذَا إِذَا قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَوَاحِدَةً وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ) لِمَا ذَكُرْنَا أَشَا بَانَتْ بِالْأُولَى

{324} (وَلَوْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً فَمَاتَتْ قَبْلَ قَوْلِهِ وَاحِدَةً كَانَ بَاطِلًا) لِأَنَّهُ قَرَنَ الْوَصْفَ بِالْعَدَدِ فَاتَ الْمَحَلُ قَبْلَ الْوَصْفَ بِالْعَدَدِ فَاتَ الْمَحَلُ قَبْلَ الْعَدَدِ فَاتَ الْمَحَلُ قَبْلَ الْإِيقَاعِ فَبَطَل

{325} (وَكَذَا لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثِنْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا) لِمَا بَيَّنًا وَهَذِهِ تُجَانِسُ مَا قَبْلَهَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَ

{326} (وَلُوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدةً قَبْلَ وَاحِدةٍ أَوْ بَعْدَهَا وَاحِدةٌ وَقَعَتْ وَاحِدةٌ وَالْأَصْلُ أَنّهُ مَتَى ذَكَرَ شَيْئَيْ وَأَدْحَلَ بَيْنَهُمَا حَرْفَ الظَّرْفِ إِنْ قَرَهَا بِهَاءِ الْكِنَايَةِ كَانَ صِفَةً لِلْمَذْكُورِ آخِرًا كَقَوْلِهِ: جَاءَيِي زَيْدٌ قَبْلَهُ عَمْرُو، وَإِنْ لَا يَقْرِهُا هِمَاءِ الْكِنَايَةِ كَانَ صِفَةً لِلْمَذْكُورِ آخِرًا كَقَوْلِهِ: جَاءَيِي زَيْدٌ قَبْلَ عَمْرو، وَإِيقَاعُ الطَّلَاقِ فِي الْمَاضِي إِيقَاعٌ فِي الْخَالِ لِأَنَّ الْإِسْنَادَ أَوْلًا كَقَوْلِهِ: جَاءَيِي زَيْدٌ قَبْلَ عَمْرو، وَإِيقَاعُ الطَّلَاقِ فِي الْمَاضِي إِيقَاعٌ فِي الْخُالِ لِأَنَّ الْإِسْنَادَ لَيْسَ فِي وُسْعِهِ فَالْقَبْلِيَّةُ فِي قَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً قَبْلَ وَاحِدةٍ صِفَةٌ لِلْأُولَى فَتَبِينُ بِالْأُولَى فَلَا تَقَعُ الثَّانِيَةُ، وَالْبَعْدِيَّةُ فِي قَوْلِهِ بَعْدَهَا وَاحِدَةٌ صِفَةٌ لِلْأَخِيرةِ فَحَصَلَتْ الْإِبَانَةُ بِالْأُولَى فَلَا تَقَعُ الثَّانِيَةِ، وَالْبَعْدِيَّةُ فِي قَوْلِهِ بَعْدَهَا وَاحِدَةٌ صَفَةٌ لِلْأَخِيرةِ فَحَصَلَتْ الْقِبْلِيَّةُ مِفَةً لِللْأُولَى وَلَا لَوْ اللَّهُ اللَّوْلَى فَعَرَالُ وَالْمُولَى الْكَالِيَةِ فَاقْتَضَى إِيقَاعَهَا فِي الْمَاضِي وَإِيقَاعَ الْأُولَى فِي الْخَالِ، غَيْرَ أَنَّ الْإِيقَاعُ فِي الْمَاضِي إِيقَاعُ إِي الْمَاضِي وَإِيقَاعَ الْأُولَى فِي الْحَالِ، غَيْرَ أَنَّ الْإِيقَاعُ فِي الْمَاضِي إِيقَاعٌ فِي الْمَاضِي إِيقَاعً الْمَاضِي إِيقَاعً فَي الْمَاضِي إِيقَاعً اللَّهُ الْمَاضِي إِيقَاعً الْمَاضِي إِيقَاعً فِي الْمَاضِي إِيقَاعً فِي الْمُعْلِ فَالْقَاعُ الْهُ إِلْمَالِهِ الْمُنْ فَالْقَاعُ الْمَاضِي إِيقَاعُ فِي الْمَاضِي إِيقَاعُ فَي الْمَالِقُ فَي الْمُنْ الْمَاضِي إِيقَاعً الْمُؤْلِ الْمَاضِي إِيقَاعُ فِي الْمَاضِي إِيقَاعُ أَلِهُ وَلَا لَا لَكُولُ الْمَاضِي الْمُولِ الْمُؤْلِقُ الْمَاضِي الْمُؤْلِ الْمَاضِي الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِ الْمَاضِي الْمَاضِي الْمَاضِي الْمُؤْلِقِي الْمُعَلِي الْمُؤِلِ الْمَاضِي الْمُؤْلِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِقُولِ الْم

{328} وَكَذَا إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ لِأَنَّ الْبَعْدِيَّةَ صِفَةٌ لِلْأُولَى فَاقْتَضَى

**اصول:** ایک ساتھ اگر تین طلاقیں دیں تو تینوں واقع ہوں گی، اور جد اجد ادیں تو پہلی واقئع ہوگی باقی لغو ہو جائیں گی۔ إِيقَاعَ الْوَاحِدَةِ فِي الْحَالِ وَإِيقَاعَ الْأُخْرَى قَبْلَ هَذِهِ فَتَقْتَرِنَانِ

{329} (وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً مَعَ وَاحِدَةٍ أَوْ مَعَهَا وَاحِدَةٌ تَقَعُ ثِنْتَانِ) لِأَنَّ كَلِمَةَ مَعَ لِلْقِرَانِ. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ فِي قَوْلِهِ: مَعَهَا وَاحِدَةٌ أَنَّهُ تَقَعُ وَاحِدَةٌ لِأَنَّ الْكِنَايَةَ تَقْتَضِي سَبْقَ الْمُكَنَّى عَنْهُ لَا مَحَالَةَ،

{330} وَفِي الْمَدْخُولِ هِمَا تَقَعُ ثِنْتَانِ فِي الْوُجُوهِ كُلِّهَا لِقِيَامِ الْمَحَلِّيَّةِ بَعْدَ وُقُوعِ الْأُولَى [330 وَلَوْ قَالَ لَهَا: إِنْ دَخَلْت الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَوَاحِدَةً فَدَخَلَتْ وَقَعَتْ عَلَيْهَا وَاحِدَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالًا: تَقَعُ ثِنْتَانِ،

{332} وَلُوْ قَالَ هَا: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَوَاحِدَةً إِنْ دَخَلْت الدَّارَ فَدَخَلَتْ طَلُقَتْ ثِنْتَيْنِ) بِالِاتِّهَاقِ. هَمُّمَا أَنَّ حَرْفَ الْوَاوِ لِلْجَمْعِ الْمُطْلَقِ فَتَعَلَّقْنَ جُمْلَةً كَمَا إِذَا نَصَّ عَلَى الثَّلَاثِ أَوْ بِالِاتِّهَاقِ. هَمُّمَا أَنَّ اجْمُعَ الْمُطْلَق يَحْتَمِلُ الْقِرَانَ وَالتَّرُثِيبَ، فَعَلَى اعْتِبَارِ الْأَوَّلِ تَقَعُ ثِنْتَانِ، أَخَرَ الشَّرْطَ. وَلَهُ أَنَّ اجْمُعَ الْمُطْلَق يَحْتَمِلُ الْقِرَانَ وَالتَّرُثِيبَ، فَعَلَى اعْتِبَارِ الثَّانِي لَا تَقَعُ إِلَّا وَاحِدَةٌ كَمَا إِذَا نَجَّرُ هِذِهِ اللَّفْظَةِ فَلَا يَقَعُ الزَّائِدُ عَلَى الْوَاحِدَةِ بِالشَّكِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَخَّرَ الشَّرْطَ لِأَنَّهُ مُغَيِّرٌ صَدْرَ الْكَلَامِ فَيَتَوَقَّفُ الْأَوَّلُ عَلَيْهِ فَيَقَعْنَ بِالشَّكِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَخَّرَ الشَّرْطَ فَلَمْ يَتَوَقَّفْ. وَلَوْ عَطَفَ بِحَرْفِ الْفَاءِ فَهُوَ عَلَى هَذَا الْخَلَافِ فِيمَا إِذَا قَدَّمَ الشَّرْطَ فَلَمْ يَتَوَقَّفْ. وَلَوْ عَطَفَ بِحَرْفِ الْفَاءِ فَهُوَ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ فِيمَا إِذَا قَدَّمَ الشَّرْطَ فَلَمْ يَتَوَقَّفْ. وَلَوْ عَطَفَ بِحَرْفِ الْفَاءِ فَهُوَ عَلَى هَذَا الْخَلَافِ فِيمَا إِذَا قَدَّمَ الشَّرْطَ فَلَمْ يَتَوَقَّفْ. وَلَوْ عَطَفَ بِحَرْفِ الْفَاءِ فَهُو عَلَى هَذَا الْخَلَافِ فِيمَا إِذَا قَدَّمَ الشَّرْطَ فَلَمْ يَتَوَقَّفْ. وَلَوْ عَطَفَ بِعَرْفِ الْقَاءِ لِأَنَّ الْفَاءَ وَهُو الْأَصَحُ .

{333} (وَأُمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي وَهُوَ الْكِنَايَاتُ لَا يَقَعُ هِمَا الطَّلَاقُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ أَوْ بِدَلَالَةِ

{333} وَهِهَ: (1) الحديث لثبوت الطلاق بألفاظ الكناية إلا بالنية / عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَلِيّ بْنِ عَلِيّ بْنِ يَزِيدَ بْنِ رُكَانَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ «أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأْتَهُ الْبَتَّةَ فَأَتَى رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: مَا أَرَدْتَ؟ قَالَ: وَاحِدَةً، قَالَ: آللهِ قَالَ: آللهِ، قَالَ هُوَ عَلَى مَا أَرَدْتَ.» (ابوداؤد شريف: باب ها جاء في الرجل يطلق امرأته البتة، غبر 2208م ترمذي شريف: باب ما جاء في الرجل يطلق امرأته البتة، غبر 1177)

الْحَالِ) لِأَنَّهَا غَيْرُ مَوْضُوعَةٍ لِلطَّلَاقِ بَلْ تَخْتَمِلُهُ وَغَيْرُهُ فَلَا بُدَّ مِنْ التَّغْيِنِ أَوْ دَلَالَتِهِ. {334} قَالَ (وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مِنْهَا ثَلَاثَةُ أَلْفَاظٍ يَقَعُ كِمَا الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ وَلَا يَقَعُ كِمَا الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ وَلَا يَقَعُ كِمَا الْأُولَى فَلِأَفَّا تَخْتَمِلُ الْإَوْرَةَ، وَهِي قَوْلُهُ: اعْتَدِي وَاسْتَبْرِئِي رَحِمَكِ وَأَنْتِ وَاحِدَةٌ) أَمَّا الْأُولَى فَلِأَفَّا تَخْتَمِلُ الْاعْتِدَادَ عَنْ النِّكَاحِ وَتَخْتَمِلُ اعْتِدَادَ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ نَوَى الْأُولَ تَعَيَّنَ بِنِيَّتِهِ فَيَقْتَضِي طَلَاقًا سَابِقًا وَالطَّلَاقُ يُعْقِبُ الرَّجْعَةَ. وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَلِأَنَّا تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الإعْتِدَادِ لِأَنَّهُ طَلَاقًا سَابِقًا وَالطَّلَاقُ يُعْقِبُ الرَّجْعَةَ. وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَلِأَنِّهَا تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الإعْتِدَادِ لِأَنَّهُ قَلْائَمُ مَعْنَاهُ بَطْلِيقَةٌ وَاحِدَةٌ، فَإِذَا نَوَاهُ جُعِلَ كَأَنَّهُ قَالَهُ، وَالطَّلَاقُ يُعْقِبُ الرَّجْعَة، وَيُخْتَمِلُ عَيْرَهُ وَهُو أَنْ تَكُونَ وَاحِدَةً، فَإِذَا نَوَاهُ جُعِلَ كَأَنَّهُ قَالَهُ، وَالطَّلَاقُ يُعْقِبُ الرَّجْعَة، وَيُخْتَمِلُ غَيْرَهُ وَهُو أَنْ تَكُونَ وَاحِدَةً عِنْدَهُ أَوْ عِنْدَ قَوْمِهِ، وَلَمَّا الطَّلَاقُ يَعْقِبُ الرَّجْعَة، وَيُخْتَمِلُ غَيْرَهُ وَهُو أَنْ تَكُونَ وَاحِدَةً عِنْدَهُ أَوْ عِنْدَ قَوْمِهِ، وَلَمَّا الطَّلَاقُ وَغَيْرُهُ تَعْتَاجُ فِيهِ إِلَى النِيَّةِ وَلَا تَقَعُ إِلَّا وَاحِدَةٌ لِأَنَّ قَوْلَهُ:

الحتملت هذه الالفاظ الطلاق وعيرة محتاج فيه إلى النية ولا تفع إلا واحدة لان فؤله:

(2) قول الصحابي لثبوت الطلاق بألفاظ الكناية إلا بالنية / عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قال:

" الْحُلِيَّةُ وَالْبَرِيَّةُ وَالْبَتِّةُ وَالْبَائِنُ وَالْحُرَامُ إِذَا نَوَى فَهُو بِمَنْزِلَةِ الثَّلَاثِ " (سنن بيهقي: باب من قال في الكنايات إلها ثلاث، غبر: 15017 مصنف عبدالرزاق: باب البتة، والخلية، غبر: 11190 لكنايات إلها ثلاث، غبر: \$\frac{1}{2} فول التابعي لثبوت الطلاق بألفاظ الكناية إلا بالنية / عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «كُلُّ حَدِيثٍ يُشْبِهُ الطَّلَاقَ إِذَا نَوَى صَاحِبُهُ طَلَاقًا فَهُوَ طَلَاقٌ إِنْ نَوَى وَاحِدَةً فَوَاحِدَةٌ، وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ، وَإِنْ لَمْ يَنُو شَيْئًا فَلَيْسَ بِشَيْءٍ» (مصنف عبدالرزاق: باب البتة، والخلية، غبر: 1119) وَإِنْ لَمْ يَنُو شَيْئًا فَلَيْسَ بِشَيْءٍ» (مصنف عبدالرزاق: باب البتة، والخلية، غبر: 1119) الحديث لثبوت عن قسمين لألفاظ الكناية / عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ لِسَوْدَة بِنْتِ رَمْعَة رضي الله عنها: " اعْتَدِي "، فَجَعَلَهَا تَطْلِيقَة وَاحِدَةً وَهُو أَمْلَكُ عِمَا (سنن بيهقي: باب ما جاء في كنايات الطلاق التي لا يقع الطلاق بما والا أن يريد بمخرج الكلام منه الطلاق، غبر 15006 مصنف ابن شيبه: في الرجل يقول الأمرأته: اعتدى، ما يكون؟، غبر 1789)

**١٩٠٠** (2) قول التابعي لثبوت عن قسمين لألفاظ الكناية / عَنْ إِبْرَاهِيمَ، فِي الرَّجُلِ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: اعْتَدِّي، قَالَ: «هِيَ تَطْلِيقَةٌ إِذَا عَنَى الطَّلَاقَ»، ( مصنف ابن شيبه: في الرجل يقول لامرأته:

أَنْتِ طَالِقٌ فِيهَا مُقْتَضًى أَوْ مُضْمَرٌ، وَلَوْ كَانَ مُظْهَرًا لَا تَقَعُ هِمَا إِلَّا وَاحِدَةٌ، فَإِذَا كَانَ مُضْمَرًا أَوْلَى، وَفِي قَوْلِهِ وَاحِدَةٌ وَإِنْ صَارَ الْمَصْدَرُ مَذْكُورًا لَكِنَّ التَّنْصِيصَ عَلَى الْوَاحِدَةِ يُنَافِي نِيَّةَ الْفَلَاثِ، وَلَا مُعْتَبَرَ بِإِعْرَابِ الْوَاحِدَةِ عِنْدَ عَامَّةِ الْمَشَايِخِ هُوَ الصَّحِيخُ لِأَنَّ الْعُوَامَّ لَا يُمَيِّزُونَ التَّلَاثِ، وَلَا مُعْتَبَرَ بِإِعْرَابِ الْوَاحِدَةِ عِنْدَ عَامَّةِ الْمَشَايِخِ هُوَ الصَّحِيخُ لِأَنَّ الْعُوَامَّ لَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ وُجُوهِ الْإِعْرَابِ.

{335} قَالَ (وَبَقِيَّةُ الْكِنَايَاتِ إِذَا نَوَى هِمَا الطَّلَاقَ كَانَتْ وَاحِدَةً بَائِنَةً، وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا كَانَتْ ثَلَاثًا، وَإِنْ نَوَى ثِنْتَيْنِ كَانَتْ وَاحِدَةً،

اعتدي، ما يكون؟، غبر 17897)

{335} وَهِ الله عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: " إِذَا قَوْلُ التَابِعِي لثبوت عن قسمين لألفاظ الكناية / عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: " إِذَا قَالَ: لا سَبِيلَ لِي عَلَيْكِ فَهِيَ تَطْلِيقَةٌ بَائِنَةٌ "(مصنف ابن شيبه: في رجل قال لامرأته: قد خليت سبيلك أو لا سبيل لي عليك،غبر 17995,مصنف عبدالرزاق: باب اذهبي فانكحي، غبر: 11218)

وجه: (2) الحديث لثبوت عن قسمين لألفاظ الكناية / عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ ابْنَةَ الْجُوْنِ لَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَدَنَا مِنْهَا قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنْكَ، فَقَالَ لَهَا: لَقَدْ عُذْتِ بِعَظِيمٍ، الْحُقِي بِأَهْلِكِ» (بخاري شريف: باب من طلق وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق، نمبر 5254)

وجه: (3) قول التابعي لثبوت عن قسمين الألفاظ الكناية / عَنِ الثَّوْرِيِّ فِي قَوْلِهِ: اذْهَبِي، وَاخْرِجِي، وَخُو هَذَا قَالَ: «نِيَّتُهُ إِنْ نَوَى طَلَاقًا فَثَلَاثٌ، وَإِنْ نَوَى وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً بَائِنَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَنُو شَيْئًا فَلَا شَيْءَ، وَلَا يَكُنْ ثِنْتَيْنِ» (مصنف عبدالرزاق: باب اذهبي فانكحي، غبر: 11218)

**وَهِهَ:** (4) قول الصحابي لثبوت عن قسمين لألفاظ الكناية / عَنْ عَلِيِّ رضي الله عنه قَالَ: " الْخُلِيَّةُ وَالْبَرَيَّةُ وَالْبَائِنُ وَالْحُرَامُ إِذَا نَوَى فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الثَّلَاثِ " (سنن بيهقي: باب من قال في الكنايات إنها ثلاث، نمبر 15017)

{336} وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ: أَنْتِ بَائِنٌ وَبَتَّةٌ وَبَتْلَةٌ وَحَرَامٌ وَحَبْلُكِ عَلَى غَارِبِكِ وَالْحُقِي بِأَهْلِكِ وَحَرَامٌ وَحَبْلُكِ عَلَى غَارِبِكِ وَالْحُقِي بِأَهْلِكِ وَحَرَامٌ وَخَلِيَّةٌ وَبَرِيَّةٌ وَوَهَبْتُكِ لِأَهْلِكِ وَسَرَّحْتُك وَفَارَقْتُك وَأَمْرُك بِيَدِك وَاخْتَارِي وَأَنْتِ حُرَّةٌ

{336} وجه: (1) قول الصحابي لثبوت عن قسمين لألفاظ الكناية / عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: " اخْلِيَّةُ وَالْبَائِنُ وَالْحُرَامُ إِذَا نَوَى فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الثَّلَاثِ " (سنن بيهقي: باب من قال في الكنايات إنها ثلاث، غبر 15017)

وجه: (2) قول التابعي لثبوت عن قسمين لألفاظ الكناية / أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِامْرَأَتِهِ: حَبْلُكِ عَلَى غَارِبِكِ قَالَ ذَلِكَ مِرَارًا فَأَتَى عُمَر بْنَ الْخُطَّابِ رضي الله عنه فَاسْتَحْلَفَهُ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ مَا الَّذِي أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ؟ قَالَ: أَرَدْتُ الطَّلَاقَ فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا (سنن بيهقي: باب ما جاء في كنايات الطلاق التي لا يقع الطلاق بها إلا أن يريد بمخرج الكلام منه الطلاق، غبر 15012, مصنف عبدالرزاق: باب حبلك على غاربك، غبر: 11232)

وجه: (3) الحديث لثبوت عن قسمين لألفاظ الكناية / عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ ابْنَةَ الْجُوْنِ لَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَدَنَا مِنْهَا قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنْكَ، فَقَالَ لَهَا: لَقَدْ عُذْتِ بِعَظِيمٍ، الْحُقِي بِأَهْلِكِ» (بخاري شريف: باب من طلق وهل يواجه الرجل المرأته بالطلاق، غبر 5254)

وجه: (4) قول التابعي لثبوت عن قسمين لألفاظ الكناية / عَنِ الثَّوْرِيِّ فِي قَوْلِهِ: اذْهَبِي، وَاخْقِي، وَاخْرُجِي، وَنَحْوَ هَذَا قَالَ: «نِيَّتُهُ إِنْ نَوَى طَلَاقًا فَثَلَاثٌ، وَإِنْ نَوَى وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً بَائِنَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا فَلَا شَيْءَ، وَلَا يَكُنْ ثِنْتَيْنِ» (مصنف عبدالرزاق: باب اذهبي فانكحي، غير 11218)

وجه: (5) الحديث لثبوت عن قسمين لألفاظ الكناية / عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: «خَيَّرَنَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَاخْتَرْنَا اللهَ وَرَسُولَهُ، فَلَمْ يُعَدَّ ذَلِكَ عَلَيْنَا شَيْئًا.»

(بخاري شريف: باب من خير نساءه، نمبر 5262)

وجه: (6) قول الصحابي لثبوت عن قسمين لألفاظ الكناية / عَنْ عَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللَّهِ، وَزَيْدٍ،

وَتَقَنَّعِي وَتَغَمَّرِي وَاسْتَتِرِي وَاغْرُبِي وَاخْرُجِي وَاذْهَبِي وَقُومِي وَابْتَغِي الْأَزْوَاجَ) لِأَهَّا تَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ وَغَيْرَهُ فَلَا بُدَّ مِنْ النِّيَّةِ.

 $\{337\}$  قَالَ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي حَالِ مُذَاكَرَةِ الطَّلَاقِ) فَيَقَعُ هِمَا الطَّلَاقُ فِي الْقَصَاءِ، وَلَا يَقَعُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ. قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (mوَّى بَيْنَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ وَقَالَ: وَلَا يُصَدَّقُ فِي الْقَصَاءِ إِذَا كَانَ فِي حَالِ مُذَاكَرَةِ الطَّلَاقِ) قَالُوا (وَهَذَا فِيمَا لَا أَفْفَاظِ وَقَالَ: وَلَا يُصَدَّقُ فِي الْقَصَاءِ إِذَا كَانَ فِي حَالِ مُذَاكَرَةِ الطَّلَاقِ) قَالُوا (وَهَذَا فِيمَا لَا يَصْلُحُ رَدًا) وَاجْهُمْلَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْأَحْوَالَ ثَلَاثَةٌ: حَالَةٌ مُطْلَقَةٌ وَهِيَ حَالَةُ الرِّضَا، وَحَالَةُ مُذَاكَرَةِ الطَّلَاقِ، وَحَالَةُ الْغَضَبِ. وَالْكِنَايَاتُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: مَا يَصْلُحُ جَوَابًا وَرَدًّا، وَمَا يَصْلُحُ جَوَابًا وَسَبًّا وَشَتِيمَةً. فَفِي حَالَةِ الرِّضَا لَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْهَا طَلَاقًا إِلَا بِالنَيَّةِ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي إِنْكَارِ النِيَّةِ لِمَا قُلْنَا، وَفِي حَالَةِ مُذَاكَرَةِ الطَّلَاقِ لَا يُصَدَّقُ فِيمَا إِلَّا بِالنَيَّةِ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي إِنْكَارِ النِيَّةِ لِمَا قُلْنَا، وَفِي حَالَةِ مُذَاكَرَةِ الطَّلَاقِ لَا يُصَدَّقُ فِيمَا

قَالُوا: «أَمْرُكِ بِيَدِكِ، وَاخْتَارِي سَوَاءٌ» (مصنف ابن شيبه: من قال: اختاري، وأمرك بيدك سواء، غبر 18107)

وجه: (7) قول الصحابي لثبوت عن قسمين الألفاظ الكناية / قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «إِذَا خَيَّرَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَوَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ، وَإِنِ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَلَا شَيْءَ»، قَالَ عَلِيُّ: «إِنِ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَوَاحِدَةٌ وَهُوَ أَمْلَكُ بِحَا» (مصنف ابن اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَوَاحِدَةٌ وَهُو أَمْلَكُ بِحَا» (مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في الرجل يخير امرأته فتختاره أو تختار نفسها، غبر 18093)

لغت: السب: كالى، الشتيمة: كالى وينار

يَصْلُحُ جَوَابًا، وَلَا يَصْلُحُ رَدًّا فِي الْقَضَاءِ مِثْلُ قَوْلِهِ خَلِيَّةٌ بَرِيَّةٌ بَائِنٌ بَتَّةٌ حَرَامٌ اعْتَدِّي أَمْرُك بِيَدِك اخْتَارِي؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مُرَادَهُ الطَّلَاقُ عِنْدَ سُؤَالِ الطَّلَاقِ، وَيُصَدَّقُ فِيمَا يَصْلُحُ جَوَابًا وَرَدًّا مِثْلُ قَوْلِهِ: اذْهَبِي أُخْرُجِي قُومِي تَقَنَّعِي تَخَمَّرِي وَمَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الرَّدَّ وَهُوَ الْأَدْنَى فَحُمِلَ عَلَيْهِ. وَفِي حَالَةِ الْغَضَبِ يُصَدَّقُ فِي جَمِيع ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ الرَّدِّ وَالسَّبِّ، إلَّا فِيمَا يَصْلُحُ لِلطَّلَاقِ وَلَا يَصْلُحُ لِلرَّدِّ وَالشَّتْمِ كَقَوْلِهِ: اعْتَدِّي وَاخْتَارِي وَأَمْرُك بِيَدِك فَإِنَّهُ لَا يُصَدَّقُ فِيهَا لِأَنَّ الْغَضَبَ يَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ الطَّلَاقِ. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ فِي قَوْلِهِ: لَا مِلْكَ لِي عَلَيْك وَلَا سَبِيلَ لِي عَلَيْك وَخَلَّيْتُ سَبِيلَك وَفَارَقْتُك، أَنَّهُ يُصَدَّقُ فِي حَالَةِ الْغَضَبِ لِمَا فِيهَا مِنْ احْتِمَالِ مَعْنَى السَّبِّ. ثُمَّ وُقُوعُ الْبَائِنِ بِمَا سِوَى الثَّلَاثَةِ الْأُوّلِ مَذْهَبُنَا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَقَعُ هِمَا رَجْعِيٌّ لِأَنَّ الْوَاقِعَ هِمَا طَلَاقٌ، لِأَنَّا كِنَايَاتٌ عَنْ الطَّلاقِ وَلِهَذَا تُشْتَرَطُ النِّيَّةُ وَيُنْتَقَصُ بِهِ الْعَدَدُ، وَالطَّلَاقُ مُعْقِبٌ لِلرَّجْعَةِ كَالصَّرِيح. وَلَنَا أَنَّ تَصَرُّفَ الْإِبَانَةِ صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ مُضَافًا إِلَى مَحِلِّهِ عَنْ وِلايَةٍ شَرْعِيَّةٍ، وَلَا خَفَاءَ فِي الْأَهْلِيَّةِ وَالْمَحَلِّيَّةِ، وَالدَّلَالَةُ عَلَى الْولَايَةِ أَنَّ الْحَاجَةَ مَاسَّةٌ إِنَى إِثْبَاهِا كَىْ لَا يَنْسَدَّ عَلَيْهِ بَابُ التَّدَارُكِ وَلَا يَقَعُ فِي عُهْدَهِا بِالْمُرَاجَعَةِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، وَلَيْسَتْ كِنَايَاتٍ عَلَى التَّحْقِيقِ لِأَنَّا عَوَامِلُ فِي حَقَائِقِهَا، وَالشَّرْطُ تَعْيِينُ أَحَدِ نَوْعَيْ الْبَيْنُونَةِ دُونَ الطَّلَاقِ، وَانْتِقَاصُ الْعَدَدِ لِثُبُوتِ الطَّلَاقِ

وجه: (2) الحديث لثبوت " فَيَقَعُ كِمَا الطَّلاقُ فِي الْقَضَاءِ، وَلَا يَقَعُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللهِ تَعَالَى إلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ" / عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَلِيّ بْنِ السَّائِبِ ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عُجَيْرٍ بْنِ عَبْدِ يَزِيدَ بْنِ زَكَانَةَ : «أَنَّ رَكَانَةَ بْنَ عَبْدِ يَزِيدَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ الْبَتَّةَ، فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بِذَلِكَ، وَقَالَ: وَاللهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: وَاللهِ مَا أَرَدْتَ إِلَّا وَاحِدَةً فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَطَلَّقَهَا الثَّانِيَةَ فِي زَمَانِ عُثْمَانَ» (ابوداؤد شريف: باب في البتة، نمبر: 2206)

 بِنَاءً عَلَى زَوَالِ الْوَصْلَةِ، وَإِنَّمَا تَصِحُّ نِيَّةُ الثَّلَاثِ فِيهَا لِتَنَوُّعِ الْبَيْنُونَةِ إِلَى غَلِيظَةٍ وَخَفِيفَةٍ، وَعِنْدَ انْعِدَامِ النِّيَّةِ يَثْبُتُ الْأَدْنَى،

{338} وَلَا تَصِحُّ نِيَّةُ الِاثْنَتَيْنِ عِنْدَنَا خِلَافًا لِرُفَرَ لِأَنَّهُ عَدَدٌ وَقَدْ بَيَّنَاهُ مِنْ قَبْل.

{339} (وَإِنْ قَالَ لَهَا: اعْتَدِّي اعْتَدِّي اعْتَدِّي اعْتَدِّي وَقَالَ: نَوَيْت بِالْأُولَى طَلَاقًا وَبِالْبَاقِي حَيْضًا دِينَ فِي الْقَضَاءِ) لِأَنَّهُ نَوَى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ، وَلِأَنَّهُ يَأْمُرُ امْرَأَتَهُ فِي الْعَادَةِ بِالِاعْتِدَادِ بَعْدَ الطَّلَاقِ فَي الْقَضَاءِ) لِأَنَّهُ نَوَى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ، وَلِأَنَّهُ يَأْمُرُ امْرَأَتَهُ فِي الْعَادَةِ بِالِاعْتِدَادِ بَعْدَ الطَّلَاقِ فَكَانَ الظَّاهِرُ شَاهِدًا لَهُ

{340} (وَإِنْ قَالَ: لَمْ أَنْوِ بِالْبَاقِي شَيْئًا فَهِيَ ثَلَاثٌ) لِأَنَّهُ لَمَّا نَوَى بِالْأُولَى الطَّلَاقَ صَارَ

(مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في البائن؟، نمبر 18167 رمصنف عبد الرزاق: باب البتة، والحلية، نمبر: 11176)

{338} وَهِهَ: (3) قول التابعي لثبوت "لَا تَصِحُّ نِيَّةُ الِاثْنَتَيْنِ" / عَنِ الثَّوْرِيِّ فِي قَوْلِهِ: اذْهَبِي، وَاخْتِي، وَاخْرُجِي، وَنَحْوَ هَذَا قَالَ: «نِيَّتُهُ إِنْ نَوَى طَلَاقًا فَثَلَاثٌ، وَإِنْ نَوَى وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً بَائِنَةً، وَإِنْ لَمُ يَنْوِ شَيْئًا فَلَا شَيْءَ، وَلَا يَكُنْ ثِنْتَيْنِ» (مصنف عبدالرزاق: باب اذهبي فَوَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ، وَإِنْ لَمُ يَنْوِ شَيْئًا فَلَا شَيْءَ، وَلَا يَكُنْ ثِنْتَيْنِ» (مصنف عبدالرزاق: باب اذهبي فنكحى، نمبر 11218)

{339} وَهِهَ: (1) قول التابعي لثبوت "لَا يقع الطلاق بألفاظ الكناية إلا بالنية" / عَنْ قَتَادَةَ: فِي رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: اعْتَدِّي، اعْتَدِّي، اعْتَدِّي: «هِي ثَلَاثٌ إِلَّا أَنْ يَقُولَ كُنْتُ أُقِيمُهَا الْأَوَّلَ فَهُو عَلَى مَا قَالَ» (مصنف عبدالرزاق: باب قوله: اعتدي، نمبر: 11204)

وجه: (2) الحديث لثبوت "لا يقع الطلاق بألفاظ الكناية إلا بالنية" / عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ لِسَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ رضي الله عنها: " اعْتَدِّي "، فَجَعَلَهَا تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً وَهُوَ أَمْلَكُ بِهَا (سنن بيهقي: باب ما جاء في كنايات الطلاق التي لا يقع الطلاق بما إلا أن يريد بمخرج الكلام منه الطلاق، غبر 15006 رمصنف ابن شيبه: في الرجل يقول لامرأته: اعتدي، ما يكون؟، غبر: 17897)

{340} وجه: (1) قول التابعي لثبوت "لا يقع الطلاق بألفاظ الكناية إلا بالنية وإلم ينو

الْحَالُ حَالَ مُذَاكَرَةِ الطَّلَاقِ فَتَعَيَّنَ الْبَاقِيَانِ لِلطَّلَاقِ هِمَذِهِ الدَّلَالَةِ فَلَا يُصَدَّقُ فِي نَفْيِ النِّيَّةِ، فِإِلَافِ مَا إِذَا قَالَ: لَمْ أَنْوِ بِالْكُلِّ الطَّلَاقَ حَيْثُ لَا يَقَعُ شَيْءٌ لِأَنَّهُ لَا ظَاهِرَ يُكَذِّبُهُ، وَبِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ: نَوَيْت بِالثَّالِثَةِ الطَّلَاقَ دُونَ الْأُولَيَيْنِ حَيْثُ لَا يَقَعُ إِلَّا وَاحِدَةً لِأَنَّ الْحَالَ عِنْدَ مَا إِذَا قَالَ: نَوَيْت بِالثَّالِثَةِ الطَّلَاقَ دُونَ الْأُولَيَيْنِ حَيْثُ لَا يَقَعُ إِلَّا وَاحِدَةً لِأَنَّ الْحَالَ عِنْدَ الْأُولَيَيْنِ لَمْ تَكُنْ حَالَ مُذَاكَرَةِ الطَّلَاقِ، وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ يُصَدَّقُ الزَّوْجُ عَلَى نَفْيِ النِّيَّةِ إِنَّا لَوْلَاقُولُ قَوْلُ الْأَوْبُ عَلَى نَفْيِ النِّيَّةِ إِنَّا يُصَدَّقُ مَعَ الْيَمِينِ لِأَنَّهُ أَمِينٌ فِي الْإِخْبَارِ عَمَّا فِي ضَمِيرِهِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِينِ مَعَ الْيَمِينِ.

فيقع الثلاث" / عَنْ إِبْرَاهِيمَ، فِي الرَّجُلِ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: اعْتَدِّي، قَالَ: «هِيَ تَطْلِيقَةٌ إِذَا عَنَى الطَّلَاقَ»، ( مصنف ابن شيبه: في الرجل يقول لامرأته: اعتدي، ما يكون؟،نمبر 17897)

### بَابُ تَفْوِيضِ الطَّلاقِ (فَصْلٌ فِي الإخْتِيَارِ)

{341} (وَإِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ: اخْتَارِي يَنْوِي بِذَلِكَ الطَّلَاقَ أَوْ قَالَ لَهَا: طَلِّقِي نَفْسَك فَلَهَا أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا مَا دَامَتْ فِي مَجْلِسِهَا ذَلِكَ، فَإِنْ قَامَتْ مِنْهُ أَوْ أَخَذَتْ فِي عَمَلٍ آخَرَ خَرَجَ أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا مَا دَامَتْ فِي مَعْلِسِهَا ذَلِكَ، فَإِنْ قَامَتْ مِنْهُ أَوْ أَخَذَتْ فِي عَمَلٍ آخَرَ خَرَجَ الْأَمْرُ مِنْ يَدِهَا) لِأَنَّ الْمُخَيَّرَةَ لَهَا الْمَجْلِسُ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَجْمَعِينَ، وَلِأَنَّهُ تَمْلِيكَ الْفِعْلِ مِنْهَا، وَالتَّمْلِيكَاتُ تَقْتَضِي جَوَابًا فِي الْمَجْلِسِ كَمَا فِي الْبَيْعِ، لِأَنَّ وَلِأَنَّهُ تَمْلِيكَ الْفِعْلِ مِنْهَا، وَالتَّمْلِيكَاتُ تَقْتَضِي جَوَابًا فِي الْمَجْلِسِ كَمَا فِي الْبَيْعِ، لِأَنَّ وَلِأَنَّهُ تَمْلِيكَ الْفِعْلِ مِنْهَا، وَالتَّمْلِيكَاتُ تَقْتَضِي جَوَابًا فِي الْمَجْلِسِ كَمَا فِي الْبَيْعِ، لِأَنَّ سَاعَةً وَاحِدَةً، إلَّا أَنَّ الْمَجْلِسَ تَارَةً يَتَبَدَّلُ بِالذَّهَابِ عَنْهُ وَتَارَةً بِالاَشْتِعَالِ بِعَمَلِ آخَرَ، إذْ نَجْلِسُ الْأَكُلِ غَيْرُ مَجْلِسِ الْمُنَاظَرَةِ وَعَجْلِسُ الْمُنَاظَرَةِ وَعَجْلِسُ الْقِتَالِ غَيْرُهُمَا.

[341] وجه: (1) الآية لثبوت تفويض الطلاق / قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا (28) وَإِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا (الأحزاب: 33، الآية: 29/28) الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا (الأحزاب: 33، الآية: «حَيَّرَنَا رَسُولُ وَهِهَ: (2) الحديث لثبوت تفويض الطلاق / عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: «حَيَّرَنَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَاخْتَرْنَا اللهَ وَرَسُولَهُ، فَلَمْ يُعَدَّ ذَلِكَ عَلَيْنَا شَيْئًا.» (بخاري شريف: باب من خير نساءه،غبر 5262, مسلم شريف: باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقا إلا

وجه: (3) قول التابعي لثبوت خيار المجلس في الطلاق / عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «إِذَا مَلَّكَهَا أَمْرَهَا فَتَفَرَّقَا قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَ شَيْئًا فَلَا أَمْرَ لَهَا» (مصنف عبدالرزاق: باب الخيار والتمليك ما كانا في مجلسهما، نمبر 11929)

بالنية، نمبر 1477 رابوداؤد شريف: باب في الخيار، نمبر 2203)

وجه: (4) قول الصحابي لثبوت خيار المجلس في الطلاق / عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «إِنْ خَيَّرَ رَجُلُ امْرَأْتَهُ فَلَمْ تَقُلُ شَيْئًا حَتَى تَقُومَ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ» (مصنف عبدالرزاق: باب الخيار والتمليك ماكانا في مجلسهما، نمبر 11935 مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في الرجل يخير امرأته فلا تختار حتى تقوم من مجلسها، 18110)

{342} وَيَبْطُلُ خِيَارُهَا بِمُجَرَّدِ الْقِيَامِ لِأَنَّهُ دَلِيلُ الْإِعْرَاضِ، بِخِلَافِ الصَّرْفِ وَالسَّلَمِ لِأَنَّ الْمُفْسِدَ هُنَاكَ الاِفْتِرَاقُ مِنْ غَيْرِ قَبْضٍ، ثُمَّ لَا بُدَّ مِنْ النِّيَّةِ فِي قَوْلِهِ: اخْتَارِي لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ تَخْيِيرَهَا فِي نَفْسِهَا وَيَحْتَمِلُ تَخْيِيرَهَا فِي تَصَرُّفٍ آخَرَ غَيْرِهِ

{343} (فَإِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فِي قَوْلِهِ اخْتَارِي كَانَتْ وَاحِدَةً بَائِنَةً). وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَقَعَ بِهَذَا شَيْءٌ، وَإِنْ نَوَى الزَّوْجُ الطَّلَاقَ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْإِيقَاعَ بِهَذَا اللَّفْظِ فَلَا يَمْلِكُ التَّفْوِيضَ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا أَنَّا اسْتَحْسَنَّاهُ لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -، وَلِأَنَّهُ بِسَبِيلٍ مِنْ أَنْ

{342} **وَجِه:** (1) قول التابعي لثبوت "يَبْطُلُ خِيَارُهَا بِمُجَرَّدِ الْقِيَامِ" / عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «إِذَا مَلَّكَهَا أَمْرَهَا فَتَفَرَّقَا قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَ شَيْئًا فَلَا أَمْرَ لَهَا» (مصنف عبدالرزاق: باب الخيار والتمليك ماكانا في مجلسهما، نمبر: 11929)

وجه: (2) قول الصحابي لثبوت "يَبْطُلُ خِيَارُهَا بِمُجَرَّدِ الْقِيَامِ" / عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «إِنْ خَيَرَ رَجُلُ امْرَأَتَهُ فَلَمْ تَقُلُ شَيْئًا حَتَّى تَقُومَ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ» (مصنف عبدالرزاق: باب الخيار والتمليك ماكانا في مجلسهما، غبر 11935, مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في الرجل يخير امرأته فلا تختار حتى تقوم من مجلسها، 18110)

وجه: (3) قول الصحابي لثبوت "يَبْطُلُ خِيَارُهَا بِمُجَرَّدِ الْقِيَامِ" / عَنْ عَلِيٍّ، فِي رَجُلٍ جَعَلَ أَمْرَ الْمَرَأَتِهِ بِيَدِ رَجُلٍ قَالَ: «هُوَ بِيَدِهِ حَتَّى الْمُرَأَتِهِ بِيَدِ رَجُلٍ قَالَ: «هُوَ بِيَدِهِ حَتَّى الْمُرَأَتِهِ بِيَدِ رَجُلٍ قَالَ: «هُوَ بِيَدِهِ حَتَّى يَتَكَلَّمَ» (مصنف ابن شيبه: من قال: أمرها بيدها حتى تتكلم، نمبر 18120م مصنف عبدالرزاق: باب الخيار والتمليك ماكانا في مجلسهما، نمبر 11943)

{343} ﴿ 345 ﴿ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَخَّارَتْ نَفْسَهَا فِي قَوْلِهِ اخْتَارِي كَانَتْ وَاحِدَةً بَائِنَةً »، بَائِنَةً " / عَنْ عُمَرَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَخَّمُا قَالًا: «إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَوَاحِدَةٌ بَائِنَةً »، وَرُوِيَ عَنْهُمَا أَخَّمُا قَالًا شَيْءَ » وَرُوِيَ عَنْهُمَا أَخَّمُا قَالًا أَيْضًا: «وَاحِدَةٌ يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ، وَإِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَلَا شَيْءَ » وَرُوِيَ عَنْهُمَا أَفَّهُمَا قَالًا أَيْضًا: «وَاحِدَةٌ يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ، وَإِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَلَا شَيْءَ » وَرُوِي عَنْ عَلِيّ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَوَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ (ترمذي شريف: باب ما جاء في الخيار، غير: 1179)

يَسْتَدِيمَ نِكَاحَهَا أَوْ يُفَارِقَهَا فَيَمْلِكُ إِقَامَتَهَا مَقَامَ نَفْسِهِ فِي حَقِّ هَذَا الْحُكْمِ، ثُمَّ الْوَاقِعُ بِهَا بَائِنٌ لِأَنَّ اخْتِيارَهَا نَفْسَهَا بِثُبُوتِ اخْتِصَاصِهَا هِمَا وَذَلِكَ فِي الْبَائِنِ

{344} (وَلَا يَكُونُ ثَلَاثًا وَإِنْ نَوَى الزَّوْجُ ذَلِكَ) لِأَنَّ الْإِخْتِيَارَ لَا يَتَنَوَّعُ، بِخِلَافِ الْإِبَانَةِ لِأَنَّ الْبَيْنُونَةَ قَدْ تَتَنَوَّعُ.

وجه: (2) قول الصحابي لثبوت "إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فِي قَوْلِهِ اخْتَارِي كَانَتْ وَاحِدَةً بَائِنَةً" / عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: " إِنِ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَوَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ وَإِنِ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: " إِنِ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَوَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ وَإِنِ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَلَا شَيْءَ " (سنن بيهقي: باب ما جاء في التخيير،غير 15031 مصنف عبدالرزاق: باب المرأة تملك أمرها فردته، هل تستحلف؟،غير 11909)

{344} وَجِه: (1) قول التابعي لثبوت "لا يَكُونُ ثَلَاثًا وَإِنْ نَوَى الزَّوْجُ ذَلِكَ" / عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَأَتَاهُ رَجُلُ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ، إِنَّهُ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ النَّاسِ، وَإِنَّا قَالَتْ: لَوْ كَانَ مَا بِيَدِكَ مِنَ الْأَمْرِ بِيَدِي لَعَلِمْتَ مَا أَهْلِي بَعْضُ مَا يَكُونُ بَيْنَ النَّاسِ، وَإِنَّا قَالَتْ: لَوْ كَانَ مَا بِيَدِكَ مِنَ الْأَمْرِ بِيَدِي لَعَلِمْتَ مَا أَصْنَعُ ؟ فَقُلْتُ لَمَا: هِي بِيَدِكِ، قَالَتْ: فَإِنِي قَدْ طَلَقْتُكِ ثَلَاثًا، قَالَ عَبْدُ اللهِ: «هِي تَطْلِيقَةٌ أَصْنَعُ ؟ فَقُلْتُ لَمَا: هِي بِيَدِكِ، قَالَتْ: فَإِنِي قَدْ طَلَقْتُكِ ثَلَاثًا، قَالَ عَبْدُ اللهِ: «هِي تَطْلِيقَةٌ وَاحِدَةٌ، وَأَنْتَ أَحَقُ كِمَا فَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعُمَرَ فَقَالَ: «لَوْ قُلْتُ غَيْرَ ذَلِكَ لَرَأَيْتُ أَنَّكَ لَمُ وَاحِدَةٌ، وَأَنْتَ أَحَقُ كِمَا اللهِ ثلاثا، قالوا فيه إذا جعل أمر امرأته بيدها، فتقول: أنت طالق ثلاثا، غير 18092)

وجه: (2) قول الصحابي لثبوت "لَا يَكُونُ ثَلَاثًا وَإِنْ نَوَى الزَّوْجُ ذَلِكَ" / عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ بِيَدِهَا فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا قَالَ: «هِيَ وَاحِدَةٌ» (مصنف عبدالرزاق: باب المرأة تملك أمرها فردته، هل تستحلف؟، نمبر 11917)

وجه: (3) قول الصحابي لثبوت "لَا يَكُونُ ثَلَاثًا وَإِنْ نَوَى الزَّوْجُ ذَلِكَ" / عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: «خَيَّرَنَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَاخْتَرْنَا اللهَ وَرَسُولَهُ، فَلَمْ يُعَدَّ ذَلِكَ عَلَيْنَا شَيْئًا.» (بخاري شريف: باب من خير نساءه، نمبر 5262, مسلم شريف: باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقا إلا بالنية، نمبر 1477 رابوداؤد شريف: باب في الخيار، نمبر 2203)

{345} قَالَ (وَلا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ النَّفْسِ فِي كَلامِهِ أَوْ فِي كَلامِهَا، حَتَّى لَوْ قَالَ لَهَا: اخْتَارِي فَقَالَتْ قَدْ: اخْتَرْت فَهُوَ بَاطِلٌ) لِأَنَّهُ عُرِفَ بِالْإِجْمَاعِ وَهُوَ فِي الْمُفَسَّرَةِ مِنْ أَحَدِ الْجَانِيَيْنِ، وَلَا تَعْيِينَ مَعَ الْإِجْمَامِ

{346} (وَلَوْ قَالَ لَهَا: اخْتَارِي نَفْسَك فَقَالَتْ: اخْتَرْت تَقَعُ وَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ) لِأَنَّ كَلَامَهُ مُفَسَّرٌ، وَكَلَامُهَا خَرَجَ جَوَابًا لَهُ فَيَتَضَمَّنُ إِعَادَتَهُ

{347} (وَكَذَا لَوْ قَالَ اخْتَارِي اخْتِيَارَةً فَقَالَتْ: اخْتَرْت) لِأَنَّ اهْاءَ فِي الِاخْتِيَارَةِ تُنْبِئُ عَنْ الْاِتِّحَادِ وَالْانْفِرَادِ، وَاخْتِيَارُهَا نَفْسَهَا هُوَ الَّذِي يَتَّحِدُ مَرَّةً وَيَتَعَدَّدُ أُخْرَى فَصَارَ مُفَسَّرًا مِنْ جَانِيهِ.

{348} (وَلَوْ قَالَ: اخْتَارِي فَقَالَتْ: قَدْ اخْتَرْت نَفْسِي يَقَعُ الطَّلَاقُ إِذَا نَوَى الزَّوْجُ) لِأَنَّ كَلَامَهَا مُفَسَّرٌ، وَمَا نَوَاهُ الزَّوْجُ مِنْ مُحْتَمَلَاتِ كَلَامِهِ

{349} (وَلَوْ قَالَ: اخْتَارِي فَقَالَتْ: أَنَا أَخْتَارُ نَفْسِي فَهِيَ طَالِقٌ) وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا تَطْلُقَ

{345} وجه: (1) قول الصحابي لثبوت "الْمُبْهَمَ لَا يَصْلُحُ تَفْسِيرًا لِلْمُبْهَمِ الْآخَرِ" / عَنْ عُمَرَ، وَعَبْدِ اللّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَهُّمَا قَالَا: «إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَوَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ»، وَرُوِي عَنْهُمَا أَهُّمَا قَالَا أَيْضًا: «وَاحِدَةٌ يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ، وَإِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَلَا شَيْءَ» وَرُوِي عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَوَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ (ترمذي شريف: باب ما جاء في الخيار، غبر 1179) قَالَ: «إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَوَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ (ترمذي شريف: باب ما جاء في الخيار، غبر 1179) وجه: (2) قول الصحابي لثبوت "الْمُبْهَمَ لَا يَصْلُحُ تَفْسِيرًا لِلْمُبْهَمِ الْآخَرِ" / عَنْ عَلِيّ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: " إِنِ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَوَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ وَإِنِ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَلَا شَيْءَ " (سنن بيهقي: باب ما جاء في التخيير، غبر 15031 ,مصنف عبدالرزاق: باب المرأة تملك أمرها فردته، هل تستحلف؟، غبر 11909)

 لِأَنَّ هَذَا مُجَرَّدُ وَعْدٍ أَوْ يَخْتَمِلُهُ، فَصَارَ كَمَا إِذَا قَالَ لَهَا: طَلِّقِي نَفْسَك فَقَالَتْ: أَنَا أُطَلِّقُ نَفْسِي. وَجْهُ الاِسْتِحْسَانِ حَدِيثُ «عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -، فَإِضَّا قَالَتْ لَا بَلْ أَخْتَارُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» اعْتَبَرَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جَوَابًا مِنْهَا، وَلِأَنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ حَقِيقَةٌ فِي الْحَالِ وَتَجُوزُ فِي الْاسْتِقْبَالِ كَمَا فِي كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ، وَأَدَاءِ الشَّاهِدِ الشَّهَادَةَ، بِخِلَافِ قَوْلِهَا: أُطَلِّقُ نَفْسِي لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ حَمْلُهُ عَلَى الْحَالِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحِكَايَةٍ عَنْ حَالَةٍ قَائِمَةٍ، وَلَا كَذَلِكَ قَوْلُهَا: أَنَا أَخْتَارُ نَفْسِي لِأَنَّهُ حِكَايَةٌ عَنْ حَالَةٍ قَائِمَةٍ، وَلَا كَذَلِكَ قَوْلُهَا:

{350} وَلَوْ قَالَ هَا: اخْتَارِي اخْتَارِي اخْتَارِي فَقَالَتْ: قَدْ اخْتَرْت الْأُولَى أَوْ الْوُسْطَى أَوْ الْأَخِيرةَ طَلُقَتْ ثَلَاثًا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحْمَةُ اللّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ، وَلَا يُخْتَاجُ إِلَى نِيَّةِ الزَّوْجِ لِدَلَالَةِ التَّكْرَارِ عَلَيْهِ إِذْ الْإِخْتِيَارُ فِي حَقِّ (وَقَالَا: تَطْلُقُ وَاحِدَةً) وَإِنَّا لَا يُخْتَاجُ إِلَى نِيَّةِ الزَّوْجِ لِدَلَالَةِ التَّكْرَارِ عَلَيْهِ إِذْ الْإِخْتِيَارُ فِي حَقِّ الطَّلَاقِ هُوَ الَّذِي يَتَكَرَّرُ ظَمَا إِنْ ذَكَرَ الْأُولَى، وَمَا يَجْرِي عَجْرَاهُ إِنْ كَانَ لَا يُفِيدُ مِنْ حَيْثُ الطَّلَاقِ هُوَ الَّذِي يَتَكَرَّرُ ظَمَا إِنْ ذَكَرَ الْأُولَى، وَمَا يَجْرِي عَجْرَاهُ إِنْ كَانَ لَا يُفِيدُ مِنْ حَيْثُ الْإِفْرَادُ فَيُعْتَبَرُ فِيمَا يُفِيدُ. وَلَهُ أَنَّ هَذَا وَصْفُ لَغُو لِأَنَّ الْمُحْتَمِعِ فِي الْمَكَانِ، وَالْكَلَامُ لِلتَّرْتِيبِ وَالْإِفْرَادُ مِنْ ضَرُورَاتِهِ، فَإِذَا لَعَا فِي حَقّ الْبِنَاءِ فَي حَقّ الْبِنَاءِ وَقَالَ لَعَا فِي حَقّ الْبِنَاءِ وَمَ الْخَالِقُ فَي حَقّ الْبِنَاءِ وَلَا لَعَالِي كَالَمُ فَي حَقّ الْبِنَاءِ وَلَا لَعَا فِي حَقّ الْبِنَاءِ وَلَا لَوْسُلُكُ فَي حَقّ الْإِنْ فَى حَقّ الْبِنَاءِ وَلَا لَعَا فِي حَقّ الْإِنْ فَى حَقّ الْبِنَاءِ وَلَهُ أَنْ الْمُعْتَامِعُ فِي عَقْ الْمَالُولُ لَلْ وَلَهُ اللَّهُ فَى حَقّ الْمِلْكِ لَا تَوْتِيبُ وَالَا لَعَا فِي حَقّ الْبِنَاءِ

وسلم.أَفِيكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَسْتَشِيرُ أَبَوَيَّ؟ بَلْ أَخْتَارُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ (مسلم شريف: (٤) باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقا إلا بالنية،نمبر1478)

{350} وَهِهُ: (1) قول التابعي لثبوت "لَوْ قَالَ: اخْتَارِي اخْتَارِي اخْتَارِي فَقَالَتْ: قَدْ اخْتَارِي اخْتَارِي اخْتَارِي فَقَالَتْ: قَدْ اخْتَرْت الْأُولَى أَوْ الْوُسْطَى أَوْ الْأَخِيرَةَ طَلُقَتْ ثَلَاثًا" / عَنِ الشَّعْبِيِّ، فِي رَجُلٍ خَيَّرَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ مَرْاتٍ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا مَرَّةً وَاحِدَةً، قَالَ: «بَانَتْ مِنْهُ بِثَلَاثٍ» (مصنف ابن شيبه: في الرجل عَيْر امرأته ثلاثا فتختار مرة، غير 18127)

وجه: (2) قول التابعي لثبوت "لَوْ قَالَ: اخْتَارِي اخْتَارِي اخْتَارِي فَقَالَتْ: قَدْ اخْتَرْت الْأُولَى أَوْ الْوُسْطَى أَوْ الْأَخِيرَةَ طَلُقَتْ ثَلَاثًا" / عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «إِذَا خَيَّرَهَا ثَلَاثًا فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا مَوَّةً فَهِيَ ثَلَاثٌ» في الرجل يخير امرأته ثلاثا فتختار مرة»(مصنف ابن شيبه: في الرجل يخير

[351] (وَلَوْ قَالَتْ اخْتَرْت اخْتِيَارَةً فَهِيَ ثَلَاثٌ فِي قَوْلِمِمْ جَمِيعًا) لِأَهَّا لِلْمَرَّةِ فَصَارَ كَمَا إِذَا صَرَّحَتْ هِمَا وَلِأَنَّ الِاخْتِيَارَةَ لِلتَّأْكِيدِ وَبِدُونِ التَّأْكِيدِ تَقَعُ الثَّلَاثُ فَمَعَ التَّأْكِيدِ أَوْلَى إِذَا صَرَّحَتْ هِمَا وَلَوْ قَالَتْ قَدْ طَلَقْت نَفْسِي أَوْ اخْتَرْت نَفْسِي بِتَطْلِيقَةٍ فَهِيَ وَاحِدَةٌ يَمْلِكُ الرَّجْعَة ) لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظ يُوجِبُ الإنْطِلَاقَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَكَأَثَّا اخْتَارَتْ نَفْسَهَا بَعْدَ الْعِدَّةِ لَكَ الرَّجْعَة ) لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظ يُوجِبُ الإنْطِلَاقَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَكَأَثَا اخْتَارَتْ نَفْسَهَا بَعْدَ الْعِدَّةِ وَلَا عَلَيْكَةً أَوْ اخْتَارِي تَطْلِيقَةً فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَهِيَ وَاحِدَةٌ يَمْلِكُ الرَّجْعَةِ بِالنَّصِّ. وَاحِدَةٌ يَمْلِكُ الرَّجْعَةِ بِالنَّصِّ.

امرأته ثلاثا فتختار مرة، نمبر 18126)

لغت: انطلاق بعد انقضاء العدة: عدت گزرنے كے بعد چھوٹ جائے گی، لينى عدت گزرنے كے بعد جھوٹ جائے گی، لينى عدت گزرنے كے بعد جعى طلاق بائند ہو جائے گی۔

## فَصْلٌ فِي الْأَمْرِ بِالْيَدِ

[354] (وَإِنْ قَالَ لَهَا: أَمْرُك بِيَدِك يَنْوِي ثَلَاثًا فَقَالَتْ: قَدْ اخْتَرْت نَفْسِي بِوَاحِدَةٍ فَهِي ثَلَاثً) لِأَنَّ الإخْتِيَارَ يَصْلُحُ جَوَابًا لِلْأَمْرِ بِالْيَدِ لِكَوْنِهِ تَمْلِيكًا كَالتَّخْيِيرِ، وَالْوَاحِدَةُ صِفَةٌ لِلاَحْتِيَارَةِ، فَصَارَ كَأَنَّا قَالَتْ: اخْتَرْت نَفْسِي عِرَّةٍ وَاحِدَةٍ وَبِذَلِكَ يَقَعُ الثَّلاثُ لِلاَحْتِيَارَةِ، فَصَارَ كَأَنَّا قَالَتْ: اخْتَرْت نَفْسِي بِوَاحِدَةٍ أَوْ اخْتَرْت نَفْسِي بِتَطْلِيقَةٍ فَهِي وَاحِدَةٌ اللَّائِنَةُ ) لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ نَعْتُ لِمَصْدَرٍ عَذُوفٍ وَهُو فِي الْأُولَى الِاخْتِيَارَةُ، وَفِي النَّانِيةِ التَّطْلِيقَةُ اللَّائِينَةَ لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ نَعْتُ لِمَصْدَرٍ عَذُوفٍ وَهُو فِي الْأُولَى الِاخْتِيَارَةُ، وَفِي النَّانِيةِ التَّطْلِيقَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِيقَةِ التَّطْلِيقَةُ الْمَكُونُ بَائِنَةً لِأَنَّ التَّفْوِيضَ فِي الْبَائِنِ ضَرُورَةُ مِلْكِهَا أَمْرَهَا، وَكَلَامُهَا خَرَجَ جَوَابًا لَهُ وَتَصِيرُ الصِيفَةُ الْمَدُّكُورَةُ فِي التَّفُويضِ مَذْكُورَةً فِي الْإِيقَاعِ وَإِثَمَا تَصِحُ نِيَّةُ الثَّلَاثِ فِي قَوْلِهِ: اخْتَارِي فَتَصِيرُ الصِيفَةُ الْمُدُومَ وَقَدْ حَقَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ.

{354} وَهِهَ: (1) قول التابعي لثبوت "إن قال لها أمرك بيدك ينوي ثلثا فيقع ثلثا" / عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ الْحُسَنِ «فِي: أَمْرُكِ بِيَدِكِ قَالَ: ثَلَاثٌ» (ابوداؤد شريف: باب في أمرك بيدك، غبر 2205)

وَهِهَ: (2) الحديث لثبوت "إن قال لها أمرك بيدك ينوي ثلثا فيقع ثلثا" / عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «ثَلَاثٌ» (ترمذي شريف: باب ما جاء في أمرك بيدك، غبر 1178)

وَهِهَ: (3) قول التابعي لثبوت "إن قال لها أمرك بيدك ينوي ثلثا فيقع ثلثا" / عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: «إِذَا خَيَّرَهَا ثَلَاثًا فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا مَرَّةً فَهِيَ ثَلَاثٌ» (مصنف ابن شيبه: في الرجل يخير امرأته ثلاثا فتختار مرة، نمبر 18126)

وَهِهَ: (4) قول الصحابي لثبوت "إن قال لها أمرك بيدك ينوي ثلثا فيقع ثلثا" / عَنْ عَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللَّهِ، وَزَيْدٍ، قَالُوا: «أَمْرُكِ بِيَدِكِ، وَاخْتَارِي سَوَاءٌ» (مصنف ابن شيبه: من قال: اختاري، وأمرك بيدك سواء، نمبر 18107)

{356} (وَلُوْ قَالَ لَهَا: أَمْرُك بِيَدِك الْيَوْمَ وَبَعْدَ غَدٍ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ اللَّيْلُ وَإِنْ رَدَّتْ الْأَمْرُ فِي يَوْمِهَا بَطَلَ أَمْرُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَكَانَ الْأَمْرُ بِيَدِهَا بَعْدَ غَدٍ) لِأَنَّهُ صَرَّحَ بِذِكْرِ وَقْتَيْنِ بَيْنَهُمَا وَقْتُ مِنْ جِنْسِهِمَا لَمْ يَتَنَاوَلُهُ الْأَمْرُ إِذْ ذِكْرُ الْيَوْمِ بِعِبَارَةِ الْفُوْدِ لَا يَتَنَاوَلُ اللَّيْلَ فَكَانَا أَمْرِيْنِ وَقْتُ مِنْ جِنْسِهِمَا لَمْ يَتَنَاوَلُهُ الْأَمْرُ إِذْ ذِكْرُ الْيَوْمِ بِعِبَارَةِ الْفُوْدِ لَا يَتَنَاوَلُ اللَّيْلَ فَكَانَا أَمْرِيْنِ فَيَرَدِّ أَحْدِهِمَا لَا يَرْتَدُ الْآخَرُ. وَقَالَ زُفَرُ - رَحِمَهُ اللّهُ -: هُمَا أَمْرُ وَاحِدٌ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقُ الْيَوْمَ وَبَعْدَ غَدٍ. قُلْنَا: الطَّلَاقُ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْقِيتَ، وَالْأَمْرُ بِالْيَدِ يَعْتَمِلُهُ، فَيُوقَّتُ الْأَمْرُ بِالْيَدِ يَعْتَمِلُهُ، فَيُوقَّتُ الْأَمْرُ بِالْيَدِ يَعْتَمِلُهُ اللَّا قَيْتِ اللَّهُ مِنْ بِالْيَدِ يَعْتَمِلُهُ، فَيُوقَّتُ الْأَمْرُ بِالْاَقِ وَجَعَلَ الثَّانِيَ أَمْرًا مُبْتَدَأً

{357} (وَلَوْ قَالَ أَمْرُك بِيَدِك الْيَوْمَ وَغَدًا يَدْخُلُ اللَّيْلُ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ رَدَّتُ الْأَمْرَ فِي يَوْمِهَا لَا يَبْقَى الْأَمْرُ فِي يَدِهَا فِي غَدٍ) لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ وَاحِدٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَخَلَّلْ بَيْنَ الْوَقْتَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَقْتٌ مِنْ جِنْسِهِمَا لَمْ يَتَنَاوَلْهُ الْكَلَامُ وَقَدْ يَهْجُمُ اللَّيْلُ وَجَلِسُ الْمَشُورَةِ لَا يَنْقَطِعُ فَصَارَ وَقْتٌ مِنْ جِنْسِهِمَا لَمْ يَتَنَاوَلْهُ الْكَلَامُ وَقَدْ يَهْجُمُ اللَّيْلُ وَجَلِسُ الْمَشُورَةِ لَا يَنْقَطِعُ فَصَارَ كَمَا إِذَا قَالَ: أَمْرُك بِيَدِك فِي يَوْمَيْنِ. وَعَنْ أَبِي حَنِيفَة - رَحِمَهُ الله - أَنَّا إِذَا وَدَّتُ الْأَمْرِ فِي الْنَعْمِ فَلَا أَنْ تَغْتَارَ نَفْسَهَا غَدًا لِأَنَّا لَا تَمْلِكُ رَدَّ الْأَمْرِ كَمَا لَا تَمْلِكُ رَدَّ الْإِيقَاعِ. وَجُهُ الظَّهِرِ الْيَوْمِ لَمَا أَنْ تَغْتَارَ نَفْسَهَا غَدًا لِأَنَّى لَا يَبْقَى لَمَا الْخِيَارُ فِي الْعَدِ، فَكَذَا إِذَا اخْتَارَتْ زَوْجَهَا بِرَدِ أَقَى الْمَا أَنْ تَعْتَارَتُ نَفْسَهَا الْيَوْمَ لَا يَبْقَى لَمَا الْخِيَارُ فِي الْعَدِ، فَكَذَا إِذَا اخْتَارَتْ زَوْجَهَا بِرَدِ أَقَلَ الْمَارِ لِلَا الْعَلِلُ الْعَلِيلُ لَا يَبْعُلُ لَا يَبْقَى لَمَا الْعَلِيلُ إِلَا الْعَلِيلُ وَعَنْ أَيِي يُوسُفَ أَنَّةُ إِذَا قَالَ: الْأَمْرِ لِأَنَّ الْمُخَيَّرُ بَيْنَ الشَّيْغَيْنِ لَا يَبْلِكُ إِلَّا اخْتِيَارُ أَحَدِهِمَا. وَعَنْ أَيِي يُوسُفَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَمْرُك بِيَدِك الْيُومَ وَأَمْرُك بِيَدِك غَدًا أَقُمُنَا أَمْرَانِ لِمَا أَنَّهُ ذَكَرَ لِكُلِّ وَقْتٍ خَبَرًا بِخِلَافِ مَا أَمْرُك بِيَدِك الْيَوْمَ وَأَمْرُك بِيَدِك غَدًا أَقُمُا أَمْرَانِ لِمَا أَنَّهُ ذَكَرَ لِكُلِّ وَقْتٍ خَبَرًا بِخِلَافِ مَا

{358} (وَإِنْ قَالَ: أَمْرُك بِيَدِك يَوْمَ يَقْدَمُ فُلَانٌ فَقَدِمَ فُلَانٌ فَلَمْ تَعْلَمْ بِقُدُومِهِ حَتَّى جَنَّ اللَّيْلُ فَلَا خِيَارَ لَهَا) لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْيَدِ مِمَّا يَمْتُدُّ فَيَحْمِلُ الْيَوْمَ الْمَقْرُونَ بِهِ عَلَى بَيَاضِ النَّهَارِ وَقَدْ خَقَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ فَيَتَوَقَّتُ بِهِ ثُمَّ يَنْقَضِى بانقضاءِ وَقْتِهِ

{359} (وَإِذَا جَعَلَ أَمْرَهَا بِيَدِهَا أَوْ خَيَّرَهَا فَمَكَثَتْ يَوْمًا لَمْ تَقُمْ فَالْأَمْرُ فِي يَدِهَا مَا لَمْ تَأْخُذُ فِي عَمَلِ آخَرَ) لِأَنَّ هَذَا تَمْلِيكُ التَّطْلِيقِ مِنْهَا (لِأَنَّ الْمَالِكَ مَنْ يَتَصَرَّفُ بِرَأْيِ نَفْسِهِ وَهِيَ فِي عَمَلِ آخَرَ) لِأَنَّ هَذَا تَمْلِيكُ التَّطْلِيقِ مِنْهَا (لِأَنَّ الْمَالِكَ مَنْ يَتَصَرَّفُ بِرَأْيِ نَفْسِهِ وَهِيَ عِمْلِ آخَدِهِ الصِّفَةِ وَالتَّمْلِيكُ يَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ وَقَدْ بَيَّنَّاهُ)

{360} ثُمُّ إِنْ كَانَتْ تَسْمَعُ يُعْتَبَرُ عَجْلِسُهَا ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَسْمَعُ فَمَجْلِسُ عِلْمِهَا وَبُلُوغِ الْخَبَرِ إِلَيْهَا لِأَنَّ هَذَا تَمْلِيكُ فِيهِ مَعْنَى التَّعْلِيقِ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى مَا وَرَاءَ الْمَجْلِسِ، وَلَا يُعْتَبَرُ عَجْلِسُهُ لِأَنَّ عَلْيِكَ عَصْ لَا يَشُوبُهُ التَّعْلِيقُ، يُعْتَبَرُ عَجْلِسُهُ لِأَنَّ تَعْلِيقُ لَا يَشُوبُهُ التَّعْلِيقُ، وَإِذَا أُعْتَبِرَ عَجْلِسُهَا فَالْمَجْلِسُ تَارَةً يَتَبَدَّلُ بِالتَّحَوُّلِ وَمَرَّةً بِالْأَحْدِ فِي عَمَلٍ آخَرَ عَلَى مَا بَيَّنَا فِي الْخِيَارِ، وَيَعْرُجُ الْأَمْرُ مِنْ يَدِهَا يُمُجَرَّدِ الْقِيَامِ لِأَنَّهُ دَلِيلٌ الْإِعْرَاضِ، إِذْ الْقِيَامُ يُفَرِّقُ الرَّأْيَ، فِي الْخِيَارِ، وَيَعْرُجُ الْأَمْرُ مِنْ يَدِهَا يُمُجَرَّدِ الْقِيَامِ لِأَنَّهُ دَلِيلٌ الْإِعْرَاضِ، إِذْ الْقِيَامُ يُفَرِّقُ الرَّأْيَ، فِي الْخِيَارِ، وَيَعْرُجُ الْأَمْرُ مِنْ يَدِهَا يُمُجَرَّدِ الْقِيَامِ لِأَنَّهُ دَلِيلٌ الْإِعْرَاضِ، إِذْ الْقِيَامُ يُفَرِّقُ الرَّأْيَ الْمَجْلِسَ قَدْ يَطُولُ وَقَدْ فِي الْمَا إِنَا مَكَثَتْ يَوْمًا لَمْ تَقُمْ وَلَمْ تَأْخُذُ فِي عَمَلٍ آخَرَ لِأَنَّ الْمَجْلِسَ قَدْ يَطُولُ وَقَدْ يَقُولُ فَيَاشُ فَي إِلَى أَنْ يُوجَدَ مَا يَقْطَعُهُ أَوْ مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِعْرَاضِ. وَقَوْلُهُ مَكَثَتْ يَوْمًا لَيْسَ

{360} وَهِهَ: (1) قول التابعي لثبوت "إنْ كَانَتْ تَسْمَعُ يُعْتَبَرُ مَجْلِسُهَا ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَسْمَعُ فَمَجْلِسُ عِلْمِهَ" / عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «إِنْ خَيَّرَ رَجُلُ امْرَأَتَهُ فَلَمْ تَقُلْ شَيْئًا لَا تَسْمَعُ فَمَجْلِسُ عِلْمِهَ" / عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «إِنْ خَيَّرَ رَجُلُ امْرَأَتَهُ فَلَمْ تَقُلْ شَيْئًا حَتَّى تَقُومَ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ» (مصنف عبدالرزاق: باب الخيار والتمليك ما كانا في مجلسهما، غبر 11936م مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في الرجل يخير امرأته فلا تختار حتى تقوم من مجلسها، غبر 18110م

وجه: (1) قول الصحابي لاختتام خيار المجلس / عَنْ عَلِيٍّ، فِي رَجُلٍ جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ بِيَدِهَا قَالَ: «هُوَ لِيَدِهِ حَتَّى يَتَكَلَّمَ» قَالَ: «هُوَ لِيَدِهِ حَتَّى يَتَكَلَّمَ» قَالَ: «هُوَ لِيَدِهِ حَتَّى يَتَكَلَّمَ» (مصنف ابن شيبه: من قال: أمرها بيدها حتى تتكلم، نمبر 18120 مصنف عبدالرزاق: باب الخيار والتمليك ماكانا في مجلسهما، نمبر 11942)

وجه: (2) قول التابعي لاختتام خيار المجلس / عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «إِذَا مَلَّكَهَا أَمْرَهَا فَتَفَرَّقَا قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَ شَيْئًا فَلَا أَمْرَ لَهَا» (مصنف عبدالرزاق: باب الخيار والتمليك ماكانا في مجلسهما،غبر 11929)

وجه: (3) قول الصحابي لاختتام خيار المجلس / عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «إِنْ خَيْرَ رَجُلٌ الْمُرَأَتَهُ فَلَمْ تَقُلْ شَيْئًا حَتَى تَقُومَ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ» (مصنف عبدالرزاق: باب الخيار والتمليك

لِلتَّقْدِيرِ بِهِ. وَقَوْلُهُ مَا لَمُ تَأْخُذْ فِي عَمَلٍ آخَرَ يُرَادُ بِهِ عَمَلٌ يُعْرَفُ أَنَّهُ قَطْعٌ لِمَا كَانَ فِيهِ لَا مُطْلَقَ الْعَمَل

{361} (وَلَوْ كَانَتْ قَائِمَةً فَجَلَسَتْ فَهِيَ عَلَى خِيَارِهَا) لِأَنَّهُ دَلِيلُ الْإِقْبَالِ فَإِنَّ الْقُعُودَ أَجْمَعُ لِلرَّأْيِ

{362} (وَكَذَا إِذَا كَانَتْ قَاعِدَةً فَاتَّكَأَتْ أَوْ مُتَّكِئَةً فَقَعَدَتْ) لِأَنَّ هَذَا انْتِقَالُ مِنْ جِلْسَةٍ إِلَى جِلْسَةٍ فَلَا يَكُونُ إعْرَاضًا، كَمَا إِذَا كَانَتْ مُحْتَبِيَةً فَتَرَبَّعَتْ. قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: هَذَا رِوَايَةُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ، وَذَكَرَ فِي غَيْرِهِ أَهَّا إِذَا كَانَتْ قَاعِدَةً فَاتَّكَأَتْ لَا خِيَارَ لَهَا لِأَنَّ هَذَا رِوَايَةُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ، وَذَكَرَ فِي غَيْرِهِ أَهَّا إِذَا كَانَتْ قَاعِدَةً فَاتَّكَأَتْ لَا خِيَارَ لَهَا لِأَنَّ الْإِنْكَاءَ إِظْهَارُ التَّهَاوُنِ بِالْأَمْرِ فَكَانَ إعْرَاضًا، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْأَصَحُّ. وَلَوْ كَانَتْ قَاعِدَةً فَاصْطَجَعَتْ فَفِيهِ رِوَايَتَانِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

{363} (وَلَوْ قَالَتْ أَدْعُ أَبِي أَسْتَشِرْهُ أَوْ شُهُودًا أُشْهِدْهُمْ فَهِيَ عَلَى خِيَارِهَا) لِأَنَّ الاِسْتِشَارَةَ لِتَحَرِّي الصَّوَابِ، وَالْإِشْهَادَ لِلتَّحَرُّزِ عَنْ الْإِنْكَارِ فَلَا يَكُونُ دَلِيلَ الْإِعْرَاضِ

{364} (وَإِنْ كَانَتْ تَسِيرُ عَلَى دَابَّةٍ أَوْ فِي مَحْمَلٍ فَوَقَفَتْ فَهِيَ عَلَى خِيَارِهَا، وَإِنْ سَارَتْ بَطَلَ خِيَارُهَا) لِأَنَّ سَيْرَ الدَّابَّةِ وَوُقُوفَهَا مُضَافٌ إلَيْهَا

365} (وَالسَّفِينَةُ بِمَنْزِلَةِ الْبَيْتِ) لِأَنَّ سَيْرَهَا غَيْرُ مُضَافٍ إِلَى رَاكِبِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِيقَافِهَا وَرَاكِبُ الدَّابَّةِ يَقْدِرُ.

ماكانا في مجلسهما،نمبر 11936, مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في الرجل يخير امرأته فلا تختار حتى تقوم من مجلسها،نمبر 18110)

اخت: متكئة: تكير لگاناميك لگانا، محتبيه: حبوسے مشتق بے، گھٹنا كھاڑا كركے بيشنا، تربعت: ربع سے مشتق بے مشتق بے مشتق بے مستق كرنا، اضطجع: ليك جانا۔

### فَصْلٌ فِي الْمَشِيئةِ

{366} (وَمَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: طَلِّقِي نَفْسَك وَلَا نِيَّةَ لَهُ أَوْ نَوَى وَاحِدَةً فَقَالَتْ: طَلَّقْت نَفْسَهَا ثَلَاثًا وَقَدْ أَرَادَ الزَّوْجُ ذَلِكَ وَقَعْنَ عَلَيْهَا) نَفْسِي فَهِيَ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ، وَإِنْ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا وَقَدْ أَرَادَ الزَّوْجُ ذَلِكَ وَقَعْنَ عَلَيْهَا) وَهَذَا لِأَنَّ قَوْلَهُ طَلِّقِي مَعْنَاهُ افْعَلِي فِعْلَ التَّطْلِيقِ، وَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ فَيَقَعُ عَلَى الْأَدْنَى مَعَ احْتِمَالِ الْكُلِّ كَسَائِرِ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ، فَلِهَذَا تَعْمَلُ فِيهِ نِيَّةُ الثَّلَاثِ، وَيَنْصَرِفُ إِلَى وَاحِدَة عِنْدَ عَدَمِهَا وَتَكُونُ الْوَاحِدَةُ رَجْعِيَّةً لِأَنَّ الْمُفَوَّضَ إِلَيْهَا صَرِيحُ الطَّلَاقِ، وَلَوْ نَوَى الثِّنْتَيْنِ لَا تَصِحُ لِأَنَّهُ نِيَّةُ الْعَدِدِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْمَنْكُوحَةُ أَمَةً لِأَنَّهُ جِنْسٌ فِي حَقِّهَا.

{367} (وَإِنْ قَالَ لَهَا: طَلِّقِي نَفْسَك قَالَتْ: أَبَنْت نَفْسِي طَلَقْت) وَلَوْ قَالَتْ: قَدْ اخْتَرْت نَفْسِي طَلَقْت) وَلَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَبَنْتُك يَنْوِي نَفْسِي لَمْ تَطْلُقْ لِأَنْ الْإِبَانَةَ مِنْ أَلْفَاظِ الطَّلَاقِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَبَنْتُك يَنْوِي بِهِ الطَّلَاقَ أَوْ قَالَتْ: أَبَنْت نَفْسِي فَقَالَ الزَّوْجُ: قَدْ أَجَزْت ذَلِكَ بَانَتْ فَكَانَتْ مُوَافِقَةً لِلتَّفُويضِ فِي الْأَصْلِ إِلَّا أَهَا زَادَتْ فِيهِ وَصْفًا وَهُو تَعْجِيلُ الْإِبَانَةِ فَيَلْغُو الْوَصْفُ

[366] **وَهِهَ:** (1) قول الصحابي لوقوع الطلاق باسم الجنس / عَنْ عَلِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: " إِذَا مَلَّكَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً فَإِنْ قَضَتْ فَلَيْسَ لَهُ مِنْ أَمْرِهَا شَيْءٌ وَإِنْ لَمْ تَقْضِ فَهِيَ وَاحِدَةٌ وَأَمْرُهَا إِلَيْهِ " (سنن بيهقي: باب ما جاء في التمليك،نمبر15047)

وجه: (2) قول الصحابي لوقوع الطلاق باسم الجنس / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَمْرُكِ بِيَدِكِ، فَقَالَتْ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: " خَطَّأَ اللَّهُ نَوْأَهَا، لَوْ قَالَتْ: أَنَا طَالِقٌ ثَلَاثًا لَكَانَ كَمَا قَالَتْ " (مصنف ابن شيبه: ما قالوا فيه إذا جعل أمر امرأته بيدها، فتقول: أنت طالق ثلاثا، غبر 18088)

وجه: (3) قول التابعي لوقوع الطلاق باسم الجنس / عَنِ الزُّهْرِيِّ، فِي الرَّجُلِ يَجْعَلُ طَلَاقَ امْرَأَتِهِ بِيَدِهَا، أَوْ أَبِيهَا، أَوْ بِيَدِ أَحَدٍ، فَالْقَوْلُ مَا قَالَ: «إِنْ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً، وَإِنْ طَلَّقَهَا ثِنْتَيْنِ فَثِنْتَيْنِ، وَإِنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا فَثَلَاثًا» (مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في الرجل جعل أمر امرأته بيد رجل فيطلق، ما قالوا فيه؟،غبر 18074)

الزَّائِدُ وَيَثْبُتُ الْأَصْلُ، كَمَا إِذَا قَالَتْ: طَلَقْت نَفْسِي تَطْلِيقَةً بَائِنَةً، وَيَنْبَغِي أَنْ تَقَعَ تَطْلِيقَةً رَجْعِيَّةٌ. بِخِلَافِ الإخْتِيَارِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَلْفَاظِ الطَّلَاقِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ اخْتَرْتُك رَجْعِيَّةٌ. بِخِلَافِ الطَّلَاقِ الْخَتَرِي يَنْوِي الطَّلَاقَ لَمْ يَقَعْ، لَوْ قَالَتْ ابْتِدَاءً: اخْتَرْت نَفْسِي فَقَالَ الزَّوْجُ: قَدْ أَجَرْت أَوْ اخْتَارِي يَنْوِي الطَّلَاقَ لَمْ يَقَعْ، لَوْ قَالَتْ ابْتِدَاءً: اخْتَرْت نَفْسِي فَقَالَ الزَّوْجُ: قَدْ أَجَرْت لَا يَقَعُ شَيْءٌ إِلَّا لَلتَّخْيِيرٍ، وَقَوْلُهُ طَلِّقِي نَفْسَك لَا يَقَعُ شَيْءٌ بِقَوْلِهَا أَبَنْت نَفْسِي لِأَفَّا أَتَتْ بِغَيْرِ لَلْسَ بِتَنْجِيزٍ فَيَلْغُو. وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ شَيْءٌ بِقَوْلِهَا أَبَنْت نَفْسِي لِأَفَّا أَتَتْ بِغَيْرِ مَا فَوَّضَ إِلَيْهَا إِذْ الْإِبَانَةُ تَغَايُرُ الطَّلَاقَ.

كتاب الطلاق

{368} (وَلَوْ قَالَ لَهَا: طَلِّقِي نَفْسَك فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَنْهُ) لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الْيَمِينِ لِأَنَّهُ تَعْلِيقُ الطَّلَاقِ بِتَطْلِيقِهَا وَالْيَمِينُ تَصَرُّفٌ لَازِمٌ،

{369} وَلَوْ قَامَتْ عَنْ مَجْلِسِهَا بَطَلَ لِأَنَّهُ تَمْلِيكٌ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ لَهَا: طَلِّقِي ضَرَّتَك لِأَنَّهُ تَوْكِيلٌ وَإِنَابَةٌ فَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِس وَيَقْبَلُ الرُّجُوعَ

{370} (وَإِنْ قَالَ لَهَا: طَلِّقِي نَفْسَك مَتَى شِئْت فَلَهَا أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا فِي الْمَجْلِسِ وَبَعْدَهُ) لِأَنَّ كَلِمَةَ مَتَى عَامَّةٌ فِي الْأَوْقَاتِ كُلِّهَا فَصَارَ كَمَا إِذَا قَالَ فِي أَيِّ وَقْتٍ شِئْت.

{371} (وَإِذَا قَالَ لِرَجُلِ: طَلِّقْ امْرَأَيِ فَلَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي الْمَجْلِسِ وَبَعْدَهُ) وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَنْهُ لِأَنَّهُ تَوْكِيلٌ وَأَنَّهُ اسْتِعَانَةٌ، فَلَا يَلْزَمُ وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ لِامْرَأَتِهِ: طَلِّقِي نَفْسَك لِأَنَّهُ عَامِلَةٌ لِنَفْسِهَا فَكَانَ تَمْلِيكًا لَا تَوْكِيلًا

{372} (وَلَوْ قَالَ لِرَجُلِ: طَلِّقْهَا إِنْ شِئْت فَلَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي الْمَجْلِس خَاصَّةً) وَلَيْسَ

{368} وَهِهَ: (1) قول التابعي لثبوت "لَوْ قَالَ لَهَا: طَلِّقِي نَفْسَك فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَنْهُ" / وَعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، قَالُوا: «إِذَا افْتَرَقَا فِي التَّمْلِيكِ، وَالتَّخْيِيرِ فَلَا خِيَارَ لَهَا» (مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في الرجل يخير امرأته فلا تختار حتى تقوم من مجلسها،غبر 18116)

**١٩٤٠** (2) قول التابعي لثبوت "لَوْ قَالَ لَهَا: طَلِّقِي نَفْسَك فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَنْهُ" / عَنِ الشَّعْبِيِّ، فِي رَجُلٍ خَيَّرَ امْرَأَتَهُ، قَالَ: «لَهُ أَنْ يَرْجِعَ مَا لَمْ تَتَكَلَّمْ» (مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في الرجل يخير امرأته، فيرجع في الأمر قبل أن تختار، نمبر 18122)

لِلزَّوْجِ أَنْ يَرْجِعَ. وَقَالَ زُفَرُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: هَذَا وَالْأَوَّلُ سَوَاءٌ لِأَنَّ التَّصْرِيحَ بِالْمَشِيئَةِ كَعَدَمِهِ لِأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ عَنْ مَشِيئَتِهِ فَصَارَ كَالْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ إِذَا قِيلَ لَهُ: بِعْهُ إِنْ شِئْت. وَلَنَا أَنَّهُ كَعَدَمِهِ لِأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ عَنْ مَشِيئَتِهِ، وَالطَّلَاقُ يَحْتَمِلُ التَّعْلِيقَ غَلْيكُ لِأَنَّهُ عَلَّقَهُ بِالْمَشِيئَةِ وَالْمَالِكُ هُوَ الَّذِي يَتَصَرَّفُ عَنْ مَشِيئَتِهِ، وَالطَّلَاقُ يَحْتَمِلُ التَّعْلِيقَ بِخِلَافِ الْبَيْعِ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُهُ.

{373} (وَلَوْ قَالَ لَهَا: طَلِّقِي نَفْسَك ثَلَاثًا فَطَلَّقَتْ وَاحِدَةً فَهِيَ وَاحِدَةً) لِأَنَّهَا مَلَكَتْ إيقَاعَ الثَّلَاثِ فَتَمْلِكُ إيقَاعَ الْوَاحِدَةِ ضَرُورَةً

{374} (وَلَوْ قَالَ لَهَا: طَلِّقِي نَفْسَك وَاحِدَةً فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ عِنْدَ أَيِ حَنِيفَةَ، وَقَالًا: تَقَعُ وَاحِدَةٌ) لِأَفَّا أَتَتْ بِمَا مَلَكَتْهُ وَزِيَادَةٍ فَصَارَ كَمَا إِذَا طَلَّقَهَا الرَّوْجُ أَلْفًا. وَلَاّ يَ حَنِيفَةَ أَفًّا أَتَتْ بِغَيْرِ مَا فَوَّضَ إِلَيْهَا فَكَانَتْ مُبْتَدِئَةً، وَهَذَا لِأَنَّ الرَّوْجَ مَلَّكَهَا الْوَاحِدَةَ وَلاَي حَنِيفَةً أَفًّا أَتَتْ بِغَيْرِ مَا فَوَّضَ إِلَيْهَا فَكَانَتْ مُبْتَدِئَةً، وَهَذَا لِأَنَّ الرَّوْجَ مَلَّكَهَا الْوَاحِدَة وَالنَّالِثُ عَيْرُ الْوَاحِدَة لِأَنَّ الثَّلَاثَ السَّمِ لِعَدَدٍ مُرَكِّبٍ مُجْتَمِعٍ وَالْوَاحِدَةُ فَرْدٌ لَا تَرْكِيبَ فِيهِ وَالنَّالَاثُ عَيْرُ الْوَاحِدَة لِأَنَّ الثَّلَاثَ الشَّلَاثُ مَن اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ ال

{375} (وَإِنْ أَمَرَهَا بِطَلَاقِ يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ فَطَلَّقَتْ بَائِنَةً، أَوْ أَمَرَهَا بِالْبَائِنِ فَطَلَّقَتْ رَجْعِيَّةً وَقَعَ مَا أَمَرَ بِهِ الزَّوْجُ) فَمَعْنَى الْأَوَّلِ أَنْ يَقُولَ لَهَا الزَّوْجُ: طَلِّقِي نَفْسَك وَاحِدَةً أَمْلِكُ الرَّجْعَةَ وَقَعَ مَا أَمَرَ بِهِ الزَّوْجُ) فَمَعْنَى الْأَوَّلِ أَنْ يَقُولَ لَهَا الزَّوْجُ: طَلِّقِي نَفْسَك وَاحِدَةً أَمْلِكُ الرَّجْعَةَ فَتَقَعُ رَجْعِيَّةً لِأَنْهَا أَتَتْ بِالْأَصْل وَزِيَادَةِ وَصْفِ كَمَا فَتَقُولُ: طَلَّقْت نَفْسِي وَاحِدَةً بَائِنَةً فَتَقَعُ رَجْعِيَّةً لِأَنْهَا أَتَتْ بِالْأَصْل وَزِيَادَةِ وَصْفِ كَمَا

{374} وَجِه: (1) قول التابعي لثبوت "لَوْ قَالَ هَا: طَلِّقِي نَفْسَك وَاحِدَةً فَطَلَّقَتْ نَفْسَها أَكُرَا اللَّهِ عَمْرَ فَقَالَ: إِنِي جَعَلْتُ أَمْرَ امْرَأَتِي ثَلَاثًا تَقَعُ وَاحِدَةً" / عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ فَقَالَ: إِنِي جَعَلْتُ أَمْرَ امْرَأَتِي بِيَدِهَا فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا، فَقَالَ عُمَرُ لِعَبْدِ اللَّهِ: «مَا تَقُولُ؟» فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «أَرَاهَا وَاحِدَةً بِيدِهَا فَطَلَق عُمْرُ: «وَأَنَا أَيْضًا أَرَى ذَلِكَ» (مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في الرجل يُجعل أمر امرأته بيدها فتطلق نفسها؟، نمبر 18075,سنن بيهقي: باب ما جاء في التمليك، نمبر: 15038,سنن بيهقي: باب ما جاء في التمليك، نمبر: 15038)

ذَكَرْنَا فَيَلْغُو الْوَصْفُ وَيَبْقَى الْأَصْلُ، وَمَعْنَى الثَّابِي أَنْ يَقُولَ لَهَا طَلِّقِي نَفْسَك وَاحِدَةً بَائِنَةً

فَتَقُولُ طَلَقْت نَفْسِي وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً فَتَقَعُ بَائِنَةً لِأَنَّ قَوْلَمَا وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً لَغُوّ مِنْهَا لِأَنَّ الرَّوْجَ لَمَّا عَيَّنَ صِفَةَ الْمُفَوَّضِ إلَيْهَا فَحَاجَتُهَا بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى إِيقَاعِ الْأَصْلِ دُونَ تَعْيِينِ الْوَصْفِ فَصَارَ كَأَفًا الْمُفَوَّضِ إلَيْهَا فَحَاجَتُهَا بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى إِيقَاعِ الْأَصْلِ فَيَقِعُ لِالصِّنَةِ الَّتِي عَيَّنَهَا الرَّوْجُ بَائِنًا أَوْ رَجْعِيًّا الْوَصْفِ فَصَارَ كَأَفًا افْتَصَرَتْ عَلَى الْأَصْلِ فَيَقَعُ لِالصِّنَةِ الَّتِي عَيَّنَهَا الرَّوْجُ بَائِنًا أَوْ رَجْعِيًّا الْوَصْفِ فَصَارَ كَأَفًى الْفُرْثُ وَإِن قَالَ لَهَا: طَلِّقِي نَفْسَك ثَلَاثًا إِنْ شِئْت فَطَلَقَتْ نَفْسَهَا وَاحِدَةً لَمْ يُوجَدُ الشَّرْطُ لَائَ مَعْنَاهُ إِنْ شِئْت الثَّلَاثَ وَهِي بِإِيقَاعِ الْوَاحِدَةِ مَا شَاءَتُ الثَّلَاثَ فَلَمْ يُوجَدُ الشَّرْطُ كَلَانًا فَكَذَلِكَ عِنْدَ أَيِي كَيْفَتَهُ الثَّلَاثِ مَشِيئَةَ الثَّلَاثِ لَيْسَتْ عَشِيئَةٍ لِلْوَاحِدَةِ كَايِقَاعِهَا (وَقَالا: ثَقَعُ وَاحِدَةً إِي كَنِيفَةَ الثَّلاثِ مَشِيئَةَ الثَّلاثِ مَشِيئَةً اللَّلاثِ مَشِيئَةً اللَّلاثِ مَشِيئَةً اللَّلَاقِ إِنْ شِئْتُ فَقَالَتْ: شِئْتُ إِلْوَاحِدَةِ فَوْجِدَ الشَّرْطُ. وَهُو قَالَ لَمَا الْقَاتِ إِلْ شَعْتَ فَقَالَتْ: شِئْتُ إِلْمُواحِدَةٍ وَهِي الطَّلاقَ بِقَالَ الزَّوْجُ شَائِيًا طَلَاقً فَلَمْ مِنْ يَدِهَا، وَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ لِيَصِيرَ الزَّوْجُ شَائِيًا طَلَاقَهَا، فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقِ لِيَصِيرَ الزَّوْجُ شَائِيًا طَلَاقَهَا، فَلَا تَوْدُ لِيُولِهِ فَالْ فَوْ لِنَوى الطَّلَاقَ لِؤَلِهِ لَيْ مَنْ عَلَى الطَّلَاقِ لِيَصِيرَ الزَّوْجُ شَائِيًا طَلَاقَهَا، الْمَدْ وَوْ لَلْ لَكُونُ الطَّلَاقِ لِيَصِيرَ الزَّوْجُ شَائِيًا طَلَاقَهَا،

افت مسیت مرسله: عورت کے خود کے چاہنے کو مشیت مرسلہ کہتے ہیں، شوہر نے اس شرط پر طلاق دیے، یہی مشیت مرسلہ ہے، مشیت مرسلہ ہے، مشیت مسلاق دیے، یہی مشیت مرسلہ ہے، مشیت معلقه: عورت نے شوہر کے چاہنے پر طلاق کو معلق کر دیا یہ مشیت معلقہ ہوئی، کیوں کہ شوہر کے چاہنے پر معلق کر دیا یہ مشیت معلقہ ہوئی، کیوں کہ شوہر کے چاہنے پر معلق کر دیا، اشتغال بھا لا یعنی: شوہر نے جو کام کرنے کے لیے کہاعورت نے وہ کام نہیں کیا، اور شوہر کے چاہنے میں مشغول ہوناہوا۔

وَالنِّيَّةُ لَا تَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْمَذْكُورِ حَتَّى لَوْ قَالَ: شِئْت طَلَاقَك يَقَعُ إِذَا نَوَى لِأَنَّهُ إِيقَاعٌ مُبْتَدَأٌ

ا صول: عورت کے چاہنے پر طلاق دی ہو توعورت ہی کا چاہنا ہونا چاہیے تب طلاق ہوگ۔ اصول: معاملے سے اعراض ہو تو اختیار ختم ہو جائے گا۔

إِذْ الْمَشِيئَةُ تُنْبِئُ عَنْ الْوُجُودِ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ أَرَدْت طَلَاقَك لِأَنَّهُ لَا يُنْبِئُ عَنْ الْوُجُودِ. (وَكَذَا إِذَا قَالَتْ شِئْتُ إِنْ شَاءَ أَبِي أَوْ شِئْت إِنْ كَانَ كَذَا لِأَمْرِ لَمْ يَجِيْ بَعْدُ) لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْمَأْتِيَّ بِهِ مَشِيئَةٌ مُعَلَّقَةٌ فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ وَبَطَلَ الْأَمْوُ

{379} (وَإِنْ قَالَتْ: قَدْ شِئْت إِنْ كَانَ كَذَا لِأَمْرِ قَدْ مَضَى طَلُقَتْ) لِأَنَّ التَّعْلِيقَ بِشَرْطٍ كَائِنِ تَنْجِيزٌ.

{380} (وَلَوْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا شِئْت أَوْ إِذَا مَا شِئْت أَوْ مَتَى شِئْت أَوْ مَتَى مَا شِئْت فَرَدَّتْ الْأَمْرَ لَمْ يَكُنْ رَدًّا وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِس) أَمَّا كَلِمَةُ مَتَى وَمَتَى مَا فَلِأَنْهُمَا لِلْوَقْتِ وَهِيَ عَامَّةٌ فِي الْأَوْقَاتِ كُلِّهَا، كَأَنَّهُ قَالَ فِي أَيِّ وَقْتٍ شِئْت فَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِس بِالْإِجْمَاع، وَلَوْ رَدَّتْ الْأَمْرَ لَمْ يَكُنْ رَدًّا لِأَنَّهُ مَلَّكَهَا الطَّلَاقَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي شَاءَتْ فَلَمْ يَكُنْ غَلِيكًا قَبْلَ الْمَشِيئَةِ حَتَّى يَرْتَدَّ بِالرَّدِّ، وَلا تُطَلِّقُ نَفْسَهَا إِلَّا وَاحِدَةً لِأَفَّا تَعُمُّ الْأَزْمَانَ دُونَ الْأَفْعَالِ فَتَمْلِكُ التَّطْلِيقَ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَلا تَمْلِكُ تَطْلِيقًا بَعْدَ تَطْلِيق، وَأُمَّا كَلِمَهُ إذَا وَإِذَا مَا فَهُمَا وَمَتَى سَوَاءٌ عِنْدَهُمَا. وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ يُسْتَعْمَلُ لِلشَّرْطِ كَمَا يُسْتَعْمَلُ لِلْوَقْتِ لَكِنَّ الْأَمْرَ صَارَ بِيَدِهَا فَلَا يَخْرُجُ بِالشَّكِّ وَقَدْ مَرَّ مِنْ قَبْلُ. {381} (وَلَوْ قَالَ هَا: أَنْتِ طَالِقٌ كُلَّمَا شِئْت فَلَهَا أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ

حَتَّى تُطَلِّقَ نَفْسَهَا ثَلَاثًا) لِأَنَّ كَلِمَةَ كُلَّمَا تُوجِبُ تَكْرَارَ الْأَفْعَالِ

{380} وجه: (1) الآية لثبوت "إذا لمعنى الشرط" / إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ (الطلاق: 65، الآية: 1)

{381} وجه: (1) الآية لثبوت "كَلِمَةُ كُلَّمَا تُوجِبُ تَكْرَارَ الْأَفْعَالِ" / كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا (النساء: 4، الآية: 52)

وجه: (2) قول التابعي لثبوت "كَلِمَةُ كُلَّمَا تُوجِبُ تَكْرَارَ الْأَفْعَالِ" / سَأَلْتُ الْحُكَمَ، وَحَمَّادًا، عَنْ رَجُل قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ كُلَّمَا شِئْتِ، قَالَ الْحَكَمُ: «كُلَّمَا شَاءَتْ، فَهِيَ طَالِقٌ» (مصنف ابن شيبه: في رجل قال لامرأته: أنت طالق كلما شئت، نمبر 19091) [382] إِلَّا أَنَّ التَّعْلِيقَ يَنْصَرِفُ إِلَى الْمِلْكِ الْقَائِمِ (حَتَّى لَوْ عَادَتْ إِلَيْهِ بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا لَمْ يَقَعْ شَيْءً) لِأَنَّهُ مِلْكُ مُسْتَحْدَثُ (وَلَيْسَ لَمَا أَنْ تُطلِّقَ نَفْسَهَا ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَالْحِدَةِ لَا غُمُومَ الاِنْفِرَادِ لَا عُمُومَ الاِجْتِمَاعِ فَلَا تَمْلِكُ الْإِيقَاعَ جُمْلَةً وَجَمْعًا وَاحِدَةٍ لِلْ اللَّهِ الْإِيقَاعَ جُمْلَةً وَجَمْعًا وَاحِدَةٍ لَا غُمُومَ الاِنْفِرَادِ لَا عُمُومَ الاِجْتِمَاعِ فَلَا تَمْلِكُ الْإِيقَاعَ جُمْلَةً وَجَمْعًا وَاحِدَةٍ لَوْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ حَيْثُ شِئْت أَوْ أَيْنَ شِئْت لَمْ تَطلُقُ حَتَّى تَشَاءَ، وَإِنْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ حَيْثُ شِئْت أَوْ أَيْنَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ وَالطَّلَاقُ لَا وَالطَّلَاقُ لَا مَثِيئَةً فَيَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ، بِخِلَافِ الزَّمَانِ لَوَاعَلَى الْمَجْلِسِ، بِخِلَافِ الزَّمَانِ لَوْ وَبَلْ لَكُ الرَّجْعَة ) وَمَعْنَاهُ قَبْلَ لَا لَوَجْعَة ) وَمَعْنَاهُ قَبْلَ لَا لَوَائِقَ عَلْكُ الرَّجْعَة ) وَمَعْنَاهُ قَبْلَ لَا لَوَائِ قَالَ لَهَا أَنْتِ طَالِقٌ كَيْفَ شِئْت طَلُقَتْ تَطْلِيقَةً يَمْلِكُ الرَّجْعَة ) وَمَعْنَاهُ قَبْلَ لَا لَوْجُعَة ) وَمَعْنَاهُ قَبْلَ

الْمَشيئة،

الطَّلَاقِ بِوُقُوعِهِ.

{385} فَإِنْ قَالَتْ: قَدْ شِئْت وَاحِدَةً بَائِنَةً أَوْ ثَلَاثًا وَقَالَ الرَّوْجُ ذَلِكَ نَوَيْت فَهُو كَمَا قَالَ، لِأَنَّ عِنْدَ ذَلِكَ تَعْبُتُ الْمُطَابَقَةُ بَيْنَ مَشِيئَتِهَا وَإِرَادَتِهِ، أَمَّا إِذَا أَرَادَتْ ثَلَاثًا وَالرَّوْجُ قَالَ، لِأَنَّ عِنْدَ ذَلِكَ تَعْبُتُ الْمُطَابَقَةُ بَيْنَ مَشِيئَتِهَا وَإِرَادَتِهِ، أَمَّا إِذَا أَرَادَتْ ثَلَاثًا وَالرَّوْجُ وَإِنْ لَمْ عَنْدُم الْمُوَافَقَةِ فَبَقِيَ إِيقَاعُ الزَّوْجِ وَإِنْ لَمْ تَحْضُرُهُ النِّيَّةُ تُعْتَبَرُ مَشِيئَتُهَا فِيمَا قَالُوا جَرْيًا عَلَى مُوجِبِ التَّخْيِيرِ قَالَ – رَضِيَ النَّهُ عَنْهُ – وَقَالَ فِي الْأَصْلِ هَذَا قَوْلُ أَي حَنِيفَةَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – (وَعِنْدَهُمَا لَا يَقَعُ مَا لَمْ تُوقِعُ النَّهُ عَنْهُ أَوْ ثَلَاثًا) وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ الْعَتَاقُ هُمَا أَنَّهُ فَوْضَ التَّطْلِيقَ الْمُوافَّةُ فَتَشَاءُ رَجْعِيَّةً أَوْ بَائِنَةً أَوْ ثَلَاثًا) وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ الْعَتَاقُ هُمَا أَنَّهُ فَوْضَ التَّطْلِيقَ الْمُولِقَ فَتَشَاءُ رَجْعِيَّةً أَوْ بَائِنَةً أَوْ ثَلَاثًا) وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ الْعَتَاقُ هُمُا أَنَّهُ فَوْضَ التَّطْلِيقَ إِلَيْهَا عَلَى أَيِ صِفَةٍ شَاءَتْ فَلَا أَوْ ثَلَاثًا) وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ الْعَتَاقُ هُمُا أَنَّهُ فَوْضَ التَطْلِيقَ إِلَى الْمُرْأَةُ فَتَشَاءُ رَجْعِيَّةً أَوْ بَائِنَةً أَوْ ثَلَاثًا) وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ الْعَتَاقُ هُمُا أَنَّهُ فَوْضَ التَّطْلِيقَ إِلَى عَلِيهَا عَلَى أَيِ صِفَةٍ شَاءَتْ فَلَا اللَّهُ خُولِ وَبَعْدَهُ. وَلِأَي حَنِيفَةً – رَحِمَهُ اللَّهُ – أَنَّ كَلِمَةً كَيْفَ لِلاسْتِيصَافِ، يُقَالُ كَيْفَ أَصْبُحْت وَالتَّفُويضُ فِي وَصْفِهِ يَسْتَدْعِي وُجُودَ أَصْلِ الطَّالِقِ عَلَى وَصُوهُ وَدُولَ أَلْ أَلَاللَّهُ وَلُومُ وَلَاللَّهُ عَلَى الْمُعْمَلِكُ وَلَعُهُ اللَّهُ وَلَوْهُ أَلْهُ وَلَا أَلْكُولُولُ وَلَا اللَّهُ وَالْمُؤَلِقُ الْعَلَاقُ أَلَالَتُهُ وَلَوْمَ الْتُلُولُولُ وَلَولُولُ وَلَا أَلَالَاقًا فَيَالًا لَاللَّهُ وَلَولُولُولُ أَلَالَى اللَّهُ الْكُولُ اللَّهُ الللَّلَاقُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّ

**أصول:** طلاق مكان كے ساتھ متعلق نہيں ہوتی، زمانے كے ساتھ متعلق ہوتی ہے۔ أصول: امام الوحنيفہ كے يہاں كيف سے اصل طلاق پہلے واقع ہوگی اور صرف كيفيت طلاق كا اختيار عورت كوہوگا، اور صاحبين كے يہاں اصل طلاق اور كيفيت طلاق دونوں عورت كے اختيار ميں ہوگا۔ {386} (وَإِنْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ كَمْ شِئْت أَوْ مَا شِئْت طَلَّقَتْ نَفْسَهَا مَا شَاءَتْ) لِأَهَّمُا يُسْتَعْمَلَانِ لِلْعَدَدِ فَقَدْ فَوَّضَ إِلَيْهَا أَيَّ عَدَدِ شَاءَتْ

{387} (فَإِنْ قَامَتْ مِنْ الْمَجْلِسِ بَطَلَ، وَإِنْ رَدَّتْ الْأَمْرَ كَانَ رَدًّا) لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ وَاحِدٌ وَهُوَ خِطَابٌ فِي الْحَالِ فَيَقْتَضِى الْجُوَابَ فِي الْحَالِ.

{388} (وَإِنْ قَالَ لَهَا: طَلِّقِي نَفْسَك مِنْ ثَلَاثٍ مَا شِئْت فَلَهَا أَنْ تُطَلِّق نَفْسَهَا وَاحِدَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ وَلَا تُطَلِّق ثَلَاثًا إِنْ شَاءَتْ) لِأَنَّ كُلِمَةً مَا مُحْكَمَةٌ فِي التَّعْمِيمِ وَكَلِمَةَ مَنْ قَدْ تُسْتَعْمَلُ لِتَمْيِيزٍ فَحُمِلَ عَلَى تَمْيِيزِ الجِّنْسِ، كَمَا الْمَ مَنْ طَعَامِي مَا شِئْت أَوْ طَلِّقْ مِنْ نِسَائِي مَنْ شَاءَتْ. وَلِأَي حَنِيفَةَ أَنَّ كَلِمَةَ مِنْ حَقِيقَةٌ لِلتَّبْعِيضِ وَمَا لِلتَّعْمِيمِ فَعُمِلَ بِهِمَا، وَفِيمَا اسْتَشْهَدَا بِهِ تَرْكُ التَّبْعِيضِ بِدَلَالَةِ الْمُشِيئَةُ، حَتَّى لَوْ قَالَ: مَنْ شِئْت كَانَ عَلَى هَذَا الْخَلَافِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّفَةِ وَهِيَ الْمَشِيئَةُ، حَتَّى لَوْ قَالَ: مَنْ شِئْت كَانَ عَلَى هَذَا الْخَلَافِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ

#### لغت: من

(1) تمييز (2) تبيين (3) تبعيض

امام ابو حنیفہ کے نزدیک یہاں من تبعیض کے لیے ہے اور صاحبین کے نزدیک تمیز کے لیے۔

## بَابُ الْأَيْمَانِ فِي الطَّلَاقِ

{389} (وَإِذَا أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى النِّكَاحِ وَقَعَ عَقِيبَ النِّكَاحِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ لِامْرَأَةٍ إِنْ تَزَوَّجُهَا فَهِيَ طَالِقٌ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ – رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى تَزَوَّجُتُك فَأَنْتِ طَالِقٌ أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ طَالِقٌ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ – رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – «لَا طَلَاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ» وَلَنَا أَنَّ هَذَا تَصَرُّفُ عَنْ لِيَعْعُ لِقَوْلِهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – «لَا طَلَاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ» وَلَنَا أَنَّ هَذَا تَصَرُّفُ يَمِنٍ لِوُجُودِ الشَّرْطِ وَالْمِلْكِ فِي الْحُالِ لِأَنَّ الْوَقُوعَ عِنْدَ الشَّرْطِ وَالْمِلْكُ مُتَيَقَّنٌ بِهِ عِنْدَهُ وَقَبْلَ ذَلِكَ أَثَرُهُ الْمَنْعُ وَهُوَ قَائِمٌ بِالْمُتَصَرِّفِ، وَالْحَدِيثُ الشَّرْطِ وَالْمِلْكُ مُتَيَقَّنٌ بِهِ عِنْدَهُ وَقَبْلَ ذَلِكَ أَثَرُهُ الْمَنْعُ وَهُوَ قَائِمٌ بِالْمُتَصَرِّفِ، وَالْحَدِيثُ

[389] وجه: (1) قول الصحابي لثبوت "إِذَا أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى النِّكَاحِ وَقَعَ عَقِيبَ النِّكَاحِ" / أَنَّ رَجُلًا أَتَى عُمَرَ بْنَ الْخُطَّابِ، فَقَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَرَوَّجُهَا فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: «فَهُو كَمَا قَلْتَ» (مصنف عبدالرزاق: باب الطلاق قبل النكاح، نمبر 11474 مصنف ابن شيبه: من كان يوقعه عليه، ويلزمه الطلاق إذا وقت، نمبر 17838)

وجه: (2) قول الصحابي لثبوت "إِذَا أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى النِّكَاحِ وَقَعَ عَقِيبَ النِّكَاحِ" / سَأَلْتُ إِبْرَاهِيمَ، وَالشَّعْبِيَّ، عَنِ الطَّلَاقِ قَبْلَ النِّكَاحِ، فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ ابْنَ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: «قَدْ بَانِ الطَلَاقِ قَبل النكاح، نمبر: بَانَتْ مِنْكَ، فَاخْطُبْهَا إِلَى نَفْسِهَا» (مصنف عبدالرزاق: باب الطلاق قبل النكاح، نمبر: 11470)

وجه: (3) قول التابعي لثبوت "إِذَا أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى النِّكَاحِ وَقَعَ عَقِيبَ النِّكَاحِ" / عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «إِذَا وَقَّتَ امْرَأَةً أَوْ قَبِيلَةً جَازَ، وَإِذَا عَمَّ كُلَّ امْرَأَةٍ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ» (مصنف عبدالرزاق: باب الطلاق قبل النكاح، غبر 11471 مصنف ابن شيبه: من كان يوقعه عليه، ويلزمه الطلاق إذا وقت، غبر 17838)

وجه: (4) قول التابعي لثبوت "إِذَا أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى النِّكَاحِ وَقَعَ عَقِيبَ النِّكَاحِ" / عَنِ الشَّعْبِيِّ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ، قَالَ لِامْرَأَتِهِ: كُلُّ امْرَأَةٍ تَزَوَّجْتُهَا عَلَيْكَ فَهِيَ طَالِقٌ، قَالَ: «فَكُلُّ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا عَلَيْكَ فَهِيَ طَالِقٌ، قَالَ: «فَكُلُ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا عَلَيْهَا، فَهِيَ طَالِقٌ» (مصنف ابن شيبه: من كان يوقعه عليه، ويلزمه الطلاق إذا وقت، غبر 17838)

عُمُولٌ عَلَى نَفْيِ التَّنْجِيزِ، وَالْحُمْلُ مَأْثُورٌ عَنْ السَّلَفِ كَالشَّعْبِيِّ وَالزُّهْرِيِّ وَغَيْرِهِمَا {390} (وَإِذَا أَضَافَهُ إِلَى شَرْطٍ وَقَعَ عَقِيبَ الشَّرْطِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ لِامْرَأَتِهِ: إِنْ دَخَلْتِ النَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ) وَهَذَا بِالِاتِّفَاقِ لِأَنَّ الْمِلْكَ قَائِمٌ فِي الْخَالِ، وَالظَّاهِرُ بَقَاؤُهُ إِلَى وَقْتِ وَجُودِ الشَّرْطِ فَيَصِحُ يَمِينًا أَوْ إِيقَاعًا

وجه: (5) قول التابعي لثبوت "إِذَا أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى النِّكَاحِ وَقَعَ عَقِيبَ النِّكَاحِ" / عَنِ النِّكَاحِ وَقَعَ عَقِيبَ النِّكَاحِ" / عَنِ النُّهْرِيِّ فِي رَجُلٍ قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ طَالِقٌ، وَكُلُّ أَمَةٍ أَشْتَرِيهَا فَهِيَ حُرَّةٌ قَالَ: «هُوَ كَمَا قَالَ»، قَالَ مَعْمَرٌ: فَقُلْتُ: أَوْ لَيْسَ قَدْ جَاءَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ قَالَ: لَا طَلَاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ، وَلا عَتَاقَةَ إِلَّا بَعْدَ الْمِلْكِ؟ قَالَ: إِنَّمَا ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ امْرَأَةُ فَلَانٍ طَالِقٌ، وَعَبْدُ فَلَانٍ حُرِّ" (مصنف عبدالرزاق: باب الطلاق قبل النكاح، غبر 11475)

[390] وجه: (1) الحديث للبوت "إِذَا أَضَافَ الطَّلَاقُ إِلَى شَرْطٍ وَقَعَ عَقِيبَ الشَّرْطِ" / عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ. . . زَادَ ابْنُ الصَّبَّاحِ: وَلَا وَفَاءَ نَذْرٍ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ.» (ابو داؤد شريف: باب في الطلاق قبل النكاح، نمبر: 2190) وَلَا وَفَاءَ نَذْرٍ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ.» (ابو داؤد شريف: باب في الطلاق قبل النكاح، نمبر: 2190) وَلِمُهُ: (2) قول التابعي لثبوت "إِذَا أَضَافَ الطَّلَاقُ إِلَى شَرْطٍ وَقَعَ عَقِيبَ الشَّرْطِ" / عَنِ الخُسنِ قَالَ: " إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا كَانَ كَذَا وَكَذَا، الْأَمْرُ لَا يَدْرِي أَيكُونَ أَمْ لَا، فَلَيْسَ بِطَلَاقٍ حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ مَا أَجَّلَ تَوَارَثًا " بِطَلَاقٍ حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ مَا أَجَّلَ تَوَارَثًا " إِطَلَاقٍ عَلَى رَجعتها المِن شيبه: في الرجل يقول (مصنف عبدالرزاق: باب الطلاق إلى أجل، نمبر 11315 مصنف ابن شيبه: في الرجل يقول الامرأته: إن دخلت هذه الدار فأنت طالق. فتدخل ولا يعلم، من قال: يشهد على رجعتها الامرأته: إن دخلت هذه الدار فأنت طالق. فتدخل ولا يعلم، من قال: يشهد على رجعتها إذا علم، نمبر 1778مسنن بيهقي: باب الطلاق بالوقت والفعل، نمبر 1509)

وَهِهُ: (3) قول التابعي لثبوت "إِذَا أَضَافَ الطَّلَاقُ إِلَى شَرْطٍ وَقَعَ عَقِيبَ الشَّرْطِ" / سُئِلَ عَطَاءٌ، عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا وَلَدْتِ، أَيُصِيبُهَا بَيْنَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَا تُطَلَّقُ حَتَّى يَأْتِيَ الْأَجَلُ» (مصنف عبد الرزاق: باب الطلاق إلى أجل، نمبر 11308)

العت عينا: شرط لكات وقت، ايقاعا: طلاق واقع بوت وقت تكاح موجود بـ

{391} (وَلا تَصِحُ إِضَافَةُ الطَّلَاقِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَالِفُ مَالِكًا أَوْ يُضِيفَهُ إِلَى مِلْكٍ) لِأَنَّ الْجُزَاءَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا لِيَكُونَ مُجِيفًا فَيَتَحَقَّقُ مَعْنَى الْيَمِينِ وَهُوَ الْقُوَّةُ وَالطُّهُورُ بِأَحَدِ الْجُزَاءَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا لِيَكُونَ مُجِيفًا فَيَتَحَقَّقُ مَعْنَى الْيَمِينِ وَهُوَ الْقُوَّةُ وَالطُّهُورُ بِأَحَدِ هَذَيْنِ، وَالْإِضَافَةُ إِلَى سَبَبِ الْمِلْكِ بِمَنْزِلَةِ الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ عِنْدَ سَبَهِ مَلَا عَلَى الْمِلْكِ بَعْنِلَةِ الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ عِنْدَ سَبَهِ وَلا يَعْدَلَ الدَّارَ لَمَّ عَلَى الْمِلْكِ أَوْ سَبَهِ وَلا بُدَّ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَطُلُقُ ) لِأَنَّ الثَّرْطِ إِنْ وَإِذَا وَإِذَا مَا كُلُّ وَكُلَّمَا وَمَتَى وَمَتَى مَا) لِأَنَّ الشَّرْطَ مُشْتَقٌ مِنْ الْعَلَامَةِ، وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ الشَّرْطِ إِنْ وَإِذَا وَإِذَا مَا كُلُّ وَكُلَّمَا وَمَتَى وَمَتَى مَا) لِأَنَّ الشَّرْطَ مُشْتَقٌ مِنْ الْعَلَامَةِ، وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ بُمَّ تَلِيهَا أَفْعَالُ فَتَكُونُ عَلَمَاتٍ عَلَى الْخِنْتِ، ثُمُّ كَلِمَةُ إِنْ حَرْفَ لِلشَّرْطِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا مَعْنَى الْوَقْتِ وَمَا وَرَاءَهَا مُلْحَقٌ بِهَا، وَكَلِمَةُ كُلِّ لَيْسَتْ شَرْطًا وَقَعَ لِالْقُعْالُ إِلَا أَنَّهُ لَلِيسَ فِيهَا مَعْنَى الْوَقْتِ وَمَا وَرَاءَهَا مُلْحَقٌ بِهَا، وَكَلِمَةُ كُلِّ لَيْسَتْ شَرْطًا وَلَا أَنَّهُ لِلَا أَنَّهُ لَلِيها اسْمٌ وَالشَّرْطُ لِإِنَّا أَنَّهُ أَلِهُ الْمَلْكَ وَالْتَوْلُ وَالْمُؤَاءُ وَالْأَجْزِيَةُ تَتَعَلَّقُ بِالْأَفْعَالِ إِلَّا أَنَّهُ أَلُكُونَ عَلَا لِللْمَا الْمَالِمُ الشَّوْلُ الْمَالُونَ عَلَى الْمَلْحَقِ عَلَى الْمَلْحَقِ الْمَالِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِ وَلَا أَنْهُ الْمُؤْلُولُ وَلَا اللْمُلُولُ الْمَالُولُ اللَّولُ الْمَالِقُ اللْمَالُولُ اللْمُؤْلُلُ الْمُؤْلُ الْمَقْلُ والْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ وَالْمَالُولُ الْفَالُولُ الْمُؤْلُولُ وَالْمَالُولُ الْمُؤْلُ وَلَكُمُ الْمُؤْلُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ وَالْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُلْعَلِلُ الْمُؤْلِلَا أَنْهُولُ الْمُؤْلُ وَلَا الْمُعَلِى الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُول

{391} فِهِ: (1) الحديث لثبوت "لا تَصِحُّ إضافَةُ الطَّلَاقِ إلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَالِفُ مَالِكًا أَوْ يُضِيفَهُ إِلَى مِلْكِ" / عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِهِ : أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا طَلَاقَ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ، وَلَا عِنْقَ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ، وَلَا عِنْقَ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ، وَلَا عَنْقَ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ، وَلَا بَيْعَ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ زَادَ السَّبَاحِ: وَلَا وَفَاءَ نَذْرٍ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ.» (ابو داؤد شريف: باب في الطلاق قبل النكاح، 1181) غبر 2190 مترمذي شريف: باب ما جاء لا طلاق قبل النكاح، 1181)

{392} وَهِهَ: (1) الحديث لثبوت "الحالف ليس بمالك لا يقع الطلاق" / عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «لَا طَلَاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ» (سنن ابن ماجه شريف: باب لا طلاق قبل النكاح، نمبر 2049)

{393} **وَجِه:** (1) الآية لثبوت ألفاظ الشرط / وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا (ابراهيم: 14، الآية: 34)

وجه: (2) الآية لثبوت ألفاظ الشرط / إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّمِينَّ (الطلاق: 65، الآية: 1)

وجه: (3) الآية لثبوت ألفاظ الشرط / كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا (النساء:

بِالشَّرْطِ لِتَعَلُّقِ الْفِعْلِ بِالْإِسْمِ الَّذِي يَلِيهَا مِثْلُ قَوْلِك كُلُّ عَبْدٍ اشْتَرَيْتُهُ فَهُوَ حُرٌّ.

{394} قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: (فَفِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ إِذَا وُجِدَ الشَّرْطُ انْحَلَّتْ وَانْتَهَتْ الْيُمِينُ) لِأَنْفَا غَيْرُ مُقْتَضِيَةٍ لِلْعُمُومِ وَالتَّكْرَارِ لُغَةً، فَبِوُجُودِ الْفِعْلِ مَرَّةً يَتِمُّ الشَّرْطُ وَلَا بَقَاءَ لِلْيَمِينِ بِدُونِهِ لِلْيَمِينِ بِدُونِهِ

{395} (إِلَّا فِي كُلَّمَا فَإِنَّا تَقْتَضِي تَعْمِيمَ الْأَفْعَالِ) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ} [النساء: 56] الْآيَةُ وَمِنْ ضَرُورَةِ التَّعْمِيمِ التَّكْرَارُ.

{396} قَالَ (فَإِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ وَتَكَرَّرَ الشَّرْطُ لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ) لِأَنَّ بِاسْتِيفَاءِ الطَّلَقَاتِ الثَّلَاثِ الْمَمْلُوكَاتِ فِي هَذَا النِّكَاحِ لَمْ يَبْقَ الجُزَاءُ وَبَقَاءُ الْيَمِينِ بِهِ وَبِالشَّرْطِ. وَفِيهِ خِلَافُ زُفَرَ – رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى – وَسَنُقَرِّرُهُ مِنْ بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

{397} (وَلَوْ دَخَلَتْ عَلَى نَفْسِ التَّزَوُّجِ بِأَنْ قَالَ: كُلَّمَا تَزَوَّجْت امْرَأَةً فَهِيَ طَالِقٌ يَخْنَثُ بِكُلِّ مَرَّةٍ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ) لِأَنَّ انْعِقَادَهَا بِاعْتِبَارِ مَا يَمْلِكُ عَلَيْهَا مِنْ الطَّلَاقِ بِالتَّزَوُّجِ بِكُلِّ مَرَّةٍ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ) لِأَنَّ انْعِقَادَهَا بِاعْتِبَارِ مَا يَمْلِكُ عَلَيْهَا مِنْ الطَّلَاقِ بِالتَّزَوُّجِ وَذَلِكَ غَيْرُ مَحْصُورٍ.

{398} قَالَ (وَزَوَالُ الْمِلْكِ بَعْدَ الْيَمِينِ لَا يُبْطِلُهَا) لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ الشَّرْطُ فَبَقِيَ وَالْجِزَاءُ

4، الآية: 56)

**٥٩٠**: (4) الآية لثبوت ألفاظ الشرط / فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا (محمد: 47، الآية: 18)

{395} **﴿ وَهِهَ** (1) الآية لثبوت معنى "كلما" /كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا (النساء: 4، الآية: 56)

وجه: (2) قول التابعي لثبوت معنى "كلما" / سَأَلْتُ الْحُكَمَ، وَحَمَّادًا، عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ كُلَّمَا شِئْتِ، قَالَ الْحُكَمُ: «كُلَّمَا شَاءَتْ، فَهِيَ طَالِقٌ» (مصنف ابن شيبه: في رجل قال لامرأته: أنت طالق كلما شئت، نمبر: 19091)

اصول: ملك اول تك كلماكا تقاضه ربتائي اسك بعد ختم موجاتائي

بَاقٍ لِبَقَاءِ مَحَلِّهِ فَبَقِيَ الْيَمِينُ

{399} (ثُمَّ إِنْ وُجِدَ الشَّرْطُ فِي مِلْكِهِ الْحُلَّتْ الْيَمِينُ وَوَقَعَ الطَّلَاقُ) لِأَنَّهُ وُجِدَ الشَّرْطُ وَالْمَحَلُ قَابِلٌ لِلْجَزَاءِ فَيَنْزِلُ الْجُزَاءُ وَلَا تَبْقَى الْيَمِينُ لِمَا قُلْنَا

{400} (وَإِنْ وُجِدَ فِي غَيْرِ الْمِلْكِ اخْكَلَّتْ الْيَمِينُ) لِوُجُودِ الشَّرْطِ (وَلَمْ يَقَعْ شَيْءٌ) لِانْعِدَامِ الْمَحَلِّيَّةِ.

[401] (وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي وُجُودِ الشَّرْطِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ إِلَّا أَنْ تُقِيمَ الْمَرْأَةُ الْبَيِّنَةَ) لِأَنَّهُ مُتَمَسِّكٌ بِالْأَصْلِ وَهُوَ عَدَمُ الشَّرْطِ، وَلِأَنَّهُ يُنْكِرُ وُقُوعَ الطَّلَاقِ وَزَوَالَ الْمِلْكِ وَالْمَرْأَةُ تَدَّعِيهِ مُتَمَسِّكٌ بِالْأَصْلِ وَهُو عَدَمُ الشَّرْطُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُمَا فِي حَقِّ نَفْسِهَا مِثْلُ أَنْ يَغُولَ الْمَوْلُ فَوْلُمَا فِي حَقِّ نَفْسِهَا مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ حِضْت فَأَنْتِ طَالِقٌ وَفُلَانَةُ فَقَالَتْ: قَدْ حِضْت طَلُقَتْ هِي وَلَمْ تَطْلُقْ فُلَانَةُ) وَوَقَعَ لَقُولَ: إِنْ حِضْت فَأَنْتِ طَالِقٌ وَفُلَانَةُ فَقَالَتْ: قَدْ حِضْت طَلُقَتْ هِي وَلَمْ تَطْلُقْ فُلَانَةُ) وَوَقَعَ الطَّلَاقُ اسْتِحْسَانًا، وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَقَعَ لِأَنَّهُ شَرْطٌ فَلَا تُصَدَّقُ كَمَا فِي الدُّخُولِ. وَجُهُ الْاسْتِحْسَانِ أَثَمَا أَمِينَةٌ فِي حَقِّ نَفْسِهَا إِذْ لَا يُعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ جِهَتِهَا فَيُقْبَلُ قَوْلُمَا كَمَا قُبِلَ الْاسْتِحْسَانِ أَثَمَا أَمِينَةٌ فِي حَقِّ نَفْسِهَا إِذْ لَا يُعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ جِهَتِهَا فَيُقْبَلُ قَوْلُمَا كَمَا قُبِلَ

{402} وَهِهَ: (1) قول التابعي لثبوت "إِنْ كَانَ الشَّرْطُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُمَا فَلْ الشَّرْطُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُمَا فِي حَقِّ نَفْسِهَا" / عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالُوا: «تَجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فِيمَا لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ» (مصنف ابن شيبه: ما تجوز فيه شهادة النساء، غبر 20712م مصنف عبد الرزاق: باب: شهادة المرأة في الرضاع والنفاس، غبر 15423)

وهه: (2) الآية لثبوت "إِنْ كَانَ الشَّرْطُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي حَقِّ نَفْسِهَا" / وَلَا يَحِلُ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ( البقرة: 2، الآية: 228)

وجه: (3) الحديث لثبوت "إِنْ كَانَ الشَّرْطُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُمَا فِي حَقِّ نَفْسِهَا" / عَنْ حُذَيْفَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم «أَجَازَ شَهَادَةَ الْقَابِلَةِ» (سنن دارقطني: في المرأة تقتل إذا ارتدت، غبر 4556 رسنن بيهقي: باب ما جاء في عددهن، غبر 20542) في المرأة تقتل إذا ارتدت أنبوت "إِنْ كَانَ الشَّرْطُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُمَا فِي حَقِّ المُحَلِدُ: دوسرول يرطلاق واقع كرنے كے ليے ممل ركن شهادت چاہيے۔

فِي حَقِّ الْعِدَّةِ وَالْعَشَيَانِ لَكِنَّهَا شَاهِدَةٌ فِي حَقِّ ضَرَّقِا بَلْ هِي مُتَّهَمَةٌ فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُمَا فِي حَقِّهَا {403} (وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: إِنْ كُنْت تُحِيِّنَ أَنْ يُعَذِّبَك اللَّهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَعَبْدِي حُرُّ فَقَالَتْ أُحِبُّهُ) أَوْ قَالَ: (إِنْ كُنْت تُحِيِّنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ وَهَذِهِ مَعَك فَقَالَتْ: أُحِبُّك طَلُقَتْ حُرُّ فَقَالَتْ أُحِبُهُ) أَوْ قَالَ: (إِنْ كُنْت تُحِيِّنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ وَهَذِهِ مَعَك فَقَالَتْ: أُحِبُك طَلُقَتْ هِي وَلَا يُعْتَقُ الْعَبْدُ وَلَا تَطْلُقُ صَاحِبَتُهَا) لِمَا قُلْنَا، وَلَا يُتَيَقَّنُ بِكَذِهِا لِأَهَّا لِشِدَّةِ بُعْضِهَا إِنْ يَعَلَّقَ اخْكُمُ بِإِخْبَارِهَا وَإِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً، إِيَّهُ قَدْ تُحِبُّ التَّخْلِيصَ مِنْهُ بِالْعَذَابِ، وَفِي حَقِّهَا إِنْ تَعَلَّقَ اخْكُمُ بِإِخْبَارِهَا وَإِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً، فَفِي حَقِّ غَيْرِهَا بَقِيَ اخْكُمُ عَلَى الْأَصْلِ وَهِي الْمَحَبَّةُ فَي حَقِّ غَيْرِهَا بَقِيَ الْخُكُمُ عَلَى الْأَصْلِ وَهِيَ الْمُحَبَّةُ لَكُونَ الدَّمَ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ حَتَّى يَسْتَمِرً فَقِي حَقِّ غَيْرِهَا بَقِي الْفَلَاقُ حَتَّى يَسْتَمِرً \$ إِنْ كَانَتْ كَانِتْ طَالِقٌ فَرَأَتْ الدَّمَ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ حَتَّى يَسْتَمِرً \$ لَلْهُ لِكُونَا قَالَ هَا: إِذَا حِضْت فَأَنْتِ طَالِقٌ فَرَأَتْ الدَّمَ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ حَتَّى يَسْتَمِرً \$ لَعَلَاقً الدَّمَ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ حَتَى يَسْتَمِرً

{404} (وَإِذَا قَالَ لَهَا: إِذَا حِضْت فَأَنْتِ طَالِقٌ فَرَأَتْ الدَّمَ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ حَتَّى يَسْتَمِرً عِمَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) لِأَنَّ مَا يَنْقَطِعُ دُولِهَا لَا يَكُونُ حَيْضًا (فَإِذَا تَمَّتْ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ حَكَمْنَا بِالطَّلَاقِ مِنْ حِينِ حَاضَتْ) لِأَنَّهُ بِالِامْتِدَادِ عُرِفَ أَنَّهُ مِنْ الرَّحِمِ فَكَانَ حَيْضًا مِنْ الاِبْتِدَاءِ

{405} (وَلَوْ قَالَ لَهَا: إِذَا حِضْت حَيْضَةً فَأَنْتِ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَطْهُرَ مِنْ حَيْضَتِهَا)

نَفْسِهَا" / حَدَّثَنِي عُقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ ، أَوْ سَمِعْتُهُ مِنْهُ: «أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِهَابٍ: قَالَ: فَجَاءَتْ أَمَةٌ سَوْدَاءُ، فَقَالَتْ: قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَجَاءَتْ أَمَةٌ سَوْدَاءُ، فَقَالَتْ: قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، قَالَ: وَكَيْفَ وَقَدْ زَعَمَتْ أَنْ قَدْ أَرْضَعَتْكُمَا فَأَعْرَضَ عَنِي، قَالَ: فَتَنَحَّيْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، قَالَ: وَكَيْفَ وَقَدْ زَعَمَتْ أَنْ قَدْ أَرْضَعَتْكُمَا فَأَعْرَضَ عَنِي، قَالَ: وَكَيْفَ وَقَدْ زَعَمَتْ أَنْ قَدْ أَرْضَعَتْكُمَا فَأَعْرَضَ عَنِي، قَالَ: وَكَيْفَ وَقَدْ زَعَمَتْ أَنْ قَدْ أَرْضَعَتْكُمَا فَأَعْرَضَ عَنِي، قَالَ: وَكَيْفَ وَقَدْ زَعَمَتْ أَنْ قَدْ أَرْضَعَتْكُمَا فَأَعْرَضَ عَنِي، قَالَ: وَكَيْفَ وَقَدْ زَعَمَتْ أَنْ قَدْ أَرْضَعَتْكُمَا فَا فَا عَنْهَا.» (بخاري شريف: باب شهادة الإماء والعبيد، نمبر: 2659 م ابو داؤد شريف: باب الشهادة على الرضاع، غبر 3603)

وجه: (5) الحديث لثبوت "إِنْ كَانَ الشَّرْطُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي حَقِّ نَفْسِهَا" / عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم رَدَّ شَهَادَةَ الْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ، وَأَجَازَهَا لِغَيْرِهِمْ.» (ابو داؤد شريف: باب من ترد شهادته، نمبر 3600)

 لِأَنَّ الحُيْضَةَ بِالْهَاءِ هِيَ الْكَامِلَةُ مِنْهَا، وَلِهَذَا حُمِلَ عَلَيْهِ فِي حَدِيثِ الْإسْتِبْرَاءِ وَكَمَالْهَا بِانْتِهَائِهَا وَذَلِكَ بِالطُّهْر

{406} (وَإِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا صُمْت يَوْمًا طَلُقَتْ حِينَ تَغِيبَ الشَّمْسُ فِي الْيَوْمِ النَّهَارِ، يَخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ إِذَا اللَّهَارِ، يَخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ إِذَا صُمْت لِأَنَّهُ لَمْ يُقَدِّرُهُ بِمِغْيَارٍ وَقَدْ وُجِدَ الصَّوْمُ بِرُكْنِهِ وَشَرْطِهِ.

{407} (وَمَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: إِذَا وَلَدْت غُلَامًا فَأَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَإِذَا وَلَدْت جَارِيَةً فَأَنْتِ طَالِقٌ ثِنْتَيْنِ فَوَلَدَتْ غُلَامًا وَجَارِيَةً وَلَا يَدْرِي أَيَّهُمَا أَوَّلُ لَزِمَهُ فِي الْقَضَاءِ تَطْلِيقَةٌ، وَفِي التَّنَرُّهِ طَالِقٌ ثِنْتَيْنِ فَوَلَدَتْ الْغُلَامَ أَوَّلًا وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ وَتَنْقَضِي تَطْلِيقَتَانِ وَانْقَضَتْ الْعِدَّةُ بِوَضْعِ الْحُمْلِ) لِأَغَّا لَوْ وَلَدَتْ الْغُلَامَ أَوَّلًا وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ وَتَنْقَضِي عِدَّقُنَا بِوَضْعِ الْجُارِيَةِ ثُمَّ لَا تَقَعُ أُخْرَى بِهِ لِأَنَّهُ حَالُ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَلَوْ وَلَدَتْ الْجُارِيَةَ أَوَّلًا وَقَعَتْ تَطْلِيقَتَانِ وَانْقَضَتْ عِدَّقُمَا بِوَصْعِ الْغُلَامِ ثُمَّ لَا يَقَعُ شَيْءٌ آخَرُ بِهِ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ حَالُ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، فَلَا تَقَعُ الثَّانِيَةُ بِالشَّكِ وَقَعَتْ تَطْلِيقَتَانِ وَانْقَضِتْ عِدَّقُمُ وَاحِدَةٌ وَفِي حَالٍ تَقَعُ ثِنْتَانِ فَلَا تَقَعُ الثَّانِيَةُ بِالشَّكِ الْقَانِيَةُ بِالشَّكِ الْقَانِيَةُ بِالشَّكِ وَالْاحْتِمَالِ، وَالْأَوْلَى أَنْ يُؤْخَذَ بِالثِنْتَيْنِ تَنَزُّهًا وَاحْتِيَاطًا، وَالْعِدَّةُ مُنْقَضِيَةٌ بِيَقِينٍ لِمَا بَيَّنَا.

أَوْ قَالَ: مَتَى حِضْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَالَ: " أَمَّا الَّتِي قَالَ: إِذَا حِضْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَإِذَا دَخَلْتِ فِي الدَّمِ طُلِّقْتِ، وَأَمَّا الَّتِي قَالَ: مَتَى حِضْتِ حَيْضَةً، فَحَتَّى تَغْتَسِلَ مِنْ آخِرِ حَيْضَتِهَا، لِأَنَّمَا لَا يُرَاجِعُهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ " (مصنف عبدالرزاق: باب الطلاق إلى أجل،نمبر 11321)

وجه: (1) قول التابعي لثبوت "إذا علق الطلاق بالشرط لم يقع الطلاق حتى وجد الشرط كم يقع الطلاق حتى وجد الشرط كمالا" / عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَرَفَعَهُ «أَنَّهُ قَالَ: فِي سَبَايَا أَوْطَاسٍ لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، كاملا" / عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَرَفَعَهُ «أَنَّهُ قَالَ: فِي سَبَايَا أَوْطَاسٍ لَا تُوطأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً.» (ابو داؤد شريف: باب في وطء السبايا، نمبر: 2157)

الغت لم يقدره بمعيار: معيار يعنى ايك ون كساته مقدر نهيس كيا، ركن: فرائض\_

**اُصول:** قضاء بقینی بات پر فیمله کیاجائے گا۔ شک پر نہیں اور اگر شک ہو تواحتیاط کے طور پر اس پر عمل کیاجائے گا۔

(408) (وَإِنْ قَالَ لَهَا: إِنْ كَلَّمْت أَبَا عَمْرُو وَأَبَا يُوسُفَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا ثُمَّ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً فَبَانَتْ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَكَلَّمَتْ أَبَا عَمْرِو ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فَكَلَّمَتْ أَبَا يُوسُفَ فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا مَعَ الْوَاحِدَةِ الْأُولَى) وَقَالَ زُفَرُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: لَا يَقَعُ، وَهَذِهِ عَلَى وُجُوهٍ: (أَمَّا إِنْ وُجِدَ الشَّرْطَانِ فِي الْمِلْكِ فَيَقَعُ الطَّلَاقُ وَهَذَا ظَاهِرٌ، أَوْ وُجِدَا فِي غَيْرِ الْمِلْكِ فَلَا يَقَعُ، أَوْ وُجِدَ الْأَوَّلُ فِي الْمِلْكِ وَالنَّابِي فِي غَيْرِ الْمِلْكِ فَلَا يَقَعُ أَيْضًا لِأَنَّ الْجُزَاءَ لَا يَنْزِلُ فِي غَيْرِ الْمِلْكِ فَلَا يَقَعُ) أَوْ وُجِدَ الْأَوَّلُ فِي غَيْرِ الْمِلْكِ وَالثَّانِي فِي الْمِلْكِ وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْكِتَابِ الْخِلَافِيَّةُ. لَهُ اعْتِبَارُ الْأَوَّلِ بِالثَّانِي إِذْ هُمَا فِي حُكْمِ الطَّلَاقِ كَشَيْءٍ وَاحِدٍ. وَلَنَا أَنَّ صِحَّةَ الْكَلَامِ بِأَهْلِيَّةِ الْمُتَكَلِّم، إِلَّا أَنَّ الْمِلْكَ يُشْتَرَطُ حَالَةُ التَّعْلِيقِ لِيَصِيرَ الْجُزَاءُ غَالِبَ الْوُجُودِ لِاسْتِصْحَابِ الْحَالِ فَتَصِحُ الْيَمِينُ وَعِنْدَ قَامِ الشَّرْطِ لِيَنْزِلَ الْجَزَاءُ لِأَنَّهُ لَا يَنْزِلُ إِلَّا فِي الْمِلْكِ، وَفِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ الْحَالُ حَالُ بَقَاءِ الْيَمِينِ فَيُسْتَغْنَى عَنْ قِيَامِ الْمِلْكِ إِذْ بَقَاؤُهُ بِمَحَلِّهِ وَهُوَ الذِّمَّةُ. {409} (وَإِنْ قَالَ لَهَا: إِنْ دَخَلْت الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَطَلَّقَهَا ثِنْتَيْنِ وَتَزَوَّجَتْ زَوْجًا آخَرَ وَدَخَلَ كِمَا ثُمُّ عَادَتْ إِلَى الْأَوَّلِ فَدَخَلَتْ الدَّارَ طَلُقَتْ ثَلَاثًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ رَجِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى. وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ: هِيَ طَالِقٌ مَا بَقِيَ مِنْ الطَّلَاقِ) وَهُوَ قَوْلُ زُفَرَ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ وَأَصْلُهُ أَنَّ الزَّوْجَ الثَّانِيَ يَهْدِمُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ عِنْدَهُمَا فَتَعُودُ

[409] وجه: (1) قول الصحابي لثبوت "إِذا طلق الرجل طلاق المغلظة وتزوجت زوجا آخر مع عادت إلى الأول فتعود إليه بالثلث" / عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ قَالَا: «هِيَ عِنْدَهُ عَلَى طَلَاقٍ جَدِيدٍ» (مصنف ابن شيبه: من قال: هي عنده على طلاق جديد، غبر 18386 بسنن بيهقي: باب ما يهدم الزوج من الطلاق وما لا يهدم، غبر: 15141) فير 20 قول التابعي لثبوت "إِذا طلق الرجل طلاق المغلظة وتزوجت زوجا آخر ثم عادت إلى الأول فتعود إليه بالثلث" / عَنْ إِبْرَاهِيمَ، " أَنَّ أَصْحَابَ عَبْدِ اللَّهِ كَانُوا يَقُولُونَ: يَهْدِمُ الْوَاحِدَةَ وَالثِنْتَيْنِ كَمَا يَهْدِمُ الثَّلَاثَ (مصنف ابن شيبه: من قال: هي عنده على طلاق الْوَاحِدَةَ وَالثِنْتَيْنِ كَمَا يَهْدِمُ الثَّلَاثَ (مصنف ابن شيبه: من قال: هي عنده على طلاق

إلَيْهِ بِالثَّلَاثِ. وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَزُفَرَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى لَا يَهْدِمُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ فَتَعُودُ إلَيْهِ مَا بَقِيَ، وَسَنُبَيِّنُ مِنْ بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

[410] (وَإِنْ قَالَ هَا: إِنْ دَخَلْت الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا ثُمُّ قَالَ هَا: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَعَرُوَّجَتْ غَيْرُهُ وَدَخَلَ هِمَا ثُمُّ رَجَعْت إِلَى الْأَوَّلِ فَدَخَلَتْ الدَّارَ لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ) وَقَالَ زُفَرُ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ: يَقَعُ الثَّلاثُ لِأَنَّ الجُزَاءَ ثَلَاثٌ مُطْلَقٌ لِإطْلاقِ اللَّفْظِ، وَقَدْ بَقِيَ حَتَّى وُقُوعِهَا اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ: يَقَعُ الثَّلاثُ لِأَنَّ الجُزَاءَ ثَلَاثٌ مُطْلَقٌ لِإطْلاقِ اللَّفْظِ، وَقَدْ بَقِي حَتَّى وُقُوعِهَا فَتَبْقَى الْيَمِينُ. وَلَنَا أَنَّ الجُزَاءَ طَلَقَاتُ هَذَا الْمِلْكِ لِأَنَّا هِي الْمَانِعَةُ لِأَنَّ الظَّاهِرَ عَدَمُ مَا يَعْدُثُ وَالْيَمِينُ تُعْقَدُ لِلْمَنْعِ أَوْ الْحُمْلِ، وَإِذَا كَانَ الجُزَاءُ مَا ذَكَرْنَاهُ وَقَدْ فَاتَ بِتَنْجِيزِ الثَّلَاثِ

جديد، غبر: 18390)

وجه: (3) قول الصحابي لثبوت "إِذا طلق الرجل طلاق المغلظة وتزوجت زوجا آخر ثم عادت إلى الأول فتعود إليه بالثلث لل بَهِ عنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ اللَّول فتعود إليه بالثلث لل بَهِ عنْ اللَّهُ عَمْرَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ، فَتَزَوَّجَتْ، ثُمُّ إِنَّ زَوْجَهَا طَلَقَهَا، ثُمُّ إِنَّ الْأَوَّل تَزَوَّجَهَا، عَلَى طَلَق امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ، فَتَزَوَّجَتْ، ثُمُّ إِنَّ زَوْجَهَا طَلَقَهَا، ثُمُّ إِنَّ الْأَوَّل تَزَوَّجَهَا، عَلَى كُمْ هِيَ عِنْدَهُ؟ قَالَ: «هِي عَلَى مَا بَقِيَ مِنَ الطَّلاقِ» (مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في الرجل كُمْ هِيَ عِنْدَهُ؟ قَالَ: «هِي عَلَى مَا بَقِيَ مِنَ الطَّلاقِ» (مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في الرجل يطلق امرأته تطليقتين، أو تطليقة فتزوج ثم ترجع إليه، على كم تكون عنده؟، غبر: 18377 سنن بيهقي: باب ما يهدم الزوج من الطلاق وما لا يهدم، غبر 15135)

وجه: (4) قول التابعي لثبوت "إِذا طلق الرجل طلاق المغلظة وتزوجت زوجا آخر ثم عادت إلى الأول فتعود إليه بالثلث" / عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: "كَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللّهِ يَقُولُونَ: يَهْدِمُ الثَّلَاثَ، وَلَا يَهْدِمُ الْوَاحِدَةَ وَالثِّنْتَيْنِ، يَعْنِي طَلَاقًا وَاحِدًا (مصنف ابن شيبه: من قال: هي عنده على طلاق جديد، غبر 18388)

[410] وجه: (1) قول التابعي لثبوت "إِذا طلق الرجل طلاق المغلظة وتزوجت زوجا آخر عادت إلى الأول فتعود إليه بالثلث" / عَنِ الشَّعْبِيّ، أَنَّ زِيَادًا، سَأَلَ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ، وَشُرَيْكًا، ثُمُ عادت إلى الأول فتعود إليه بالثلث" / عَنِ الشَّعْبِيّ، أَنَّ زِيَادًا، سَأَلَ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ، وَشُرَيْكًا، . . . وَقَالَ شُرَيْحٌ: «نِكَاحٌ جَدِيدٌ وَطَلَاقٌ جَدِيدٌ» (مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في الرجل يطلق مُن يَحْد يَكُم باللّف عَمْ به واللّف عَلَى اللّف عَمْ به واللّف عَلْمُ به واللّف عَمْ به واللّف عَلَى اللّف اللّف عَلَى اللّف اللّف عَمْ به واللّف اللّف واللّف عَلَى اللّف اللّف واللّف عَمْ به واللّف واللّف عَمْ به واللّف واللّف عَمْ به واللّف وا

الْمُبْطِلِ لِلْمَحَلِيَّةِ فَلَا تَبْقَى الْيَمِينُ، كِلَافِ مَا إِذَا أَبَاكَا لِأَنَّ الْجُزَاءَ بَاقٍ لِبَقَاءِ مَحَلَّهِ [لْمُهْرُ، وَإِنْ أَخْرَجَهُ ثُمُّ أَدْحَلَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْمَهْرُ، وَإِنْ أَخْرَجَهُ ثُمُّ أَدْحَلَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْمَهْرُ، وَإِنْ أَخْرَجَهُ ثُمُّ أَدْحَلَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْمَهْرُ) وَإِنْ أَخْرَجَهُ ثُمُّ أَدْحَلَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْمَهْرُ) وَكَنَ أَيْ يُوسُفَ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ الْمَهْرُ) وَكَنَ أَيْ يُوسُفَ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ الْمَهْرُ) وَكَنَ الْمَهْرُ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ أَيْضًا لِوُجُودِ الجِّمَاعِ بِالدَّوَامِ عَلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحُدُّ وَجَبَ الْمُهْرَ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ أَيْصًا لِوُجُودِ الجِّمَاعِ بِالدَّوَامِ عَلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحُدُّ لَا يَعْدَ الطَّلَاقِ إِلَّا أَنَّ الْحُدُ وَلَا دَوَامَ لِلْإِدْخَالِ، يَخِلَافِ مَا إِذَا لِلاَجِّكَادِ) وَجُهُ الظَّاهِرِ أَنَّ الجِّمَاعَ إِدْخَالُ الْفُرْجِ فِي الْفُرْجِ وَلَا دَوَامَ لِلْإِدْخَالِ، يَخِلَافِ مَا إِذَا لِلاَجِّمَاعَ إِدْخَالُ الْفُرْجِ فِي الْفُرْجِ وَلَا دَوَامَ لِلْإِدْخَالِ، يَخِلَافِ مَا إِلْالْقَلْ لِللَّكَادِ) وَجُهُ الظَّاهِرِ أَنَّ الجِّمَاعَ إِدْخَالُ الْفُرْجِ فِي الْفُرْجِ وَلَا دَوَامَ لِلْإِدْخَالِ، يَخِلَافِ مَا إِلْالْمَاعِ اللَّهُ وَجَدَ الْإِنْتُولَ عَلْ الْمُعْرِ وَلَا دَوَامَ لِلْالْمُ لَوْمُ وَلِ الْمَعْمَلِهِ وَلِاللَّهُ عَلَى الْمُحْمَلِيقِ وَلَا مَوْلَ الْمُعْرِ الْمُعْرِ الْمُحْمَلِ وَلَا لَوْطُءُ لَا يَكُلُو عَنْ أَحِدِهِمَا وَلُو نَوَعَ ثُمَّ أَوْجَ صَارَ مُرَاجِعًا بِالْإِجْمَاعِ لِوُجُودِ الْمُحَمِّلِ وَلَا لَمُ اللَّهُ وَلِهُ لَوْعَ نَوْعَ ثَوْمُ وَلِهِ الْمُعْرَامِ وَلَامِسَاسِ، وَلَوْ نَوَعَ ثُمَّ أَوْجُ صَارَ مُرَاجِعًا بِالْإِجْمَاعِ لِوْجُودِ الْمُعَلِي وَلَيْ وَلَا لَا أَلَّهُ لَا يَعْلَى أَعْلَمُ بِاللَّهُ وَلِهُ لَوْمُ وَلَا لَكُولُو الْمُؤْلُولُ الْمُعْرَامِ وَلَا اللَّهُ وَلِهُ اللَّهُ وَلَا لَوْمُ وَلَا لَكُولُو الْمُؤْمِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلِهُ وَلَا لَوْمُ وَلِلْ وَلَوْمُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

امرأته تطلیقتین، أو تطلیقة فتزوج ثم ترجع إلیه، علی کم تکون عنده؟، نمبر: 18379)

الغت: ختانان: ختنه کرنی کی جو جگه ہوتی ہے، جس کو حثقه کہتے ہیں، وہ داخل ہو گیا تو التقاء ختانان (
دونوں ختنے کا ملناہو گیا)۔، لبث: خمر گیا، ساعة: ایک گھنٹه، ایک گھٹری، یہاں ایک گھٹری مرادہ۔، المهر: جہاں وطی جائزنہ ہو پھر بھی شبہ کی وجہ سے کرلی گئی تو اس پر جو مہر مثل لازم ہو تاہے اس کو عقر کہتے ہیں، مہرسے یہاں یہی مرادہے۔

## (فَصْلٌ فِي الْإسْتِثْنَاءِ)

{412} (وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مُتَّصِلًا لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ القَّهُ تَعَالَى لِقَوْلِهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – «مَنْ حَلَفَ بِطَلَاقٍ أَوْ عَتَاقٍ وَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لِقَوْلِهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – «مَنْ حَلَفَ بِطَلَاقٍ أَوْ عَتَاقٍ وَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مُتَّصِلًا بِهِ فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ» وَلِأَنَّهُ أَتَى بِصُورَةٍ الشَّرْطِ فَيكُونُ تَعْلِيقًا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَإِنَّهُ أَتَى بِصُورَةٍ الشَّرْطِ فَيكُونُ تَعْلِيقًا مِنْ الْأَصْلِ وَلِهَذَا يُشْتَرَطُ أَنْ إِعْدَامًا مِنْ الْأَصْلِ وَلِهَذَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بِهِ بَمْنْزِلَةِ سَائِرِ الشُّرُوطِ

{413} (وَلَوْ سَكَتَ ثَبَتَ حُكْمُ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ) فَيَكُونُ الْاسْتِثْنَاءُ أَوْ ذِكْرُ الشَّرْطِ بَعْدَهُ

**١٩٠** (1) الآية لثبوت الاستثناء" / وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِيَ فَاعِلُ ذَلِكَ غَدًا (23) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ (الكهف: 18، الآية: 23، 24)

وجه: (2) الحديث لثبوت الاستثناء" / عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ» عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، 7392، مسلم: بَابٌ فِي أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى وَفَضْلِ (بخاري: بَابٌ فِي أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى وَفَضْلِ مَنْ أَحْصَاهَا، 2677)

{412} وجه: (1) الحديث لثبوت الاستثناء في الطلاق" / عَنِ ابْنِ عُمَرَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ فَقَدْ اسْتَثْنَى (أبو داؤد: بَابُ الاِسْتِثْنَاءِ فِي الْيَمِينِ، 3261، الترمذي: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْاِسْتِثْنَاءِ فِي اليَمِينِ، 1531، سنن ابن ماجة: 2108)

وجه: (2) الحديث لثبوت الاستثناء في الطلاق" / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " مَنْ قَالَ لِإمْرَأَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللهُ أَوْ غُلَامِهِ أَنْتَ حُرُّ اللهِ صَلَّى اللهُ أَوْ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " مَنْ قَالَ لِإمْرَأَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللهُ أَوْ عَلَيْهِ (السنن الكبرى للبيهقي: إِنْ شَاءَ اللهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ (السنن الكبرى للبيهقي: بَاللهِ إِنْ شَاءَ اللهُ فَلا شَيْءَ عَلَيْهِ (السنن الكبرى للبيهقي: بَابُ الإسْتِثْنَاءِ فِي الطَّلَاقِ، وَالْعِتْقِ، وَالنُّذُورِ كَهُو فِي الْأَيْمَانِ لَا يُخَالِفُهَا، 1512) بَابُ الإسْتِثْنَاء فِي الطَّلَاقِ، وَالْعِتْقِ، وَالنُّذُورِ كَهُو فِي الْأَيْمَانِ لَا يُخَالِفُهَا، 1512) عَنِ اللهُ عَنْ اللهُ عَلْمُ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ " / عَنِ اللهُ عَنْ اللهُ عَلْمُ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ " / عَنِ

رُجُوعًا عَنْ الْأَوَّلِ.

{414} قَالَ (وَكَذَا إِذَا مَاتَتْ قَبْلَ قَوْلِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى) لِأَنَّ بِالْاسْتِثْنَاءِ خَرَجَ الْكَلَامُ مِنْ أَنْ يَكُونَ إِيجَابًا وَالْمَوْتُ يُنَافِي الْمُوجِبَ دُونَ الْمُبْطِلِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَ الزَّوْجُ لِأَنَّهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ إِيجَابًا وَالْمَوْتُ يُنَافِي الْمُوجِبَ دُونَ الْمُبْطِلِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَ الزَّوْجُ لِأَنَّهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ إِيجَابًا وَالْمَوْتُ يُنَافِي الْمُوجِبَ دُونَ الْمُبْطِلِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَ الزَّوْجُ لِأَنَّهُ لَمُ يَتَّصِلْ بِهِ الْاسْتِثْنَاءُ

كتاب الطلاق

{415} (وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً طَلُقَتْ ثِنْتَيْنِ، وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثِنْتَيْنِ طَلُقَتْ وَاحِدَةً) وَالْأَصْلُ أَنَّ الاِسْتِثْنَاءَ تَكَلُّمٌ بِالْحُاصِلِ بَعْدَ الثُّنْيَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ تَكَلَّمَ بِالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ لِفُلَانِ عَلَيَّ دِرْهُمٌ وَبَيْنَ قَوْلِهِ عَشَرَةٌ إِلَّا تِسْعَةً فَيَصِحُ اسْتِثْنَاءُ الْبَعْضِ مِنْ الجُّمْلَةِ لِأَنَّهُ يَبْقَى التَّكَلُّمُ بِالْبَعْضِ بَعْدَهُ، وَلَا يَصِحُ اسْتِثْنَاءُ الْكُلِّ مِنْ الْكُلِّ لِأَنَّهُ لَا يَبْقَى بَعْدَهُ شَيْءٌ لِيَصِيرَ مُتَكَلَّمًا بِهِ وَصَارِفًا لِلَّفْظِ يَصِحُ اسْتِثْنَاءُ الْكُلِّ مِنْ الْكُلِّ لِأَنَّهُ لَا يَبْقَى بَعْدَهُ شَيْءٌ لِيَصِيرَ مُتَكَلَّمًا بِهِ وَصَارِفًا لِلَقْظِ يَصِحُ السِّبِثْنَاءُ الْكُلِّ مِنْ الْكُلِّ لِأَنَّهُ لَا يَبْقَى بَعْدَهُ شَيْءٌ لِيَصِيرَ مُتَكَلَّمًا بِهِ وَصَارِفًا لِلَقْظِ الْشَيْنَاءُ الْكُلِّ مِنْ الْكُلِّ فِلْ الْمُسْتَثْنَاءُ الْأَلُلِ مِنْ الْكُلِّ فِلْ النَّانِي وَاحِدَةٌ، فَتَقَعُ وَاحِدَةٌ وَلَوْ قَالَ: إلَّا الْفُصْلِ الْأَوَّلِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ثِنْتَانِ فَيَقَعَانِ وَفِي النَّانِي وَاحِدَةٌ، فَتَقَعُ وَاحِدَةٌ وَلَوْ قَالَ: إلَّا الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ الْسَتِثْنَاءُ الْكُلِّ مِنْ الْكُلِّ فَلَمْ يَصِحَ الاِسْتِثْنَاءُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوْلِ

الثَّوْرِيِّ فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ أَنْ لَا يُكَلِّمَ فُلَانًا شَهْرًا، ثُمُّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: إِلَّا أَنْ يَبْدُو لِي قَالَ: «إِنِ اتَّصَلَ الْكَلَامُ فَلَهُ الاِسْتِثْنَاءُ، وَإِنْ قَطَعَهُ وَسَكَتَ ثُمُّ اسْتَثْنَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا اسْتِثْنَاءَ لَهُ» (مصنف عبد الرزاق: بَابُ الاِسْتِثْنَاءِ فِي الطَّلَاقِ، 11305)

وجه: (2) قول التابعي لثبوت " وَلَوْ سَكَتَ ثَبَتَ حُكْمُ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ" / عَنِ ابْنِ عُمَر , قَالَ: «كُلُّ اسْتِثْنَاءٍ غَيْرِ مَوْصُولٍ فَصَاحِبُهُ حَانِثٌ» (سنن الدار قطني: كتاب الوكالة، 4329) أصول: استثاء ك بعد جو باتى رہتا ہے اعتبار اس كا بو تا ہے۔

# بَابُ طَلَاقِ الْمَرِيضِ

 $\{416\}$  (وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ طَلَاقًا بَائِنًا فَمَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ وَرِثَتُهُ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ انْقِصَاءِ الْعِدَّةِ فَلَا مِيرَاثَ فَيَا) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ – رَحِمَهُ اللَّهُ –: لَا تَرِثُ فِي الْوَجْهَيْنِ لِأَنَّ الرَّوْجِيَّةَ قَدْ بَطَلَتْ عِمَذَا الْعَارِضِ وَهِيَ السَّبَبُ وَلِمَذَا لَا يَرِثُهَا إِذَا مَاتَتْ. وَلَنَا الْوَجْهَيْنِ لِأَنَّ الرَّوْجِيَّةَ سَبَبُ إِرْثِهَا فِي مَرَضِ مَوْتِهِ وَالرَّوْجُ قَصَدَ إِبْطَالُهُ فَيُردُّ عَلَيْهِ قَصْدُهُ بِتَأْخِيرِ عَمَلِهِ أَنَّ الرَّوْجِيَّةَ سَبَبُ إِرْثِهَا فِي مَرَضِ مَوْتِهِ وَالرَّوْجُ قَصَدَ إِبْطَالُهُ فَيُردُّ عَلَيْهِ قَصْدُهُ بِتَأْخِيرِ عَمَلِهِ إِلَى زَمَانِ انْقِصَاءِ الْعِدَّةِ دَفْعًا لِلصَّرَرِ عَنْهَا، وَقَدْ أَمْكَنَ لِأَنَّ النِّكَاحَ فِي الْعِدَّةِ يَبْقَى فِي حَقِّ إِرْثِهَا عَنْهُ، يَخِلَافِ مَا بَعْدَ الاِنْقِصَاءِ لِأَنَّهُ لَا إِمْكَانَ، بَعْضِ الْآثَارِ فَجَازَ أَنْ يَبْقَى فِي حَقِّ إِرْثِهَا عَنْهُ، يَخِلَافِ مَا بَعْدَ الاِنْقِصَاءِ لِأَنَّهُ لَا إِمْكَانَ، بَعْضِ الْآوُرِعِيَّةُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَيْسَتْ بِسَبَبٍ لِإِرْثِهِ عَنْهَا فَتَنْطُلُ فِي حَقِّهِ خُصُوصًا إِذَا رَضِيَ بِهِ. وَالرَّوْجِيَّةُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَيْسَتْ بِسَبَبٍ لِإِرْثِهِ عَنْهَا فَتَبْطُلُ فِي حَقِّهِ خُصُوصًا إِذَا رَضِيَ بِهِ. إِلْرَقِهِ عَنْهَا فَتَنْرَتُ نَفْسَهَا أَوْ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ ثُمَّ وَلَا عَلَالُ فَيَا لَاللَّوْمَةِ فَطَلَقَهَا ثَلَاثًا وَرَثِنُهُ لِأَنَّ الطَّلَاقَ الرَّعْعِيَّ لَا يُزِيلُ النِّكَاحَ فَلَمْ تَكُنْ بِسُؤَاهِا رَاضِيَةً لِلرَّجُعَةِ فَطَلَقَهَا ثَلَاثًا وَرَثَنُهُ لِأَنَّ الطَّلَاقَ الرَّعْعِيُّ لَا يُزِيلُ التِكَاحَ فَلَمْ تَكُنْ بِسُؤَاهِا رَاضِيَةً لِلْلَالِهِ عَقِهَا وَالتَّالِي حَقِيهَا وَالتَّالِعَ لَلَا لَعْلَالًا وَلَا لَاللَّهُ لَقَلَ الطَّلَاقِ الْمَالِ حَقِيهَا وَالتَّالِعَ الْمَالِ حَقِيهَا وَالتَّالِعَ الْمَالِ حَقِيهَا وَالْمَالِ عَقِهِ الْعَلَاقَةَ لَا لَالْكَاحَ فَلَمْ تَكُنْ بِسُؤَاهِا رَاضِيَتُ اللَّهُ الْمَالِ وَيْمَا لَهُ اللَّهُ الْمَالِ عَلَى اللْفَالِقُولُولُ اللَّهُ الْمُعَالَى الْمَلَالَةُ اللَّهُ الْفَالِعُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَالِ

{416} وَهِ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: (1) قول الصحابي لثبوت الميراث في مرض الموت / فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: طَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَٰنِ بْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ثُمَّاضِرَ بِنْتَ الْأَصْبَغِ الْكَلْبِيَّةَ فَبَتَّهَا ثُمُّ مَاتَ وَهِيَ فِي عِلَّهِا فَوَرَّتَهَا عُثْمَانُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ , قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: " وَأَمَّا أَنَا فَلَا أَرَى أَنْ تَرِثَ مَبْتُوتَةُ وَاسَن بيهقي: باب ما جاء في توريث المبتوتة في مرض الموت، نمبر 15125, مصنف ابن "(سنن بيهقي: باب ما جاء في توريث المبتوتة في مرض الموت، نمبر 19035, مصنف ابن شيبه: ما قالوا في الرجل يطلق امرأته ثلاثا وهو مريض، هل ترثه؟، نمبر 19035)

وجه: (2) قول التابعي لثبوت الميراث في مرض الموت / أَتَانِي عُرْوَةُ الْبَارِقِيُّ، مِنْ عِنْدِ عُمَرَ، " فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَرَضِهِ: أَكُمَا تَرِثُهُ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ وَلَا يَرِثُهَا "، (مصنف ابن شيبه: من قال: ترثه ما دامت في العدة منه إذا طلق وهو مريض، نمبر 19038م سنن بيهقي: باب ما جاء في توريث المبتوتة في مرض الموت، نمبر 15131)

{418} (وَإِنْ قَالَ هَا فِي مَرَضِ مَوْتِهِ كُنْت طَلَقْتُك ثَلَاثًا فِي صِحَّتِي وَانْقَضَتْ عِدَّتُك فَصَدَّقَتْهُ، ثُمُّ أَقَرَّ هَا بِدَيْنِ أَوْ أَوْصَى هَا بِوَصِيَّةٍ فَلَهَا الْأَقَلُ مِنْ ذَلِكَ وَمِنْ الْمِيرَاثِ عِنْدَ أَيِي خَيْفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ: يَجُوزُ إِقْرَارُهُ وَوَصِيَّتُهُ.

 $\frac{\sqrt{2}}{419} \frac{\sqrt{2}}{2} \frac{\sqrt{2}$ 

{420} قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: (وَمَنْ كَانَ عَصُورًا أَوْ فِي صَفِّ الْقِتَالِ فَطَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا لَمْ تَرِثْهُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ بَارَزَ رَجُلًا أَوْ قُدِّمَ لِيُقْتَلَ فِي قِصَاصٍ أَوْ رَجْمٍ وَرِثَتْ إِنْ مَاتَ فِي ثَلَاثًا لَمْ تَرِثُهُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ بَارَزَ رَجُلًا أَوْ قُدِّمَ لِيُقْتَلَ فِي قِصَاصٍ أَوْ رَجْمٍ وَرِثَتْ إِنْ مَاتَ فِي ذَلِكَ الْوَجْهِ أَوْ قُتِلَ) وَأَصْلُهُ مَا بَيَّنَا أَنَّ امْرَأَة الْفَارِ تَرِثُ اسْتِحْسَانًا، وَإِنَّمَا يَعْبُثُ حُكْمُ الْفِرَارِ بِتَعَلُّقِ حَقِّهَا بِمَالِهِ، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِمَرْضٍ يُخَافُ مِنْهُ الْهَلَاكُ غَالِبًا كَمَا إِذَا كَانَ صَاحِبَ الْفِرَارِ بِتَعَلُّقِ حَقِّهَا بِمَالِهِ، وَإِنَّمَا يَعْتَادُهُ الْأَصِحَّاءُ، وَقَدْ يَشْبُتُ حُكْمُ الْفِرَارِ الْفَرَارِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بِحَالٍ لَا يَقُومُ بِحَوَائِحِهِ كَمَا يَعْتَادُهُ الْأَصِحَّاءُ، وَقَدْ يَشْبُتُ حُكْمُ الْفِرَارِ عِمَا يَعْمَا فَي الْمَرَضِ فِي تَوَجُّهِ الْفَلَاكِ الْغَالِبِ، وَمَا يَكُونُ الْغَالِبُ مِنْهُ السَّلَامَةَ لَا يَشْبُتُ

**اُصول:** عورت طلاق پرراضی ہو یا شوہر طلاق دے کر بیوی کو زیادہ دیناچاہتا ہو تو وارث نہیں ہوگ۔

بِهِ حُكْمُ الْفِرَارِ، فَالْمَحْصُورُ وَالَّذِي فِي صَفِّ الْقِتَالِ الْغَالِبُ مِنْهُ السَّلَامَةُ لِأَنَّ الْحِصْنَ لِدَفْعِ بَأْسِ الْعَدُوِّ وَكَذَا الْمَنَعَةُ فَلَا يَثْبُتُ بِهِ حُكْمُ الْفِرَارِ، وَالَّذِي بَارَزَ أَوْ قُدِّمَ لَيُقْتَلَ الْغَالِبُ مِنْهُ الْفَرَاكُ فَيَتَحَقَّقُ بِهِ الْفِرَارُ وَلِهَذَا أَحَوَاتٌ تَخْرُجُ عَلَى هَذَا الْحُرْفِ، وَقَوْلُهُ إِذَا مَاتَ فِي ذَلِكَ الْمَبَتِ أَوْ قُتِلَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا إِذَا مَاتَ بِذَلِكَ السَّبَبِ أَوْ بِسَبَبٍ آخَرَ كَصَاحِبِ الْفِرَاشِ بِسَبَبِ الْمَرَضِ إِذَا قُتِلَ.

{421} (وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِامْرَأَتِهِ وَهُوَ صَحِيحٌ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ أَوْ إِذَا دَخَلْت الدَّارَ أَوْ إِذَا صَلَّى فُلَانٌ الظُّهْرَ أَوْ إِذَا دَخَلَ فُلَانٌ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَكَانَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ وَالزَّوْجُ مَرِيضٌ لَمْ تَرِثْ، وَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ فِي الْمَرَضِ وَرِثَتْ إِلَّا فِي قَوْلِهِ إِذَا دَخَلْت الدَّارَ) وَهَذَا عَلَى وُجُوهٍ: إمَّا أَنْ يُعَلِّقَ الطَّلَاقَ بِمَجِيءِ الْوَقْتِ أَوْ بِفِعْلِ الْأَجْنَبِيِّ أَوْ بِفِعْل نَفْسِهِ أَوْ بِفِعْل الْمَرْأَةِ، وَكُلُّ وَجْهٍ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَمَّا إِنْ كَانَ التَّعْلِيقُ فِي الصِّحَّةِ وَالشَّرْطُ فِي الْمَرَضِ أَوْ كِلاهُمَا فِي الْمَرَضِ. أَمَّا الْوَجْهَانِ الْأَوَّلانِ وَهُوَ مَا إِذَا كَانَ التَّعْلِيقُ بِمَجِيءِ الْوَقْتِ بِأَنْ قَالَ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَأَنْتِ طَالِقٌ أَوْ بِفِعْلِ الْأَجْنَبِيّ بِأَنْ قَالَ إِذَا دَخَلَ فُلَانٌ الدَّارَ أَوْ صَلَّى فُلَانٌ الظُّهْرَ، فَإِنْ كَانَ التَّعْلِيقُ وَالشَّرْطُ فِي الْمَرَضِ فَلَهَا الْمِيرَاثُ لِأَنَّ الْقَصْدَ إلَى الْفِرَار قَدْ تَحَقَّقَ مِنْهُ عِبُاشَرَةٍ التَّعْلِيقِ فِي حَالِ تَعَلُّق حَقِّهَا هِمَالِهِ، وَإِنْ كَانَ التَّعْلِيقُ فِي الصِّحَّةِ وَالشَّرْطُ فِي الْمَرَضِ لَمْ تَرِثْ. وَقَالَ زُفَرُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَرِثُ لِأَنَّ الْمُعَلَّقَ بِالشَّرْطِ يَنْزِلُ عِنْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ كَالْمُنْجَزِ فَكَانَ إيقَاعًا فِي الْمَرَضِ. وَلَنَا أَنَّ التَّعْلِيقَ السَّابِقَ يَصِيرُ تَطْلِيقًا عِنْدَ الشَّرْطِ حُكْمًا لَا قَصْدًا وَلَا ظُلْمَ إِلَّا عَنْ قَصْدٍ فَلَا يُرَدُّ تَصَرُّفُهُ. وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّالِثُ وَهُوَ مَا إِذَا عَلَّقَهُ بِفِعْل نَفْسِهِ فَسَوَاءٌ كَانَ التَّعْلِيقُ فِي الصِّحَّةِ وَالشَّرْطُ فِي الْمَرَض أَوْ كَانَا فِي الْمَرَض وَالْفِعْلُ مِمَّا لَهُ مِنْهُ بُدٌّ أَوْ لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ يَصِيرُ فَارًّا لِوُجُودِ قَصْدِ الْإِبْطَالِ، إمَّا بِالتَّعْلِيقِ أَوْ عِبُاشَرَةِ الشَّرْطِ فِي الْمَرَض، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْ فِعْلِ الشَّرْطِ بُدٌّ فَلَهُ مِنْ التَّعْلِيقِ أَلْفُ بُدٍّ فَيُرِدُ تَصَرُّفُهُ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْهَا. وَأَمَّا الْوَجْهُ الرَّابِعُ وَهُوَ مَا إِذَا عَلَّقَهُ بِفِعْلِهَا، فَإِنْ كَانَ

التَّعْلِيقُ وَالشَّرْطُ فِي الْمَرَضِ وَالْفِعْلُ مِمَّا لَمَا مِنْهُ بُدُّ كَكَلَامِ زَيْدٍ وَخُوهِ لَمْ تَرِثُ لِأَفَّا رَاضِيَةٌ بِذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مِمَّا لَا بُدَّ لَهَا مِنْهُ كَأَكُلِ الطَّعَامِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ وَكَلَامِ الْأَبَوَيْنِ تَرِثُ لِأَفَّا مُضْطَرَّةٌ فِي الْمُبَاشَرَةِ لِمَا لَهَا فِي الإِمْتِنَاعِ مِنْ حَوْفِ الْمُلَاكِ فِي الدُّنْيَا أَوْ فِي الْعُقْبَى وَلَا لِأَفَّا مُضْطَرَّارٍ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ التَّعْلِيقُ فِي الصِّحَّةِ وَالشَّرْطُ فِي الْمَرَضِ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ رِضًا مَعَ الإضْطِرَارِ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ التَّعْلِيقُ فِي الصِّحَّةِ وَالشَّرْطُ فِي الْمُرَضِ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مِمَّا هَا مِنْهُ فَكَذَلِكَ الجُوَابُ عِنْدَ مِمَّا هَا مِنْهُ بُدُّ فَلَا إِشْكَالَ أَنَّهُ لَا مِيرَاثَ هَا، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا بُدَّ هَا مِنْهُ فَكَذَلِكَ الجُوَابُ عِنْدَ مُعْ اللهُ بُدُّ فَلَا إِشْكَالَ أَنَّهُ لَا مِيرَاثَ هَا، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا بُدَّ هَا مِنْهُ فَكَذَلِكَ الجُوابُ عِنْدَ مُعْلَمُ مِنْهُ بُدُّ فَلَا إِشْكَالَ أَنَّهُ لَا مُيرَاثَ هَا، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا بُدَّ هَا مِنْهُ بَعْدَمَا تَعَلَّقَ حَقُّهَا بِمَالِهِ. فَحُمَّةُ وَاللَّهُ مَا اللَّهُ تَرِثُ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِنْ الزَّوْجَ طُنْعٌ بَعْدَمَا تَعَلَّقَ حَقُّهَا بِمَالِهِ. وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَرِثُ لِأَنَّ الزَّوْجَ أَجْأَهَا إِلَى الْمُبَاشَرَةِ فَيَنْتَقِلَ الْفِعْلُ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمُهُمَا اللَّهُ تَوْتُ لِأَنَّ لِأَنَّةً لَا أَنْ الزَّوْجَ أَجْأَهَا إِلَى الْمُبَاشَرَةِ فَيَنْتَقِلَ الْفِعْلُ وَيَعْلَى الْمُنَافِقَ وَأَيْ وَلَا لَكُو عُلُ اللَّهُ لَا مُنَا اللَّهُ لَلْ مُنَا اللَّهُ لَلْهُ كُمَا فِي الْإِكْرَاهِ.

{422} قَالَ (وَإِذَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَهُو مَرِيضٌ ثُمُّ صَحَّ ثُمَّ مَاتَ لَمُ تَرِثُ) وَقَالَ زُفَرُ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ: تَرِثُ لِأَنَّهُ قَصَدَ الْفِرَارَ حِينَ أَوْقَعَ فِي الْمَرَضِ وَقَدْ مَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ، وَلَكِنَّا نَعُولُ: الْمَرَضُ إِذَا تَعَقَّبَهُ بُرْءٌ فَهُو بِمَنْزِلَةِ الصِّحَّةِ لِأَنَّهُ يَنْعَدِمُ بِهِ مَرَضُ الْمَوْتِ فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا خَقَّ لَمَا يَتَعَلَّقُ بِمَالِهِ فَلَا يَصِيرُ الزَّوْجُ فَارًا.

{423} وَلَوْ طَلَّقَهَا فَارْتَدَّتْ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ ثُمُّ أَسْلَمَتْ ثُمُّ مَاتَ الزَّوْجُ مِنْ مَرَضِهِ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ لَمْ تَرِثْ، وَإِنْ لَمْ تَرْتَدُّ بَلْ طَاوَعَتْ ابْنَ زَوْجِهَا فِي الْجِمَاعِ وَرِثَتْ. وَوَجْهُ الْفَرْقِ أَهَّا بِالرِّدَّةِ الْعِدَّةِ لَمْ تَرِثُ الْمُوْتَدُّ لَا يَرِثُ أَحَدًا وَلَا بَقَاءَ لَهُ بِدُونِ الْأَهْلِيَّةِ، وَبِالْمُطَاوَعَةِ مَا أَبْطَلَتْ أَهْلِيَّةَ الْإِرْثِ إِذْ الْمُرْتَدُ لَا يَرِثُ أَحَدًا وَلَا بَقَاءَ لَهُ بِدُونِ الْأَهْلِيَّةِ، وَبِالْمُطَاوَعَةِ مَا أَبْطَلَتْ الْأَهْلِيَّةَ لِأَنَّ الْمُحْرَمِيَّةَ لَا تُنَافِي الْإِرْثَ وَهُوَ الْبَاقِي، بِخِلَافِ مَا إِذَا طَاوَعَتْ فِي حَالِ أَبْطَلَتْ الْأَهْلِيَّةَ لِأَنَّ الْمُحْرَمِيَّةَ لَا تُنَافِي الْإِرْثَ وَهُوَ الْبَاقِي، بِخِلَافِ مَا إِذَا طَاوَعَتْ فِي حَالِ قَيْمُ النَّا اللَّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ اللهُ

{424} (وَمَنْ قَذَفَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ صَحِيحٌ وَلَاعَنَ فِي الْمَرَضِ وَرِثَتْ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَا تَرِثُ، وَإِنْ كَانَ الْقَذْفُ فِي الْمَرَضِ وَرِثَتْهُ فِي قَوْلِمِمْ جَمِيعًا) وَهَذَا مُلْحَقٌ بِالتَّعْلِيقِ اللَّهُ - لَا تَرِثُ، وَإِنْ كَانَ الْقَذْفُ فِي الْمَرَضِ وَرِثَتْهُ فِي قَوْلِمِمْ جَمِيعًا) وَهَذَا مُلْحَقٌ بِالتَّعْلِيقِ بِفِعْلِ لَا بُدَّ هَا مِنْهُ إِذْ هِي مُلْجَأَةٌ إِلَى الْخُصُومَةِ لِدَفْعِ عَارِ الزِّنَا عَنْ نَفْسِهَا وَقَدْ بَيَّنَا الْوَجْهَ فِيهِ (وَإِنْ آئَى وَهُوَ صَحِيحٌ ثُمُّ بَانَتْ بِالْإِيلَاءِ وَهُوَ مَرِيضٌ لَمْ تَرِثْ،

{425} وَإِنْ كَانَ الْإِيلَاءُ أَيْضًا فِي الْمَرَضِ وَرِثَتْ) لِأَنَّ الْإِيلَاءَ فِي مَعْنَى تَعْلِيقِ الطَّلَاقِ بِمُخِيءِ الْوَقْتِ وَقَدْ ذَكَرْنَا وَجْهَهُ وَجْهَهُ

{426} قَالَ (وَالطَّلَاقُ الَّذِي يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ تَرِثُ بِهِ فِي جَمِيعِ الْوُجُوهِ) لِمَا بَيَّنَا أَنَّهُ لَا يُزِيلُ النِّكَاحَ حَتَّى يُحِلَّ الْوَطْءَ فَكَانَ السَّبَبُ قَائِمً. قَالَ (وَكُلُّ مَا ذَكَرْنَا أَثَّا تَرِثُ إِنَّا تَرِثُ إِنَّا تَرِثُ إِنَّا تَرِثُ إِنَّا الْمَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ) وَقَدْ بَيِّنَاهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

الغت: ایلاء: شوہر قسم کھائے کہ چار ماہ تک بیوی کے پاس نہیں جاوں گا، تواس کو ایلاء کہتے ہیں، پس اگرچار ماہ تک نہیں گیا توچار ماہ کے بعد عورت بائنہ ہو جائے گی۔

### بَابُ الرَّجْعَةِ

{427} (وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً رَجْعِيَّةً أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ فَلَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا فِي عِدَّقِهَا وَضِيَتْ بِذَلِكَ أَوْ لَمْ تَرْضَ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى {فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ} [البقرة: 231] مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ وَلَا بُدَّ مِنْ قِيَامِ الْعِدَّةِ لِأَنَّ الرَّجْعَةَ اسْتِدَامَةُ الْمِلْكِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ سَمَّى إمْسَاكًا وَهُوَ الْإِبْقَاءُ وَإِثَّا يَتَحَقَّقُ الْإِسْتِدَامَةُ فِي الْعِدَّةِ لِأَنَّهُ لَا مِلْكَ بَعْدَ انْقِضَائِهَا

{428} (وَالرَّجْعَةُ أَنْ يَقُولَ رَاجَعْتُك أَوْ رَاجَعْت امْرَأَتِي) وَهَذَا صَرِيحٌ فِي الرَّجْعَةِ وَلَا

[427] وَهِهَ: (1) الآية لثبوت الرجعة / الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ (البقرة: 2، الآية: 229)

**وَهِهَ:** (2) الآية لثبوت الرجعة / وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا (البقرة: 2) الآية: 228)

وجه: (3) قول الصحابي لثبوت الرجعة / عَنْ عَبْدِ اللهِ، وَعَنْ نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَذَكَرَ التَّفْسِيرَ إِلَى قَوْلِهِ: الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ قَالَ: " وَهُوَ الْمِيقَاتُ الَّذِي يَكُونُ عَلَيْهَا فِيهِ الرَّجْعَةُ فَإِذَا طَلَّقَ وَاحِدَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ، فَإِمَّا أَنْ يُمْسِكَ وَيُرَاجِعَ بِمَعْرُوفٍ، وَإِمَّا يَكُونُ عَلَيْهَا فِيهِ الرَّجْعَةُ فَإِذَا طَلَّقَ وَاحِدَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ، فَإِمَّا أَنْ يُمْسِكَ وَيُرَاجِعَ بِمَعْرُوفٍ، وَإِمَّا يَكُونُ عَلَيْهَا عَنْهَا حَتَى تَنْقَضِي عِدَّقُا فَتَكُونَ أَحَقَّ بِنَفْسِهَا "(سنن بيهقي: كتاب الرجعة، يَسْكُت عَنْهَا حَتَى تَنْقَضِي عِدَّقُا فَتَكُونَ أَحَقَّ بِنَفْسِهَا "(سنن بيهقي: كتاب الرجعة، غير 15150مصنف ابن شيبه: ما قالوا في قوله: الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان، 11218)

وجه: (4) قول التابعي لثبوت الرجعة / عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «إِذَا ادَّعَى الرَّجْعَةَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، فَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ»(مصنف ابن شيبه: ما قالوا في الرجل يدعي الرجعة قبل انقضاء العدة، غبر 19212)

**وَهِهَ:** (5) قول التابعي لثبوت الرجعة / عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي دَلِكَ} [البقرة: 228] " يَعْنِي فِي الْعِدَّةِ " سنن بيهقي: كتاب الرجعة،نمبر 15149) فِي ذَلِكَ} [البقرة: (1) قول الصحابي لثبوت ألفاظ الصريح للرجعة / سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ قَالَ:

خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْأَئِمَّةِ

{429} قَالَ (أَوْ يَطَأَهَا أَوْ يُقَبِّلَهَا أَوْ يَلْمِسَهَا بِشَهْوَةٍ أَوْ يَنْظُرَ إِلَى فَرْجِهَا بِشَهْوَةٍ) وَهَذَا عِنْدَنَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ: لَا تَصِحُّ الرَّجْعَةُ إِلَّا بِالْقَوْلِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ لِأَنَّ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ: لَا تَصِحُّ الرَّجْعَةُ إِلَّا بِالْقَوْلِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى مَا بَيَّنَاهُ الرَّجْعَةَ بِمَنْزِلَةِ ابْتِدَاءِ النِّكَاحِ حَتَّى يَعْرُمَ وَطُوهُا، وَعِنْدَنَا هُوَ اسْتِدَامَةُ النِّكَاحِ عَلَى مَا بَيَّنَاهُ وَسَنُقَرِّرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْفِعْلُ قَدْ يَقَعُ دَلَالَةً عَلَى الْاسْتِدَامَةِ كَمَا فِي إِسْقَاطِ الْخِيَارِ، وَالدَّلَالَةُ فِعْلٌ يَخْتَصُّ بِالنِّكَاحِ وَهَذِهِ الْأَفَاعِيلُ تَعْتَصُّ بِهِ خُصُوصًا فِي الْخُرَّةِ، بِخِلَافِ النَّظَرِ وَالدَّلَالَةُ فِعْلٌ يَخْتُصُ بِالنِّكَاحِ وَهَذِهِ الْأَفَاعِيلُ ثَعْتَصُّ بِهِ خُصُوصًا فِي الْخَرَّةِ، بِخِلَافِ النَّظَرِ وَالدَّلَالَةُ فِعْلٌ يَغَيْرِ شَهْوَةٍ لِأَنَّهُ قَدْ يَحِلُّ بِدُونِ النِّكَاحِ كَمَا فِي الْقَابِلَةِ وَالطَّبِيبِ وَغَيْرِهِمَا، وَالنَّظَرُ إِلَى فَرْعِقَ الْمَسِ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ لِأَنَّهُ قَدْ يَحِلُ بِدُونِ النِّكَاحِ كَمَا فِي الْقَابِلَةِ وَالطَّبِيبِ وَغَيْرِهِمَا، وَالنَّظُرُ الْمُ الْمُسَاكِنَيْنِ وَالزَّوْجُ يُسَاكِنُهَا فِي الْعِدَّةِ، فَلَوْ كَانَ رَجْعَةً لَطَلَّقَهَا فَتَطُولُ غَيْرِ الْفَرْحِ قَدْ يَقَعُ بَيْنَ الْمُسَاكِنَيْنِ وَالزَّوْجُ يُسَاكِنُهَا فِي الْعِدَّةِ، فَلَوْ كَانَ رَجْعَةً لَطَلَقُهَا فَتَطُولُ الْعَدَّةُ عَلَيْهَا.

 $\{430\}$  قَالَ (وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُشْهِدَ عَلَى الرَّجْعَةِ شَاهِدَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يُشْهِدْ صَحَّتْ الرَّجْعَةُ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ – رَحِمَهُ اللَّهُ – فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ لَا تَصِحُّ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ – رَحِمَهُ اللَّهُ – لِقَوْلَهِ تَعَالَى {وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ} [الطلاق: 2] وَالْأَمْرُ لِلْإِيجَابِ. وَلَنَا إطْلَاقُ التَّصُوصِ عَنْ قَيْدِ الْإِشْهَادِ، وَلِأَنَّهُ اسْتِدَامَةٌ لِلنِّكَاحِ، وَالشَّهَادَةُ لَيْسَتْ شَرْطًا فِيهِ فِي حَالَةِ النَّصُوصِ عَنْ قَيْدِ الْإِشْهَادِ، وَلِأَنَّهُ اسْتِدَامَةٌ لِلنِّكَاحِ، وَالشَّهَادَةُ لَيْسَتْ شَرْطًا فِيهِ فِي حَالَةِ الْبَقَاءِ كَمَا فِي الْهِيْوِي النَّيَاكُرُ الْبَقَاءِ كَمَا فِي الْهِيْوِي التَّنَاكُرُ

«طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: لِيُرَاجِعْهَا (بخاري شريف: باب إذا طلقت الحائض تعتد بذلك الطلاق، نمبر5252)

{430} **وَهِهُ:** (1) الآية لثبوت الرجعة بغير الشاهدين / فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِعَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ (الطلاق: 65، الآية: 2)

وَهِهَ: (2) قول الصحابي لثبوت الرجعة بغير الشاهدين / عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: " إِذَا طَلَّقَ سِرًّا رَاجَعَ سِرًّا ذَلِكَ رَجْعَةٌ، فَإِنْ وَاقَعَ فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ طَلَّقَ عَلَى نِيَّتِهِ وَرَاجَعَ، فَلْيُشْهِدْ عَلَى رَجْعَتِهِ، (مصنف ابن شيبه: ما قالوا إذا طلق سرا راجع سرا،نمبر 19225)

وجه: (3) قول الصحابي لثبوت الرجعة بغير الشاهدين / «أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ سُئِلَ عَنِ

فِيهَا، وَمَا تَلَاهُ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَرَهَا بِالْمُفَارَقَةِ وَهُوَ فِيهَا مُسْتَحَبُّ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُعْلِمَهَا كَيْ لَا تَقَعَ فِي الْمَعْصِيَةِ

{431} (وَإِذَا انْقَضَتْ الْعِدَّةُ فَقَالَ كُنْت رَاجَعْتهَا فِي الْعِدَّةِ فَصَدَّقَتْهُ فَهِي رَجْعَةٌ، وَإِنْ كَذَّبَتْهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَ) لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَمَّا لَا يَمْلِكُ إِنْشَاءَهُ فِي الْحَالِ فَكَانَ مُتَّهَمًا إلَّا أَنَّ بِالتَّصْدِيقِ كَذَّبَتْهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُاً) لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَمَّا لَا يَمْلِكُ إِنْشَاءَهُ فِي الْحَالِ فَكَانَ مُتَّهَمًا إلَّا أَنَّ بِالتَّصْدِيقِ تَرْتَفِعُ التَّهُمَةُ، وَلَا يَمِينَ عَلَيْهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -، وَهِي مَسْأَلَةُ الإسْتِحْلَافِ فِي الْأَشْيَاءِ السِّتَّةِ وَقَدْ مَرَّ فِي كِتَابِ البِّكَاحِ.

{432} (وَإِذَا قَالَ الزَّوْجُ قَدْ رَاجَعْتُك فَقَالَتْ مُجِيبَةً لَهُ قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتِي لَمْ تَصِحُ الرَّجْعَةُ لِأَفَى صَادَفَتْ الْعِدَّةَ إِذْ هِي بَاقِيَةٌ ظَاهِرًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ – رَحِمَهُ اللَّهُ –) وَقَالًا: تَصِحُ الرَّجْعَةُ لِأَفَّا صَادَفَتْ الْعِدَّةَ إِذْ هِي بَاقِيَةٌ ظَاهِرًا إِلَى أَنْ تُخْبِرَ وَقَدْ سَبَقَتْهُ الرَّجْعَةُ، وَلِهَذَا لَوْ قَالَ لَمَا طَلَقْتُك فَقَالَتْ مُجِيبَةً لَهُ قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتِي يَقَعُ الطَّلَاقُ وَلِأَبِي حَنِيفَةً – رَحِمَهُ اللَّهُ – أَنَّا صَادَفَتْ حَالَةَ الاِنْقِضَاءِ لِأَنَّى الْمِينَةُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ الْإِنْقِضَاءِ فَإِذَا أَخْبَرَتْ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى سَبْقِ الْإِنْقِضَاءِ وَأَقْرَبُ أَحْوَالِهِ حَالُ قَوْلِ الزَّوْجِ عَنْ الْإِنْقِضَاءِ فَإِذَا أَخْبَرَتْ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى سَبْقِ الْإِنْقِضَاءِ وَأَقْرَبُ أَحْوَالِهِ حَالُ قَوْلِ الزَّوْجِ عَنْ الْإِنْقِضَاءِ فَإِذَا أَخْبَرَتْ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى سَبْقِ الْإِنْقِضَاءِ وَأَقْرَبُ أَحْوَالِهِ حَالُ قَوْلِ الزَّوْجِ وَمَسْأَلَةُ الطَّلَاقُ يَقَعُ بِإِقْرَارِهِ بَعْدَ الْإِنْقِضَاءِ وَالْمُرَارِهِ بَعْدَ الْإِنْقِضَاءِ وَالْمُرَاجِعَةُ لَا تَثْبُتُ بِهِ

{433} (وَإِذْ قَالَ زَوْجُ الْأَمَةِ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّقِاً: قَدْ كُنْت رَاجَعْتَهَا وَصَدَّقَهُ الْمَوْلَى وَكَذَّبَتْهُ اللَّهُ -، وَقَالَا: الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَوْلَى) لِأَنَّ الْأَمَةُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَوْلَى) لِأَنَّ

الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ، ثُمُّ يَقَعُ هِمَا، وَلَمْ يُشْهِدْ عَلَى طَلَاقِهَا، وَلَا عَلَى رَجْعَتِهَا فَقَالَ: طَلَّقْتَ لِغَيْرِ سُنَّةٍ أَشْهِدْ عَلَى طَلَاقِهَا، وَعَلَى رَجْعَتِهَا، وَلَا تَعُدْ.» (ابوداؤد شريف: سُنَّةٍ، وَرَاجَعْتَ لِغَيْرِ سُنَّةٍ أَشْهِدْ عَلَى طَلَاقِهَا، وَعَلَى رَجْعَتِهَا، وَلَا تَعُدْ.» (ابوداؤد شريف: باب الرجل يراجع ولا يشهد، غير 2186م ابن ماجه: باب الرجعة، غير 2025) {431} وَلِم التابعي لثبوت "وَإِذَا انْقَضَتْ الْعِدَّةُ فَقَالَ كُنْت رَاجَعْتَهَا فِي الْعِدَّةِ فَصَدَّ قَتْهُ فَهِي رَجْعَةٌ، وَإِنْ كَذَّبَتْهُ فَالْقُولُ قَوْهُا " / عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «إِذَا ادَّعَى الرَّجْعَة قَبْلَ فَصَدَّ الْعِدَّةِ، فَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ » (مصنف ابن شيبه: ما قالوا في الرجل يدعي الرجعة قبل انقضاء العدة، غير 19212)

بُضْعَهَا مَمْلُوكُ لَهُ، فَقَدْ أَقَرَّ بِمَا هُو خَالِصُ حَقِّهِ لِلزَّوْجِ فَشَابَهُ الْإِقْرَارَ عَلَيْهَا بِالنِّكَاحِ، وَهُوَ يَقُولُ حُكْمُ الرَّجْعَةِ يُبْتَنَى عَلَى الْعِدَّةِ وَالْقَوْلُ فِي الْعِدَّةِ قَوْلُمَا، فَكَذَا فِيمَا يُبْتَنَى عَلَيْهَا، وَلَوْ يَقُولُ حُكْمُ الرَّجْعَةِ يُبْتَنَى عَلَى الْعَدَّةِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُوْلَى، وَكَذَا عِنْدَهُ فِي الصَّحِيحِ لِأَنَّا مُنْقَضِيةُ الْعِدَّةِ فِي الْعَلْمَ وَكَذَا عِنْدَهُ فِي الصَّحِيحِ لِأَنَّا مُنْقَضِيةُ الْعِدَّةِ فِي الْخَالِ، وَقَدْ ظَهَرَ مِلْكُ الْمُتْعَةِ لِلْمَوْلَى فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُمَا فِي إِبْطَالِهِ، بِخِلَافِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ لَا الْمُوْلَى فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُمَا فِي إِبْطَالِهِ، خِلَافِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ لِأَنَّا الْمَوْلَى بِالتَّصْدِيقِ فِي الرَّجْعَةِ مُقِرِّ بِقِيَامِ الْعِدَّةِ عِنْدَهَا وَلَا يَظْهَرُ مِلْكُهُ مَعَ الْعِدَّةِ لِأَنَّ الْمُولَى بِالتَّصْدِيقِ فِي الرَّجْعَةِ مُقِرِّ بِقِيَامِ الْعِدَّةِ عِنْدَهَا وَلَا يَظْهَرُ مِلْكُهُ مَعَ الْعِدَّةِ لِأَنْ الْمَوْلَى الْمَوْلَى الْمَوْلَى الْمَوْلَى الْمُولَى الْمُولَى الْمَوْلَى الْمَوْلَى الْمُولَى الْمَوْلَى الْمُولِيقِ فِي الرَّجْعَةِ مُقِرِّ بِقِيَامِ الْعِدَّةِ وَالْمَوْلَى الْمُولَى الْمُولِي الْقَوْلُ الْمُولِي الْمُولِي الْمَالِيمَةُ فِي ذَلِكَ إِذْ هِيَ الْعَالِمَةُ بِهِ.

كتاب الطلاق

{435} (وَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ مِنْ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ لَعَشْرَةِ أَيَّامٍ انْقَطَعَتْ الرَّجْعَةُ وَإِنْ لَمْ تَغْتَسِلْ، وَإِنْ انْقَطَعَ لِأَقَلَّ مِنْ عَشَرَةِ أَيَّامٍ لَمْ تَنْقَطِعْ الرَّجْعَةُ حَتَّى تَغْتَسِلَ أَوْ يَمْضِيَ عَلَيْهَا وَقْتُ صَلَاةٍ وَإِنْ انْقَطَعَ لِأَقَلَّ مِنْ عَشَرَةِ أَيَّامٍ لَمْ تَنْقَطِعْ الرَّجْعَةُ حَتَّى تَغْتَسِلَ أَوْ يَمْضِيَ عَلَيْهَا وَقْتُ صَلَاةٍ كَامِلٍ) لِأَنَّ الْحَيْضَ لَا مَزِيدَ لَهُ عَلَى الْعَشَرَةِ، فَبِمُجَرَّدِ الإنْقِطَاعِ خَرَجَتْ مِنْ الْحَيْضِ كَامِلٍ) لِأَنَّ الْحَيْضَ لَا مَزِيدَ لَهُ عَلَى الْعَشَرَةِ، فَبِمُجَرَّدِ الإنْقِطَاعِ خَرَجَتْ مِنْ الْحَيْضِ

{434} وَهِهَ: (1) قول التابعي لثبوت "وَإِنْ قَالَتْ قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتِي وَقَالَ الزَّوْجُ وَالْمَوْلَى لَمُ الْمُوْلَى النَّوْجُ وَالْمَوْلَى النَّوْجُ وَالْمَوْلَى النَّعْمِيّ، قَالُوا: «تَجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فِيمَا لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ» (مصنف ابن شيبه: ما تجوز فيه شهادة النساء، نمبر 20712, مصنف عبد الرزاق: باب: شهادة المرأة في الرضاع والنفاس، نمبر 15423)

وجه: (2) الآية لثبوت "وَإِنْ قَالَتْ قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتِي وَقَالَ الزَّوْجُ وَالْمَوْلَى لَمْ تَنْقَضِ عِدَّتُك فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا لَا وَلَا يَجِلُ لَمُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ (البقرة: 2، الآية: 228) فَالْقَوْلُ قَوْلُهَ اللهِ عَلَى اللهُ عَدْقِي وَقَالَ الزَّوْجُ وَالْمَوْلَى لَمْ تَنْقَضِ عِدَّتِي وَقَالَ الزَّوْجُ وَالْمَوْلَى لَمْ تَنْقَضِ عِدَّتُك فَالْقَوْلُ قَوْلُهَ الله عليه وسلم «أَجَازَ شَهَادَةَ عِدَّتُك فَالْقَوْلُ قَوْلُهَ الله عليه وسلم «أَجَازَ شَهَادَةَ الْقَابِلَةِ» (سنن دار قطني: في المرأة تقتل إذا ارتدت، غبر 4557م سنن بيهقي: باب ما جاء في عددهن، غبر 20542)

{435} وجه: (1) قول التابعي لثبوت "وَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ مِنْ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ لَعَشْرَةِ أَيَّامٍ النَّقَطَعُ الرَّجْعَةُ وَإِنْ انْقَطَعَ لِأَقَلَّ مِنْ عَشَرَةِ أَيَّامٍ لَمْ تَنْقَطِعْ الرَّجْعَةُ حَتَّى تَغْتَسِلَ انْقَطَعَ الرَّجْعَةُ حَتَّى تَغْتَسِلَ

فَانْقَضَتْ الْعِدَّةُ وَانْقَطَعَتْ الرَّجْعَةُ، وَفِيمَا دُونَ الْعَشَرَةِ يُخْتَمَلُ عَوْدُ الدَّمِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَعْتَضِدَ الإنْقِطَاعُ بِحَقِيقَةِ الإغْتِسَالِ أَوْ بِلُزُومٍ حُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِ الطَّهِرَاتِ بِعُضِيّ وَقْتِ الصَّلَاةِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ كِتَابِيَّةً لِأَنَّهُ لَا يُتَوَقَّعُ فِي حَقِّهَا أَمَارَةٌ زَائِدَةٌ فَاكْتَفَى بِالِانْقِطَاعِ، وَتَنْقَطِعُ إِذَا تَيَمَّمَتْ وَصَلَّتْ عِنْدَ أَيِي حَنِيفَةَ وَأَيِي يُوسُفَ رَحِمُهُمَا اللهُ، وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ وَقَالَ مُحَمَّدٌ الْمَاءِ طَهَارَةٌ وَرَحِمُهُ الله وَصَلَّتْ عِنْدَ أَيِي حَنِيفَةَ وَأَيِي يُوسُفَ رَحِمُهُمَا الله وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ وَقَالَ مُحَمَّدٌ انْقَطَعُ وَمَلَاقَةٌ حَتَى يَثْبُتُ بِهِ مِنْ الْأَحْكَامِ مَا يَشْبُتُ بِالِاغْتِسَالِ فَكَانَ عِنْزِلَتِهِ. وَهَنَّمَا أَنَّهُ مُلَوَّتٌ غَيْرُ مُطَلِّقَةٌ حَتَى يَثْبُتُ بِهِ مِنْ الْأَحْكَامِ مَا يَشْبُتُ بِالِاغْتِسَالِ فَكَانَ عِنْزِلَتِهِ. وَقَمَّمَا أَنَّهُ مُلَوَّتٌ غَيْرُ مُطَلِّقَةٌ حَتَى يَثْبُتُ بِهِ مِنْ الْأَحْكَامِ مَا يَشْبُتُ بِالِاغْتِسَالِ فَكَانَ عِنْزِلَتِهِ. وَقَمَّمَا أَنَّهُ مُلَوَّتٌ غَيْرُ مُطَلِّقَةٌ حَتَى يَثْبُتُ بِهِ مِنْ الْأَحْكَامِ مَا يَشْبُتُ بِالِاغْتِسَالِ فَكَانَ عِنْزِلَتِهِ. وَقَمَّمَا أَنَّهُ مُلَوَّتُ عَيْرُ مُعْمَلِ أَنْ لَا تَتَصَاعَفَ الْوَاجِبَاتُ، وَهَذِهِ الصَّرُورِيَّةٌ اقْتِصَائِيَّةٌ، ثُمَّ قِيلَ مَنْ الْأَوْقَاتِ، وَالْأَوْتَاتُ مَنْ الْأَوْقَاتِ، وَالْأَوْتَكُمُ مَا أَنْ لَا تَبْقَى لِلْعُ عَنْ اللهُ عَنْهُ اللهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَلْمُ اللهُ اللهُ عَلْهُ اللهُ اللهُ عَالَ اللهُ اللهُ اللهُ عَلْهُ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَنْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ا

أَوْ يَمْضِيَ عَلَيْهَا وَقْتُ صَلَاةٍ كَامِلٍ" / عَنْ عُمَرَ، وَعَبْدِ اللَّهِ قَالًا: «هُوَ أَحَقُّ بِهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ مِنَ الحَيضة مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ» (مصنف ابن شيبه: من قال: هو أحق برجعتها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة، نمبر 18898)

وجه: (2) الحديث لثبوت "وَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ مِنْ الحُيْضَةِ الثَّالِثَةِ لَعَشْرَةِ أَيَّامٍ انْقَطَعَتْ الرَّجْعَةُ وَلِيْ الْمَعْتَسِلُ، وَإِنْ انْقَطَعَ لِأَقَلَّ مِنْ عَشَرَةِ أَيَّامٍ لَمْ تَنْقَطِعْ الرَّجْعَةُ حَتَّى تَعْتَسِلَ أَوْ يَمْضِي عَلَيْهَا وَقْتُ صَلَاةٍ كَامِلٍ" / عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا وَقْتُ صَلَاةٍ كَامِلٍ" / عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا يَكُونُ الحَيْضِ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَا أَكْثَرَ مِنْ يَكُونُ الحَيْضِ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَا أَكْثَرَ مِنْ عَشَرَةِ أَيَّامٍ فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ (سنن دار قطني: ٢ - كتاب الحيض، نمبر 845)

الْفَرْقُ أَنَّ مَا دُونَ الْعُضْوِ يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ الْجُفَافُ لِقِلَّتِهِ فَلَا يَتَيَقَّنُ بِعَدَم وُصُولِ الْمَاءِ إِلَيْهِ، فَقُلْنَا بِأَنَّهُ تَنْقَطِعُ الرَّجْعَةُ وَلَا يَجِلُ فَمَا التَّزَقُحُ أَخْذًا بِالِاحْتِيَاطِ فِيهِمَا، بِخِلَافِ الْعُضْوِ الْكَامِلِ لِأَنَّهُ لَا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ الْجُفَافُ وَلَا يَعْفُلُ عَنْهُ عَادَةً فَافْتَرَقًا. وَعَنْ أَيِي يُوسُفَ – رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَنَّهُ لَا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ الْجُفَافُ وَلَا يَعْفُلُ عَنْهُ عَادَةً فَافْتَرَقًا. وَعَنْهُ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ: هُوَ عِنْزِلَةِ مَا دُونَ الْعُضُو لِأَنَّ فِي فَرْضِيَّتِهِ اخْتِلَافًا بِحِلَافِ عَيْرِهِ مِنْ الْأَعْضَاءِ. عَلَيْهِ: هُوَ عِنْزِلَةِ مَا دُونَ الْعُضُو لِأَنَّ فِي فَرْضِيَّتِهِ اخْتِلَافًا بِحِلَافً عِيْرِهِ مِنْ الْأَعْضَاءِ. عَلَيْهِ: هُوَ عِنْزِلَةِ مَا دُونَ الْعُضُو لِأَنَّ فِي فَرْضِيَّتِهِ اخْتِلَافًا بِحِلَافُ عَيْرِهِ مِنْ الْأَعْضَاءِ. إِلَى عَلَيْهِ وَمَنْ طَلَقَ امْرَأَتَهُ وَهِي حَامِلٌ أَوْ وَلَدَتْ مِنْهُ وَقَالَ لَمَّ أَجَامِعُهَا فَلَهُ الرَّجْعَةُ ) لِأَنَّ الْمُلْكُ وَالطَّلَاقُ فِي مِنْهُ وَقَالَ لَمْ أَجَامِعُهَا فَلَهُ الرَّجْعَةُ ) لِأَنَّ وَلَكُ مِنْهُ لِقَوْلِهِ حَمَلًى الللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُلْكُ وَالطَّلَاقُ فِي مِنْهُ وَكَذَا إِذَا ثَبَتَ نَسَبُ الْوَلَدِ مِنْهُ جُعِلَ وَاطِئًا، وَإِذَا لَا لَكُونُ مَنْهُ لِعَوْلِهِ حَمَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللَّهُ الْوَلَاءُ وَلَكُ مَا لُولُولُهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ وَلَكُ مَا لَوْطُء الْإَحْمَةُ وَيَبُولُولَ وَلَدَتْ بَعْدَهُ تَنْفُونِي الْعِدَّةُ أَوْلَى. وَتَأُولِكُ وَلَاكُ وَلَاكُ الْولِلادَةِ فَلَا الْولِلادَةِ أَلْ تَرَى أَنَّهُ لِللهَ لَكُولُ الطَّلَاقِ، لِإِنْ عَلَى الطَّلَاقِ، لِأَفُولِهُ وَلَدَتْ بَعْدَهُ تَنْفُضِي الْعِدَةُ أَنْ تَلِدَ قَبْلَ الطَّلَاقِ، لِأَفُولُولُ وَلَدَتْ بَعْدَهُ تَنْقُضِي الْعِدَةُ أَولُولَ الْمُلْولِكُونَ الْعُلْولِكُونَ الْمُؤْلِقُ الْمُ الْعَلَاقُ الْمُلْفُولُولُو الْمُؤْلِقُولُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ اللَّهُ اللهُ عَلَى اللهُ الْوَلَاءُ الْوَلَا الْوَلَا لَا الْمُعْمَالُولُهُ الللهُ عَلَى اللّهُ الْمَالِقُ اللّهُ الْمُؤْلِ

{438} قَالَ: (فَإِنْ خَلَا هِمَا وَأَغْلَقَ بَابًا أَوْ أَرْخَى سِتْرًا وَقَالَ لَمْ أُجَامِعْهَا ثُمَّ طَلَقَهَا لَمْ يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ) لِأَنَّ تَأْكُدَ الْمِلْكِ بِالْوَطْءِ وَقَدْ أَقَرَّ بِعَدَمِهِ فَيُصَدَّقُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَالرَّجْعَةُ حَقُّهُ وَلَمْ الرَّجْعَةَ) لِأَنَّ تَأْكُدَ الْمَهْرِ الْمُسَمَّى يُبْتَنَى عَلَى تَسْلِيمِ الْمُبْدَلِ لَا يَصِرْ مُكَذَّبًا شَرْعًا، بِخِلَافِ الْمَهْرِ لِأَنَّ تَأْكُدَ الْمَهْرِ الْمُسَمَّى يُبْتَنَى عَلَى تَسْلِيمِ الْمُبْدَلِ لَا عَلَى الْقَبْضِ، بِخِلَافِ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ.

{439} (فَإِنْ رَاجَعَهَا) مَعْنَاهُ بَعْدَمَا خَلَا هِمَا وَقَالَ لَمْ أُجَامِعْهَا (ثُمُّ جَاءَتْ بِوَلَدٍ لِأَقَلَّ مِنْ

{437} وَهِهَ: (1) الحديث لثبوت "الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ" / عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: «كَانَ عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحُجَرُ (بخاري شريف: باب تفسير المشبهات، غبر 2053 مسلم شريف: باب الولد للفراش وتوقي الشبهات، غبر 1457)

{439} وهع: (1) الحديث لثبوت "أكثر مدة الحمل" / عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ:

سَنَتَيْنِ بِيَوْمٍ صَحَّتْ تِلْكَ الرَّجْعَةُ) لِأَنَّهُ يَشْبُ النَّسَبُ مِنْهُ إِذْ هِي لَمْ ثَقِرَّ بِإِنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَالْوَلَدُ يَبْقَى فِي الْبَطْنِ هَذِهِ الْمُدَّةَ فَأُنْزِلَ وَاطِئَا قَبْلَ الطَّلَاقِ دُونَ مَا بَعْدَهُ لِأَنَّ عَلَى اعْتِبَارِ النَّايِي يَبُقَى فِي الْبَطْنِ هَذِهِ الْمُدَّةِ فَأُنْزِلَ وَاطِئَا قَبْلَ الطَّلَاقِ دُونَ مَا بَعْدَهُ لِأَنَّ عَلَى اعْتِبَارِ النَّايِي يَزُولُ الْمِلْكُ بِنَفْسِ الطَّلَاقِ لِعَدَمِ الْوَطْءِ قَبْلَهُ فَيَحْرُمُ الْوَطْءُ وَالْمُسْلِمُ لَا يَفْعَلُ الْحُرَامَ يَزُولُ الْمِلْكُ بِنَفْسِ الطَّلَاقِ لِعَدَم الْوَطْءِ قَبْلَهُ فَيَحْرُمُ الْوَطْءُ وَالْمُسْلِمُ لَا يَفْعَلُ الْحُرَامَ إِذَا وَلَدْت فَأَنْتِ طَالِقٌ فَوَلَدَتْ ثُمِّ أَتَتْ بِوَلَدِ آخَرَ فَهِي رَجْعَةٌ) مَعْنَاهُ مِنْ بَطْنِ آخَرَ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ سَنَتَيْنِ إِذَا لَمْ تُقِرَّ بِانْقِضَاءِ الْعَدَّةِ لِأَنَّهُ وَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَيْهِ بِالْوَلَدِ الْأَوَّلِ وَوَجَبَتْ الْعِدَّةُ فَيَكُونُ الْوَلَدُ الثَّانِي مِنْ عَلُوقٍ عَالِمُ لَا تُعَرِّ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَيَصِيرُ مُرَاجِعًا عَلَيْهِ الْعَلَقِ بِانْقِضَاءِ الْعَدَّةِ فَيَصِيرُ مُرَاجِعًا عَلَيْهِ الْعَلَقِ لِأَقُلَا لَمُ تُقِرَّ بِانْقِضَاءِ الْعَدَّةِ فَيَصِيرُ مُرَاجِعًا

{441} (وَإِنْ قَالَ كُلَّمَا وَلَدْت وَلَدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَوَلَدَتْ ثَلَاثَةَ أَوْلَادٍ فِي بُطُونٍ مُخْتَلِفَةٍ فَالْوَلَدُ الْأَوَّلُ طَلَاقٌ وَالْوَلَدُ الثَّالِينَ رَجْعَةٌ وَكَذَا الثَّالِثُ) لِأَنَّمَا إِذَا جَاءَتْ بِالْأَوَّلِ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَصَارَتْ مُعْتَدَّةً، وَبِالثَّانِي صَارَ مُرَاجِعًا لِمَا بَيَّنَا أَنَّهُ يَجْعَلُ الْعَلُوقَ بِوَطْءٍ حَادِثٍ فِي الْعِدَّةِ وَصَارَتْ مُعْتَدَّةً، وَبِالثَّانِي صَارَ مُرَاجِعًا لِمَا بَيَّنَا أَنَّهُ يَجْعَلُ الْعَلُوقَ بِوَطْءٍ حَادِثٍ فِي الْعِدَّةِ وَيَقَعُ الطَّلَقةُ الثَّالِثَةُ بِوِلِادَةِ الثَّالِثِ وَوَجَبَتْ الْعِدَّةُ وَبِالْأَقْرَاءِ لِأَهَّالِثِ صَارَ مُرَاجِعًا لِمَا ذَكَرْنَا، وَتَقَعُ الطَّلْقَةُ الثَّالِثَةُ بِوِلِادَةِ الثَّالِثِ وَوَجَبَتْ الْعِدَّةُ بِالْأَقْرَاءِ لِأَنَّالِثِ مَا وَوَجَبَتْ الْعِدَّةُ بِالْأَقْرَاءِ لِأَنَّالِثِ وَوَجَبَتْ الْعِدَّةُ الثَّالِثِ وَوَجَبَتْ الْعِدَّةُ بِالْأَقْرَاءِ لِأَغَمَّا حَائِلٌ مِنْ ذَوَاتِ الْحُيْضِ حِينَ وَقَعَ الطَّلَاقُ

{442} (وَالْمُطَلَّقَةُ الرَّجْعِيَّةُ تَتَشَوَّفُ وَتَتَزَيَّنُ) لِأَنَّهَا حَلَالٌ لِلزَّوْجِ إِذْ النِّكَاحُ قَائِمٌ بَيْنَهُمَا،

" مَا تَزِيدُ الْمَوْأَةُ فِي الْحَمْلِ عَلَى سَنَتَيْنِ وَلَا قَدْرَ مَا يَتَحَوَّلُ ظِلُّ عُودِ الْمِغْزَلِ "(سنن بيهقي: باب ما جاء في أكثر الحمل،نمبر 15552)

{442} وجه: (1) الحديث لثبوت "الْمُطَلَّقَةُ الرَّجْعِيَّةُ تَتَشَوَّفُ وَتَتَزَيَّنُ" / عَنْ إِبْرَاهِيمَ، فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ، قَالَ: «تَكْتَحِلُ، وَتَلْبَسُ الْمُعَصْفَرَ، وَتَشَوَّفُ لَهُ، وَلَا الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا يَمْلِكُ الرَّجْعَة ، قَالَ: «تَكْتَحِلُ، وَتَلْبَسُ الْمُعَصْفَرَ، وَتَشَوَّفُ لَهُ، وَلَا تَضَعُ ثِيَاهَا» (مصنف ابن شيبه: ما قالوا فيه إذا طلقها طلاقا يملك الرجعة تشوف وتزين له، غبر: 18955)

**أصول:** وطى كى قوى علامت بھى رجعت ہے۔

لغت تتشوف: بناوسنگھار كرنا، اوپرسے جما نكنا۔

مُّ الرَّجْعَةُ مُسْتَحَبَّةٌ وَالتَّزَيُّنُ حَامِلٌ لَهُ عَلَيْهَا فَيَكُونُ مَشْرُوعًا

{443} (وَيُسْتَحَبُّ لِزَوْجِهَا أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهَا حَتَّى يُؤْذِهَا أَوْ يُسْمِعَهَا خَفْقَ نَعْلَيْهِ) مَعْنَاهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ قَصْدِهِ الْمُرَاجَعَةُ لِأَنَّا رَبَّا تَكُونُ مُتَجَرِّدَةً فَيَقَعُ بَصَرُهُ عَلَى مَوْضِعٍ يَصِيرُ بِهِ مُرَاجِعًا ثُمُّ يُطَلِّقُهَا فَتَطُولُ الْعِدَّةُ عَلَيْهَا

{444} (وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ كِمَا حَتَّى يُشْهِدَ عَلَى رَجْعَتِهَا) وَقَالَ زُفَرُ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ: لَهُ ذَلِكَ لِقِيَامِ النِّكَاحِ، وَلِهَذَا لَهُ أَنْ يَغْشَاهَا عِنْدَنَا. وَلَنَا قَوْله تَعَالَى {لا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ لَهُ ذَلِكَ لِقِيَامِ النِّكَاحِ، وَلِهَذَا لَهُ أَنْ يَغْشَاهَا عِنْدَنَا. وَلَنَا قَوْله تَعَالَى {لا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ أَيُوقِينَّ} [الطلاق: 1] الْآيَةَ، وَلِأَنَّ تَرَاخِيَ عَمَلِ الْمُبْطِلِ لِحَاجَتِهِ إِلَى الْمُرَاجَعَةِ، فَإِذَا لَمُ يُوقِينً } يُرَاجِعْهَا حَتَّى انْقَضَتْ الْعِدَّةُ ظَهَرَ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لَهُ فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْمُبْطِلَ عَمَلَ عَمَلَ عَمَلَهُ مِنْ وَقْتِ يُوازِعُهَا حَتَّى انْقَضَتْ الْعِدَّةُ ظَهَرَ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لَهُ فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْمُبْطِلَ عَمَلَ عَمَلَ عَمَلَهُ مِنْ وَقْتِ وُجُودِهِ وَلِهَذَا تُخْتَسَبُ الْأَقْرَاءُ مِنْ الْعِدَّةِ فَلَمْ يَمُلِكُ الزَّوْجُ الْإِخْرَاجَ إِلَّا أَنْ يُشْهِدَ عَلَى رَجْعَتِهَا وَجُودِهِ وَلِهَذَا تُخْتَسَبُ الْأَقْرَاءُ مِنْ الْعِدَّةِ فَلَمْ يَمُلِكُ الزَّوْجُ الْإِخْرَاجَ إِلَّا أَنْ يُشْهِدَ عَلَى رَجْعَتِهَا

{443} وَهِهَ: (1) قول التابعي لثبوت "يُسْتَحَبُّ لِزَوْجِهَا أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهَا حَتَّى يُؤْذِهَا" / عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «يُشْعِرُهَا بِالتَّنَحْنُحِ، وَيُسَلِّمُ، وَلَا يَسْتَأْذِنُ» (مصنف عبدالرزاق: باب استأذن عليها ولم يبتها، غبر 11028, مصنف ابن شيبه: ما قالوا في المطلقة، يستأذن عليها روجها أم لا؟، غبر 18050)

وجه: (2) قول الصحابي لثبوت "يُسْتَحَبُّ لِزَوْجِهَا أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهَا حَقَّ يُؤْذِهَا" / عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: «طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً، فَكَانَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَمُرَّ» عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: «طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً، فَكَانَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَمُرَّ» (مصنف عبد الرزاق: بَابُ اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا وَلَمْ يَبُتَّهَا، غبر: 11023)

{444} وَهِهَ: (1) الآية لثبوت "لَيْسَ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ هِمَا حَتَّى يُشْهِدَ عَلَى رَجْعَتِهَا" / لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوعِيَنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا (1) فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِعَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَهِ (الطلاق: 65، الآية: 1، 2)

لغت: خفق نعليه: جوتے كى آواز\_

فَتَبْطُلُ الْعِدَّةُ وَيَتَقَرَّرُ مِلْكُ الزَّوْجِ. وَقَوْلُهُ حَتَّى يُشْهِدَ عَلَى رَجْعَتِهَا مَعْنَاهُ الإسْتِحْبَابُ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مَا قَدَّمْنَاهُ الْعَرِيْنَ مِلْكُ الزَّوْجِ. وَقَوْلُهُ حَتَّى يُشْهِدَ عَلَى رَجْعَتِهَا مَعْنَاهُ الإسْتِحْبَابُ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ

كتاب الطلاق

 $\{445\}$  (وَالطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ لَا يُحَرِّمُ الْوَطْءَ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ – رَحِمَهُ اللَّهُ –: يُحَرِّمُهُ لِأَنَّ الرَّوْجِيَّةَ زَائِلَةٌ لِوُجُودِ الْقَاطِعِ وَهُوَ الطَّلَاقُ. وَلَنَا أَنَّمَا قَائِمَةٌ حَتَّى يَمْلِكَ مُرَاجَعَتَهَا مِنْ غَيْرِ رَضَاهَا لِأَنَّ حَقَّ الرَّجْعَةِ ثَبَتَ نَظَرًا لِلزَّوْجِ لِيُمْكِنَهُ التَّدَارُكُ عِنْدَ اعْتِرَاضِ النَّدَم، وَهَذَا الْمَعْنَى وَضَاهَا لِأَنَّ حَقَّ الرَّجْعَةِ ثَبَتَ نَظَرًا لِلزَّوْجِ لِيُمْكِنَهُ التَّدَارُكُ عِنْدَ اعْتِرَاضِ النَّدَم، وَهَذَا الْمَعْنَى يُوجِبُ اسْتِبْدَادَهُ بِهِ، وَذَلِكَ يُؤْذِنُ بِكَوْنِهِ اسْتِدَامَةً لَا إِنْشَاءً إِذْ الدَّلِيلُ يُنَافِيهِ وَالْقَاطِعُ أَخَرَ عِلْمَهُ إِلَى مُدَّةٍ إِجْمَاعًا أَوْ نَظَرًا لَهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

وجه: (2) قول التابعي لثبوت "لَيْسَ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ كِمَا حَتَّى يُشْهِدَ عَلَى رَجْعَتِهَا" / قُلْتُ لِعَطَاءٍ: مَا يَحِلُ لِلرَّجُلِ مِنِ امْرَأَتِهِ يُطَلِّقُهَا فَلَا يَبُتُهَا؟ قَالَ: «لَا يَحِلُ لَهُ مِنْهَا شَيْءٌ مَا لَمْ يُرَاجِعْهَا» لِعَطَاءٍ: مَا يَحِلُ لِلرَّجُلِ مِنِ امْرَأَتِهِ يُطَلِّقُهَا فَلَا يَبُتُهَا؟ قَالَ: «لَا يَحِلُ لَهُ مِنْهَا شَيْءٌ مَا لَمْ يُرَاجِعْهَا» (مصنف عبدالرزاق: باب ما يحل له منها قبل أن يراجعها، غبر 11030مسنن بيهقي: باب: الرجعية محرمة عليه تحريم المبتوتة حتى يراجعها، غبر 15186)

{445} **وَهِه:** (1) قول التابعي لثبوت "الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ لَا يُحَرِّمُ الْوَطْءَ" / عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ، قَالَا: «لِتَشَوَّفْ إِلَى زَوْجِهَا» (مصنف عبدالرزاق: باب ما يحل له منها قبل أن يراجعها، نمبر 11033)

وجه: (2) قول التابعي لثبوت "الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ لَا يُحَرِّمُ الْوَطْءَ" / قُلْتُ لِعَطَاءٍ: مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنِ امْرَأَتِهِ يُطَلِّقُهَا فَلَا يَبُتُّهَا؟ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لَهُ مِنْهَا شَيْءٌ مَا لَمْ يُرَاجِعْهَا». وَعَمْرُو (مصنف عبد الرزاق: باب ما يحل له منها قبل أن يراجعها، غبر 11030 رسنن بيهقي: باب: الرجعية محرمة عليه تحريم المبتوتة حتى يراجعها، غبر 15186)

وجه: (3) قول التابعي لثبوت "الطَّلاقُ الرَّجْعِيُّ لَا يُحَرِّمُ الْوَطْءَ" / عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَهَّمُمَا قَالَا: "لَا يَجِلُّ لَهُ مِنْهَا شَيْءٌ مَا لَمْ يُرَاجِعْهَا" (سنن بيهقي: باب: الرجعية محرمة عليه تحريم المبتوتة حتى يراجعها، نمبر 15186 مصنف عبدالرزاق: باب ما يحل له منها قبل أن يراجعها، نمبر 1135)

## فَصْلٌ فِيمَا تَحِلُّ بِهِ الْمُطَلَّقَةُ

{446} (وَإِذَا كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا دُونَ الثَّلَاثِ فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فِي الْعِدَّةِ وَبَعْدَ انْقِضَائِهَا) لِأَنَّ حِلَّ الْمَحَلِيَّةِ بَاقٍ لِأَنَّ زَوَالَهُ مُعَلَّقٌ بِالطَّلْقَةِ الثَّالِثَةِ فَيَنْعَدِمُ قَبْلَهُ، وَمَنْعُ الْغَيْرِ فِي الْعِدَّةِ لِأَنَّ حِلَّ الْمَحَلِيَّةِ بَاقٍ لِأَنَّ زَوَالَهُ مُعَلَّقٌ بِالطَّلْقَةِ الثَّالِثَةِ فَيَنْعَدِمُ قَبْلَهُ، وَمَنْعُ الْغَيْرِ فِي الْعِدَّةِ لِاشْتِبَاهِ النَّسَبِ وَلَا اشْتِبَاهَ فِي إطْلَاقِهِ

{447} (وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ ثَلَاثًا فِي الْحُرُّةِ أَوْ ثِنْتَيْنِ فِي الْأَمَةِ لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّ تَنْكِحَ رَوْجًا غَيْرُهُ نِكَاحًا صَحِيحًا وَيَدْخُلَ كِمَا ثُمَّ يُطلِقَهَا أَوْ يَمُوتَ عَنْهَا) وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْله تَعَالَى {فَإِنْ غَيْرُهُ نِكَاحًا صَحِيحًا وَيَدْخُلَ كِمَا ثُمَّ يُطلِقَهَا أَوْ يَمُوتَ عَنْهَا) وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْله تَعَالَى {فَإِنْ طَلَقَهَا فَلا تَحِلُ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرُهُ } [البقرة: 230] فَالْمُرَادُ الطَّلْقَةُ التَّالِثَةُ، وَالثِّنْتَانِ فِي حَقِّ الْأَمَةِ كَالثَّلَاثِ فِي حَقِّ الْحُرُّةِ، لِأَنَّ الرِّقَ مُنَصِّفٌ لِحِلِّ الْمَحَلِيَّةِ عَلَى مَا عُرِفَ وَالثِّنْتَانِ فِي حَقِّ الْأَمْةِ كَالثَّلَاثِ فِي حَقِّ الْمُطْلَقَةُ إِنَّا الرِّقَ مُنَصِّفٌ لِحِلِّ الْمَحَلِيَّةِ عَلَى مَا عُرِفَ مُطلَقَلَهُ إِنْ الْمَعَلِيَةُ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ، وَشَرْطُ الدُّخُولِ ثُمُّ الْغَايَةُ نِكَاحُ الزَّوْجِ مُطلَقًا، وَالزَّوْجِيَّةُ الْمُطْلَقَةُ إِنَّا تَثْبُتُ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ، وَشَرْطُ الدُّخُولِ ثَمُ الْغَايَةُ نِكَاحُ الزَّوْجِ مُطلَقًا، وَالزَّوْجِيَّةُ الْمُطْلَقَةُ إِنَّا تَثْبُتُ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ، وَشَرْطُ الدُّخُولِ ثَمَّ الْغَايَةُ نِكَاحُ الزَّوْجِ مُطلَقًا، وَالزَّوْجِيَّةُ الْمُطْلَقَةُ إِنَّا الْوَطْءِ حَمْلًا لِلْكَلَامِ عَلَى الْإِفَادَةِ دُونَ ثَبَتَ بِإِشَارَةِ النَّصِّ بِالْحُدِيثِ الْمَشْهُورِ، وَهُو الْإِعْادَةِ إِذْ الْعَقْدُ أَسْتُفِيدَ بِإِطْلَاقِ اسْمِ الزَّوْجِ أَوْ يُزَادَ عَلَى النَّصِ بِالْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ، وَهُو قَوْلُهُ حَلَى الْقُولُ حَتَّى تَذُوقَ عُسَيْلَةَ الْآخَرِ» رُويَ بِروَايَاتٍ،

{446} **وَهِهَ:** (1) الآية لثبوت النكاح بعد طلاقين / الطَّلاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ (البقرة: 2، الآية: 229)

{447} **وَجِه:** (1) الآية لثبوت طريق النكاح بعد طلاق المغلظة / فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ (البقرة: 2، الآية: 230)

وجه: (2) الحديث لثبوت طريق النكاح بعد طلاق المغلظة / عَنْ عَائِشَةَ، «أَنَّ رَجُلًا طَلَقَ الْمَرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَتَزَوَّجَتْ فَطَلَقَ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: أَتَحِلُّ لِلْأَوَّلِ؟ قَالَ: لَا، حَقَّ يَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا كَمَا ذَاقَ الْأَوَّلُ.» (بخاري شريف: باب من أجاز طلاق الثلاث، غبر 5261, مسلم شريف: باب لا تحل المطلقة ثلاثا لمطلقها حتى تنكح زوجا غيره، غبر 115, ابوداؤد شريف: باب المبتوتة لا يرجع إليها زوجها حتى تنكح زوجا غيره، غبر 2309, ترمذي شريف: باب ما جاء فيمن يطلق امرأته ثلاثا فيتزوجها آخر فيطلقها قبل أن يدخل بها، غبر 1118)

وَلَا خِلَافَ لِأَحَدِ فِيهِ سِوَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ. وَقَوْلُهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ حَتَّى لَوْ قَضَى بِهِ الْقَاضِي لَا يَنْفُذُ، وَالشَّرْطُ الْإِيلَاجُ دُونَ الْإِنْزَالِ لِأَنَّهُ كَمَالٌ وَمُبَالَغَةٌ فِيهِ وَالْكَمَالُ قَيْدٌ زَائِدٌ لَا يَنْفُذُ، وَالشَّرْطُ الْإِيلَاجُ دُونَ الْإِنْزَالِ لِأَنَّهُ كَمَالٌ وَمُبَالَغَةٌ فِيهِ وَالْكَمَالُ قَيْدٌ زَائِدٌ 448 (وَالصَّبِيُّ الْمُرَاهِقُ فِي التَّحْلِيلِ كَالْبَالِغِ) لِوُجُودِ الدُّخُولِ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ وَهُوَ

وجه: (1) الآية لثبوت طلاقين في حق الأمة / وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بِنْ لَمُعْرُوفِ عُمْصَنَاتٍ غَيْرَ بَعْضٍ فَانْكِحُوهُنَ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى مُسَافِحَاتٍ مِنَ الْعَذَابِ (النساء: 4، الآية: 25)

وجه: (2) الحديث لثبوت طلاقين في حق الأمة / عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «طَلَاقُ الْأُمَةِ تَطْلِيقَتَانِ، وَقُرُوؤُهَا حَيْضَتَانِ.» (ابو داؤد شريف: باب في سنة طلاق العبد، غبر: 2182, ترمذي شريف: باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان، غبر: 1182, ابن ماجه: باب في طلاق الأمة وعدتما، غبر: 2080)

وجه: (3) الحديث لثبوت طلاقين في حق الأمة / عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: « طَلَّقَ رَجُلِّ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَتَزَوَّجَهَا رَجُلِّ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ هِمَا، فَأَرَادَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، فَسُئِلَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: لَا حَتَّى يَدُوقَ الْآخِرُ مِنْ عُسَيْلَتِهَا مَا ذَاقَ الْأَوَّلُ » (مسلم شريف: باب لا تحل المطلقة ثلاثا لمطلقها حتى تنكح زوجا غيره، غير 115, غاري شريف: باب المبتوتة لا بخاري شريف: باب من أجاز طلاق الثلاث، غير 2301, ابوداؤد شريف: باب المبتوتة لا يرجع إليها زوجها حتى تنكح زوجا غيره، غير 2309, ترمذي شريف: باب ما جاء فيمن يطلق امرأته ثلاثا فيتزوجها آخر فيطلقها قبل أن يدخل هَا، غير 1118)

{448} ﴿ وَهِهَ: (1) قول التابعي لثبوت "الصَّبِيُّ الْمُرَاهِقُ فِي التَّحْلِيلِ كَالْبَالِغِ" / قُلْتُ لِعَطَاءِ: الَّتِي يَبُتُهَا زَوْجُهَا ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا غُلَامٌ لَمْ يَبْلُغْ أَنْ. . . أَوْ يُهْرِيقُ، يُحِلُّهَا ذَلِكَ لِزَوْجِهَا الْأَوَّلِ؟ قَالَ: «نَعَمْ فِيمَا نَرَى» (مصنف عبدالرزاق: باب هل يحلها له غلام لم يحتلم، نمبر: 11145)

الشَّرْطُ بِالنَّصِّ، وَمَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يُخَالِفُنَا فِيهِ، وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا بَيَّنَاهُ. وَفَسَّرَهُ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَقَالَ: غُلَامٌ لَمْ يَبْلُغْ وَمِثْلُهُ يُجَامِعُ جَامَعَ امْرَأَتَهُ وَجَبَ عَلَيْهَا الْغُسْلُ وَأَحَلَّهَا عَلَى الصَّغِيرِ وَقَالَ: غُلَامٌ لَمْ يَبْلُغْ وَمِثْلُهُ يُجَامِعُ جَامَعَ امْرَأَتَهُ وَجَبَ عَلَيْهَا الْغُسْلُ وَأَحَلَّهَا لِالْتِقَاءِ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ، وَمَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ أَنْ تَتَحَرَّكَ آلَتُهُ وَيَشْتَهِي، وَإِنَّا وَجَبَ الْغُسْلُ عَلَيْهَا لِالْتِقَاءِ الْخِتَانَيْنِ وَهُوَ سَبَبٌ لِنُزُولِ مَائِهَا وَالْحَاجَةِ إِلَى الْإِيجَابِ فِي حَقِّهَا، أَمَّا لَا غُسْلَ عَلَى الصَّيِيِّ الْفُمْرُ بِهِ تَخَلُقًا

{449} قَالَ (وَوَطْءُ الْمَوْلَى أَمَتَهُ لَا يُحِلُّهَا) لِأَنَّ الْغَايَةَ نِكَاحُ الزَّوْجِ

{450} (وَإِذَا تَزَوَّجَهَا بِشَرْطِ التَّحْلِيلِ فَالنِّكَاحُ مَكْرُوهُ) لِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «لَعَنَ اللَّهُ الْمُحَلِّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ» وَهَذَا هُوَ مَحْمَلُهُ (فَإِنْ طَلَّقَهَا بَعْدَمَا وَطِئَهَا حَلَّتْ لِلْأَوَّلِ) «لَعَنَ اللَّهُ الْمُحَلِّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ» وَهَذَا هُو مَحْمَلُهُ (فَإِنْ طَلَّقَهَا بَعْدَمَا وَطِئَهَا حَلَّتْ لِلْأَوَّلِ) لِوَجُودِ الدُّخُولِ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ إِذْ النِّكَاحُ لَا يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يُفْسِدُ النِّكَاحُ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمُؤَقَّتِ فِيهِ وَلَا يُحِلُهَا عَلَى الْأَوَّلِ لِفَسَادِهِ. وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ النِّكَاحُ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمُؤَقَّتِ فِيهِ وَلَا يُحِلُّهَا عَلَى الْأَوَّلِ لِفَسَادِهِ. وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ

{449} **وَجِه:** (1) الآية لثبوت "وَطْءُ الْمَوْلَى أَمَتَهُ لَا يُحِلُّهَا" / فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ (البقرة: 2، الآية: 230)

وجه: (2) قول الصحابي لثبوت "وَطْءُ الْمَوْلَى أَمَتَهُ لَا يُحِلُّهَا" / عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ الْأَمَةَ ثَلَاثًا ثُمَّ يَشْتَرِيهَا " أَنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ " قَالَ: وَشَعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: قَالَ ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (سنن بيهقى: باب الرجل تكون تحته أمة فيطلقها ثلاثا ثم يشتريها، غبر 15204)

{450} وجه: (1) الحديث لكراهة النكاح بشرط التحليل / عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم المُحِلَّ وَالمُحَلَّلَ لَهُ»(ترمذي شريف: باب ما جاء في المحل والمحلل له،غبر 1120)

وجه: (2) الحديث لكراهة النكاح بشرط التحليل / قَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالتَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ» ، قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «هُوَ الْمُحَلِّلُ، لَقُهُ اللَّهُ الْمُحَلِّلَ، وَالْمُحَلِّلَ لَهُ» (سنن ابن ماجه: باب المحلل والمحلل له، نمبر: 1936)

يَصِحُ النِّكَاحُ لِمَا بَيَّنًا، وَلَا يُحِلُّهَا عَلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ اسْتَعْجَلَ مَا أَخَّرَهُ الشَّرْعُ فَيُجَازَى بِمَنْعِ مَقْصُودِهِ كَمَا فِي قَتْل الْمُورَثِ

 $\{451\}$  ([0] [0]

وجه: (3) الآية لكراهة النكاح بشرط التحليل / فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ وَوَجًا غَيْرُهُ (البقرة: 2، الآية: 230)

وجه: (4) الحديث لكراهة النكاح بشرط التحليل / عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: « جَاءَتِ امْرَأَةُ رِفَاعَةَ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَنِي فَبَتَّ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزَّبِيرِ، وَإِنَّ مَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: أَثُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ، وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكُ (مسلم فَقَالَ: أَثُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ، وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكِ (مسلم شريف: باب لا تحل المطلقة ثلاثا لمطلقها حتى تنكح زوجا غيره،غير 1433م بخاري شريف: باب من أجاز طلاق الثلاث،غير 260م,ابوداؤد شريف: باب المبتوتة لا يرجع إليها زوجها حتى تنكح زوجا غيره، 2309م,ترمذي شريف: باب ما جاء فيمن يطلق امرأته ثلاثا فيتزوجها آخر فيطلقها قبل أن يدخل بها، غير 1118)

{451} وجه: (1) الحديث لثبوت عادت إلى الزوج الأول بثلث تطليقات / عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بُنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم المُحِلَّ وَالمُحَلَّلَ لَهُ»(ترمذي شريف: باب ما جاء في المحل والمحلل له،نمبر 1120)

وجه: (2) قول الصحابي لثبوت عادت إلى الزوج الأول بثلث تطليقات / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «نِكَاحٌ جَدِيدٌ، وَطَلَاقٌ جَدِيدٌ»(مصنف عبدالرزاق: باب: النكاح جديد، والطلاق جديد، نمبر: 18386) جديد، نمبر: 18386)

الثُّبُوتِ. وَهَٰمَا قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «لَعَنَ اللَّهُ الْمُحَلِّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ» سَمَّاهُ مُحَلِّلًا وَهُوَ الْمُثَبِّتُ لِلْحِلِ

{452} (وَإِذَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَقَالَتْ قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتِي وَتَزَوَّجْت وَدَخَلَ بِي الزَّوْجُ وَطَلَّقَنِي

وجه: (3) قول الصحابي لثبوت عادت إلى الزوج الأول بثلث تطليقات / عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ قَالًا: «هِيَ عِنْدَهُ عَلَى طَلَاقٍ جَدِيدٍ» (مصنف ابن شيبه: من قال: هي عنده على طلاق جديد، نمبر 18386 سنن بيهقي: باب ما يهدم الزوج من الطلاق وما لا يهدم، نمبر 15141)

وجه: (4) قول التابعي لثبوت عادت إلى الزوج الأول بثلث تطليقات، وعند محمد لا تعود / عَنْ إِبْرَاهِيمَ، " أَنَّ أَصْحَابَ عَبْدِ اللَّهِ كَانُوا يَقُولُونَ: يَهْدِمُ الْوَاحِدَةَ وَالثِّنْتَيْنِ كَمَا يَهْدِمُ (مصنف ابن شيبه: من قال: هي عنده على طلاق جديد، نمبر 18390)

المجهة: (5) قول التابعي لثبوت عادت إلى الزوج الأول بثلث تطليقات، وعند محمد لا تعود عن إبْرَاهِيمَ قَالَ: "كَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللهِ يَقُولُونَ: يَهْدِمُ الثَّلَاثَ، وَلَا يَهْدِمُ الْوَاحِدَةَ وَالنِّنْتَيْنِ، كَعْنِي طَلَاقًا وَاحِدًا (مصنف ابن شيبه: من قال: هي عنده على طلاق جديد، نمبر: 18388) يعْنِي طَلَاقًا وَاحِدًا (مصنف ابن شيبه: من قال: هي عنده على طلاق جديد، نمبر: 18388 عَنْي طَلَاقًا وَاحِدًا (مصنف ابن شيبه: من قال: هي عنده على طلاق جديد، نمبر: 18388 وَطَلَقْنِي وَانْقَضَتْ عِدَّتِي وَالْمُدَّةُ تُحْتَمِلُ ذَلِكَ جَازَ لِلزَّوْجِ أَنْ يُصَدِّقَهَا إِذَا كَانَ فِي عَالِبِ طَنِّهِ أَنَّى وَطَلَقْنِي وَانْقَضَتْ عِدَّتِي وَالْمُدَّةُ تَحْتَمِلُ ذَلِكَ جَازَ لِلزَّوْجِ أَنْ يُصَدِّقَهَا إِذَا كَانَ فِي عَالِبِ طَنِّهِ أَنَّى وَطَلَقْنِي وَانْقَضَتْ عِدِّتِي وَالْمُدَّةُ تَحْتَمِلُ ذَلِكَ جَازَ لِلزَّوْجِ أَنْ يُصَدِّقَهَا إِذَا كَانَ فِي عَالِبِ طَنِّهِ أَنَّى وَطَلَقْنِي وَانْقَضَتْ عِدِّتِي وَالْمُدَّةُ تَحْتَمِلُ ذَلِكَ جَازَ لِلزَّوْجِ أَنْ يُصَدِّقَهَا إِذَا كَانَ فِي عَالِبِ طَنِّهِ أَنَّى وَالْقَفْتُ وَالْمُدَّةُ تُحْتَمِلُ ذَلِكَ جَازَ لِلزَّوْجِ أَنْ يُصَدِّقَهَا إِذَا كَانَ فِي عَالِبِ طَنِّهِ أَنَّى وَالْمُدَّةُ لَا يَعْمِي قَالَ: إِنِي طَلَقْتُ لَيْتِ مِنْ أَيِي طَالِبٍ رضي الله عنه فَقَالَ: إِنِي طَلَقْتُ لَا عَلِي عَلِي مُن الشَّعْمِي قَالَ: ابْنِي طَلَقْهُ مِن عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عنه فَقَالَ: الْهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَلَوْلُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَالْفَ اللهُ الله

**اُصول:** شیخین کے نزدیک زوج ثانی ایک اور دوطلاق کو بھی متم کر دیتاہے، اور امام محمد کے نزدیک تین کو منہدم کر تاہے، ایک دوطلاق کو منہدم نہیں کر تا۔

وَانْقَضَتْ عِدَّتِي وَالْمُدَّةُ تَعْتَمِلُ ذَلِكَ جَازَ لِلزَّوْجِ أَنْ يُصَدِّقَهَا إِذَا كَانَ فِي غَالِبِ ظَنِّهِ أَهَّا صَادِقَةٌ). لِأَنَّهُ مُعَامَلَةٌ أَوْ أَمْرٌ دِينِيٌّ لِتَعَلُّقِ الْحِلِّ بِهِ، وَقَوْلُ الْوَاحِدِ فِيهِمَا مَقْبُولٌ وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَنْكَرِ إِذَا كَانَتْ الْمُدَّةُ تَعْتَمِلُهُ. وَاخْتَلَفُوا فِي أَدْنَى هَذِهِ الْمُدَّةِ وَسَنُبَيِّنُهَا فِي بَابِ الْعِدَّةِ.

امْرَأَقِي فَجَاءَتْ بَعْدَ شَهْرَيْنِ فَقَالَتْ: قَدِ انْقَضَتْ عِدَّتِي وَعِنْدَ عَلِيّ رضي الله عنه شُرَيْحٌ فَقَالَ: قُلْ فِيهَا، قَالَ: وَأَنْتَ شَاهِدٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: " إِنْ جَاءَتْ بِبِطَانَةٍ مِنْ أَهْلِهَا مِنَ الْعُدُولِ يَشْهَدُونَ أَكًا حَاضَتْ ثَلَاثَ حِيَضٍ وَإِلّا فَهِيَ كَاذِبَةٌ "، فَقَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: " قَالُونُ، بِالرُّومِيَّةِ أَيْ أَصَبْتَ " (سنن بيهقي: باب تصديق المرأة فيما يمكن فيه انقضاء عدها،غبر 15405مصنف ابن شيبه: من قال: اؤتمنت المرأة على فرجها، نمبر: 1929) عدها،غبر 20 قول التابعي لثبوت "قَالَتْ قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتِي وَتَزَوَّجْت وَدَحَلَ بِي الزَّوْجُ وَطَلَقَنِي وَانْمُدَّةُ تَعْتَمِلُ ذَلِكَ جَازَ لِلزَّوْجِ أَنْ يُصَدِّقَهَا إِذَا كَانَ فِي غَالِبِ ظَيِّهِ أَفَّا صَادِقَةٌ" وَانْفَضَتْ عِدَّتِي وَالْمُدَّةُ تَعْتَمِلُ ذَلِكَ جَازَ لِلزَّوْجِ أَنْ يُصَدِّقَهَا إِذَا كَانَ فِي غَالِبِ ظَيِّهِ أَفَّا صَادِقَةً" أَنْ عَنْ أُبِي قَالَ: «إِنَّ» مِنَ الْأَمَانَةِ أَنَّ الْمَرْأَةَ اؤْتُمِنَتْ عَلَى فَرْجِهَا " (مصنف ابن شيبه: من قال: اؤتمنت المرأة على فرجها،غبر 19291,سنن بيهقي: باب تصديق المرأة فيما يمكن فيه قال: اؤتمنت المرأة على فرجها،غبر 19291,سنن بيهقي: باب تصديق المرأة فيما يمكن فيه انقضاء عدتمًا،غبر 15404)

وجه: (3) الآية لثبوت "قَالَتْ قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتِي وَتَزَوَّجْت وَدَخَلَ بِي الزَّوْجُ وَطَلَّقَنِي وَانْقَضَتْ عِدَّتِي وَتَزَوَّجْت وَدَخَلَ بِي الزَّوْجُ وَطَلَّقَنِي وَانْقَضَتْ عِدَّتِي وَالْمُدَّةُ تَعْتَمِلُ ذَلِكَ جَازَ لِلزَّوْجِ أَنْ يُصَدِّقَهَا إِذَا كَانَ فِي غَالِبِ ظَنِّهِ أَنَّى صَادِقَةً" / وَلَا يَجَدُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ( البقرة: 2، الآية: 228)

#### باب الايلاء

{453} **وَهِه:** (1) الآية لثبوت الايلاء / لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (226) وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (227) (البقرة: 2، الآية: 228/227)

وجه: (2) الحديث لثبوت الايلاء / سَمِعَ أَنسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: «آلَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم مِنْ نِسَائِهِ وَكَانَتِ انْفَكَّتْ رِجْلُهُ فَأَقَامَ فِي مَشْرُبَةٍ لَهُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ، ثُمَّ نَزَلَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، آلَيْتَ شَهْرًا، فَقَالَ: الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ.» (بخاري شريف: باب قول الله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر، غبر 5289)

**وَهِهَ:** (3) قول الصحابي لثبوت الايلاء / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَا إِيلَاءَ إِلَّا بِحَلِفٍ»، (مصنف ابن شيبه: من قال: " لا إيلاء إلا بحلف "،نمبر 18630)

وجه: (4) قول الصحابي لثبوت الايلاء / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: "كُلُّ يَمِينٍ مَنَعَتْ جِمَاعًا فَهِيَ إِيلَاءٌ "(سنن بيهقي: باب كل يمين منعت الجماع بكل حال أكثر من أربعة أشهر بأن يحنث الحالف فهي إيلاء، غبر 15239, مصنف ابن شيبه: من قال: " لا إيلاء إلا بحلف "، غبر 18636)

{454} **هِجِه:** (1) الآية لثبوت الحنث والكفارة في الايلاء / ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ (المائدة: 5، الآية: 89)

وجه: (2) الآية لثبوت الحنث والكفارة في الايلاء / لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُر فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (البقرة: 2، الآية: 226)

أَشْهُرٍ بَانَتْ مِنْهُ بِتَطْلِيقَةٍ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَبِينُ بِتَفْرِيقِ الْقَاضِي لِأَنَّهُ مَانِعُ حَقِّهَا فِي الجُّمَاعِ فَيَنُوبُ الْقَاضِي مَنَابَهُ فِي التَّسْرِيحِ كَمَا فِي الجُّبِّ وَالْعُنَّةِ. وَلَنَا أَنَّهُ ظَلَمَهَا بِمَنْعِ حَقِّهَا فَجَازَاهُ الشَّرْعُ بِزَوَالِ نِعْمَةِ النِّكَاحِ عِنْدَ مُضِيِّ هَذِهِ الْمُدَّةِ وَهُوَ الْمَأْثُورُ عَنْ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَالْعَبَادِلَةِ الشَّرْعُ بِزَوَالِ نِعْمَةِ النِّكَاحِ عِنْدَ مُضِيِّ هَذِهِ الْمُدَّةِ وَهُوَ الْمَأْثُورُ عَنْ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَالْعَبَادِلَةِ الشَّارَةَةِ وَزَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ -، وَكَفَى هِمْ قُدُوةٌ، وَلِأَنَّهُ كَانَ طَلَاقًا

وجه: (3) قول الصحابي لثبوت الحنث والكفارة في الايلاء / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما في آيَةِ الْإِيلَاءِ قَالَ: " الرَّجُلُ يَعْلِفُ لِامْرَأَتِهِ بِاللهِ لَا يَنْكِحُهَا تَرَبَّصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُوٍ فَإِنْ هُوَ نَكَحَهَا كَفَّرَ عَنْ يَمِينِهِ بِإِطْعَامِ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ، أَوْ كِسْوَقِيمْ، أَوْ تَعْرِيرِ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَكَحَهَا كَفَّرَ عَنْ يَمِينِهِ بِإِطْعَامِ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ، أَوْ كِسْوَقِيمْ، أَوْ تَعْرِيرِ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَإِنْ مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ قَبْلَ أَنْ يَنْكِحَهَا خَيَّرَهُ السُّلْطَانُ إِمَّا أَنْ يُفِيءَ فَيُرَاجِعَ، وَإِنْ مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ قَبْلَ أَنْ يَنْكِحَهَا خَيَّرَهُ السُّلْطَانُ إِمَّا أَنْ يُفِيءَ فَيُرَاجِعَ، وَإِمْ اللهُ سبحانه وتعالى "(سنن بيهقي: باب من قال: عزم الطلاق انقضاء الأربعة الأشهر، غير 15231)

وجه: (1) قول الصحابي لثبوت طلاق البائن في الايلاء بعد مضت أربعة أشهر / قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: أَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: «إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَهِيَ وَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا وَتَزَوَّجْ إِنْ شَاءَتْ؟» ، قَالَ: نَعَمْ (دار قطني: كتاب الطلاق والخلع والإيلاء وغيره، غير: 4048,سنن بيهيقي: باب من قال: عزم الطلاق انقضاء الأربعة الأشهر، غير: \$1522, مصنف عبد الرزاق: باب الإيلاء، غير: \$1605)

 فِي الْجُاهِلِيَّةِ فَحَكَمَ الشَّرْعُ بِتَأْجِيلِهِ إِلَى انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ

{455} (فَإِنْ كَانَ حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَقَدْ سَقَطَتْ الْيَمِينُ) لِأَنَّا كَانَتْ مُؤَقَّتَةً بِهِ [455 (وَإِنْ كَانَ حَلَفَ عَلَى الْأَبَدِ فَالْيَمِينُ بَاقِيَةٌ) لِأَنَّا مُطْلَقَةً وَلَمْ يُوجَدْ الْحِنْثُ لِتَرْتَفِعَ [456 (وَإِنْ كَانَ حَلَفَ عَلَى الْأَبَدِ فَالْيَمِينُ بَاقِيَةٌ) لِأَنَّا مُطْلَقَةً وَلَمْ يُوجَدْ الْحِنْثُ لِتَرْتَفِع

بِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَتَكَرَّرُ الطَّلَاقُ قَبْلَ التَّزَوُّجِ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مَنْعُ الْحُقِّ بَعْدَ الْبَيْنُونَةِ

{457} (فَإِنْ عَادَ فَتَزَوَّجَهَا عَادَ الْإِيلَاءُ، فَإِنْ وَطِئَهَا وَإِلَّا وَقَعَتْ بِمُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ تَطْلِيقَةٌ أُخْرَى) لِأَنَّ الْيَمِينَ بَاقِيَةٌ لِإِطْلَاقِهَا، وَبِالتَّرَوُّجِ ثَبَتَ حَقُّهَا فَيَتَحَقَّقُ الظُّلْمُ وَيَعْتَبِرُ الْبُيدَةُ أُخْرَى) لِأَنَّ الْيَمِينَ بَاقِيَةٌ لِإِطْلَاقِهَا، وَبِالتَّرَوُّجِ ثَبَتَ حَقُّهَا فَيَتَحَقَّقُ الظُّلْمُ وَيَعْتَبِرُ الْبُيدَاءُ هَذَا الْإِيلَاءِ مِنْ وَقْتِ التَّزَوُّجِ.

{458} (فَإِنْ تَزَوَّجَهَا ثَالِثًا عَادَ الْإِيلَاءُ وَوَقَعَتْ بِمُضِيّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أُخْرَى إِنْ لَمْ يَقْرَبُمًا) لِمَا بَيِّنَاهُ (فَإِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ زَوْجِ آخَرَ لَمْ يَقَعْ بِذَلِكَ الْإِيلَاءِ طَلَاقٌ) لِتَقَيُّدِهِ بِطَلَاقِ هَذَا لِمَا بَيِّنَاهُ (فَإِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ زَوْجِ آخَرَ لَمْ يَقَعْ بِذَلِكَ الْإِيلَاءِ طَلَاقٌ) لِتَقَيُّدِهِ بِطَلَاقِ هَذَا الْمِلْكِ وَهِيَ فَرْعُ مَسْأَلَةِ التَّنْجِيزِ الْخِلَافِيَّةِ وَقَدْ مَرَّ مِنْ قَبْلُ

{459} (وَالْيَمِينُ بَاقِيَةٌ) لِإِطْلَاقِهَا وَعَدَمِ الْحِنْثِ (فَإِنْ وَطِئَهَا كَفَّرَ عَنْ يَمِينِهِ) لِوُجُودِ الْحِنْثِ (فَإِنْ وَطِئَهَا كَفَّرَ عَنْ يَمِينِهِ) لِوُجُودِ الْحِنْثِ (460} (فَإِنْ حَلَفَ عَلَى أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُر لَمْ يَكُنْ مُولِيًا) لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاس: لَا إيلَاءَ

أَنَّ عَلِيًّا، وَابْنَ مَسْعُودٍ، قَالَا: «إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَهِيَ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا، وَتَعْتَدُّ عِدَّةَ الْمُطَلَّقَةَ» مصنف عبدالرزاق: باب انقضاء الأربعة،نمبر 11645)

{456} وَهِهَ: (1) قول التابعي لثبوت اليمين باقية إن كان حلف على اليمين / عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «إِذَا مَضَتِ الْأَشْهُرُ فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ، فَإِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ مُولٍ أَيْضًا، وَإِنْ لَمْ يَكَسَّهَا حَتَّى تَمْضِيَ الْأَشْهُرُ فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ، وَإِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ مُولٍ أَيْضًا، وَإِنْ لَمْ يَكَسَّهَا حَتَّى تَمْضِيَ الْأَشْهُرُ بَانَتْ مِنْهُ أَيْضًا» (مصنف عبدالرزاق: باب الذي يحلف بالطلاق ثلاثا أن لا يقربها هل يكون إيلاء، 11636)

{460} **وَجِه:** (1) الحديث لثبوت لا ايلاء من أقل أربعة أشهر / سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: «آلَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم مِنْ نِسَائِهِ وَكَانَتِ انْفَكَّتْ رِجْلُهُ فَأَقَامَ فِي مَشْرُبَةٍ لَهُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ، ثُمَّ نَزَلَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، آلَيْتَ شَهْرًا، فَقَالَ: الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ.»

فِيمَا دُونَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، وَلِأَنَّ الِامْتِنَاعَ عَنْ قُرْبَانِهَا فِي أَكْثَرِ الْمُدَّةِ بِلَا مَانِعٍ وَعِيْثَلِهِ لَا يُثْبِتُ حُكْمَ الطَّلَاقِ فِيهِ

{461} (وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَقْرَبُك شَهْرَيْنِ وَشَهْرَيْنِ بَعْدَ هَذَيْنِ الشَّهْرَيْنِ فَهُوَ مُولٍ) لِأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَهُمَا بِحَرْفِ الجُمْع فَصَارَ كَجَمْعِهِ بِلَفْظِ الجُمْع

{462} (وَلَوْ مَكَثَ يَوْمًا ثُمُّ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَقْرَبُكَ شَهْرَيْنِ بَعْدَ الشَّهْرَيْنِ الْأَوَلَيْنِ لَمْ يَكُنْ مُولِيًا) لِأَنَّ الثَّانِيَ إِيجَابٌ مُبْتَدَأُ وَقَدْ صَارَ مَمْنُوعًا بَعْدَ الْيَمِينِ الْأُولَى شَهْرَيْنِ وَبَعْدَ الثَّانِيَةِ أَرْبَعَةَ مُولِيًا) لِأَنَّ الثَّانِيَ إِيجَابٌ مُبْتَدَأُ وَقَدْ صَارَ مَمْنُوعًا بَعْدَ الْيَمِينِ الْأُولَى شَهْرَيْنِ وَبَعْدَ الثَّانِيَةِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ إِلَّا يَوْمًا مَكَثَ فِيهِ فَلَمْ تَتَكَامَلُ مُدَّةُ الْمَنْع.

{463} (وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا أَقْرَبُك سَنَةً إلَّا يَوْمًا لَمْ يَكُنْ مُولِيًا) خِلَافًا لَزُفَرَ، هُوَ يَصْرِفُ الْالْسُتِثْنَاءَ إِلَى آخِرِهَا اعْتِبَارًا بِالْإِجَارَةِ فَتَمَّتْ مُدَّةُ الْمَنْعِ. وَلَنَا أَنَّ الْمَوْلَى مَنْ لَا يُمْكِنُهُ الْقُرْبَانُ

(بخاري شريف: باب قول الله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر، نمبر 5289) وبخاري شريف: باب قول الله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربعة أرْبَعَة (2) الآية لثبوت لا ايلاء من أقل أربعة أشهر / لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (البقرة: 2، الآية: 226)

 أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ إِلَّا بِشَيْءٍ يَلْزَمُهُ وَهَاهُنَا يُمْكِنُهُ لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى يَوْمَ مُنْكُرٌ، بِخِلَافِ الْإِجَارَةِ لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى يَوْمَ مُنْكُرٌ، بِخِلَافِ الْإِجَارَةِ لِأَنَّ الصَّرْفَ إِلَى الْآخِرِ لِتَصْحِيحِهَا فَإِضَّا لَا تَصِحُّ مَعَ التَّنْكِيرِ وَلَا كَذَلِكَ الْيَمِينُ

{464} (وَلَوْ قَرِبَهَا فِي يَوْمٍ وَالْبَاقِي أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ أَوْ أَكْثَرَ صَارَ مُولِيًا) لِسُقُوطِ الإسْتِثْنَاءِ.

{465} (وَلَوْ قَالَ وَهُوَ بِالْبَصْرَةِ وَاللَّهِ لَا أَدْخُلُ الْكُوفَةَ وَامْرَأَتُهُ كِمَا لَمْ يَكُنْ مُولِيًا) لِأَنَّهُ يُمْكِنُهُ الْقُرْبَانُ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ يَلْزَمُهُ بِالْإِخْرَاجِ مِنْ الْكُوفَةِ

{466} (قَالَ: وَلَوْ حَلَفَ بِحَجِّ أَوْ بِصَوْمٍ أَوْ بِصَدَقَةٍ أَوْ عِنْقِ أَوْ طَلَاقٍ فَهُوَ مُولٍ) لِتَحَقُّقِ الْمَنْعِ بِالْيَمِينِ وَهُوَ ذِكْرُ الشَّرْطِ وَالْجُزَاءِ، وَهَذِهِ الْأَجْزِيَةُ مَانِعَةٌ لِمَا فِيهَا مِنْ الْمَشَقَّةِ. وَصُورَةُ الْمَنْعِ بِالْيَمِينِ وَهُوَ ذِكْرُ الشَّرْطِ وَالْجُزَاءِ، وَهَذِهِ الْأَجْزِيَةُ مَانِعَةٌ لِمَا فِيهَا مِنْ الْمَشَقَّةِ. وَصُورَةُ الْمَنْعِ بِالْعِنْقِ أَنْ يُعَلِّقَ بِقُرْبَاغِا عِنْقَ عَبْدِهِ، وَفِيهِ خِلَافُ أَبِي يُوسُفَ فَإِنَّهُ يَقُولُ: يُمْكِنُهُ الْبَيْعُ مَوْهُومٌ فَلَا يَثُولُانِ الْبَيْعُ مَوْهُومٌ فَلَا يَثُونُ الْمَانِعِيَّةَ فِيهِ، وَالْحُلِفُ بِالطَّلَاقِ الْمَانِعِيَّةَ فِيهِ، وَالْحَلِفُ بِالطَّلَاقِ

[464] وجه: (1) قول التابعي لثبوت الايلاء من الجماع / عَنِ التَّوْرِيِّ فِي رَجُلٍ حَلَفَ أَنْ لَا يَقْرَبَ امْرَأَتَهُ فِي هَذِهِ السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً فَجَامَعَهَا بَعْدَ أَشْهُرٍ، وَقَدْرُ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وُقُوعِهِ عَلَيْهِا، وَبَيْنَ ثَمَامِ السَّنَةِ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ : «وَقَعَ عَلَيْهِ الْإِيلَاءُ أَلَا إِنَّ الْإِيلَاءَ إِنَّا كَانَ لَيْسَ عَلَيْهَا، وَبَيْنَ ثَمَامِ السَّنَةِ إِلَّا أَقَلُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ الْإِيلَاءُ أَلَا إِنَّ الْإِيلَاءَ إِنَّا يَقَعُ حِينَ يُجَامِعُهَا» (مصنف عبد الرزاق: باب ما حال بينه وبين امرأته فهو إيلاء، نمبر: 11630) يُجَامِعُهَا» (مصنف عبد الرزاق: باب ما حال بينه وبين امرأته فهو إيلاء، نمبر: 11630) وَجَهَا وَبِيلَاءُ أَلَا يَالَاءُ إِن حلف بحج أو بصوم أو بصدقة أو عتق أو طلاق / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: "كُلُّ يَمِينٍ مَنعَتْ جَمَاعًا فَهِيَ إِيلَاءٌ " وَرُوِينَاهُ أَيْضًا عَنِ الشَّعْنِيِّ وَالنَّحَعِيِّ رَحِمَهُمَا اللهُ (سنن بيهقي: باب كل يمين منعت الجماع بكل حال أكثر من أربعة أشهر بأن يحنث الحالف فهي إيلاء، نمبر 15233,مصنف ابن شيبه: من قال: "لا إيلاء إلا بحلف "، نمبر 18636)

وجه: (2) قول الصحابي لثبوت الايلاء إن حلف بحج أو بصوم أو بصدقة أو عتق أو طلاق / عَنْ قَتَادَةَ: فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ ثَلَاثًا أَنْ لَا يَقْرَبَهَا سَنَةً قَالَ: فَقَالَ قَتَادَةُ: كَانَ الْحُسَنُ يَقُولُ: «إِذَا مَضَتِ الْأَشْهُرُ فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ (مصنف عبدالرزاق: باب الذي يحلف

أَنْ يُعَلِّقَ بِقُرْبَاكِهَا طَلَاقَهَا أَوْ طَلَاقَ صَاحِبَتِهَا وَكُلُّ ذَلِكَ مَانِعٌ.

{467} (وَإِنْ آلَى مِنْ الْمُطَلَّقَةِ الرَّجْعِيَّةِ كَانَ مُولِيًا، وَإِنْ آلَى مِنْ الْبَائِنَةِ لَمْ يَكُنْ مُولِيًا) لِأَنَّ الزَّوْجِيَّةَ قَائِمَةٌ فِي الْأُولَى دُونَ الثَّانِيَةِ، وَمَحَلُ الْإِيلَاءِ مَنْ تَكُونُ مِنْ نِسَائِنَا بِالنَّصِّ، فَلَوْ الزَّوْجِيَّةَ قَائِمَةٌ فِي الْأُولَى دُونَ الثَّانِيَةِ، وَمَحَلُ الْإِيلَاءِ مَنْ تَكُونُ مِنْ نِسَائِنَا بِالنَّصِّ، فَلَوْ انْقَضَتْ الْعِدَّةُ قَبْلَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِيلَاءِ سَقَطَ الْإِيلَاءُ لِفَوَاتِ الْمَحَلِيَّةِ

{468} (وَلَوْ قَالَ لِأَجْنَبِيَّةٍ وَاللَّهِ لَا أَقْرَبُك أَوْ أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي ثُمَّ تَزَوَّجَهَا لَمْ يَكُنْ مُولِيًا وَلَا مُظَاهِرًا) لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي مَخْرَجِهِ وَقَعَ بَاطِلًا لِانْعِدَامِ الْمَحَلِيَّةِ فَلَا يَنْقَلِبُ صَحِيحًا مُولِيًا وَلَا مُظَاهِرًا) لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي مَخْرَجِهِ وَقَعَ بَاطِلًا لِانْعِدَامِ الْمَحَلِيَّةِ فَلَا يَنْقَلِبُ صَحِيحًا بَعْدَ ذَلِكَ

{469} (وَإِنْ قَرِهَا كَفَّرَ) لِتَحَقُّقِ الْحِنْثِ إِذْ الْيَمِينُ مُنْعَقِدَةٌ فِي حَقِّهِ

بالطلاق ثلاثا أن لا يقربما هل يكون إيلاء، 11635)

{467} **وَجِه**: (1) الآية لثبوت "الايلاء من المطلقة الرجعية" / وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا (البقرة: 2، الآية: 228)

**١٩٠٤:** (2) الآية لثبوت "الايلاء من المطلقة الرجعية" / لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرِ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (البقرة: 2، الآية: 226)

{468} وَهِهَ: (1) قول التابعي لثبوت "لا ايلاء من الأجنبية" / عَنِ التَّوْرِيِّ فِي رَجُلٍ مَرَّتْ بِهِ امْرَأَةٌ فَآلَى أَنْ لَا يَقْرَبَكَا، ثُمُّ تَزَوَّجَهَا بَعْدُ فَتَرَّكَهَا حَتَّى مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ قَالَ: " لَيْسَ بِإِيلَاءٍ، وَلَكِنْ يُكَفِّرُ عَنْ يَمِينِهِ بِإِطْعَامِ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ، لِأَنَّ الْإِيلَاءَ وَقَعَ، وَلَيْسَتْ لَهُ بَامْرَأَةٍ (مصنف عبدالرزاق: باب الرجل يؤلي قبل أن ينكح أو يدخل، نمبر 11701)

وجه: (2) قول التابعي لثبوت "لا ايلاء من الأجنبية" / عَنِ ابْنِ شُبرُمَةَ قَالَ: قَالَتِ ابْنَةُ طَلْحَةَ: أَحْسَبُهُ قَالَ: فَاطِمَةَ لِمُصْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ إِنْ نَكَحَتْهُ فَهُوَ عَلَيْهَا كَأْبِيهَا، ثُمَّ نَكَحَتْهُ، فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ أَصْحَابَ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالُوا: «تُكَفِّرُ». قَالَ مَعْمَرُ: " وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِمَّنْ فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ أَصْحَابَ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالُوا: «تُكَفِّرُ». قَالَ مَعْمَرُ: " وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِمَّنْ فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ أَصْحَابَ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالُوا: «لَيْسَ بِظِهَادٍ» (مصنف عبد الرزاق: باب ظهارها قبل نكاحها، غبر 11599)

{470} (وَمُدَّةُ إِيلَاءِ الْأَمَةِ شَهْرَانِ) لِأَنَّ هَذِهِ مُدَّةٌ ضُرِبَتْ أَجَلًا لِلْبَيْنُونَةِ فَتَتَنَصَّفُ بِالرِّقِ كَمُدَّةِ الْعِدَّةِ.

{471} (وَإِنْ كَانَ الْمُولِي مَرِيضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الجُّمَاعِ أَوْ كَانَتْ مَرِيضَةً أَوْ رَتْقَاءَ أَوْ صَغِيرَةً لَا تَجُامَعُ أَوْ كَانَتْ بَيْنَهُمَا مَسَافَةٌ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهَا فِي مُدَّةِ الْإِيلَاءِ فَفَيْؤُهُ أَنْ يَقُولَ لِللَّهَانِهِ فِئْت إِلَيْهَا فِي مُدَّةِ الْإِيلَاءِ، فَإِنْ قَالَ ذَلِكَ سَقَطَ الْإِيلَاءُ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا فَيْءَ إِلْسَانِهِ فِئْت إِلَيْهَا فِي مُدَّةِ الْإِيلَاءِ، فَإِنْ قَالَ ذَلِكَ سَقَطَ الْإِيلَاءُ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا فَيْءَ إِلَّا بِالْجِمَاعِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الطَّحَاوِيُّ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فَيْنًا لَكَانَ حِنْثًا. وَلَنَا أَنَّهُ آذَاهَا بِذِكْرِ الْمَنْعِ فَيْكُونُ إِرْضَاؤُهَا بِالْوَعْدِ بِاللِّسَانِ، وَإِذَا ارْتَفَعَ الظُّلْمُ لَا يُجَازَى بِالطَّلَاقِ

{472} (وَلَوْ قَدَرَ عَلَى الْجِمَاعِ فِي الْمُدَّةِ بَطَلَ ذَلِكَ الْفَيْءُ وَصَارَ فَيْؤُهُ بِالْجِمَاعِ) لِأَنَّهُ

{470} وَهِ النَّامَةِ: (1) قول التابعي لثبوت مدة ايلاء الأمة / عَنِ الْحُسَنِ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْإِيلَاءِ مِنَ الْأَمَةِ: «إِذَا مَضَى شَهْرَانِ، وَلَمْ يَفِيْ زَوْجُهَا فَقَدْ وَقَعَ الْإِيلَاءُ» (مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في الرجل يولي من الأمة، كم إيلاؤها؟، نمبر 18612)

وَهِهَ: (2) قول التابعي لثبوت مدة ايلاء الأمة / عَنْ جُوَيْبِرٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ، «فِي الْحُرِّ إِذَا آلَى مِنَ الْأَمَةِ، أَوْ طَلَّقَ، فَعِدَّقُمَا نِصْفُ عِدَّةِ الْحُرَّةِ» (مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في الرجل يولي من الأمة، كم إيلاؤها؟،نمبر 18615)

[471] وجه: (1) قول الصحابي لثبوت الفيئة الجماع إلا من عذر / وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «فَإِنْ كَانَ بِهِ عِلَّةٌ مِنْ كِبَرٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ حَبْسٍ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِمَاعِ، فَإِنَّ فَيْأَهُ أَنْ يَفِيءَ بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ» كَانَ بِهِ عِلَّةٌ مِنْ كِبَرٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ حَبْسٍ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِمَاعِ، فَإِنَّ فَيْأَهُ أَنْ يَفِيءَ بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ» (مصنف ابن شيبه: من قال: لا فيء له إلا الجماع، غبر 18609, سنن بيهقي: باب الفيئة الجماع (مصنف عبدالرزاق: باب الفيء الجماع، غبر: 11677)

 قَدَرَ عَلَى الْأَصْلِ قَبْلَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ بِالْخِلِفِ.

{473} (وَإِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ سُئِلَ عَنْ نِيَّتِهِ)، فَإِنْ قَالَ أَرَدْت الْكَذِبَ فَهُوَ كَمَا قَالَ لِأَنَّهُ نَوَى حَقِيقَةَ كَلَامِهِ، وقِيلَ لَا يُصَدَّقُ فِي الْقَضَاءِ لِأَنَّهُ يَمِينٌ ظَاهِرًا

{474} (وَإِنْ قَالَ أَرَدْت الطَّلَاقَ فَهِيَ تَطْلِيقَةٌ بَائِنَةٌ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الثَّلَاثَ) وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي الْكَنَايَاتِ الْكَنَايَاتِ

{475} (وَإِنْ قَالَ أَرَدْت الظِّهَارَ فَهُوَ ظِهَارٌ) وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ. وَقَالَ

الجماع، نمبر: 11677)

{473} وَهِهَ: (1) قول التابعي لثبوت "إِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ سُئِلَ عَنْ نِيَّتِهِ، فَإِنْ قَالَ أَرَدْت الْكَذِبَ فَهُوَ كَمَا قَالَ" / عَنِ القَّوْرِيِّ قَالَ: يَقُولُ فِي الْحُرَامِ: " عَلَى ثَلَاثَة وُجُوهٍ: قَالَ أَرَدْت الْكَذِبَ فَهُوَ عَلَى مَا نَوَى، وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَتَلَاثٌ، وَإِنْ نَوَى وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً بَائِنَةً، إِنْ نَوَى طَلَاقًا فَهُوَ عَلَى مَا نَوَى، وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَتَلَاثُ، وَإِنْ نَوَى وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً بَائِنَةً، وَإِنْ نَوَى طَلَاقًا فَهُوَ عَلَى مَا نَوَى، وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَتَلَاثُ، وَإِنْ نَوَى وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً بَائِنَةً، وَإِنْ نَوَى عَلَى مَا نَوَى، وَإِنْ لَمْ يَنُو شَيْئًا فَهِيَ كَذْبَةً فَلَيْسَ فِيهِ كَفَّارَةٌ "(مصنف عبدالرزاق: بون نَوى يَمِينًا فَهِيَ يَمِينٌ، وَإِنْ لَمْ يَنُو شَيْئًا فَهِيَ كَذْبَةٌ فَلَيْسَ فِيهِ كَفَّارَةٌ "(مصنف عبدالرزاق: باب الحرام، نمبر: 11390مصنف ابن شيبه: من قال: الحرام يمين وليست بطلاق، غبر 18189)

{474} **وَجِه:** (1) قول الصحابي لثبوت "إِنْ قَالَ أَرَدْت الطَّلَاقَ فَهِيَ تَطْلِيقَةٌ بَائِنَةٌ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الثَّلَاثَ" / عَنْ عَلِيٍّ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنهما فِي الْبَرِيَّةِ وَالْبَتَّةِ وَالْجُرَامِ أَنَّمَا ثَلَاثٌ ثَلَاثٌ (سنن بيهقي: باب من قال لامرأته أنت على حرام، نمبر 15068)

وجه: (2) قول التابعي لثبوت "إِنْ قَالَ أَرَدْت الطَّلَاقَ فَهِيَ تَطْلِيقَةٌ بَائِنَةٌ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الثَّلَاثَ" / وَقَالَ الْحَسَنُ نِيَّتُهُ وَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ إِذَا طَلَّقَ ثَلَاثًا فَقَدْ حَرُمَتْ عَلَيْهِ فَسَمَّوْهُ حَرَامًا بِالطَّلَاقِ وَالْفِرَاقِ (بخاري شريف: باب من قال لامرأته أنت على حرام، نمبر 5265)

{475} وجه: (1) قول الصحابي لثبوت "إِنْ قَالَ أَرَدْت الطَّلَاقَ فَهِيَ تَطْلِيقَةٌ بَائِنَةٌ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الثَّلَاثَ" / وَعَنْ سِمَاكِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ وَهْبٍ قَالُوا: " هُوَ بِمَنْزِلَةِ الظِّهَارِ، إِذَا قَالَ: هِيَ عَلْوَيَ الثَّلَاثَ" / وَعَنْ سِمَاكِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ وَهْبٍ قَالُوا: " هُوَ بِمَنْزِلَةِ الظِّهَارِ، إِذَا قَالَ: هِيَ عَلَى عَنْقُ رَقَبَةٍ، أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا " (مصنف

لَّهُمَّدُّ: لَيْسَ بِظِهَارٍ لِانْعِدَامِ التَّشْبِيهِ بِالْمُحَرَّمَةِ وَهُوَ الرُّكْنُ فِيهِ. وَلَهُمَا أَنَّهُ أَطْلَقَ الْحُرْمَةَ وَفِي الظِّهَارِ نَوْعُ حُرْمَةٍ وَالْمُطْلَقُ يَخْتَمِلُ الْمُقَيَّدَ

{476} (وَإِنْ قَالَ أَرَدْت التَّحْرِيمَ أَوْ لَمْ أُرِدْ بِهِ شَيْئًا فَهُوَ يَمِينٌ يَصِيرُ بِهِ مُولِيًا) لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي تَعْرِيمِ الْخُلَالِ إِنَّى الْمَشَايِخِ مَنْ فِي الْأَيْمَانِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَمِنْ الْمَشَايِخِ مَنْ يَصْرِفُ لَفَظَّةَ التَّحْرِيمِ إِلَى الطَّلَاقِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ بِحُكْمِ الْعُرْفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

عبدالرزاق: باب الحرام، نمبر 11387)

{476} فِهِهِ: (1) الآية لثبوت "إِنْ قَالَ أَرَدْت التَّحْرِيمَ أَوْ لَمْ أُرِدْ بِهِ شَيْئًا فَهُوَ يَمِينٌ يَصِيرُ بِهِ مُولِيًا" / يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ( رَحِيمٌ ( 1 ) قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَجِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ( التحريم: 66، الآية: 2/1 )

وجه: (2) قول الصحابي لثبوت "إِنْ قَالَ أَرَدْت التَّحْرِيمَ أَوْ لَمْ أُرِدْ بِهِ شَيْمًا فَهُوَ يَمِينُ يَصِيرُ بِهِ مُولِيًا" / عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: " نِيَّتُهُ فِي الْحُرَامِ مَا نَوَى إِنْ لَمْ يَكُنْ مُولِيًا" / عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: " نِيَّتُهُ فِي الْحُرَامِ مَا نَوَى إِنْ لَمْ يَكُنْ نَوَى طَلَاقًا فَهِيَ يَمِينٌ "(سنن بيهقي: باب من قال لامرأته أنت علي حرام، غبر: 15062م مصنف عبد الرزاق: غبر 11324)

## (بَابُ الْخُلْع)

 $\{477\}$  ([0]

﴿477} **وَجِهُ:** (1) الآية لثبوت الخلع / وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ (البقرة: 2، الآية: 229)

وَهِهَ: (2) الحديث لثبوت الخلع / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةُ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِي لَا أَعْتِبُ عَلَى ثَابِتٍ فِي دِينٍ وَلَا خُلُقٍ، وَلَكِنِي لَا أُطِيقُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: فَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ (بخاري شريف: باب في الخلع، غبر 5275م ابوداؤد شريف: باب في الخلع، غبر 2228) نعَمْ (بخاري شريف: باب في الخلع، غبر 2228) وسلم: (3) الحديث لثبوت الخلع / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم " جَعَلَ الخُلْعَ تَطْلِيقَةً بَائِنَةً (سنن بيهقي: باب الخلع هل هو فسخ أو طلاق، غبر: وسلم " جَعَلَ الْخُلْعَ تَطْلِيقَةً بَائِنَةً (سنن بيهقي: باب الخلع هل هو فسخ أو طلاق، غبر: 14865م دارقطني: كتاب الطلاق والخلع والإيلاء وغيره، غبر 4025م مصنف ابن شيبه ما

{478} **وَجِه:** (1) الآية لثبوت إذا كان الزوج ناشزا يكره له أن يأخذ منها عوضا / وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بَمُتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا (النساء: 4، الآية: 20

قالوا: في الرجل إذا خلع امرأته، كم يكون من الطلاق؟، نمبر 18431)

[النساء: 20] وَلِأَنَّهُ أَوْحَشَهَا بِالْاسْتِبْدَالِ فَلَا يَزِيدُ فِي وَحْشَتِهَا بِأَخْذِ الْمَالِ

 $\{479\}$  (وَإِنْ كَانَ النَّشُوزُ مِنْهَا كُرِهْنَا لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَاهَا) وَفِي رِوَايَةِ الجُامِعِ الصَّغِيرِ طَابَ الْفَضْلُ أَيْضًا لِإِطْلَاقِ مَا تَلَوْنَا بَدْءًا. وَوَجْهُ الْأُخْرَى قَوْلُهُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي امْرَأَةِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ «أَمَّا الزِّيَادَةُ فَلَا» وَقَدْ كَانَ النَّشُوزُ مِنْهَا وَسَلَّمَ – فِي امْرَأَةِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ «أَمَّا الزِّيَادَةُ فَلَا» وَقَدْ كَانَ النَّشُوزُ مِنْهَا

وَهِهُ: (2) الحديث لثبوت إذاكان الزوج ناشزا يكره له أن يأخذ منها عوضا / عَنْ عَمْرِو بْنِ يَشْرِيٍّ ، قَالَ: شَهِدْتُ رَسُولَ اللّهِ صلى الله عليه وسلم فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِمِنَى فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَا يَجُلُّ لِامْرِءٍ مِنْ مَالِ أَخِيهِ شَيْءٌ إِلّا مَا طَابَتْ بِهِ نَفْسُهُ» (دار قطني: كتاب البيوع، نمبر: 2883) يَجِلُّ لِامْرِء مِنْ مَالِ أَخِيهِ شَيْءٌ إِلّا مَا طَابَتْ بِهِ نَفْسُهُ» (دار قطني: كتاب البيوع، نمبر: 479} {479} وجه: (1) الحديث لثبوت إذاكان المرأة ناشزتا يكره له أن يأخذ منها أكثر مما أعطاها / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ جَمِيلَة بِنْتَ سَلُولَ، أَتَتِ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَتْ: . لَا أُطِيقُهُ بُغْضًا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَتَرُدِينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ؟» قَالَتْ: . لَا أُطِيقُهُ بُغْضًا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَتَرُدِينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللّهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا حَدِيقَتَهُ، وَلَا يَزْدَادَ (سنن ابن نعَمْ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللّهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا حَدِيقَتَهُ، وَلَا يَزْدَادَ (سنن ابن ماجه: باب المختلفة تأخذ ما أعطاها، نمبر 2056)

وَهِهَ: (2) الحديث لثبوت إذا كان المرأة ناشزتا يكره له أن يأخذ منها أكثر مما أعطاها / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ جَمِيلَةَ بِنْتَ سَلُولَ، أَتَتِ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَتْ: . . . لَا أُطِيقُهُ بُغْضًا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا حَدِيقَتَهُ، وَلَا يَزْدَادَ (سنن ابن ماجه: باب المختلفة تأخذ ما أعطاها، غبر 2056)

 {480} (وَلَوْ أَخَذَ الزِّيَادَةَ جَازَ فِي الْقَصَاءِ) وَكَذَلِكَ إِذَا أَخَذَ وَالنُّشُوزُ مِنْهُ لِأَنَّ مُقْتَصَى مَا تَلَوْنَا شَيْئَانِ الْجُوَازُ حُكْمًا وَالْإِبَاحَةُ، وَقَدْ تُرِكَ الْعَمَلُ فِي حَقِّ الْإِبَاحَةِ لِمُعَارِضٍ فَبَقِيَ مَعْمُولًا فِي الْبَاقِي.

{481} (وَإِنْ طَلَّقَهَا عَلَى مَالٍ فَقَبِلَتْ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَلَزِمَهَا الْمَالُ) لِأَنَّ الزَّوْجَ يَسْتَبِدُ بِالطَّلَاقِ تَنْجِيزًا وَتَعْلِيقًا وَقَدْ عَلَّقَهُ بِقَبُولِهَا، وَالْمَرْأَةُ ثَمْلِكُ الْتِزَامَ الْمَالِ لِوِلَايَتِهَا عَلَى نَفْسِهَا، وَمِلْكِ النِّزَامَ النَّمَالِ لِولَايَتِهَا عَلَى نَفْسِهَا، وَمِلْكِ النِّكَاحِ مِمَّا يَجُوزُ الِاعْتِيَاضُ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَالًا كَالْقِصَاصِ

{482} (وَكَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا) لِمَا بَيَّنًا وَلِأَنَّهُ مُعَاوَضَةُ الْمَالِ بِالنَّفْسِ وَقَدْ مَلَكَ الزَّوْجُ أَحَدَ الْبَدَلَيْنِ فَتَمْلِكُ هِيَ الْآخَرَ وَهِيَ النَّفْسُ تَحْقِيقًا لِلْمُسَاوَاةِ.

{483} قَالَ (وَإِنْ بَطَلَ الْعِوَثُ فِي الْخُلْعِ مِثْلَ أَنْ يُخَالِعَ الْمُسْلِمُ عَلَى خَمْرِ أَوْ خِنْزِيرٍ أَوْ مَنْتَةٍ فَلَا شَيْءَ لِلزَّوْجِ وَالْفُرْقَةُ بَائِنَةٌ، وَإِنْ بَطَلَ الْعِوَثُ فِي الطَّلَاقِ كَانَ رَجْعِيًّا) فَوْقُوعُ الطَّلَاقِ فَا الْمَهْمِ فِي الْطَّلَاقِ كَانَ رَجْعِيًّا) فَوْقُوعُ الطَّلَاقِ الْوَجْهَيْنِ لِلتَّعْلِيقِ بِالْقَبُولِ وَافْتِرَاقُهُمَا فِي الْحُكْمِ لِأَنَّهُ لَمَّا بَطَلَ الْعِوَثُ كَانَ الْعَامِلُ فِي الْأَوْجِ الْلَوَّوْجِ اللَّوَّلِ لَفْظُ الْخُلْعِ وَهُو كِنَايَةٌ، وَفِي الثَّانِي الصَّرِيحُ وَهُو يَعْقُبُ الرَّجْعَةَ وَإِمَّا لَمْ يَجِبُ لِلزَّوْجِ شَيْعً عَلَيْهَا لِأَنَّا مَا سَمَّتُ مَالًا مُتَقَوِّمًا حَتَّى تَصِيرَ عَارَّةٌ لَهُ، وَلِأَنَّهُ لَا وَجُهَ إِلَى إِيجَابِ الْمُسَمَّى لَلْإِسْلَامِ وَلَا إِلَى إِيجَابِ الْمُسَمَّى لِلْإِسْلَامِ وَلَا إِلَى إِيجَابِ عَيْرِهِ لِعَدَمِ الِالْتِزَامِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا خَالَعَ عَلَى خَلِّ بِعَيْنِهِ فَظَهَرَ أَنَّهُ لِلْإِسْلَامِ وَلَا إِلَى إِيجَابٍ عَيْرِهِ لِعَدَمِ الِالْتِزَامِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا خَالَعَ عَلَى خَلِّ بِعَيْنِهِ فَظَهَرَ أَنَّهُ مَلَى خَلْرٍ خَيْثُ فَوْمِ وَمَا رَضِي بِزَوَالِهِ جَمَّانًا، أَمَّا مِلْكُ الْبِضْعِ فِي حَالَةِ الْمُعْرَادِ عَيْرُهُ مُتَقَوِّمٍ عَلَى مَا نَذُكُونُ وَلِخِلَافِ التِكَاحِ لِأَنَّ الْبِضْعَ فِي حَالَةِ الدُّخُولِ مُتَقَوِّمٌ وَمَا رَضِي بِزَوَالِهِ جَمَّانًا، أَمَّا مِلْكُ الْبِضْعِ فِي حَالَةِ الدُّرُوجِ غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ عَلَى مَا نَذُكُونُ، وَخِلَافِ النِّكَاحِ لِأَنَّ الْبِضْعَ فِي حَالَةِ الدُّخُولِ مُتَقَوِّمٌ عَلَى مَا نَذُكُونُ وَلِخِلَافِ التِكَاحِ لِأَنَّ الْبِضْعَ فِي حَالَةِ الدُّحُولِ مُتَقَوِّمٌ عَلَى مَا نَذُكُونُ وَلِخِلَافِ النِّكَاحِ لِأَنَّ الْبِضْعَ فِي حَالَةِ الدُّخُولِ مُتَقَوِّمٌ وَلَى مَا نَذُكُونُ وَلِهُ النِيكَافِ التَكْولِ مُسْلِكً الْمُسْلِقَ عَلَى مَا نَذُكُونُ وَلَافِ النَّذَكُونَ الْمَا مِلْكُ الْمَوْمِ الْمَا مِلْكُ الْبِرَافِ الْعَلَافِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى مَا نَذُكُونُ وَلَافَ الرَّالِي الْمَلْكُ الْمَا مِلْكَ الْمُعْمَالِ الْمَالِقُلُومُ اللَّالِ الْمَا مِلْكَ الْمُ الْمُلْكَ الْمَا مِلْكُ الْمَا مِلْكَ الْمُعْمَلِ الْمَلْمُ الْ

افْتَدَتْ بهِ (البقرة: 2، الآية: 229)

{481} وَهِهَ: (1) الحديث لثبوت الطلاق بعوض المال / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم " جَعَلَ الْخُلْعَ تَطْلِيقَةً بَائِنَةً (سنن بيهقي: باب الخلع هل هو فُسخ أو طلاق، نمبر 14865, دارقطني: كتاب الطلاق والخلع والإيلاء وغيره، نمبر: 4025, مصنف ابن شيبه ما قالوا: في الرجل إذا خلع امرأته، كم يكون من الطلاق؟، نمبر 18431)

وَالْفِقْهُ أَنَّهُ شَرِيفٌ فَلَمْ يَشْرَعْ تَمَلُّكَهُ إِلَّا بِعِوَضٍ إظْهَارًا لِشَرَفِهِ، فَأَمَّا الْإِسْقَاطُ فَنَفْسُهُ شَرَفٌ فَلَا حَاجَةَ إِلَى إيجَابِ الْمَالِ.

{484} قَالَ (وَمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ مَهْرًا جَازَ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا فِي اخْلُعِ) لِأَنَّ مَا يَصْلُحُ عِوَضًا لِلْمُتَقَوِّمِ. (فَإِنْ قَالَتْ لَهُ خَالِعْنِي عَلَى مَا فِي يَدِي لِلْمُتَقَوِّمِ. (فَإِنْ قَالَتْ لَهُ خَالِعْنِي عَلَى مَا فِي يَدِي فَخَالَعَهَا فَلَمْ يَكُنْ فِي يَدِهَا شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهَا) لِأَنَّهَا لَمْ تَغُرُّهُ بِتَسْمِيَةِ الْمَالِ

{485} (وَإِنْ قَالَتْ خَالِعْنِي عَلَى مَا فِي يَدِي مِنْ مَالٍ فَخَالَعَهَا فَلَمْ يَكُنْ فِي يَدِهَا شَيْءٌ رَدَّتْ عَلَيْهِ مَهْرَهَا) لِأَنَّهَا لَمَّا سَمَّتْ مَالًا لَمْ يَكُنْ الزَّوْجُ رَاضِيًا بِالزَّوَالِ إِلَّا بِعِوَضٍ، وَلَا وَجْهَ رَحَّتْ عَلَيْهِ مَهْرَهَا) لِأَنَّهُا لَمَّا سَمَّتْ مَالًا لَمْ يَكُنْ الزَّوْجُ رَاضِيًا بِالزَّوَالِ إِلَّا بِعِوضٍ، وَلَا وَجْهَ إِلَى اللَّهُ عَيْرُ مُتَقَوِّمٍ إِلَى اللَّهُ عَيْرُ مُتَقَوِّمٍ عَلَى الزَّوْجِ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْهُ عَنْهُ مَتَعَقِّمٍ عَلَى الزَّوْجِ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْهُ

{486} (وَلَوْ قَالَتْ خَالِعْنِي عَلَى مَا فِي يَدِي مِنْ دَرَاهِمَ أَوْ مِنْ الدَّرَاهِمِ فَفَعَلَ فَلَمْ يَكُنْ فِي يَدِي مِنْ دَرَاهِمَ أَوْ مِنْ الدَّرَاهِمِ فَفَعَلَ فَلَمْ يَكُنْ فِي يَدِي مِنْ دَرَاهِمَ أَوْ مِنْ الدَّرَاهِمِ فَفَعَلَ فَلَمْ يَكُنْ فِي يَدِهَا شَيْءٌ فَعَلَيْهَا ثَلَاثَةٌ، وَكَلِمَةُ مِنْ هَاهُنَا لِلصِّلَةِ فِي يَدِهَا شَيْءٌ فَعَلَيْهَا ثَلَاثَةٌ دَرَاهِمَ) لِأَنَّا سَمَّتْ الجُمْعَ وَأَقَلُهُ ثَلَاثَةٌ، وَكَلِمَةُ مِنْ هَاهُنَا لِلصِّلَةِ دُونَ التَّبْعِيضِ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَخْتَلُ بِدُونِهِ.

{487} (فَإِنْ اخْتَلَعَتْ عَلَى عَبْدٍ لَهَا آبِقِ عَلَى أَثَمَّا بَرِيئَةٌ مِنْ ضَمَانِهِ لَمُ تَبْرَأُ وَعَلَيْهَا تَسْلِيمُ عَيْنِهِ إِنْ قَدَرَتْ وَتَسْلِيمُ قِيمَتِهِ إِنْ عَجَزَتْ) لِأَنَّهُ عَقْدُ الْمُعَاوَضَةِ فَيَقْتَضِي سَلَامَةَ الْعِوَضِ،

**أصول:** غلام ہر حال میں مال متقوم ہے۔ بضع شر افت ظاہر کرنے کے لیے نکاح کے وقت مال متقوم ہے، اور طلاق کے وقت مال متقوم نہیں، بإضابطہ اس کی قیمت لگائے گاتو قیمت واجب ہوگی، اور قیمت واجب نہیں کی گئی تومفت میں قبضے سے نکل جائے گی۔

**اُصول:** کوئی چیز متعین ناہو توجو چیز پہلے سے معہود و متعین ہو وہی لازم کر دیا جائے گا۔

**أصول:** جمع كاصيغه استعال كرے توكم سے كم تين عدولازم ہوگا۔

لغت: متعین کرنا، کسی چیز کانام لینا، اسی سے ہے، مسمی: متعین کیا ہوامال، متقوما: ایسا مال جس کی کوئی قیمت ہو، غارة: دهو کا دینے والی دراهم: یه کره کا صیغہ ہے اور الدراہم یہ معرف کا صیغہ ہے اور دونوں کا ترجمہ ایک ہی ہے۔

وَاشْتِرَاطُ الْبَرَاءَةِ عَنْهُ شَرْطٌ فَاسِدٌ فَيَبْطُلُ إلَّا أَنَّ الْخُلْعَ لَا يَبْطُلُ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ، وَعَلَى هَذَا النِّكَاحِ

{488} (وَإِذَا قَالَتْ طَلَّقَنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً فَعَلَيْهَا ثُلُثُ الْأَلْفِ) لِأَهَّا لَمَّا طَلَبَتْ الثَّلَاثَ بِأَلْفٍ فَقَدْ طَلَبَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ بِثُلُثِ الْأَلْفِ، وَهَذَا لِأَنَّ حَرْفَ الْبَاءِ يَصْحَبُ الْأَعْوَاضَ وَالْعِوَضُ يَنْقَسِمُ عَلَى الْمُعَوَّضِ وَالطَّلَاقُ بَائِنٌ لِوُجُوبِ الْمَالِ

{489} (وَإِنْ قَالَتْ طَلَّقَنِي ثَلَاثًا عَلَى أَلْفٍ فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةً 
- رَحِمَهُ اللَّهُ - وَيَمْلِكُ الرَّجْعَةَ. وَقَالًا هِيَ وَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ بِثُلُثِ الْأَلْفِ) لِأَنْ كَلِمَةَ عَلَى بِمَنْزِلَةِ الْبَاءِ فِي الْمُعَاوَضَاتِ، حَتَّى إِنَّ قَوْهَمُ احْمِلْ هَذَا الطَّعَامَ بِدِرْهَمٍ أَوْ عَلَى دِرْهَمٍ سَوَاءٌ. وَلَهُ أَنَّ الْبَاءِ فِي الْمُعَاوَضَاتِ، حَتَّى إِنَّ قَوْهَمُ احْمِلْ هَذَا الطَّعَامَ بِدِرْهَمٍ أَوْ عَلَى دِرْهَمٍ سَوَاءٌ. وَلَهُ أَنَّ كَلِمَةً عَلَى لِللَّهُ شَيْعًا } [المعتحنة: كَلِمَةً عَلَى لِلشَّرْطِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { يُبْايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لا يُشْرِكُنَ بِاللَّهِ شَيْعًا } [المعتحنة: 12] وَمَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَنْ تَدْخُلِى الدَّارَ كَانَ شَرْطًا، وَهَذَا لِأَنَّهُ لِلنُّومِ

حَقِيقَةً، وَاسْتُعِيرَ لِلشَّرْطِ لِأَنَّهُ يُلَازِمُ الْجُزَاءَ، وَإِذْ كَانَ لِلشَّرْطِ فَالْمَشْرُوطُ لَا يَتَوَزَّعُ عَلَى أَجْزَاءِ الشَّرْطِ، بِخِلَافِ الْبَاءِ لِأَنَّهُ لِلْعِوَضِ عَلَى مَا مَرَّ، وَإِذَا لَمْ يَجِبْ الْمَالُ كَانَ مُبْتَدَأً

{488} وَهِ النَّوْرِيِّ فِي رَجُلٍ قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: بِعْنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَطَلَقَهَا وَاحِدَةً فَعَلَيْهَا ثُلُثُ الْأَلْفِ / عَنِ الثَّوْرِيِّ فِي رَجُلٍ قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: بِعْنِي ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ بِأَلْفِ دِرْهَم، فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً، ثُمُّ أَبِي قَالَ: " لَهُ ثَلَاثَةُ آلَافٍ، وَهِي وَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ، وَإِنْ قَالَتْ لَهُ: أُعْطِيكَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَإِنْ قَالَتْ لَهُ: أُعْطِيكَ أَلْفَ دِرْهَمٍ عَلَى أَنْ تُطَلِّقَنِي ثَلَاثًا، فَإِنْ طَلَّقَ وَاحِدَةً، أَوِ اثْنَتَيْنِ لَمْ يَكُنْ عَلَى أَنْ تُطَلِّقَنِي ثَلَاثًا، فَإِنْ طَلَّقَ وَاحِدَةً، وَوْ اثْنَتَيْنِ لَمْ يَكُنْ عَلَى أَنْ تُطَلِّقَنِي ثَلَاثًا عَلَى أَلْفِ فَطَلَقَهَا وَاحِدَةً فَلَا لَهُ شَيْءٌ، وَهُو أَحَقُ هِا " (مصنف عبد الرزاق: باب الفداء بالشرط، غبر: 1806) لَهُ شَيْءٌ، وَهُو أَحَقُ هِا التابعي لثبوت إِنْ قَالَتْ طَلَّقَنِي ثَلَاثًا عَلَى أَلْفٍ فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا / عَنِ الثَّوْرِيِّ . . . وَإِنْ قَالَتْ لَهُ: أُعْطِيكَ أَلْفَ دِرْهَمٍ عَلَى أَنْ تُطَلِّقَنِي ثَلَاثًا، فَإِنْ طَلَّقَ وَاحِدَةً، أَوِ اثْنَتَيْنِ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ، وَهُو أَحَقُ فَلَا قَالَتْ طَلَقَ ثَلَاثًا كَانَ لَهُ الْأَلْفُ دِرْهَمٍ، وَإِنْ طَلَقَ وَاحِدَةً، أَو اثْنَتَيْنِ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ، وَهُو أَحَقُ هَا " (مصنف عبد الرزاق: باب الفداء بالشرط، غبر 11806)

أصول: شرط مشروط پر تقسيم نهين هوگ-

فَوَقَعَ الطَّلَاقُ وَيَمْلِكُ الرَّجْعَةَ

{490} (وَلَوْ قَالَ الزَّوْجُ طَلِّقِي نَفْسَك ثَلَاثًا بِأَلْفٍ أَوْ عَلَى أَلْفٍ فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا وَاحِدَةً لَمُ يَقَعْ شَيْءٌ) لِأَنَّ الزَّوْجَ مَا رَضِيَ بِالْبَيْنُونَةِ إِلَّا لِتُسْلِمَ لَهُ الْأَلْفَ كُلَّهَا، بِخِلَافِ قَوْلِهَا طَلَّقَنِي لَا يُتُسْلِمَ لَهُ الْأَلْفَ كُلَّهَا، بِخِلَافِ قَوْلِهَا طَلَّقَنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ كَانَتْ بِبَعْضِهَا أَرْضَى

[491] (وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ فَقَبِلَتْ طَلُقَتْ وَعَلَيْهَا الْأَلْفُ وَهُوَ كَقَوْلِهِ أَنْتِ طَالِقٌ بِأَلْفٍ ) وَلَا بُدَّ مِنْ الْقَبُولِ فِي الْوَجْهَيْنِ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ بِأَلْفٍ بِعِوَضِ أَلْفٍ يَجِبُ لِي طَالِقٌ بِأَلْفٍ ) وَلَا بُدَّ مِنْ الْقَبُولِ فِي الْوَجْهَيْنِ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ بِأَلْفٍ بِعِوَضِ أَلْفٍ يَجِبُ لِكُونِ عَلَيْك، وَالْعِوَضُ لَا يَجِبُ بِدُونِ قَبُولِهِ، وَالْمُعَلَّقُ بِالشَّرْطِ لَا يَنْزِلُ قَبْلَ وُجُودِهِ. وَالطَّلَاقُ بَائِنٌ لِمَا قُلْنَا.

{492} (وَلَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ وَعَلَيْك أَلْفٌ فَقَبِلَتْ، وَقَالَ لِعَبْدِهِ أَنْتَ حُرُّ وَعَلَيْك أَلْفٌ فَقَبِلَ عَتَق الْعَبْدُ وَطَلُقَتْ الْمَرْأَةُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ) وَكَذَا إِذَا لَمْ يَقْبَلَا أَلْفٌ فَقَبِلَ عَتَق الْعَبْدُ وَطَلُقَتْ الْمَرْأَةُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ) وَكَذَا إِذَا لَمْ يَقْعُ الطَّلَاقُ {493} (وَقَالًا عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْأَلْفُ إِذَا قَبِلَ) وَإِذَا لَمْ يَقْبَلُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ. لَمُمَا أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ يُسْتَعْمَلُ لِلْمُعَاوَضَةِ، فَإِنَّ قَوْلَهُمْ احْمِلْ هَذَا الْمَتَاعَ وَلَك دِرْهَم عِنْزَلَةِ قَوْلِهُمْ بِدِرْهَمٍ . وَلَهُ أَنَّهُ جُمْلَةٌ تَامَّةٌ فَلَا تَرْتَبِطُ عِمَا قَبْلَهُ إِلَّا بِدَلَالَةٍ، إِذْ الْأَصْلُ فِيهَا الْإَسْتِقْلَالُ وَلَا دَلَالَةٍ، لِأَنَّ الطَّلَاقَ وَالْعَتَاقَ يَنْفَكَّانِ عَنْ الْمَالِ، غِلَافِ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ لِأَقْهُمُا لَا يُوجَدَانِ دُونَهُ.

{494} (وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ عَلَى أَيْ بِالْخِيَارِ أَوْ عَلَى أَنَّك بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَقَبِلَتْ فَالْخِيَارُ بَاطِلٌ إِذَا كَانَ لِلزَّوْجِ، وَهُوَ جَائِزٌ إِذَا كَانَ لِلْمَرْأَةِ، فَإِنْ رَدَّتْ الْخِيَارُ فِي فَقَبِلَتْ فَالْخِيَارُ بَاطِلٌ الْقَلَاثِ بَطَلَ، وَإِنْ لَمْ تَرُدَّ طَلُقَتْ وَلَزِمَهَا الْأَلْفُ) وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ (وَقَالًا: الْخِيَارُ بَاطِلٌ الثَّلَاثِ بَطَلَ، وَإِنْ لَمْ تَرُدَّ طَلُقَتْ وَلَزِمَهَا الْأَلْفُ) وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ (وَقَالًا: الْخِيَارُ بَاطِلٌ

﴿ ﴿ ﴾ الآية لثبوت أَنَّ كَلِمَةَ عَلَى لِلشَّرْطِ / يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا (الممتحنة: 60، الآية: 12)

**أصول:** امام ابو صنیفہ کے نزدیک خلع شوہر کی جانب سے یمین ہے اور عورت کی جانب سے بیج کی طرح ہے، اور صاحبین کے نزدیک دونوں جانب یمین ہے۔

فِي الْوَجْهَيْنِ، وَالطَّلَاقُ وَاقِعٌ وَعَلَيْهَا أَلْفُ دِرْهَمٍ) لِأَنَّ الْجِيَارَ لِلْفَسْخِ بَعْدَ الِانْعِقَادِ لَا لِلْمَنْعِ مِنْ الْجَانِبَيْنِ لِأَنَّهُ فِي جَانِيهِ يَمِنٌ وَمِنْ جَانِيهَا مِنْ الْإِنْعِقَادِ، وَالتَّصَرُّفَانِ لَا يَحْتَمِلَانِ الْفَسْخَ مِنْ الْجَانِبَيْنِ لِأَنَّهُ فِي جَانِيهِ يَمِنٌ وَمِنْ جَانِيهَا شَرْطُهَا. وَلِأَيِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْخُلْعَ فِي جَانِيهَا بِمِنْزِلَةِ الْبَيْعِ حَتَّى يَصِحَّ رُجُوعُهَا، وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى شَرْطُهَا. وَلِأَي حَنِيفَةَ أَنَّ الْخُلْعَ فِي جَانِيهَا مِمْنْزِلَةِ الْبَيْعِ حَتَّى يَصِحَّ رُجُوعُهَا، وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مَا وَرَاءِ الْمَجْلِسِ فَيَصِحُ اشْتِرَاطُ الْخِيَارِ فِيهِ، أَمَّا فِي جَانِيهِ يَمِينٌ حَتَّى لَا يَصِحُ رُجُوعُهُ وَيَتَوَقَّفُ عَلَى مَا وَرَاءِ الْمَجْلِسِ، وَلَا خِيَارَ فِي الْأَيْمَانِ، وَجَانِبُ الْعَبْدِ فِي الْعَتَاقِ مِثْلُ جَانِيهَا فِي الطَّلَاقِ.

{495} (وَمَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ طَلَقْتُك أَمْسِ عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ فَلَمْ تَقْبَلِي فَقَالَتْ قَبِلْت فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ، وَمَنْ قَالَ لِغَيْرِهِ بِعْت مِنْك هَذَا الْعَبْدَ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ أَمْسِ فَلَمْ تَقْبَلْ فَقَالَ: قَبِلْت قَالُة وَلُ الزَّوْجِ، وَمَنْ قَالَ لِغَيْرِهِ بِعْت مِنْك هَذَا الْعَبْدَ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ أَمْسِ فَلَمْ تَقْبَلْ فَقَالَ: قَبِلْت فَالْأَقُولُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي) وَوَجْهُ الْفَرْقِ أَنَّ الطَّلَاقَ بِالْمَالِ يَمِينٌ مِنْ جَانِيهِ فَالْإِقْرَارُ بِهِ لَا يَكُونُ إِقْرَارًا بِالشَّرْطِ لِصِحَّتِهِ بِدُونِهِ، أَمَّا الْبَيْعُ فَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْقَبُولِ وَالْإِقْرَارُ بِهِ إِقْرَارٌ مِمَا لَا يَتِمُ إِلَّا بِالْقَبُولِ وَالْإِقْرَارُ بِهِ إِقْرَارٌ مِمَا لَا يَتِمُ إِلَّا لِي الْقَبُولِ وَالْإِقْرَارُ بِهِ إِقْرَارٌ مِمَا لَا يَتِمُ إِلَّا لِي الْقَبُولِ وَالْإِقْرَارُ بِهِ إِقْرَارٌ مِمَا لَا يَتِمُ إِلَّا لِللْقَبُولِ وَالْإِقْرَارُ بِهِ إِقْرَارٌ مِمَا لَا يَتِمُ إِلَّا لِللْمَالِ عَلَى الْمَالِ عَلَى اللَّهُ الْمَالِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْكَارُةُ الْقَبُولِ وَالْإِقْرَارُ بِهِ إِنْكَارُهُ الْقَبُولِ وَالْإِقْرَارُ اللَّهُ الْمُعْمِ مِنْهُ.

{496} قَالَ (وَالْمُبَارَأَةُ كَاخُلْعِ كِلَاهُمَا يُسْقِطَانِ كُلَّ حَقِّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ الزَّوْجَيْنِ عَلَى الْآخَوِ مِ اللَّهُبَارَأَةُ كَاخُلْعِ كِلَاهُمَا يُسْقِطَانِ كُلَّ حَقِي لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ الزَّوْجَيْنِ عَلَى الْآخَوِ مُعَافَى مُعَدَّ بِالنِّكَاحِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْمُبَارَأَةِ. لِمُحَمَّدٍ أَنَّ هَذِهِ مُعَاوَضَةٌ وَفِي الْمُعَاوَضَاتِ يُعْتَبَرُ الْمَشْرُوطُ فِي الْمُعَاوَضَاتِ يُعْتَبَرُ الْمَشْرُوطُ لَا عَيْرُهُ. وَلِأَبِي يُوسُفَ أَنَّ الْمُبَارَأَةَ مُفَاعَلَةٌ مِنْ الْبَرَاءَةِ فَتَقْتَضِيهَا مِنْ الجُانِيْنِ وَأَنَّهُ مُطْلَقٌ قَيَّدْنَاهُ لِا غَيْرُهُ. وَلِأَبِي يُوسُفَ أَنَّ الْمُبَارَأَةَ مُفَاعَلَةٌ مِنْ الْبَرَاءَةِ فَتَقْتَضِيهَا مِنْ الجُانِيْنِ وَأَنَّهُ مُطْلَقٌ قَيَّدْنَاهُ إِلَيْكَاحِ وَلا لِيَكَاحِ وَلا اللَّهُ اللَّهُ الْعُرْضِ أَمَّا الْخُلْعُ فَمُقْتَضَاهُ الْإِنْخِلَاعُ وَقَدْ حَصَلَ فِي نَقْضِ النِكَاحِ وَلا اللَّهُ اللَّهُ الْمُعَرَضِ أَمَّا الْخُلْعُ فَمُقْتَضَاهُ الْإِنْخِلَاعُ وَقَدْ حَصَلَ فِي نَقْضِ النِكَاحِ وَلا اللَّهُ اللَّهُ الْمُعَامِ لِللَّهُ الْمُعَامِ لِي لَا لَهُ عَلَى الْمُعَامِلَةُ الْمُعَامِلُولُ اللَّهُ الْمُعَامِ فَيْ الْمُعَامِ لِي لَا لَيْكَاحِ وَلَا لَا لِي لَيْ لَهُ عَلَى الْمُعَامِلُ اللْمُعَامِ لَا لَعْرَضِ أَمَّا الْمُنْ الْمُعْلَقِ اللَّهُ الْعُرَامِ لَلْمُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعَلِّقُ الْمُعْلِولُولُ الْمُعْلِى اللَّهُ الْمُعْلِقُ الْمُعُلِقُ الْمُ الْمُعْلَى الْمُعْلِقُولُ الْمُعَامِلُ الْمُعْلِيْ عُلَامُ الْمُلْقُلُ عُلْمُ عُلُولُولُ الْمُعْلِقُ الْمِي الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِي الْمُعْلِقُ الْمُؤْمِنِي الْمُعْلَقُ الْمُعْلَى الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلَى الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِي الْمُعْلَى الْمُعْلَقِ الْمُعْلَقُ الْمُعْلَقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلَى الْمُعْلِقُ الْمُعْلَقُ الْمُعْلِقُ الْمُولُولُولُولُولُولُولُولُولُ الْمُعْلَقُ الْمُعْلَقُ الْمُعْلَقُ ا

[496] وجه: (1) قول الصحابي لثبوت المبارأة لأن المبارأة كالخلع / عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: «لَيْسَ لِلْمُخْتَلِعَةِ وَالْمُبَارِئَةِ نَفَقَةٌ (مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في المختلعة، تكون لها نفقة أم لا؟، غبر 1869, مصنف عبدالرزاق: باب نفقة المختلعة الحامل، غبر 11869)

**وَهِه:** (1) قول التابعي لثبوت المبارأة لأن المبارأة كالخلع / عَنِ الشَّعْبِيِّ، سُئِلَ عَنْ الْمُخْتَلِعَةِ، فَا نَفَقَةٌ؟ فَقَالَ: «كَيْفَ يُنْفِقُ عَلَيْهَا وَهُوَ يَأْخُذُ مِنْهَا؟ (مصنف ابن شيبه: ما قالوا: في المختلعة، تكون لها نفقة أم لا؟،غبر 18497)

ضَرُورَةَ إِلَى انْقِطَاعِ الْأَحْكَامِ، وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْخُلْعَ يُنَبِّئُ عَنْ الْفَصْلِ وَمِنْهُ خَلَعَ النَّعْلَ وَخَلَعَ الْعَمَلَ وَهُو مُطْلَقٌ كَالْمُبَارَأَةِ فَيُعْمَلُ بِإِطْلَاقِهِمَا فِي النِّكَاحِ وَأَحْكَامِهِ وَحُقُوقِهِ.

{497} قَالَ (وَمَنْ حَلَعَ ابْنَتَهُ وَهِيَ صَغِيرةٌ بِمَاهِنَا لَمْ يَجُزْ عَلَيْهَا) لِأَنَّهُ لَا نَظَرَ هَا فِيهِ إِذْ الْبُضْعُ فِي حَالَةِ الْخُرُوجِ عَيْرُ مُتَقَوِّم، وَالْبَدَلُ مُتَقَوِّمٌ بِخِلَافِ النِّكَاحِ لِأَنَّ الْبُضْعَ مُتَقَوِّمٌ عِنْدَ الْبُضْعُ فِي حَالَةِ الْخُرُوجِ عَيْرُ مُتَقَوِّم، وَالْبَدَلُ مُتَقَوِّمٌ بِخِلَافِ النِّكَاحِ لِأَنَّ الْبُضْعَ مُتَقَوِّمٌ عِنْدَ الدُّحُولِ وَهِنَذَا يُعْتَبَرُ حَلْعُ الْمَرِيضَةِ مِنْ الثُّلُثِ وَنِكَاحُ الْمَرِيضِ عِهْرِ الْمِثْلِ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ، وَإِنَّهُ وَلَا يَسْتَحِقُ مَاهَا، ثُمَّ يَقَعُ الطَّلَاقُ فِي رِوَايَةٍ وَفِي رِوَايَةٍ لَا يَقَعُ وَالْأَوَّلُ أَصَحُ لِأَنَّهُ تَعْلِيقٌ بِشَرْطِ قَبُولِهِ فَيَعْتَبِرُ بِالتَّعْلِيقِ بِسَائِرِ الشُّرُوطِ

{498} (وَإِنْ خَالَعَهَا عَلَى أَلْفٍ عَلَى أَنَّهُ ضَامِنٌ فَاخْلُعُ وَاقِعٌ وَالْأَلْفُ عَلَى الْأَبِ) لِأَنَّ اشْتِرَاطَ بَدَلِ الْخُلْعِ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ صَحِيحٌ فَعَلَى الْأَبِ أَوْلَى. وَلَا يَسْقُطُ مَهْرُهَا لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ تَعْتَ وِلَايَةِ الْأَبِ الْأَبِ قَلْ يَسْقُطُ مَهْرُهَا لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ تَعْتَ وِلَايَةِ الْأَبِ

{499} (وَإِنْ شَرَطَ الْأَلْفَ عَلَيْهَا تَوَقَّفَ عَلَى قَبُولِهَا إِنْ كَانَتْ مِنْ أَهْلِ الْقَبُولِ، فَإِنْ قَبِلَتْ وَقَعَ الطَّلَاقُ) لِوَجُودِ الشَّرْطِ (وَلَا يَجِبُ الْمَالُ) لِأَنَّا لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْغَرَامَةِ فَإِنْ قَبِلَهُ الْأَبُ عَنْهَا فَفِيهِ رِوَايَتَانِ

{500} (وَكَذَا إِنْ خَالَعَهَا عَلَى مَهْرِهَا وَلَمْ يَضْمَنْ الْأَبُ الْمَهْرَ تَوَقَّفَ عَلَى قَبُولِهَا، فَإِنْ قَبِلَ الْأَبُ عَنْهَا فَعَلَى الرِّوَايَتَيْنِ قَبِلَ الْأَبُ عَنْهَا فَعَلَى الرِّوَايَتَيْنِ

{501} (وَإِنْ ضَمِنَ الْأَبُ الْمَهْرَ وَهُوَ أَلْفُ دِرْهَمٍ طَلُقَتْ) لِوُجُودِ قَبُولِهِ وَهُوَ الشَّرْطُ وَيَائِرَهُهُ الْأَلْفُ، وَأَصْلُهُ فِي الْكَبِيرَةِ إِذَا اخْتَلَعَتْ وَيَلْزَمُهُ خَمْسُمِائَةٍ اسْتِحْسَانًا. وَفِي الْقِيَاسِ يَلْزَمُهُ الْأَلْفُ، وَأَصْلُهُ فِي الْكَبِيرَةِ إِذَا اخْتَلَعَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ عَلَى أَلْفٍ وَمَهْرُهَا أَلْفٌ فَفِي الْقِيَاسِ عَلَيْهَا خَمْسُمِائَةٍ زَائِدَةٌ، وَفِي الاسْتِحْسَانِ لَا شَيْءَ عَلَيْهَا لِأَنَّهُ يُرَادُ بِهِ عَادَةً حَاصِلُ مَا يَلْزَمُهَا.

اخت: یواد به عادة حاصل ما یلزم لها: عورت کاجو کچھ شوہر پر لازم ہواہے، شوہر کو وہ هاصل ہو جائے اور مل جائے، اس قسم کے خلع کا مطلب بیہ ہوتاہے، اور شوہر کو خلع کرنے کی وجہ سے پورامہر مل گیا ہے، اس لیے عورت پر مزید کچھ لازم نہیں ہوناچاہیے۔

## بَابُ الظِّهَار

 $\{502\}$  (وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِامْرَأَتِهِ أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي فَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ لَا يَحِلُّ لَهُ وَطْؤُهَا وَلَا مَسُّهَا وَلَا تَقْبِيلُهَا حَتَّى يُكَفِّرَ عَنْ ظِهَارِهِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ} وَلَا مَسُّهَا وَلَا تَقْبِيلُهَا حَتَّى يُكَفِّرَ عَنْ ظِهَارِهِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ} [الجادلة: 3] إِلَى أَنْ قَالَ {فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا} [الجادلة: 3] . وَالْظَ هَارُ كَانَ طَلَاقًا فِي اجْاهِلِيَّةِ، فَقَرَّرَ الشَّرْعُ أَصْلَهُ وَنَقَلَ حُكْمَهُ إِلَى تَحْرِيمٍ مُوَقَّتٍ بِالْكَفَّارَةِ غَيْرِ كَانَ طَلَاقًا فِي اجْاهِلِيَّةِ، فَقَرَّرَ الشَّرْعُ أَصْلَهُ وَنَقَلَ حُكْمَهُ إِلَى تَحْرِيمٍ مُوَقَّتٍ بِالْكَفَّارَةِ غَيْرِ مُنِيلٍ لِلنِّكَاحِ، وَهَذَا لِأَنَّهُ جِنَايَةٌ لِكَوْنِهِ مُنْكَرًا مِنْ الْقَوْلِ وَزُورًا فَيُنَاسِبُ الْمُجَازَاةَ عَلَيْهَا

{502} وجه: (1) الآية لثبوت الظهار / الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَا يَعِمْ إِنْ أُمَّهَاتُّهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ (2) وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَنَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ حَبِيرٌ (3) فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْن مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْل أَنْ يَتَمَاسًا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ (المجادلة: 58، الآية: 4،3،3) وجه: (2) الحديث لثبوت الظهار / عَنْ خُوَيْلَةَ بِنْتِ مَالِكِ بْن ثَعْلَبَةَ قَالَتْ: «ظَاهَرَ مِنّى زَوْجِي أَوْسُ بْنُ الصَّامِتِ فَجِئْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَشْكُو إِلَيْهِ، وَرَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يُجَادِلُني فِيهِ، وَيَقُولُ: اتَّقِى اللهَ فَإِنَّهُ ابْنُ عَمِّكِ فَمَا بَرحْتُ حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ {قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا} إِلَى الْفَرْضِ فَقَالَ: يُعْتِقُ رَقَبَةً قَالَتْ: لَا يَجِدُ قَالَ: فَيَصُومُ شَهْرَيْن مُتَتَابِعَيْنِ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّهُ شَيْخٌ كَبِيرٌ مَا بِهِ مِنْ صِيَامٍ قَالَ: فَلْيُطْعِمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا قَالَتْ: مَا عِنْدَهُ مِنْ شَيْءٍ يَتَصَدَّقُ بِهِ قَالَتْ: فَأَتِيَ سَاعَتَئِذٍ بِعَرَقٍ مِنْ تَمْر قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ فَإِنِّي أُعِينُهُ بِعَرَقٍ آخَرَ قَالَ: قَدْ أَحْسَنْتِ، اذْهَبِي فَأَطْعِمِي بِهَا عَنْهُ سِتِّينَ مِسْكِينًا، وَارْجِعِي إِلَى ابْن عَمِّكِ» قَالَ: وَالْعَرَقُ سِتُّونَ صَاعًا(ابوداؤد شريف: باب في الظهار، نمبر: 2214, ترمذي شريف: باب ما جاء في كفارة الظهار، نمبر 1200)

**وَهِهَ**: (3) قول التابعي لثبوت الظهار / قُلْتُ لِعَطَاءٍ: الظِّهَارُ هُوَ أَنْ يَقُولَ: هِيَ عَلَيَّ كَأُمِّي؟ قَالَ: " نَعَمْ، هُوَ (مصنف عبدالرزاق: باب كيف الظهار؟،نمبر 11476)

بِالْحُوْمَةِ، وَارْتِفَاعُهَا بِالْكَفَّارَةِ. ثُمُّ الْوَطْءُ إِذَا حَرُمَ حَرُمَ بِدَوَاعِيهِ كَيْ لَا يَقَعَ فِيهِ كَمَا فِي الْإِحْرَامِ، بِخِلَافِ الْحَائِضِ وَالصَّائِمِ لِأَنَّهُ يَكْثُرُ وُجُودُهُمَا، فَلَوْ حَرُمَ الدَّوَاعِي يُفْضِي إِلَى الْحَرَجِ وَلَا كَذَلِكَ الظِّهَارُ وَالْإِحْرَامُ.

{503} (فَإِنْ وَطِئَهَا قَبْلَ أَنْ يُكَفِّرَ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ تَعَالَى وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ غَيْرَ الْكَفَّارَةِ الْأُولَى وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ غَيْرَ الْكَفَّارَةِ الْأُولَى وَلَا يَعُودُ حَتَّى يُكَفِّرَ) «لِقَوْلِهِ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – لِلَّذِي وَاقَعَ فِي ظِهَارِهِ قَبْلَ الْكَفَّارَةِ

وَهِهَ: (4) الحديث لثبوت الظهار / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: "كَانَ الرَّجُلُ إِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ فِي الْجِاهِلِيَّةِ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي حُرِّمَتْ عَلَيْهِ فِي الْإِسْلَامِ قَالَ: وَكَانَ أَوَّلُ مَنْ ظَاهَرَ فِي الْإِسْلَامِ أَوْسٌ، وَكَانَتْ تَحْتَهُ ابْنَةُ عَمِّ لَهُ يُقَالُ لَمَا خُويْلَةُ بِنْتُ خُويْلِدٍ فَظَاهَرَ مِنْهَا فَأَسْقِطَ فِي يَدِهِ، وَقَالَ مَا أَرَاكِ إِلَّا قَدْ حُرِّمْتِ عَلَيَّ، قَالَتْ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ قَالَ: قَالَ فَانْطَلِقِي فَأَسْقِطَ فِي يَدِهِ، وَقَالَ مَا أَرَاكِ إِلَّا قَدْ حُرِّمْتِ عَلَيَّ، قَالَتْ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ قَالَ: قَالَ فَانْطَلِقِي فَأَسْقِطَ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَوَجَدَتْ عِنْدَهُ مَاشِطَةً إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَوَجَدَتْ عِنْدَهُ مَاشِطَةً مَّشُوكِ بِشَيْءٍ "، فَأُنْزِلَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: " يَا خُويْلَةُ مَا أُمْرِنَا فِي أَمْرِكِ بِشَيْءٍ "، فَأُنْزِلَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: " يَا خُويْلَةُ أَبْشِرِي " قَالَتْ: خَيْرًا قَالَ: " خَيْرًا " فَقَرَأً عَلَيْهَا قَوْلَهُ لَلهُ عليه وسلم فَقَالَ: " يَا خُويْلَةُ أَبْشِرِي " قَالَتْ: خَيْرًا قَالَ: " خَيْرًا " فَقَرَأً عَلَيْهَا قَوْلَهُ لَكُ إِلَى اللهِ } [الجادلة: 1] الْآيَاتِ تَعَالَى: {قَدْ سَمِعَ الله قَوْلَ الَّتِي ثُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللهِ} [الجادلة: 1] الْآيَاتِ رَسْن بيهقى: باب سبب نزول آية الظهار، نمبر 15245)

وَهِهَ: (5) قول التابعي لثبوت الظهار / عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ قَالَ: "كَانَ الظِّهَارُ وَالْإِيلَاءُ طَلَاقًا عَلَى عَهْدِ الجُّاهِلِيَّةِ، فَوَقَّتَ اللهُ عز وجل فِي الْإِيلَاءِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، وَجَعَلَ فِي الظِّهَارِ الْكَفَّارَةَ "(سنن بيهقي: باب سبب نزول آية الظهار،نمبر 15247)

{503} وَهِهَ: (1) الحديث لثبوت "إِنْ وَطِئَهَا قَبْلَ أَنْ يُكَفِّرَ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ تَعَالَى وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ غَيْرَ الْكَفَّارَةِ الْأُولَى وَلَا يَعُودُ حَتَّى يُكَفِّرَ " / عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَحْرٍ البَيَاضِيّ، عَنْ النَّبِيّ عَلَى النَّهِ غَيْرَ الْكَفَّارَةُ وَاحِدَةٌ» (سنن ترمذي صلى الله عليه وسلم فِي المُظَاهِرِ يُواقِعُ قَبْلَ أَنْ يُكَفِّرَ قَالَ: «كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ» (سنن ترمذي شريف: باب ما جاء في المُظاهر يواقع قبل أن يكفر، غبر 1198م ابوداؤد شريف: باب في المظهر، غبر 2213م)

اسْتَغْفِرْ اللَّهَ وَلَا تَعُدْ حَتَّى تُكَفِّرَ» وَلَوْ كَانَ شَيْءٌ آخَرُ وَاجِبًا لَنَبَّهَ عَلَيْهِ. قَالَ: وَهَذَا اللَّفْظُ لَا يَكُونُ إِلَّا ظِهَارًا لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِيهِ

{504} (وَلَوْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ لَا يَصِحُّ) لِأَنَّهُ مَنْسُوخٌ فَلَا يَتَمَكَّنُ مِنْ الْإِتْيَانِ بِهِ

{505} (وَإِذَا قَالَ أَنْتِ عَلَيَّ كَبَطْنِ أُمِّي أَوْ كَفَخْذِهَا أَوْ كَفَرْجِهَا فَهُوَ مُظَاهِرٌ) لِأَنَّ الظِّهَارَ

لَيْسَ إِلَّا تَشْبِيهُ الْمُحَلَّلَةِ بِالْمُحَرَّمَةِ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَتَحَقَّقُ فِي عُضْوٍ لَا يَجُوزُ النَّظَرُ إِلَيْهِ

{506} (وَكَذَا إِذَا شَبَّهَهَا بِمَنْ لَا يَحِلُّ لَهُ النَّظَرُ إِلَيْهَا عَلَى التَّأْبِيدِ مِنْ مَحَارِمِهِ مِثْلَ أُخْتِهِ أَوْ

عَمَّتِهِ أَوْ أُمِّهِ مِنْ الرَّضَاعَةِ) لِأَنَّهُنَّ فِي التَّحْرِيمِ الْمُؤَبَّدِ كَالْأُمِّ

{507} (وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ رَأْسُك عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي أَوْ فَرْجُك أَوْ وَجْهُك أَوْ رَقَبَتُك أَوْ

وجه: (2) الحديث لثبوت "إِنْ وَطِئَهَا قَبْلَ أَنْ يُكَفِّرَ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ تَعَالَى وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ غَيْرَ الْكَفَّارَةِ الْأُولَى وَلَا يَعُودُ حَتَّى يُكَفِّرَ " / عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَدْ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ، فَوَقَعَ عَلَيْهَا، . . . قَالَ: «فَلَا تَقْرَبُهَا حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ بِهِ» وسلم قَدْ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ، فَوَقَعَ عَلَيْهَا، . . . قَالَ: «فَلَا تَقْرَبُهَا حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ بِهِ» (سنن ترمذي شريف: باب ما جاء في المظاهر يواقع قبل أن يكفر، نمبر 1199 رابوداؤد شريف: باب في الظهار، نمبر 2221)

{504} **وَهِهَ**: (1) الحديث لنفي الطلاق بالظهار / عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ قَالَ: "كَانَ الظِّهَارُ وَالْإِيلَاءُ طَلَاقًا عَلَى عَهْدِ الجُّاهِلِيَّةِ، فَوَقَّتَ اللهُ عز وجل فِي الْإِيلَاءِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، وَجَعَلَ فِي الْإِيلَاءِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، وَجَعَلَ فِي الْإِيلَاءِ الْرُبَعَةَ أَشْهُرٍ، وَجَعَلَ فِي الْإِيلَاءُ الْكَفَّارَةَ "(سنن بيهقي: باب سبب نزول آية الظهار، نمبر 15247)

{506} **وَهِهَ:** (1) قول التابعي لتشريح الظهار / عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: «مَنْ ظَاهَرَ بِذَاتِ مَحْرَمٍ ذَاتِ رَحِمٍ، أَوْ أُخْتٍ مِنْ رَضَاعَةٍ كُلِّ ذَلِكَ كَأُمِّهِ لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى يُكَفِّرَ»(مصنف عبدالرزاق: باب التظاهر بذات محرم، نمبر 11480)

{507} **وَهِهَ:** (1) قول التابعي لثبوت الحكم في الشائع ثم يتعدى / عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: " إِذَا قَالَ: إِذَا وَسُبَعُكِ طَالِقٌ فَهِيَ طَالِقٌ، قَدْ وَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا "»(مصنف عبدالرزاق: بَابُ

**أصول:** جن اعضاء سے پورے جسم کو تعبیر کیا جاتا ہے ان سے بھی ظہار ثابت ہو گا۔

نِصْفُك أَوْ ثُلْثُك أَوْ بَدَنُك) لِأَنَّهُ يُعَبِّرُ هِمَا عَنْ جَمِيعِ الْبَدَنِ، وَيَثْبُتُ الْحُكْمُ فِي الشَّائِعِ ثُمَّ يَتَعَدَّى كَمَا بَيَّنَاهُ فِي الطَّلَاقِ

{508} (وَلَوْ قَالَ أَنْتِ عَلَيَّ مِثْلُ أُمِّي أَوْ كَأُمِّي يَرْجِعُ إِلَى نِيَّتِهِ) لِيَنْكَشِفَ حُكْمُهُ (فَإِنْ قَالَ أَرَدْت الْطَهَارَ أَرَدْت الْكَرَامَةَ فَهُو كَمَا قَالَ) لِأَنَّ التَّكْرِيمَ بِالتَّشْبِيهِ فَاشٍ فِي الْكَلَامِ (وَإِنْ قَالَ أَرَدْت الظِّهَارَ فَهُوَ ظَهَرٌ) لِأَنَّهُ تَشْبِيهٌ بِصَرِيحٍ فَيَفْتَقِرُ إِلَى النِّيَّةِ فَهُوَ ظَهَرٌ) لِأَنَّهُ تَشْبِيهٌ بِالْأُمِّ فِي الْحُرْمَةِ فَكَأَنَّهُ قَالَ } (وَإِنْ قَالَ أَرَدْت الطَّلَاقَ فَهُوَ طَلَاقٌ بَائِنٌ) لِأَنَّهُ تَشْبِيهٌ بِالْأُمِّ فِي الْحُرْمَةِ فَكَأَنَّهُ قَالَ } أَنْتِ عَلَىَّ حَرَامٌ وَنَوَى الطَّلَاقَ،

{510} وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ لِاحْتِمَالِ الْحَمْلِ عَلَى الْكُرَامَةِ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ يَكُونُ ظِهَارًا لِأَنَّ التَّشْبِيه بِعُضْوٍ مِنْهَا لَمَّاكَانَ ظِهَارًا فَالتَّشْبِيهُ بِجَمِيعِهَا الْكُرَامَةِ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ يَكُونُ ظِهَارًا لِأَنَّ التَّشْبِيه بِعُضْوٍ مِنْهَا لَمَّاكَانَ ظِهَارًا فَالتَّشْبِيهُ بِجَمِيعِهَا أَوْلَى. وَإِنْ عَنَى بِهِ التَّحْرِيمَ لَا غَيْرُ؛ فَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ هُوَ إِيلَاءٌ لِيَكُونَ الثَّابِتُ بِهِ أَدْنَى الْخُرْمَتَيْنِ. وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ ظِهَارٌ لِأَنَّ كَافَ التَّشْبِيهِ تَخْتَصُّ بِهِ.

{511} (وَلَوْ قَالَ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَأُمِّي وَنَوَى ظِهَارًا أَوْ طَلَاقًا فَهُوَ عَلَى مَا نَوَى) لِأَنَّهُ يَعْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ. الظِّهَارُ لِمَكَانِ التَّشْبِيهِ وَالطَّلَاقُ لِمَكَانِ التَّحْرِيمِ وَالتَّشْبِيهُ تَأْكِيدٌ لَهُ وَإِنْ لَهُ نِيَّةٌ، فَعَلَى قَوْلِ أَي يُوسُفَ إِيلَاءٌ، وَعَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ ظِهَارٌ، وَالْوَجْهَانِ بَيَّنَاهُمَا تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ، فَعَلَى قَوْلِ أَي يُوسُفَ إِيلَاءٌ، وَعَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ ظِهَارٌ، وَالْوَجْهَانِ بَيَّنَاهُمَا تَكُنْ لَهُ لِهَارًا وَإِنْ قَالَ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَظَهْرِ أُمِّي وَنَوَى بِهِ طَلَاقًا أَوْ إِيلَاءً لَمْ يَكُنْ إِلَّا ظِهَارًا عِنْدَ أَي حَنِيفَةً، وَقَالًا: هُوَ عَلَى مَا نَوَى) لِأَنَّ التَّحْرِيمَ يَعْتَمِلُ كُلَّ ذَلِكَ عَلَى مَا بَيَّنَّا، غَيْرَ أَنَّ عِنْدَ أَي حَنِيفَةً، وَقَالًا: هُوَ عَلَى مَا نَوَى) لِأَنَّ التَّحْرِيمَ يَعْتَمِلُ كُلَّ ذَلِكَ عَلَى مَا بَيَّنَا، غَيْرَ أَنَّ عِنْدَ أَي حَنِيفَةً، وَقَالًا: هُوَ عَلَى مَا نَوَى) لِأَنَّ التَّحْرِيمَ يَعْتَمِلُ كُلَّ ذَلِكَ عَلَى مَا بَيَّنًا، غَيْرَ أَنَّ عَنْمُ عَنْ الْقَوْمِ فِي عَنْدَ أَي يُوسُفَ يَكُونَانِ جَمِيعًا وَقَدْ عُرِفَ فِي عَنْدَ أَي يُوسُفَ يَكُونَانِ جَمِيعًا وَقَدْ عُرِفَ فِي مُونَانِ عَرَيْهُ التَّحْرِيمُ إِلَا يَكُونَ الظِّهَارُ إِلَّا مِنْ الزَّوْجَةِ، حَتَّى لَوْ ظَاهَرَ مِنْ أَمَتِهِ لَمْ يَكُنْ مُظَاهِرًا) (وَلَا يَكُونُ الظِّهَارُ إِلَّا مِنْ الزَّوْجَةِ، حَتَى لَوْ ظَاهَرَ مِنْ أَمَتِهِ لَمْ يَكُنْ مُظَاهِرًا)

يُطَلِّقُ بَعْضَ تَطْلِيقَةِ، نمبر 11252)

{513} **وَهِهَ:** (1) الآية لنفي الظهار من الأمة / وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمُّ يَعُودُونَ (المجادلة: 58، الآية: 3)

لِقَوْلِهِ تَعَالَى {مِنْ نِسَائِهِمْ} [الجادلة: 2] وَلِأَنَّ الْحِلَّ فِي الْأَمَةِ تَابِعٌ فَلَا تُلْحَقُ بِالْمَنْكُوحَةِ، وَلِأَنَّ الظِّهَارَ مَنْقُولٌ عَنْ الطَّلَاقِ وَلَا طَلَاقَ فِي الْمَمْلُوكَةِ.

{514} (فَإِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِغَيْرِ أَمْرِهَا ثُمَّ ظَاهَرَ مِنْهَا ثُمَّ أَجَازَتْ النِّكَاحَ فَالظِّهَارُ بَاطِلٌ) لِأَنَّهُ صَادِقٌ فِي التَّشْبِيهِ وَقْتَ التَّصَرُّفِ فَلَمْ يَكُنْ مُنْكَرًا مِنْ الْقَوْلِ، وَالظِّهَارُ لَيْسَ بِحَقٍّ مِنْ حُقُوقِهِ حَتَّى يَتَوَقَّفَ، بِخِلَافِ إعْتَاقِ الْمُشْتَرِي مِنْ الْغَاصِبِ لِأَنَّهُ مِنْ حُقُوقِ الْمِلْكِ.

{515} (وَمَنْ قَالَ لِنِسَائِهِ أَنْتُ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي كَانَ مُظَاهِرًا مِنْهُنَّ جَمِيعًا) لِأَنَّهُ أَضَافَ الظِّهَارَ إِلَيْهِنَّ فَصَارَ كَمَا إِذَا أَضَافَ الطَّلَاقَ (وَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ كَفَّارَةُ) لِأَنَّ الْحُرْمَةَ تَثْبُتُ الظِّهَارَ إِلَيْهِنَّ فَصَارَ كَمَا إِذَا أَضَافَ الطَّلَاقَ (وَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ كَفَّارَةُ) لِأَنَّ الْحُرْمَةِ فَتَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِهَا، يِخِلَافِ الْإِيلَاءِ مِنْهُنَّ لِأَنَّ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدَةٍ وَالْكَفَّارَةُ لِإِنْهَاءِ الْحُرْمَةِ الْإِسْمِ وَلَمْ يَتَعَدَّدُ ذِكْرُ الْإِسْمِ.
الْكَفَّارَةَ فِيهِ لِصِيَانَةِ حُرْمَةِ الْإِسْمِ وَلَمْ يَتَعَدَّدُ ذِكْرُ الْإِسْمِ.

{514} **﴿هِهِ:** (1) الآية لنفي الظهار من المرأة تزوج بغير أمرها ثم أجازت / الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقُوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌ غَفُورٌ (الحجادلة: 58، الآية: 2)

{515} وجه: (1) قول التابعي لثبوت الظهار أضاف إلى التعدد / عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: «إِذَا ظَاهَرَ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ فَأَرْبَعُ كَفَّارَاتٍ» (مصنف عبدالرزاق: باب المظاهر من نسائه في قول واحد، غبر: 11569 مسنن بيهقي: باب الرجل يظاهر من أربع نسوة له بكلمة واحدة، غبر: 15254)

## فَصْل فِي الْكَفَّارَة

 $\{516\}$  قَالَ (وَكَفَّارَةُ الظِّهَارِ عِتْقُ رَقَبَةٍ) فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، (فَإِنْ لَمْ يَعَدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، (فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا) لِلنَّصِّ الْوَارِدِ فِيهِ فَإِنَّهُ يُفِيدُ الْكَفَّارَةَ عَلَى هَذَا التَّرَيبِ.

[517] قَالَ (وَكُلُّ ذَلِكَ قَبْلَ الْمَسِيسِ) وَهَذَا فِي الْإِعْتَاقِ، وَالصَّوْمُ ظَاهِرٌ لِلتَّنْصِيصِ عَلَيْهِ، وَكَذَا فِي الْإِعْتَاقِ، وَالصَّوْمُ ظَاهِرٌ لِلتَّنْصِيصِ عَلَيْهِ، وَكَذَا فِي الْإِطْعَامِ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ فِيهِ مَنْهِيَّةٌ لِلْحُرْمَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِهَا عَلَى الْوَطْءِ لِيَكُونَ الْوَطْءُ حَلَالًا

{518} قَالَ (وَتَجْزِي فِي الْعِتْقِ الرَّقَبَةُ الْكَافِرَةُ وَالْمُسْلِمَةُ وَالذَّكَرُ وَالْأُنْثَى وَالصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ) لِأَنَّ اسْمَ الرَّقَبَةِ يَنْطَلِقُ عَلَى هَؤُلَاءِ إِذْ هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ الذَّاتِ الْمَرْقُوقِ الْمَمْلُوكِ مِنْ كُلِّ لِأَنَّ اسْمَ الرَّقَبَةِ يَنْطَلِقُ عَلَى هَؤُلَاءِ إِذْ هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ الذَّاتِ الْمَرْقُوقِ الْمَمْلُوكِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، وَالشَّافِعِيُّ يُخَالِفُنَا فِي الْكَافِرَةِ وَيَقُولُ: الْكَفَّارَةُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَجُوزُ صَرْفُهُ

{516} وجه: (1) الآية لثبوت الكفارة في الظهار على الترتيب / وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ حَبِيرٌ (3) فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِينَ مِسْكِينًا (الجادلة: 58، الآية: 3، 4)

وَهِه: (2) قول الصحابي لثبوت الكفارة في الظهار على الترتيب / عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ قَالَ ابْنُ الْعَلَاءِ الْبَيَاضِيُّ . . . قَال: حَرِّرْ رَقَبَةً . . . قَالَ: فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ قَالَ: وَهَلْ أَصَبْتُ النِّنُ الْعَلَاءِ الْبَيَاضِيُّ . . . قَالَ: وَهَلْ أَصَبْتُ اللَّذِي أَصَبْتُ إِلَّا مِنَ الصِّيَامِ قَالَ: فَأَطْعِمْ وَسُقًا مِنْ تَمْرٍ بَيْنَ سِتِينَ مِسْكِينًا قَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ اللَّذِي أَصَبْتُ إِلَّا مِنَ الصِّيَامِ قَالَ: فَأَطْعِمْ وَسُقًا مِنْ تَمْرٍ بَيْنَ سِتِينَ مِسْكِينًا قَالَ: فَانْطَلِقْ إِلَى صَاحِبِ صَدَقَةِ بَنِي زُرِيْقٍ فَلْيَدْفَعُهَا إِلَيْكَ فَأَطْعِمْ سِتِينَ مِسْكِينًا وَسُقًا مِنْ تَمْرٍ (ابوداؤدشريف: باب في الظهار،نمبر 2213)

{517} وَهِ الْمُسْيس / عَنِ النَّهْرِيِّ، وَالطَّعَامُ، وَالصِّيَامُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا» (مصنف عبدالرزاق: وَقَتَادَةَ، قَالاً: «الْعِتْقُ فِي الظِّهَارِ، وَالطَّعَامُ، وَالصِّيَامُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا» (مصنف عبدالرزاق: باب التكفير قبل أن يتماسا، نمبر 11500)

الخت المسيس: چهونا، مر ادم صحبت كرنا، منهية: آخرى تك پهونچانے والى چيز، ختم كرنے والى چيز-

إِلَى عَدُوِ اللَّهِ كَالزَّكَاةِ، وَغَنُ نَقُولُ: الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ إِعْتَاقُ الرَّقَبَةِ وَقَدْ تَحَقَّقَ، وَقَصْدُهُ مِنْ الْإِعْتَاقِ التَّمَكُنُ مِنْ الطَّاعَةِ ثُمُّ مُقَارَفَتُهُ الْمَعْصِيَةَ يُحَالُ بِهِ إِلَى سُوءِ احْتِيَارِهِ الْإِعْتَاقِ التَّمَكُنُ مِنْ الطَّاعَةِ ثُمُّ مُقَارَفَتُهُ الْمَعْصِيَةَ يُحَالُ بِهِ إِلَى سُوءِ احْتِيَارِهِ إِلْاعْتَاقِ التَّمَكُنُ أَوْ الرِّجْلَيْنِ) لِأَنَّ الْفَائِتَ جِنْسُ الْمَنْفَعَةُ وَلَا الْمَقْطُوعَةُ الْيُدَيْنِ وَإِحْدَى الرِّجْلَيْنِ مِنْ خِلَافٍ لِأَنَّهُ مَا فَاتَ جِنْسُ وَهُو الْمَنْفَعَةِ بَلُ احْتَلَّتْ الْمَنْفَعَةُ فَهُو عَيْرُ مَانِعٍ، وَهُو الْمَنْفَعَةِ بَلُ اخْتَلَّتْ الْمَنْفَعَةُ الْهَوْرَاءَ وَمَقْطُوعَةَ إِحْدَى الْيَدَيْنِ وَإِحْدَى الرِّجْلَيْنِ مِنْ خِلَافٍ لِأَنَّهُ مَا فَاتَ جِنْسُ الْمَنْفَعَةِ بَلُ احْتَلَّتْ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتَا مَقْطُوعَتَيْنِ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ حَيْثُ لَا يَجُوزُ لِفَوَاتِ جِنْسُ مَنْفَعَةِ الْمَشْيِ إِذْ هُو عَلَيْهِ مُتَعَدِّرٌ، وَيَجُوزُ الْأَصَمُّ. وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَجُوزُ وَهُو رِوَايَةُ النَّوَادِرِ، لِأَنَّ الْفَائِتَ جِنْسُ الْمَنْفَعَةِ بَاقٍ، فَإِنَّ الْقَائِتَ جِنْسُ الْمَنْفَعَةِ بَاقٍ الْمَنْفَعَةِ بَاقٍ الْمَنْفَعَةِ بَاقٍ الْمَنْفَعَةِ الْمَسْعِ حَتَّى لَوْ كَانَ عِالٍ لَا يَسْمَعُ أَصْلًا بِأِنْ وُلِدَ أَصَمَ وَهُو الْأَخْرَسُ لَا يَجْزِيهِ إِذَا صِيحَ عَلَيْهِ شَعِعَ حَتَّى لَوْ كَانَ عِعَالٍ لَا يَسْمَعُ أَصْلًا بِأِنْ وُلِدَ أَصَمَ وَهُو الْأَخْرِسُ لَا يَغُونُ عَلْ الْمَنْفَعَةِ الْمَنْفَعَةِ وَلَا لَكُونَ مُؤَلِقُولَ عَلَى الْمَنْفَعَةِ الْمَعْورُ مَقْطُوعُ إِنْمُامَيْ الْيَدَيْنِ ) لِأَنَّ قُوةَ الْبَطْشِ عِمَا فَلِقَواقِمَمَا يَفُوتُ جِنْسُ الْمَنْفَعَةِ الْمَنْفَعَةِ الْمَنْفَعَةِ الْمَنْفُعَةِ الْمَنْفَعَةِ الْمَنْفُونُ الْمَلْسُ عَلَى الْمَاسُوعُ الْمُنَامِي الْمُنْفَعَةِ الْمَنْفُونَ وَلَا الْمَالُومُ الْمَلْعُلُومُ الْمَالِمُ الْمَامُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمَالُومُ الْمَنْفُونَ الْمَعْمُ الْمَلْعُ الْمَلْمُ الْمَلْمُ الْمَلْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُعْمُ الْمُؤْمُ اللَّالَى الْمَعْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ ال

{521} (وَلَا يَجُوزُ الْمَجْنُونُ الَّذِي لَا يَعْقِلُ) لِأَنَّ الْإِنْتِفَاعَ بِالْجُوَارِحِ لَا يَكُونُ إلَّا بِالْعَقْلِ فَكَانَ فَائِتَ الْمَنَافِعِ

{522} (وَالَّذِي يُجَنُّ وَيُفِيقُ يَجْزِيهِ) لِأَنَّ الإخْتِلَالَ غَيْرُ مَانِعِ،

{523} وَلَا يُجْزِئُ عِتْقُ الْمُدَبَّرِ وَأُمِّ الْوَلَدِ لِاسْتِحْقَاقِهِمَا الْحُرِّيَّةَ بِجِهَةٍ فَكَانَ الرِّقُّ فِيهِمَا نَاقِصًا،

{519} وجه: (1) الحديث لنفي الغلام العمياء ولا المقطوعة اليدين أو الرجلين في الكفارة السَّالُتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْأَضَاحِيِّ؟ فَقَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، وَأَصَابِعِي أَقْصَرُ مِنْ أَصَابِعِهِ، وَأَنَامِلِي أَقْصَرُ مِنْ أَنَامِلِهِ فَقَالَ: أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَضَاحِيِّ: الْعَوْرَاءُ بَيِّنٌ عَوَرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ بَيِّنٌ مَرَضُهَا، وَالْعَرْجَاءُ بَيِّنٌ ظَلْعُهَا، وَالْكَسِيرُ الَّتِي لَا تَنْقَى (ابوداؤد شريف: باب ما يكره من الضحايا،غير 2802, ترمذى شريف: باب ما لا يجوز من الأضاحى، غير: 1497)

لغت: الاصم: بهرا، اخرس: أو ثكا، صيح: چيخاجائـ

{524} وَكَذَا الْمُكَاتَبُ الَّذِي أَدَّى بَعْضَ الْمَالِ لِأَنَّ إعْتَاقَهُ يَكُونُ بِبَدَلٍ. وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَجْزِيه لِقِيَامِ الرِّقِّ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، وَلِهَذَا تَقْبَلُ الْكِتَابَةُ الْإِنْفِسَاخَ، بِخِلَافِ أُمُومِيَّةِ الْوَلَدِ وَالتَّذْبِيرِ لِأَخَّمَا لَا يَخْتَمِلَانِ الْإِنْفِسَاخَ،

{525} فَإِنْ أَعْتَقَ مُكَاتَبًا لَمْ يُؤَدِّ شَيْئًا جَازَ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ. لَهُ أَنَّهُ اسْتَحَقَّ الْحُرِّيَّةَ بِجِهَةِ الْكِتَابَةِ فَأَشْبَهَ الْمُدَبَّرَ. وَلَنَا أَنَّ الرِّقَ قَائِمٌ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ عَلَى مَا بَيَّنًا، وَلِقَوْلِهِ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – " الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ " وَالْكِتَابَةُ لَا تُنَافِيه فَإِنَّهُ فَكُ الْحُجْرِ بِمِنْزِلَةِ وَالسَّلَامُ – " الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ " وَالْكِتَابَةُ لَا تُنَافِيه فَإِنَّهُ فَكُ الْحُجْرِ بِمِنْزِلَةِ الْإِخْتَاقِ الْإِذْنِ فِي التِّجَارَةِ إِلَّا أَنَّهُ بِعِوْضٍ فَيَلْزَمُ مِنْ جَانِبِهِ، وَلَوْ كَانَ مَانِعًا يَنْفَسِخُ مُقْتَضَى الْإِعْتَاقِ الْإِذْنِ فِي التِّجَارَةِ إِلَّا أَنَّهُ بَعْوَضٍ فَيَلْزَمُ مِنْ جَانِبِهِ، وَلَوْ كَانَ مَانِعًا يَنْفَسِخُ مُقْتَضَى الْإِعْتَاقِ إِلَّ أَنَّهُ بَعْوَضٍ فَيَلْزَمُ مِنْ جَانِبِهِ، وَلَوْ كَانَ مَانِعًا يَنْفَسِخُ مُقْتَضَى الْإِعْتَاقِ إِلَّا أَنَّهُ بَعْلَمُ لَهُ الْأَكْسَابُ وَالْأَوْلَادُ لِأَنَّ الْعِنْقَ فِي حَقِّ الْمَحَلِ بِجِهَةِ الْكِتَابَةِ، أَوْ لِأَنَّ الْفَسْخَ ضَرُورِيُّ لَا يَظْهَرُ فِي حَقِّ الْوَلَدِ وَالْكَسْبِ

{526} (وَإِنْ اشْتَرَى أَبَاهُ أَوْ ابْنَهُ يَنْوِي بِالشِّرَاءِ الْكَفَّارَةَ جَازَ عَنْهَا) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا

{524} وَهِهَ: (1) الحديث لثبوت لا يصح عتق المكاتب في كفارة الظهار / سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ: «قَالَ لَنَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: إِذَا كَانَ لِإِحْدَاكُنَّ مُكَاتَبٌ فَكَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي فَلْتَحْتَجِبٌ مِنْهُ.» (ابو داؤد شريف: باب في المكاتب يؤدي بعض كتابته فيعجز أو يموت، نمبر 3928)

وجه: (2) الحديث لثبوت لا يصح عتق المكاتب في كفارة الظهار / عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ دِرْهَمٌ.» (ابوداؤد شريف: باب في المكاتب يؤدي بعض كتابته فيعجز أو يموت، غبر 3926)

{526} وجه: (1) الحديث لثبوت وَإِنْ اشْتَرَى أَبَاهُ أَوْ ابْنَهُ يَنْوِي بِالشِّرَاءِ الْكَفَّارَةَ جَازَ عَنْهَا / عَنْ أَبِي هريرة. قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "لَا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدًا إِلَّا أَنْ يَجْدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ، (مسلم شريف: باب فضل عتق الوالد، نمبر 1510م ابو داؤد شريف: باب في بر الوالدين، نمبر 5137)

يَجُوزُ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ وَالْمَسْأَلَةُ تَأْتِيك فِي كِتَابِ الْأَيْمَانِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ {527} وَإِنْ أَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدٍ مُشْتَرَكٍ وَهُوَ مُوسِرٌ وَضَمِنَ قِيمَةَ بَاقِيه لَمْ يَجُرْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ وَكُورُ عِنْدَهُمَا لِأَنَّهُ يَمْلِكُ نَصِيبَ صَاحِبِهِ بِالضَّمَانِ فَصَارَ مُعْتِقًا كُلَّ الْعَبْدِ عَنْ الْكَفَّارَةِ وَهُو وَيَجُورُ عِنْدَهُمَا لِأَنَّهُ يَمْلِكُ نَصِيبَ صَاحِبِهِ بِالضَّمَانِ فَصَارَ مُعْتِقًا كُلَّ الْعَبْدِ عَنْ الْكَفَّارَةِ وَهُو وَيَجُورُ عِنْدَهُمَا لِأَنَّهُ يَمْكُونُ الْمُعْتِقُ مُعْسِرًا لِأَنَّهُ وَجَبَ عَلَيْهِ السِّعَايَةُ فِي نَصِيبِ الشَّرِيكِ مِلْكُهُ ، يَخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْمُعْتِقُ مُعْسِرًا لِأَنَّهُ وَجَبَ عَلَيْهِ السِّعَايَةُ فِي نَصِيبِ الشَّرِيكِ فَيْكُونُ إِعْتَاقًا بِعِوضٍ. وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ نَصِيبَ صَاحِبِهِ يَنْتَقِصُ عَلَى مِلْكِهِ ثُمُّ يَتَحَوَّلُ اللهِ بِالضَّمَانِ وَمِثْلُهُ يَمُنُعُ الْكَفَّارَةَ لَا اللّهَ الْكَفَّارَةَ لَا الْكَفَّارَة وَلَا اللّهُ وَمِثْلُهُ وَاللّهُ اللّهُ الْكَفَّارَةَ الْكَفَارَة وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ الْكَفَّارَةَ الْكَفَّارَةَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُعْتِقُ الْكَفَّارَةَ الْمَنْ وَمِثْلُهُ يَهُمُ الْكَفَّارَةَ الْكَافِ الْكَفَارَة الْكَافُ الْكُولُ الْمُعْتِقُلُهُ الْكُولُ الْمُعْتِقُ الْمُعْتِقُ الْمُعْتِقُلُ الْمُعْتِقَالَ اللّهُ الْمُعْتَقَلَالُهُ الْمُعْتَقَلَ الْكُولُ الْمُعْتِقُلُ اللّهُ الْمُعْتَقَالِ الْمُعْتِقُلُ اللّهُ الْمُعْتِقَلُ الْمُعْتِقُلُ الْمُعْتِقُلُ الْكَفَارَة الْمُعْتِقُلُهُ اللّهُ الْمُعْتِقُلُهُ اللّهُ الْمُعْتِقُلُ اللّهُ الْمُعْتِقَلِهُ الْمُعْتِقُلُهُ اللّهُ اللّهُ الْمُعْتِقُلُ اللهُ الْمُعْتَلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْتَالَ الْمُعْتِقُ الْمُعْتِقُلُ الْمُ الْمُعْتَلِقُ اللللْمُ الْمُعْتِقُ الْمُ الْمُعْلِقُ الْمُعْتِقُلُ اللّهُ الْمُولِقُولُ الْمُعْتِقُلُ الْمُعْتِقُ الْمُعْتِقُ الْمُعْتِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْتِقُولُ الْمُعْتِقُ الْمُعْتَقُلُ الْمُلْمُ الْمُعْتَقُلُولُ الْمُعْتِقُلِمُ الْمُعْتَقُلُولُ الْمُعْتِقُلُولُ الْمُعْتِقُ الْمُعْتِقُولُ اللّهُ الْمُعْتِقُ الْمُعْتِقُ اللّهُ اللّهُ الْمُعْتِقُولُ اللّ

{528} (فَإِنْ أَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدِهِ عَنْ كَفَّارِتِهِ ثُمَّ أَعْتَقَ بَاقِيه عَنْهَا جَازَ) لِأَنَّهُ أَعْتَقَهُ بِكَلَامَيْنِ

وَهِهَ: (2) الحديث لثبوت وَإِنْ اشْتَرَى أَبَاهُ أَوْ ابْنَهُ يَنْوِي بِالشِّرَاءِ الْكَفَّارَةَ جَازَ عَنْهَا / عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ فِيمَا يَحْسَبُ حَمَّادٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِم عُرْم، غَبر 3949) رَحِمٍ مُحْرَم، غَبر 3949)

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا، أَوْ شَقِيصًا، فِي ثَمْلُوكٍ، فَخَلَاصُهُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَإِلَّا قُوِّمَ عَلَيْهِ، فَاسْتُسْعِيَ بِهِ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ» (بخارى شريف: باب إذا أعتق نصيبا في عبد وليس له مال،نمبر 2527,مسلم شريف: باب ذكر سعاية العبد،نمبر 1503)

وجه: (1) الحديث لثبوت التجزئ في العتق / عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: « مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قُوّمَ عَلَيْهِ قِيمَةَ الْعَدْلِ، فَقَرْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ » (مسلم شريف: فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ » (مسلم شريف: كتاب العتق، غبر 1501م ابو داؤد شريف: باب فيمن روى أنه لا يستسعي، غبر: 3940) كتاب العتق، غبر المولاد كرے اور باقى كو آزاد كرے آواس نقص كا اعتبار نبيس ہے۔ كيونكه مالك مونے كى وجہ سے گويا كه پورا غلام ايك مرتبه بى آزاد موا، اور جو نقص آيا وہ ليني ملكيت ميں آيا، اور مون كا وہ ہے كى وجہ سے گويا كه پورا غلام ايك مرتبه بى آزاد موا، اور جو نقص آيا وہ ليني ملكيت ميں آيا، اور كا الله كارے بى كى وجہ سے گويا كه پورا غلام ايك معفوعنہ ہے۔

اضجع: چت لٹایا، اضحیة: قربانی کرنا، اصاب السکین: چھری لگ گئ

وَالنُّقْصَانُ مُتَمَكِّنٌ عَلَى مِلْكِهِ بِسَبَبِ الْإِعْتَاقِ بِجِهَةِ الْكَفَّارَةِ وَمِثْلُهُ غَيْرُ مَانِعٍ، كَمَنْ أَضْجَعَ شَاةً لِلْأُضْحِيَّةِ فَأَصَابَ السِّكِينُ عَيْنَهَا، بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ لِأَنَّ النُّقْصَانَ تَكَنَّى عَلَى مِلْكِ شَاةً لِلْأُضْحِيَّةِ فَأَصَابَ السِّكِينُ عَيْنَهَا، بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ لِأَنَّ النُّقْصَانَ تَكَنَّى عَلَى مِلْكِ الشَّرِيكِ وَهَذَا عَلَى أَصْلِ أَبِي حَنِيفَةً. أَمَّا عِنْدَهُمَا فَالْإِعْتَاقُ لَا يَتَجَرَّأُ، فَإِعْتَاقُ النِّصْفِ الشَّرِيكِ وَهَذَا عَلَى أَصْلِ أَبِي حَنِيفَةً. أَمَّا عِنْدَهُمَا فَالْإِعْتَاقُ لَا يَتَجَرَّأُ، فَإِعْتَاقُ النِّصْفِ الْعُتَاقُ الْكُلِّ فَلَا يَكُونُ إعْتَاقًا بِكَلَامَيْنِ.

{529} (وَإِنْ أَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدِهِ عَنْ كَفَّارَتِهِ ثُمَّ جَامَعَ الَّتِي ظَاهَرَ مِنْهَا ثُمُّ أَعْتَقَ بَاقِيه لَمْ يَجُزُ عِنْدَهُ، وَشَرْطُ الْإِعْتَاقِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْمَسِيسِ بِالنَّصِ، عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ) لِأَنَّ الْإِعْتَاقَ يَتَجَرَّأُ عِنْدَهُ، وَشَرْطُ الْإِعْتَاقِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْمَسِيسِ بِالنَّصِ، وَإِعْتَاقُ النِّصْفِ إِعْتَاقُ النِّصْفِ إِعْتَاقُ الْكُلِّ فَحَصَلَ الْكُلُّ قَبْلَ الْمُسِيس. الْمُسِيس.

{530} (وَإِذَا لَمْ يَجِدْ الْمُظَاهِرُ مَا يَعْتِقُ فَكَفَّارَتُهُ صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ لَيْسَ فِيهِمَا شَهْرُ

[520] وَإِدَا مُ عِجْد المطاهِر مَا يَعْتِق فَكَفَارَته صُوم سَهْرِينِ مَتَابِعَيْنِ سِسَ فِيهِما سَهْرِ مِنْهَا وَكُوك وَ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ ثُمُّ أَعْتَقَ بَاقِيه لَمْ يَجُوْدُ وَنَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ ثُنْ يَتَمَاسًا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (3) فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَنْ يَتَمَاسًا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (3) فَمَنْ لَمْ يَجِد فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَنْ يَتَمَاسًا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (3) فَمَنْ لَمْ يَجِد فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مَنْ يَتَمَاسًا فَمَنْ لَا يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِينَ مِسْكِينًا (الجَادلة: 58، 14) مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا فَمَنْ لَا يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِينَ مِسْكِينًا (الجَادلة: 58، 14) الله صلى الله عليه وسلم: « مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قُومَ عَلَيْهِ قِيمَةَ الْعَدْلِ، وَإِلّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ » (مسلم شريف: فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِمَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ يَصِيبًا، أَوْ كَانَ لَهُ مَالُ يَستسعي، غير: 940) عَنْ أَي هُمْرُونَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا، أَوْ عَنْ أَيِهِ غَيْرٍ عَيْنَ مَعْرُوكِ، فَخَلَاصُهُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَإِلَّا قُومَ عَلَيْهِ، فَاسْتُسْعِيَ بِهِ غَيْرً عَيْ مَلُوكٍ، فَخَلَاصُهُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَإِلَّا قُومَ عَلَيْهِ، فَاسْتُسْعِي بِهِ غَيْرً مُشَوقٍ عَلَيْهِ، فَاسْتُسْعِي بِهِ عَيْهُ وَمُ عَلَيْهِ، فَاسُدُهُ عَلَيْهِ، فَالْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى عَلَى الْكَالُهُ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى الْهُ عَلَى عَبْلُهُ عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْه

{530} وجه: (1) الآية لثبوت الصوم شهرين متتابعين في كفارة الظهار إذا لم يجد الغلام

شريف: باب ذكر سعاية العبد، غبر 1503)

رَمَضَانَ وَلَا يَوْمُ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمُ النَّحْرِ وَلَا أَيَّامُ التَّشْرِيقِ) أَمَّا التَّتَابُعُ فَلِأَنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ وَشَهْرُ رَمَضَانَ لَا يَقَعُ عَنْ الظِّهَارِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ وَالصَّوْمُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ وَشَهْرُ رَمَضَانَ لَا يَقَعُ عَنْ الظِّهَارِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ وَالصَّوْمُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ مَنْهِيٌّ عَنْهُ فَلَا يَنُوبُ عَنْ الْوَاجِبِ الْكَامِلِ.

{531} (فَإِنْ جَامَعَ الَّتِي ظَاهَرَ مِنْهَا فِي خِلَالِ الشَّهْرَيْنِ لَيْلًا عَامِدًا أَوْ نَهَارًا نَاسِيًا اسْتَأْنَفَ الصَّوْمَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ)

/ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمُّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (3) فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِينَ مِسْكِينًا (الجادلة: 58، الآية: 3، 4)

**وَهِه:** (1) قول التابعي لثبوت الصوم شهرين متتابعين في كفارة الظهار / عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: إِنَّ جَعَلَ بَيْنَهُمَا شَهْرَ رَمَضَانَ، أَوْ يَوْمَ النَّحْرِ لَمْ يُوَالِ حِينَئِذٍ يَقُولُ: «يَسْتَأْنِفُ» (مصنف عبدالرزاق: باب يصوم في الظهار شهرا ثم يمرض،نمبر 11519)

وجه: (2) قول التابعي لثبوت الصوم شهرين متتابعين في كفارة الظهار / سَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ، عَنِ الطَّهار الرَّجُلِ يَصُومُ شَهْرًا فِي الظِّهَارِ ثُمَّ يَمْرَضُ فَيُفْطِرُ قَالَ: «فَلْيَسْتَأْنِفْ» (باب يصوم في الظهار شهرا ثم يمرض، نمبر 11509)

{531} وجه: (1) الآية لثبوت إِنْ جَامَعَ الَّتِي ظَاهَرَ مِنْهَا فِي خِلَالِ الشَّهْرَيْنِ لَيْلًا عَامِدًا أَوْ نَهَارًا نَاسِيًا اسْتَأْنَفَ الصَّوْمَ / فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا فَمَنْ لَمْ يَسْرَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا فَمَنْ لَمْ يَسْرَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا فَمَنْ لَمْ يَسْرَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا فَمَنْ لَمْ يَسْرَعِعْ فَإِطْعًامُ سِتِينَ مِسْكِينًا (المجادلة: 58، الآية: 4)

المجا: (2) قول الصحابي لثبوت إِنْ جَامَعَ الَّتِي ظَاهَرَ مِنْهَا فِي خِلَالِ الشَّهْرَيْنِ لَيْلًا عَامِدًا أَوْ خَيْرِهِ فِي الْمُظَاهِرِ يَصُومُ ثُمَّ يَقَعُ عَلَى امْرَأَتِهِ أَوْ خَيْرِهِ فِي الْمُظَاهِرِ يَصُومُ ثُمَّ يَقَعُ عَلَى امْرَأَتِهِ قَالرُ أَنْ يُتِمَّ صَوْمَهُ قَالَ: «يُهْدَمُ الصَّوَمُ» قَالَ: «وَإِنْ أَطْعَمَ بَعْضَ الْمَسَاكِينِ، ثُمَّ وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ فَلَا يَنْهَدِمُ، وَلَكِنْ لِيُطْعِمْ مَا بَقِيَ» (مصنف عبدالرزاق: باب المظاهر يصوم ثم يوسر للعتق، غبر 11508)

{532} وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا يَسْتَأْنِفُ لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ التَّتَابُعَ، إِذْ لَا يَفْسُدُ بِهِ الصَّوْمُ وَهُوَ الشَّرْطُ، وَإِنْ كَانَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمَسِيسِ شَرْطًا فَفِيمَا ذَهَبْنَا إلَيْهِ تَقْدِيمُ الْبَعْضِ وَفِيمَا قُلْتُمْ الشَّرْطُ، وَإِنْ كَانَ تَقْدِيمُ الْبَعْضِ وَفِيمَا قُلْتُمْ تَأْخِيرُ الْكُلِّ عَنْهُ. وَهُمُمَا أَنَّ الشَّرْطَ فِي الصَّوْمِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْمَسِيسِ وَأَنْ يَكُونَ خَالِيًا عَنْهُ ضَرُورَةً بِالنَّصِ، وَهَذَا الشَّرْطُ يَنْعَدِمُ بِهِ فَيَسْتَأْنِفُ

{533} (وَإِنْ أَفْطَرَ مِنْهَا يَوْمًا بِعُذْرٍ أَوْ بِغَيْرِ عُذْرٍ اسْتَأْنَفَ) لِفَوَاتِ التَّتَابُعِ وَهُو قَادِرٌ عَلَيْهِ عَادَةً.

{534} (وَإِنْ ظَاهَرَ الْعَبْدُ لَمْ يَجُزْ فِي الْكَفَّارَةِ إِلَّا الصَّوْمُ) لِأَنَّهُ لَا مِلْكَ لَهُ فَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ التَّكْفِيرِ بِالْمَالِ

{535} (وَإِنْ أَعْتَقَ الْمَوْلَى أَوْ أَطْعَمَ عَنْهُ لَمْ يَجْزِهِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْمِلْكِ فَلَا يَصِيرُ مَالِكًا بِتَمْلِيكِهِ.

{536} (وَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ الْمُظَاهِرُ الصِّيَامَ أَطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا) لِقَوْلِهِ تَعَالَى {فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا} [الجادلة: 4]

{532} وجه: (2) قول التابعي لثبوت إِنْ جَامَعَ الَّتِي ظَاهَرَ مِنْهَا فِي خِلَالِ الشَّهْرَيْنِ لَيْلًا عَامِدًا أَوْ كَارًا نَاسِيًا لَا يَسْتَأْنَفَ الصَّوْمَ عند أَبِي يوسف / عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: «إِذَا مَرِضَ فَأَفْطَرَ عَامِدًا أَوْ كَارًا نَاسِيًا لَا يَسْتَأْنَفَ الصَّوْمَ عند أَبِي يوسف / عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: «إِذَا مَرِضَ فَأَفْطَرَ قَلْ اللهار شهرا ثم يمرض، غبر 11517) قَطَنَى، وَلَمْ يَسْتَأْنِفُ» (مصنف عبدالرزاق: باب يصوم في الظهار شهرا ثم يمرض، غبر عُذْرٍ اسْتَأْنَفَ / وَهِلَا التّابعي لثبوت إِنْ أَفْطَرَ مِنْهَا يَوْمًا بِعُذْرٍ أَوْ بِغَيْرٍ عُذْرٍ اسْتَأْنَفَ / سَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ، عَنِ الرَّجُلِ يَصُومُ شَهْرًا فِي الظّهارِ ثُمَّ يَمْرَضُ فَيُفْطِرُ قَالَ: «فَلْيَسْتَأْنِفْ» عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «يَسْتَأْنِفُ صِيَامَهُ» (مصنف عبد الرزاق: باب يصوم في الظهار شهرا ثم يمرض، غبر 11511,11509)

{536} **وجه:** (1) الآية لثبوت الطعام في كفارة الظهار / فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا (المجادلة: 58، الآية: 4)

وجه: (2) الآية لثبوت الطعام في كفارة الظهار / عَنْ سَلَمَةَ بْن صَخْرٍ . . . قَالَ: فَصُمْ

{537} (وَيُطْعِمُ كُلَّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرِّ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ قِيمَةَ ذَلِكَ) لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِي حَدِيثِ أَوْسِ بْنِ الصَّامِتِ وَسَهْلِ بْنِ صَخْرٍ: «لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرِّ» وَلِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ دَفْعُ حَاجَةِ الْيَوْمِ لِكُلِّ مِسْكِينٍ فَيُعْتَبَرُ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ، وَقَوْلُهُ أَوْ قِيمَةُ ذَلِكَ مَذْهَبُنَا وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي الزَّكَاةِ

شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ قَالَ: وَهَلْ أَصَبْتُ الَّذِي أَصَبْتُ إِلَّا مِنَ الصِّيَامِ قَالَ: فَأَطْعِمْ وَسْقًا مِنْ تَمْرٍ بَيْنَ سِتِّينَ مِسْكِينًا (ابو داؤد شريف: باب في الظهار، نمبر2213)

{537} وجه: (1) قول الصحابي لثبوت مقدار الطعام في كفارة الظهار / فأَطْعِمْ وَسْقًا مِنْ مَنْ سِتِّينَ مِسْكِينًا (ابوداؤدشريف: باب في الظهار، نمبر 2213 رسنن بيهقي: باب لا يجزي أن يطعم أقل من ستين مسكينا كل مسكين مدا من طعام بلده، نمبر 15287)

وجه: (2) الحديث لثبوت مقدار الطعام في كفارة الظهار / عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «كُنَّا نُعْطِيهَا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ مَعْدٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ رَبِيبٍ، فَلَمَّا جَاءَ مُعَاوِيَةُ، وَجَاءَتِ السَّمْرَاءُ، قَالَ: أَرَى مُدَّا مِنْ هَذَا يَعْدِلُ مُدَّيْنِ.» (بخاري شريف: باب صاع من زبيب، غبر 1508, مسلم شريف: باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير، غبر 985)

وجه: (3) الحديث لثبوت مقدار الطعام في كفارة الظهار / أَبِي صُعَيْرٍ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «صَاعٌ مِنْ بُرِّ أَوْ قَمْحٍ عَلَى كُلِّ اثْنَيْنِ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ (ابوداؤد شريف: باب من روى نصف صاع من قمح، نمبر 1619)

وجه: (4) الحديث لثبوت مقدار الطعام في كفارة الظهار / عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم ، فَقَالَ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَلْيَتَصَدَّقْ بِنِصْفِ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ ، أَوْ صَاعٍ مِنْ ثَيْدٍ ، أَوْ صَاعٍ مِنْ زَبِيبٍ ، أَوْ صَاعٍ مِنْ زَبِيبٍ ، أَوْ صَاعٍ مِنْ وَقِيقٍ ، أَوْ صَاعٍ مِنْ زَبِيبٍ ، أَوْ صَاعٍ مِنْ سُلْتٍ» (دارقطني: كتاب زكاة الفطر، نمبر 2117)

{538} (فَإِنْ أَعْطَى مَنَّا مِنْ بُرِّ وَمَنَوَيْنِ مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ جَازَ) لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ إذْ الجُنْسُ مُتَّجِدٌ

{539} (وَإِنْ أَمَرَ غَيْرَهُ أَنْ يُطْعِمَ عَنْهُ مِنْ ظِهَارِهِ فَفَعَلَ أَجْزَأَهُ) لِأَنَّهُ اسْتِقْرَاضٌ مَعْنَى وَالْفَقِيرُ قَابِضٌ لَهُ أَوَّلًا ثُمُّ لِنَفْسِهِ فَتَحَقَّقَ تَمَلُّكُهُ ثُمَّ تَمْلِيكُهُ

{540} (فَإِنْ غَدَّاهُمْ وَعَشَّاهُمْ جَازَ قَلِيلًا كَانَ مَا أَكَلُوا أَوْ كَثِيرًا) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يُجْزِئُهُ اللَّمْلِيكُ اغْتِبَارًا بِالزَّكَاةِ وَصَدَقَةِ الْفِطْرِ، وَهَذَا لِأَنَّ التَّمْلِيكَ أَدْفَعُ لِلْحَاجَةِ فَلَا يَنُوبُ مَنَابَهُ الْإِبَاحَةُ. وَلَنَا أَنَّ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ هُوَ الْإِطْعَامُ وَهُوَ حَقِيقَةٌ فِي التَّمْكِينِ مِنْ الطُّعْمِ وَفِي مَنَابَهُ الْإِبَاحَةِ ذَلِكَ كَمَا فِي التَّمْلِيكِ، أَمَّا الْوَاجِبُ فِي الزَّكَاةِ الْإِيتَاءُ وَفِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ الْأَدَاءُ وَهُمَا لِلتَّمْلِيكِ حَقِيقَةً

[539] وجه: (1) الحديث لثبوت النيابة في كفارة الظهار جائز / عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: «أَنَّ رَجُلًا تَقَاضَى رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَأَغْلَظَ لَهُ، فَهَمَّ أَصْحَابُهُ، فَقَالَ: وَعُوهُ، فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحُقِّ مَقَالًا، وَاشْتَرُوا لَهُ بَعِيرًا فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، وَقَالُوا: لَا نَجِدُ إِلَّا أَفْضَلَ مِنْ سِيّهِ، قَالَ: اشْتَرُوهُ، فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، فَإِنَّ خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً.» (بخاري شريف: باب استقراض الإبل، غبر 2390)

{540} **وَجِه:** (1) الآية لثبوت إِنْ غَدَّاهُمْ وَعَشَّاهُمْ جَازَ / فَمَنْ لَمٌ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا (الجادلة: 58، الآية: 4)

وجه: (2) الحديث لثبوت إِنْ غَدَّاهُمْ وَعَشَّاهُمْ جَازَ / عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم زَكَاةَ الْفِطْرِ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى «فَرَضَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم زَكَاةَ الْفِطْرِ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى الْعُبْدِ وَالْخُرِّ، وَالذَّكِرِ وَالْأُنثَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ كِمَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ» (بخاري شريف: باب فرض صدقة الفطر، غبر 1503, مسلم شريف: باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير، غبر 984)

**أصول:** كفاره مين نيابت چلق ہے۔

{541} (وَلَوْ كَانَ فِيمَنْ عَشَّاهُمْ صَبِيٌّ فَطِيمٌ لَا يُجْزِئُهُ) لِأَنَّهُ لَا يَسْتَوْفِي كَامِلًا، وَلَا بُدَّ مِنْ الْإِدَامِ فِي خُبْزِ الشَّعِيرِ لِيُمْكِنَهُ الاِسْتِيفَاءُ إِلَى الشِّبَعِ، وَفِي خُبْزِ الْجِنْطَةِ لَا يُشْتَرَطُ الْإِدَامُ. الْإِدَامِ فِي خُبْزِ الشَّعِيرِ لِيُمْكِنَهُ الاِسْتِيفَاءُ إِلَى الشِّبَعِ، وَفِي خُبْزِ الْجِنْطَةِ لَا يُشْتَرَطُ الْإِدَامُ. {542} (وَإِنْ أَطْعَمَ مِسْكِينًا وَاحِدًا سِتِينَ يَوْمًا أَجْزَأَهُ، وَإِنْ أَعْطَاهُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ لَمْ يَجْزِهِ إِلَّا عَنْ يَوْمِهِ) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ سَدُّ حَلَّةِ الْمُحْتَاجِ وَالْجَاجَةُ تَتَجَدَّدُ فِي كُلِّ يَوْمٍ، فَالدَّفْعُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ التَّا يَوْمِ إِلَى غَيْرِهِ، وَهَذَا فِي الْإِبَاحَةِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ. وَأَمَّا التَّمْلِيكُ مِنْ مِسْكِينٍ وَاحِدٍ النَّانِي كَالدَّفْعِ إِلَى غَيْرِهِ، وَهَذَا فِي الْإِبَاحَةِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ. وَأَمَّا التَّمْلِيكُ مِنْ مِسْكِينٍ وَاحِدٍ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ بِدَفَعَاتٍ، فَقَدْ قِيلَ لَا يُجْزِئُهُ، وَقَدْ قِيلَ يُجْزِئُهُ لِأَنَّ الْتَمْلِيكُ مِنْ التَّمْلِيكِ تَتَجَدَّدُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ بِدَفَعَاتٍ، فَقَدْ قِيلَ لَا يُجْزِئُهُ، وَقَدْ قِيلَ يُجْزِئُهُ لِأَنَّ التَّفْرِيقَ وَاحِدٍ بِإِللَّاصِ.

{543} (وَإِنْ قَرُبَ الَّتِي ظَاهَرَ مِنْهَا فِي خِلَالِ الْإِطْعَامِ لَمْ يَسْتَأْنِفْ) لِأَنَّهُ تَعَالَى مَا شَرَطَ فِي الْإِطْعَامِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْمَسِيسِ، إلَّا أَنَّهُ يُمُنَعُ مِنْ الْمَسِيسِ قَبْلَهُ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِعْتَاقِ الْإِطْعَامِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْمَسِيسِ، إلَّا أَنَّهُ يُمُنَعُ مِنْ الْمَسِيسِ قَبْلَهُ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِعْتَاقِ أَوْ الصَّوْمِ فَيَقَعَانِ بَعْدَ الْمَسِيسِ، وَالْمَنْعُ لِمَعْنَى فِي غَيْرِهِ لَا يَعْدَمُ الْمَشْرُوعِيَّةَ فِي نَفْسِهِ.

{544} (وَإِذَا أَطْعَمَ عَنْ ظِهَارَيْنِ سِتِّينَ مِسْكِينًا كُلَّ مِسْكِينٍ صَاعًا مِنْ بُرِّ لَمْ يَجْزِهِ إلَّا عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ.

{545} وَقَالَ مُحَمَّدٌ يُجْزِئُهُ عَنْهُمَا، وَإِنْ أَطْعَمَ ذَلِكَ عَنْ إِفْطَارٍ وَظِهَارٍ أَجْزَأَهُ عَنْهُمَا) لَهُ أَنَّ بِالْمُؤَدَّى وَفَاءً هِمِمَا وَالْمَصْرُوفُ إِلَيْهِ مَحِلٌ هَمُّمَا فَيَقَعُ عَنْهُمَا كَمَا لَوْ اخْتَلَفَ السَّبَبُ أَوْ فَرَّقَ بِالْمُؤَدَّى وَفَاءً هِمِمَا وَالْمَصْرُوفُ إِلَيْهِ مَحِلٌ هَمُّمَا فَيَقَعُ عَنْهُمَا كَمَا لَوْ اخْتَلَفَ السَّبَبُ أَوْ فَرَّقَ فِي الْمُؤَدِّى وَفَكُمَا أَنَّ النِّيَّةَ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ لَغُوْ وَفِي الْجِنْسَيْنِ مُعْتَبَرَةٌ، وَإِذَا لَعَتْ النِّيَّةُ وَالْمُؤَدِّى يَصْلُحُ كَفَّارَةً وَاحِدَةً لِأَنَّ نِصْفَ الصَّاعِ أَدْنَى الْمَقَادِيرِ فَيَمْنَعُ النَّقُصَانَ دُونَ وَالْمُؤَدِّى يَصْلُحُ كَفَّارَةً وَاحِدَةً لِأَنَّ نِصْفَ الصَّاعِ أَدْنَى الْمَقَادِيرِ فَيَمْنَعُ النَّقُصَانَ دُونَ

{543} **وَهِه:** (1) الآية لثبوت إِنْ جامع في خلال الإطعام لم يستأنف / فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا (المجادلة: 58، الآية: 4)

**اُصول:** بیک وقت آدھاصاع سے زیادہ دینا بھی ایک ہی کفارے کے تھم میں ہے۔ البتہ اس سے کم دینا جائز نہیں۔

لغت: شبع: پید بھر کر، ادام: سالن، ایس چیز جسسے چیز کرروئی کھائی جاسکے، شعیر: جو،جوکی روئی، استیفاء: پوراوصول کرنا۔

الزِّيَادَةِ فَيَقَعُ عَنْهُمَا كَمَا إِذَا نَوَى أَصْلَ الْكَفَّارَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا فَرَّقَ فِي الدَّفْعِ لِأَنَّهُ فِي الدَّفْعَةِ الثَّانِيَةِ فِي حُكْمِ مِسْكِينِ آخَرَ

{546} (وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَتَا ظِهَارٍ فَأَعْتَقَ رَقَبَتَيْنِ لَا يَنْوِي عَنْ إحْدَاهُمَا بِعَيْنِهَا جَازَ عَنْهُمَا، وَكَذَا إِذَا صَامَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ أَطْعَمَ مِائَةً وَعِشْرِينَ مِسْكِينًا جَازَ) لِأَنَّ الجِنْسَ مُتَّحِدٌ فَلَا حَاجَةَ إِلَى نِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ

[547] (وَإِنْ أَعْتَقَ عَنْهُمَا رَقَبَةً وَاحِدَةً أَوْ صَامَ شَهْرَيْنِ كَانَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ عَنْ أَحَدِهِمَا فَقَالَ رُفَرُ: لَا يَجْزِيه عَنْ أَحَدِهِمَا فِي الْفَصْلَيْنِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَهُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ عَنْ أَحَدِهِمَا فِي الْفَصْلَيْنِ لِأَنَّ الْكَفَّارَاتِ فِي الْفَصْلَيْنِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَهُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ عَنْ أَحَدِهِمَا فِي الْفَصْلَيْنِ لِأَنَّ الْكَفَّارَاتِ كُلَّهَا بِاعْتِبَارِ اتِجَادِ الْمَقْصُودِ جِنْسٌ وَاحِدٌ. وَجْهُ قَوْلِ رُفَرَ أَنَّهُ أَعْتَقَ عَنْ كُلِّ ظِهَارٍ نِصْفَ كُلَّهَا بِاعْتِبَارِ اتِجَادِ الْمَقْصُودِ جِنْسٌ وَاحِدٌ. وَجْهُ قَوْلِ رُفَرَ أَنَّهُ أَعْتَقَ عَنْ كُلِّ ظِهَارٍ نِصْفَ الْعَبْدِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ عَنْ أَحَدِهِمَا بَعْدَمَا أَعْتَقَ عَنْهُمَا خِرُوجِ الْأَمْرِ مِنْ يَدِهِ. وَلَنَا أَنَّ نِيَّةَ الْعَبْدِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ عَنْ أَحَدِهِمَا بَعْدَمَا أَعْتَقَ عَنْهُمَا خِرُوجِ الْأَمْرِ مِنْ يَدِهِ. وَلَنَا أَنَّ نِيَّةَ الْتَعْبِينِ فِي الْجُنْسِ الْمُخْتَلِفِ مُفِيدَةً، وَاخْتِلَافُ الْجُنْسِ الْمُخْتَلِفِ مُولِهُ الْخُنُومِ وَلَوْدِ الْعَلَى الْتَعْرِيهِ عَنْ قَضَاءِ مَوْمُ الْتَعْرِيهِ وَاحِدٍ. وَنَظِيرُ الثَّالِيْ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ صَوْمُ الْقَضَاءِ وَالنَّذُو فَإِنَّهُ لَا يُولِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ صَوْمُ الْقَضَاءِ وَالنَّذُرِ فَإِنَّهُ لَكُ أَلَّهُ فِي وَاللَّهُ مَنْ التَّمْيِيزِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

**اُصول:** جنس ایک ہو تو ہر ایک کو خصوصی طور پر متعین کرناضر وری نہیں ہے۔ بعد میں تخصیص کرنا کجی کا فی ہو جائے گا۔ اور جنس دو ہوں تو ادا کرتے وقت ہی متعین کرناضر وری ہے۔

## بَابُ اللِّعَانِ

{548} قَالَ (إِذَا قَذَفَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالزِّنَا وَهُمَا مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ وَالْمَرْأَةُ مِّنْ يُحَدُّ قَاذِفُهَا أَوْ نَفَى نَسَبَ وَلَدِهَا وَطَالَبَتْهُ بِمُوجِبِ الْقَذْفِ فَعَلَيْهِ اللِّعَانُ) وَالْأَصْلُ أَنَّ اللِّعَانَ عِنْدَنَا شَهَادَاتٌ مُؤَكَّدَاتٌ بِالْأَيْمَانِ مَقْرُونَةٌ بِاللَّعْنِ قَائِمَةٌ مَقَامَ حَدِّ الْقَذْفِ فِي حَقِّهِ وَمَقَامَ حَدِّ الزِّنَا شَهَادَاتٌ مُؤَكَّدَاتٌ بِالْأَيْمَانِ مَقْرُونَةٌ بِاللَّعْنِ قَائِمَةٌ مَقَامَ حَدِّ الْقَذْفِ فِي حَقِّهِ وَمَقَامَ حَدِّ الزِّنَا فِي حَقِّهِ وَمَقَامَ حَدِّ الزِّنَا فِي عَلِيهِ وَمَقَامَ حَدِّ الزِّنَا وَهُمَا لَكُونُ فَي حَقِّهِ وَمَقَامَ حَدِّ الزِّنَا وَهُمَا اللَّهُ بَعَالَى { وَلَا سُتِثْنَاءُ إِنَّا لَكُونُ اللَّهُ الللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

وجه: (2) الحديث لثبوت اللعان / «أَنَّ عُويُمِرًا الْعَجْلَايَّ جَاءَ إِلَى عَاصِم بْنِ عَدِيِّ الْأَنْصَارِيّ، فَقَالَ لَهُ: يَا عَاصِمُ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ، أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ سَلْ فَقَالَ لَهُ: يَا عَاصِمُ عَنْ ذَلِكَ فَكُرِهَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ ذَلِكَ فَكُرِهَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ ذَلِكَ فَكُرِهَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم الْمَسَائِلَ وَعَابَعَا حَتَّى كَبُرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا شَعِعَ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ جَاءَهُ عُويُمِرٌ، فَقَالَ: يَا عَاصِمُ، مَاذَا قَالَ لَكَ الله عليه وسلم، فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ لِعُويُمِرٍ: لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ، قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ عَاصِمُ لِعُويُمِرٍ: لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ، قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ عَاصِمُ لِعُويُمِرٍ: لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ، قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتُهُ عَنْهَا، فَقَالَ عُويُمِرِ: وَاللهِ لَا أَنْتَهِي حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا، فَقَالَ عُويُمِرٌ: وَاللهِ لَا أَنْتَهِي حَتَّى أَسُؤُلُ اللهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا عَلْهِ وسلم الله عليه وسلم الله عليه وسلم وسلم وسَطَ النَّاسِ، فَقَالَ: يَا رَسُولُ اللهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا

بِاللَّعْنِ لَوْ كَانَ كَاذِبًا وَهُوَ قَائِمٌ مَقَامَ حَدِّ الْقَذْفِ وَفِي جَانِبِهَا بِالْغَضَبِ وَهُوَ قَائِمٌ مَقَامَ حَدِّ الْقَذْفِ وَفِي جَانِبِهَا بِالْغَضَبِ وَهُوَ قَائِمٌ مَقَامَ حَدِّ النَّهَادَةِ لِأَنَّ الرُّكْنَ فِيهِ الشَّهَادَةُ وَلَا بُدَّ الزِّنَ، إِذَا ثَبَتَ هَذَا نَقُولُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَا مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ لِأَنَّ الرُّكْنَ فِيهِ الشَّهَادَةُ وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَنْ يَكُونَ هِيَ مِمَّنْ يُحَدُّ قَاذِفُهَا لِأَنَّهُ قَائِمٌ فِي حَقِّهِ مَقَامَ حَدِّ الْقَذْفِ فَلَا بُدَّ مِنْ إحْصَافِهَا، وَيَجُبُ بِنَفْي الْوَلَدِ لِأَنَّهُ لَمَّا نَفَى وَلَدَهَا صَارَ قَاذِفًا لَهَا ظَاهِرًا وَلَا يُعْتَبَرُ احْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ وَيَجِبُ بِنَفْي الْوَلَدِ لِأَنَّهُ لَمَّا نَفَى وَلَدَهَا صَارَ قَاذِفًا لَهَا ظَاهِرًا وَلَا يُعْتَبَرُ احْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ

وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: قَدْ أُنْزِلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ، فَاذْهَبْ فَأْتِ بِهَا. قَالَ سَهْلٌ: فَتَلَاعَنَا وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ إِنْ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَلَمَّا فَرَغَا مِنْ تَلَاعُنِهِمَا قَالَ عُوَيْمِرٌ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللهِ إِنْ أَمْسَكُتُهَا، فَطَلَقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم». قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكَانَتْ سُنَّةَ الْمُتَلَاعِنَيْنِ (بخاري شريف: باب اللعان ومن طلق بعد اللعان، غبر: \$308,مسلم شريف: كتاب اللعان، غبر: \$41, ابوداؤد شريف: باب في اللعان، غبر: \$2245)

النّبِيّ صلى الله عليه وسلم بِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ فَقَالَ النّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الْبَيّنَةَ أَوْ حَدُّ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم الْبَيّنَةَ أَوْ حَدُّ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم الْبَيّنَةَ أَوْ حَدُّ فِي ظَهْرِكَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِذَا رَأَى أَحَدُنَا رَجُلًا عَلَى امْرَأَتِهِ يَلْتَمِسُ الْبَيّنَةَ فَجَعَلَ النّبِيُ وَفَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِذَا رَأَى أَحَدُنَا رَجُلًا عَلَى امْرَأَتِهِ يَلْتَمِسُ الْبَيّنَةَ فَجَعَلَ النّبِي صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: الْبَيّنَةَ وَإِلَّا فَحَدُّ فِي ظَهْرِكَ فَقَالَ هِلَالٌ: وَالّذِي بَعَثَكَ بِاخْقِ نَبِيًّا صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: الْبَيّنَةَ وَإِلَّا فَحَدُّ فِي ظَهْرِكَ فَقَالَ هِلَالٌ: وَالّذِي بَعَثَكَ بِاخْقِ نَبِيًّا إِيّ لَصَادِقٌ، وَلَيُنْزِلَنَّ اللهُ فِي أَمْرِي مَا يُبَرِّئُ بِهِ ظَهْرِي مِنَ الْحُدِّ فَنَزَلَتْ { وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ إِي لَكُنْ هَمُ شُهَدَاءُ إِلا أَنْفُسُهُمْ } قَرَأً حَتَّى بَلَغَ { مِنَ الصَّادِقِينَ } (ابو داؤد شريف: باب في اللعان، غير 2254)

**٩٩٠:** (1) الآية لثبوت اللعان بالتهمة / الَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمٌ يَكُنْ هَٰمُ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ (النور: 24، الآية: 6)

وجه: (1) الحديث لثبوت "اللعان بالمسلمة" / عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّيِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: " أَرْبُعٌ مِنَ النِّسَاءِ لَا مُلَاعَنَةَ بَيْنَهُنَّ: النَّصْرَانِيَّةُ تَعْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْيَهُودِيَّةُ تَعْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْحُرَّةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْحُرَّةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْحُرَّةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْحَرَّةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْحَرَّةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْحُرَّةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْحَرْةِ تَحْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْحَرْقُ لَحْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْحَرْقُ لَحْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْمَمْلُوكِ، وَالْمَمْلُوكِ، وَالْمَمْلُوكِ، وَالْمَسْلِمِ، وَالْحَرْقُ لَعْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْمَسْلِمِ، وَالْمُسْلِمِ، وَالْمُسْلِمِ، وَالْمُسْلِمِ، وَالْمَسْلِمِ، وَالْمُسْلِمِ، وَالْمُسْلِمِ، وَالْمُسْلِمِ، وَالْمُسْلِمِ، وَالْمُسْلِمِ، وَالْمُسْلِمِ، وَالْمُسْلِمِ، وَالْمُسْلِمِ، وَالْمَسْلِمِ، وَالْمُسْلِمِ، وَالْمُسْلِمِ وَالْمُو

الْوَلَدُ مِنْ غَيْرِهِ بِالْوَطْءِ مِنْ شُبْهَةٍ، كَمَا إِذَا نَفَى أَجْنَبِيُّ نَسَبَهُ عَنْ أَبِيهِ الْمَعْرُوفِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّسَبِ الْفِرَاشِ الصَّحِيحُ وَالْفَاسِدُ مُلْحَقٌ بِهِ. فَنَفْيُهُ عَنْ الْفِرَاشِ الصَّحِيحِ قَذْفٌ حَقَّ يَظْهَرَ الْمُلْحَقُ بِهِ وَيُشْتَرَطُ طَلَبُهَا لِأَنَّهُ حَقُّهَا فَلَا بُدَّ مِنْ طَلَبِهَا كَسَائِرِ الْحُقُوقِ حَقَّ يَظْهَرَ الْمُلْحَقُ بِهِ وَيُشْتَرَطُ طَلَبُهَا لِأَنَّهُ حَقَّهَا فَلَا بُدَّ مِنْ طَلَبِهَا كَسَائِرِ الْحُقُوقِ حَقَّ يَظْهَرَ الْمُلْحَقُ بِهِ وَيُشْتَرَطُ طَلَبُهَا لِأَنَّهُ حَقَّ يُلَاعِنَ أَوْ يُكَذِّبَ نَفْسَهُ) لِأَنَّهُ حَقَّ مُسْتَحَقَّ عَلَيْهِ وَهُو قَادِرٌ عَلَى إِيفَائِهِ فَيُحْبَسُ بِهِ حَتَّى يَأْتِيَ عِمَا هُوَ عَلَيْهِ أَوْ يُكَذِّبَ نَفْسَهُ لِيَرَّفِعَ السَّبَبُ عَلَيْهِ وَهُو قَادِرٌ عَلَى إِيفَائِهِ فَيُحْبَسُ بِهِ حَتَّى يَأْتِيَ عِمَا هُوَ عَلَيْهِ أَوْ يُكَذِّبَ نَفْسَهُ لِيَرَّفِعَ السَّبَبُ عَلَيْهِ وَهُو قَادِرٌ عَلَى إِيفَائِهِ فَيُحْبَسُ بِهِ حَتَّى يَأْتِيَ عِمَا هُوَ عَلَيْهِ أَوْ يُكَذِّبَ نَفْسَهُ لِيَرَّفِعَ السَّبَبُ \$ \$ وَلُو لَاعَنَ وَجَبَ عَلَيْهَا اللِّعَانُ ) لِمَا تَلَوْنَا مِنْ النَّصِ إِلَّا أَنَّهُ يُبْتَدَأُ بِالزَّوْجِ لِأَنَّهُ يُثَوَى الْمَاثُونَا مِنْ النَّصِ إِلَّا أَنَّهُ يُبْتَدَأُ بِالزَّوْجِ لِأَنَّهُ لَكُونَا مِنْ النَّصِ إِلَا أَنَّهُ يُبْتَدَأُ بِالزَّوْجِ لِأَنَّهُ لِيَلِيَا عَلَى اللَّوْقُ فَو لَيْ لَكَانُ إِلَى الْمُعْرَاقِ مِنْ النَّصِ إِلَا أَنَّهُ يُبْتَدَأً بِالزَّوْجِ لِأَنَّهُ لِيَلِهِ الْمَالَالِ الْقَالُونَا مِنْ النَّصِ إِلَّا أَنَّهُ يُبْتَدَأً بِالزَّوْجِ لِأَنَّهُ لَيْ الْمَنْ وَمِ

شريف: باب اللعان، غير 2071)

وجه: (1) الآية لثبوت "اللعان شهادات مؤكدة بالايمان مقرونة باللعن" / فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللهِ (النور: 24، الآية: 6)

وجه: (1) الحديث لثبوت اللعان / عَنِ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَاعَنَ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ فَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَأَلْحُقَ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ.» (بخارى شريف: باب يلحق الولد بالملاعنة، نمبر 5315, مسلم شريف: كتاب اللعان، نمبر 1494)

{549} **وَهِهَ**: (1) الحديث لثبوت "إِنْ امْتَنَعَ مِنْهُ حَبَسَهُ الْحَاكِمُ حَتَّى يُلَاعِنَ أَوْ يُكَذِّبَ نَفْسَهُ" / «أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِشَوِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بشَوِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الْبَيِّنَةَ أَوْ حَدُّ فِي ظَهْرِكَ (ابو داؤد شريف: باب في اللعان، نمبر 2254)

لغت: الفراش الصحيح: نكاح كرك وطى كى مواور بچه پيدا كيا مواس كوالفراش الصحيح كتية بين، الفراش الفحيح كتية بين، الفراش الفاسد: نكاح فاسدك ذريعه وطى كى مو، ياشبه مين وطى كى مواور اس سے بچه پيدا مواموتواس كو الفراش الفاسد كتية بين، عام حالات مين اس كااعتبار نهين ہے۔

{550} وجه: (1) الآية لثبوت إن لاعن الزوج وجب عليها اللعان / وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمُّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (4) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (5) وَالَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (5) وَالَّذِينَ يَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ (5) وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ

هُوَ الْمُدَّعِي

الهداية جلد 2

{551} (فَإِنْ امْتَنَعَتْ حَبَسَهَا الْحَاكِمُ حَتَّى تُلَاعِنَ أَوْ تُصَدِّقَهُ) لِأَنَّهُ حَقَّ مُسْتَحَقَّ عَلَيْهَا وَهِي قَادِرَةٌ عَلَى إيفَائِهِ فَتُحْبَسُ فِيهِ.

كتاب الطلاق

{552} (وَإِذَا كَانَ الزَّوْجُ عَبْدًا أَوْ كَافِرًا أَوْ مَخْدُودًا فِي قَذْفٍ فَقَذَفَ امْرَأَتَهُ فَعَلَيْهِ الْحُدُّ) لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ اللِّعَانُ لِمَعْنَى مِنْ جِهَتِهِ فَيُصَارُ إِلَى الْمُوجِبِ الْأَصْلِيِّ وَهُوَ الثَّابِتُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ اللِّعَانُ لِمَعْنَى مِنْ جِهَتِهِ فَيُصَارُ إِلَى الْمُوجِبِ الْأَصْلِيِّ وَهُوَ الثَّابِتُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَاللَّعَانُ حَلَفٌ عَنْهُ }

إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ (6) وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ (7) وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ (8) وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ (8) وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ (9) (النور: 24، الآية: 4،5،6،7،8،9)

وجه: (2) قول الصحابي لثبوت إن لاعن الزوج وجب عليها اللعان / عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: ﴿ سُئِلْتُ عَنِ الْمُتَلَاعِنَيْنِ فِي إِمْرَةِ مُصْعَبٍ: . . . قَالَتْ: لَا ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحُقِّ إِنَّهُ لَكِاذِبٌ ، فَبَدَأَ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ، وَالْحَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللهِ لَكَاذِبٌ ، فَبَدَأَ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ، وَالْحَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْمُرْأَةِ فَشَهِدَتْ أَرْبُعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ، عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْمُرْأَةِ فَشَهِدَتْ أَرْبُعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَالْحَارِبِينَ ، وَالْحَادِبِينَ ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا » (مسلم شريف: وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا » (مسلم شريف: كتاب اللعان، نمبر 1493م 2256)

{552} وَهِهَ: (1) الحديث لثبوت "إن كان كَانَ الزَّوْجُ عَبْدًا أَوْ كَافِرًا أَوْ مَعْدُودًا فِي قَذْفٍ فَقَذَفَ امْرَأَتَهُ فَعَلَيْهِ الْحُدُّ" / عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِهِ، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: " أَرْبَعٌ مِنَ النِّسَاءِ لَا مُلَاعَنَةَ بَيْنَهُنَّ: النَّصْرَانِيَّةُ تَعْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْيَهُودِيَّةُ تَعْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْمَمْلُوكَةُ تَعْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْدِهُ وَيَّةُ تَعْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْمَمْلُوكَةُ تَعْتَ الْجُورِ " (ابو داؤد شريف: باب اللعان، نمبر 2071)

وجه: (1) الآية لثبوت "إن كان كَانَ الزَّوْجُ عَبْدًا أَوْ كَافِرًا أَوْ مَحْدُودًا فِي قَذْفٍ فَقَذَفَ امْرَأَتَهُ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ" / وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (النور: 24، الآية: 4)

{553} (وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ وَهِي أَمَةٌ أَوْ كَافِرَةٌ أَوْ خَدُودَةٌ فِي قَذْفٍ أَوْ كَانَتْ مِثَنْ لَا يُحَدُّ قَاذِفُهَا) بِأَنْ كَانَتْ صَبِيَّةً أَوْ جَنُونَةً أَوْ زَانِيَةً (فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ وَلَا لِعَانَ) لِانْعِدَامِ أَهْلِيَّةِ الشَّهَادَةِ وَعَدَمِ الْإِحْصَانِ فِي جَانِبِهَا وَامْتِنَاعِ اللِّعَانِ لِمَعْنَى مِنْ جِهَتِهَا فَيَسْقُطُ الْحُدُّ كَمَا إِذَا صَدَّقَتْهُ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «أَرْبَعَةٌ لَا لِعَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ صَدَّقَتْهُ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «أَرْبَعَةٌ لَا لِعَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَوْاجِهِمْ: الْيَهُودِيَّةُ وَالنَّصْرَانِيَّةُ تَعْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْمَمْلُوكَةُ تَعْتَ الْخُرِّ، وَالْحُرَّةُ تَعْتَ الْمُمْلُوكِي وَلَوْ كَانَا خَدُودَيْنِ فِي قَذْفٍ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ لِأَنَّ امْتِنَاعَ اللِّعَانِ بِمَعْنَى مِنْ جِهَتِهِ إِذْ هُو لَيْسَ مِنْ وَلُو كَانَا خَدُودَيْنِ فِي قَذْفٍ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ لِأَنَّ امْتِنَاعَ اللِّعَانِ بِمَعْنَى مِنْ جِهَتِهِ إِذْ هُو لَيْسَ مِنْ أَهْلِه

كتاب الطلاق

{554} (وَصِفَةُ اللِّعَانِ أَنْ يَبْتَدِئَ الْقَاضِي بِالزَّوْجِ فَيَشْهَدُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ يَقُولُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ

{553} وَهِهَ: (1) قول التابعي لثبوت "إنكانَ المرأة أمتا أوكافرة أو محدودة في قذف لا يحد الزوج" / قُلْتُ لِعَطَاءٍ: رَجُلُ افْتَرَى عَلَى عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ قَالَ: «لَا حَدَّ، وَلَا نَكَالَ وَلَا شَيْءَ، وَإِنْ الزوج" / قُلْتُ لِعَطَاءٍ: رَجُلُ افْتَرَى عَلَى عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ قَالَ: «لَا حَدَّ، وَلا نَكَالَ وَلا شَيْءَ، وَإِنْ نَكَحَتِ الْأَمَةُ حُرًّا، فَكَذَلِكَ لَيْسَ عَلَى مَنْ قَذَفَ أَمَةً، أَوْ نَصْرَانِيَّةً تَعْتَ مُسْلِمٍ حُدَّ إِلَّا أَنْ يَرَى ذَلِكَ » (مصنف عبد الرزاق: بَابُ فِرْيَةِ الْحُرِّ عَلَى الْمَمْلُوكِ، غبر: 13796)

وَهِهَ: (2) قول التابعي لثبوت "إن كَانَ المرأة أمتا أو كافرة أو محدودة في قذف لا يحد الزوج" / عَنْ عَطَاءٍ فِي رَجُلٍ قَذَفَ نَصْرَانِيَّةً تَحْتَ مُسْلِمٍ قَالَ: «يُنَكَّلَ، وَلا يُحَدُّ» ، وَقَالَ: «إِنِ افْتَرَى عَطَاءٍ فِي رَجُلٍ قَذَفَ نَصْرَانِيَّةً تَحْتَ مُسْلِمٍ قَالَ: «يُنَكَّلَ، وَلا يُحَدُّ» ، وَقَالَ: «إِنِ افْتَرَى عَلَى مُشْرِكٍ، فَعُقُوبَةٌ، وَلا حَدُّ» (مصنف عبد الرزاق: بَابُ الْفِرْيَةِ عَلَى أَهْلِ الجُاهِلِيَّةِ، نمبر: 13784)

وجه: (3) قول التابعي لثبوت "إن كَانَ المرأة أمتا أو كافرة أو محدودة في قذف لا يحد الزوج" / عَنِ الْحُسَنِ، فِي رَجُلٍ قَذَفَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ صَغِيرةً، قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ حَدٌّ، وَلَا لِعَانٌ» (مصنف ابن ابي شيبة: مَا قَالُوا فِي الرَّجُل يَقْذِفُ امْرَأَتَهُ صَغِيرةً أَيُلاعِنُ؟، نمبر: 19235)

{554} ﴿ وَهِهَ: (1) الآية لثبوت صفة اللعان / وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ (6) وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ أَشْهَدُ بِاللّهِ إِنِيّ لَمِنْ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتَهَا بِهِ مِنْ الزِّنَا، وَيَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ لَعْنَةُ اللّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنْ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَاهَا بِهِ مِنْ الزِّنَا. يُشِيرُ إلَيْهَا فِي جَمِيعِ ذَلِكَ {555} ثُمُّ تَشْهَدُ الْمَنْأَةُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ تَقُولُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ أَشْهَدُ بِاللّهِ إِنَّهُ لَمِنْ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنْ الزِّنَا. وَتَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ غَضَبَ اللّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنْ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنْ الزِّنَا. وَتَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ غَضَبَ اللّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنْ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنْ الزِّنَا) وَالْأَصْلُ فِي مَا تَلَوْنَاهُ مِنْ النَّصِّ. وَرَوَى الْحُسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَأْتِي بِلَفْظَةِ الْمُوَاجَهَةِ يَقُولُ فِيمَا رَمَيْتُك بِهِ مِنْ الزِّنَا لِأَنَّهُ أَقْطَعُ لِلاحْتِمَالِ. وَجْهُ مَا ذُكُورَ فِي الْكِتَابِ الْمُواجَهَةِ يَقُولُ فِيمَا رَمَيْتُك بِهِ مِنْ الزِّنَا لِأَنَّهُ أَقْطَعُ لِلاحْتِمَالِ. وَجْهُ مَا ذُكُورَ فِي الْكِتَابِ أَنَّ لَفُظَةَ الْمُعَاتِبَةِ إِذَا انْضَمَّتْ إِلَيْهَا الْإِشَارَةُ انْقَطَعَ الِاحْتِمَالُ.

اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ (7) (النور: 24، الآية: 6،7)

وجه: (2) قول الصحابي لثبوت صفة اللعان / عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: « سُئِلْتُ عَنِ الْمُتَلَاعِنَيْنِ فِي إِمْرَةِ مُصْعَبِ: . . . قَالَتْ: لَا ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحِقِّ إِنَّهُ لَكَاذِبِنَ ، فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ، فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، فَشَهِدَتْ أَرْبُعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ، ثُمَّ فَرَقَ بَيْنَهُمَا » (مسلم شريف: كتاب اللعان ، نمبر: 1493م 1493) داؤد شريف: باب في اللعان ، نمبر: 2253م 2256م)

{555} ﴿ وَهِدَ (1) الآية لثبوت صفة اللعان / وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ (8) وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ (9) (النور: 24، الآية: 9)

وجه: (2) قول الصحابي لثبوت صفة اللعان / عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ . . . ثُمَّ ثَنَى بِالْمَرْأَةِ فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ، أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ، ثُمُّ فَرَقَ بَيْنَهُمَا » (مسلم شريف: كتاب اللعان، نمبر: 1493م ابو داؤد شريف: باب في اللعان، نمبر: 2253م 2256)

ا فت : تير پينكنا، يهان مراد بيزناكي تهمت دالنا-

{556} قَالَ (وَإِذَا الْتَعَنَا لَا تَقَعُ الْفُرْقَةُ حَتَّى يُفَرِّقَ الْحُاكِمُ بَيْنَهُمَا) وَقَالَ رُفَرُ: تَقَعُ بِتَلَاعُنِهِمَا لِأَنَّهُ تَثْبُتُ الْحُرْمَةُ الْمُوَّبَّدَةُ بِالْحُدِيثِ. وَلَنَا أَنَّ ثُبُوتَ الْحُرْمَةِ يُفَوِّتُ الْإِمْسَاكَ بِتَلَاعُنِهِمَا لِأَنَّهُ تَقْبُوتَ الْخُرْمَةِ يُفَوِّتُ الْإِمْسَاكَ بِالْمَعْرُوفِ فَيَلْزَمُهُ التَّسْرِيحُ بِالْإِحْسَانِ، فَإِذَا امْتَنَعَ نَابَ الْقَاضِي مَنَابَهُ دَفْعًا لِلظُّلْمِ، دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُ ذَلِكَ الْمُلَاعِنِ عِنْدَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: كَذَبْت عَلَيْهَا يَا رَسُولَ عَلَيْهِ قَوْلُ ذَلِكَ الْمُلَاعِنِ عِنْدَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: كَذَبْت عَلَيْهَا يَا رَسُولَ

{556} وَهِ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا / عَنِ الْمُوتِ إِذَا الْتَعَنَا لَا تَقَعُ الْفُرْقَةُ حَتَّى يُفَرِّقَ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا / عَنِ الْبُنِ عُمَرَ قَالَ: «لَاعَنَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا.» (بخارى شريف: باب التفريق بين المتلاعنين، نمبر 5314م, مسلم شريف: كتاب اللعان، نمبر 2253م, مسلم شريف: كتاب اللعان، نمبر 2253م,)

وجه: (2) الحديث لثبوت إِذَا الْتَعَنَا لَا تَقَعُ الْفُرْقَةُ حَتَّى يُفَرِّقَ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا / «أَنَّ عُوَيْرًا الْعَجْلَايِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ لَهُ: يَا عَاصِمُ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ، أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ سَلْ لِي يَا عَاصِمُ عَنْ ذَلِكَ فَسَأَلَ عَاصِمٌ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ ذَلِكَ فَكَرِهَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم الْمَسَائِلَ وَعَاجَمَا حَقّ كَبُرَ عَلَى عَاصِمِ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ جَاءَهُ عُوَيْمِرٌ، فَقَالَ: يَا عَاصِمُ، مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم؟ فَقَالَ عَاصِمٌ لِعُوَيْمِرِ: لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ، قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتُهُ عَنْهَا، فَقَالَ عُوَيْمِرُ: وَاللَّهِ لَا أَنْتَهِي حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا، فَأَقْبَلَ عُوَيْمِرٌ حَتَّى جَاءَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَسَطَ النَّاس، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: قَدْ أُنْزِلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ، فَاذْهَبْ فَأْتِ كِمَا. قَالَ سَهْلٌ: فَتَلَاعَنَا وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَلَمَّا فَرَغَا مِنْ تَلَاعُنِهِمَا قَالَ عُويْمِرٌ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللهِ إِنْ أَمْسَكْتُهَا، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم». قَالَ ابْنُ شِهَابِ: فَكَانَتْ سُنَّةَ الْمُتَلَاعِنَيْنِ (بخارى شريف: باب اللعان ومن طلق بعد اللعان، نمبر 5308 مسلم شريف: كتاب اللعان، نمبر: 1492م

اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتَهَا، هِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا، قَالَهُ بَعْدَ اللِّعَانِ

{557} (وَتَكُونُ الْفُرْقَةُ تَطْلِيقَةً بَائِنَةً عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ) رَهِمَهُمَا اللَّهُ لِأَنَّ فِعْلَ الْقَاضِي انْتَسَبَ إِلَيْهِ كَمَا فِي الْعِبِّينِ

{558} (وَهُوَ خَاطِبٌ إِذَا أَكْذَبَ نَفْسَهُ) عِنْدَهُمَا. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: هُوَ تَحْرِيمٌ مُؤَبَّدٌ لِقَوْلِهِ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – «الْمُتَلَاعِنَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا» نَصَّ عَلَى التَّأْبِيدِ. وَهُمَا أَنَّ الْإِكْذَابَ رُجُوعٌ وَالشَّهَادَةُ بَعْدَ الرُّجُوعِ لَا حُكْمَ لَهَا، لَا يَجْتَمِعَانِ مَا دَامَا مُتَلَاعِنَيْنِ، وَلَمْ يَبْقَ التَّلَاعُنُ وَلَا حُكْمَهُ بَعْدَ الْإِكْذَابِ فَيَجْتَمِعَان

ابو داؤد شريف: باب في اللعان، غبر 2245)

وَهِ اللهِ اللهِ صلى اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَأَنْفَذَهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم سُنَّةً. قَالَ سَهْلُ: حَضَرْتُ هَذَا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ عليه وسلم سُنَّةً. قَالَ سَهْلُ: حَضَرْتُ هَذَا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَمَضَتِ السُّنَّةُ بَعْدُ فِي الْمُتَلَاعِنَيْنِ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا» (ابوداؤد شريف: باب في اللعان، غبر 2250, سنن بيهقي: باب سنة اللعان ونفي الولد وإلحاقه بالأم وغير ذلك، غبر 15322)

وجه: (2) قول الصحابي لثبوت لا يجتمع المتلاعنان / قَالَ عُمَرُ بْنُ الْحُطَّابِ: «لَا يَجْتَمِعُ الْمُتَلَاعِنَانِ أَبَدًا» (مصنف عبدالرزاق: باب: لا يجتمع المتلاعنان أبدا، نمبر 12433)

{557} ﴿ وَهِهَ: (1) قول التابعي لثبوت الفرقة تطليقة بائنة / عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «كُلُّ فُرْقَةٍ كَانَ مِنْ قِبَلِ الرَّجُلِ فَهِيَ تَطْلِيقَةٌ بَائِنٌ» (مصنف كَانَ مِنْ قِبَلِ الرَّجُلِ فَهِيَ تَطْلِيقَةٌ بَائِنٌ» (مصنف ابن شيبه: من قال: كل فرقة تطليقة، نمبر 14346,14343)

وجه: (2) قول التابعي لثبوت الفرقة تطليقة بائنة / سَمِعْتُ ابْنَ الْمُسَيِّبِ يَقُولُ: «إِذَا تَابَ الْمُلَاعِنُ وَاعْتَرَفَ بَعْدَ الْمُلَاعَنَةِ، فَإِنَّهُ يُجْلَدُ وَيُلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ وَتُطَلَّقُ امْرَأَتُهُ تَطْلِيقَةً بَائِنَةً، وَيَخْطُبُهَا مَعَ الْخُطَّابِ وَيَكُونُ ذَلِكَ مَتَى أَكْذَبَ نَفْسَهُ» (مصنف عبد الرزاق: باب: لا يجتمع المتلاعنان أبدا، غبر 12443)

{559} (وَلَوْ كَانَ الْقَدْفُ بِوَلَدٍ نَفَى الْقَاضِي نَسَبَهُ وَأَخْقَهُ بِأُمِّهِ) وَصُورَةُ اللِّعَانِ أَنْ يَأْمُرَ الْحَاكِمُ الرَّجُلَ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِيّ لَمِنْ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُك بِهِ مِنْ نَفْيِ الْوَلَدِ، وَكَذَا فِي جَانِبِ الْمَزْأَةِ

{560} (وَلَوْ قَذَفَهَا بِالرِّنَا وَنَفَى الْوَلَدَ ذَكَرَ فِي اللِّعَانِ الْأَمْرِيْنِ ثُمَّ يَنْفِي الْقَاضِي نَسَبَ الْوَلَدِ وَيُلْحِقُهُ بِأُمِّهِ) لِمَا رُوِيَ «أَنَّ النَّبِيَّ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – نَفَى وَلَدَ امْرَأَةِ هِلَالِ الْوَلَدِ وَيُلْحِقُهُ بِأُمِّهِ) لِمَا رُوِيَ «أَنَّ النَّقِيُ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – نَفَى وَلَدَ امْرَأَةِ هِلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ هِلَالٍ وَأَخْقَهُ بِهَا» وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ هَذَا اللِّعَانِ نَفْيُ الْوَلَدِ فَيُوفِّرُ عَلَيْهِ بْنِ أُمَيَّةً عَنْ هِلَالٍ وَأَخْقَهُ بِهَا» وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ هَذَا اللِّعَانِ نَفْيُ الْوَلَدِ فَيُوفِّرُ عَلَيْهِ مَقْصُودَهُ، فَيَتَضَمَّنُهُ الْقَضَاءُ بِالتَّفْرِيقِ. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ الْقَاضِي يُفَرِّقُ وَيَقُولُ: قَدْ أَلْزَمْته أُمَّهُ وَأَخْرَجْتِه مِنْ نَسَبِ الْأَبِ لِأَنَّهُ يَنْفَكُ عَنْهُ فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ

{561} (فَإِنْ عَادَ الزَّوْجُ وَأَكْذَبَ نَفْسَهُ حَدَّهُ الْقَاضِي) لِإِقْرَارِهِ بِوُجُوبِ الْحَدِّ عَلَيْهِ (وَحَلَّ

[559] وجه: (1) الحديث لثبوت ألحق الولد بأمه / عَنِ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَاعَنَ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ فَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَأَلَحْقَ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ.» (بخارى وسلم لَاعَن بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ فَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَأَلَحْق الْولد بالمه عَيْنَهُمَا وَأَلَحْق اللهان، غبر: 2259) شريف: باب في اللهان، غبر: 5303 وجه: (1) الحديث لثبوت ألحق الولد بأمه / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «جَاءَ هِلَالُ بْنُ أُمِيَّةَ، وَهُو أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ تَابَ الله عَلَيْهِمْ فَجَاءَ مِنْ أَرْضِهِ عِشَاءً فَوَجَدَ عِنْدَ أَهْلِهِ رَجُلًا . أُمِيَّةَ، وَهُو أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ تَابَ الله عَلَيْهِمْ فَجَاءَ مِنْ أَرْضِهِ عِشَاءً فَوَجَدَ عِنْدَ أَهْلِهِ رَجُلًا . . فَرَقَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم بَيْنَهُمَا، وَقَضَى أَنْ لَا يُدْعَى وَلَدُهَا لِأَبٍ، وَلَا تُرْمَى، وَلَا هُمْ وَلَدُهَا فَعَلَيْهِ الْحُدُّ، (ابو داؤد شريف: باب في اللهان، عَبر: 2256)

{561} **وَهِهَ**: (1) الآية لثبوت إِنْ عَادَ الزَّوْجُ وَأَكْذَبَ نَفْسَهُ حَدَّهُ الْقَاضِي / وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمُّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا فَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا (النور: 24، الآية: 4)

وجه: (2) قول الصحابي لثبوت إِنْ عَادَ الزَّوْجُ وَأَكْذَبَ نَفْسَهُ حَدَّهُ الْقَاضِي / أَنَّ قَبِيصَةَ بْنَ ذُوَيْبٍ، كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخُطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ " قَضَى فِي رَجُلِ أَنْكَرَ وَلَدَ امْرَأَتِهِ ذُوَيْبٍ، كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخُطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ " قَضَى فِي رَجُلِ أَنْكَرَ وَلَدَ امْرَأَتِهِ

لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا) وَهَذَا عِنْدَهُمَا لِأَنَّهُ لَمَّا حُدَّ لَمْ يَبْقَ أَهْلًا لِلِّعَانِ فَارْتَفَعَ حُكْمُهُ الْمَنُوطُ بِهِ وَهُوَ التَّحْرِيمُ (وَكَذَا إِذَا زَنَتْ فَحُدَّتْ) لِانْتِفَاءِ وَهُوَ التَّحْرِيمُ (وَكَذَا إِذَا زَنَتْ فَحُدَّتْ) لِانْتِفَاءِ أَهْلِيَّةِ اللِّعَانِ مِنْ جَانِبِهَا

{562} (وَإِذَا قَذَفَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ صَغِيرَةٌ أَوْ عَبْنُونَةٌ فَلَا لِعَانَ بَيْنَهُمَا) لِأَنَّهُ لَا يُحَدُّ قَاذِفُهَا لَوْ كَانَ أَجْنَبِيًّا، فَكَذَا لَا يُلَاعِنُ الزَّوْجُ لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ

{563} (وَكَذَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا) لِعَدَمِ أَهْلِيَّةِ الشَّهَادَةِ

{564} (وَقَذْفُ الْأَخْرَسِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ اللِّعَانُ) لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالصَّرِيحِ كَحَدِّ الْقَذْفِ، وَفِيهِ

وَهُوَ فِي بَطْنِهَا ثُمُّ اعْتَرَفَ بِهِ وَهُوَ فِي بَطْنِهَا حَتَّى إِذَا وُلِدَ أَنْكَرَهُ فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فَجُلِدَ ثَمَانِينَ جَلْدَةً لِفِرْيَتِهِ عَلَيْهَا ثُمَّ أَلْحُقَ بِهِ وَلَدَهَا " (سنن بيهقي: باب الرجل يقر بحبل امرأته أو بولدها مرة فلا يكون له نفيه بعده، نمبر 15367)

﴿ ﴿ ﴾ الآية لثبوت إِنْ عَادَ الزَّوْجُ وَأَكْذَبَ نَفْسَهُ حَدَّهُ الْقَاضِي / إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (النور: 24، الآية: 5)

وجه: (4) قول التابعي لثبوت إِنْ عَادَ الزَّوْجُ وَأَكْذَبَ نَفْسَهُ حَدَّهُ الْقَاضِي / سَمِعْتُ ابْنَ الْمُسَيِّبِ يَقُولُ: «إِذَا تَابَ الْمُلَاعِنُ وَاعْتَرَفَ بَعْدَ الْمُلَاعَنَةِ، فَإِنَّهُ يُجْلَدُ وَيُلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ وَتُطَلَّقُ الْمُسَيِّبِ يَقُولُ: «إِذَا تَابَ الْمُلَاعِنُ وَاعْتَرَفَ بَعْدَ الْمُلَاعَنَةِ، فَإِنَّهُ يُجْلَدُ وَيُلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ وَتُطَلَّقُ الْمُسَيِّبِ يَقُولُ: «إِذَا تَابَ الْمُلَاعِنُ وَاعْتَرَفَ بَعْدَ الْمُلَاعَنَةِ، فَإِنَّهُ يَعْلَمُ وَيُعْطَبُها مَعَ الْخُطَّابِ وَيَكُونُ ذَلِكَ مَتَى أَكْذَبَ نَفْسَهُ» (مصنف عبد المُرَأَتُهُ تَطْلِيقَةً بَائِنَةً، وَيَخْطُبُها مَعَ الْخُطَّابِ وَيَكُونُ ذَلِكَ مَتَى أَكْذَبَ نَفْسَهُ» (مصنف عبد الرزاق: باب: لا يجتمع المتلاعنان أبدا، نمبر: 12443)

{562} وَهِهَ: (1) قول التابعي لنفي اللعان إِنْ كان المرأة صغيرة / عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: «مَنْ قَذَفَ صَبِيًّا أَوْ صَبِيَّةً، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ» (مصنف عبد الرزاق: باب قذف الصغيرين، نمبر: 13699م مصنف ابن شيبه: ما قالوا في الرجل تكون تحته امرأة، فتفجر، أو يفجر هو، فيرجم أحدهما؟، نمبر: 19235)

{564} ﴿ وَهِهُ: (1) الحديث لنفي اللعان الأخرس / عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وُلِدَ لِي غُلَامٌ أَسْوَدُ، فَقَالَ: هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟ قَالَ:

خِلَافُ الشَّافِعِيّ، وَهَذَا لِأَنَّهُ لَا يَعْرَى عَنْ الشُّبْهَةِ وَالْحُدُودُ تَنْدَرِئُ هِمَا

{565} (وَإِذَا قَالَ الزَّوْجُ لَيْسَ حَمْلُك مِنِي فَلَا لِعَانَ بَيْنَهُمَا) وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَزُفَرَ لِأَنَّهُ لَا يَتَيَقَّنُ بِقِيَامِ الْحُمْلِ فَلَمْ يَصِرْ قَاذِفًا. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: اللِّعَانُ يَجِبُ بِنَفْيِ الْأَمْلِ اذَا جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلَّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَهُو مَعْنَى مَا ذُكُورَ فِي الْأَصْلِ، لِأَنَّا تَيَقَّنَا بِقِيَامِ الْحُمْلِ اذَا جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلَّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَهُو مَعْنَى مَا ذُكُورَ فِي الْأَصْلِ، لِأَنَّا تَيَقَّنَا بِقِيَامِ الْحُمْلِ عِنْدَهُ فَيَتَحَقَّقُ الْقَذْفُ.ة قُلْنَا: إذَا لَمْ يَكُنْ قَذْفًا فِي الْحُالِ يَصِيرُ كَالْمُعَلَّقِ بِالشَّرْطِ فَيَصِيرُ كَالْمُعَلَّقِ بِالشَّرْطِ فَيَصِيرُ كَالْمُعَلَّقِ بِالشَّرْطِ فَيَصِيرُ كَانَّهُ قَالَ: إنْ كَانَ بِك حَمْلُ فَلَيْسَ مِنِي. وَالْقَذْفُ لَا يَصِحُ تَعْلِيقُهُ بِالشَّرْطِ (وَإِنْ

نَعَمْ، قَالَ: مَا أَلْوَانُهَا؟ قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَنَّ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَعَمْ، قَالَ: فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ.» (بخاري شريف: باب إذا عرض بنفي الولد، غبر: 5305)

وجه: (2) الحديث لنفي اللعان الأخرس / عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «ادْرَءُوا الحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَعْرَجٌ فَخَلُوا سَبِيلَهُ (ترمذي شريف: وسلم: «ادْرَءُوا الحُدُود، عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَعْرَجٌ فَخَلُوا سَبِيلَهُ (ترمذي شريف: باب ما جاء في درء الحدود، 1424, دار قطني: كتاب الحدود والديات وغيره، نمبر: 3120) {565} وجهد: (1) الحديث لثبوت إن نفى الزوج حمله فلا لعان / عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فقال: يَا رَسُولَ اللهِ، وُلِدَ لِي غُلَامٌ أَسْوَدُ، فقال: هَلْ لَكَ مِنْ أَوْرَقَ؟ قَالَ: هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مَا أَلُوالْهَا؟ قَالَ: خَمْرٌ، قَالَ: هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَنَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ.» (بخاري شريف: باب إذا عرض ذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ مُولِكَ، فَلَكَ اللهان، نمبر 1500) نفي الولد، نمبر 5305, مسلم شريف: كتاب اللعان، نمبر 1500)

**وَهِه:** (2) قول التابعي لثبوت إن نفى الزوج حمله فلا لعان / أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْحٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: التَّعْرِيضُ؟ قَالَ: «لَيْسَ فِيهِ حَدُّ» قَالَ هُوَ وَعُمَرُ: «فِيهِ نَكَالٌ» (مصنف عبدالرزاق: باب التعريض،غبر 13701)

وَهِهَ: (3) قول التابعي لثبوت إن نفى الزوج حمله فلا لعان وعند الصاحبين لعن / عَنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَخِي بَنِي سَاعِدَةَ «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ . . . فَكَانَتِ السُّنَّةُ بَعْدَهُمَا أَنْ يُفَرَّقَ

قَالَ لَهَا زَنَيْت وَهَذَا الْحُمْلُ مِنْ الزِّنَا تَلَاعَنَا) لِوُجُودِ الْقَذْفِ حَيْثُ ذَكَرَ الزِّنَا صَرِيحًا [566] (وَلَمْ يَنْفِ الْقَاضِي الْحُمْلُ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَنْفِيه لِأَنَّهُ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – نَفَى الْوَلَدَ عَنْ هِلَالٍ وَقَدْ قَذَفَهَا حَامِلًا. وَلَنَا أَنَّ الْأَحْكَامَ لَا تَرَتَّبُ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ الْوِلَادَةِ لِتَمَكُّنِ الْإِحْتِمَالِ قَبْلَهُ، وَالْحُدِيثُ عَمْولٌ عَلَى أَنَّهُ عَرَفَ قِيَامَ الْحَبَلِ بِطَرِيقِ الْوَحْيِ لِتَمَكُّنِ الْإِحْتِمَالِ قَبْلَهُ، وَالْحُدِيثُ عَمْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ عَرَفَ قِيَامَ الْحَبَلِ بِطَرِيقِ الْوَحْيِ الْوَلَادَةِ اللَّهِ الْوَلَادَةِ أَوْ فِي الْحَالَةِ الَّتِي تَقْبَلُ التَّهْنِئَةَ وَتُبْتَاعُ [567] (وَإِذَا نَفَى الرَّجُلُ وَلَدَ الْمِرَاتِهِ عَقِيبَ الْوِلَادَةِ أَوْ فِي الْحَالَةِ الَّتِي تَقْبَلُ التَّهْنِئَةَ وَتُبْتَاعُ

بَيْنَ الْمُتَلَاعِنَيْنِ وَكَانَتْ حَامِلًا، وَكَانَ ابْنُهَا يُدْعَى لِأُمِّهِ، (بخارى شريف: باب التلاعن في المسجد، نمبر 5309)

[566] وجه: (1) الحديث لثبوت لم ينفي القاضي الحمل من الزوج / عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ عُرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، وَإِنِي أَنْكُرْتُهُ، أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَمَا أَلْوَانُهَا؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَمَا أَلْوَاثُهَا؟ قَالَ: عُرْدٌ. قَالَ: هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ؟ قَالَ: إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا. قَالَ: فَأَنَّ تَرَى ذَلِكَ جَاءَهَا؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، عِرْقٌ نَزَعَهَا. قَالَ: وَلَعَلَّ هَذَا عِرْقٌ نَزَعَهُ. وَلَمْ يُوخِصْ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ مِنْهُ.» يَا رَسُولَ اللهِ، عِرْقٌ نَزَعَهَا. قَالَ: وَلَعَلَّ هَذَا عِرْقٌ نَزَعَهُ. وَلَمْ يُوخِصْ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ مِنْهُ.» (بخارى شريف: باب من شبه أصلا معلوما بأصل مبين قد بين الله حكمهما ليفهم السائل، غبر 7314م مسلم شريف: كتاب اللعان، غبر 1500)

وَهِهَ الرَّهُ وَلِ التابعي لثبوت لم ينفي القاضي الحمل من الزوج / عَنِ الزُّهْرِيِّ، . . «وَهَذَا لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ نَزَعَهُ عِرْقٌ». وَلَمْ يُرَخِّصْ لَهُ مِنَ الْإِنْتِفَاءِ مِنْهُ (مصنف عبدالرزاق: باب الرجل ينتفى من ولده، غبر 12371)

وجه: (3) الحديث لثبوت لم ينفي القاضي الحمل من الزوج / عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ» (ترمذى شريف: باب ما جاء أن الولد للفراش، نمبر 1157, مسلم شريف: باب الولد للفراش وتوقي الشبهات، نمبر: 1457) الولد للفراش، نمبر: 1457) وجه: (1) قول الصحابي لثبوت إِذَا نَفَى الرَّجُلُ وَلَدَ امْرَأَتِهِ عَقِيبَ الْوِلَادَةِ أَوْ فِي الْحَالَةِ الَّتِي تَقْبَلُ التَّهْنِئَةَ وَتُبْتَاعُ آلَةُ الْوِلَادَةِ صَحَّ نَفْيُهُ وَلَاعَنَ بِهِ / عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الْحَالَةِ الَّتِي تَقْبَلُ التَّهْنِئَةَ وَتُبْتَاعُ آلَةُ الْوِلَادَةِ صَحَّ نَفْيُهُ وَلَاعَنَ بِهِ / عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي

آلَةُ الْوِلَادَةِ صَحَّ نَفْيُهُ وَلَاعَنَ بِهِ وَإِنْ نَفَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ لَاعَنَ، وَيَثْبُتُ النَّسَبُ هَذَا عِنْدَ أَي حَنِيفَةَ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ: يَصِحُ نَفْيُهُ فِي مُدَّةِ النِّفَاسِ) لِأَنَّ النَّفْيَ يَصِحُ فِي مُدَّةٍ قَصِيرةٍ وَلَا يَصِحُ فِي مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ فَفَصَلْنَا بَيْنَهُمَا بِمُدَّةِ النِّفَاسِ لِأَنَّهُ أَثَرُ الْوِلَادَةِ. وَلَهُ أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلتَّقْدِيرِ لِأَنَّ الرَّمَانَ لِلتَّأَمُّلِ وَأَحْوَالُ النَّاسِ فِيهِ مُخْتَلِفَةٌ فَاعْتَبَرْنَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَهُوَ قَبُولُهُ التَّهْنِئَةَ لَوْ سُكُوتُهُ عِنْدَ التَّهْنِئَةِ أَوْ ابْتِيَاعُهُ مَتَاعَ الْوِلَادَةِ أَوْ مُضِيُّ ذَلِكَ الْوَقْتِ فَهُوَ مُمْتَعْ عَنْ النَّفْيِ. وَلَوْ كَانَ غَلِبًا وَلَمْ يَعْلَمْ بِالْوِلَادَةِ ثُمَّ قَدِمَ تُعْتَبَرُ الْمُدَّةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا عَلَى الْأَصْلَيْنِ.

{568} قَالَ (وَإِذَا وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فِي بَطْنِ وَاحِدٍ فَنَفَى الْأَوَّلَ وَاعْتَرَفَ بِالثَّانِي يَثْبُتُ

الله عنه أَنَّهُ " قَضَى فِي رَجُلٍ أَنْكَرَ وَلَدَ امْرَأَتِهِ وَهُوَ فِي بَطْنِهَا ثُمُّ اعْتَرَفَ بِهِ وَهُو فِي بَطْنِهَا حَقَّ الله عنه أَنْكَرَهُ فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فَجُلِدَ ثَمَانِينَ جَلْدَةً لِفِرْيَتِهِ عَلَيْهَا ثُمُّ إِذَا وُلِدَ أَنْكَرَهُ فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فَجُلِدَ ثَمَانِينَ جَلْدَةً لِفِرْيَتِهِ عَلَيْهَا ثُمُّ إِذَا وُلِدَ أَنْكَرَهُ فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فَجُلِدَ ثَمَانِينَ جَلْدَةً لِفِرْيَتِهِ عَلَيْهَا ثُمُّ أَلْكَوَ لَهُ نفيه أَلْكَوَ فَلَا يكون له نفيه أَلْثَقَ بِهِ وَلَدَهَا " (سنن بيهقي: باب الرجل يقر بحبل امرأته أو بولدها مرة فلا يكون له نفيه بعده، غبر 15367)

وجه: (2) قول التابعي لنبوت إِذَا نَفَى الرَّجُلُ وَلَدَ امْرَأَتِهِ عَقِيبَ الْوِلَادَةِ أَوْ فِي الْحَالَةِ الَّتِي تَقْبَلُ التَّهْنِئَةَ وَتُبْتَاعُ آلَةُ الْوِلَادَةِ صَحَّ نَفْيُهُ وَلَاعَنَ بِهِ / أَنَّ شُرَيْحًا قَالَ: فِي الرَّجُلِ يُقِرُّ بِوَلَدِهِ ثُمُّ يَنْكِرُ: يُلَاعِنُ فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ بْنَ الْخُطَّابِ فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ إِذَا أَقَرَّ بِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُنْكِرُ: يُلَاعِنُ فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ بْنَ الْخُطَّابِ فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ إِذَا أَقَرَّ بِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُنْكِرُ " (مصنف عبدالرزاق: باب الرجل ينتفي من ولده، غبر 12375, سنن بيهقي: باب الرجل يقر بحبل امرأته أو بولدها مرة فلا يكون له نفيه بعده، غبر 15367)

{567} وَهِ الله عِنْ الله عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخُطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ " قَضَى الْأَوَّلَ وَاعْتَرَفَ بِالثَّانِي يَثْبُتُ نَسَبُهُمَا / عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخُطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ " قَضَى فِي رَجُلٍ وَاعْتَرَفَ بِالثَّانِي يَثْبُتُ نَسَبُهُمَا أَعْتَرَفَ بِهِ وَهُوَ فِي بَطْنِهَا حَتَّى إِذَا وُلِدَ أَنْكُرَهُ فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ أَنْكُرَ وَلَدَ امْرَأَتِهِ وَهُوَ فِي بَطْنِهَا حَتَّى إِذَا وُلِدَ أَنْكُرَهُ فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ أَنْكُرَ وَلَدَ امْرَأَتِهِ وَلَدَهَا " (سنن بيهقي: بْنُ الْخُطَّابِ رضي الله عنه فَجُلِدَ ثَمَانِينَ جَلْدَةً لِفِرْيَتِهِ عَلَيْهَا ثُمَّ أَلْحُقَ بِهِ وَلَدَهَا " (سنن بيهقي: بنن الرجل يقر بحبل امرأته أو بولدها مرة فلا يكون له نفيه بعده، نمبر 15367)

وجه: (2) قول التابعي لثبوت إِذَا وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فِي بَطْنِ وَاحِدٍ فَنَفَى الْأَوَّلَ وَاعْتَرَفَ بِالثَّابِي

نَسَبُهُمَا) لِأَغَّمَا تَوْأَمَانِ خُلِقَا مِنْ مَاءٍ وَاحِدٍ (وَحُدَّ الزَّوْجُ) لِأَنَّهُ أَكْذَبَ نَفْسَهُ بِدَعْوَى الثَّانِي، {569} وَإِنْ اعْتَرَفَ بِالْأَوَّلِ وَنَفَى الثَّانِي يَثْبُتُ نَسَبُهُمَا لِمَا ذَكَرْنَا وَلَاعَنَ لِأَنَّهُ قَادِرٌ بِنَفْيِ الثَّانِي وَلَمْ يَرْجِعْ عَنْهُ، وَالْإِقْرَارُ بِالْعِفَّةِ سَابِقٌ عَلَى الْقَذْفِ فَصَارَ كَمَا إِذَا قَالَ إِنَّمَا عَفِيفَةٌ ثُمُّ الثَّانِي وَلَمْ يَرْجِعْ عَنْهُ، وَالْإِقْرَارُ بِالْعِفَّةِ سَابِقٌ عَلَى الْقَذْفِ فَصَارَ كَمَا إِذَا قَالَ إِنَّا عَفِيفَةٌ ثُمُّ قَالَ هِي زَانِيَةٌ، وَفِي ذَلِكَ التَّلَاعُنُ كَذَا هَذَا.

يَشْبُتُ نَسَبُهُمَا / أَنَّ شُرَيُّا قَالَ: فِي الرَّجُلِ يُقِرُّ بِوَلَدِهِ ثُمُّ يُنْكِرُ: يُلَاعِنُ فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ بْنَ الْخُطَّابِ فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ إِذَا أَقَرَّ بِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُنْكِرَ " (مصنف عبدالرزاق: باب الرجل ينتفي من ولده، نمبر 12375 مسنن بيهقي: باب الرجل يقر بحبل امرأته أو بولدها مرة فلا يكون له نفيه بعده، نمبر 15367)

## بَابُ الْعِنِّينِ وَغَيْرِهِ

 $\{570\}$  (وَإِذَا كَانَ الزَّوْجُ عِنِينًا أَجَّلَهُ الْحُاكِمُ سَنَةً، فَإِنْ وَصَلَ إِلَيْهَا وَإِلَّا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا إِذَا طَلَبَتْ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ) لِ هَكَذَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ،  $\gamma$ وَلِأَنَّ الْحُقَّ ثَابِتٌ لَمَا فِي طَلَبَتْ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ) لِ هَكَذَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ،  $\gamma$ وَلِأَنَّ الْحُقَّ ثَابِتٌ لَمَا فَا الْوَطْءِ، وَيَخْتَمِلُ لِآفَةٍ أَصْلِيَّةٍ فَلَا بُدَّ مِنْ مُدَّةِ مَعْرِفَةِ الْوَطْءِ، وَيَخْتَمِلُ لِآفَةٍ أَصْلِيَّةٍ فَلَا بُدَّ مِنْ مُدَّةٍ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ، وَقَدَّرْنَاهَا بِالسَّنَةِ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى الْفُصُولِ الْأَرْبَعَةِ.

{570} وَهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللهِ اللهُ ال

وجه: (٢)قول الصحابي لثبوت وَإِذَا كَانَ الزَّوْجُ عِنِينًا أَجَّلَهُ الْحَاكِمُ سَنَةً \عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْجَدَّةُ اللهِ الْعَنِينِ: " يُؤَجَّلُ سَنَةً فَإِنْ قَدِرَ عَلَيْهَا وَإِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَلَهَا الْمَهْرُ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ " فَي أَنَّهُ قَالَ فِي الْعِنِينِ: " يُؤَجَّلُ سَنَةً فَإِنْ قَدِرَ عَلَيْهَا وَإِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَلَهَا الْمَهْرُ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ " فَي الْعِنِينِ: " يُؤَجَّلُ سَنَةً فَإِنْ قَدِرَ عَلَيْهَا وَإِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَلَهَا الْمَهْرُ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ " (سنن بيهقي: باب أجل العنين،غير 14289مصنف عبدالرزاق: باب أجل العنين،غير 3514مصنف عبدالرزاق: باب أجل العنين،غير 3514مصنف عبدالرزاق: باب أجل العنين،غير 3514مصنف عبدالرزاق: باب أبل المؤلم عبدالرزاق: باب أبل العنين،غير 3514مصنف عبدالرزاق: باب أبل العنين،غير 3514مصنف عبدالرزاق: بابل العنين،غير 3514مصنف عبدالرزاق: بابل العنون عبدالرزاق: بابل العنون عبدالرزاق: أبل العنون

وجه: (٣)قول الصحابي لثبوت وَإِذَا كَانَ الرَّوْجُ عِنِينًا أَجَّلَهُ اخْاكِمُ سَنَةً \أَنَّ عُمَر، وَابْنَ مَسْعُودٍ: «قَضَيَا بِأَنَّهَا تَنْتَظِرُ بِهِ سَنَةً، ثُمُّ تَعْتَدُّ بَعْدَ السَّنَةِ عِدَّةَ الْمُطَلَّقَةِ، وَهُوَ أَحَقُ بِأَمْرِهَا فِي عَدَّقِهَا، وَهُوَ أَحَقُ بِأَمْرِهَا فِي عَدَّقِهَا» (مصنف عبدالرزاق: باب أجل العنين،غبر 10722مصنف ابن شيبه: ما قالوا في امرأة العنين؟ إذا فرق بينهما عليها عدة؟،غبر 18802)

٢ ﴿ هِ هِ اللهِ اللهُ ا

 َ فَإِذَا مَضَتْ الْمُدَّةُ وَلَمُ يُصَلِّ إِلَيْهَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْعَجْزَ بِآفَةٍ أَصْلِيَّةٍ فَفَاتَ الْإِمْسَاكُ بِالْمَعْرُوفِ وَوَجَبَ عَلَيْهِ التَّسْرِيحُ بِالْإِحْسَانِ، فَإِذَا امْتَنَعَ نَابَ الْقَاضِي مَنَابَهُ فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَ ٣ وَلَا بُدَّ مِنْ طَلَبِهَا لِأَنَّ التَّفْرِيقَ حَقُّهَا

{571} (وَتِلْكَ الْفُرْقَةُ تَطْلِيقَةٌ بَائِنَةٌ) لِ لِأَنَّ فِعْلَ الْقَاضِي أُضِيفَ إِلَى الزَّوْجِ فَكَأَنَّهُ طَلَّقَهَا بِنَفْسِهِ. ٢ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هُوَ فَسْخٌ ٣ لِكِنَّ النِّكَاحَ لَا يَقْبَلُ الْفَسْخَ عِنْدَنَا، ٣ وَإِنَّا تَقَعُ بَائِنَةً لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَقْبَلُ الْفَسْخَ عِنْدَنَا، ٣ وَإِنَّا تَقَعُ بَائِنَةً لِأَنَّ الْمُقْصُودَ وَهُوَ دَفْعُ الظُّلْمِ عَنْهَا لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِهَا لِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ بَائِنَةً تَعُودُ مُعَلَّقَةً بِالْمُرَاجَعَةِ. الْمَقْصُودَ وَهُوَ دَفْعُ الظُّلْمِ عَنْهَا لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِهَا لِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ بَائِنَةً تَعُودُ مُعَلَّقَةً بِالْمُرَاجَعَةِ. [572] (وَلَمَا كَمَالُ مَهْرِهَا إِنْ كَانَ خَلَا بِهَا) فَإِنَّ خَلُوةَ الْعِنِينِ صَحِيحَةٌ

(مصنف عبدالرزاق: باب: حق المرأة على زوجها وفي كم تشتاق، نمبر 12589)

وَهِ (٣) قُول الصحابي لثبوت وَإِذَا كَانَ الزَّوْجُ عِنِينًا أَجَّلَهُ الْحُاكِمُ سَنَةً \ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: بَلَغَنِي، أَنَّ عُمَر بْنَ الْحُطَّابِ، جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنَّ زَوْجَهَا لَا يُصِيبُهَا فَأَرْسَلَ إِلَى زَوْجِهَا فَصَالَهُ فَقَالَ: قَدْ كَبِرْتُ، وَذَهَبَتْ قُوتِي. فَقَالَ عُمَرُ: «أَتُصِيبُهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً؟» قَالَ: فِي أَكْثَرِ فَسَالَهُ فَقَالَ: قَدْ كَبِرْتُ، وَذَهَبَتْ قُوتِي. فَقَالَ عُمَرُ: «أَتُصِيبُهَا فِي كُلِّ طُهْرٍ مَرَّةً، قَالَ عُمَرُ: «إِذْهَبِي فَإِنَّ فِي هَذَا مِنْ ذَلِكَ، قَالَ عُمَرُ: «إِنْ كَمْ؟» قَالَ: أُصِيبُهَا فِي كُلِّ طُهْرٍ مَرَّةً، قَالَ عُمَرُ: «اذْهَبِي فَإِنَّ فِي هَذَا مَنْ ذَلِكَ، قَالَ عُمَرُ: «إِنْ كَمْ؟» قَالَ: أُصِيبُهَا فِي كُلِّ طُهْرٍ مَرَّةً، قَالَ عُمَرُ: «اذْهَبِي فَإِنَّ فِي هَذَا مَنْ خَمْرَ بْنِ الْحُنْقِي الْمَوْرَةَ وَاللّهُ مُورَةً وَعَلَى رَوجِها وَفِي كُم تشتاق، غير 12590) مَا يُكْفِي الْمَوْرُقَةُ تَطْلِيقَةٌ بَائِنَةٌ \ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْمَعْرُ وَعَلَيْهَا الْعِدَةُ وَلِنْ قَدِرَ عَلَيْهَا وَإِلّا فُرِقَ بَيْنَهُمَا وَهَا الْمَهْرُ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ اللّهُ فَقَلَ فِي الْعِنِينِ: " يُؤَجَّلُ سَنَةً فَإِنْ قَدِرَ عَلَيْهَا وَإِلّا فُرِقَ بَيْنَهُمَا وَهَا الْمَهْرُ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ اللّهُ فَالَ فِي الْعِنِينِ: " يُؤَجَّلُ سَنَةً فَإِنْ قَدِرَ عَلَيْهَا وَإِلّا فُرِقَ بَيْنَهُمَا وَهَا الْمَهُرُ وَعَلَيْهَا الْعِدَةُ اللّهُ فَقَلَ فِي الْعِنِينِ: " يُؤَجَّلُ سَنَةً فَإِنْ قَدِرَ عَلَيْهَا وَإِلّا فُرِقَ بَيْنَهُمَا وَهَا الْمَهْرُ وَعَلَيْهَا الْعِنَى الْعَنِينَ عُيرَ عُلِكَ الْمَعْمُ وَهُا الْمَهْرُ وَعَلَيْهَا الْعِنْ عَلَى الْعَنِينَ عُمْ اللّهُ الْعَنْ عُمْ اللّهُ عَلَى الْعَنْ عُمْ الْمَعْلَ وَاللّهُ عَلَى الْعَنْ الْعَنْ الْعَنْ الْمَعْرَالِ اللْعَلْمُ اللّهُ الْعَلْمُ وَاللّهُ الْعُلْمُ وَعَلَى الْمَالُونَ الْعَنْ الْعَنْ الْمُ اللْمُ الْمُولُ الْمُعْرَاقُ الْمُعْرَاقِ الْعَلْمُ الْمُ الْمُ الْمُعْرَاقُ الْمُعْرَاقُ الْمُ الْمُعْرَاقِ الْمَائِنَةُ الْعَنْ عُمْ الْمُ الْمُؤْمِلُونَ الْعُلْمُ الْمُعْمُ الْعُلْمُ الْمُ الْمُولُ الْمُؤْمُ اللّهُ الْمُولُ الْمُهُمُ وَلَا الْمُهُولُ

{572} وَهُ الْوَ سَاهِيًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ \ عَنْ عُكَمَّمَ فِي صَلَاتِهِ عَامِدًا أَوْ سَاهِيًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ \ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخُطَّابِ فِي أَنَّهُ قَالَ فِي الْعِيِّينِ: " يُؤَجَّلُ سَنَةً فَإِنْ قَدِرَ عَلَيْهَا وَإِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَلَمَا وَلَمَا عُنْ عُمَرَ بْنِ الْخُطَّابِ فِي أَنَّهُ قَالَ فِي الْعِيِّينِ: " يُؤجَّلُ سَنَةً فَإِنْ قَدِرَ عَلَيْهَا وَإِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَلَمَا وَلَمَ عُمْرِ 14289م مصنف عبدالرزاق: باب أجل العنين، غير 14289م مصنف عبدالرزاق: باب أجل العنين، غير 10720م دارقطني: ١٥ - كتاب النكاح، غير 3514)

اصول: عورت جن وجوہ کی بنیاد پر فشخ نکاح کاحق رکھتی ہے ان میں سے ایک بیہ ہے کہ شوہر عنین (نامر د) ہو، اصول: عنین کامقدمہ عدالت میں تو قاضی اولا شوہر کو ایک سال کی مہلت دے اگر اس دوران ٹھیک ہو جائے تواچھی بات ہے ورنہ عورت کے مطالبے پر تفریق کرادی جائے گی، ل (وَيَجِبُ الْعِدَّةُ) لِمَا بَيَّنًا مِنْ قَبْلِ هَذَا إِذَا أَقَرَّ الزَّوْجُ أَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إلَيْهَا

{573} (وَلَوْ اخْتَلَفَ الزَّوْجُ وَالْمَرْأَةُ فِي الْوُصُولِ اللَّهَا فَإِنْ كَانَتْ ثَيِّبًا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ) لِأَنَّهُ يُنْكِرُ اسْتِحْقَاقَ حَقّ الْفُرْقَةِ وَالْأَصْلُ هُوَ السَّلَامَةُ فِي الْجِبِلَّةِ

ل (ثُمَّ إِنْ حَلَفَ بَطَلَ حَقُّهَا، وَإِنْ نَكَلَ يُؤَجَّلُ سَنَةً، وَإِنْ كَانَتْ بِكْرًا نَظَرَ إِلَيْهَا النِّسَاءُ، فَإِنْ قُلْنَ هِي ثَيِّبٌ يَعْلِفُ الزَّوْجُ، فَإِنْ حَلَفَ لَا حَقَّ لَهَا، وَإِنْ قُلْنَ هِي ثَيِّبٌ يَعْلِفُ الزَّوْجُ، فَإِنْ حَلَفَ لَا حَقَّ لَهَا، وَإِنْ نَكَلَ يُؤَجَّلُ سَنَةً،

{574} وَإِنْ كَانَ عَجْبُوبًا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا فِي الْحَالِ إِنْ طَلَبَتْ) لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي التَّأْجِيلِ لِ (وَالْخَصِيُّ يُؤَجَّلُ كَمَا يُؤَجَّلُ الْعِنِينُ) لِأَنَّ وَطْأَهُ مَرْجُوُّ

وجه: (٢)قول التابعي لثبوت وَتِلْكَ الْفُرْقَةُ تَطْلِيقَةٌ بَائِنَةٌ \عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «يُؤَجَّلُ الْعِنِينُ سَنَةً، فَإِنْ دَخَلَ هِمَا وَإِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَلَهَا الصَّدَاقُ كَامِلًا» (مصنف عبدالرزاق: باب أجل العنين،غبر 10727)

وجه: (٣) الحديث لثبوت وَتِلْكَ الْفُرْقَةُ تَطْلِيقَةٌ بَائِنَةٌ \عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَشَفَ خِمَارَ امْرَأَةٍ وَنَظَرَ إِلَيْهَا فَقَدْ وَجَبَ الصَّدَاقُ دَخَلَ هِمَا أَوْ لَمْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَشَفَ خِمَارَ امْرَأَةٍ وَنَظَرَ إِلَيْهَا فَقَدْ وَجَبَ الصَّدَاقُ دَخَلَ هِمَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ هِمَا» (دارقطني: باب المهر، نمبر 3824)

﴿ ﴿ وَهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ وَقَدُ وَتِلْكَ الْفُرْقَةُ تَطْلِيقَةٌ بَائِنَةٌ \عَنْ عَلِيٍّ ﴿ وَ اللَّهُ الْفُرْقَةُ تَطْلِيقَةٌ بَائِنَةٌ \عَنْ عَلِيٍّ ﴾ قَالَ: ﴿إِذَا أَغْلَقَ بَائِنَةٌ \عَنْ عَلِيٍّ ﴾ وَأَرْخَى سِتْرًا أَوْ رَأْي عَوْرَةً فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّدَاقُ» (دارقطني: باب المهر،نمبر 3819)

لَ **وَجِه**: (١)قول الصحابي لثبوت وَتِلْكَ الْفُرْقَةُ تَطْلِيقَةٌ بَائِنَةٌ \ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَي أَنَّهُ قَالَ فِي الْعِبِّينِ: " يُؤَجَّلُ سَنَةً فَإِنْ قَدِرَ عَلَيْهَا وَإِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَلَهَا الْمَهْرُ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ " (سنن بيهقي: باب أجل العنين، نمبر 14289)

{573} ﴿ 575} ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ وَلَوْ التَّابِعِي لَثَبُوتِ وَلَوْ اخْتَلَفَ الزَّوْجُ وَالْمَرْأَةُ فِي الْوُصُولِ إِلَيْهَا فَإِنْ كَانَتْ وَلَهُ وَيُلَهُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ \ عَنِ الثَّقُورِيِّ فِي الْعِيِّينِ قَالَ: «إِنْ كَانَتِ امْرَأَةٌ ثَيِّبًا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَيُسْتَحْلَفُ، وَإِنْ كَانَتْ بِكْرًا نَظَرَ إِلَيْهَا النِّسَاءُ» (عبدالرزاق: باب أجل العنين، نمبر 10730)

طلاق اور فسخ: میں فرق بہ ہے کہ جو تفریق مرد کی جانب سے ہووہ عموماطلاق ہے، اور جو تفریق عورت کی جانب سے ہو اور چو نکہ عورت طلاق دینے کا اہل نہیں ہوتی اسلئے قاضی فٹخ نکاح کرکے تفریق کر اتا ہے،

{575} (وَإِذَا أُجِّلَ الْعِنِينُ سَنَةً وَقَالَ قَدْ جَامَعْتُهَا وَأَنْكَرَتْ نَظَرَ إِلَيْهَا النِّسَاءُ. فَإِنْ قُلْنَ: هِيَ بِكُرٌ خُيِّرَتْ) لِأَنَّ شَهَادَتَهُنَّ تَأَيَّدَتْ بِمُؤْيِّدٍ وَهِيَ الْبَكَارَةُ لِ (وَإِنْ قُلْنَ: هِيَ ثَيِّبٌ حَلَفَ الزَّوْجُ، فَإِنْ خُيِّرَتْ) لِأَنَّ شَهَادَتَهُنَّ تَأْيُدِهَا بِالنُّكُولِ، وَإِنْ حَلَفَ لَا تُخَيَّرُ، وَإِنْ كَانَتْ ثَيِّبًا فِي الْأَصْلِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعْ يَمِينِهِ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ

{576} (فَإِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا بَعْدَ ذَلِكَ خِيَارٌ) لِأَنَّهَا رَضِيَتْ بِبُطْلَانِ حَقِّهَا وَفِي التَّأْجِيلِ تُعْتَبَرُ السَّنَةُ الْقَمَرِيَّةُ هُوَ الصَّحِيحُ وَيُحْتَسَبُ بِأَيَّامِ الْخُيْضِ وَبِشَهْرِ رَمَضَانَ لِوُجُودِ ذَلِكَ التَّأْجِيلِ تُعْتَبَرُ السَّنَةُ الْقَمَرِيَّةُ هُوَ الصَّحِيحُ وَيُحْتَسَبُ بِأَيَّامِ الْخُيْضِ وَبِشَهْرِ رَمَضَانَ لِوُجُودِ ذَلِكَ فِي السَّنَةِ وَلَا يُحْتَسَبُ بِمَرْضِهِ وَمَرَضِهَا لِأَنَّ السَّنَةَ قَدْ تَخْلُو عَنْهُ.

{577} (وَإِذَا كَانَ بِالزَّوْجَةِ عَيْبٌ فَلَا خِيَارَ لِلزَّوْجِ) لِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: ثُرَدُّ بِالْعُيُوبِ الْخَمْسَةِ وَهِيَ: الْجُذَامُ وَالْبَرَصُ وَالْجُنُونُ وَالرَّنْقُ وَالْقَرْنُ لِأَنَّهَا تَمْنَعُ الِاسْتِيفَاءَ حِسًّا أَوْ طَبْعًا وَالطَّبْعُ مُؤَيَّدُ وَهِيَ: الْجُذَامُ وَالْبَرَصُ وَالْجُنُونُ وَالرَّنْقُ وَالْقَرْنُ لِأَنَّهَا تَمْنَعُ الْإسْتِيفَاءَ حِسًّا أَوْ طَبْعًا وَالطَّبْعُ مُؤَيَّدُ بِالشَّرْعِ. قَالَ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – «فِرَّ مِنْ الْمَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنْ الْأَسَدِ»

{577} وَجِهِ: (1)قول الصحابي لثبوت وَإِذَا كَانَ بِالرَّوْجَةِ عَيْبٌ فَلَا خِيَارَ لِلزَّوْجِ \ قَالَ عَلِيٌّ: «أَيُّكَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مَجْنُونَةً ، أَوْ جَذْمَاءَ ، أَوْ كِمَا فَرَصٌ ، أَوْ كِمَا قَرْنٌ ، فَهِيَ امْرَأَتَهُ إِنْ شَاءَ مَأْتُكُ إِنْ شَاءَ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ» (سنن دارقطني: باب المهر،غبر 3675 سنن بيهقي: باب المهر،غبر 14229) المهر،غبر 14229)

وهه: (٢)قول التابعي لثبوت وَإِذَا كَانَ بِالرَّوْجَةِ عَيْبٌ فَلَا خِيَارَ لِلزَّوْجِ \قُلْتُ لِعَطَاءِ: فَالرَّجُلُ إِنْ كَانَ بِهِ بَعْضُ الْأَرْبَعِ: جُذَامٌ، أَوْ جُنُونٌ، أَوْ بَرَصٌ، أَوْ عَفَلٌ قَالَ: «لَيْسَ لَهَا شَيْءٌ، هُوَ أَحَقُّ إِنْ كَانَ بِهِ بَعْضُ الْأَرْبَعِ: جُذَامٌ، أَوْ جُنُونٌ، أَوْ بَرَصٌ، أَوْ عَفَلٌ قَالَ: «لَيْسَ لَهَا شَيْءٌ، هُوَ أَحَقُّ إِنْ كَانَ بِهِ بَعْضُ الْأَرْبَعِ: باب ما رد من النكاح، نمبر 10701)

لِ وَهِه: (١) الحديث لثبوت وَإِذَا كَانَ بِالزَّوْجَةِ عَيْبٌ فَلَا خِيَارَ لِلزَّوْجِ \ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ " تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي غِفَارٍ، فَلَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ رَأَى بِكَشْحِهَا بَيَاضًا فَنَاءَ عَنْهَا وَقَالَ: أَرْخِي عَلَيْكِ "، فَخَلَّى سَبِيلَهَا، وَلَمُ يَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئًا (سنن بيهقي: باب ما يرد به النكاح من العيوب، غبر 14221)

وجه: (٢) الحديث لنبوت وَإِذَا كَانَ بِالزَّوْجَةِ عَيْبٌ فَلَا خِيَارَ لِلزَّوْجِ \عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ: قَالَ لَعَات: الجُنْذَامُ : كورُه ، الْبَرَصُ: جلدكى خرابى ، الجُنُونُ : عقل زاكل بونا ، الرَّتْقُ : پيشاب ووطى كا ايك بى راسته بو ، الْقَرْنُ: شرمگاه ميں بدى يا گوشت كا كلا اا بحر ابوابو،

٢ وَلَنَا أَنَّ فَوْتَ الِاسْتِيفَاءِ أَصْلًا بِالْمَوْتِ لَا يُوجِبُ الْفَسْخَ فَاخْتِلَالُهُ هِمَذِهِ الْعُيُوبِ أَوْلَى، وَهَذَا لِأَنَّ الْاسْتِيفَاءَ مِنْ الثَّمَرَاتِ وَالْمُسْتَحَقُّ هُوَ التَّمَكُّنُ وَهُوَ حَاصِلٌ.

{578} (وَإِذَا كَانَ بِالزَّوْجِ جُنُونٌ أَوْ بَرَصٌ أَوْ جُذَامٌ فَلَا خِيَارَ لَهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ -: لَهَا الْخِيَارُ) ٢ وَفَعًا لِلضَّرَرِ عَنْهَا كَمَا فِي الجُبِّ وَالْعُنَّةِ، وَحِمَهُ اللَّهُ -: لَهَا الْخِيَارُ) ٢ وَفَعًا لِلضَّرَرِ عَنْهَا كَمَا فِي الجُبِّ وَالْعُنَّةِ، يَخِلَافِ جَانِبِهِ لِأَنَّهُ مُتَمَكِّنٌ مِنْ دَفْعِ الضَّرَرِ بِالطَّلَاقِ.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اجْتَنِبُوا فِي النِّكَاحِ أَرْبَعَةً: الجُّنُونَ، وَالجُّذَامَ، وَالْبَرَصَ (دارقطني: باب المهر، غبر 3628) وَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ا

وجه: (٣) الحديث لثبوت وَمَنْ تَكَلَّمَ فِي صَلَاتِهِ عَامِدًا أَوْ سَاهِيًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ \سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «لَا عَدْوَى وَلَا طِيرَةَ وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفَرَ وَفِرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ.» (بخاري شريف: باب الجذام، غبر 5707)

{578} وجه: (١)قول التابعي لثبوت وَإِذَا كَانَ بِالزَّوْجِ جُنُونٌ أَوْ بَرَصٌ أَوْ جُذَامٌ الْفُلْتُ لِعَطَاءٍ: فَالرَّجُلُ إِنْ كَانَ بِهِ بَعْضُ الْأَرْبَعِ: جُذَامٌ، أَوْ جُنُونٌ، أَوْ بَرَصٌ، أَوْ عَفَلٌ قَالَ: «لَيْسَ لَهَا شَيْءٌ، هُوَ أَحَقُ بِكَانَ بِهِ بَعْضُ الْأَرْبَعِ: جُذَامٌ، أَوْ جُنُونٌ، أَوْ بَرَصٌ، أَوْ عَفَلٌ قَالَ: «لَيْسَ لَهَا شَيْءٌ، هُوَ أَحَقُ بِهَا» (مصنف عبدالرزاق: باب ما رد من النكاح، غبر 10701)

وَهِهُ: (٢)قول التابعي لثبوت وَإِذَا كَانَ بِالزَّوْجِ جُنُونٌ أَوْ بَرَصٌ أَوْ جُذَامٌ \عَنِ الثَّوْرِيِّ فِي رَجُلٍ يَخُدُثُ بِهِ بَلَاءٌ لَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَرْأَةِ، لَا يُرَدُّ الرَّجُلُ، وَلَا تُرَدُّ الْمَرْأَةُ ". وَذَكَرَهُ عَنْ يَحُدُثُ بِهِ بَلَاءٌ لَا يُوَدُّ الْمَرْأَةُ ". وَذَكَرَهُ عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ (مصنف عبدالرزاق: باب ما رد من النكاح، نمبر 10700)

٢ و ٩٠ الحديث لثبوت وَإِذَا كَانَ بِالرَّوْجِ جُنُونٌ أَوْ بَرَصٌ أَوْ جُذَامٌ \عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ رَأَى بِكَشْحِهَا بَيَاضًا فَنَاءَ عَنها وَقَالَ: أَرْخِي عَلَيْكِ "، فَخَلَّى سَبِيلَهَا، وَلَمُ يَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئًا (سنن بيهقي: باب ما يرد به النكاح من العيوب، غبر 14221)

اصول: اگر شوہر میں جزام وغیرہ کی بیاری ہو توعورت کو نسخ نکاح کا حق نہیں ہو گاشیخین کے نزدیک،

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَإِذَا كَانَ بِالزَّوْجِ جُنُونٌ أَوْ بَرَصٌ أَوْ جُذَامٌ \عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " اجْتَنبُوا فِي النِّكَاحِ أَرْبَعَةً: الجُنُونَ ، وَالجُّذَامَ ، وَالْبَرَصَ " (دارقطني: باب المهر،غبر 3628)

وجه: (٣)قول التابعي لثبوت وَإِذَا كَانَ بِالرَّوْجِ جُنُونٌ أَوْ بَرَصٌ أَوْ جُذَامٌ \عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ ، قَالَ: «قَضَى عُمَرُ فِي الْبَرْصَاءِ وَالْجُنْدُمَاءِ وَالْمَجْنُونَةِ إِذَا دُخِلَ كِمَا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا ، وَالْمُسَيِّبِ ، قَالَ: «قَضَى عُمَرُ فِي الْبَرْصَاءِ وَالْجُنْدُمَاءِ وَالْمَجْنُونَةِ إِذَا دُخِلَ كِمَا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا ، وَالصَّدَاقُ لَهَا لِمَسِيسِهِ إِيَّاهَا وَهُوَ لَهُ عَلَى وَلِيِّهَا» (دارقطني: باب المهر، نمبر 3673 مسنن بيهقي: باب ما يرد به النكاح من العيوب، نمبر 14223)

وجه: (٣) الحديث لثبوت وَإِذَا كَانَ بِالزَّوْجِ جُنُونٌ أَوْ بَرَصٌ أَوْ جُذَامٌ \سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «لَا عَدْوَى وَلَا طِيَرَةَ وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفَرَ وَفِرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ.» (بخاري شريف: باب الجذام، نمبر 5707)

وجه: (۵)أية لثبوت وَإِذَا كَانَ بِالزَّوْجِ جُنُونٌ أَوْ بَرَصٌ أَوْ جُذَامٌ \ ﴿ٱلطَّلَقُ مَرَّتَانِ ۖ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنِ ۗ ﴾ (سورة البقرة ٢، ايت نمبر 229)

وجه: (٢)أية لثبوت وَإِذَا كَانَ بِالزَّوْجِ جُنُونٌ أَوْ بَرَصٌ أَوْ جُذَامٌ \ ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِتَعْتَدُواْ ﴾ (سورة البقرة ٢، ايت نمبر 231)

وجه: (2)قول التابعي لثبوت وَإِذَا كَانَ بِالزَّوْجِ جُنُونٌ أَوْ بَرَصٌ أَوْ جُذَامٌ \عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: «تُرَدُّ فِي النِّكَاحِ الرَّنْقَاءُ»، وَالرَّنْقَاءُ: هِيَ الَّتِي لَا يَقْدِرُ الرَّجُلُ عَلَيْهَا (مصنف عبدالرزاق: باب ما رد من النكاح، نمبر 10682)

 ٣ وَهُمُمَا أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْخِيَارِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ حَقِّ الزَّوْجِ،

فِيهَا إِلَيَّ: «أَنِ اسْتَحْلِفِ الْوَلِيَّ مَا عَلِمَ، فَإِنْ حَلَفَ فَأَجِزِ النِّكَاحَ، فَمَا أَظُنُّ رَجُلًا رَضِيَ بِمُصَاهَرَةِ قَوْمٍ إِلَّا سَيَرْضَى بَأَمَانَتِهِمْ، وَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ فَاحْمِلْ عَلَيْهِ الصَّدَاقَ»(مصنف عبدالرزاق: باب ما رد من النكاح، نمبر 10682)

س وجه: (١)قول الصحابي لثبوت وَهُمَا أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْخِيَارِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ حَقِ الرَّوْجِ الْحَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمْنِ، أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ عُمَرَ فَقَالَ: ﴿ فَا مِنْ كُلِّ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ يَوْمٌ، وَفِي كُلِّ وَيَصُومُ النَّهَارَ، وَلَا أَصْبِرُ عَلَى ذَلِكَ. قَالَ: فَدَعَاهُ، فَقَالَ: ﴿ فَا مِنْ كُلِّ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ يَوْمٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِ لَيَالٍ لَيْلَةٌ ﴾ (مصنف عبدالرزاق: باب: حق المرأة على زوجها وفي كم تشتاق، غبر 12589) أَرْبَعِ لَيَالٍ لَيْلَةٌ ﴾ (مصنف عبدالرزاق: باب: حق المرأة على زوجها وفي كم تشتاق، غبر الزَّوْجِ ﴿ عَنْ وَبِهِ لَا اللهِ عَلَى اللهُ عَلَمُ الْمُؤَاةٌ فَقَالَتْ: إِنَّ زَوْجَهَا لَا يُصِيبُهَا وَيُ كُلِ شَهْرٍ زَنْ الْمُؤَاقُ فَقَالَ: قَدْ كَبِرْتُ، وَذَهَبَتْ قُوتِي. فَقَالَ عُمَرُ: ﴿ أَتُصِيبُهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ مَنْ ذَلِكَ، قَالَ عُمَرُ: ﴿ فَي كَمْ مَنُ الْمُؤَاقَ ﴾ وَذَهَبَتْ قُوتِي. فَقَالَ عُمَرُ: ﴿ أَتُصِيبُهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ مَنْ ذَلِكَ، قَالَ عُمَرُ: ﴿ فِي كَمْ؟ ﴾ قَالَ: أُصِيبُها فِي كُلِّ طُهْرٍ مَرَّةً، قَالَ عُمَرُ: ﴿ فَي كَمْ؟ ﴾ قَالَ: أُصِيبُها فِي كُلِّ طُهْرٍ مَرَّةً، قَالَ عُمَرُ: ﴿ فَي كَمْ؟ ﴾ قَالَ: أُصِيبُها فِي كُلِ طُهْرٍ مَرَّةً ، قَالَ عُمَرُ: ﴿ فَقَالَ: فِي أَكْثَو مِنْ الْمَوْأَةَ ﴾ ومن المُؤَاقَ ﴾ (مصنف عبدالرزاق: باب: حق المرأة على زوجها وفي كم «اذْهَبِي فَإِنَّ فِي هَذَا مَا يَكُفِي الْمَزَّأَةَ ﴾ (مصنف عبدالرزاق: باب: حق المرأة على زوجها وفي كم تشتاق، غير واللهُ عَلَى الْمَوْاتُ وَالْمُ اللهُ عَلَى الْمَوْاتُ وَالْمُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِودُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ

**وجه: (٣)**قول الصحابي لثبوت وَلَهُمَا أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْخِيَارِ \أَخْبَرَنِي مَنْ أُصَدِّقُ، أَنَّ عُمَرَ، وَهُوَ يَطُوفُ سَمِعَ امْرَأَةً، وَهِيَ تَقُولُ: تَطَاوَلَ هَذَا اللَّيْلُ وَاخْضَلَّ جَانِبُهُ ...وَأَرَّقَنِي إِذْ لَا خَلِيلَ أَلاعِبُهْ فَلَوْلَا حَذَارِ اللَّهِ لَا شَيْءَ مِثْلُهُ ... لَزُعْزَعَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ

النَّوْجِ النَّوْجِ النَّوْلِ الصحابي لشوت وَهَمَّا أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْخِيَارِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ حَقِّ النَّوْجِ الْفَقَالَ عُمَرُ: «فَمَا لَكِ؟» قَالَتْ: أَغْرَبْتَ زَوْجِي مُنْذُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، وَقَدِ اشْتَقْتُ إِلَيْهِ. فَقَالَ: «فَامْلُكِي عَلَى نَفْسِكِ فَإِنَّمَا هُوَ الْبَرِيدُ إِلَيْهِ» فَبَعَثَ إِلَيْهِ، «أَرَدْتِ سُوءًا؟» قَالَتْ: مَعَاذَ اللَّهِ قَالَ: «فَامْلُكِي عَلَى نَفْسِكِ فَإِنَّمَا هُوَ الْبَرِيدُ إِلَيْهِ» فَبَعَثَ إِلَيْهِ، وَرَّحِلَ عَلَى حَفْصَةً فَقَالَ: «إِنِي سَائِلُكِ عَنْ أَمْرٍ قَدْ أَهُمَّنِي فَأَفْرِجِيهِ عَنِي، كُمْ تَشْتَاقُ الْمَرْأَةُ إِلَى رَوْجِهَا؟» فَحَفْضَتْ رَأْسَهَا فَاسْتَحَيَتْ. فَقَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحُقِّ»، فَأَشَارَتْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَإِلَا فَأَرْبَعَةً. فَكَتَبَ عُمَرُ «أَلَّا تُحْبُسَ الْخِيُّوشُ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ»» (مصنف عبدالرزاق باب: حق المرأة على زوجها وفي كم تشتاق، غبر 12593)

وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُبِّ وَالْعُنَّةُ لِأَنَّهُمَا يُخِلَّانِ بِالْمَقْصُودِ الْمَشْرُوعِ لَهُ النِّكَاحُ،وَهَذِهِ الْعُيُوبُ غَيْرُ مُخِلَّةٍ بِهِ فَافْتَرَقَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

وجه: (۵)قول الصحابي لثبوت وَهَمُا أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْخِيَارِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ حَقِّ الزَّوْجِ النَّوْجِ الْفَسَأَلَ عُمَرُ حَفْصَةَ «كَمْ تَصْبِرُ الْمَرْأَةُ مِنْ زَوْجِهَا؟» فَقَالَتْ: «سِتَّةَ أَشْهُرٍ»، فَكَانَ عُمَرُ بَعْدَ لَفَسَأَلَ عُمَرُ حَفْصَة «كَمْ تَصْبِرُ الْمَرْأَةُ مِنْ زَوْجِهَا؟» فَقَالَتْ: «سِتَّة أَشْهُرٍ»، فَكَانَ عُمَرُ بَعْدَ ذَلِكَ يُقْفِلُ بُعُوثَهُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ (مصنف عبدالرزاق: باب: حق المرأة على زوجها وفي كم تشتاق، غبر 12594)

اصول: الم محد: بإضابطه وطى كاعمل انجام دے صرف وطى پر قدرت ہوناكا فى نہيں ہے. الحات: الحبُّة: مقطوع الذكر، ذكر كتابواہونا، الْعُنَّةُ: عنين، نامر د، مُحِلَّةِ: خلل انداز، ركاوك.

#### اسباب فسخ النكاح

### اختلافي صورت ميس قاضى كافيصله قابل نفاذهو كا

وجه: (١)أية لثبوت اسباب فسخ النكاح\ ﴿يَآأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمُّ فَإِن تَننزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ۚ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ (سورة النساء 4،أيت 59)

وجه: (١)أية لثبوت اسباب فسخ النكاح\﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِ أَعُولُ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمُ ﴾(سورة النساء 4،أيت 83)

وهه: (٢) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح \عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ سَهْلٍ، كَانَتْ عِنْدَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شُمَّاسٍ فَضَرَبَهَا فَكَسَرَ بَعْضَهَا، فَأَتَتْ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم بَعْدَ الصُّبْحِ، فَاشْتَكَتْهُ إِلَيْهِ، فَدَعَا النَّبِيُ عَلَيْ ثَابِتًا، فَقَالَ: «خُذْ بَعْضَ مَالْحَاوَفَارِقْهَا»، فَقَالَ: وَيَصْلُحُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟، قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَإِنِي أَصْدَقْتُهَا حَدِيقَتَيْنِ، وَهُمَا بِيَدِهَا، فَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْهُ: «خُذْهُمَا وَفَارِقْهَا»، فَفَعَلَ، (سنن ابوداود، بَابٌ فِي الْخُلْع، غبر 2228)

وجه: (٣)قول التابعي لثبوت اسباب فسخ النكاح\عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: «تَفْرِيقُ الْإِمَامِ تَطْلِيقَةٌ، غبر 18316) تَطْلِيقَةٌ، (مصنف ابن ابي شيبه، مَنْ قَالَ: إِذَا أَبَى أَنْ يُسْلِمَ فَهِيَ تَطْلِيقَةٌ، غبر 18316)

وجه: (٣) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح \ وَلِزَوْجَةِ الْمَفْقُودِ الرَّفْعُ لِلْقَاضِي، وَالْوَالِي، وَوَالِي الْمَاءِ، وَإِلَّا فَلِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَيُؤَجَّلُ أَرْبَعَ سِنِينَ، إِنْ دَامَتْ نَفَقَتُهَا (مختصر الخليل، فَصْلُ [في أحكام المفقود] ، غبر 343)

**وجه: (۵)الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح ﴿ وَإِنْ أَشْكَلَ بَعَثَ حَكَمَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِحَا،** مِنْ أَهْلِهِمَا إِنْ أَمْكَنَ، وَنُدِبَ كَوْنُهُمَا جَارِينِ، وَبَطَلَ حُكْمُ غَيْرِ الْعَدْلِ، وَسَفِيهٍ وَامْرَأَةٍ، وَغَيْرِ فَقِيهٍ بِذَلِكَ، وَنَفَذَ طَلاقُهُمَا، وإِنْ لَمْ يَرْضَ الزَّوْجَانِ وَالْحُاكِمُ وَلَوْ كَانَا مِنْ جِهَتِهِمَا \

وجه: (٢)الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح\وَلَهَا التَّطْلِيقُ بِالضَّرَرِ الْبَيِّنِ،(تخيير المُختصر،المتن،\ تخييرالمختصرشرح، [فصل في النشوز]،نمبر97)

وَهِه: (2) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح\ فَإِنْ تَعَذَّرَ: فَإِنْ أَسَاءَ الزَوْجُ طَلَّقَا بِلا خُلْعٍ، وَبِالْعَكْس،، (تخيير المختصرالمتن، [فصل في النشوز]، نمبر 99)

وجه: (٨)قول التابعي لثبوت اسباب فسخ النكاح \قَالَ مَالِكُ: وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنَّ الْحُكَمَيْنِ يَجُوزُ قَوْهُمُا بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ فِي الْفُرْقَةِ، وَالِاجْتِمَاعِ، (موطاء امام مالك، مَا جَاءَ فِي الْخُكَمَيْنِ، نمبر 2169)

وجه: (٩)أية لثبوت اسباب فسخ النكاح ﴿ ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُواْ حَكَمَا مِّنُ أَهْلِهَ آ إِنْ يُرِيدَآ إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَ أَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴾ (سورة النساء 4،أيت 35)

وجه: (١٠)قول التابعي لثبوت اسباب فسخ النكاح\عَنْ عَبِيدَةَ السَّلْمَايِّ قَالَ: شَهِدْتُ عَلِيَّ بِنَ أَيِي طَالِبٍ، وَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ وَرَوْجُهَا مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَأَخْرَجَ هَوُلاءِ حَكَمًا مِنَ النَّاسِ، وَهَوُلاءِ حَكَمًا، فَقَالَ عَلِيٌّ لِلْحَكَمَيْنِ: «أَتَدْرِيَانِ مَا عَلَيْكُمَا؟ إِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تُفَرِقًا مِنَ النَّاسِ، وَهَوُلاءِ حَكَمًا، فَقَالَ عَلِيٌّ لِلْحَكَمَيْنِ: «أَتَدْرِيَانِ مَا عَلَيْكُمَا؟ إِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تُفَرِقًا فَرَقْتُهُمَا، وَإِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تَجْمَعَا جَمَعْتُمَا»، فَقَالَ الزَّوْجُ: أَمَّا الْفُرْقَةُ فَلَا، فَقَالَ عَلِيٌّ: «كَذَبْتَ، وَاللَّهِ فَوَالَ عَلِيٌّ: «كَذَبْتَ، وَاللَّهِ لَكَ وَعَلَيْكَ»، فَقَالَتِ الْمُرْأَةُ: رَضِيتُ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى لِي لَكَ وَعَلَيْكَ»، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: رَضِيتُ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى لِي وَعَلَيْكَ»، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: رَضِيتُ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى لِي وَعَلَيْكَ»، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: رَضِيتُ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى لِي وَعَلَيْكَ»، فقالَتِ المُورِقَةُ بَرْضَى بِكِتَابِ اللَّهِ لَكَ وَعَلَيْكَ»، فقالَتِ الْمَرْأَةُ: رَضِيتُ بِكِتَابِ اللَّهِ لَكَ وَعَلَيْكَ»، فقالَتِ الْمَوْقَةُ فَلَا، الْمُؤْقَةُ فَلَا الْمُورِقَةُ فَلَا الْمُؤَةُ فَلَا مَنْ بَعْمِ 1478 مَنْ فِي الشِيقَاقِ الشِيقَاقِ الشِيقَاقِ الرَّوْجُيْن ،غير 1478 من عبدالرزاق، بَابُ الْحُكَمَيْنِ فِي الشِيقَاقِ النَّوْجُيْن ،غير 1478 من عبدالرزاق، بَابُ الْحُكَمَيْنِ فِي الشِيقَاقِ الْتَالِقُومُونُ اللَّهُ وَعَيْنَ الرَّوْجُيْن ،غير 1478 فَعَلْتُ اللَّهُ وَعَلْنَ عَلْهُ الْمُؤْلِقُهُ الْمَعْمَلُهُ الْعَلْمَ اللَّوْمُ عَيْن ،غير 1478 من المَلْكَابِ اللَّهُ الْمُؤْلُهُ الْتَوْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمَالِولَ الْمَالِولَ الْمُؤْلِقُ الْمَالِولَ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَالِ الْمَالِولَ الْمَالِولُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُولُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمَلْمُ الْمُؤْلِقُ الْمَلْمُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمَالِولُ اللَّهُ الْمَالِولُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُولُ اللْمُؤْلُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُ اللْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمَالُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُو

وجه: (١١) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح\عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بُعِثْتُ أَنَا وَمُعَاوِيَةُ حَكَمَيْنِ، فَقِيلَ لَنَا: «إِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تَجْمَعًا جَمَعْتُمَا، وَإِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تُفَرِّقًا فَرَّقْتُمَا». قَالَ مَعْمَرُ: وَبَلَغَنِي أَنَّ الَّذِي بَعَثَهُمَا عُثْمَانُ، (مصنف عبدالرزاق،،غبر 11885/سنن بيهقي، بَابُ الْحُكَمَيْنِ فِي الشِّقَاقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ،غبر 14786)

وجه: (١٢)أية لثبوت اسباب فسخ النكاح\ ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِتَعْتَدُوْاْ وَمَن يَفْعَلُ وَاللَّهُ فَعَلَ ذَالِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَ﴾ (سورة البقرة 2،أيت 231)

وجه: (٣) أية لثبوت اسباب فسخ النكاح ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجُدِكُمْ وَلَا تُضَارَّوهُنَّ لِتُضَيِّقُواْ عَلَيْهِنَّ ﴾ (سورة الطلاق 65،أيت 6)

وهه: (١٣) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح\عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، قَالَ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ ، مَنْ ضَارَّ ضَرَّهُ اللَّهُ ، وَمَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ»، (مصنف عبدالرزاق، كِتَابُ الْبُيُوع، نمبر 3079)

وجه: (10)أية لثبوت اسباب فسخ النكاح\ ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُواْ ذَوَى عَدْلِ مِّنكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَالِكُمْ يُوعَظُ بِهِ عَالَ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ (سورة الطلاق 65،أيت 2)

# اسبابفسخ النكاح ثمانية عشرة: (السبب الاول) (١) الشقاق

وجه: (١)أية لثبوت اسباب فسخ النكاح\ ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُواْ حَكَمَا مِّنْ أَهْلِهَا وَابْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَآ إِصْلَحَا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ (سورة النساء 4،أيت 35)

وجه: (٢)قول التابعي لثبوت اسباب فسخ النكاح\قالَ مَالِكُ: وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنَّ الْحُكَمَيْنِ يَجُوزُ قَوْهُمُا بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ فِي الْفُرْقَةِ، وَالِاجْتِمَاعِ، (موطاء امام مالك، مَا جَاءَ فِي الْخُكَمَيْن، نمبر 2169)

وجه: (٣)قول الصحابي لثبوت اسباب فسخ النكاح\عن ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بُعِثْتُ أَنَا وَمُعَاوِيَةُ حَكَمَيْنِ، فَقِيلَ لَنَا: «إِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تَجْمَعَا جَمَعْتُمَا، وَإِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تُفَرِّقًا فَرَّقْتُمَا». قَالَ مَعْمَرٌ: وَبَلَغَنِي أَنَّ الَّذِي بَعَثَهُمَا عُثْمَانُ، (مصنف عبدالرزاق،،غبر 11885/سنن بيهقي، بَابُ الحُكَمَيْنِ فِي الشِّقَاقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ،غبر 14786)

وجه: (٣)قول التابعي لثبوت اسباب فسخ النكاح ﴿ عَنْ عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيَّ قَالَ: شَهِدْتُ عَلِيَّ بُن أَيِي طَالِبٍ، وَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ وَزَوْجُهَا مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِنَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَأَخْرَجَ هَوُلاءِ حَكَمًا مِنَ النَّاسِ، وَهَوُلاءِ حَكَمًا، فَقَالَ عَلِيٌّ لِلْحَكَمَيْنِ: «أَتَدْرِيَانِ مَا عَلَيْكُمَا؟ إِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تُفَرِّقَا فَلَ النَّاسِ، وَهَوُلاءِ حَكَمًا، فَقَالَ عَلِيٌّ لِلْحَكَمَيْنِ: «أَتَدْرِيَانِ مَا عَلَيْكُمَا؟ إِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تُفَرِّقًا فَرَقَتُمَا، وَإِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تُغْمَعا جَمَعْتُما»، فَقَالَ الزَّوْجُ: أَمَّا الْفُرْقَةُ فَلَا، فَقَالَ عَلِيٌّ: «كَذَبْتَ، وَاللَّهِ فَوَالَ الرَّوْجُ: أَمَّا الْفُرْقَةُ فَلَا، فَقَالَ عَلِيٌّ: وكذَبْتَ، وَاللَّهِ لَكَ وَعَلَيْكَ»، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: رَضِيتُ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى لِي وَعَلَيَّ، لا تَبْرَحُ حَتَى تَرْضَى بِكِتَابِ اللَّهِ لَكَ وَعَلَيْكَ»، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: رَضِيتُ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى لِي وَعَلَيَّ، (عبدالرزاق، بَابُ الْحُكَمَيْنِ فِي الشِيقَاقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ ، 14782)

وجه: (۵) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح \عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةُ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ عَلَى ثَابِتٍ فِي دِينٍ وَلَا خُلُقٍ، وَلَكِنِي قَيْسٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى ثَابِتٍ فِي دِينٍ وَلَا خُلُقٍ، وَلَكِنِي قَيْسٍ إِلَى رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: فَتَرُدِينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، (بخاري شريف، بَابُ لا أُطِيقُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، (بخاري شريف، بَابُ الْمُخْتَلِعَةِ تَأْخُذُ مَا أَعْطَاهَا، غبر 2056/ابن ماجه، بَابُ الْمُخْتَلِعَةِ تَأْخُذُ مَا أَعْطَاهَا، غبر 2056/ابن ماجه، بَابُ الْمُخْتَلِعَةِ تَأْخُذُ مَا أَعْطَاهَا، غبر 2056/

وجه: (٢) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح \عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ امْرَأَةَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أَعْتِبُ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلا دِينٍ وَلَكِنِي آكْرَهُ اللهِ ﷺ: الْكُفْرَ فِي الْإِسْلام، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَتَرُدِينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: الْكُفْرَ فِي الْإِسْلام، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: الْكُفْرَ فِي الْإِسْلام، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: الْمُؤْتِينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: تَعْمُ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: تَقْبُلُ مَا أَعْطَاهَا، عَبْرِ 5273/ابن ماجه ، بَابُ الْمُخْتَلِعَةِ تَأْخُذُ مَا أَعْطَاهَا، غَبرِ 5275/ابن ماجه ، بَابُ الْمُخْتَلِعَةِ تَأْخُذُ مَا أَعْطَاهَا، غَبرِ 5275/ابن ماجه ، بَابُ الْمُخْتَلِعَةِ تَأْخُذُ مَا أَعْطَاهَا، غَبرِ 5275/ابن ماجه ، بَابُ الْمُخْتَلِعَةِ تَأْخُذُ مَا أَعْطَاهَا، غَبرِ 5275/ابن ماجه ، بَابُ الْمُخْتَلِعَةِ تَأْخُذُ مَا أَعْطَاهَا، غَبرِ 5275/ابن ماجه ، بَابُ الْمُخْتَلِعَةِ تَأْخُذُ مَا أَعْطَاهَا، غَبرِ 505

وجه: (۱)قول التابعي لثبوت اسباب فسخ النكاح (دليل الشافعي) وليس له أن يأمرهما بفرقان إن رأيا إلا بأمر الزوج ولا يعطيامن مال المرأة إلا بإذنها، (الام للشافعي، نشوز المرأة على الرجل، 208)

وجه: (٢)قول التابعي لثبوت اسباب فسخ النكاح\بالتفويض إليهما دل ذلك على جواز الوكالات وكانت هذه الآية للوكالات أصلا والله أعلم،(الام للشافعي،الشقاق بين الزوجين،غبر 125)

وجه: (٣)قول التابعي لثبوت اسباب فسخ النكاح\عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ لَهُ إِنْسَانٌ: أَيُفَرِّقَانِ الْخُكَمَانِ؟ قَالَ: «لَا إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ الزَّوْجَانِ ذَلِكَ بِأَيْدِيهِمَا»،(مصنف عبدالرزاق،بَابُ الْحُكَمَانِ؛ غبر 11880)

وجه: (٣)قول التابعي لثبوت اسباب فسخ النكاح \قال): فإن اصطلح الزوجان وإلا كان على الحاكم أن يحكم لكل واحد منهما على صاحبه بما يلزمه من حق في نفس ومال وأدب، (الام للشافعي، نشوز المرأة على الرجل، نمبر 208)

وجه: (١١)أية لثبوت اسباب فسخ النكاح (دليل ابى حنيفة) ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَآ إِصْلَحًا يُوقِقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَا السورة النساء 4،أيت 35)

وَهِ : (١٢)قول التابعي لثبوت اسباب فسخ النكاح اسَمِعَ الْحُسَنَ يَقُولُ: «يَحْكُمَانِ فِي الْاجْتِمَاعِ، وَلَا يَحْكُمَانِ فِي الْفُرْقَةِ، (مصنف عبدالرزاق، بَابُ الْحُكَمَيْنِ، غبر 11881/سنن بيهقي، بَابُ الْحُكَمَيْنِ فِي الشِّقَاقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، غبر 14793)

## السبب الثاني: (٢)عدم حقوق بين الزوجين

وجه: (١)أية لثبوت اسباب فسخ النكاح ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمُ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةَ وَإِن تُصْلِحُواْ وَتَتَّقُواْ ﴾ (سورة النساء 4).أيت 129)

وجه: (٢) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح\عن عائشة. قالت: جَاءَتِ امْرَأَةُ رِفَاعَةَ إِلَى النَّبِيِ عَلَيْ فَقَالَتْ: كُنْتُ عَنْدَ رِفَاعَةَ. فَطَلَّقَنِي فَبَتَّ طَلَاقِي. فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزَّبِيرِ. وَإِنَّ مَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِفَتَبَسَّمَ رسول الله عَلَيْ. فقال " أَثْرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَة؟ لَا. حَقَّ تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكِ، (مسلم شريف، بَاب لَا تَحِلُ الْمُطَلَّقَةُ ثَلَاثًا لِمُطَلِّقِهَا حَقَّ تَنْكِحَ رَوْجًا غَيْرَهُ وَيَطَأَهَا، ثُمَّ يُفَارِقَهَا، وَتَنْقَضِي عِدَّتُهَا، هُر 1433)

وجه: (٣)أية لثبوت اسباب فسخ النكاح\ ﴿لِلَّذِينَ يُؤُلُونَ مِن ذِّسَآبِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشُهُرٍ ۖ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (سورة البقرة 2،أيت 227)

وجه: (٣) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح ﴿ قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: أَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: ﴿ إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَهِيَ وَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا وَتَزَوَّجْ إِنْ شَاءَتْ؟ » ، قَالَ: نَعَمْ، (سنن «إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَهِيَ وَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ وَلَا عِدَّةً عَلَيْهَا وَتَزَوَّجْ إِنْ شَاءَتْ؟ » ، قَالَ: نَعَمْ، (سنن دارقطني، كِتَابُ الطَّلَاقِ وَالْحُلْعِ وَالْإِيلَاءِ وَغَيْرِهِ، مَبر 4043/سنن بيهقي، بَابُ مَنْ قَالَ: عَزْمُ الطَّلَاقِ انْقِضَاءُ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، مُبر 15223/مصنف عبدالرزاق، بَابُ الْإِيلَاءِ، مُبر 11604)

وجه: (۵)قول الصحابى لثبوت اسباب فسخ النكاح\عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ عُمَرَ فَقَالَتْ: زَوْجِي رَجُلُ صِدْقٍ يَقُومُ اللَّيْلَ، وَيَصُومُ النَّهَارَ، وَلَا أَصْبِرُ عَلَى ذَلِكَ. قَالَ: فَدَعَاهُ، فَقَالَ: «لَمَا مِنْ كُلِّ أَرْبَعَ لَيَالٍ لَيْلَةٌ، (مصنف عبدالرزاق، بَابٌ: حَقُّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا وَفِي كُلِّ أَرْبَعِ لَيَالٍ لَيْلَةٌ، (مصنف عبدالرزاق، بَابٌ: حَقُّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا وَفِي كُمْ تَشْتَاقُ، غبر 12589)

**﴿ ﴿ ﴾** : (٢)قول الصحابي لثبوت اسباب فسخ النكاح \ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: بَلَغَنِي، أَنَّ عُمَرَ

بْنَ الْحُطَّابِ، جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنَّ زَوْجَهَا لَا يُصِيبُهَا فَأَرْسَلَ إِلَى زَوْجِهَا فَسَأَلَهُ فَقَالَ: قَدْكَبِرْتُ، وَذَهَبَتْ قُوتِي. فَقَالَ عُمَرُ: «أَتُصِيبُهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً؟» قَالَ: فِي أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ عُمَرُ: «فِي كَلِّ شَهْرٍ مَرَّةً؟» قَالَ: فِي أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ عُمَرُ: «فِي كَمْ؟» قَالَ: أُصِيبُهَا فِي كُلِّ طُهْرٍ مَرَّةً، قَالَ عُمَرُ: «اذْهَبِي فَإِنَّ فِي هَذَا مَا يَكْفِي الْمَرْأَةَ، (مصنف عبدالرزاق، بَابٌ: حَقُّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا وَفِي كَمْ تَشْتَاقُ، نمبر 12590)

**وَهِهَ**: (2)البحر لثبوت اسباب فسخ النكاح\أَخْبَرَيِني مَنْ أُصَدِّقُ، أَنَّ عُمَرَ، وَهُوَ يَطُوفُ سَمِعَ الْمُرَأَةَ، وَهِيَ تَقُولُ:

#### [البحر الطويل]

تَطَاوَلَ هَذَا اللَّيْلُ وَاخْضَلَّ جَانِبُهْ ... وَأَرَّقَنِي إِذْ لَا خَلِيلَ أُلَاعِبُهْ فَلَوْلَا حَذَا اللَّرِيرِ جَوَانِبُهْ فَلَوْلَا حَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ

وجه: (٨)قول الصحابى لثبوت اسباب فسخ النكاح افقال عُمَرُ: «فَمَا لَكِ؟» قَالَتْ: أَغْرَبْتَ وَوْجِي مُنْذُ أَرْبَعَةِ أَشْهُوٍ، وَقَدِ اشْتَقْتُ إِلَيْهِ. فَقَالَ: «أَرَدْتِ سُوءًا؟» قَالَتْ: مَعَاذَ اللهِ قَالَ: «إَنِي وَفَامْلُكِي عَلَى نَفْسِكِ فَإِنَّمَا هُوَ الْبَرِيدُ إِلَيْهِ» فَبَعَثَ إِلَيْهِ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ فَقَالَ: «إِنِي سَائِلُكِ عَنْ أَمْرٍ قَدْ أَهَمَّنِي فَأَفْرِجِيهِ عَنِي، كَمْ تَشْتَاقُ الْمَرْأَةُ إِلَى زَوْجِهَا؟» فَخَفَضَتْ رَأْسَهَا سَائِلُكِ عَنْ أَمْرٍ قَدْ أَهَمَّنِي فَأَفْرِجِيهِ عَنِي، كَمْ تَشْتَاقُ الْمَرْأَةُ إِلَى زَوْجِهَا؟» فَخَفَضَتْ رَأْسَهَا فَاسْتَحْيَتْ. فَقَالَ: «فَإِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ»، فَأَشَارَتْ ثَلَاثَةَ أَشْهُو وَإِلَا فَأَرْبَعَةً. فَكَتَبَ فَاسْتَحَيَتْ. فَقَالَ: «فَإِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ»، فَأَشَارَتْ ثَلَاثَةَ أَشْهُو وَإِلَا فَأَرْبَعَةً. فَكَتَبَ عُمَرُ «أَلَّا تُحْبَسَ الْجُيُوشُ فَوْقَ أَرْبَعَةٍ أَشْهُو، (مصنف عبدالرزاق،بَابٌ: حَقُّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا وَفِي كَمْ تَشْتَاقُ،غَبر 12593)

وهه: (٩)قول الصحابى لثبوت اسباب فسخ النكاح ﴿قَالَ: فَسَأَلَ عُمَرُ حَفْصَةَ «كُمْ تَصْبِرُ الْمَرْأَةُ مِنْ زَوْجِهَا؟» فَقَالَتْ: «سِتَّةَ أَشْهُرٍ»، فَكَانَ عُمَرُ بَعْدَ ذَلِكَ يُقْفِلُ بُعُوثَهُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ»، (مصنف عبدالرزاق، بَابٌ: حَقُّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا وَفِي كَمْ تَشْتَاقُ، نمبر 12593)

## السبب الثالث: (٣)عدم نَفَقَة

وجه: (١) أية لثبوت اسباب فسخ النكاح ﴿ (لِيُنفِقُ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ وَ فَلْيُنفِقُ مِمَّا ءَاتَنَهُ ٱللَّهُ أَللَّهُ بَعْدَ عُسْرِ رِزْقُهُ وَ فَلْيُنفِقُ مِمَّا ءَاتَنَهُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرِ يُسْرًا ﴾ (سورة الطلاق65،أيت 7)

وهه: (٢) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح \ وَلَهَا الْفَسْخُ إِنْ عَجَزَ عَنْ نَفَقَةٍ حَاضِرَةٍ، لَا مَاضِيَةٍ، (تحيير المختصر، المتن، باب [في النفقة بالنكاح والملك والقرابة]، نمبر 421)

وجه: (٣) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح \عَنْ حَكِيمٍ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْقُشَيْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ زَوْجَةٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟، قَالَ: «أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوهَا إِذَا كُتُسَيْتَ، أَوِ اكْتَسَيْتَ، أَوِ اكْتَسَبْتَ، وَلَا تَصْرِبِ الْوَجْهَ، وَلَا تُقَبِّحْ، وَلَا تَهْجُرْ إِلَّا فِي الْبَيْتِ، (سنن الوداود، بَابٌ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا، غبر 2142)

وجه: (٣) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح \عَنْ جَدِّهِ مُعَاوِيَةَ الْقُشَيْرِيِّ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَقُلْتُ: مَا تَقُولُ: فِي نِسَائِنَا قَالَ: «أَطْعِمُوهُنَّ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَاكْسُوهُنَّ مِمَّا تَكْتَسُونَ، وَلا تُقَيِّحُوهُنَّ، (سنن ابوداود، بَابٌ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا، نمبر 2144)

#### السبب الرابع: (٣) العجز عن النفقة

وجه: (٢)قول التابعى لثبوت اسباب فسخ النكاح \سأَلْتُ عَنِ الرَّجُلِ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ عَلَى الْمُرَأَتِهِ؟ قَالَ: «يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا». قَالَ: قُلْتُ: سَنَةٌ. قَالَ: «نَعَمْ، سَنَةٌ»، (مصنف عبدالرزاق،بَابُ: الرَّجُلُ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ عَلَى الْمُرَأَتِهِ، غبر 12357/مصنف ابن ابي شيبه، مَا قَالُوا فِي الرَّجُلِ يَعْجِزُ عَنْ نَفَقَةِ الْمُرَأَتِهِ، يُجْبَرُ عَلَى أَنْ يُطَلِّقَ الْمُرَأَتَهُ أَمْ لَا، وَاخْتِلَافُهُمَا فِي ذَلِكَ، غبر 19013)

وجه: (٣)قول التابعى لثبوت اسباب فسخ النكاح \عَنْ حَمَّادٍ قَالَ: «إِذَا لَمْ يَجِدْ مَا يُنْفِقُ الرَّجُلُ عَن عَمَّادٍ قَالَ: «إِذَا لَمْ يَجِدْ مَا يُنْفِقُ الرَّجُلُ عَن عَلَى امْرَأَتِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا»، (مصنف عبدالرزاق، بَابٌ: الرَّجُلُ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ عَلَى امْرَأَتِ، غبر 12358)

وجه: (٣)قول التابعى لثبوت اسباب فسخ النكاح\عن الخُسن قَالَ: «إِذَا عَجَزَ الرَّجُلُ عَنْ نَفَقَةِ امْرَأَتِهِ لَمْ يُفَوَقْ بَيْنَهُمَا» \عن الزُّهْرِيِّ قَالَ: «تَسْتَأْيِي بِهِ»، قَالَ: «وَبَلَغَنِي أَنَّ عُمْرَ بْنَ عَبْدِ نَفَقَةِ امْرَأَتِهِ لَمْ يُفَوَّقُ بَيْنَهُمَا» \عن الزُّهْرِيِّ قَالَ: «تَسْتَأْيِي بِهِ»، قَالَ: «وَبَلَغَنِي أَنَّ عُمْرَ بْنَ عَبْدِ الْعُزِيزِ قَالَ ذَلِكَ»، (مصنف ابن ابي شيبه، مَا قَالُوا فِي الرَّجُلِ يَعْجِزُ عَنْ نَفَقَةِ امْرَأَتِهِ، يُجْبَرُ عَلَى أَنْ يُطلِّقَ امْرَأَتَهُ أَمْ لَا، وَاخْتِلَافُهُمَا فِي ذَلِكَ، غبر 19015/19016 مصنف عبدالرزاق، بَابُ: الرَّجُلُ لَا يَجْدُ مَا يُنْفِقُ عَلَى امْرَأَتِهِ، غَبر 12355)

**وجه: (۵)**الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح\خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكِ بِالْمَعْرُوفِ، (بخاري شريف، بَابٌ: إِذَا لَمٌ يُنْفِقِ الرَّجُلُ فَلِلْمَوْأَةِ أَنْ تَأْخُذَ بِغَيْرِ عِلْمِهِ مَا يَكْفِيهَا وَوَلَدَهَا بِالْمَعْرُوفِ، غَبر 5364)

## السبب الخامس: (۵) الضرب الشديد

وجه: (١) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح \عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيةَ الْقُشَيْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ زَوْجَةِ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟، قَالَ: «أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوهَا إِذَا لَعُيْمِ، وَلَا تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوهَا إِذَا اللَّهِ، مَا حَقُّ زَوْجَةِ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟، قَالَ: «أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَلَا تَطْعِمْتَ، وَلَا تَضْرِبِ الْوَجْهَ، وَلَا تُقَبِّحْ، وَلَا تَهْجُرْ إِلَّا فِي الْبَيْتِ، (سنن المُوداود، بَابٌ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا، غبر 2142)

وجه: (٢) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح\عَنْ جَدِّهِ مُعَاوِيَةَ الْقُشَيْرِيِّ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَقُلْتُ: مَا تَقُولُ: فِي نِسَائِنَا قَالَ: «أَطْعِمُوهُنَّ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَاكْسُوهُنَّ مِمَّا تَكْتَسُونَ، وَلاَ تُقَبِّحُوهُنَّ، (سنن ابوداود، بَابٌ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا، نمبر 2144)

وجه: (٣) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح \عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ سَهْلٍ، كَانَتْ عِنْدَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ فَضَرَبَهَا فَكَسَرَ بَعْضَهَا، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الصُّبْحِ، فَاشْتَكَتْهُ إِلَيْهِ، فَدَعَا النَّبِيُ ﷺ ثَابِتًا، فَقَالَ: «خُذْ بَعْضَ مَالِهَا، وَفَارِقْهَا»، فَقَالَ: وَيَصْلُحُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَإِنِي أَصْدَقْتُهَا حَدِيقَتَيْنِ، وَهُمَا بِيَدِهَا، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «خُذْهُمَا اللَّهِ؟، قَالَ: النَّبِيُ ﷺ: «خُذْهُمَا وَفَارِقْهَا»، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «خُذْهُمَا وَفَارِقْهَا»، فَقَالَ النَّبِيُ اللَّهِ الْكَاعِ، 2228 غَير)

وجه: (٣)أية لثبوت اسباب فسخ النكاح ﴿ ﴿ وَٱلَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِي اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا فِي ٱلْمَضَاجِعِ وَٱضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُواْ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَابَ عَلِيًّا ﴾ [سورة النساء 4،أيت 34)

**﴿ ﴿ ﴾** وَاصْرِبُوهُنَّ } [النساء: 34] قَالَ: «يَضْرِبُ ضَرْبًا غَيْرَ مُبَرِّحٍ»، (مصنف عبدالرزاق، بَابُ {وَاصْرِبُوهُنَّ} [النساء: 34] غبر 11876)

السبب السادس: (٢) مفقود الخبر

وجه: (١)قول الصحابى لثبوت اسباب فسخ النكاح\عَنْ أَبِي عُثْمَانَ ، قَالَ: أَتَتِ امْرَأَةٌ عُمَرَ بُنَ الْخَطَّابِ، قَالَتِ: اسْتَهْوَتِ الجُنُّ زَوْجَهَا ، «فَأَمْرَهَا أَنْ تَتَرَبَّصَ أَرْبَعَ سِنِينَ ثُمُّ أَمَرَ وَلَيَّ الَّذِي اسْتَهْوَتُهُ الجُنُّ أَنْ يُطَلِّقَهَا ، ثُمُّ أَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»، (سنن دارقطني ، بَابُ الْمَهْرِ اسْتَهْوَتُهُ الجُنُّ أَنْ يُطَلِّقَهَا ، ثُمُّ أَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»، (سنن دارقطني ، بَابُ الْمَهْرِ عَشْرًا ثُمُّ غَبر 3848/سنن بيهقي، بَابُ مَنْ قَالَ: تَنْتَظِرُ أَرْبَعَ سِنِينَ ثُمُّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ثُمُّ تَخِلُ ، غَبر 15566/سنن بيهقي، بَابُ مَنْ قَالَ: تَنْتَظِرُ أَرْبَعَ سِنِينَ ثُمُّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ثُمُّ تَخِلُ ، غَبر 15566

وجه: (٢)قول الصحابى لثبوت اسباب فسخ النكاح\أَنَّهُ شَهِدَ ابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما تَذَاكَرَا امْرَأَةَ الْمَفْقُودِ فَقَالًا: تَرَبَّصُ بِنَفْسِهَا أَرْبَعَ سِنِينَ ثُمُّ تَعْتَدُّ عِدَّةَ الْوَفَاةِ، ثُمُّ ذَكَرُوا النَّفَقَةَ عَنهما تَذَاكَرَا امْرَأَةَ الْمَفْقُودِ فَقَالًا: تَرَبَّصُ بِنَفْسِهَا عَلَيْهِ، (سنن بيهقي، بَابُ مَنْ قَالَ: تَنْتَظِرُ أَرْبَعَ سِنِينَ ثُمَّ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَهَا نَفْقَتُهَا لِجَبْسِهَا نَفْسِهَا عَلَيْهِ، (سنن بيهقي، بَابُ مَنْ قَالَ: تَنْتَظِرُ أَرْبَعَ سِنِينَ ثُمَّ أَرْبَعَ شِنِينَ ثُمَّ أَرْبَعَ شِنِينَ ثُمَّ أَرْبَعَ مَنْ قَالَ: تَنْتَظِرُ أَرْبَعَ سِنِينَ ثُمَّ أَرْبَعَ شِنِينَ ثُمَّ

وجه: (٣)قول الصحابى لثبوت اسباب فسخ النكاح \عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: «إِذَا مَضَتْ أَرْبَعُ سِنِينَ مِنْ حِينِ تَرْفَعُ امْرَأَةُ الْمَفْقُودِ أَمْرَهَا أَنَّهُ يُقَسَّمُ مَالُهُ بَيْنَ وَرَقَتِهِ »، (مصنف عبدالرزاق، بَابُ: الَّتِي لَا تَعْلَمُ مَهْلِكَ زَوْجِهَا ،غير 12329)

وجه: (٣) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح \ وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيِّبِ إِذَا فُقِدَ فِي الصَّفِّ عِنْدَ الْقِتَالِ تَرَبَّصُ امْرَأَتُهُ سَنَةً وَاشْتَرَى ابْنُ مَسْعُودٍ جَارِيَةً وَالْتَمَسَ صَاحِبَهَا سَنَةً فَلَمْ يَجِدْهُ، (بخاري شريف، بَابُ حُكْم الْمَفْقُودِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ ، غبر 5292)

وجه: (۵)قول التابعى لثبوت اسباب فسخ النكاح\عَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ قَالَ: «إِذَا فُقِدَ فِي الصَّفِّ تَرَبَّصَتْ سَنَةً، وَإِذَا فُقِدَ فِي غَيْرِ الصَّفِّ فَأَرْبَعُ سِنِينَ»، (مصنف عبدالرزاق، بَابُ: الَّتِي لَا تَعْلَمُ مَهْلِكَ زَوْجِهَا ،غبر 12326)

وجه: (٢) مسئله لثبوت اسباب فسخ النكاح \ وَلِزَوْجَةِ الْمَفْقُودِ الرَّفْعُ لِلْقَاضِي، وَالْوَالِي، وَوَالِي الْمَاءِ، وَإِلَّا فَلِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَيُؤَجَّلُ أَرْبَعَ سِنِينَ، إِنْ دَامَتْ نَفَقَتُهَا (مختصر الخليل، المتن، فَصْلٌ [في أحكام المفقود] ، غبر 343)

وهه: (2) مسئله لثبوت اسباب فسخ النكاح ﴿ وَاعْتَدَّتْ، فِي مَفْقُودِ الْمُعْتَرَكِ بَيْنَ الْمَسْلِمِينَ بَعْدَ انْفِصَالِ الصَّفَيْنِ... وَفِي الْفَقْدِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكُفَّارِ بَعْدَ سَنَةٍ بَعْدَ النَّظَرِ) (تحيير المختصر،، فَصْلٌ [في أحكام المفقود] نمبر 353/352)

﴿ ﴿ ﴾ قُول التابعى لثبوت اسباب فسخ النكاح ﴿ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ، قَالَ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ فَقَدَتْ زَوْجَهَا، فَلَمْ تَدْرِ أَيْنَ هُوَ؟ فَإِنَّهَا تَنْتَظِرُ أَرْبُعَ سِنِينَ، ثُمَّ تَعْتَدُّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً، ثُمَّ تَعْتَدُ أَرْبَعَةًا، عَبِرَ 2134) تَحِلُّ، (مؤطاء امام مالك، مَا جَاءَ فِي عِدَّةِ الَّتِي تَفْقِدُ زَوْجَهَا، عَبِر 2134)

وجه: (٩) مسئله لثبوت اسباب فسخ النكاح \فإذا تم له مائة وعشرون سنة من يوم ولد حكمنا بموته واعتدت امرأته وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت، (مختصر القدوري، كتاب المفقود، غبر 138)

وجه: (١١)قول التابعي لثبوت اسباب فسخ النكاح\لا تعتد امرأته ولا تنكح أبدا حتى يأتيها يقين وفاته ثم تعتد من يوم استيقنت وفاته وترثه، (الام للشافعي، امرأة المفقود، نمبر 255)

وجه: (١٢) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح \عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ وَالْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ وَالْمُفْقُودِ الْمُؤْتُهُ حَتَّى يَأْتِيَهَا الْحُبَرُ ، (سنن دارقطني ، بَابُ الْمَهْرِ ، مُبر 3849/سنن بيهقى ، بَابُ مَنْ قَالَ: امْرَأَةُ الْمَفْقُودِ امْرَأَتُهُ حَتَّى يَأْتِيَهَا يَقِينُ وَفَاتِهِ ، مُبر 15565)

وجه: (١٣)قول التابعى لثبوت اسباب فسخ النكاح\عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ وَافَقَ عَلِيًّا عَلَى «أَنَّهَا تَنْتَظِرُهُ أَبَدًا»،(مصنف عبدالرزاق،بَابُّ: الَّتِي لَا تَعْلَمُ مَهْلِكَ زَوْجِهَا،غبر 12333)

وجه: (١٣)قول الصحابى لثبوت اسباب فسخ النكاح \عَنْ عَلِي فِي الْمَرْأَةِ الْمَفْقُودِ إِذَا قَدِمَ وَقَدْ تَرَوَّجَتِ الْمَرْأَتُهُ هِيَ الْمُرَأَتُهُ إِنْ شَاءَ طَلَّقَ وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ وَلَا تُحَيَّرُ، (سنن بيهقي، بَابُ مَنْ قَالَ: الْمَرَأَةُ الْمَفْقُودِ الْمَرَأَتُهُ حَتَّى يَأْتِيهَا يَقِينُ وَفَاتِهِ، نمبر 15562/مصنف عبدالرزاق، بَابٌ: يَجِيءُ الْأَوَّلُ وَقَدْ مَاتَتْ، نمبر 12338)

## السبب السابع: (٤)غائب غير مفقود

المجه: (١)قول التابعى لثبوت اسباب فسخ النكاح\نا عَبْدُ اللهِ بْنُ ثَمَيْرٍ، قَالَ: نا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمْرٍ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: «كَتَبَ عُمَرُ إِلَى أُمْرَاءِ الْأَجْنَادِ، فِيمَنْ غَابَ عَنْ نِسَائِهِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عُمْرَ الْمَ الْمَدِينَةِ، فَمَنْ فَارَقَ مِنْهُمْ، فَأَنْ يَبْعَثُوا بِالنَّفَقَةِ، فَمَنْ فَارَقَ مِنْهُمْ، فَأَمْرَهُمْ أَنْ يَبْعَثُوا بِالنَّفَقَةِ، فَمَنْ فَارَقَ مِنْهُمْ، فَأَمْرَهُمْ أَنْ يَبْعَثُوا بِالنَّفَقَةِ، فَمَنْ فَارَقَ مِنْهُمْ، فَأَمْرَهُمْ أَنْ يَبْعَثُوا بِالنَّفَقَةِ، فَإِنْ بَعَثَ وَإِلَّا فَلْيَبْعَثْ بِنَفَقَةٍ مَا تَرَكَ»، (مصنف ابن ابي شيبه، مَنْ قَالَ: عَلَى الْغَائِبِ نَفَقَةٌ، فَإِنْ بَعَثَ وَإِلَّا

طَلَّقَ، نمبر 19020/مصنف عبدالرزاق، بَابٌ الرَّجُلُ يَغِيبُ عَنِ امْرَأَتِهِ فَلَا يُنْفِقُ عَلَىٰهُ يُنْفِقُ عَلَيْها، نمبر 12347)

### السبب الثامن: (٨) اختلاف دارين

وجه: (١)أية لثبوت اسباب فسخ النكاح ﴿ ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَتُ مُهَاجِرَتِ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتِ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى مُهَاجِرَتِ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتِ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى اللَّهُ عَلَيْكُمْ أَن اللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ وَلَي اللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ اللَّهِ يَخْدُمُ بَيْنَكُمُ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ وَلِي اللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ وَلَي اللَّهُ عَلَيمٌ حَكِيمٌ اللَّهِ يَخْدُمُ بَيْنَكُمُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ وَلِي اللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ وَلَي اللَّهُ عَلَيمٌ حَكِيمٌ اللَّهِ يَخْدُمُ بَيْنَكُمُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ والمَتحنة 60، آبت 10)

#### السبب التاسع: (٩) العنين

وجه: (١)قول الصحابى لثبوت اسباب فسخ النكاح\عَنْ عُمَرَ بْنِ اخْطَّابِ فَيْ أَنَّهُ قَالَ فِي الْعِيِّينِ: " يُؤَجَّلُ سَنَةً فَإِنْ قَدِرَ عَلَيْهَا وَإِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَلَهَا الْمَهْرُ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، (سنن الْعِنِّينِ: " يُؤَجَّلُ سَنَةً فَإِنْ قَدِرَ عَلَيْهَا وَإِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَلَهَا الْمَهْرُ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، (سنن بيهقي، بَابُ أَجَلِ الْعِنِّينِ، غبر 14289/مصنف عبدالرزاق، بَابُ أَجَلِ الْعِنِّينِ، غبر 10723/سنن دارقطني، بَابُ الْمَهْر، غبر 2811)

وجه: (٢)قول الصحابى لثبوت اسباب فسخ النكاح\أنَّ عُمَرَ، وَابْنَ مَسْعُودٍ: «قَضَيَا بِأَنَّهَا تَنْتَظِرُ بِهِ سَنَةً، ثُمُّ تَعْتَدُّ بَعْدَ السَّنَةِ عِدَّةَ الْمُطَلَّقَةِ، وَهُوَ أَحَقُ بِأَمْرِهَا فِي عِدَّقِاً»، (مصنف عبدالرزاق، بَابُ أَجَلِ الْعِتِينِ، غبر 10722/مصنف ابن ابي شيبه، مَا قَالُوا فِي امْرَأَةِ الْعِتِينِ؟ إِذَا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا عَلَيْهَا عِدَّةٌ، غبر 18802)

## السبب العاشر: (١٠) الجنون

وجه: (١) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح \عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم " تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي غِفَارٍ، فَلَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ رَأَى بِكَشْحِهَا بَيَاضًا فَنَاءَ عَنْهَا وَقَالَ: أَرْخِي عَلَيْكِ "، فَخَلَّى سَبِيلَهَا، وَلَمْ يَأْخُذْ مِنْهَا، (سنن بيهقي، بَابُ مَا يُرَدُّ بِهِ النِّكَاحُ مِنَ الْعُيُوب، غبر 14221)

وجه: (٢) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح \عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: " اجْتَنِبُوا فِي النِّكَاحِ أَرْبَعَةً: اجْتُنُونَ ، وَاجْدُذَامَ ، وَالْبَرَصَ ، (سنن دارقطني ، بَابُ الْمَهْرِ ، نمبر 3671) الْمَهْرِ ، نمبر 3671)

وجه: (٣) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح السَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم «لَا عَدْوَى وَلَا طِيرَةَ وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفَرَ وَفِرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ كَمَا تَفِرُ مِنَ الْمَجْدُومِ كَمَا تَفِرُ مِنَ الْأَسَدِ، (بخاري شريف، بَابُ الجُّذَام، غبر 5707)

### السبب الحادي عشر: (١١) المخزوم وغيره

وجه: (١)قول التابعى لثبوت اسباب فسخ النكاح\قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَرَأَيْتَ إِنْ أَقْدَمَتِ امْرَأَةٌ عَلَى رَجُلٍ وَهِيَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَأْتِي النِّسَاءَ؟ قَالَ: «لَيْسَ لَهَا كَلَامُهُ، وَلَا خُصُومَتُهُ، هُوَ أَحَقُّ كِمَا»، (مصنف عبدالرزاق، بَابُ الْمَرْأَةِ تَنْكِحُ الرَّجُلَ وَهِيَ تَعْلَمُ أَنَّهُ عِنِينٌ، غبر 10731)

# السبب الثاني عشر: (۱۲)غيركفوء

وجه: (١)قول التابعى لثبوت اسباب فسخ النكاح\عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: " إِذَا أَنْكَحَ الرَّجُلُ ابْنَهُ الصَّغِيرَ فَنِكَاحُهُ جَائِزٌ وَلَا طَلَاقَ لَهُ، (سنن بيهقي، بَابُ الْأَبِ يُزَوِّجُ ابْنَهُ الصَّغِيرَ، غبر 13817/مصنف ابن ابي شيبه، في رَجُلٍ يُزَوِّجُ ابْنَهُ وَهُوَ صَغِيرٌ، مَنْ أَجَازَهُ، غبر 16015)

وجه: (٢) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح \عَنْ عَائِشَةَ ﴿ وَأَنَّ النَّبِيَ اللَّهِ تَزَوَّجَهَا وَهِي بِنْتُ بِسْعٍ، وَمَكَثَتْ عِنْدَهُ تِسْعًا، (بخاري شريف، بَابُ إِنْكَاحِ الرَّجُلِ وَلَدَهُ الصِّغَارَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَاللائِي لَمْ يَحِضْنَ}، غير 5133 / مسلم شريف، بَاب تَزْوِيجِ الْأَبِ الْبِكْرَ الصَّغِيرةَ، غيرةَ، غيرةَ، غيرةً عَلَى }

 وجه: (٣) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح \عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «تَغَيَّرُوا لِنُطَفِكُمْ، وَانْكِحُوا الْأَكْفَاءَ، وَأَنْكِحُوا إِلَيْهِمْ، (سنن ابن ماجه، بَابُ الْأَكْفَاءِ، غبر 1968/سنن دارقطني، بَابُ الْمَهْر، غبر 3788)

وجه: (۵)قول التابعى لثبوت اسباب فسخ النكاح\قال: كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي الْمَتِيمَيْنِ: «إِذَا زُوِّجَا وَهُمَا صَغِيرَانِ إِنَّهُمَا بِالْحِيَارِ»، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «فِي الْمَتِيمَيْنِ، هُمَا بِالْحِيَارِ إِذَا شَبَّا، (مصنف ابن ابي شيبه، الْمَتِيمَةُ تُزَوَّجُ وَهِيَ صَغِيرَةٌ، مَنْ قَالَ: لَمَا الْخِيَارُ، غَبر 16003/16001)

وهه: (٢) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح\عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ جَارِيَةً بِكْرًا أَتَتِ النَّبِيُّ ﷺ، (سنن ابوداود، بَابٌ فِي الْبِكْرِ يُزَوِّجُهَا فَذَكَرَتْ «أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ، (سنن ابوداود، بَابٌ فِي الْبِكْرِ يُزَوِّجُهَا أَبُوهَا وَلَا يَسْتَأْمِرُهَا، نمبر 2096/سنن دارقطني، كِتَابُ النِّكَاح، نمبر 3563)

وجه: (2) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح \عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ خَنْسَاءَ بِنْتَ خِذَامٍ أَنْكَحَهَا أَبُوهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ ، فَأَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ ، «فَرَدَّ نِكَاحَهَا». فَتَزَوَّجَهَا أَبُو لُبَابَةَ بْنُ عَبْدِ الْمُنْذِرِ ، (سنن دارقطني ، بَابُ الْمَهْرِ ، نمبر 3554)

وجه: (٨) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح \ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّتَهُمْ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: أَنْ تَسْكُتَ، (بخاري شريف، بَابٌ: لَا يُنْكِحُ الْأَبُ وَغَيْرُهُ الْبِكْرِ وَالثَّيِّبَ إِلَّا أَنْ تَسْكُتَ، (بخاري شريف، بَابُ اسْتِئْذَانِ الثَّيِّبِ فِي النِّكَاحِ بِالنُّطْقِ، وَالْبِكْرِ بِالنُّطْقِ، وَالْبِكْرِ بِالنُّطْقِ، وَالْبِكْرِ بِالنُّطْقِ، وَالْبِكْرِ بِالنُّعْقِ، وَالْبِكْرِ بِالنَّعْقِ، وَالْبِكْرِ بِالنَّعْقِ، وَالْبِكْرِ بِالنَّعْقِ، وَالْبِكْرِ بِالنَّعْقِ، وَالْبِكْرِ بِالنَّعْقِ، وَالْبِكْرِ بِالنَّعْقِ، وَالْبِكْرِ وَالثَّيِّب، غَبر 1419/سنن ابوداود، بَابٌ فِي الْاسْتِئْمَارِ، غَبر 2092/سنن ترمذي ، بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّتُهُمَارِ البِكْرِ وَالثَّيِّب، غبر 1107)

**وَهِه**: (9) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح\عَنْ خَنْسَاءَ بِنْتِ خِذَامٍ الْأَنْصَارِيَّةِ، «أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ، فَكَرِهَتْ ذَلِكَ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَرَدَّ نِكَاحَهُ، (بخاري شريف، بَابٌ: إِذَا زَوَّجَ ابْنَتَهُ وَهِيَ ثَيِّبٌ، فَكَرِهَتْ ذَلِكَ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَرَدَّ نِكَاحَهُ، (بخاري شريف، بَابٌ: إِذَا زَوَّجَ ابْنَتَهُ وَهِيَ كَارِهَةٌ فَنِكَاحُهُ مَرْدُودٌ، غبر 5138/سنن ابوداود، بَابٌ فِي الثَّيِّبِ، غبر 2101)

وجه: (١٠) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح \عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «أَيُّنَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهَا، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ»، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ «فَإِنْ دَخَلَ هِمَا

فَالْمَهْرُ لَهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا، فَإِنْ تَشَاجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ،(سنن ابوداود،بَابٌ فِي الْمَهْرُ لَهَا بَمَا أَصَابَ مِنْهَا، فَإِنْ تَشَاجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ،(سنن ابوداود،بَابٌ فِي الْوَلِيِّ،غبر 2083)

**﴿ ﴿ اَ ﴾ الحَدیث لثبوت اسباب فسخ النکاح ﴿ لَا نِکَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ»، (سنن ترمذي، بَابُ مَا** جَاءَ لَا نِکَاحَ إِلَّا بِوَلِيّ، نمبر 1879) جَاءَ لَا نِکَاحَ إِلَّا بِوَلِيّ، نمبر 1879)

## السبب الثالث عشر: (١٣) المهر المعدود

وهه: (١) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح \عَنِ الثَّوْرِيِّ قَالَ: " لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَتَى قَوْمًا، فَقَالَ: إِنِيَّ عَرَبِيُّ، فَتَزَوَّجَ إِلَيْهِمْ فَوَجَدُوهُ مَوْلًى كَانَ لَهُمْ أَنْ يَرُدُّوا نِكَاحَهُ، وَإِنْ قَالَ: أَنَا مَوْلًى فَوَجَدُوهُ نَبَطِيًّا رُدَّ النِّكَاحُهُ، (مصنف عبدالرزاق، بَابُ الْأَكْفَاءِ، غبر 10330)

# السبب الرابع عشر: (١٢) الخدع حالة

**وَهِه**: (1)قول التابعى لثبوت اسباب فسخ النكاح\عَنِ الثَّوْرِيِّ قَالَ: " لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَتَى قَوْمًا، فَقَالَ: إِنِيِّ عَرَيِيٌّ، فَتَزَوَّجَ إِلَيْهِمْ فَوَجَدُوهُ مَوْلًى كَانَ لَهُمْ أَنْ يَرُدُّوا نِكَاحَهُ، وَإِنْ قَالَ: أَنَا مَوْلًى فَقَالَ: إِنِيِّ عَرَيِيٌّ، فَتَزَوَّجَ إِلَيْهِمْ فَوَجَدُوهُ مَوْلًى كَانَ لَهُمْ أَنْ يَرُدُّوا نِكَاحَهُ، وَإِنْ قَالَ: أَنَا مَوْلًى فَقَالَ: إِنِي عَرَيِيٌّ، فَتَزَوَّجَ إِلَيْهِمْ فَوَجَدُوهُ مَوْلًى كَانَ لَهُمْ أَنْ يَرُدُّوا نِكَاحَهُ، وَإِنْ قَالَ: أَنَا مَوْلًى فَقَالَ: أَنَا مَوْلًى فَوْجَدُوهُ نَبَطِيًّا رُدَّ النِّكَاحُ، (مصنف عبدالرزاق، بَابُ الْأَكْفَاءِ، نمبر 10330)

# السبب الخامس عشر: (١٥) خيار بلوغ

وجه: (١)قول التابعى لثبوت اسباب فسخ النكاح ﴿ قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي الْيَتِيمَيْنِ: «إِذَا زُوِّجَا وَهُمَا صَغِيرَانِ إِنَّهُمَا بِالْخِيَارِ»، ﴿عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «فِي الصَّغِيرَيْنِ، هُمَا بِالْخِيَارِ إِذَا شَبَّا، (مصنف ابن ابي شيبه، الْيَتِيمَةُ تُزَوَّجُ وَهِيَ صَغِيرَةٌ، مَنْ قَالَ: لَمَا الْخِيَارِ إِذَا شَبَّا، (مصنف ابن ابي شيبه، الْيَتِيمَةُ تُزَوَّجُ وَهِيَ صَغِيرَةٌ، مَنْ قَالَ: لَمَا الْخِيَارِ ، غبر 16003/16001)

### السبب السادس عشر: (۱۲) حرمت مصاهرت

وجه: (١) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح \عَنْ أَبِي هَانِي، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِ امْرَأَةٍ، لَمْ تَحِلَّ لَهُ أُمُّهَا، وَلَا ابْنَتُهَا، (مصنف ابن ابي شيبه، الرَّجُلُ يَقَعُ عَلَى أُمِّ امْرَأَتِهِ أَو ابْنَةِ امْرَأَتِهِ مَا حَالُ امْرَأَتِهِ، غبر 16235/سنن بيهقي، بَابُ الزِّنَا لَا يُحَرِّمُ الْحَلَالَ، غبر 13969)

**وَهِه**: (٢)قول الصحابى لثبوت اسباب فسخ النكاح\عَنْ مَكْحُولٍ، قَالَ: جَرَّدَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ جَارِيَةً فَنَظَرَ إِلَيْهَا، ثُمُّ سَأَلَهُ بَعْضُ بَنِيهِ أَنْ يَهَبَهَا لَهُ، فَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَحِلُ لَكَ»،(مصنف

عبدالرزاق، بَابُ مَا يُحَرِّمُ الْأَمَةَ وَالْحُرَّةَ،غبر10839/مصنف ابن ابي شيبه، فِي الرَّجُلِ يُجَرِّدُ الْمَرْأَةَ وَيَلْتَمِسُهَا مَنْ لَا تَحِلُّ لِابْنِهِ، وَإِنْ فَعَلَ الْأَبُ،غبر16226)

وجه: (٣)قول التابعى لثبوت اسباب فسخ النكاح\عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «إِذَا قَبَّلَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ مِنْ شَهْوَةٍ، أَوْ مَسٍّ، أَوْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِهَا لَا تَحِلُّ لِأَبِيهِ، وَلَا لِابْنِهِ»، (مصنف عبدالرزاق، بَابُ مَا يُحَرِّمُ الْأَمَةَ وَاخُرَّةَ، نَمْبر 10850/مصنف ابن ابي شيبه، الرَّجُلُ يَقَعُ عَلَى أُمِّ امْرَأَتِهِ أَوِ ابْنَةِ امْرَأَتِهِ مَا حَالُ امْرَأَتِهِ، غبر 16236)

وهه: (٣)قول التابعي لثبوت اسباب فسخ النكاح\عَنِ الْحُسَنِ، وَقَتَادَةِ، قَالَا: «لَا يُحَرِّمُهَا عَلَيْهِ إِلَّا الْوَطْءُ»، (مصنف عبدالرزاق، بَابُ مَا يُحَرِّمُ الْأَمَةَ وَالْحُرَّةَ، نمبر 10846)

وجه: (۵)قول التابعى لثبوت اسباب فسخ النكاح / وما حرمنا على الآباء من نساء الأبناء وعلى الأبناء من نساء الآباء وعلى الرجل من أمهات نسائه وبنات نسائه اللاتي دخل بحن بالنكاح فأصيب فأما بالزنا فلا حكم للزنا يحرم حلالا فلو زنى رجل بامرأة لم تحرم عليه ولا على ابنه ولا على أبيه، (الام للشافعي، ما يحرم من النساء بالقرابة، غر 27)

وجه: (٢) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح \عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا قَالَت اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَيِي وَقَاصٍ. وَقَاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ. فقالَ سَعْدٌ: هَذَا. يَا رَسُولَ اللَّهِ! ابْنُ أَخِي، عُتْبَةَ بْنِ أَيِي وَقَاصٍ. عَهِدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ. انْظُرْ إِلَى شَبَهِهِ. وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أَخِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ! وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ عَهِدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ. انْظُرْ إِلَى شَبَهِهِ. وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أَخِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ! وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ أَيِي أَنَّهُ ابْنُهُ. انْظُرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَبَهِهِ، فَرَأَى شَبَهًا بَيِنًا بِعُتْبَةَ. فقَالَ "هُو لَكَ يَا عَبْدُ. الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحُبَرُ. وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتَ زَمْعَةَ". قَالَت: فَلَمْ يَوَ سَوْدَةَ الْمُرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحُبَرُ. وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتَ زَمْعَةَ". قَالَت: فَلَمْ يَوَ سَوْدَةً لِلْفِرَاشِ، غَبر 1457 اللهِ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلَافِرَاشِ، وَتَوَقِّي الشُّبُهَاتِ، غَبر 1457 اسنن ابوداود، بَابُ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، غَبر 2773)

وجه: (٤) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح \عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ رَجُلٍ زَى بِامْرَأَةٍ فَأَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا أَوِ ابْنَتَهَا ، قَالَ: «لَا يُحَرِّمُ الْحُلَالُ إِنَّمَا عليه وسلم عَنْ رَجُلٍ زَى بِامْرَأَةٍ فَأَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا أَوِ ابْنَتَهَا ، قَالَ: «لَا يُحَرِّمُ الْحُلَالُ إِنَّمَا يَكُرِّمُ مَا كَانَ بِنِكَاحٍ، (سنن دارقطني، بَابُ الْمَهْرِ، غبر 3680/سنن بيهيقي، بَابُ الزِّنَا لَا يُحَرِّمُ الْحُلَالُ، غبر 13966/سنن بيهيقي، بَابُ الزِّنَا لَا يُحَرِّمُ الْحَلَالُ، غبر 13966/سنن بيهيقي، بَابُ الزِّنَا لَا يُحَرِّمُ اللهُ الل

وجه: (٨) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح \ وَقَالَ عِكْرِمَةُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ إِذَا زَنَى بِأُخْتِ الْمَرَأَتِهِ لَمْ تَخْرُمُ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ، (بخاري شريف، بَابُ مَا يَجِلُّ مِنَ النِّسَاءِ وَمَا يَخْرُمُ وَقَوْلِهِ تَعَالَى { حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَا تُكُمْ الخ، نمبر 5105)

# السبب السابع عشر: (١٤) التفريق بفساد النكاح

# السبب الثامن عشر: (١٨) فسخ النكاح عن حاكم غير مسلم

وجه: (١) مسئله لثبوت اسباب فسخ النكاح (وأهله أهل الشهادة) أي أدائها على المسلمين، كذا في الحواشي السعدية.، وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ تَقْلِيدَ الْكَافِرِ لَا يَصِحُّ.. قَالَ فِي الْبَحْرِ: وَبِهِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَالَ كُفْرِهِ، (در مختارباب عُلِمَ أَنَّ تَقْلِيدَ الْكَافِرِ صَحِيحٌ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ قَضَاؤُهُ عَلَى الْمُسْلِمِ حَالَ كُفْرِهِ، (در مختارباب الاقالة / ردالمختارحاشيه عابدين، كِتَابُ الْقَضَاءِ، غبر 354/422)

وجه: (٢) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح \عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، أَنَّهُ شَعَهُ يُحَدِّثُ قَالَ: أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَيْبَرَ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَ ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ وَقُلْتُ: إِنِي أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَيْبَرَ، فَقَالَ " إِذَا أَتَيْتَ وَكِيلِي فَخُذْ مِنْهُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَسْقًا؛ فَإِنِ ابْتَغَى مِنْكَ آيَةً فَضَعْ يَدَكَ عَلَى قَقَالَ " إِذَا أَتَيْتَ وَكِيلِي فَخُذْ مِنْهُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَسُقًا؛ فَإِنِ ابْتَغَى مِنْكَ آيَةً فَضَعْ يَدَكَ عَلَى تَرْقُوتِهِ "، (سنن بيهقي، بَابُ التَّوْكِيلِ فِي الْمَالِ، وَطَلَبِ الخُقُوقِ وَقَضَائِهَا، وَذَبْحِ الهُدَايَا وَقَسْمِهَا، وَالنَّفَقَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، غَبر 11432)

وجه: (٣) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح \عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رسول الله ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ منها من ثمر أو زرع، (مسلم شريف، بَاب الْمُسَاقَاةِ وَالْمُعَامَلَةِ بِجُزْءٍ مِنَ الثَّمَرِ وَالزَّرْع، غبر 1551)

وجه: (٥) الحديث لثبوت اسباب فسخ النكاح\عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عمر عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم؛ أَنَّهُ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ فَغْلَ خَيْبَرَ وَأَرْضَهَا. عَلَى أَنْ يَعْتَمِلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ. وَلِرَسُولِ عليه وسلم؛ أَنَّهُ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ فَغْلَ خَيْبَرَ وَأَرْضَهَا. عَلَى أَنْ يَعْتَمِلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ. وَلِرَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ شطر ثمرها، (مسلم شريف، بَابِ الْمُسَاقَاةِ وَالْمُعَامَلَةِ بِجُزْءٍ مِنَ النَّمَرِ وَالزَّرْعِ، غبر 1551) وَشِرَائِهِمَا كَمَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، (ردالمختار وَ) صَحَّ (تَوْكِيلُ مُسْلِمٍ ذِمِيًّا بِبَيْعِ خَمْرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ) وَشِرَائِهِمَا كَمَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ، (ردالمختار حاشيه ابن عابدين، كتاب الوكالة، غبر 511)

الهدايه مع احاديثها 284

وجه: (٢)قول التابعى لثبوت اسباب فسخ النكاح\عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «إِذَا كَتَبَ الطَّلَاقَ بِيَدِهِ، وَجَبَ عَلَيْهِ»، (مصنف ابن ابي شيبه، في الرَّجُلِ يَكْتُبُ طَلَاقَ امْرَأَتِهِ بِيَدِهِ، نمبر 17998/مصنف عبدالرزاق، بَابُ الرَّجُلِ يَكْتُبُ إِلَى امْرَأَتِهِ بِطَلَاقِهَا، نمبر 11433)

وجه: (2)قول التابعى لثبوت اسباب فسخ النكاح\عَنْ عَطَاءٍ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَنَّهُ كَتَبَ طَلَاقَ امْرَأَتِهِ، ثُمَّ نَدِمَ فَأَمْسَكَ الْكِتَابَ، قَالَ: «إِنْ أَمْسَكَ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، وَإِنْ أَمْضَاهُ فَهُوَ طَلَاقَ امْرَأَتِهِ، بَيْدِهِ،غبر 18000/مصنف طَلَاقٌ، (مصنف ابن ابي شيبه، في الرَّجُلِ يَكْتُبُ طَلَاقَ امْرَأَتِهِ بِيَدِهِ،غبر 18000/مصنف عبدالرزاق، بَابُ الرَّجُلِ يَكْتُبُ إِلَى امْرَأَتِهِ بِطَلَاقِهَا،غبر 11434)

#### بَابُ الْعَدَّة

 $\{579\}$  (وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا بَائِنًا أَوْ رَجْعِيًّا أَوْ وَقَعَتْ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ طَلَاقٍ وَهِي حُرَّةٌ مِمَّنْ تَحِيضُ فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَقْرًاءٍ) المِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ} [البقرة: 228] لم وَالْفُرْقَةُ إِذَا كَانَتْ بِغَيْرِ طَلَاقٍ فَهِيَ فِي مَعْنَى الطَّلَاقِ لِأَنَّ الْعِدَّةَ وَجَبَتْ لِلتَّعَرُّفِ عَنْ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ فِي الْفُرْقَةِ الطَّارِئَةِ عَلَى النِّكَاحِ، وَهَذَا يَتَحَقَّقُ فِيهَا. 3 وَالْأَقْرَاءُ الْحُيْضُ عِنْدَنَا.

{579} هِجه: (١)أية لثبوت وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا بَائِنًا أَوْ رَجْعِيًّا/ ﴿وَٱلْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوعِ ﴾ (سورة البقرة 2، آيت 228)

وجه: (٢)أية لثبوت وَإِذَا طَلَقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا بَائِنًا أَوْ رَجْعِيًّا / ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمُ وَيَذَرُونَ أَزُورَجَا يَتَرَبَّصُنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرِ وَعَشْرًا ۖ ﴾ (سورةالبقرة2، آيت234)

وجه: (٣)أية لثبوت وَإِذَا طَلَقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا بَائِنًا أَوْ رَجْعِيًّا / ﴿وَٱلَّآئِي يَبِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِسَآبِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاقَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّآئِي لَمْ يَجِضْنَ وَأُوْلَكُ ٱلْمَحِيضِ مِن نِسَآبِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاقَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّآئِي لَمْ يَجِضْنَ وَأُوْلَكُ ٱلْمُحَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمُّلَهُنَّ (سورةالطلاق65،آيت10)

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَإِذَا طَلَقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا بَائِنًا أَوْ رَجْعِيًّا /عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عَالَاقًا : «طَلَاقُ الْأَمَةِ تَطْلِيقَتَانِ، وَقُرْؤُهَا حَيْضَتَانِ، (ابوداود، بَابٌ فِي سُنَّةِ طَلَاقِ الْعَبْدِ، 2189) الله قَالَ: «طَلَاق الْعَبْدِ، 2189) المسول: عدت وه خاص مدت ہے جو تکاح خم ہونے کے بعد خاص شرطوں کے ساتھ عورت گزارتی ہے،

٣ وقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْأَطْهَارُ هِ وَاللَّفْظُ حَقِيقَةٌ فِيهِمَا إِذْ هُوَ مِنْ الْأَضْدَادِ، كَذَا قَالَهُ ابْنُ السِّكِيتِ وَلَا يَنْتَظِمُهُمَا جُمْلَةُ لِلِاشْتِرَاكِلِ وَاخْمْلُ عَلَى الْحَيْضِ أَوْلَى، إمَّا عَمَلًا بِلَفْظِ الجُمْعِ، لِأَنَّهُ لَوْ حُمِلَ عَلَى الْأَطْهَارِ وَالطَّلَاقُ يُوقَعُ فِي طُهْرٍ لَمْ يُبْقِ جَمْعًا، كَ أَوْ لِأَنَّهُ مُعَرِّفٌ لِبَرَاءَةِ الرَّحِمِ وَهُوَ الْمَقْصُودُ، كَ أَوْ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «وَعِدَّةُ الْأَمَةِ حَيْضَتَانِ» فَيَلْتَحِقُ بَيَانًا بِهِ الْمَقْصُودُ، كَ أَوْ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «وَعِدَّةُ الْأَمَةِ حَيْضَتَانِ» فَيَلْتَحِقُ بَيَانًا بِهِ الْمَقْصُودُ، كَ أَوْ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «وَعِدَّةُ الْأَمَةِ حَيْضَتَانِ» فَيَلْتَحِقُ بَيَانًا بِهِ الْمَقْصُودُ، كَ أَوْ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «وَعِدَّةُ الْأَمَةِ حَيْضَتَانِ» فَيَلْتَحِقُ بَيَانًا بِهِ \$ [لَمَقْولِهِ تَعَالَى { وَاللائِي يَعِسْنَ إِلْوَلَالِهِ يَعَالَى { وَاللائِي يَعَسْنَ الْمُحَيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ [ الطلاق، 4] الْآيَةَ لَا وَكَبَرَ فَعَدَّتُهَا ثَلَائَةُ أَشْهُرٍ ) لِلسِّنِ وَلَمْ تَحِضْ) بَآخِرِ الْآيَةِ. وَلَا لَيْ يَعْنَ الْمُحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ [ الطلاق، 4] الْآيَةَ لَا وَكَبَلَهُ النَّيْ بَلَغَتْ بِالسِّنِ وَلَمْ تَحِضْ) بَآخِرِ الْآيَةِ.

م وجه: (١)قول التابعى لثبوت وَإِذَا طَلَقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا بَائِنَا أَوْ رَجْعِيًا /قال والأقراء عندنا والله تعالى أعلم الأطهار،(الام للشافعيعدة المدخول بها التي تحيض (أخبرنا الربيع)، 224) عندنا والله تعالى أعلم الأطهار،(الام للشافعيعدة المدخول بها التي تحيض (أخبرنا الربيع)، أوجه: (٢)قول الصحابية لثبوت وَإِذَا طَلَقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا بَائِنًا أَوْ رَجْعِيًا /عَنْ عَائِشَةَ فَيُ وَلِهُ عَز وجل: {وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصُنَ وَاللَّهُ سِهِنَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ }، 15383/مصنف ابن شيبه ، مَا قَالُوا فِي الْأَقْرَاءِ، مَا هِيَ، هُبر 18737) بِأَنْفُسِهِنَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ }، 15383/مصنف ابن شيبه ، مَا قَالُوا فِي الْأَقْرَاءِ، مَا هِيَ، هُبر 18737) وَعَلَى عَلْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَى عَلْدِ اللهِ بْنِ عُمَر رضي الله عنهما، «أَنَّهُ طَلَقَ امْرَأَتَهُ وَهِي حَائِضٌ عَلَى عَلْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَى الْمُرَاتِعُهَا مُمَّلُ بُنُ عُمَر بُنُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى عَلْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَى عَلْمُرَاجِعُهَا، ثُمُّ لِيُمْسِكُهَا حَتَى تَطُهُرَ، ثُمُّ اللهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَى عَلْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَى عَلْمُ رَبُقُ لِلْمُ اللهِ عَلَى أَنْ يُمَسَى مُ عَلَى الْعِدَّةُ الَّتِي أَمْرَ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَقَ قَبْلُ أَنْ يُمَسَّ، ثُمَّ تَطْهُرَ، ثُمُّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَقَ قَبْلُ أَنْ يُمَلَى إِنَا أَيُّهَا النَّيِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ اللهُ اللهُ وَتَعَلَى وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَالْحُولُ اللهِ تَعَالَى إِنَا أَيُّهَا النَّيِيُ إِذَا طَلَقْتُمُ النِسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ وَالْحَلَى وَاللهُ وَاللّهُ وَلَعْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلِلْ اللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالله

٨ ٩ ٩٠ : (١) الحديث لثبوت وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا بَائِنًا أَوْ رَجْعِيًّا /عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «طَلَاقُ الْأَمَةِ تَطْلِيقَتَانِ، وَقُرْؤُهَا حَيْضَتَانِ، (سنن ابوداود، بَابٌ فِي سُنَّةِ طَلَاقِ الْعَبْدِ، غير 2189)

{580} وجه: (۱) أية لثبوت وَإِنْ كَانَتْ لَا تَحِيضُ مِنْ صِغَرِ / ﴿ وَٱلْكَثِى يَبِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ السَّولِ: عدت الراح في كل تين صور تين بين، (۱) وضع حمل ك دريع (۲) مهين ك دريع (۳) حيض ك دريع س.

{581} (وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا) لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَأُولاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُا} لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَأُولاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ} [الطلاق: 4]

{582} (وَإِنْ كَانَتْ أَمَةً فَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ) الْهَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «طَلَاقُ الْأَمَةِ تَطْلِيقَتَانِ وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ» الوَّقَ مُنَصِّفٌ وَالْحَيْضَةُ لَا تَتَجَزَّأُ فَكُمِّلَتْ فَصَارَتْ حَيْضَتَيْنِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ عُمَرُ بِقَوْلِهِ: لَوْ اسْتَطَعْتُ جَعَلْتها حَيْضَةً وَنِصْفًا

{583} (وَإِنْ كَانَتْ لَا تَحِيضُ فَعِدَّتُهَا شَهْرٌ وَنِصْفٌ) لِأَنَّهُ مُتَجَزِّئُ فَأَمْكَنَ تَنْصِيفُهُ عَمَلًا بِالرِّقِّ.

مِن ذِّسَآبِكُمْ إِنِ ٱرْتَبَّتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّتَئِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُوْلَتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ (سورةالطلاق65،آیت4)

{581} هِجه: (١)أية لثبوت وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا / وَأُوْلَكُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعُنَ حَمْلَهُنَّ (سورةالطلاق65،آيت4)

{582} وجه: (١) الحديث لثبوت وَإِنْ كَانَتْ أَمَةً فَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ / عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ قَالَ: «طَلَاقُ الْأَمَةِ تَطْلِيقَتَانِ، وَقُرْؤُهَا حَيْضَتَانِ، (سنن ابوداود، بَابٌ فِي سُنَّةِ طَلَاقِ الْعَبْدِ، غبر 2189/سنن ترمذي ، بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ طَلَاقَ الْأَمَةِ تَطْلِيقَتَانِ، غبر 2189)

٢ و ٩ : (١) قول الصحابى لثبوت وَإِنْ كَانَتْ أَمَةً فَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ / أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْحُطَّابِ

هُوَ يَقُولُ: " لَوِ اسْتَطَعْتُ أَنْ أَجْعَلَ عِدَّةَ الْأَمَةِ حَيْضَةً وَنِصْفًا " فَقَالَ رَجُلُ: فَاجْعَلْهَا شَهْرًا وَنِصْفًا فَسَكَتَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، (سنن بيقهي، بَابُ عِدَّةِ الْأَمَةِ، غبر 15453)

{583} وَبَصْفُ / عَنْ عَلِيٍّ [583 وَبَصْفُ / عَنْ عَلِيٍّ الصحابى لثبوت وَإِنْ كَانَتْ لَا تَحِيضُ فَعِدَّتُهَا شَهْرٌ وَنِصْفُ / عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: " عِدَّةُ الْأَمَةِ حَيْضَتَانِ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَحِيضُ فَشَهْرٌ وَنِصْفُ، (سنن بيقهي، بَابُ عِدَّةِ الْأَمَةِ، غَبر 15452)

وجه: (٢)قول التابعى لثبوت وَإِنْ كَانَتْ لَا تَحِيضُ فَعِدَّتُهَا شَهْرٌ وَنِصْفٌ / عَنْ عَطَاءٍ، فِي عِدَّةِ الْأَمَةِ صَغِيرَةً، أَوْ قَاعِدًا؟ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: «شَهْرٌ وَنِصْفٌ، (مصنف عبدالرزاق، بَابٌ عِدَّةُ الْأَمَةِ صَغِيرَةً، أَوْ قَدْ قَعَدَتْ عَنِ الْمَحِيضِ، غبر 12885)

ا صول: آزاد مطلقه کی عدت اگر حائضه ہو تو تین حیض اور غیر حائضه کی تین ماہ ، اور اگر حامله ہو تو وضع حمل ہے ،

{584} (وَعِدَّةُ الْحُرَّةِ فِي الْوَفَاةِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ)لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرِ وَعَشْرٍ)لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرِ وَعَشْرًا لِ (وَعِدَّةُ الْأَمَةِ شَهْرَانِ وَخَمْسَةُ أَيَّامٍ) لِأَنَّ الرِّقَّ مُنَصِّفٌ.

{585} (وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا) لَ لِإِطْلَاقِ قَوْله تَعَالَى {وَأُولاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ} [الطلاق: 4]

{584} وَعَشْرٍ / ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ الْحُرَّةِ فِي الْوَفَاةِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ / ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنَكُمُ وَعَشْرٍ اللهِ وَعَشْرَاً مِنكُمُ وَيَذَرُونَ أَزُوَجَايَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَاً ﴾ (سورة البقرة 2، آیت 234)

لَ وَهِهُ: (1)قول التابعى لثبوت وَعِدَّةُ الْحُرُّةِ فِي الْوَفَاةِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ / أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيِّبِ، وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ كَانَا يَقُولَانِ: " عِدَّةُ الْأَمَةِ إِذَا هَلَكَ عَنْهَا زَوْجُهَا شَهْرَانِ وَخَمْسُ لَيَالٍ، (سنن بيهقي، بَابُ عِدَّةِ الْأَمَةِ، غبر 15458)

{585} **وَهِه**: (١)أية لثبوت وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا / وَأُوْلَكُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعُنَ حَمْلَهُنَّ (سورةالطلاق65،آيت4)

وَهِه: (١) الحديث لثبوت وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا / عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ «أَنَّ شَبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ نُفِسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَأْذَنَتْهُ أَنْ تَنْكِحَ فَأَذِنَ لَمَا فَنَكَحَتْ، (بخاري شريف، بَابُ: {وَأُولاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ}، غير 5320 مسلم شريف، بَاب انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْمُتَوَقَى عَنْهَا زَوْجُهَا، وَغَيْرِهَا، بِوَضْعِ الْحُمْلِ، غير 1484 سنن ترمذي، بَاب مَا جَاءَ فِي الحَامِلِ المُتَوَقَى عَنْهَا زَوْجُهَا تَضَعُ ،غير 1193)

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا / عَنْ أُبِيّ بْنِ كَعْبٍ ، قَالَ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ عَلَى اللَّهُ اللَّهُولُ الللَّهُ اللَّهُ اللْمُعُلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

ا صول: آزاد متوفی عنهازوجها حامله کی عدت وضع حمل ہے اور غیر حامله کی عدت چار ماہ دس یوم ہے۔ اصول: باندی کی عدت آزاد عورت کا نصف ہے یعنی حائفنہ مطلقہ باندی کی عدت دو حیض ہے۔ لَى وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: مَنْ شَاءَ بَاهَلْتُهُ أَنَّ سُورَةَ النِّسَاءِ الْقُصْرَى نَزَلَتْ بَعْدَ الْآيَةِ الَّتِي فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ. لَ وَقَالَ عُمَرُ: لَوْ وَضَعَتْ وَزَوْجُهَاعَلَى سَرِيرِهِ لَانْقَضَتْ عِدَّتُهَاوَحَلَّ لَمَا أَنْ تَتَزَوَّجَ. فَعَدَّ إِلَيْ فَا أَنْ تَتَزَوَّجَ. (وَإِذَا وَرِثَتْ الْمُطَلَّقَةُ فِي الْمَرَضِ فَعِدَّتُهَا أَبْعَدُ الْأَجَلَيْنِ) لِهَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ:

٢ هجه: (١)أية لثبوت وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا / وَأُوْلَكُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعُنَ حَمْلَهَا / وَأُوْلَكُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعُنَ حَمْلَهُنَّ (سورةالطلاق65،آيت4)

وجه: (٢)أية لثبوت وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا / ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزُورَجَا يَتَرَبَّصُنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرِ وَعَشْرًا ﴾ (سورةالبقرة2، آيت234)

وَهِهُ: (٣)قول الصحابى لثبوت وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا /قَالَ عَبْدُ اللهِ " وَاللهِ مَنْ شَاءَ لَاعَنْتُهُ لَأُنْزِلَتْ سُورَةُ النِّسَاءِ الْقُصْرَى بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا " وَعَنْ مُسْلِمٍ أَبِي الضُّحَى قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ عِلَى يَقُولُ: آخِرَ الْأَجَلَيْنِ، (سنن بيهقي، بَابُ عِدَّةِ الْحَامِلِ مِنَ الْوَفَاةِ،15474)

وجه: (٣)قول الصحابى لثبوت وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا /فَقُلْتُ: هَلْ سَعِعْتَ عَنْ عَبْدِ اللهِ فِيهَا شَيْمًا؟ فَقَالَ: كُنّا عِنْدَ عَبْدِ اللهِ، فَقَالَ: أَتَجْعَلُونَ عَلَيْهَا التَّعْلِيظَ، وَلا تَجْعَلُونَ عَلَيْهَا التَّعْلِيظَ، وَلا تَجْعَلُونَ عَلَيْهَا التَّعْلِيظَ، وَلا تَجْعَلُونَ عَلَيْهَا الرُّحْصَةَ؟ لَنَزَلَتْ سُورَةُ النِسَاءِ الْقُصْرَى بَعْدَ الطُّولَى: {وَأُولاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ الله يَجْعَلْ لَهُ مِنْ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ الله يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا} وَأُولاتُ الْأَحْمَالِ وَاحِدُهَا ذَاتُ حَمْلِ، نَهْبِ 4910)

٢. ٩٩٠: (١) قول التابعى لثبوت وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ/ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَر فَيُ الْمُؤَاّةِ يُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَهِي حَامِلٌ، (بيهقي، بَابُ عِدَّةِ الْحَامِلِ مِنَ الْوَفَاةِ، 15476) سُئِلَ عَنِ الْمَوْأَةِ يُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَهِي حَامِلٌ، (بيهقي، بَابُ عِدَّةِ الْحَامِلِ مِنَ الْوَفَاةِ، 15476) وَهِلَهُ وَاللهُ اللهُ عَنْ عِكْرِمَةَ، وَاللهُ اللهُ عَنْ عِكْرِمَةَ، وَاللهُ عَنْ عِكْرِمَةَ، وَاللهُ عَنْ عِدَّةً اللهُ عَنْ عِكْرِمَةً، وَاللهُ اللهُ عَنْ عِدَّةً اللهُ عَنْ عَلَى اللهُ عَنْ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ

ا صول: غیر حائضہ مطلقہ باندی کی عدت ایک ماہ پندرہ یوم ہے، اور مطلقہ حاملہ باندی کی عدت وضع حمل ہے، اصول: مطلقہ ثلاثہ کی عدت کے میں شوہر کا انتقال ہوجائے تو دہ وارث ہوگی اور عدت وفات بھی گزارے گی۔

لَى وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: ثَلَاثُ حِيَضٍ، لَمْ وَمَعْنَاهُ إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا أَوْ ثَلَاثًا، أَمَّا إِذَا كَانَ رَجْعِيًّا فَعَلَيْهَا عِدَّةُ الْوَفَاةِ بِالْإِجْمَاعِ.

م لِأَبِي يُوسُفَ أَنَّ النِّكَاحَ قَدْ انْقَطَعَ قَبْلَ الْمَوْتِ بِالطَّلَاقِ وَلَزِمَتْهَا ثَلَاثُ حِيَضٍ، وَإِنَّمَا تَجِبُ عِدَّةُ الْوَفَاةِ إِذَا زَالَ النِّكَاحُ فِي الْوَفَاةِ إِلَّا أَنَّهُ بَقِيَ فِي حَقِّ الْإِرْثِ لَا فِي حَقِّ تَغَيُّرِ الْعِدَّةِ، بِخِلَافِ الرَّجْعِيِّ لِأَنَّ النِّكَاحَ بَاقٍ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ. ﴿ وَهُمُمَا أَنَّهُ لَمَّا بَقِيَ فِي حَقِّ الْإِرْثِ يُجْعَلُ بَاقِيًا فِي حَقِّ الْإِرْثِ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا. الْعِدَّةِ احْتِيَاطًا فَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا.

لِ وَلَوْ قُتِلَ عَلَى رِدَّتِهِ حَتَّى وَرِثَتْهُ امْرَأَةٌ فَعِدَّتُهَا عَلَى هَذَا الِاخْتِلَافِ. وَقِيلَ عِدَّتُهَا بِاخْيْضِ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّ النِّكَاحَ حِينَئِذٍ مَا أُعْتُبِرَ بَاقِيًا إِلَى وَقْتِ الْمَوْتِ فِي حَقِّ الْإِرْثِ لِأَنَّ الْمُسْلِمَةَ لَا بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّ النِّكَاحَ حِينَئِذٍ مَا أُعْتُبِرَ بَاقِيًا إِلَى وَقْتِ الْمَوْتِ فِي حَقِّ الْإِرْثِ لِأَنَّ الْمُسْلِمَةَ لَا تَرِثُ مِنْ الْكَافِر

{587} (فَإِذَا عَتَقَتْ الْأَمَةُ فِي عِدَّقِمَا مِنْ طَلَاقٍ رَجْعِيِّ انْتَقَلَتْ عِدَّتُهَا إِلَى عِدَّةِ الْحُرَائِرِ) لِقِيَامِ النِّكَاحِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ

{588} (وَإِنْ أَعْتَقَتْ وَهِيَ مَبْتُوتَةٌ أَوْ مُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا لَمْ تَنْتَقِلْ عِدَّتُهَا إِلَى عِدَّةِ الْحُرَائِرِ) لِزَوَالِ النِّكَاحِ بِالْبَيْنُونَةِ أَوْ الْمَوْتِ.

{587} وَجَعِيّ انْتَقَلَتْ /عَنِ الْأَمَةُ فِي عِدَّقِهَا مِنْ طَلَاقٍ رَجْعِيّ انْتَقَلَتْ /عَنِ الْمُسَيِّبِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ فِي أُمِّ الْوَلَدِ: «أَعْتَقَهَا وَلَدُهَا، وَتَعْتَدُّ عِدَّةَ الْحُرَّةِ، (مصنف عبدالرزاق، بَابٌ عِدَّةُ السُّرِيَّةِ إِذَا أَعْتِقَتْ أَوْ مَاتَ عَنْهَا سَيِّدُهَا، نمبر 12937)

وجه: (٢)قول التابعى لثبوت فَإِذَا عَتَقَتْ الْأَمَةُ فِي عِدَّقِمَا مِنْ طَلَاقٍ رَجْعِيِّ انْتَقَلَتْ /عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ قَالَ: «عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا تُؤفِي عَنْهَا زَوْجُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا،(مصنف ابن ابي شيبه، مَنْ قَالَ: عِدَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا،نمبر 18748)

{588} وهِيَ مَبْتُوتَةٌ أَوْ مُتَوَقَى عَنْهَا زَوْجُهَا لَمْ التابعى لثبوت وَإِنْ أَعْتَقَتْ وَهِيَ مَبْتُوتَةٌ أَوْ مُتَوَقَى عَنْهَا زَوْجُهَا لَمْ تَنْتَقِلْ/عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ.... وَإِذَا طَلُقَتْ تَطْلِيقَتَيْنِ، ثُمَّ أَدْرَكَهَا عَتَاقُهُ اعْتَدَّتْ عِدَّةَ الْأَمَةِ لَمَّا بَانَتْ مِنْهُ، وَالْمُتَوَقَى عَنْهَا زَوْجُهَا كَذَلِكَ، (مصنف ابن ابي شيبه ، مَا قَالُوا فِي الْأَمَةِ تَكُونُ لِلرَّجُلِ مِنْهُ، وَالْمُتَوَقَى عَنْهَا زَوْجُهَا كَذَلِكَ، (مصنف ابن ابي شيبه ، مَا قَالُوا فِي الْأَمَةِ تَكُونُ لِلرَّجُلِ فَيُعْتِقُهَا، تَكُونُ عَلَيْهَا عِدَّةً، نَعْبر 18786)

اصول: باندی کوطلاق رجعی میں آزاد کیا تووہ آزاد کی طرف منتقل ہوگی، یعنی وہ آزاد کی عدت مکمل کرے گ۔

{589} (وَإِنْ كَانَتْ آيِسَةً فَاعْتَدَّتْ بِالشُّهُورِ ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ انْتَقَضَ مَا مَضَى مِنْ عِدَّقِا وَعَلَيْهَا أَنْ تَسْتَأْنِفَ الْعِدَّةَ بِالحُّيْضِ) وَمَعْنَاهُ إِذَا رَأَتْ الدَّمَ عَلَى الْعَادَةِ لِأَنَّ عَوْدَهَا يُبْطِلُ الْإِيَاسَ هُوَ الْعَادِةِ لِأَنَّ عَوْدَهَا يُبْطِلُ الْإِيَاسَ هُوَ الصَّحِيحُ، فَظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ خَلْفًا وَهَذَا لِأَنَّ شَرْطَ الْخَلْفِيَّةِ تَحَقُّقُ الْيَأْسِ وَذَلِكَ بِاسْتِدَامَةِ الْعَجْزِ الْصَّحِيحُ، فَظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ خَلْفًا وَهَذَا لِأَنَّ شَرْطَ الْخَلْفِيَّةِ تَحَقُّقُ الْيَأْسِ وَذَلِكَ بِاسْتِدَامَةِ الْعَجْزِ إِلَى الْمَمَاتِ كَالْفِدْيَةِ فِي حَقِّ الشَّيْخِ الْفَانِي.

{590} (وَلَوْ حَاضَتْ حَيْضَتَيْنِ ثُمُّ أَيِسَتْ تَعْتَدُّ بِالشُّهُورِ) تَحَرُّزًا عَنْ الجُمْعِ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ. [590 (وَالْمَنْكُوحَةُ نِكَاحًا فَاسِدًا وَالْمَوْطُوءَةُ بِشُبْهَةٍ عِدَّتُهُمَا الْحَيْضُ فِي الْفُرْقَةِ وَالْمَوْتِ) [591 (وَالْمَنْكُوحَةُ نِكَاحًا فَاسِدًا وَالْمَوْطُوءَةُ بِشُبْهَةٍ عِدَّتُهُمَا الْحَيْضُ فِي الْفُرْقَةِ وَالْمَوْتِ) لِإِنَّهَا لِلتَّعَرُّفِ عَنْ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ لَا لِقَضَاءِ حَقِّ النِّكَاحِ، وَالْحَيْضُ هُوَ الْمُعَرِّفُ.

وجه: (٢)قول التابعى لثبوت وَإِنْ أَعْتَقَتْ وَهِيَ مَبْتُوتَةٌ أَوْ مُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا/عَنْ إِبْرَاهِيمَ، فِي امْرَأَةٍ مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا، ثُمَّ أُعْتِقَتْ، قَالَ: «تَمْضِي عَلَى عِدَّةِ الْأَمَةِ، وَلَيْسَ لَهَا إِلَّا عِدَّةُ الْأَمَةِ، ( ابن شيبه، مَا قَالُوا فِي الرَّجُلِ تَكُونُ تَحْتَهُ الْأَمَةُ، فَيَمُوتُ ثُمَّ تُعْتِقُ بَعْدَ مَوْتِهِ، نَمبر 18791)

{589} وَجُهُ: (١)قول التابعى لثبوت وَإِنْ كَانَتْ آيِسَةً فَاعْتَدَّتْ بِالشُّهُورِ ثُمُّ رَأَتْ الدَّمَ/عَنِ النُّهْرِيِّ فِي امْرَأَةٍ بِكْرٍ طُلِّقَتْ لَمُ تَكُنْ حَاضَتْ، فَاعْتَدَّتْ شَهْرًا، أَوْ شَهْرَيْنِ، ثُمُّ حَاضَتْ قَالَ: «تَعْتَدُّ ثَلَاثَ حِيَضٍ، (مصنف عبدالرزاق، بَابُ طَلَاقِ الَّتِي لَمْ تَحِضْ، نمبر 11109/مصنف ابن ابي شيبه، الجُارِيَةُ تُطَلَّقُ، وَلَمْ تَبْلُغ الْمَحِيضَ، مَا تَعْتَدُّ، نمبر 18003)

{590} وَهِهَ: (١)قول التابعى لثبوت وَلَوْ حَاضَتْ حَيْضَتَيْنِ ثُمَّ أَيِسَتْ تَعْتَدُّ بِالشُّهُورِ /عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: «إِنِ اعْتَدَّتْ حَيْضَةً وَاحِدَةً ثُمَّ جَلَسَتْ، فَإِنَّهَا تَعْتَدُّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَلَا تَعْتَدُ بَاكُ طَلَاقِ الَّتِي لَمْ تَحِضْ، نمبر 11113) بِالْحَيْضَةِ»، (مصنف عبدالرزاق، بَابُ طَلَاقِ الَّتِي لَمْ تَحِضْ، نمبر 11113)

{591} وَالْمَوْطُوءَةُ بِشُبْهَةٍ / عَنْ عَطَاءٍ قَالْمَنْكُوحَةُ نِكَاحًا فَاسِدًا وَالْمَوْطُوءَةُ بِشُبْهَةٍ / عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: «مَنْ نَكَحَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ النِّكَاحِ، ثُمُّ طَلَّقَ فَلَا يُحْسَبُ شَيْئًا، وَإِنَّمَا طَلَّقَ غَيْرَ امْرَأَتِهِ، (مصنف عبدالرزاق، بَابُ النِّكَاحِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ النِّكَاحِ، نمبر 10510)

وجه: (٢)قول الصحابى لثبوت وَالْمَنْكُوحَةُ نِكَاحًا فَاسِدًا وَالْمَوْطُوءَةُ بِشُبْهَةٍ /أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ: «أُبِيَ بِامْرَأَةٍ نُكِحَتْ فِي عِدَّتِمَا وَبُنِيَ هِمَا، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ بِمَا بَقِيَ مِنْ عِدَّتِمَا الْأُولَى، ثُمُّ تَعْتَدَّ مِنْ هَذَا عِدَّةً مُسْتَقْبَلَةً (مصنف عبدالرزاق، بَابُ نِكَاحِهَا فِي عِدَّتِمَا، 10532) الْأُولَى، ثُمُّ تَعْتَدَّ مِنْ هَذَا عِدَّةً مُسْتَقْبَلَةً (مصنف عبدالرزاق، بَابُ نِكَاحِهَا فِي عِدَّتِمَا، 10532) لَعُلَّ : آيِسَةً، الْيَأْس: جوالوس موجائے، حيض کے خون سے الوس مونے کو کہتے ہیں استِدَامَة: بمیشہ رہنا۔

{592} (وَإِذَا مَاتَ مَوْلَى أُمِّ الْوَلَدِ عَنْهَا أَوْ أَعْتَقَهَا فَعِدَّتُهَا ثَلَاثُ حِيَضٍ. لِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: حَيْضَةٌ وَاحِدَةٌ) لِأَنَّهَا تَجِبُ بِزَوَالِ مِلْكِ الْيَمِينِ فَشَابَهَتْ الْإِسْتِبْرَاءَ.

لِ وَلَنَا أَنَّهَا وَجَبَتْ بِزَوَالِ الْفِرَاشِ فَأَشْبَهَ عِدَّةَ النِّكَاحِ ثُمُّ إِمَامُنَا فِيهِ عُمَرُ فَإِنَّهُ قَالَ: عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ ثَلَاثُةً أَشْهُرٍ) كَمَا فِي النِّكَاحِ. ثَلَاثُ أَشْهُرٍ) كَمَا فِي النِّكَاحِ.

{593} (وَإِذَا مَاتَ الصَّغِيرُ عَنْ امْرَأَتِهِ وَهِمَا حَبَلٌ فَعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا) ل وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: عِدَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ،

{592} وَهِ الْوَلَدِ عَنْهَا أَوْ أَعْتَقَهَا/ أَنَّ عَمْرُو بْنَ الْوَلَدِ عَنْهَا أَوْ أَعْتَقَهَا/ أَنَّ عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ «أَمَرَ أُمَّ وَلَدٍ أُعْتِقَتْ أَنْ تَعْتَدَّ ثَلَاثَ حِيَضٍ»، وَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ، فَكَتَبَ بِحُسْنِ رَأْيِدِ، (مصنف الْعَاصِ «أَمَرَ أُمَّ وَلَدٍ أُعْتِقَتْ أَنْ تَعْتَدَّ ثَلَاثَ حِيَضٍ»، وَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ، فَكَتَبَ بِحُسْنِ رَأْيِدِ، (مصنف النّعاصِ «أَمَرَ أُمَّ وَلَدٍ أُعْتِقَتْ أَنْ تَعْتَدَّ ثَلَاثَ عِدَّةُ السُّرِيَّةِ إِذَا أَعْتِقَتْ أَوْ مَاتَ عَنْهَا سَيِّدُهَا، 12931) ابن شيبه، 18762عبدالرزاق، بَابٌ عِدَّةُ السُّرِيَّةِ إِذَا أَعْتِقَتْ أَوْ مَاتَ عَنْهَا سَيِّدُهَا، 12931)

وجه: (٢)قول التابعى لثبوت وَإِذَا مَاتَ مَوْلَى أُمِّ الْوَلَدِ عَنْهَا أَوْ أَعْتَقَهَا /عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «إِذَا أُعْتِقَتِ السُّرِيَّةُ، أَوْ مَاتَ عَنْهَا سَيِّدُهَا، فَإِنَّهَا تَعْتَدُّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ»، (مصنف عبدالرزاق، بَابٌ عِدَّةُ السُّرِيَّةِ إِذَا أَعُتِقَتْ أَوْ مَاتَ عَنْهَا سَيِّدُهَا،غبر 12931)

لَ وَهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللهِ التابعى للبوت وَإِذَا مَاتَ مَوْلَى أُمِّ الْوَلَدِ عَنْهَا أَوْ أَعْتَقَهَا / عَنِ الْحُسَنِ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «عِدَّتُهَا حَيْضَةٌ، (مصنف ابن يَقُولُ: «عِدَّتُهَا حَيْضَةٌ، (مصنف ابن اللّٰهِ عُمَرَ قَالَ: «عِدَّتُهَا حَيْضَةٌ، (مصنف ابن اللهُ وَيُقَالَ: عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ حَيْضَةٌ، نمبر 18754/18756/مصنف عبدالرزاق، بَابٌ عِدَّةُ السُّرِيَّةِ إِذَا أَعُتِقَتْ أَوْ مَاتَ عَنْهَا سَيِّدُهَا، 12941)

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَإِذَا مَاتَ مَوْلَى أُمِّ الْوَلَدِ عَنْهَا أَوْ أَعْتَقَهَا /عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: «لاَ تُلَبِّسُوا عَلَيْنَا سُنَّةً»، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: «سُنَّةَ نَبِيِّنَا ﷺ عِدَّةُ الْمُتَوَقَّى عَنْهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ «لَا تُلَبِّسُوا عَلَيْنَا سُنَّةً»، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: «سُنَّةَ نَبِيّنَا ﷺ عِدَّةُ الْمُتَوَقَّى عَنْهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ يَعْنِي أُمَّ الْوَلَدِ، (سنن ابوداود، بَابٌ فِي عِدَّةٍ أُمِّ الْوَلَدِ، غبر 18754/2308مصنف عبدالرزاق، بَابٌ عِدَّةُ السُّرِيَّةِ إِذَا أَعُتِقَتْ أَوْ مَاتَ عَنْهَا سَيِّدُهَا، 12933)

{593} وَأُوْلَتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن الصَّغِيرُ عَنْ امْرَأَتِهِ / وَأُوْلَتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمُلَهُنَّ (سورةالطلاق65،آيت4)

اصول: ام ولد کی عدت وفات تین حیض ہے، کیونکہ آقاکے مرنے کے بعد آزاد ہو کرعدت گزار ہی ہے، اصول: ام ولد کی عدت وفات چارماہ دس دن نہیں ہے کیونکہ ام ولد کا آقاشوہر نہیں ہے احناف کے نزدیک،

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ لِأَنَّ الْحُمْلَ لَيْسَ بِثَابِتِ النَّسَبِ مِنْهُ فَصَارَ كَالْحَادِثِ بَعْدَ الْمَوْتِ. ٢ وَهَٰمُمَا الْطَلَاقُ قَوْلُه تَعَالَى {وَأُولاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ} [الطلاق: 4] ٣ وَلِأَنَّهَا مُقَدَّرَةٌ بِعُلَاقُ قَوْلُه تَعَالَى {وَأُولاتُ الْأَحْمَالِ قَصُرَتْ الْمُدَّةُ أَوْ طَالَتْ لَا لِلتَّعَرُّفِ عَنْ فَرَاغِ الرَّحِمِ بِحُدَّةِ وَضْعِ الْحَمْلِ فِي أُولَاتِ الْأَحْمَالِ قَصُرَتْ الْمُدَّةُ أَوْ طَالَتْ لَا لِلتَّعَرُفِ عَنْ فَرَاغِ الرَّحِمِ لِشَرْعِهَا بِالْأَشْهُرِ مَعَ وُجُودِ الْأَقْرَاءِ، لَكِنْ لِقَضَاءِ حَقِّ النِّكَاحِ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَتَحَقَّقُ فِي الصَّبِي لِشَرْعِهَا بِالْأَشْهُرِ مَعَ وُجُودِ الْأَقْرَاءِ، لَكِنْ لِقَضَاءِ حَقِّ النِّكَاحِ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَتَحَقَّقُ فِي الصَّبِي لِشَوْمِهَا بِالْأَشْهُرِ مَعَ وُجُودِ الْأَقْرَاءِ، لَكِنْ لِقَضَاءِ حَقِّ النِّكَاحِ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَتَحَقَّقُ فِي الصَّبِي وَانْ لَمْ يَكُنْ الْحُمْلُ مِنْهُ، ٣ يَخِلَافِ الْحُمْلِ الْحُادِثِ لِأَنَّهُ وَجَبَتْ الْعِدَّةُ بِالشَّهُورِ فَلَا تَتَغَيَّرُ بِحُدُوثِ الْخُمْل، وَفِيمَا نَحْنُ فِيهِ كَمَا وَجَبَتْ وُجَبَتْ مُقَدَّرَةً عِمُدَّةِ الْحُمْل فَافْتَرَقًا.

هِ وَلَا يَلْزَمُ امْرَأَةُ الْكَبِيرِ إِذَا حَدَثَ لَهَا الْحُبَلُ بَعْدَ الْمَوْتِ لِأَنَّ النَّسَبَ يَثْبُتُ مِنْهُ فَكَانَ كَالْقَائِمِ عِنْدَ الْمَوْتِ حُكْمًا

{594} (وَلَا يَثْبُتُ نَسَبُ الْوَلَدِ فِي الْوَجْهَيْنِ) لِأَنَّ الصَّبِيَّ لَا مَاءَ لَهُ فَلَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ الْعُلُوقُ، وَالنِّكَاحُ يَقُومُ مَقَامَهُ فِي مَوْضِعِ التَّصَوُّر.

{595} (وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي حَالَةِ الْمُيْضِ لَمْ تَعْتَدَّ بِالْمَيْضَةِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا الطَّلَاقُ) لِأَنَّ الْعِدَّةَ مُقَدَّرَةٌ، بِثَلَاثِ حِيَض كَوَامِلَ فَلَا يَنْقُصُ عَنْهَا.

{596} (وَإِذَا وُطِئَتْ الْمُعْتَدَّةُ بِشُبْهَةٍ فَعَلَيْهَا عِدَّةٌ أُخْرَى وَتَدَاخَلَتْ الْعِدَّتَانِ،

{595} وجه: (١)أية لثبوت وَإِذَا طَلَقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي حَالَةِ الْحَيْضِ/ ﴿وَٱلْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوَءٍ ﴾ (سورة البقرة 2، آيت 228)

وجه: (٢) قول الصحابى لثبوت وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي حَالَةِ اخْيْضِ/ عَنِ ابْنِ عُمَرَ " إِذَا طَلَّقَهَا وَهِيَ حَائِضٌ لَمْ تَعْتَدُّ بِتِلْكَ اخْيْضَةِ ،/ عَنِ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ كَانُوا يَقُولُونَ " مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِي حَائِضٌ أَوْ هِي نُفَسَاءُ فَعَلَيْهَا ثَلَاثُ حِيَضٍ سِوَى الدَّمِ الَّذِي هِي فِيهِ، (سنن طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِي حَائِضٌ أَوْ فَهَا الطَّلَاقُ، غبر 15403/15403/مصنف عبدالرزاق، ببك الرَّجُلِ يُطلِقُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَهِي حَائِضٌ أَوْ نُفَسَاءُ، أَهِي تَخْتَسِبُ بِتِلْكَ الْحَيْضَةِ، غبر 10965 مِن الله عَلَيْهَا عِدَّةً أُخْرَى / أَنَّ بَاللهُ وَهِي حَائِضٌ أَوْ نُفَسَاءُ، أَهِي تَخْتَسِبُ بِتِلْكَ الْحَيْضَةِ، غبر 10965 وَهِي حَائِضٌ أَوْ نُفَسَاءُ، أَهِي تَخْتَسِبُ بِتِلْكَ الْحَيْضَةِ، غبر 10965 وَهِي عَلَيْهَا عِدَّةً أُخْرَى / أَنَّ عَلَيْهَا عِدَّةً أُخْرَى / أَنَّ عَلَيْهَا عِدَّةً أَخْرَى / أَنَّ عَلَيْهَا عِدَّةً مِنْ عَلَيْهَا عَدَّةً بِشُبْهَةٍ فَعَلَيْهَا عِدَّةً أَخْرَى / أَنَّ عَلَيْهَا عَدَّةً بَعْ بَنَ أَيِي طَالِبٍ: «أَلِيَ بَامْرَأَةٍ نُكِحَتْ فِي عِدَّقِا وَلِمَا وَابُنِي بَعِلْهُ الْمُعْتَدَةُ بِشُبْهَةٍ فَعَلَيْهَا عِدَّةً أَخْرَى / أَنَ عَلَيْهَا عِدَّةً مَنْ الْمُعْتَدَة أُولِي الْمُعْتَدَة أُولِي الْمُعْتَدَة أُولِي الْمُعْتَدَة أُولِي الْمُعْتَدَة أُولِي الْمُعْتَدَة أُولَى الْمُعْتَدَة أُولِي الْمُؤَوقَ عَلَيْهَا عَدَّةً مُلْ الْمُؤَلِقُ عَلَيْهَا عَلَقَ اللهُ وَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَالِهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَاهُ وَهِي عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلَاهُ اللهُ اللهُ

وَيَكُونُ مَا تَرَاهُ الْمَرْأَةُ مِنْ الْحَيْضِ مُحْتَسَبًا مِنْهُمَا جَمِيعًا، لِ وَإِذَا انْقَضَتْ الْعِدَّةُ الْأُولَى وَلَمْ تُكْمِلُ الثَّانِيَةَ فَعَلَيْهَا تَمَامُ الْعِدَّةِ الثَّانِيَةِ) وَهَذَا عِنْدَنَا.

لِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا تَتَدَاخَلَانِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الْعِبَادَةُ فَإِنَّهَا عِبَادَةُ كَفَّ عَنْ التَّزَوُّجِ وَالْخُرُوجِ فَلَا تَتَدَاخَلَانِ كَالصَّوْمَيْنِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ لِ وَلَنَا أَنَّ الْمَقْصُودَ التَّعَرُّفُ عَنْ فَرَاغِ الرَّحِمِ وَقَدْ حَصَلَ بِالْوَاحِدَةِ فَتَتَدَاخَلَانِ، وَمَعْنَى الْعِبَادَةِ تَابِعٌ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا تَنْقَضِي بِدُونِ عِلْمِهَا وَمَعَ تَرْكِهَا الْكَفَّ.

وجه: (٢)قول الصحابى لثبوت وَإِذَا وُطِئَتْ الْمُعْتَدَّةُ بِشُبْهَةٍ فَعَلَيْهَا عِدَّةٌ أُخْرَى/أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخُطَّابِ جَعَلَ لِلَّذِي تَزَوَّجَتْ فِي عِدَّقِهَا مَهْرَهَا كَامِلًا بِمَا اسْتَحَقَّ مِنْهَا، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَتَنَاكَحَانِ الْخُطَّابِ جَعَلَ لِلَّذِي تَزَوَّجَتْ فِي عِدَّقِهَا مَهْرَهَا كَامِلًا بِمَا اسْتَحَقَّ مِنْهَا، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَتَنَاكَحَانِ أَبَدًا، وَتَعْتَدُ مِنْ الْآخَرِ، ثُمَّ تَعْتَدُ بَقِيَّةَ عِدَّقِهَا مِنْهَا، (مصنف عبدالرزاق، بَابُ نِكَاحِهَا فِي عِدَّقِهَا، 10544/1054/بيهقي، بَابُ اجْتِمَاعِ الْعِدَّتَيْنِ، 15539) عبدالرزاق، بَابُ نِكَاحِهَا فِي عِدَّقِهَا، 10544/1054/بيهقي، بَابُ اجْتِمَاعِ الْعِدَّتَيْنِ، 15539)

٢. وجه: (١) أية لثبوت وَإِذَا وُطِئَتْ الْمُعْتَدَّةُ بِشُبْهَةٍ فَعَلَيْهَا عِدَّةٌ أُخْرَى / ﴿وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ اللَّهِ عَلَيْهَا عِدَّةٌ أُخْرَى / ﴿وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ اللَّهِ عَلَيْهَا عِدَّةً أُخْرَى اللَّهِ عَلَيْهَا عِدَّةً اللَّهِ عَلَيْهَا عِدَّةً اللَّهُ عَلَيْهَا عِدَّةً اللَّهُ عَلَيْهَا عِدَّةً اللَّهُ عَلَيْهَا عِدَةً اللَّهُ عَلَيْهَا عِدَةً اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهَا عِدَةً اللَّهُ عَلَيْهَا عِدَةً اللَّهُ عَلَيْهَا عِدْمُ اللَّهُ عَلَيْهَا عِدَةً اللَّهُ عَلَيْهَا عِدَةً اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهَا عِدَةً اللَّهُ عَلَيْهَا عِدَةً اللَّهُ عَلَيْهَا عِدَةً اللَّهُ عَلَيْهَا عِدْمُ اللَّهُ عَلَيْهَا عِدَةً اللَّهُ عَلَيْهَا عِدْمُ اللَّهُ اللّهُ عَلَيْهَا عِدْمُ عَلَيْهَا عِدْمُ اللَّهُ عَلَيْهَا عِدْمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهَا عِدْمُ عَلَيْهَا عِدْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهَا عِدْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهَا عَلَا عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَالِمُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّ

وجه: (٢)أية لثبوت وَإِذَا وُطِئَتْ الْمُعْتَدَّةُ بِشُبْهَةٍ فَعَلَيْهَا عِدَّةٌ أُخْرَى / ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنَ الْمُعْتَدَةُ بِشُبْهَةٍ مُّبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴿ (سورة الطلاق 65) آيت 1)

وجه: (٣) المسئلة لثبوت وَإِذَا وُطِئَتْ الْمُعْتَدَّةُ بِشُبْهَةٍ فَعَلَيْهَا عِدَّةٌ أُخْرَى /إذا تزوجت في عدتها فوطئها الزوج ثم تتاركا حتى وجبت عليها عدة أخرى فإن العدتين يتداخلان، (بدائع الصنائع، [فصل في توابع الطلاق]، نمبر 190)

وجه: (٣)قول التابعى لثبوت وَإِذَا وُطِئَتْ الْمُعْتَدَّةُ بِشُبْهَةٍ فَعَلَيْهَا عِدَّةٌ أُخْرَى /عَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ، أَنَّ طُلَيْحَةَ بِنْتَ عُبَيْدِ اللهِ، نَكَحَتْ رُشَيْدًا الثَّقَفِيَّ فِي عِدَّقِا، فَجَلَدَهَا عُمَرُ بِالدِّرَةِ، وَقَضَى: «أَيُّكَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فِي عِدَّقِا فَأَصَابَهَا، فَإِنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا، وَقَضَى: «أَيُّكَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فِي عِدَّقِا فَأَصَابَهَا، فَإِنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا، وَتَسْتَكُمِلُ بَقِيَّةَ عِدَّتَهَا مِنَ الْأَوَّلِ، ثُمُّ تَسْتَقْبِلُ عِدَّتَهَا مِنَ الْآخِرِ، (مصنف عبدالرزاق، بَابُ وَتَسْتَكُمِلُ بَقِيَّةَ عِدَّتَهَا مِنَ الْآخِرِ، (مصنف عبدالرزاق، بَابُ نِكَاحِهَا فِي عِدَّقِا، غَبر 10539) نِكَاحِهَا فِي عِدَّقِا، غَبر 10539)

اصول: فَوَاغ الرَّحِمِ: رحم خالى مونا، الْكَفَّ: كمرس ثكني سه ركنا، ثكاح كرني سه ركنا،

{597} (وَالْمُعْتَدَّةُ عَنْ وَفَاةٍ إِذَا وُطِئَتْ بِشُبْهَةٍ تَعْتَدُّ بِالشُّهُورِ وَتَحْتَسِبُ بِمَا تَرَاهُ مِنْ الحُيْضِ فِيهَا) تَحْقِيقًا لِلتَّدَاخُل بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ.

{598} (وَابْتِدَاءُ الْعِدَّةِ فِي الطَّلَاقِ عَقِيبَ الطَّلَاقِ وَفِي الْوَفَاةِ عَقِيبَ الْوَفَاةِ، فَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْوَفَاةِ عَقِيبَ الْوَفَاةِ، فَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْوَفَاةِ حَتَّى مَضَتْ مُدَّةُ الْعِدَّةِ فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا) لَ لِأَنَّ سَبَبَ وُجُوبِ الْعِدَّةِ الطَّلَاقُ أَوْ الْوَفَاةُ فَيُعْتَبَرُ ابْتِدَاؤُهَا مِنْ وَقْتِ وُجُودِ السَّبَبِ، لَ وَمَشَايِخُنَا يُفْتُونَ فِي الطَّلَاقِ أَنَّ الْتُهْمَةِ الْمُوَاضَعَةِ. ابْتَدَاءَهَا مِنْ وَقْتِ الْإِقْرَارِ نَفْيًا لِتُهْمَةِ الْمُوَاضَعَةِ.

{599} (وَالْعِدَّةُ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ عَقِيبَ التَّفْرِيقِ أَوْ عَزْمِ الْوَاطِئِ عَلَى تَرْكِ وَطْئِهَا) وَقَالَ زُفَرُ: مِنْ آخِر الْوَطَآتِ لِأَنَّ الْوَطْءَ هُوَ السَّبَبُ الْمُوجِبُ.

وَلَنَا أَنَّ كُلَّ وَطْءٍ وُجِدَ فِي الْعَقْدِ الْفَاسِدِ يَجْرِي عَجْرَى الْوَطْأَةِ الْوَاحِدَةِ لِاسْتِنَادِ الْكُلِّ إِلَى حُكْمِ عَقْدٍ وَاحِدٍ، وَلِهَذَا يُكْتَفَى فِي الْكُلِّ بِمَهْرٍ وَاحِدٍ، فَقِيلَ: الْمُتَازَكَةُ أَوْ الْعَزْمُ لَا تُشْبِتُ الْعِدَّةَ مَعَ جَوَازِ وُجُودِ غَيْرِهِ وَلِأَنَّ التَّمَكُنَ عَلَى وَجْهِ الشُّبْهَةِ أُقِيمَ مَقَامَ حَقِيقَةِ الْوَطْءِ لِخَفَائِهِ وَمِسَاسِ جَوَازِ وُجُودِ غَيْرِهِ وَلِأَنَّ التَّمَكُنَ عَلَى وَجْهِ الشُّبْهَةِ أُقِيمَ مَقَامَ حَقِيقَةِ الْوَطْءِ لِخَفَائِهِ وَمِسَاسِ الْحُاجَةِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْخُكْمِ فِي حَقِّ غَيْرِهِ.

{598} وَهِهَ: (١)قول الصحابى لثبوت وَابْتِدَاءُ الْعِدَّةِ فِي الطَّلَاقِ عَقِيبَ الطَّلَاقِ/عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «عِدَّتُهَا مِنْ يَوْمِ طَلَّقَهَا، وَمِنْ يَوْمِ يَمُوتُ عَنْهَا»، (مصنف ابن ابي شيبه، مَا قَالُوا فِي الْمَرْأَةِ يُطلِّقُهَا زَوْجُهَا، ثُمَّ يَمُوتُ عَنْهَا، مِنْ أَيِّ يَوْمٍ تَعْتَدُّ، غير 18917/سنن بيهقي، بَابُ الْعِدَّةِ مِنَ يُطلِّقُهَا زَوْجُهَا، ثُمَّ يَمُوتُ عَنْهَا، مِنْ أَيِّ يَوْمٍ تَعْتَدُّ، غير 18917/سنن بيهقي، بَابُ الْعِدَّةِ مِنَ الْمَوْتِ وَالطَّلَاقِ وَالزَّوْجُ غَائِبٌ، غير 15445)

وجه: (٢)قول الصحابى لثبوت وَابْتِدَاءُ الْعِدَّةِ فِي الطَّلَاقِ عَقِيبَ الطَّلَاقِ /عَنْ عُبَيْدِ اللهِ هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ قَالَ: " عِدَّةُ الْمُطَلَّقَةِ مِنْ حِينِ تُطلَّقُ وَالْمُتَوَقَّ عَنْهَا زَوْجُهَا مِنْ حِينِ يُتَوَقَّ " وَرُوِينَا عَنْ عَسْمُ وَ الْمُتَوَقَّ عَنْهَا زَوْجُهَا مِنْ حِينِ يُتَوَقَّ " وَرُوِينَا عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ يَحْسَبُهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: " مِنْ يَوْمِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ يَحْسَبُهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قالَ: " مِنْ يَوْمِ يَمُوتُ، (سنن بيهقي، بَابُ الْعِدَّةِ مِنَ الْمَوْتِ وَالطَّلَاقِ وَالزَّوْجُ غَائِبٌ، غير 15446مصنف ابن ابي يَمُوتُ، (سنن بيهقي، بَابُ الْعِدَّةِ مِنَ الْمَوْتِ وَالطَّلَاقِ وَالزَّوْجُ غَائِبٌ، غير 18917مصنف ابن ابي شيبه، مَا قَالُوا فِي الْمَرْأَةِ يُطلِقُهَا زَوْجُهَا، ثُمُّ يَمُوتُ عَنْهَا، مِنْ أَيِّ يَوْمٍ تَعْتَدُّ، غير 18917

لغات: يُفْتُونَ: فتوى ويت بين، وَقْتِ الْإِقْرَارِ: اقرارك وقت، نَفْيًا: دور كرنا، الْمُوَاضَعَةِ: دوآدمى كا كسى بات مين اتفاق كرنا، الْمُتَارَكَةُ: مراد تفريق، الْعَزْمُ: پخته اراده، يعنى وطى نه كرنے پر پخته اراده، عَجْرَى الْوَطْأَةِ: وطى كه درجه مين،

{600} (وَإِذَا قَالَتْ الْمُعْتَدَّةُ انْقَضَتْ عِدَّتِي وَكَذَّبَهَا الزَّوْجُ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهَا مَعَ الْيَمِينِ) لِأَنَّهَا أَمِينَةٌ فِي ذَلِكَ وَقَدْ أُتُّجِمَتْ بِالْكَذِبِ فَتَحْلِفُ كَالْمُودِع.

{601} (وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا بَائِنًا ثُمُّ تَزَوَّجَهَا فِي عِدَّقِمَا وَطَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ عِمَا فَعَلَيْهِ مَهْرٌ كَامِلٌ وَعَلَيْهَا عِدَّةٌ مُسْتَقْبَلَةٌ، لِ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ. عَوَقَالَ مُحُمَّدٌ: عَلَيْهِ نِصْفُ الْمَهْرِ وَعَلَيْهِ إِثْمَامُ الْعِدَّةِ الْأُولَى) لِأَنَّ هَذَا طَلَاقٌ قَبْلَ الْمَسِيسِ فَلَا يُوجِبُ كَمَالَ الْمَهْرِ وَلَا اسْتِثْنَافَ الْعِدَّةِ، وَإِكْمَالُ الْعِدَّةِ الْأُولَى إِنَّا يَجِبُ بِالطَّلَاقِ الْأَوَّلِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَظُهُرْ حَالَ النَّوْقِ الثَّانِي، فَإِذَا ارْتَفَعَ بِالطَّلَاقِ الثَّانِي ظَهَرَ حُكْمُهُ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى أُمَّ وَلَدِهِ ثُمُّ أَعْتَقَهَا.

٣ وَهُمَا أَنَّهَا مَقْبُوضَةٌ فِي يَدِهِ حَقِيقَةً بِالْوَطْأَةِ الْأُولَى وَبَقِيَ أَثَرُهُ وَهُوَ الْعِدَّةُ، فَإِذَا جَدَّدَ النِّكَاحَ وَهِي مَقْبُوضَةٌ نَابَ ذَلِكَ الْقَبْضُ عَنْ الْقَبْضِ الْمُسْتَحَقِّ فِي هَذَا النِّكَاحِ كَالْغَاصِبِ يَشْتَرِي وَهِي مَقْبُوضَةٌ نَابَ ذَلِكَ الْقَبْضُ عَنْ الْقَبْضِ الْمُسْتَحَقِّ فِي هَذَا النِّكَاحِ كَالْغَاصِبِ يَشْتَرِي الْمُعْصُوبَ الَّذِي فِي يَدِهِ يَصِيرُ قَابِضًا بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ، فَوضَحَ بِهَذَا أَنَّهُ طَلَاقٌ بَعْدَ الدُّحُولِ.

مُ وَقَالَ زُفَرُ: لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا أَصْلًا؛ لِأَنَّ الْأُولَى قَدْ سَقَطَتْ بِالتَّزَوُّجِ فَلَا تَعُودُ، وَالثَّانِيَةُ لَمْ تَجِبْ وَجَوَابُهُ مَا قُلْنَا.

{602}قَالَ (وَإِذَا طَلَقَ الذِّمِّيُّ الذِّمِّيَّةَ فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا وَكَذَا إِذَا خَرَجَتْ الْحَرْبِيَّةُ إِلَيْنَا مُسْلِمَةً،

{600} وَهِيَ حَائِضٌ وَلَيْسَتْ بِحَائِضٍ أَوْ تَقُولَ: إِنِيّ لَسْتُ بِحَائِضٍ وَهِيَ حَائِضٌ أَوْ تَقُولَ: إِنِيّ حُبْلَى تَقُولَ إِنِيّ حَائِضٌ وَهِيَ حَائِضٌ أَوْ تَقُولَ: إِنِيّ حُبْلَى تَقُولَ إِنِيّ حَبْلَى، وَكُلُّ ذَلِكَ فِي بُغْضِ الْمَوْأَةِ زَوْجَهَا وَلَيْسَتْ بِحُبْلَى أَوْ تَقُولَ: إِنِيّ لَسْتُ بِحُبْلَى وَهِيَ حُبْلَى، وَكُلُّ ذَلِكَ فِي بُغْضِ الْمَوْأَةِ زَوْجَهَا وَلَيْسَتْ بِحُبْلَى أَوْ تَقُولَ: إِنِيّ لَسْتُ بِحُبْلَى وَهِيَ حُبْلَى، وَكُلُّ ذَلِكَ فِي بُغْضِ الْمَوْأَةِ زَوْجَهَا وَلَيْسَتْ بِحُبْلَى أَوْ تَقُولَ: إِنِيّ لَسْتُ بِحُبْلَى وَهِي حُبْلَى، وَكُلُّ ذَلِكَ فِي بُغْضِ الْمَوْأَةِ زَوْجَهَا وَحُبِهِ، (سنن بيهقي، بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللهِ عز وجل: {وَلَا يَحِلُّ هَنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللهُ فِي وَحُرِهِ، (سنن بيهقي، بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللهِ عز وجل: {وَلَا يَحِلُ هَنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ} [البقرة: 228]، نمبر 15415)

وجه: (٢)قول الصحابى لثبوت وَإِذَا قَالَتْ الْمُعْتَدَّةُ انْقَضَتْ عِدَّتِي /عَنْ أُبِيِّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: " إِنَّ مِنَ الْأَمَانَةِ أَنَّ الْمَرْأَةِ فِيمَا يُمْكِنُ فِيهِ إِنَّ مِنَ الْأَمَانَةِ أَنَّ الْمَرْأَةِ فِيمَا يُمْكِنُ فِيهِ الْقَضَاءُ عِدَّتِهَا، غَبر 15404)

[602] وجه: (1) قول التابعى لثبوت وَإِذَا طَلَّقَ الذِّمِيُّ الذِّمِيَّةَ فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا/أَنَّ عَرَفَةَ بْنَ الْخِارِثِ الْكِنْدِيَّ مَرَّ بِهِ نَصْرَانِيُّ فَدَعَاهُ إِلَى الْإِسْلَامِ... وَنُحَلِّيَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَحْكَامِهِمْ، إِلَّا أَنْ يَأْتُوا الْحَارِثِ الْكِنْدِيُّ مَرَّ بِهِ نَصْرَانِيُّ فَدَعَاهُ إِلَى الْإِسْلَامِ... وَنُحَلِّيَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَحْكَامِهِمْ، إِلَّا أَنْ يَأْتُوا الْحَاتِ: المودع: المائت ركھنے والا، الْمَسِيسِ: چھونا،، يهال ظوت صححه نه كرنا، جماع نه كرنام ادب

فَإِنْ تَزَوَّجَتْ جَازَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا، وَهَذَا كُلُّهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالًا: عَلَيْهَا وَعَلَى الذِّمِيَّةِ الْعِدَّةُ )

لِ أَمَّا الذِّمِيَّةُ فَالإِخْتِلَافُ فِيهَا نَظِيرُ الإِخْتِلَافِ فِي نِكَاحِهِمْ عَارِمَهُمْ، وَقَدْ بَيَّنَاهُ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ، وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ فِيمَا إِذَا كَانَ مُعْتَقَدُهُمْ أَنَّهُ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا، عَوَأَمَّا الْمُهَاجِرَةُ فَوَجُهُ النِّكَاحِ، وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ فِيمَا إِذَا كَانَ مُعْتَقَدُهُمْ أَنَّهُ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا، عَوَأَمَّا الْمُهَاجِرَةُ فَوَجُهُ قَوْلِهُ أَنَّ الْفُرْقَةَ لَوْ وَقَعَتْ بِسَبَبٍ آخَرَ وَجَبَتْ الْعِدَّةُ فَكَذَا بِسَبَبِ التَّبَايُنِ، عَغِلَافِ مَا إِذَا هَا هُوَلِهُ مَا أَنَّ الْفُرْقَةَ لَوْ وَقَعَتْ بِسَبَبٍ آخَرَ وَجَبَتْ الْعِدَّةُ فَكَذَا بِسَبَبِ التَّبَايُنِ، عَغِلَافِ مَا إِذَا هَا مَا إِذَا هَاللَّهُ الْعُدَى اللَّهُ الْعَدَمِ التَّبْلِيغِ. عَهَالَكُ وَتَرَكَهَا لِعَدَمِ التَّبْلِيغِ. عَهَالَكُ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَ } هَاجَرَ الرَّجُلُ وَتَرَكَهَا لِعَدَمِ التَّبْلِيغِ. عَهْ وَهُله تَعَالَى { وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَ } المُتحتنة: 10] هَوَلِأَنَّ الْعِدَّةَ حَيْثُ وَجَبَتْ كَانَ فِيهَا حَقُّ بَنِي آدَمَ وَاخْرُبِيُّ مُلْحَقٌ بِالْحُمَّةُ فِي الْعَلَى الْمَالِقُ اللَّالَا لِللَّمَالُكِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا لِأَنَّ فِي بَطْنِهَا وَلَدًا ثَابِتَ النَّسَبِ.

٢ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَجُوزُ نِكَاحُهَا وَلَا يَطَؤُهَا كَاخْبُلَى مِنْ الزِّنَا وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

رَاضِينَ بِأَحْكَامِنَا، فَنَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِحُكْمِ اللهِ وَحُكْمِ رَسُولِهِ،(سنن بيهقي،بَابُ يَشْتَرِطُ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَنْكُرُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ إِلَّا بِمَا هُوَ أَهْلُهُ،نمبر 18710)

وجه: (٢)أية لثبوت وَإِذَا طَلَقَ الذِّمِيُّ الذِّمِيُّ فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا / ﴿وَٱلْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوَعِ ﴾ (سورةالبقرة 2، آيت 228)

وجه: (٣)أية لنبوت وَإِذَا طَلَقَ الذِّمِّيُّ الذِّمِّيَّةَ فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا / ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَتِ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَتِ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتِ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلُّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَجِلُّونَ لَهُنَّ وَءَاتُوهُم مَّآ أَنْ قَنُولُ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَجِلُّونَ لَهُنَّ وَءَاتُوهُم مَّآ أَنْ قَنُولُ اللهَ عَلَيْكُمُ أَنْ تَنكِحُوهُنَ إِذَا عَاتَيْتُمُوهُنَ أَجُورَهُنَ أَنْ قَنُولُ اللهَ عَلَيْكُمُ أَنْ تَنكِحُوهُنَ إِذَا عَاتَيْتُمُوهُنَ أَجُورَهُنَ أَنْ فَنَا عَلَيْكُمُ أَنْ تَنكِحُوهُنَ إِذَا عَاتَيْتُمُوهُنَ أَجُورَهُنَّ أَنْ اللهَ عَلَيْكُمُ أَنْ تَنكِحُوهُنَ إِذَا عَاتَيْتُمُوهُنَ أَجُورَهُنَّ أَنْ تَنكِحُوهُنَ إِذَا عَاتَيْتُمُوهُنَ أَجُورَهُنَّ أَنُونَ لَكُونَ لَكُونَ لَهُنَّ أَجُورَهُنَّ أَنْ قَنْ تَنكِحُوهُنَ إِذَا عَاتَيْتُمُوهُنَ أَجُورَهُنَّ أَنُونَ لَكُونَ الْفَقُولُ وَلَا هُمَ عَلَيْكُمُ أَنْ قَالَ اللهُ اللهُ عَلَيْكُمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُمُ اللهُ اللهُ اللهُ الْعَلَى اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ عَلَيْتُهُمُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ اللللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ

اهجه: (١) المسئلة لثبوت وَإِذَا طَلَّقَ الذِّمِّيُّ الذِّمِّيَّةَ فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا/ وَإِذَا تَزَوَّجَ الْكَافِرُ بِغَيْرِ شُهُودٍ أَوْ فِي عِدَّةِ كَافِرٍ وَذَلِكَ فِي دِينِهِمْ جَائِزٌ ثُمَّ أَسْلَمَا أُقِرًّا عَلَيْهِ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، (فتح القدير، [بَابُ نِكَاح أَهْلِ الشِّرْكِ]، نمبر 413)

٣ ﴿ ﴿ ﴾ أَية لثبوت وَإِذَا طَلَقَ الذِّمِيُّ الذِّمِيَّةَ فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا / وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَن تَنكِحُوهُنَّ إِذَا عَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ (سورة الممتحنة 60، آیت 10)

ا صول: امام حنیفہ: ذمی صرف دنیوی معاملے میں پابند ہو نگے۔ صاحبین: دینی و دنیوی دونوں کے پابند ہو نگے

## (فَصْلٌ)

{603}قَالَ (وَعَلَى الْمَبْتُوتَةِ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا إِذَا كَانَتْ بَالِغَةً مُسْلِمَةً الحِْدَادُ) أَمَّا الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا إِذَا كَانَتْ بَالِغَةً مُسْلِمَةً الحِْدَادُ) أَمَّا الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا فَلِقَوْلِهِ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – «لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدً عَنْهَا زَوْجُهَا فَلِقَوْلِهِ بَاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدً عَلَى عَلَى زَوْجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»

ل وَأَمَّا الْمَبْتُوتَةُ فَمَذْهَبُنَا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا حِدَادَ عَلَيْهَا لِأَنَّهُ وَجَبَ إظْهَارُ التَّأَسُّفِ عَلَى فَوْتِ زَوْج وَفِي بُعْدِهَا إِلَى مَمَاتِهِ وَقَدْ أَوْحَشَهَا بِالْإِبَانَةِ فَلَا تَأْسَفْ بِفَوْتِهِ.

٢ وَلَنَا مَا رُوِيَ «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَهَى الْمُعْتَدَّةَ أَنْ تَخْتَضِبَ بِالْحِنَّاءِ».

{603} وَهُ وَالْمُتَوَقَّقَ عَنْهَا زَوْجُهَا إِذَا كَانَتْ بَالِغَةً مُسْلِمَةً الْمُتَوَقَّ عَنْهَا زَوْجُهَا إِذَا كَانَتْ بَالِغَةً مُسْلِمَةً الْحِدَادُ / ﴿ دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِ عَلَى الْمَبْتُوتَةِ وَالْمُتَوَقَّ عَنْهَا رَسُولَ اللهِ عَلَى يَقُولُ: لَا يَجِلُ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُجِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، (بخاري شريف ، بَابٌ: تُجِدُّ الْمُتَوَقَّ عَنْهَا زَوْجُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، هَبر 5334 مسلم وَعَشْرًا، (بخاري شريف ، بَابُ: تُجِدُّ الْمُتَوَقَّ عَنْهَا زَوْجُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، هَبر 5344) شريف، بَاب وُجُوبِ الْإِحْدَادِ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ، وَتَحْرِيمِهِ فِي غير ذلك، إلا ثلاثة أيام، هَبر 1497)

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَعَلَى الْمَبْتُوتَةِ وَالْمُتَوَقَّ عَنْهَا زَوْجُهَا إِذَا كَانَتْ بَالِغَةً مُسْلِمَةً الحِدادُ الْمَنْ وَلَا يَعِلُ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ فَوْقَ ثَلَاثٍ اللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ فَوْقَ ثَلَاثٍ اللهِ عَطِيَّةَ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُ عَلَى ذَوْجٍ، فَإِنَّهَا لَا تَكْتَحِلُ وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصْبٍ، (بخاري شريف، بَابُ: الله عَلَى زَوْجٍ، فَإِنَّهَا لَا تَكْتَحِلُ وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصْبٍ، (بخاري شريف، بَابُ وَجُوبِ الْإِحْدَادِ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ، تَلْبَسُ الْحُادَّةُ ثِيَابَ الْعَصْبِ، غَبر 5342/مسلم شريف، بَاب وُجُوبِ الْإِحْدَادِ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ، وَتَعْرِيمِهِ فِي غير ذلك، إلا ثلاثة أيام، غبر 1490)

الهجه: (١)قول التابعى لثبوت وَعَلَى الْمَبْتُوتَةِ وَالْمُتَوَفَّ عَنْهَا زَوْجُهَا إِذَا كَانَتْ بَالِغَةً مُسْلِمَةً الْحِدَادُ /وأحب إلى للمطلقة طلاقا لا يملك زوجها فيه عليها الرجعة تحد إحداد المتوفى عنها حتى تنقضي عدتمًا من الطلاق لما وصفت، (الام للشافعي، الإحداد، غبر 246)

٢ ﴿ هِ هِ اللهِ عَنْهَا زَوْجُهَا إِذَا كَانَتْ بَالِغَةً مُسْلِمَةً الْحِدَادُ اللهِ عَنْهَا زَوْجُهَا إِذَا كَانَتْ بَالِغَةً مُسْلِمَةً الحِدَادُ اللهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تُطَيِّي وَأَنْتِ مُحْرِمَةٌ، وَلَا تَمَسِّي الحِنَّاءَ فَإِنَّهُ طِيبٌ، (المعجم الكبير لطبراني، خَوْلَةُ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، غبر 1012)

ا صول: مطلقه اور متوفی عنهازوجهاچار ماه دس دن تک عدت اور سوگ منائے گ۔

وَقَالَ «الْحِبَّاءُ طِيبٌ» ٣ وَلِأَنَّهُ يَجِبُ إظْهَارًا لِلتَّأْسُفِ عَلَى فَوْتِ نِعْمَةِ النِّكَاحِ الَّذِي هُوَ سَبَبٌ لِصَوْخِا وَكِفَايَةُ مُؤَخِا، وَالْإِبَانَةُ أَقْطَعُ لَمَا مِنْ الْمَوْتِ حَتَّى كَانَ لَمَا أَنْ تُعَسِّلَهُ مَيِّتًا قَبْلَ الْإِبَانَةِ لَا لِمَدْهَا وَكِفَايَةُ مُؤَخِا، وَالْإِبَانَةُ أَقْطَعُ لَمَا مِنْ الْمَوْتِ حَتَّى كَانَ لَمَا أَنْ تُعَسِّلَهُ مَيِّتًا قَبْلَ الْإِبَانَةِ لَا يَعْدَهَا

(وَالْحِدَادُ) وَيُقَالُ الْإِحْدَادُ وَهُمَا لُغَتَانِ (أَنْ تَتْرُكَ الطِّيبَ وَالزِّينَةَ وَالْكُحْلَ وَالدُّهْنَ الْمُطَيَّبَ وَغَيْرَ اللهُ عَنْ وَجَع) الْمُطَيَّبِ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ، وَفِي الجُّامِع الصَّغِيرِ إلَّا مِنْ وَجَع)

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَعَلَى الْمَبْتُوتَةِ وَالْمُتَوَقَى عَنْهَا زَوْجُهَا إِذَا كَانَتْ بَالِغَةً مُسْلِمَةً الْجِدَادُ اللهِ الْمُتَوَقِي وَكَانَتْ تَشْتَكِي عَيْنَهَا فَتَكْتَحِلُ الْجَدَّتَنِي أُمُّ حَكِيمٍ بِنْتُ أَسِيدٍ ، عَنْ أُمِّهَا: «أَنَّ زَوْجَهَا تُوْقِي وَكَانَتْ تَشْتَكِي عَيْنَهَا فَتَكْتَحِلُ الجُّلاءَ... وَلَا تَمْتَشِطِي بِالطِّيبِ وَلَا بِالجِّنَاءِ، فَإِنَّهُ خِضَابٌ، قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ أَمْتَشِطُ يَا رَسُولَ اللهِ ؟ الجُّلاءَ... وَلَا تَعْتَشِط يَا رَسُولَ اللهِ ؟ قَالَ: بِالسِّدْرِ تُعَلِّفِينَ بِهِ رَأْسَكِ»، (سنن نسائي ، بَابُ: الرُّخْصَةِ لِلْحَادَّةِ أَنْ تَمْتُشِط بِالسِّدْرِ ، عَبِلْ اللهِ عَلَيْقِ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلَيْ عَلَيْقِ اللهِ عَلَيْقِ اللهُ عَلَيْقَ اللهُ عَلَوْلُهُ اللهُ عَلَيْتُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَوْمُ اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللّهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللّهِ اللهِ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ

٣٤٠٠ (١) الحديث لثبوت وَعَلَى الْمَبْتُوتَةِ وَالْمُتَوَقَّ عَنْهَا زَوْجُهَا إِذَا كَانَتْ بَالِغَةً مُسْلِمَةً الحِدَادُ / عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُ ﷺ: «لَا يَجِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ فَوْقَ ثَلَاثٍ إلله وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ فَوْقَ ثَلَاثٍ إلَّا عَلَى زَوْجٍ، فَإِنَّهَا لَا تَكْتَحِلُ وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصْبٍ، (بخاري شريف، بَابُ: لِلَّا عَلَى زَوْجٍ، فَإِنَّهَا لَا تَكْتَحِلُ وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصْبٍ، (بخاري شريف، بَابُ تُلْبَسُ الْخَادَّةُ ثِيَابَ الْعَصْبِ، غبر 5342/مسلم شريف، بَاب وُجُوبِ الْإِحْدَادِ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ، وَتَعْرِيمِهِ فِي غير ذلك، إلا ثلاثة أيام، غبر 1490)

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَعَلَى الْمَبْتُوتَةِ وَالْمُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا إِذَا كَانَتْ بَالِغَةً مُسْلِمَةً الْحِدَادُ الْمُعَصْفَرَ النَّبِيِّ عَلَيْ النَّبِيِ عَلَيْ أَنَّهُ قَالَ: «الْمُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا لَا تَلْبَسُ الْمُعَصْفَرَ النَّبِيِ عَلَيْ أَنَّهُ قَالَ: «الْمُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا لَا تَلْبَسُ الْمُعَصْفَرَ مِنَ الثِيابِ، وَلَا الْمُمَشَّقَةَ، وَلَا الْحُلِيَّ، وَلَا تَخْتَضِبُ، وَلَا تَكْتَحِلُ، (سنن ابوداود، بَابٌ فِيمَا تَجْتَنِبُهُ الْمُعْتَدَّةُ فِي عِدَّقِا، غبر 2304)

وجه: (٣) الحديث لثبوت وَعَلَى الْمَبْتُوتَةِ وَالْمُتَوَقَّ عَنْهَا زَوْجُهَا /حَدَّثَنْنِي أُمُّ حَكِيمٍ بِنْتُ أَسِيدٍ ، عَنْ أُمِّهَا: «أَنَّ زَوْجَهَا تُوفِيَّ وَكَانَتْ تَشْتَكِي عَيْنَهَا فَتَكْتَحِلُ الْجِلَاءَ فَأَرْسَلَتْ مَوْلَاةً لَهَا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَسَأَلَتْهَا عَنْ كُحْلِ الجِّلَاءِ، فَقَالَتْ: لَا تَكْتَحِلُ إِلَّا مِنْ أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ، دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ عَنْ فَسَأَلَتْهَا عَنْ كُحْلِ الجِّلَاءِ، فَقَالَتْ: لَا تَكْتَحِلُ إِلَّا مِنْ أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ، دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ عَنْ حَين تُوفِي أَبُو سَلَمَةً، وَقَدْ جَعَلْتُ عَلَى عَيْنِي صَبِرًا، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا أُمَّ سَلَمَةً؟ قُلْتُ: إِنَّا حَين تُوفِي أَبُو سَلَمَةً؟ قُلْتُ: إِنَّا اللهِ عَلْمَ اللهِ عَلْمَ اللهِ عَلْمَ اللهِ عَلَى عَيْنِي صَبِرًا، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا أُمَّ سَلَمَةً؟ قُلْتُ: إِنَّا اللهِ عَلَى عَيْنِي صَبِرًا، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا أُمَّ سَلَمَةً؟ قُلْتُ: إِنَّا اللهِ عَلَى عَيْنِي صَبِرًا، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا أُمَّ سَلَمَةً؟ قُلْتُ: إِنَّا اللهِ عَلَى عَيْنِي صَبِرًا، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا أُمَّ سَلَمَةً؟ قُلْتُ اللهِ عَلَى عَيْنِي صَبِرًا، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا أُمَّ سَلَمَةً؟ قُلْتُ اللهِ عَنْ تُوفِقِي أَبُو سَلَمَةً وَقَدْ جَعَلْتُ عَلَى عَيْنِي صَبِرًا، فَقَالَ: مَا هُو اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى عَلَى عَنْ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

لِهَالْمُعْتَدُّ فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ إظْهَارِ التَّأَسُّفِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ دَوَاعِي الرَّغْبَةِ فِيهَا وَهِي مَّنُوعَةٌ عَنْ النِّكَاحِ فَتَجْتَنِبُهَا كَيْ لَا تَصِيرَ ذَرِيعَةً إِلَى الْوُقُوعِ فِي الْمُحَرَّمِ، ٢ وَقَدْ صَحَّ أَنَّ النَّبِيَّ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – لَمْ يَأْذَنْ لِلْمُعْتَدَّةِ فِي الْمُحْتَدَةِ إِلَى الْوُقُوعِ فِي الْمُحَرَّمِ، ٢ وَقَدْ صَحَّ أَنَّ النَّبِيَّ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – لَمْ يَأْذَنْ لِلْمُعْتَدَّةِ فِي الْاكْتِحَالِ. ٣ وَالدُّهْنُ لَا يَعْرَى عَنْ نَوْعِ طِيبِ وَفِيهِ زِينَةُ الشَّعْرِ،

هُوَ صَبِرٌ يَا رَسُولَ اللهِ، لَيْسَ فِيهِ طِيبٌ. قَالَ: إِنَّهُ يَشُبُّ الْوَجْهَ، فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ وَلَا تَمْتَشِطِي بِالطِّيبِ وَلَا بِالْحِنَّاءِ، فَإِنَّهُ خِضَابٌ، قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ أَمْتَشِطُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: بِالسِّدْرِ تُعَلِّفِينَ بِهِ رَأْسَكِ»،(سنن نسائي ، بَابُ: الرُّحْصَةِ لِلْحَادَّةِ أَنْ تَمْتشِطَ بِالسِّدْرِ،غبر 3537/سنن ابوداود، بَابٌ فِيمَا تَجْتَنِبُهُ الْمُعْتَدَّةُ فِي عِدَّقِهَا،غبر 2305)

وجه: (٣) الحديث لثبوت وَعَلَى الْمَبْتُوتَةِ وَالْمُتَوَقَّ عَنْهَا زَوْجُهَا إِذَا كَانَتْ بَالِغَةً مُسْلِمَةً الْحِدَادُ الْعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ... وَقَدْ رُخِصَ لَنَا عِنْدَ الطُّهْرِ إِذَا اغْتَسَلَتْ إِحْدَانَا مِنْ مَحِيضِهَا فِي نُبْذَةٍ مِنْ كُسْتِ الطُّهْرِ، غير 5341 مِسلم شريف، بَاب وُجُوبِ أَظْفَارٍ، (بخاري شريف، بَابُ الْقُسْطِ لِلْحَادَّةِ عِنْدَ الطُّهْرِ، غير 5341 مسلم شريف، بَاب وُجُوبِ الْإِحْدَادِ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ، وَتَحْرِيهِ فِي غير ذلك، إلا ثلاثة أيام ، غير 1491)

٢. وجه: (١)قول الصحابى لثبوت وَعَلَى الْمَبْتُوتَةِ وَالْمُتَوَقَّ عَنْهَا زَوْجُهَا إِذَا كَانَتْ بَالِغَةً مُسْلِمَةً الْحِدَادُ / أَنَّ الْحُسَنَ بْنَ عَلِيٍّ، «كَانَ إِذَا أَحْرَمَ أَدْهَنَ بِالزَّيْتِ، وَأَدْهَنَ أَصْحَابُهُ بِالطِّيبِ، أَوْ يَدَّهِنُ الزَّيْتِ، مُبر 14816) بِالطِّيبِ»، (مصنف ابن ابي شيبه، مَنْ كَانَ يَدَّهِنُ بِالزَّيْتِ ، نمبر 14816)

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَعَلَى الْمَبْتُوتَةِ وَالْمُتَوَقِّ عَنْهَا زَوْجُهَا إِذَا كَانَتْ بَالِغَةً مُسْلِمَةً /عَنْ ابْنِ عُمْرَ، «أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ يَدَّهِنُ بِالزَّيْتِ وَهُوَ مُحْرِمٌ غَيْرِ الْمُقَتَّتِ»: " المُقَتَّتُ: المُطيَّبُ، (سنن عُمْرَ، «أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ يَدَّهِنُ بِالزَّيْتِ، بَعِبر 14817) ترمذي، بَابٌ ، نمبر 962/مصنف ابن ابي شيبه، مَنْ كَانَ يَدَّهِنُ بِالزَّيْتِ ، نمبر 14817)

٣ هِهِ : (١) الحديث لثبوت وَعَلَى الْمَبْتُوتَةِ وَالْمُتَوَقَى عَنْهَا زَوْجُهَا / حَدَّثَنِي أُمُّ حَكِيمٍ بِنْتُ أَسِيدٍ ، عَنْ أُمِّهَا: «أَنَّ زَوْجَهَا تُوفِي وَكَانَتْ تَشْتَكِي عَيْنَهَا فَتَكْتَحِلُ الجِّلَاءَ فَأَرْسَلَتْ مَوْلَاةً فَمَا إِلَى السِيدِ ، عَنْ أُمِّهَا: «أَنَّ زَوْجَهَا تُوفِي وَكَانَتْ تَشْتَكِي عَيْنَهَا فَتَكْتَحِلُ الجِّلَاء فَقَالَتْ مَوْلُاةً فَمَا إِلَّا مِنْ أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ، دَحَلَ عَلَيَّ رَسُولُ أُمِّ سَلَمَةَ فَسَأَلَتْهَا عَنْ كُحْلِ الجِّلَاء ، فَقَالَتْ: لَا تَكْتَحِلُ إِلَّا مِنْ أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ، دَحَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ حِينَ تُوفِي أَبُو سَلَمَة ، وَقَدْ جَعَلْتُ عَلَى عَيْنِي صَبِرًا، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا أُمَّ سَلَمَة ؟ قُلْتُ: إِنَّا لِللهِ عَلَيْ حِينَ تُوفِي أَبُو سَلَمَة ، وَقَدْ جَعَلْتُ عَلَى عَيْنِي صَبِرًا، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا أُمَّ سَلَمَة ؟ قُلْتُ: إِنَّه مُشْتِ الْوَجْهَ، فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ وَلَا تَمْتَشِطِي هُوَ صَبِرٌ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: بِالسِّدْرِ تُعَلِّفِينَ بِالسِّدْرِ تُعَلِّفِينَ بِالسِّدْرِ تُعَلِّفِينَ وَلَا اللهِ؟ قَالَ: بِالسِّدْرِ تُعَلِّفِينَ

وَهِٰذَا يُمْنَعُ الْمُحْرِمُ عَنْهُ قَالَ: إلَّا مِنْ عُذْرٍ لِأَنَّ فِيهِ ضَرُورَةً، وَالْمُرَادُ الدَّوَاءُ. لَا الزِّينَةُ.

٣. وَلَوْ اعْتَادَتْ الدُّهْنَ فَخَافَتْ وَجَعًا، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ أَمْرًا ظَاهِرًا يُبَاحُ لَهَا لِأَنَّ الْغَالِبَ كَالْوَاقِعِ، وَكَذَا لَيْسَ الْحُرِيرُ إِذَا احْتَاجَتْ إِلَيْهِ لِعُذْرِ لَا بَأْسَ بِهِ.

{604} (وَلَا تَخْتَضِبْ بِالْحِنَّاءِ) لَمَا رَوَيْنَا (وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِعُصْفُرٍ وَلَا بَزَعْفَرَانٍ) لِأَنَّهُ يَفُوحُ مِنْهُ رَائِحَةُ الطِّيب.

{605}قَالَ (وَلَا حِدَادَ عَلَى كَافِرَةٍ) لِأَنَّهَا غَيْرُ مُخَاطَبَةٍ بِحُقُوقِ الشَّرْعِ لِ (وَلَا عَلَى صَغِيرَةٍ) لِأَنَّهَا الْخُطَابَ مَوْضُوعٌ عَنْهَا (وَعَلَى الْأَمَةِ الْإِحْدَادُ) لِأَنَّهَا مُخَاطَبَةٌ بِحُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى فِيمَا لَيْسَ فِيهِ الْطَالُ حَقِّ الْمَوْلَى، بِخِلَافِ الْمَنْعِ مِنْ الْخُرُوجِ لِأَنَّ فِيهِ إِبْطَالَ حَقِّهِ وَحَقُّ الْعَبْدِ مُقَدَّمٌ لِحَاجَتِهِ.

{606}قَالَ (وَلَيْسَ فِي عِدَّةِ أُمِّ الْوَلَدِ وَلَا فِي عِدَّةِ النِّكَاحِ الْفَاسِدِ إِحْدَادٌ) لِأَنَّهَا مَا فَاتَهَا نِعْمَةُ النِّكَاحِ الْفَاسِدِ إِحْدَادٌ) لِأَنَّهَا مَا فَاتَهَا نِعْمَةُ النِّكَاحِ لِتُظْهِرَ التَّأَسُّفَ، وَالْإِبَاحَةُ أَصْلٌ.

بِهِ رَأْسَكِ»، (سنن نسائي ، بَابُ: الرُّخْصَةِ لِلْحَادَّةِ أَنْ تَمْتَشِطَ بِالسِّدْرِ، غبر 3537/سنن ابوداود، بَابٌ فِيمَا تَجْتَنِبُهُ الْمُعْتَدَّةُ فِي عِدَّتِهَا، غبر 2305)

(604) وجه: (١) الحديث لثبوت وَلَا تَخْتَضِبْ بِالْحِنَّاءِ /عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ النَّبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «الْمُتَوَقَّ عَنْهَا زَوْجُهَا لَا تَلْبَسُ الْمُعَصْفَرَ مِنَ الثِيَابِ، وَلَا الْمُمَشَّقَةَ، وَلَا الْجُلِيَّ، وَلَا تَخْتَضِبُ، وَلَا تَكْتَخِلُ (ابوداود، بَابٌ فِيمَا تَجْتَنِبُهُ الْمُعْتَدَّةُ فِي عِدَّتِمَا، 2304)

{605} وجه: (١)أية لثبوت وَلَا حِدَادَ عَلَى كَافِرَةٍ / ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصُنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ ثَلُثَةً ثُرُوّعِ ﴾ (سورة البقرة 2، آيت 228)

ا ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ الحديث لثبوت وَلَا حِدَادَ عَلَى كَافِرَةٍ /عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ:قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يَحِلُ لِامْرَأَةٍ تُولِيَا اللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِأَنْ تُحِدَّ فَوْقَ ثَلَاثٍ (بخاري، بَابٌ: تَلْبَسُ الْحَادَّةُ ثِيَابَ الْعَصْبِ، 5342)

{606} وجه: (١) أية لثبوت وَلَيْسَ فِي عِدَّةِ أُمِّ الْوَلَدِ/ ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيَ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَٱلطَّيِّبَاتِ مِنَ ٱلرِّزُقِ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةَ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ لَعِبَادِهِ وَٱلطَّيِّبَاتِ مِنَ ٱلرِّزُقِ قُلْ هِى لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةَ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ لَعِبَادِهِ وَٱلطَّيِّبَاتِ مِنَ ٱلرِّزُقِ قُلْ هِى لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةَ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ ﴾ (سورةالاعراف7، آيت32)

لغات: اعْتَادَتْ الدُّهْنَ: تيل لگانے كى عادت فَخَافَتْ وَجَعًا: وروبوجانے كا خوف، ، تَخْتَضِبْ: مهندى لگانا،

 $\{607\}$  ( $\overline{e}$ لا  $\mathbf{j}$ لْ  $\mathbf{j}$ لْ  $\mathbf{j}$ لْ  $\mathbf{j}$ لْ  $\mathbf{j}$ لْ  $\mathbf{j}$ لْ  $\mathbf{j}$ لَّ  $\mathbf$ 

{607} وَهِ الْخِطْبَةِ اللهِ المُلْمُلِمُ اللهِ المُلْمُلِمُ المُلهِ اللهِ اللهِ المُلْمُلْمُلِمُ اللهِ المُلْمُلِمُلْمُلْمُلِمُلْم

٢. وجه: (١) قول الصحابى لثبوت وَلا يَنْبَغِي أَنْ تُخْطَبَ الْمُعْتَدَّةُ وَلَا بَأْسَ بِالتَّعْرِيضِ فِي الْخِطْبَةِ / عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيمَا عَرَّضْتُمْ يَقُولُ إِنِيّ أُرِيدُ التَّزْوِيجَ وَلَوَدِدْتُ أَنَّهُ تَيَسَّرَ لِي امْرَأَةٌ صَالِحةٌ .... وَقَالَ عَطَاءٌ: يُعَرِّضُ وَلَا يَبُوحُ يَقُولُ إِنَّ لِي حَاجَةً وَأَبْشِرِي وَأَنْتِ بِحَمْدِ اللهِ نَافِقَةٌ، وَتَقُولُ هِي قَدْ أَسْمَعُ مَا عَطَاءٌ: يُعَرِّضُ وَلَا يَبُوحُ يَقُولُ إِنَّ لِي حَاجَةً وَأَبْشِرِي وَأَنْتِ بِحَمْدِ اللهِ نَافِقَةٌ، وَتَقُولُ هِي قَدْ أَسْمَعُ مَا تَقُولُ وَلَا يَعْدُ شَيْئًا وَلَا يُواعِدُ وَلِيُّهَا بِغَيْرِ ... وَقَالَ الْحُسَنُ: {لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا} الزِّنَا ، (بخاري شويف ، بَابُ قَوْلِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ { وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ شريف ، بَابُ التَّعْرِيضِ بِالْخِطْبَةِ، غَبر 14019)

وجه: (٢)قول التابعى لثبوت وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُخْطَبَ الْمُعْتَدَّةُ وَلَا بَأْسَ بِالتَّعْرِيضِ فِي الْخِطْبَةِ / عَنِ الشَّعْيِّ، فِي هَذِهِ الْآيَةِ: {وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا} [البقرة: 235] قَالَ: " لَا يَأْخُذُ مِيثَاقَهَا أَنْ لَا تَنْكِحَ غَيْرَهُ، (سنن بيهقي، بَابُ التَّعْرِيضِ بِالْخِطْبَةِ، غير 14025/مصنف ابن ابي شيبه، مَا قَالُوا فِي قَوْلِهِ: {وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ} [البقرة: 235]، غير 17618)

٣ ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ وَلَا التابعى لثبوت وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُخْطَبَ الْمُعْتَدَّةُ وَلَا بَأْسَ بِالتَّعْرِيضِ فِي الْخِطْبَةِ / عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: " يُقَاطِعُهَا عَلَى كَذَا وَكَذَا أَنْ لَا تَزَوَّجَ غَيْرَهُ: {إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا} [البقرة: 235] قَالَ: يَقُولُ: إِنِي فِيكِ لَرَاغِبٌ وَإِنِي لَأَرْجُو أَنْ نَجْتَمِعَ (سنن بيهقي، بَابُ التَّعْرِيضِ بِالْحِطْبَةِ ،غبر 14024)

لغات: تُخْطَبَ: پِغام نكاح دينا، التَّعْرِيض: اشارے اشارے ميں كمنا، وَاغِبٌ: جامِنا، حوامِشمند،

{608} (وَلَا يَجُوزُ لِلْمُطَلَّقَةِ الرَّجْعِيَّةِ وَالْمَبْتُوتَةِ اخْرُوجُ مِنْ بَيْتِهَا لَيْلًا وَلَا نَهَارًا، وَالْمُتَوَفَّ عَنْهَا وَوُلَا يَجُوزُ لِلْمُطَلَّقَةُ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى {لَا رُوْجُهَا تَخْرُجُ نَهَارًا وَبَعْضَ اللَّيْلِ وَلَا تَبِيتُ فِي غَيْرٍ مَنْزِلِهَا) أَمَّا الْمُطَلَّقَةُ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى {لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلا يَخْرُجْنَ إِلا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ} [الطلاق: 1]

{608} وجه: (١) الحديث لثبوت وَلا يُجُوزُ لِلْمُطَلَّقَةِ الرَّجْعِيَّةِ وَالْمَبْتُوتَةِ الْخُرُوجُ مِنْ بَيْتِهَا لَيْلًا / عَنْ عَمَّتِهِ زَيْنَبَ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ... أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَسْأَلُهُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَنِي خُدْرَةَ، وَأَنَّ زَوْجَهَا حَرَجَ فِي طَلَبِ أَعْبُدٍ لَهُ أَبَقُوا، حَتَّى إِذَا كَانَ بِطَرَفِ القَدُومِ لَحَقَهُمْ أَهْلِهَا فِي بَنِي خُدْرَةَ، وَأَنَّ زَوْجَهَا حَرَجَ فِي طَلَبِ أَعْبُدٍ لَهُ أَبَقُوا، حَتَى إِذَا كَانَ بِطَرَفِ القَدُومِ لَحَقَهُمْ فَقَتَلُوهُ، قَالَتْ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي، فَإِنَّ زَوْجِي لَمْ يَتُرُكُ لِي مَسْكَنَا يَمْلِكُهُ وَلا نَفَقَةً، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي، فَإِنَّ زَوْجِي لَمْ يَتْرُكُ فِي مَسْكَنَا يَمْلِكُهُ وَلا نَفَقَةً، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ أَمَرَ بِي فَنُودِيتُ لَهُ، فَقَالَ: «كَيْفَ قُلْتِ؟»، قَالَتْ: فَالْمَتَوفِ فَي بَيْتِكِ حَتَّى يَبْلُغَ الكِتَابُ فَرَدُتُ عَلَيْهِ القِصَّةَ الَّتِي ذَكُرْتُ لَهُ مِنْ شَأْنِ زَوْجِي، قَالَ: «امْكُثِي فِي بَيْتِكِ حَتَّى يَبْلُغَ الكِتَابُ فَرَدُتُ عَلَيْهِ القِصَّةَ الَّتِي ذَكُرْتُ لَهُ مِنْ شَأْنِ زَوْجِي، قَالَ: «امْكُثِي فِي بَيْتِكِ حَتَّى يَبْلُغَ الكِتَابُ فَرَدُتُ عَلَيْهِ القِصَّةَ النَّتِ فَقَالَ: «عَنْهَا زَوْجُهَا،هُمْ رَكُمُ عَنْها زَوْجُهَا،هُمْ رَكُولُ اللَّهُ المُتَوفَى عَنْهَا زَوْجُهَا،هُمْ وَلَا الْمُتَوقَى عَنْهَا تَنْتَقِلُ هُمُ مِلَ عَالَى الْمُتَوقَى عَنْهَا تَنْتَقِلُ هُمْ مَنْ مَا جَاءَ أَيْنَ تَعْتَدُ المُتَوفَى عَنْهَا زَوْجُهَا،هُمْ وَلَا اللهُ عَنْ عَنْهُ الْتُنْتَقِلُ مُو مِلْ مَنْ المُتَوفَى عَنْهَا وَيْوَالِهُ الْمُنْ فِي عَنْهَا تَنْتَقِلُ هُمُ لَا عَنْ عَلَى الْمُتَوقَى عَنْهَا تَنْتَقِلُ هُ عَنْهَا تَنْتَقِلُ هُمِ اللّهُ عَلَى الْمُتَوقِي عَنْهَا تَنْتَقِلُ هُمْ الْمُعْرَالُ لَنَا عَلَى اللّهُ الْفُلُولُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهِ اللهُ ا

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَلا يَجُوزُ لِلْمُطَلَّقَةِ الرَّجْعِيَّةِ وَالْمَبْتُوتَةِ الْخُرُوجُ مِنْ بَيْتِهَا لَيْلًا /عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ فِي قَالَ: " لَا تَبِيتُ الْمُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، وَلَا الْمَبْتُوتَةُ إِلَّا فِي بَيْتِهَا، (سنن بيهقي، اللهِ بْنِ عُمَرَ فِي قَالَ: " لَا تَبِيتُ الْمُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، غبر 15505/مصنف ابن ابي شيبه، مَا قَالُوا: أَيْنَ تَعْتَدُّ؟ مَنْ بَابُ سُكْنَى الْمُتَوَقَّى عَنْهَا،غبر 18835/مصنف عبدالرزاق، بَابٌ: أَيْنَ تَعْتَدُّ الْمُتَوَقَّى عَنْهَا،غبر 12067)

وجه: (٣) الحديث لثبوت وَلا يَجُوزُ لِلْمُطَلَّقَةِ الرَّجْعِيَّةِ وَالْمَبْتُوتَةِ الْخُرُوجُ مِنْ بَيْتِهَا لَيْلا /أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: طُلِّقَتْ خَالَتِي. فَأَرَادَتْ أَنْ تَجُدَّ خَلْهَا. فَزَجَرَهَا رَجُلُ أَنْ تَخْرُجَ. فَأَتَتِ النَّبِيَ عَلَيْ فَقَالَ بَلَى. فَجُدِّي خَلْكِ. فَإِنَّكِ عَسَى أَنْ تصدقي أو تفعلي معروفا، (مسلم شريف، النَّبِي عَلَيْ فَقَالَ بَلَى. فَجُدِّي خَلْكِ. فَإِنَّكِ عَسَى أَنْ تصدقي أو تفعلي معروفا، (مسلم شريف، باب جَوَاذِ خُرُوجِ الْمُعْتَدَّةِ الْبَائِنِ، وَالْمُتَوَقَى عَنْهَا زَوْجُهَا، فِي النَّهَارِ، لِخَاجَتِهَا، غير 1483/سنن ابوداود، بَابٌ فِي الْمَبْتُوتَةِ تَخْرُجُ بِالنَّهَارِ، غير 2297)

وجه: (٣) الحديث لثبوت وَلَا يَجُوزُ لِلْمُطَلَّقَةِ الرَّجْعِيَّةِ وَالْمَبْتُوتَةِ الْخُرُوجُ مِنْ بَيْتِهَا لَيْلًا /عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: " الْمُطَلَّقَةُ وَالْمُتَوَفَّ عَنْهَا زَوْجُهَا تَخْرُجَانِ بِالنَّهَارِ وَلَا تَبِيتَانِ لَيْلَةً تَامَّةً غَيْرَ عُمَرَ قَالَ: " الْمُطَلَّقَةُ وَالْمُتَوَفِّ عَنْهَا، غير 15514/ مصنف ابن ابي بيُوقِيمَا، (سنن بيهقي، بَابُ كَيْفِيَّةِ سُكْنَى الْمُطَلَّقَةِ وَالْمُتَوَفِّ عَنْهَا، غير 15514/ مصنف ابن ابي شيبه، مَا قَالُوا: أَيْنَ تَعْتَدُّ؟ مَنْ قَالَ: في بَيْتِهَا، غير 18833)

ا يَقِيلَ الْفَاحِشَةُ نَفْسُ اخْرُوجِ، وَقِيلَ الزِّنَا، وَيَخْرُجْنَ لِإِقَامَةِ الْحُدِّ، لِ وَأَمَّا الْمُتَوَفَّ عَنْهَا زَوْجُهَا فَلِأَنَّهُ لَا نَفَقَةَ لَهَا فَتَحْتَاجُ إِلَى الْخُرُوجِ نَهَارًا لِطَلَبِ الْمَعَاشِ، وَقَدْ يَمُتُدُّ إِلَى أَنْ يَهْجُمَ اللَّيْلُ، شَولَا فَلِأَنَّهُ لَا نَفَقَةَ لَهَا فَتَحْتَاجُ إِلَى الْخُرُوجِ نَهَارًا لِطَلَبِ الْمَعَاشِ، وَقَدْ يَمُتُدُّ إِلَى أَنْ يَهْجُمَ اللَّيْلُ، شَولَا كَذَلِكَ الْمُطَلَّقَةُ لِأَنَّ النَّفَقَةَ دَارَةٌ عَلَيْهَا مِنْ مَالِ زَوْجِهَا، حَتَّى لَوْ اخْتَلَعَتْ عَلَى نَفَقَةِ عِدَّقِا قَلَا يَنْطُلُ بِهِ حَتَّى عَلَى نَفَقَةِ عِدَّقِهَا قَلا يَبْطُلُ بِهِ حَتَّ عَلَيْهَا.

الهجه: (١)قول الصحابى لثبوت وَلَا يَجُوزُ لِلْمُطَلَّقَةِ الرَّجْعِيَّةِ وَالْمَبْتُوتَةِ الْحُرُوجُ مِنْ بَيْتِهَا لَيْلًا /عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ، {لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ} [الطلاق: 1] فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: " الْفَاحِشَةُ الْمُبَيِّنَةُ أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ} [الطلاق: 1] فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: " الْفَاحِشَةُ الْمُبَيِّنَةُ أَنْ يَفْحَشَ الْمَوْأَةُ عَلَى أَهْلِ الرَّجُلِ وَتُؤْذِيهُمْ، (سنن بيهقي، بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللهِ عز وجل: { إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ}، غبر 15485)

وجه: (٢)قول التابعى لثبوت وَلا يَجُوزُ لِلْمُطَلَّقَةِ الرَّجْعِيَّةِ وَالْمَبْتُوتَةِ الْخُرُوجُ /حَدَّثَنَا مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَدُفِعْتُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ فَقُلْتُ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ: طُلِّقَتْ مِهْرَانَ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَدُفِعْتُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ فَقُلْتُ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ: طُلِّقَتْ فَخَرَجَتْ مِنْ بَيْتِهَا، فَقَالَ سَعِيدٌ: «تِلْكَ امْرَأَةٌ فَتَنَتِ النَّاسَ، إِنَّهَا كَانَتْ لَسِنَةً، فَوُضِعَتْ عَلَى فَخَرَجَتْ مِنْ بَيْتِهَا، فَقَالَ سَعِيدٌ: «تِلْكَ امْرَأَةٌ فَتَنَتِ النَّاسَ، إِنَّهَا كَانَتْ لَسِنَةً، فَوُضِعَتْ عَلَى فَخَرَجَتْ مِنْ بَيْتِهِم الْأَعْمَى، (سنن ابوداود، بَابُ مَنْ أَنْكُرَ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، 2296) كَدِي أَمِّ مَكْتُومِ الْأَعْمَى، (سنن ابوداود، بَابُ مَنْ أَنْكُرَ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، 2296) كَدُونِ اللَّهُ الْمُطَلَّقَةِ الرَّجْعِيَّةِ وَالْمَبْتُونَةِ /عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَسُلَمَ أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ أُمَّ سَلَمَةَ فَيْ مَاتَ زَوْجُهَا عَنْهَا أَتُمْرِّضُ أَبَاهَا قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ فِي كُونِي أَحَد طَرَقِي اللَّيْلِ فِي بَيْتِكِ (سنن بيهقي، بَابُ كَيْفِيَّةِ سُكْنَى الْمُطَلَّقَةِ وَالْمُتَوَقَى عَنْهَا، 15514) طَرَقِي اللَّيْلِ فِي بَيْتِكِ (سنن بيهقي، بَابُ كَيْفِيَّةِ سُكْنَى الْمُطَلَّقَةِ وَالْمُتَوقَقَ عَنْهَا، 15514)

وجه: (٢) أية لثبوت وَلا يَجُوزُ لِلْمُطَلَقَةِ الرَّجْعِيَّةِ وَالْمَبْتُوتَةِ الْخُرُوجُ مِنْ بَيْتِهَا لَيْلا /﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوُنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجَا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِم مَّتَنعًا إِلَى ٱلْحُولِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجِهِم مَّتَنعًا إِلَى ٱلْحُولِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ يُتَوَفِّونَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزُوَاجِهِم مَّتَنعًا إِلَى ٱلْحُولِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ يَتَوَفَّونَ مِن مَّعُرُوفِ وَاللَّهُ عَزِيزُ خَرَجْنَ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعُرُوفٍ وَٱللَّهُ عَزِيزُ حَكِيمٌ ﴿ (سورةالبقرة 2، آيت 240)

٣ وجه: (١) الحديث لثبوت وَلَا يَجُوزُ لِلْمُطَلَّقَةِ الرَّجْعِيَّةِ وَالْمَبْتُوتَةِ الخُّرُوجُ /عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ فِي اللهِ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ فَيْ قَالَ: " لَا تَبِيتُ الْمُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، وَلَا الْمَبْتُوتَةُ إِلَّا فِي بَيْتِهَا، (سنن بيهقي، بَابُ سُكْنَى فَيْ قَالَ: " لَا تَبِيتُ الْمُتَوَى عَنْهَا زَوْجُهَا، وَلَا الْمَبْتُوتَةُ إِلَّا فِي بَيْتِهَا، (سنن بيهقي، بَابُ سُكْنَى الْمُعَاتُ: اخْتَلَعَتْ: ظُعُلِيا، يَهْجُمَ اللَّيْلُ: رات بوجائ، لِطَلَبِ الْمَعَاشِ: معاش كَي فَكر كَ لِيَهُ،

{609} (وَعَلَى الْمُعْتَدَّةِ أَنْ تَعْتَدَّ فِي الْمَنْزِلِ الَّذِي يُضَافُ إِلَيْهَا بِالسُّكْنَى حَالَ وُقُوعِ الْفُرْقَةِ وَالْمَوْتِ) لِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {لا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ} [الطلاق: 1] وَالْبَيْتُ الْمُضَافُ إِلَيْهَا هُوَ الْبَيْتُ الْمُضَافُ إِلَيْهَا هُوَ الْبَيْتُ الْبَيْتُ اللَّهِ وَلَيْهَا أَنْ تَعُودَ إِلَى مَنْزِلِهَا فَتَعْتَدَّ الْبَيْتُ الَّذِي تَسْكُنُهُ، وَلِهَذَا لَوْ زَارَتْ أَهْلَهَا وَطَلَّقَهَا زَوْجُهَا كَانَ عَلَيْهَا أَنْ تَعُودَ إِلَى مَنْزِلِهَا فَتَعْتَدَّ فِيهِ عَلَيْهُا أَنْ تَعُودَ إِلَى مَنْزِلِهَا فَتَعْتَدَّ فِيهِ عَلَى إِللَّهُ وَالسَّلَامُ - لِلَّتِي قُتِلَ زَوْجُهَا «أُسْكُنِي فِي بَيْتِكِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَعْدَالًا اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ اللهَ اللهَ اللهُ اللهُ

{610} (وَإِنْ كَانَ نَصِيبُهَا مِنْ دَارِ الْمَيِّتِ لَا يَكْفِيهَا فَأَخْرَجَهَا الْوَرَثَةُ مِنْ نَصِيبِهِمْ) انْتَقَلَتْ، الْمُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا،غبر 15505)

وجه: (٢)أية لثبوت وَلَا يَجُوزُ لِلْمُطَلَّقَةِ الرَّجْعِيَّةِ وَالْمَبْتُوتَةِ اخْرُوجُ /﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَكُّ عَلَمُ الْمُعَرُوفِ الْمُولِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَكُ عَلَمُ اللَّمُعَرُوفِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَقِينَ ﴾ (سورةالبقرة 2، آيت 241)

{609} وجه: (١) أية لنبوت وَعَلَى الْمُعْتَدَّةِ أَنْ تَعْتَدَّ فِي الْمَنْزِلِ الَّذِي يُضَافُ إلَيْهَا بِالسُّكْنَى الْمُعْتَدَّةِ أَنْ تَعْتَدَّ فِي الْمَنْزِلِ الَّذِي يُضَافُ إلَيْهَا بِالسُّكْنَى الْمَعْتَدَّةُ وَاللَّهُ رَبَّكُمُ النِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُواْ ٱلْعِدَّةُ وَاتَّقُواْ ٱللَّهُ رَبَّكُمُ اللَّهُ رَبَّكُمُ اللَّهُ رَبَّكُمُ اللَّهُ وَلَا يَخُرُجُنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَلْحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهُ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهُ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴿ (سورةالطلاق56، آيت 1)

٢٨٠٤: (١) الحديث لثبوت وَعَلَى الْمُعْتَدَّةِ أَنْ تَعْتَدَّ فِي الْمَنْزِلِ /عَنْ عَمَّتِهِ زَيْنَبَ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ... قَالَ: «امْكُثِي فِي بَيْتِكِ حَتَّى يَبْلُغَ الكِتَابُ أَجَلَهُ، (سنن ترمذي، بَابُ مَا جَاءَ أَيْنَ تَعْتَدُّ عُجْرَةَ... قَالَ: «امْكُثِي فِي بَيْتِكِ حَتَّى يَبْلُغَ الكِتَابُ أَجَلَهُ، (سنن ترمذي، بَابُ مَا جَاءَ أَيْنَ تَعْتَدُّ المُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، نمبر 1204/سنن ابوداود، بَابٌ فِي الْمُتَوَقَّى عَنْهَا تَنْتَقِلُ، نمبر 2300)

{610} وجه: (١) الحديث لثبوت وَإِنْ كَانَ نَصِيبُهَا مِنْ دَارِ الْمَيِّتِ لَا يَكْفِيهَا /لَقَدْ عَابَتْ ذَلِكَ عَائِشَةُ فِي مَكَانٍ عَائِشَةُ فِي أَشَدَّ الْعَيْبِ - يَعْنِي حَدِيثَ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ - وَقَالَتْ: «إِنَّ فَاطِمَةَ كَانَتْ فِي مَكَانٍ عَائِشَةُ فِي أَشَدَّ الْعَيْبِ - يَعْنِي حَدِيثَ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ - وَقَالَتْ: «إِنَّ فَاطِمَةَ كَانَتْ فِي مَكَانٍ وَحْشٍ فَخِيفَ عَلَى نَاحِيَتِهَا، فَلِذَلِكَ رَحَّصَ لَمَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى فَاطِمَةَ وَنْتِ قَيْسٍ، غبر 2292/مصنف ابن ابي شيبه، بَابُ مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، غبر 18839)

**اصول**: متوفی عنہازوجہااس گھر میں عدت گزارے گی جس میں رہتی تھی،البتہ ورثہ نکالدے تو دوسری جگہ منتقل ہو کرعدت گزارے، لِأَنَّ هَذَا انْتِقَالٌ بِعُذْرٍ، وَالْعِبَادَاتُ تُؤَثِّرُ فِيهَا الْأَعْذَارُلِ فَصَارَ كَمَا إِذَا خَافَتْ عَلَى مَتَاعِهَا أَوْ خَافَتْ سُقُوطَ الْمَنْزِلِ أَوْ كَانَتْ فِيمَا بِأَجْرِ وَلَا تَجِدُ مَا تُؤَدِّيهِ.

{611} (ثُمَّ إِنْ وَقَعَتْ الْفُرْقَةُ بِطَلَاقٍ بَائِنٍ أَوْ ثَلَاثٍ لَا بُدَّ مِنْ سُتْرَةٍ بَيْنَهُمَا ثُمَّ لَا بَأْسَ بِهِ) لِأَنَّهُ مُعْتَرَفٌ بِالْحُرْمَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَاسِقًا يُخَافُ عَلَيْهَا مِنْهُ فَحِينَئِذٍ تَخْرُجُ لِأَنَّهُ عُذْرٌ، وَلَا تَخْرُجُ عَمَّا انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ، وَالْأَوْلَى أَنْ يَخُرُجَ هُوَ وَيَتْرُكَهَا

{612} (وَإِنْ جَعَلَا بَيْنَهُمَا امْرَأَةً ثِقَةً تَقْدِرُ عَلَى الْحَيْلُولَةِ فَحَسَنٌ، وَإِنْ ضَاقَ عَلَيْهِمَا الْمَنْزِلُ فَلْتَخْرُجْ، وَالْأَوْلَى خُرُوجُهُ).

{613} (وَإِذَا حَرَجَتْ الْمَوْأَةُ مَعَ زَوْجِهَا إِلَى مَكَّةَ فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا أَوْ مَاتَ عَنْهَا فِي غَيْرِ مِصْرٍ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مِصْرِهَا أَقَلُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ رَجَعَتْ إِلَى مِصْرِهَا) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِابْتِدَاءِ الْخُرُوجِ فَإِنْ كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مِصْرِهَا أَقَلُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ رَجَعَتْ إِلَى مِصْرِهَا) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِابْتِدَاءِ الْخُرُوجِ مَعْنَى بَلْ هُوَ بِنَاءٌ

وجه: (٢)قول الصحابى لثبوت وَإِنْ كَانَ نَصِيبُهَا مِنْ دَارِ الْمَيِّتِ لَا يَكْفِيهَا /نَقَلَ عَلِيٌّ فَيْ أُمَّ كُلْثُومٍ بَعْدَ قَتْلِ عُمَرَ فَي بِسَبْعِ لَيَالٍ " وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي جَامِعِهِ، وَقَالَ لِأَنَّهَا كَانَتْ فِي دَارِ كُلْثُومٍ بَعْدَ قَتْلِ عُمَرَ فِي بِسَبْعِ لَيَالٍ " وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي جَامِعِهِ، وَقَالَ لِأَنَّهَا كَانَتْ فِي دَارِ الْمُنَوفَى عَنْهَا زَوْجُهَا، غبر 15508) الْإِمَارَةِ، (سنن بيهقي، بَابُ مَنْ قَالَ: لَا سُكْنَى لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، غبر 15508)

لِ وَهِ الله عنهما: " نَسَخَتْ هَذِهِ الْآيَةُ عِدَّتَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا فَتَعْتَدُّ حَيْثُ شَاءَتْ وَهُوَ قَوْلُ اللهِ تبارك رضي الله عنهما: " نَسَخَتْ هَذِهِ الْآيَةُ عِدَّتَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا فَتَعْتَدُّ حَيْثُ شَاءَتْ وَهُوَ قَوْلُ اللهِ تبارك وتعالى: {غَيْرَ إِخْرَاحٍ} [البقرة: 240] " قَالَ عَطَاءٌ: إِنْ شَاءَتِ اعْتَدَّتْ عِنْدَ أَهْلِهَا أَوْ سَكَنَتْ وَتعالى: {فَيْرَ إِخْرَاحٍ} [البقرة: 240] " قَالَ عَطَاءٌ: إِنْ شَاءَتِ اعْتَدَّتْ عِنْدَ أَهْلِهَا أَوْ سَكَنَتْ فِي وَصِيَّتِهَا، وَإِنْ شَاءَتْ خَرَجْتْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي وَصِيَّتِهَا، وَإِنْ شَاءَتْ خَرَجَتْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ } قَالَ عَطَاءٌ: ثُمُّ جَاءَ الْمِيرَاثُ فَنُسِخَ مِنْهُ السُّكْنَى تَعْتَدُّ حَيْثُ شَاءَتْ، (سنن بيهقي، بَابُ مَنْ قَالَ: لَا سُكْنَى لِلْمُتَوفَقَ عَنْهَا زَوْجُهَا، غَبر 15506)

[611] وهه: (١) الحديث لثبوت ثُمَّ إِنْ وَقَعَتْ الْفُرْقَةُ بِطَلَاقٍ بَائِنٍ / وَأَنَّ أَبَا حَفْصِ بْنَ الْمُغِيرَةِ طَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، فَزَعَمَتْ أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَفْتَتْهُ فِي خُرُوجِهَا مِنْ طَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، فَزَعَمَتْ أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَفْتَتْهُ فِي خُرُوجِهَا مِنْ طَلَّقَهَا، فَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى (ابوداود، بَابٌ فِي نَفَقَةِ الْمَبْتُوتَةِ، 2289)

**اصول**: عورت جس گھر میں رہتی تھی اس کے گرنے کاخوف ہو یا وہاں سامان کے چوری یاضائع ہونے کا اندیشہ تو دو سری جگہ منتقل ہو عدت گزارہے ، [614] (وَإِنْ كَانَتْ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِنْ شَاءَتْ رَجَعَتْ وَإِنْ شَاءَتْ مَضَتْ سَوَاءٌ كَانَ مَعَهَا وَلِيٌّ أَوْ لَمْ يَكُنْ) مَعْنَاهُ إِذَا كَانَ إِلَى الْمَقْصِدِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ أَيْضًا لِأَنَّ الْمُكْثَ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ أَخُوفُ عَلَيْهَا مِنْ الْخُرُوج، إِلَّا أَنَّ الرُّجُوعَ أَوْلَى لِيَكُونَ الِاعْتِدَادُ فِي مَنْزِلِ الزَّوْج.

{615}قَالَ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا فِي مِصْرٍ فَإِنَّهَا لَا تَخْرُجُ حَتَّى تَعْتَدَّ ثُمُّ تَخْرُجَ إِنْ كَانَ لَهَا مَحْرَمٌ) وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

{616} (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ: إِنْ كَانَ مَعَهَا مَعْرَمٌ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ تَغْرُجَ مِنْ الْمِصْرِ قَبْلَ أَنْ تَعْرَمُ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ تَغْرُجَ مِنْ الْمِصْرِ قَبْلَ أَنْ تَعْمَدُ الْفُرْبَةِ وَوَحْشَةِ الْوَحْدَةِ فَهَذَا عُذْرٌ، وَإِنَّمَا الْخُرْمَةُ لِلسَّفَرِ وَقَدْ ارْتَفَعَتْ بِالْمُحْرِمِ.

لِهَلَهُ أَنَّ الْعِدَّةَ أَمْنَعُ مِنْ الْخُرُوجِ مِنْ عَدَمِ الْمُحْرِمِ، فَإِنَّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى مَا دُونَ السَّفَرِ بِغَيْرِ عُمْرِمِ الْمُحْرِمِ فَفِي الْعِدَّةِ أَوْلَى. مُحْرِمٍ وَلَيْسَ لِلْمُعْتَدَّةِ ذَلِكَ، فَلَمَّا حُرِّمَ عَلَيْهَا الْخُرُوجُ إِلَى السَّفَرِ بِغَيْرِ الْمُحْرِمِ فَفِي الْعِدَّةِ أَوْلَى.

{615} وَهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللهِ اللّٰهِ اللهِ اللّٰهِ اللهِ اللّٰهِ اللهِ اللّٰهِ اللهِ اللّٰهِ اللهِ اللهُ اللهِ الله

اصول: مقام طلاق یامقام وفات میں عدت گزار نے سے غربت تکلیف سے اہم ہے صاحبین کے نزدیک۔ اصول: مقام طلاق یامقام وفات میں عدت گزار ناغربت کی تکلیف سے اہم ہے امام ابوحینفہ کے نزدیک۔

## کن وجوہ سے دو سرے جگہ عدت گزار سکتے ہیں بای وجوہ تعتد المرأة في مكان أخر

**وَهِه**: (١) الحديث لثبوت باي وجوه تعتد المرأة في مكان أخر/عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ. قَالَت: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! زَوْجِي طَلَّقَنِي ثَلَاثًا. وَأَخَافُ أَنْ يُقْتَحَمَ عَلَيَّ. قَالَ: فَأَمَرَهَا فَتَحَوَّلَتْ، (مسلم شريف، بَابِ الْمُطَلَّقَةِ ثَلَاثًا لَا نَفَقَةَ لَهَا، غبر 1482)

وَهَالَتْ: إِنَّ فَاطِمَةَ كَانَتْ فِي مَكَانٍ وَحُوه تعتد المرأة في مكان أخر/عَابَتْ عَائِشَةُ أَشَدَّ الْعَيْبِ وَقَالَتْ: إِنَّ فَاطِمَةَ كَانَتْ فِي مَكَانٍ وَحْشٍ فَخِيفَ عَلَى نَاحِيَتِهَا فَلِذَلِكَ أَرْخَصَ لَهَا النَّبِيُّ وَقَالَتْ: إِنَّ فَاطِمَةَ كَانَتْ فِي مَكَانٍ وَحْشٍ فَخِيفَ عَلَى وَوَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ وَلَا اللهِ تَعَالَى {وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ}،غبر 5325/سنن ابوداود، بَابُ مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ،غبر 2292)

وجه: (٣) الحديث لثبوت باي وجوه تعتد المرأة في مكان أخر /عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ، {لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ} [الطلاق: 1] فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: " الْفَاحِشَةُ الْمُبَيِّنَةُ أَنْ تَفْحَشَ الْمَوْأَةُ عَلَى أَهْلِ اللهِ عَنْ وَجَل: {إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ}، غبر 15485)

وجه: (٣)قول التابعى لثبوت باي وجوه تعتد المرأة في مكان أخر /حَدَّثَنَا مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَدُفِعْتُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ فَقُلْتُ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ: طُلِّقَتْ فَخَرَجَتْ مَنْ بَيْتِهَا، فَقَالَ سَعِيدٌ: «تِلْكَ امْرَأَةٌ فَتَنَتِ النَّاسَ، إِنَّهَا كَانَتْ لَسِنَةً، فَوُضِعَتْ عَلَى يَدَيْ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى، (سنن ابوداود، بَابُ مَنْ أَنْكُرَ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، نمبر 2296)

وجه: (۵)قول الصحابى لثبوت باي وجوه تعتد المرأة في مكان أخر /قال نَقَلَ عَلِيٍّ فِي أُمَّ كُلْثُومٍ بَعْدَ قَتْلِ عُمَرَ فِي بِسَبْعِ لَيَالٍ " وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي جَامِعِهِ، وَقَالَ لِأَنَّهَا كَانَتْ فِي دَارِ كُلْثُومٍ بَعْدَ قَتْلِ عُمَرَ فِي بِسَبْعِ لَيَالٍ " وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي جَامِعِهِ، وَقَالَ لِأَنَّهَا كَانَتْ فِي دَارِ الْمُتَوفَّ عَنْهَا زَوْجُهَا، نمبر 15508) الْإِمَارَةِ، (سنن بيهقي، بَابُ مَنْ قَالَ: لَا سُكْنَى لِلْمُتَوَفَّ عَنْهَا زَوْجُهَا، نمبر 15508)

وجه: (٢) الحديث لثبوت باي وجوه تعتد المرأة في مكان أخر /عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، «أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ نَفَقَةً وَلَا سُكْنَى، (سنن ابوداود، بَابٌ فِي نَفَقَةِ الْمَبْتُوتَةِ، غبر 2288)

وَهِ اللّٰهِ عَلَيْهَا لِنُهُ لِنُوت باي وجوه تعتد المرأة في مكان أخر /وَأَنَّ أَبَا حَفْصِ بْنَ الْمُغِيرةِ طَلَقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، فَرَعَمَتْ أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللّهِ عَلَيْ، فَاسْتَفْتَتْهُ فِي خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهَا، فَأَمَرُهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى ابْنِ أُمْ مَكْتُومِ الْأَعْمَى "، (سنن ابوداود، بَابٌ فِي نَفَقَةِ الْمَبْتُوتَةِ، غير 2289) فَأَمَرُهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى ابْنِ أُمْ مَكْتُومِ الْأَعْمَى "، (سنن ابوداود، بَابٌ فِي نَفَقَةِ الْمَبْتُوتَةِ، غير 2289) عُجْرَةً... أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللّهِ عَلَيْ تَسْأَلُهُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَنِي خُدْرَةً، وَأَنَّ زَوْجَهَا عُجْرَةً... أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللّهِ عَلَيْ تَسْأَلُهُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَنِي خُدْرَةً، وَأَنَّ زَوْجَهَا عُجْرَةً... أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللّهِ عَلَيْ تَسْأَلُهُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَنِي خُدْرَةً، وَأَنَّ زَوْجَهَا عُجْرَةً فِي طَلَبِ أَعْبُدٍ لَهُ أَبَقُوا، حَتَّى إِذَا كَانَ بِطَرَفِ القَدُومِ خَقَهُمْ فَقَتَلُوهُ، قَالَتْ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ لَعْ اللّهِ عَلَيْهِ الْقِي دَكُرْةً فَقَالَ رَسُولُ اللّهِ عَلَى أَنْ أَنْهُمْ عَلَى أَنْ أَنْ أَنْ إِلَى أَهْلِي، فَقِالَ رَسُولُ اللّهِ اللّهِ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ اللّهِ وَلَا نَقَقَةً، قَالَتْ: فَوَدَدْتُ عَلَيْهِ القِصَّةَ اللّهِ وَلَا نَقَقَةً، وَلَا تَوْمُ فَقَالَ رَسُولُ اللّهِ عَلَى أَوْ أَمْرَ بِي فَنُودِيتُ لَهُ فَقَالَ: «كَيْفَ قُلْتِ؟»، قَالَتْ: فَرَدَدْتُ عَلَيْهِ القِصَّةَ المُتُوقَى عَنْهَا رَوْجُهَا،غير 2004/سنن ابوداود، بَابٌ فِي الْمُتَوقَى عَنْهَا تَنْتَقِلُ،غير 2304/سنن ابوداود، بَابٌ فِي الْمُتَوقَى عَنْهَا تَنْتَقِلُ،غير 2304/سنن ابوداود، بَابٌ فِي الْمُتَوقَى عَنْهَا تَنْتَقِلُ،غير 2304)

وجه: (٩) الحديث لثبوت باي وجوه تعتد المرأة في مكان أخر /أنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: طُلِقَتْ خَالَتِي. فَأَرَادَتْ أَنْ تَجُدَّ نَخْلَهَا. فَزَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَغْرُجَ. فَأَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فقَالَ "بَلَى. فَجُدِّي نَخْلُكِ. فَإِنَّكِ عَسَى أَنْ تصدقي أو تفعلي معروفا، (مسلم شريف، باب جَوَازِ خُرُوجِ فَجُدِّي نَخْلُكِ. فَإِنَّكِ عَسَى أَنْ تصدقي أو تفعلي معروفا، (مسلم شريف، باب جَوَازِ خُرُوجِ الْمُعْتَدَّةِ الْبَائِنِ، وَالْمُتَوَقَّ عَنْهَا زَوْجُهَا، فِي النَّهَارِ، لِحَاجَتِهَا، غير 1483/سنن ابوداود، بَابٌ فِي الْمُعْتَدَّةِ الْبَائِنِ، وَالْمُتَوَقِّ عَنْهَا زَوْجُهَا، فِي النَّهَارِ، لِحَاجَتِهَا، غير 1483/سنن ابوداود، بَابٌ فِي الْمَبْتُوتَةِ تَخْرُجُ بِالنَّهَارِ، غير 2297)

وجه: (١٠) الحديث لثبوت باي وجوه تعتد المرأة في مكان أخر /عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: " الْمُطَلَّقَةُ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا تَخْرُجَانِ بِالنَّهَارِ وَلَا تَبِيتَانِ لَيْلَةً تَامَّةً غَيْرَ بُيُوتِهِمَا "، (سنن بيهقي، بَابُ كَيْفِيَّةِ سُكْنَى الْمُطَلَّقَةِ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا، نمبر 15514/مصنف ابن ابي شيبه، مَا قَالُوا: أَيْنَ تَعْتَدُ ؟ مَنْ قَالَ: فِي بَيْتِهَا، نمبر 18832)

## بَابُ ثُبُوتِ النَّسَب

{617} (وَمَنْ قَالَ إِنْ تَزَوَّجْت فُلَانَةً فَهِيَ طَالِقٌ فَتَزَوَّجَهَا فَوَلَدَتْ وَلَدًا لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ تَزَوَّجَهَا فَهُوَ ابْنُهُ وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ) ) لِأَمَّا النَّسَبُ فَلِأَنَّهَا فِرَاشُهُ، لِأَنَّهَا لَمَّا جَاءَتْ بِالْوَلَدِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ فَكَانَ الْعُلُوقُ قَبْلَهُ فِي أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ فَكَانَ الْعُلُوقُ قَبْلَهُ فِي أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ فَكَانَ الْعُلُوقُ قَبْلَهُ فِي خَالَةِ النِّكَاحِ لَا لِنَّكَاحِ لَا لِنَّكَاحِ وَالنَّسَبُ يُعْتَاطُ وَلَا النِّكَاحِ وَالنَّسَبُ يُعْتَاطُ وَهُو يُخَالِطُهَا فَوَافَقَ الْإِنْزَالُ النِّكَاحَ وَالنَّسَبُ يُعْتَاطُ فِي إِثْبَاتِهِ، وَأَمَّا الْمَهْرُ فِلِأَنَّهُ لَمَّا ثَبَتَ النَّسَبُ مِنْهُ جُعِلَ وَاطِئًا حُكْمًا فَتَأَكَّدَ الْمَهُرُ بِهِ

{617} وجه: (١) الحديث لثبوت وَمَنْ قَالَ إِنْ تَزَوَّجْت فُلَانَةَ فَهِيَ طَالِقٌ فَتَزَوَّجَهَا / عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا قَالَت : اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ. فقَالَ سَعْدُ: هَذَا. يَا رَسُولَ اللَّهِ! ابْنُ أَخِي، عُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ. عَهِدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ. انْظُرْ إِلَى شَبَهِهِ. وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أَخِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ! وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِي. مِنْ وَلِيدَتِهِ. فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى إِلَى شَبَهِهِ، فَرَأَى شَبَهِهِ فَرَأَى شَبَهِهِ مَنْهُ يَا سَوْدَةُ شَبَهًا بَيِّنًا بِعُتْبَةً. فقَالَ "هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ. الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحُجَرُ. وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْ وَلَيدَتِهِ . فَرَاشٍ وَلِلْعَاهِرِ الْحُجَرُ. وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْ وَلِيدَتِهِ . فَاللَّهُ بَيِنًا بِعُتْبَةَ. فقَالَ "هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ. الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحُجَرُ. وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْ وَلَكَ يَا عَبْدُ. الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحُجَرُ. وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنِ أَنِهُ لِلْفَرَاشِ وَتَوَقِّي الشُّبُهَاتِ، غَيْ 1457 إلى شريف، بَاب الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَتَوَقِّي الشُّبُهَاتِ، غَيْ 271 إلى شريف، بَاب الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، غَير 2273) لِلْعَاهِرِ الْحُبْجُرُ، غَير 2818 (مسلم شريف، بَاب الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، غَير 2273)

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَمَنْ قَالَ إِنْ تَزَوَّجْت فُلَانَةَ فَهِيَ طَالِقٌ فَتَزَوَّجَهَا / عَنْ عَائِشَةَ.... فقَالَ "هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ. الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحُجَرُ. وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتَ زَمْعَةَ (مسلم شويف، بَابٌ: لِلْفَرَاشِ، وَتَوَقِّي الشُّبُهَاتِ، نمبر 1457/ بخاري شريف، بَابٌ: لِلْعَاهِرِ الْحُجَرُ، نمبر 6818/سنن ابوداود. بَابُ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، نمبر 2273)

وجه: (٣)قول الصحابى لثبوت وَمَنْ قَالَ إِنْ تَزَوَّجْت فُلَانَةَ فَهِي طَالِقٌ فَتَزَوَّجَهَا / أَنَّ عُمَرَ فَهُمَّ اللَّهُ وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَهَمَّ بِرَجْمِهَا " فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا فَيْ فَقَالَ: " لَيْسَ عَلَيْهَا رَجْمٌ " أَيْنَ بِامْرَأَةٍ قَدْ وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَهَمَّ بِرَجْمِهَا " فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا فِي فَقَالَ: " {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ " فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ فِي فَقَالَ: " {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَة} [البقرة: 233] وَقَالَ: {وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ} [الأحقاف: 15] ثَلَاثُونَ شَهْرًا فَسِتَّةُ أَشْهُرٍ حَمْلُهُ حَوْلَيْنِ مَامٌ لَا حَدَّ عَلَيْهَا أَوْ قَالَ: لَا رَجْمَ عَلَيْهَا " قَالَ: " فَحَلَّى عَنْهَا ثُمُّ وَلَدَتْ، (سنن بيهقي، بَابُ مَا جَاءَ فِي أَقَلِّ الْحُمْل، غبر 15549)

اصول: شریعت کاضابطہ ہے کہ بچہ کانسب اس سے ثابت ہو گاجس کی بیوی ہوگی خواہ شوہر بیوی سے دور ہو۔

- {618} (وَيَثْبُتُ نَسَبُ وَلَدِ الْمُطَلَّقَةِ الرَّجْعِيَّةِ إِذَا جَاءَتْ بِهِ لِسَنَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مَا لَمْ تُقِرَّ بِإِنْقِضَاءِ عِدَّقِاً) لِاحْتِمَالِ الْعُلُوقِ فِي حَالَةِ الْعِدَّةِ لِجَوَازِ أَنَّهَا تَكُونُ مُمُتُدَّةَ الطُّهْرِ
- {619} (وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلَّ مِنْ سَنَتَيْنِ بَانَتْ مِنْ زَوْجِهَا بِإِنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ) وَثَبَتَ نَسَبُهُ لِوُجُودِ الْعُلُوقِ فِي الْعِدَّةِ فَلَا يَصِيرُ مُرَاجِعًا لِأَنَّهُ يَعْتَمِلُ الْعُلُوقَ قَبْلَ الطَّلَاقِ وَيَعْتَمِلُ بَعْدَهُ الْعُلُوقِ فِي الْعِدَّةِ فَلَا يَصِيرُ مُرَاجِعًا لِأَنَّهُ يَعْتَمِلُ الْعُلُوقَ قَبْلَ الطَّلَاقِ وَيَعْتَمِلُ بَعْدَهُ فَلَا يَصِيرُ مُرَاجِعًا بِالشَّكِ
- {620} (وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَكْثَرَ مِنْ سَنَتَيْنِ كَانَتْ رَجْعَةً) لِأَنَّ الْعُلُوقَ بَعْدَ الطَّلَاقِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْهُ لِانْتِفَاءِ الزِّنَا مِنْهَا فَيَصِيرُ بِالْوَطْءِ مُرَاجِعًا.
- {621} (وَالْمَبْتُوتَةُ يَثْبُتُ نَسَبُ وَلَدِهَا إِذَا جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلَّ مِنْ سَنَتَيْنِ) لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ قَائِمًا وَقْتَ الطَّلَاقِ فَلَا يَتَيَقَّنُ بِزَوَالِ الْفِرَاشِ قَبْلَ الْعُلُوقِ فَيَثْبُتُ النَّسَبُ احْتِيَاطًا،
- {622} (فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِتَمَامِ سَنَتَيْنِ مِنْ وَقْتِ الْفُرْقَةِ لَمْ يَثْبُتْ) لِأَنَّ الْحُمْلَ حَادِثُ بَعْدَ الطَّلَاقِ فَلَا يَكُونُ مِنْهُ لِأَنَّ وَطُأَهَا حَرَامٌ.
  - قَالَ (إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَهُ) لِأَنَّهُ الْتَزَمَهُ. وَلَهُ وَجْهُ بِأَنْ وَطِئَهَا بِشُبْهَةٍ فِي الْعِدَّةِ
- {623} (فَإِنْ كَانَتْ الْمَبْتُوتَةُ صَغِيرةً يُجَامَعُ مِثْلُهَا فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ لِتِسْعَةِ أَشْهُرٍ لَمْ يَلْزَمْهُ حَتَّى تَأْتِيَ بِهِ لِأَقَلَّ مِنْ تِسْعَةِ أَشْهُرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ
- {618} وَهِ الْمُطَلَّقَةِ الرَّجْعِيَّةِ/عَنْ عَائِشَةَ اللَّهِ وَلَدِ الْمُطَلَّقَةِ الرَّجْعِيَّةِ/عَنْ عَائِشَةَ اللَّهُ وَلَا قَدْرَ مَا يَتَحَوَّلُ ظِلُّ عُودِ الْمِغْزَلِ، (سنن بيهقي، قَالَتْ: " مَا تَزِيدُ الْمَوْأَةُ فِي الْحُمْلِ عَلَى سَنَتَيْنِ وَلَا قَدْرَ مَا يَتَحَوَّلُ ظِلُّ عُودِ الْمِغْزَلِ، (سنن بيهقي، بَابُ مَا جَاءَ فِي أَكْثَرِ الْحُمْلِ ، نمبر 15552)
- {622} **وَهِ**: (1)قول الصحابية لثبوت فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِتَمَامِ سَنَتَيْنِ مِنْ وَقْتِ الْفُرْقَةِ لَمْ يَثْبُتْ / عَنْ عَائِشَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ عَائِشَة عَنْ قَالَتْ: " مَا تَزِيدُ الْمَرْأَةُ فِي الْحُمْلِ عَلَى سَنَتَيْنِ وَلَا قَدْرَ مَا يَتَحَوَّلُ ظِلُ عُودِ الْمِغْزَلِ، (سنن بيهقي، بَابُ مَا جَاءَ فِي أَكْثَرِ الْحُمْلِ ، نمبر 15552)
- {623} وَهِ (1) قول الصحابى لثبوت فَإِنْ كَانَتْ الْمَبْتُوتَةُ صَغِيرَةً يُجَامَعُ مِثْلُهَا/عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ أَنَّ امْرَأَةً هَلَكَ عَنْهَا زَوْجُهَا فَاعْتَدَّتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ثُمُّ تَزَوَّجَتْ حِينَ حَلَّتْ فَمَكَثَتْ عِنْدَ زَوْجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَنِصْفٍ ثُمُّ وَلَدَتْ وَلَدًا تَامًّا فَجَاءَ زَوْجُهَا عُمَرَ بْنَ الْحُطَّابِ حَلَّتْ فَمَكَثَتْ عِنْدَ زَوْجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَنِصْفٍ ثُمُّ وَلَدَتْ وَلَدًا تَامًّا فَجَاءَ زَوْجُهَا عُمَرَ بْنَ الْخُطَّابِ عَلَى فَلَكَ فَعَالَتِ امْرَأَةٌ فَلَكَ فَلَكَ لَهُ فَدَعَا عُمَرُ فَي نِسْوَةً مِنْ نِسَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ قُدَمَاءَ فَسَأَهُنَّ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَتِ امْرَأَةٌ اللهَ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الله

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: يَثْبُتُ النَّسَبُ مِنْهُ إِلَى سَنَتَيْنِ) لِأَنَّهَا مُعْتَدَّةٌ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ حَامِلًا وَلَمْ تُقِرَّ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَأَشْبَهَتْ الْكَبِيرَةَ.

وَهُمَا أَنَّ لِانْقِضَاءِ عِدَّقِمَا جِهَةً مُتَعَيِّنَةً وَهُوَ الْأَشْهُرُ فَبِمُضِيِّهَا يُحْكُمُ الشَّرْعُ بِالِانْقِضَاءِ وَهُوَ فِي الدَّلالَةِ فَوْقَ إِقْرَارِهَا لِأَنَّهُ لَا يَخْتَمِلُ الْخِلَافَ، وَالْإِقْرَارُ يَخْتَمِلُهُ وَإِنْ كَانَتْ مُطَلَّقَةً طَلَاقًا رَجْعِيًّا الدَّلالَةِ فَوْقَ إِقْرَارِهَا لِأَنَّهُ يُخْعَلُ وَاطِئًا فِي آخِرِ الْعِدَّةِ فَكَذَلِكَ الْجُوَابُ عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَهُ يَثْبُتُ إِلَى سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ شَهْرًا لِأَنَّهُ يُجْعَلُ وَاطِئًا فِي آخِرِ الْعِدَّةِ وَعِشْرِينَ شَهْرًا لِأَنَّهُ يُجْعَلُ وَاطِئًا فِي آخِرِ الْعِدَّةِ وَعِشْرِينَ شَهْرًا لِأَنَّهُ يُعْعَلُ وَاطِئًا فِي آخِرِ الْعِدَّةِ وَعِشْرِينَ شَهْرًا لِأَنَّهُ يُعْعَلُ وَاطِئًا فِي آخِرِ الْعِدَّةِ وَهِي الثَّلَاثَةُ الْأَشْهُرُ ثُمَّ تَأْتِي لِأَكْثَرَ مُدَّةِ الْحُمْلِ وَهُو سَنتَانِ، وَإِنْ كَانَتْ الصَّغِيرَةُ ادَّعَتْ الْحُبَلَ فِي الثَّلَاثَةُ الْأَشْهُرُ ثُمَّ تَأْتِي لِأَكْثِرَ مُدَّةِ الْخَمْلِ وَهُو سَنتَانِ، وَإِنْ كَانَتْ الصَّغِيرَةُ ادَّعَتْ الْحُبَلَ فِي الْكَلِيرَةِ سَوَاءٌ، لِأَنَّ بِإِقْرَارِهَا يُحْكَمُ بِبُلُوغِهَا.

{624} (وَيَثْبُتُ نَسَبُ وَلَدِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا مَا بَيْنَ الْوَفَاةِ وَبَيْنَ السَّنَتَيْنِ) وَقَالَ زُفَرُ: إِذَا جَاءَتْ بِهِ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْوَفَاةِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ لَا يَشْبُتُ النَّسَبُ لِأَنَّ الشَّرْعَ حَكَمَ بِانْقِضَاءِ عِدَّقِا بِالشُّهُورِ لِتَعَيُّنِ الجِّهَةِ فَصَارَ كَمَا إِذَا أَقَرَّتْ بِالِانْقِضَاءِ كَمَا بَيَّنَا فِي الصَّغِيرَةِ إِلَّا أَنَّا نَقُولُ عِدَّقِا بِالشُّهُورِ لِتَعَيُّنِ الجِّهَةِ فَصَارَ كَمَا إِذَا أَقَرَّتْ بِالِانْقِضَاءِ كَمَا بَيَّنَا فِي الصَّغِيرَةِ إِلَّا أَنَّا نَقُولُ لِانْقِضَاءِ عِدَّقِا جِهَةً أُخْرَى وَهُو وَضْعُ الْحُمْلِ، بِخِلَافِ الصَّغِيرَةِ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا عَدَمُ الْخُمْلِ لَانْقِضَاءِ عِدَّقِ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا عَدَمُ الْخُمْلِ لَيْنَاتُ بِمَحَلِ قَبْلَ الْبُلُوعَ وَفِيهِ شَكِّ.

{625} (وَإِذَا اعْتَرَفَتُ الْمُعْتَدَّةُ بِإِنْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ثُمَّ جَاءَتْ بِالْوَلَدِ لِأَقَلَّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ يَثْبُتُ نَسَبُهُ) لِأَنَّهُ ظَهَرَ كَذِبُهَا بِيَقِينٍ فَبَطَلَ الْإِقْرَارُ

مِنْهُنَّ: أَنَا أُخْبِرُكَ عَنْ هَذِهِ الْمَرْأَةِ " هَلَكَ زَوْجُهَا حِينَ حَمَلَتْ فَأَهْرِيقَتِ الدِّمَاءُ فَحَشَّ وَلَدُهَا فِي بَطْنِهَا، فَلَمَّا أَصَابَهَا زَوْجُهَا الَّذِي نَكَحَتْ وَأَصَابَ الْوَلَدَ الْمَاءُ تَحَرَّكَ الْوَلَدُ فِي بَطْنِهَا وَكَبِرَ "، بَطْنِهَا، فَلَمَّا أَصَابَهَا زَوْجُهَا الَّذِي نَكَحَتْ وَأَصَابَ الْوَلَدَ الْمَاءُ تَحَرَّكَ الْوَلَدُ فِي بَطْنِهَا وَكَبِرَ "، فَصَدَّقَهَا عُمَرُ بْنُ الْخُطَّابِ فِي وَفَرَقَ بَيْنَهُمَا وَقَالَ عُمَرُ فِي : " أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَبْلُغْنِي عَنْكُمَا إِلَّا خَيْرٌ وَصَدَّقَهَا عُمَرُ بْنُ الْخُطَّابِ فِي وَفَرَقَ بَيْنَهُمَا وَقَالَ عُمَرُ فِي : " أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَبْلُغْنِي عَنْكُمَا إِلَّا خَيْرٌ وَوَلَا لِللَّاقَ لِهُ اللَّوْلَدَ بِالْأَوْلِ، (سنن بيهقي، بَابُ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَتَأْتِي بِوَلَدٍ لِأَقَلَّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُو مِنْ وَأَجْهِ الْأَوْلِ، (سنن بيهقي، بَابُ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَتَأْتِي بِوَلَدٍ لِأَقَلَّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُو مِنْ يَوْمِ فِرَاقِهَا الْأَوَّلِ، غبر 15559)

{625} وَهِ اللهِ اللهِ بْنِ أَي أُمَيَّةَ أَنَّ امْرَأَةً هَلَكَ عَنْهَا زَوْجُهَا فَاعْتَدَّتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُو وَعَشْرًا ثُمَّ تَزَوَّجَتْ حِينَ بَنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَي أُمَيَّةَ أَنَّ امْرَأَةً هَلَكَ عَنْهَا زَوْجُهَا فَاعْتَدَّتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُو وَعَشْرًا ثُمَّ تَزَوَّجَتْ حِينَ حَلَّتْ فَمَكَثَتْ عِنْدَ زَوْجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُو وَنِصْفٍ ثُمَّ وَلَدَتْ وَلَدًا تَامًّا فَجَاءَ زَوْجُهَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حَلَّتْ فَمَكَثَتْ عِنْدَ زَوْجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُو وَنِصْفٍ ثُمَّ وَلَدَتْ وَلَدًا تَامًّا فَجَاءَ زَوْجُهَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنْ فَلَكَ لَهُ فَدَعَا عُمَرُ فِي نِسْوَةً مِنْ نِسَاءِ الْجُاهِلِيَّةِ قُدَمَاءَ فَسَأَهُنَّ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَتِ امْرَأَةً وَيُهُ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَدَعَا عُمَرُ فِي نِسُوةً مِنْ نِسَاءِ الْجُاهِلِيَّةِ قُدَمَاءَ فَسَأَهُنَّ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَتِ امْرَأَةً وَيُعَلِي فَلَكَ رَوْجُهَا حِينَ حَمَلَتْ فَأُهُولِيَقَتِ الدِّمَاءُ فَحَشَّ

اصول: عدت کے بعد چھ ماہ کے اندر بچہ جناتو شوہر کاہوگا، چھ ماہ کے بعد نہیں ہوگا امام ابوحینفر کے نزدیک۔

{626} (وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ لَمْ يَثْبُتْ) لِأَنَّا لَمْ نَعْلَمْ بِبُطْلَانِ الْإِقْرَارِ لِاحْتِمَالِ الْحُلُوثِ بَعْدَهُ، وَهَذَا اللَّفْظُ بِإِطْلَاقِهِ يَتَنَاوَلُ كُلَّ مُعْتَدَّةٍ.

{627} (وَإِذَا وَلَدَتْ الْمُعْتَدَّةُ وَلَدًا لَمْ يَقْبُتْ نَسَبُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ بِوِلَادَهِا رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ حَبَلٌ ظَاهِرٌ أَوْ اعْتِرَافٌ مِنْ قِبَلِ الزَّوْجِ فَيَقْبُتُ النَّسَبُ مِنْ غَيْرِ شَهَادَةٍ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: يَقْبُتُ فِي الجُمِيعِ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ) لِأَنَّ الْفِرَاشَ قَائِمٌ غَيْرِ شَهَادَةٍ وَهُوَ مُلْزِمٌ لِلنَّسَبِ وَالْحُاجَةُ إِلَى تَعْيِينِ الْوَلَدِ أَنَّهُ مِنْهَا فَيَتَعَيَّنُ بِشَهَادَةِا كَمَا فِي حَالِ قِيَامِ النِّكَاحِ.

وَلَدُهَا فِي بَطْنِهَا، فَلَمَّا أَصَابَهَا زَوْجُهَا الَّذِي نَكَحَتْ وَأَصَابَ الْوَلَدَ الْمَاءُ تَحَرَّكَ الْوَلَدُ فِي بَطْنِهَا وَكَبِرَ "، فَصَدَّقَهَا عُمَرُ بْنُ اخْطَّابِ فِي وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَقَالَ عُمَرُ فِي: " أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَبْلُغْنِي عَنْكُمَا وَكَبِرَ "، فَصَدَّقَهَا عُمَرُ بْنُ اخْطَّابِ فِي وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَقَالَ عُمَرُ فِي: " أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَبْلُغْنِي عَنْكُمَا إِلَّا حَيْرٌ وَأَخْقَ الْوَلَدَ بِالْأَوَّلِ، (سنن بيهقي، بَابُ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَتَأْتِي بِوَلَدٍ لِأَقَلَّ مِنْ سِتَّةِ إِلَّا حَيْرٌ وَأَخْقَ الْوَلَدَ بِالْأَوَّلِ، هُبِ وَلَدٍ لِأَقَلَ مِنْ أَرْبُع سِنِينَ مِنْ يَوْمِ فِرَاقِهَا الْأَوَّلِ، نمبر 15559)

{627} ﴿627 ﴿ وَلَدَتْ الْمُعْتَدَّةُ وَلَدًا لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ عِنْدَ أَيِي حَنِيفَةً / عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ بَحْتًا فِي دِرْهَمٍ حَتَّى يَكُونَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ، (مصنف عبدالرزاق، بَابٌ: شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ فِي الرَّضَاعِ وَالنُّفَاسِ، نمبر 15419)

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَإِذَا وَلَدَتْ الْمُعْتَدَّةُ وَلَدًا لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ /عَنْ حُذَيْفَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَجَازَ شَهَادَةَ الْقَابِلَةِ، (سنن بيهقي، بَابُ مَا جَاءَ فِي عَدَدِهِنَّ، نمبر 20542)

وجه: (٣)قول التابعى لثبوت وَإِذَا وَلَدَتْ الْمُعْتَدَّةُ وَلَدًا لَمْ يَشْبُتْ نَسَبُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ /عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَالْحُسَنِ، قَالَا: «تَجُوزُ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ فِيمَا لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ»، (مصنف عبدالرزاق، بَابٌ: شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ فِي الرَّضَاعِ وَالنُّفَاسِ، غبر 15423/سنن بيهقي، بَابُ: شَهَادَةُ النِّسَاءِ لَا رَجُلَ مَعَهُنَّ فِي الْوِلَادَةِ، وَعُيُوبُ النِّسَاءِ، غبر 20539)

وجه: (٣) الحديث لثبوت وَإِذَا وَلَدَتْ الْمُعْتَدَّةُ وَلَدًا لَمُ يَثْبُتْ نَسَبُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ /عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحُارِثِ قَالَ: «تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فَجَاءَتِ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنِي قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا، فَأَتَيْتُ النَّبِيَ عَلَيْ، فَقَالَ: وَكُيْفَ وَقَدْ قِيلَ، دَعْهَا عَنْكَ. أَوْ نَحُوهُ، (بخاري شريف، بَابُ شَهَادَةِ الْمُرْضِعَةِ، نمبر 2660) وكَيْفَ وَقَدْ قِيلَ، دَعْهَا عَنْكَ. أَوْ نَحُوهُ، (بخاري شريف، بَابُ شَهَادَةِ الْمُرْضِعَةِ، نمبر 2660) المعتده وقات عدت گزار نے والی تین طرح کی ہوتی ہیں (۱) معتده رجمید (۳) معتده بائد (۳) معتده وقات -

وَلاَّ بِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْعِدَّةَ تَنْقَضِي بِإِقْرَارِهَا بِوَضْعِ الْحُمْلِ، وَالْمُنْقَضِي لَيْسَ بِحُجَّةٍ فَمَسَّتْ الْحَاجَةُ إِلَى الْبَبَاتِ النَّسَبِ ابْتِدَاءً فَيُشْتَرَطُ كَمَالُ الْحُجَّةِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ ظَهَرَ الْحَبَلُ أَوْ صَدَرَ الْإِعْتِرَافُ مِنْ الزَّوْجِ لِأَنَّ النَّسَبَ ثَابِتٌ قَبْلَ الْوِلادَةِ وَالتَّعَيُّنَ يَثْبُتُ بِشَهَادَقِهَا

{628} (فَإِنْ كَانَتْ مُعْتَدَّةً عَنْ وَفَاةٍ فَصَدَّقَهَا الْوَرَثَةُ فِي الْوِلَادَةِ وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى الْوِلَادَةِ أَحَدٌ فَهُوَ ابْنُهُ فِي قَوْظِمْ جَمِيعًا) وَهَذَا فِي حَقِّ الْإِرْثِ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ خَالِصُ حَقِّهِمْ فَيُقْبَلُ فِيهِ تَصْدِيقُهُمْ، فَهُوَ ابْنُهُ فِي قَوْظِمْ جَمِيعًا) وَهَذَا فِي حَقِّ الْإِرْثِ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ خَالِصُ حَقِّهِمْ فَيُقْبَلُ فِيهِ تَصْدِيقُهُمْ، أَمَّا فِي حَقِّ النَّسَبِ هَلْ يَقْبُتُ فِي حَقِّ غَيْرِهِمْ.

قَالُوا: إِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ يَثْبُتُ لِقِيَامِ الْحُجَّةِ وَلِهَذَا قِيلَ: تُشْتَرَطُ لَفْظَةُ الشَّهَادَةِ، وَقِيلَ لَا تُشْتَرَطُ لِأَنَّ الثَّبُوتَ فِي حَقِّهِمْ بِإِقْرَارِهِمْ، وَمَا ثَبَتَ تَبَعًا لَا يُرَاعَى فِيهِ الشَّرَاطُ لِأَنَّ الثَّبُوتَ فِي حَقِّهِمْ بِإِقْرَارِهِمْ، وَمَا ثَبَتَ تَبَعًا لَا يُرَاعَى فِيهِ الشَّرَاطِطُ.

{629} (وَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ لِأَقَلَّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مُنْذُ يَوْمِ تَزَوََّجَهَا لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ) لِأَنَّ الْعُلُوقَ سَابِقٌ عَلَى النِّكَاحِ فَلَا يَكُونُ مِنْهُ

{629} وَهِ اللهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ أَنَّ امْرَأَةً هَلَكَ عَنْهَا زَوْجُهَا فَاعْتَدَّتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ثُمُّ تَزَوَّجَتْ حِينَ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ أَنَّ امْرَأَةً هَلَكَ عَنْهَا زَوْجُهَا فَاعْتَدَّتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ثُمُّ تَزَوَّجَتْ حِينَ حَلَّتْ فَمَكَثَتْ عِنْدَ زَوْجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَنِصْفٍ ثُمُّ وَلَدَتْ وَلَدًا تَامًّا فَجَاءَ زَوْجُهَا عُمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ حَلَّتْ فَمَكَثَتْ عِنْدَ زَوْجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَنِصْفٍ ثُمُّ وَلَدَتْ وَلَدًا تَامًّا فَجَاءَ زَوْجُهَا عُمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ هِي فَذَكَرَ ذَلِكَ فَقَالَتِ الْمُرْأَةِ " هَلَكَ زَوْجُهَا حِينَ حَمَلَتْ فَأُهْرِيقَتِ الدِّمَاءُ فَحَشَّ وَلَدُهَا فِي مِنْهُنَّ: أَنَا أُخْبِرُكَ عَنْ هَذِهِ الْمَرْأَةِ " هَلَكَ زَوْجُهَا حِينَ حَمَلَتْ فَأُهْرِيقَتِ الدِّمَاءُ فَحَشَّ وَلَدُهَا فِي مِنْهُنَّ: أَنَا أُخْبِرُكَ عَنْ هَذِهِ الْمَرْأَةِ " هَلَكَ زَوْجُهَا حِينَ حَمَلَتْ فَأُهْرِيقَتِ الدِّمَاءُ فَحَشَّ وَلَدُهَا فِي بَطْنِهَا، فَلَمَا أَصَابَهَا زَوْجُهَا الَّذِي نَكَحَتْ وَأَصَابَ الْوَلَدَ الْمَاءُ تَكَرَّكَ الْوَلَدُ الْمَاءُ تَكَرَّكَ الْوَلَدُ فِي بَطْنِهَا وَكَبِرَ "، بَطْنِهَا، فَلَمَا أَصَابَهَا زَوْجُهَا الَّذِي نَكَحَتْ وَأَصَابَ الْوَلَدَ الْمَاءُ تَكَرَّكَ الْوَلَدُ فِي بَطْنِهَا وَكَبِرَ "، فَصَدَّقَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَى الْوَلَدَ الْمَاءُ تَكَرَّكَ الْوَلَدَ الْمَاءُ تَكَرَّكَ الْوَلَدُ لِلْ الْوَلَدَ الْمَاءُ تَكَرَّكَ الْوَلَدُ لِلْ الْوَلَدُ الْوَلَدَ الْمَاءُ تَكَرَّكَ الْوَلَدَ الْفَاءُ مَنْ الْخَطْفِي عَنْكُمَا إِلَّا حَيْرُ الْفَاعُ وَلَا عَمْرُ بِنَ الْفَالَ مِنْ الْفَالَ مِنْ الْقَالَ مِنْ الْفَاعُ وَلَوْقَهَا الْأَوْلُ الْمَاءُ فَتَأْتِي بِولَلَهِ لِلْقَالَ مِنْ أَرْبَعَ سِنِينَ مِنْ يَوْمِ فِرَاقِهَا الْأَوْلِ، غَمِر وَكَاقِ الْمُولَةُ وَالْمَلَا أَلُهُ اللَّهُ الْمَلَا أَلُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤَلِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤَلِقُ مَنْ أَنْ الْمُؤَلِ الْمَلْ الْفَالَةُ اللَّهُ الْمُؤْلُ الْمُلُولُ الْمُؤَلِ الْمَاءُ الْمُؤَلِ الْمَاءُ وَلَا الْمَلْعُ الْمَاءُ وَالَالِهُ اللَّهُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْولَدُ الْمُؤْل

وَهِ : (٢)قول الصحابى لثبوت وَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ /أَنَّ عُمَرَ فِي " أَيْ بِامْرَأَةٍ قَدْ وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَهَمَّ بِرَجْمِهَا " فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا فِي فَقَالَ: " لَيْسَ عَلَيْهَا رَجْمٌ " فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا فِي فَقَالَ: " لَيْسَ عَلَيْهَا رَجْمٌ " فَبَلَغَ ذَلِكَ عُلِيًّا فِي فَقَالَ: " لَيْسَ عَلَيْهَا رَجْمٌ " فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ فِي فَقَالَ: " {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ عُمَرَ فِي فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: " {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ لَيْ عَمْرَ فِي عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ فَهَالًا لَا لَهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى المَنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الللْمُولَةُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى الللللّهُ اللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ عَلَى الللللّهُ اللللللّهُ اللللللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ

لغات: الْمُنْقَضِي: خَمْ كرن والا، الحُبَل: حمل، الإِرْثِ: وارث، الْعُلُوقَ: حمل علم رنا،

- (630) (وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْهُ اعْتَرَفَ بِهِ الزَّوْجُ أَوْ سَكَتَ) لِأَنَّ الْفِرَاشَ قَائِمٌ وَالْمُدَّةُ تَامَّةٌ
- {631} (فَإِنْ جَحَدَ الْوِلَادَةَ يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ تَشْهَدُ بِالْوِلَادَةِ حَتَّى لَوْ نَفَاهُ الزَّوْجُ يُلَاعِنُ ) لِأَنَّ النَّسَبَ يَثْبُتُ بِالْفِرَاشِ الْقَائِمِ، وَاللِّعَانُ إِنَّا يَجِبُ بِالْقَذْفِ وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَتِهِ وُجُودُ الْوَلَدِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ بِدُونِهِ
- {632} (فَإِنْ وَلَدَتْ ثُمُّ اخْتَلَفَا فَقَالَ الزَّوْجُ: تَزَوَّجْتُك مُنْذُ أَرْبَعَةٍ وَقَالَتْ هِيَ: مُنْذُ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا وَهُوَ ابْنُهُ) لِأَنَّ الظَّاهِرَ شَاهِدٌ لَهَا فَإِنَّهَا تَلِدُ ظَاهِرًا مِنْ نِكَاحٍ لَا مِنْ سِفَاحٍ وَلَمْ يَذْكُرْ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا وَهُوَ عَلَى الْإِخْتِلَافِ. الْإِسْتِحْلَافَ وَهُوَ عَلَى الْإِخْتِلَافِ.
- {633} (وَإِنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ إِذَا وَلَدْت وَلَدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَشَهِدَتْ امْرَأَةٌ عَلَى الْوِلَادَةِ لَمْ تَطْلُقُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: تَطْلُقُ) لِأَنَّ شَهَادَتَهَا حُجَّةٌ فِي ذَلِكَ
- شَهْرًا فَسِتَّةُ أَشْهُرٍ حَمْلُهُ حَوْلَيْنِ تَمَامٌ لَا حَدَّ عَلَيْهَا أَوْ قَالَ: لَا رَجْمَ عَلَيْهَا " قَالَ: " فَحَلَّى عَنْهَا ثُمَّ وَلَدَتْ، (سنن بييهقي، بَابُ مَا جَاءَ فِي أَقَلِ الْحُمْلِ، نمبر 15549)
- {630} وجه: (١) الحديث لثبوت وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْهُ اعْتَرَفَ بِهِ الرَّوْجُ / فَقَالَ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَاحْتَجِبِي عَنْهُ يَا سَوْدَةُ، (سنن ابوداود، بَابُ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، غَبر 2273)
- {631} وَهِ الْمُوْلَةُ وَاحِدَةٍ تَشْهَدُ بِالْوِلَادَةَ يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ تَشْهَدُ بِالْوِلَادَةِ حَى الْوِلَادَةَ يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ تَشْهَدُ بِالْوِلَادَةِ حَتَى لَوْ نَفَاهُ اللّهِ عَلَيْهِ أَجَازَ شَهَادَةَ الْقَابِلَةِ، (سنن بيهقي، حَتَى لَوْ نَفَاهُ الزَّوْجُ يُلَاعِنُ / عَنْ حُذَيْفَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ أَجَازَ شَهَادَةَ الْقَابِلَةِ، (سنن بيهقي، بَابُ مَا جَاءَ فِي عَدَدِهِنَّ، غبر 20542)
- {633} وَهِ (1) قول التابعى لثبوت وَإِنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ إِذَا وَلَدْت وَلَدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَشَهِدَتْ الْمُرَأَةُ عَلَى الْوِلَادَةِ/ عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَالْحُسَنِ، قَالَا: «تَجُوزُ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ فِيمَا لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ»، (مصنف عبدالرزاق، بَابٌ: شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ فِي الرَّضَاعِ وَالنُّفَاسِ، غبر 15423/سنن بلبُ: شَهَادَةُ النِّسَاءِ لَا رَجُلَ مَعَهُنَّ فِي الْوِلَادَةِ، وَعُيُوبُ النِّسَاءِ، غبر 20539) بيهقي، بَابُ: شَهَادَةُ النِّسَاءِ لَا رَجُلَ مَعَهُنَّ فِي الْوِلَادَةِ، وَعُيُوبُ النِّسَاءِ، غبر 20539)
- وجه: (٢) الحديث لثبوت وَإِنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ إِذَا وَلَدْت وَلَدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ /عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «لَا لَعُلَاتُ:اعْتَرَفَ: اقرار كرنا، الْفِرَاشَ: مراديوى، نَفَاهُ: نَفَى كُرنا، يُلَاعِنُ: لعان كُرنا، سِفَاح: زنا،

. قَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «شَهَادَةُ النِّسَاءِ جَائِزَةٌ فِيمَا لَا يَسْتَطِيعُ الرِّجَالُ النَّظَرَ إلَيْهِ» وَلِأَنَّهَا لَمَّا قَبِلَتْ فِي الْوِلَادَةِ تَقْبَلُ فِيمَا يَبْتَنِي عَلَيْهَا وَهُوَ الطَّلَاقُ وَلِأَيِي حَنِيفَةَ أَنَّهَا ادَّعَتْ الْوِلَادَةِ فَلَا تَظْهَرُ فِي حَقِّ الْوِلَادَةِ فَلَا تَظْهَرُ فِي حَقِّ الْوِلَادَةِ فَلَا تَظْهَرُ فِي حَقِّ الطَّلَاقِ لِأَنَّهُ يَنْفَكُ عَنْهَا اللَّهُ لِأَنَّهُ مَنْفَكُ عَنْهَا

{634} (وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ قَدْ أَقَرَّ بِالْحَبَلِ طَلُقَتْ مِنْ غَيْرِ شَهَادَةٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا تُشْتَرَطُ شَهَادَةُهُ الْقَابِلَةِ) لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ حُجَّةٍ لَدَعْوَاهَا الْحِنْثَ، وَشَهَادَتُهَا حُجَّةٌ فِيهِ عَلَى مَا بَيَّنَا. وَلَهُ أَنَّ الْإِقْرَارَ بِالْحَبَلِ إِقْرَارٌ بِمَا يُفْضِي إِلَيْهِ وَهُوَ الْوِلَادَةُ، وَلِأَنَّهُ أَقَرَّ بِكَوْنِهَا مُؤْتَمَنَةٌ فَيُقْبَلُ قَوْلُهَا فِي رَدِّ الْأَمَانَةِ.

{635} قَالَ (وَأَكْثَرُ مُدَّةِ الْحُمْلِ سَنَتَانِ) لِقَوْلِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - الْوَلَدُ لَا يَبْقَى فِي اللَّهُ عَنْهَا - الْوَلَدُ لَا يَبْقَى فِي النَّهُ عَنْهَا مِوْلَا مِعْزَلِ الْبَطْنِ أَكْثَرَ مِنْ سَنَتَيْنِ وَلَوْ بِظِلِّ مِعْزَلٍ

تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ إِلَّا عَلَى مَا لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ إِلَّا هُنَّ مِنْ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ، وَمَا يُشْبِهُ ذَلِكَ مِنْ حَوْرَاتِ النِّسَاءِ، وَمَا يُشْبِهُ ذَلِكَ مِنْ حَوْرُاتِ النِّسَاءِ، وَمَا يُشْبِهُ ذَلِكَ مِنْ حَمْلِهِنَّ وَحَيْضِهِنَّ،(مصنف عبدالرزاق، بَابٌ: شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ فِي الرَّضَاعِ وَالنُّفَاسِ،1542/سنن بيهقي، بَابُ: شَهَادَةُ النِّسَاءِ لَا رَجُلَ مَعَهُنَّ فِي الْوِلَادَةِ، وَعُيُوبُ النِّسَاءِ،غبر 20539)

وجه: (٣) الحديث لثبوت وَإِنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ إِذَا وَلَدْت وَلَدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ /عَنْ حُذَيْفَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ أَجَازَ شَهَادَةَ الْقَابِلَةِ، (سنن بيهقي، بَابُ مَا جَاءَ فِي عَدَدِهِنَّ، غَبر 20542)

وجه: (٣)قول التابعى لثبوت وَإِنْ قَالَ لِإمْرَأَتِهِ إِذَا وَلَدْت وَلَدًا فَأَنْتِ /عَنِ الْحُسَنِ قَالَ: «تَجُوزُ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ وَحْدَهَا فِي الْاسْتِهْلَالِ (عبدالرزاق، بَابٌ: شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ فِي الرَّضَاعِ وَالنُّفَاسِ، 15424) شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ فِي الرَّضَاعِ وَالنُّفَاسِ، 15424) وَحُدَهَا فِي الرِسْتِهْلَالِ (عبدالرزاق، بَابُ مُدَّةِ الْحُمْلِ سَنَتَانِ / عَنْ عَائِشَةَ رَبُّ قَالَتْ: " {635} وَجُه: (١)قول الصحابية لثبوت وَأَكْثَرُ مُدَّةِ الْحُمْلِ سَنَتَانِ / عَنْ عَائِشَة رَبُّ قَالَتْ: " مَا تَزِيدُ الْمَرْأَةُ فِي الْحُمْلِ عَلَى سَنتَيْنِ وَلَا قَدْرَ مَا يَتَحَوَّلُ ظِلُّ عُودِ الْمِغْزَلِ، (سنن بيهقي، بَابُ مَا تَزِيدُ الْمَرْأَةُ فِي الْحُمْلِ ، غير 15552) جَاءَ فِي أَكْثَر الْحُمْل ، غير 15552)

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَأَكْثَرُ مُدَّةِ الْحُمْلِ سَنَتَانِ / عَنْ عُمَرَ، أَنَّهُ رُفِعَتْ لَهُ امْرَأَةٌ قَدْ غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا سَنَتَيْنِ فَجَاءَ وَهِيَ حُبْلَى فَهَمَّ عُمَرُ بِرَجْمِهَا، فَقَالَ لَهُ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ يَكُ لَكَ السَّبِيلُ عَلَيْهَا فَلَيْسَ لَكَ السَّبِيلُ عَلَى مَا فِي بَطْنِهَا،

لغات: ادَّعَتْ الْحِنْثَ: حانث بون كادعوى كرنا، مُؤْتَمَنَةُ: امانت دار، ظِلِّ مِغْزَلٍ: تَكَلَّ كَ سابير كي بقدر،

{636} (وَأَقَلُّهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ) إِلِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْرًا} [الأحقاف: 15]

فَتَرَكَهَا عُمَرُ حَتَّى وَلَدَتْ غُلَامًا قَدْ نَبَتَتْ ثَنَايَاهُ، فَعَرَفَ زَوْجُهَا شَبَهَهُ بِهِ، قَالَ عُمَرُ: «عَجَزَ النِّسَاءُ أَنْ يَلِدْنَ مِثْلَ مُعَاذِ، لَوْلَا مُعَاذٌ هَلَكَ عُمَرُ،(مصنف عبدالرزاق، بَابُ الَّتِي تَضَعُ لِسَنَتَيْنِ،غبر 13454/سنن بيهقي، بَابُ مَا جَاءَ فِي أَكْثَرِ الْحُمْلِ،غبر 15558)

{636} ﴿636} ﴿ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ (سورة الاحقاف46، ايت نمبر 15)

وجه: (٢)أية لثبوت وَأَقَلُّهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ / وَفِصَلْلُهُ و فِي عَامَيْنِ (سورة لقمان 31 ،ايت نمبر 14)

وجه: (٣)أية لثبوت وَأَقَلُهُ سِتَّهُ أَشْهُرٍ \ ﴿ وَٱلْوَالِدَاثُ يُرْضِعْنَ أُولَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ (سورةالبقرة 2،ايت نمبر 235)

وَهِ اللّهُ وَهَمّ اللّهُ وَاللّهُ وَالْوَالِدَاتُ وَاقَلُهُ سِتّهُ أَشْهُو اللّهُ عَمَرَ فِي " أَيْ بِامْرَأَةٍ قَدْ وَلَدَتْ لِسِتّةِ أَشْهُو فَهَمّ بِرَجْهَا " فَجَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا فِي فَقَالَ: " لَيْسَ عَلَيْهَا رَجْمٌ " فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ فَيْ فَقَالَ: {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمّ الرَّصَاعَةً} فَارُسَلَ إِلَيْهِ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمّ الرَّصَاعَةً} وَاللّهَ وَقَالَ: {وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ} [الأحقاف: 15] ثَلَاتُونَ شَهْرًا فَسِتّةُ أَشْهُو حَمْلُهُ وَفِصَالُهُ وَفِصَالُهُ وَفِصَالُهُ وَفِصَالُهُ وَعَمْ عَلَيْهَا " قَالَ: " فَخَلَّى عَنْهَا ثُمُّ وَلَدَتْ، (سنن بييهقي، عَلْهُ بَعْ وَلَكَ بَيْهَا أَوْ قَالَ: لا رَجْمَ عَلَيْهَا " قَالَ: " فَخَلَّى عَنْهَا ثُمُّ وَلَدَتْ، (سنن بييهقي، بَابُ الَّتِي تَضَعُ لِسِتَّةِ أَشْهُو بَكُولَ الْحَمْنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: رُفِعَتْ إِلَى عُمْمَانَ الْمُولِ الْعَلَى عَنْهَا أَوْ فَكَلَ الْمُؤَلِّ الْمُؤَلِّ وَلَكَتْ الرَّاقَ، بَابُ الَّتِي تَضَعُ لِسِتَّةِ أَشْهُو فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِذَا أَتَمَّتِ الرَّضَاعَ كَانَ الْحُمْلُ سِتَّةً أَشْهُو فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِذَا أَتَمَّتِ الرَّضَاعَ كَانَ الْحُمْلُ سِتَّةً أَشْهُو فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَاسٍ: إِذَا أَتَمَّتِ الرَّضَاعَ كَانَ الْحُمْلُ سِتَّةً أَشْهُو مَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا} [الأحقاف: 15] فَإِذَا أَتَمَّتِ الرَّضَاعَ كَانَ الْحُمْلُ سِتَةً أَشْهُو مَالًا الْمُعْرَاقُ لَوْلَ الْمُعْرَاقُ لَوْلَ الْمُعْلِقَةً أَشْهُو مِنْ الْمُؤْلُونَ شَهُوا لِي اللّهُ وَلَا الْمُعْلِ اللّهُ الْمُؤْلُونُ شَهُوا لِي الْمُعْرِاقِ الْمُعْرَاقِ الْمُعْرَاقُ لَلْمُ الْمُؤْلُولُ الْمُعْرِاقُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُعْرِلُ اللّهُ الْمُؤْلُ الْمُلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ اللّهُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ اللّهُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ

لغات: اگرعدت کے چھواہ کے اندر بچہ پیداہوتو یہ سمجھاجائے گاحمل پہلے کا ہے کیونکہ کم از کم حمل کی مدت چھ ماہ ہے. ثُمُّ قَالَ {وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ} [لقمان: 14] فَبَقِيَ لِلْحَمْلِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ لِ وَالشَّافِعِيُّ يُقَدِّرُ الْأَكْثَرَ بِأَرْبَعِ سِنِينَ، وَالْحُبَّةُ عَلَيْهِ مَا رَوَيْنَاهُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا قَالَتُهُ شَمَاعًا إِذْ الْعَقْلُ لَا يَهْتَدِي إِلَيْهِ. بَأَرْبَعِ سِنِينَ، وَالْحُبَّةُ عَلَيْهِ مَا رَوَيْنَاهُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا قَالَتُهُ شَمَاعًا إِذْ الْعَقْلُ لَا يَهْتَدِي إِلَيْهِ. وَمَنْ تَزَوَّجَ أَمَةً فَطَلَّقَهَا ثُمُّ اشْتَرَاهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِوَلَدٍ لِأَقَلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مُنْذُ يَوْمِ الشَّيَرَاهَا لَوْمَهُ وَإِلَّا لَمْ يَلْوَمُهُ وَإِلَّا لَمْ يَلْوَمُهُ وَإِلَّا لَمْ يَلْوَمُهُ وَإِلَّا لَمْ يَلْوَمُهُ وَإِلَّا لَمُ يَلْوَمُهُ وَإِلَّا لَمُ يَلُومُ الْحَدِثُ إِلَى أَقْرَبِ وَقْتِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ دَعْوَةٍ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ وَاحِدًا بَائِنَاأَوْخُلْعًا أَوْرَجْعِيَّا،أَمَّاإِذَا كَانَ الْثَنَيْنِ يَثْبُتُ النَّسَبُ إِلَى مَا قَبْلَهُ، لِأَنَّهَا لَا يَعْلَ بِالشِّرَاءِ. وَلَدُ فَهُو مِنِي فَشَهِدَتْ عَلَى الْوِلَادَةِ امْرَأَةٌ فَهِيَ أُمُّ الطَّلَاقِ لِأَنَّهَا حُرِّمَتْ عَلَيْهِ حُرْمَةً غَلِيظَةَفَلَا يُضَافُ الْعُلُوقُ إِلَّا إِلَى مَا قَبْلَهُ، لِأَنَّهَا لَا يَعِلُ بِالشِّرَاءِ. وَلَكَ بِشَهَادَةِ الْقَالِلَةِ بِالْإِجْمَاعِ. وَلَكُ فَهِي الْمُرَاقُةُ فَهِيَ أُمُّ الْعُلُولُ إِلَّا إِلْمَا وَلَكُ فَهُ مَن الْوَلَدِ، وَيَعْبُتُ ذَلِكَ بِشَهَادَةِ الْقَالِلَةِ بِالْإِجْمَاعِ. وَلَكَ يَشَعَلُولُ الْعُلُولُ وَقَالَتْ أَنَا امْرَأَتُهُ فَهِيَ امْرَأَتُهُ وَهُو مِنَ فَقَالَتُ أَنَا امْرَأَتُهُ فَهِيَ امْرَأَتُهُ وَهُو وَالَكُ إِلَى الْمُؤَلِّ وَقَالَتْ أَنَا امْرَأَتُهُ فَهِيَ امْرَأَتُهُ وَهُو وَالْمَامِ وَقَالَتْ أَنَا امْرَأَتُهُ فَهِيَ امْرَأَتُهُ وَهُو الْمُؤْلِقُ وَالْمَامِ وَقَالَتْ أَنَا امْرَأَتُهُ فَهِيَ امْرَأَتُهُ وَهُو الْعُلُولُ وَقَالَتْ أَنَا امْرَأَتُهُ وَهُو الْمُؤْلُولُ وَالْكُومِ وَقَالَتْ أَنَا امْرَأَتُهُ وَالْمَامِ وَقَالَتْ أَنَا امْرَأَتُهُ وَالَالُولُ الْمَالُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُعَلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُع

٢٩٤٠: (١)قول التابعى لثبوت وَأَقَلُّهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ /نا الْمُبَارَكُ بْنُ مُجَاهِدٍ قَالَ: " مَشْهُورٌ عِنْدَنَا امْرَأَةُ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ تَحْمِلُ وَتَضَعُ فِي أَرْبُعِ سِنِينَ وَكَانَتْ تُسَمَّى حَامِلَةَ الْفِيلِ "،(سنن بيهقي، بَابُ مَا جَاءَ فِي أَكْثَرِ الْحُمْل،نمبر 15554)

وجه: (٢)قول التابعى لثبوت وَأَقَلُّهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ /بَيْنَمَا مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ يَوْمًا جَالِسٌ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا يَحْيَى ادْعُ لِامْرَأَةٍ حُبْلَى مُنْذُ أَرْبَعِ سِنِينَ .... حَتَّى طَلَعَ الرَّجُلُ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ عَلَى رَقَبَتِهِ غُلَامٌ جَعْدٌ قَطَطٌ ابْنُ أَرْبَعِ سِنِينَ قَدِ اسْتَوَتْ أَسْنَانُهُ مَا قُطِعَتْ أَسْرَارُهُ، (سنن بيهقي، بَابُ مَا جَاءَ فِي أَكْثَرِ الْحُمْلِ، نمبر 15557)

{637} وجه: (١)أية لشوت وَمَنْ تَزَوَّجَ أَمَةً فَطَلَّقَهَا ثُمَّ اشْتَرَاهَا / ﴿ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزُواجِهِمُ أَوْ مَا مَلَكَتُ أَيْمَنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ (سورة المومنون 23،ايت نمبر 6)

وجه: (٢)أية لثبوت وَمَنْ تَزَوَّجَ أَمَةً فَطَلَّقَهَا ثُمَّ اشْتَرَاهَا ﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ۗ (سورةالبقرة 2،ایت نمبر 230)

اصول: اگر آقانے اپنی باندی سے کہا کہ اگر ترے پیٹ میں بچہ ہے تومیر اہے پھر ایک دایہ نے گواہی دے دی تواقر ار معتبر سمجھاجائے گااور نسب بھی ثابت ہوگا۔

وَفِي النَّوَادِرِ جُعِلَ هَذَا جَوَابُ الِاسْتِحْسَانِ، وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَكُونَ لَهَا الْمِيرَاثُ لِأَنَّ النَّسَبَ كَمَا يَثْبُتُ بِالنِّكَاحِ الصَّحِيحِ يَثْبُتُ بِالنِّكَاحِ الْفَاسِدِ وَبِالْوَطْءِ عَنْ شُبْهَةٍ وَعِلْكِ الْيَمِينِ، فَلَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ إِقْرَارًا بِالنِّكَاحِ.

وَجْهُ الْإَسْتِحْسَانِ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيمَا إِذَا كَانَتْ مَعْرُوفَةً بِالْحُرِّيَّةِ وَبِكُوْفِهَا أُمَّ الْغُلَامِ وَالنِّكَاحُ الصَّحِيحُ هُوَ الْمُتَعَيِّنُ لِذَلِكَ وَضْعًا وَعَادَةً

{640} (وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّهَا حُرَّةٌ فَقَالَتْ الْوَرَثَةُ أَنْتِ أُمُّ وَلَدٍ فَلَا مِيرَاثَ لَهَا) لِأَنَّ ظُهُورَ الْحُرِّيَّةِ بِاعْتِبَارِ الدَّارِ حُجَّةٌ فِي دَفْعِ الرِّقِّ لَا فِي اسْتِحْقَاقِ الْمِيرَاثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اصول: عام حالات میں تکانے سے مراد تکان صحیح بی ہو گا۔

ا صول: اگر کسی عورت سے متعلق مشہور نہ ہو کہ بید ام ولد ہے یا نہیں، پھر کسی نے کہا کہ تم مرنے والی کی ام ولد ہوتو وہ عورت وارث نہیں ہوگی، کیونکہ عام طور پر دار اسلام میں لوگ آزاد ہوتے ہیں۔

## بَابُ الْوَلَدِ مَنْ أَحَقُّ بِهِ

[641] (وَإِذَا وَقَعَتْ الْفُرْقَةُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ فَالْأُمُّ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ) لِلْمَا رُوِيَ «أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وِعَاءً وَحِجْرِي لَهُ حِوَاءً وَثَدْيِي لَهُ سِقَاءً وَزَعَمَ أَبُوهُ أَنَّهُ رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وِعَاءً وَحِجْرِي لَهُ حِوَاءً وَثَدْيِي لَهُ سِقَاءً وَزَعَمَ أَبُوهُ أَنَّهُ يَنْزِعُهُ مِنِي، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَتَزَوَّجِي» لِهِ لِأَنَّ الْأُمَّ أَشْفَقُ وَأَقْدُرُ يَنْزِعُهُ مِنِي، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَتَزَوَّجِي» لِهِ لِأَنَّ الْأُمَّ أَشْفَقُ وَأَقْدُرُ عَلَى الْحُضَانَةِ فَكَانَ الدَّفْعُ إِلَيْهَا أَنْظَرَ، ٣ وَإِلَيْهِ أَشَارَ الصِّدِيقُ بِقَوْلِهِ: رِيقُهَا خَيْرٌ لَهُ مِنْ شَهْدٍ وَعَسَلٍ عِنْدَكَ يَا عُمَرُ، قَالَهُ حِينَ وَقَعَتْ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ وَالصَّحَابَةُ حَاضِرُونَ مُتَوَافِرُونَ وَعَسَلٍ عِنْدَكَ يَا عُمَرُ، قَالَهُ حِينَ وَقَعَتْ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ وَالصَّحَابَةُ حَاضِرُونَ مُتَوَافِرُونَ

{641} وَعَتْ الْفُرْقَةُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ فَالْأُمُّ أَحَقُ بِالْوَلَدِ / عَنْ جَدِّهِ عَلْهُمُ أَحَقُ بِالْوَلَدِ / عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وِعَاءً، وَثَدْيِي لَهُ سِقَاءً، وَحِجْرِي لَهُ حِوَاءً، وَإِنَّ أَبَاهُ طَلَّقَنِي، وَأَرَادَ أَنْ يَنْتَزِعَهُ مِنِي، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ: «أَنْتِ سِقَاءً، وَحِجْرِي لَهُ حِوَاءً، وَإِنَّ أَبَاهُ طَلَّقَنِي، وَأَرَادَ أَنْ يَنْتَزِعَهُ مِنِي، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْ: «أَنْتِ أَحَقُ بِالْوَلَدِ، غبر 2276)
أَحَقُ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي»، (سنن ابوداود، بَابُ مَنْ أَحَقُ بِالْوَلَدِ، غبر 2276)

وجه: (٢)أية لثبوت وَإِذَا وَقَعَتْ الْفُرْقَةُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ فَالْأُمُّ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ / ﴿ وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْكَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةُ (سورةالبقرة 2،ايت نمبر 233)

٢ و ٩ أَن الزَّوْجَيْنِ فَالْأُمُّ أَحَقُ بِالْوَلَدِ / قَالَ: ﴿ وَقَعَتْ الْفُرْقَةُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ فَالْأُمُّ أَحَقُ بِالْوَلَدِ / قَالَ: خَاصَمَ عُمَرُ أُمَّ عَاصِمٍ فِي عَاصِمٍ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَضَى لَمَا بِهِ مَا لَمْ يَكْبَرْ أَوْ يَتَزَوَّجْ، فَيَخْتَارُ لِنَفْسِهِ، قَالَ: «هِيَ أَعْطَفُ، وَأَلْطَفُ، وَأَرْقُ، وَأَرْضَى، وَأَرْحَمُ، (مصنف ابن ابي شيبه، مَا قَالُوا فِي الرَّجُلِ قَالَتُ الْمَرَأَتَهُ وَلَمَا وَلَدٌ صَغِيرٌ، 19114)

٣ و ٩ أَنَّ الْأُوْجَيْنِ فَالْأُمُّ أَحَقُ بِالْوَلَدِ / أَنَّ عُمَرَ الْفُرْقَةُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ فَالْأُمُّ أَحَقُ بِالْوَلَدِ / أَنَّ عُمَرَ الْخُطَّابِ طَلَّقَ أُمَّ عَاصِمٍ، ثُمَّ أَتَاهَا عَلَيْهَا وَفِي حِجْرِهَا عَاصِمٌ، فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْهَا، فَتَجَاذَبَاهُ بَنْ الْخُطَّابِ طَلَّقَ أُمَّ عَاصِمٍ، ثُمَّ أَتَاهَا عَلَيْهَا وَفِي حِجْرِهَا عَاصِمٌ، فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْهَا، فَتَجَاذَبَاهُ بَيْنَهُمَا حَتَّى بَكَى الْغُلَامُ، فَانْطَلَقَا إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: «يَا عُمَرُ، مَسْحُهَا، وَحِجْرُهَا، وَحِجْرُهَا، وَرِجُمُهَا حَتَّى بَكَى الْغُلَامُ، فَانْطَلَقَا إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: «يَا عُمَرُ، مَسْحُهَا، وَحِجْرُهَا، وَرِجُرُهَا، وَرِجُوهُا خَيْرٌ لَهُ مِنْكَ حَتَّى يَشِبَّ الصَّبِيُّ، فَيَخْتَارَ، ( مصنف ابن شيبه، مَا قَالُوا فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ الْمُؤَاتَةُ وَلَمَا وَلَدٌ صَغِيرٌ، غَبر 1912)

اَحْهَ: (٢) الحديث لثبوت وَإِذَا وَقَعَتْ الْفُرْقَةُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ فَالْأُمُّ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ / أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخُطَّابِ فَي حِينَ خَاصَمَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَي ابْنِهِ، فَقَضَى بِهِ أَبُو بَكْرٍ فَي لِأُمِّهِ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ الْخُطَّابِ فَي حِينَ خَاصَمَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَي ابْنِهِ، فَقَضَى بِهِ أَبُو بَكْرٍ فَي لِأُمِّهِ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ الْخُطَّابِ فَي الْفَرْقَ عَلَى اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ عَلَى اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ اللّهُ وَاللّهُ اللهُ ال

{642} (وَالنَّفَقَةُ عَلَى الْأَبِ) عَلَى مَا نَذْكُرُ (وَلَا تُجْبَرُ الْأُمُّ عَلَيْهِ) لِأَنَّهَا عَسَتْ تَعْجِزُ عَنْ الْخُضَانَةِ

{643} (فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ أُمُّ فَأُمُّ الْأُمِّ أَوْلَى مِنْ أُمِّ الْأَبِ وَإِنْ بَعُدَتْ) لِأَنَّ هَذِهِ الْوِلَايَةَ تُسْتَفَادُ مِنْ قِبَلِ الْأُمَّهَاتِ

{644} (فَإِنْ لَمْ تَكُنْ أُمَّ الْأُمِّ فَأُمُّ الْأَبِ أَوْلَى مِنْ الْأَخَوَاتِ) لِأَنَّهَا مِنْ الْأُمَّهَاتِ، وَلِهَذَا تَحَرَّزَ مِيرَاثُهُنَّ السُّدُسُ وَلِأَنَّهَا أَوْفَرُ شَفَقَةً لِلْولَادِ

رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: " لَا تُولَهْ وَالِدَةٌ عَنْ وَلَدِهَا، (سنن بيهقي، بَابُ الْأُمِّ تَتَزَوَّجُ فَيَسْقُطُ حَقُّهَا مِنْ حَضَانَةِ الْوَلَدِ وَيَنْتَقِلُ إِلَى جَدَّتِهِ، غبر 15767/مؤطاامام مالك رواية يحي ، مَا جَاءَ فِي الْمُؤَنَّثِ مِنْ الرَّجَالِ وَمَنْ أَحَقُّ بِالْوَلَدِغبر 2838)

{642} وَهِهِ: (١)أية لثبوت وَالنَّفَقَةُ عَلَى الْأَبِ /﴿ وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةُ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسُوتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ لَا كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةُ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسُوتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ لَا كَامِلُودُ لَهُ وَيُولِدَهُ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ تُكَلَّفُ نَفْسُ إِلَّا وُسْعَهَأَ لَا تُضَارَّ وَلِدَةُ يُولَدِهَا وَلَا مَوْلُودُ لَّهُ و بِوَلَدِهَ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَاللَّهُ ﴿ (سورة البقرة 2، ايت غبر 233)

{643} وَهِ (1) قول الصحابى لثبوت فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ أُمُّ فَأُمُّ الْأُمِّ أَوْلَى /أَنَّ عُمَر، ﴿ مُلَقَ أُمُّ عَاصِمٍ، فَكَانَ فِي حِجْرِ جَدَّتِهِ، فَخَاصَمْتُهُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ ﴿ فَيَ فَقَضَى أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ مَعَ جَدَّتِهِ، وَالنَّفَقَةُ عَلَى عُمَرَ ﴿ مُ وَقَالَ: هِيَ أَحَقُّ بِهِ، (سنن بيهقي، بَابُ الْأُمِّ تَتَزَوَّجُ فَيَسْقُطُ حَقُّهَا مِنْ حَصَانَةِ الْوَلَدِ وَيَنْتَقِلُ إِلَى جَدَّتِهِ، غبر 15766)

وجه: (٢) الحديث لثبوت فَإِنْ لَمُ تَكُنْ لَهُ أُمُّ فَأُمُّ الْأُمِّ أَوْلَى /عَنِ الْبَرَاءِ فَيَ قَالَ: «اعْتَمَرَ النَّبِيُّ فِي قَالَ: «اعْتَمَرَ النَّبِيُّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ....فَقَضَى هِمَا النَّبِيُ عَلَيْ لِخَالَتِهَا، وَقَالَ: الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ، (بخاري شريف، بَابُ: كَيْفَ يُكْتَبُ هَذَا مَا صَالَحَ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ وَفُلَانُ بْنُ فُلَانٍ وَإِنْ لَمٌ يَنْسُبُهُ إِلَى قَبِيلَتِهِ كَيْفَ يُكْتَبُ هَذَا مَا صَالَحَ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ وَفُلَانُ بْنُ فُلَانٍ وَإِنْ لَمْ يَنْسُبُهُ إِلَى قَبِيلَتِهِ أَوْنَسَبِهِ، غَبر 2699/سنن ابوداود، بَابُ مَنْ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ. غبر 2278)

 {645} (فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ جَدَّةٌ فَالْأَحَوَاتُ أَوْلَى مِنْ الْعَمَّاتِ وَاخْالَاتِ) لِأَنَّهُنَ بَنَاتُ الْأَبَوَيْنِ وَلِهَذَا قُدِّمْنَ فِي الْمِيرَاثِ. وَفِي رِوَايَةِ الْحَالَةِ أَوْلَى مِنْ الْأُحْتِ لِأَبِ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلِهَذَا قُدِّمْنَ فِي الْمِيرَاثِ. وَفِي رِوَايَةِ الْحَالَةِ أَوْلَى مِنْ الْأُحْتِ لِأَبِ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «الْحَالَةُ وَالِدَةٌ» وَقِيلَ فِي قَوْله تَعَالَى {وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ} [يوسف: 100] أَنَّهَا كَانَتْ خَالَتَهُ لَمْ (وَتُقَدَّمُ الْأُخْتُ لِأَبٍ وَأُمِّ) لِأَنَّهَا أَشْفَقُ لِ (ثُمُّ الْأُخْتُ مِنْ الْأُمْ ثُمَّ الْأُمْ ثُمَّ الْأُخْتُ مِنْ الْأَمْ فَلُ لَا الْأَخْتُ مِنْ الْأَمْ لِلْ الْأَمْ لِلْ الْأَمْ لِلْ الْأَمْ لِلْ الْأَمْ لِلْ اللَّهُ عَلَى الْعَمَّاتِ) تَرْجِيحًا لِقَرَابَةِ الْأُمِّ لِل (ثُمُّ الْعُمَّاتُ يَنْزِلْنَ كَمَا نَزِلْنَ الْأَخَوَاتُ) مَعْنَاهُ تَرْجِيحُ ذَاتِ قَرَابَتَيْنِ ثُمُّ قَرَابَةِ الْأُمِّ لِ (ثُمُّ الْعُمَّاتُ يَنْزِلْنَ كَمَا نَزِلْنَ الْأَخَوَاتُ) مَعْنَاهُ تَرْجِيحُ ذَاتِ قَرَابَتَيْنِ ثُمُّ قَرَابَةٍ الْأُمِّ لِ (ثُمُّ الْعُمَّاتُ يَنْزِلْنَ كَمَا نَزِلْنَ الْأَخَوَاتُ) مَعْنَاهُ تَرْجِيحُ ذَاتِ قَرَابَتَيْنِ ثُمُّ قَرَابَةٍ الْأُمِّ لِ (ثُمُّ الْعُمَّاتُ يَنْزِلْنَ كَمَا نَزِلْنَ الْأَخْوَاتُ) مَعْنَاهُ تَرْجِيحُ ذَاتِ قَرَابَتَيْنِ ثُمُّ قَرَابَةٍ الْأُمِّ لِ (ثُمُّ الْعُمَّاتُ يَنْزِلْنَ

الْوَلَدُ مَعَ جَدَّتِهِ، وَالنَّفَقَةُ عَلَى عُمَرَ ﴿ فَيَ اللَّهُ ، وَقَالَ: هِيَ أَحَقُ بِهِ، (سنن بيهقي، بَابُ الْأُمِّ تَتَزَوَّجُ فَيَسْقُطُ حَقُّهَا مِنْ حَضَانَةِ الْوَلَدِ وَيَنْتَقِلُ إِلَى جَدَّتِهِ، غبر 15766)

{645} وجه: (١) الحديث لثبوت فإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ جَدَّةٌ فَالْأَخَوَاتُ أَوْلَى مِنْ الْعَمَّاتِ وَالْحَالَاتِ الْبَرَاءِ فَي قَالَ: «اعْتَمَرَ النَّبِيُ عَلَي فِي ذِي الْقَعْدَةِ... فَخَرَجَ النَّبِيُ عَلَيْ، فَتَبِعَتْهُمُ ابْنَةُ حَمْزَةَ: يَا عَمّ، فَتَنَاوَهَا عَلِيٌ فَأَخَذَ بِيَدِهَا، وَقَالَ لِفَاطِمَةَ عليها السلام: دُونَكِ ابْنَةَ عَمِّكِ حَمَلَتْهَا، فَاخْتَصَمَ فِيهَا عَلِيٌ وَزَيْدٌ وَجَعْفَرٌ، فَقَالَ عَلِيٌّ: أَنَا أَحَقُ هِا، وَهِي ابْنَةُ عَمِّي، وَقَالَ جَعْفَرٌ: ابْنَةُ عَمِّي وَخَالتُهَا تَعْتِي، وَقَالَ زَيْدٌ: ابْنَةُ أَخِي، فَقَضَى هِا النَّبِيُ عَلَي لِخَالِتِهَا، وَقَالَ: الْحَالَةُ بِمِنْزِلَةِ عَمِّي وَخَالتُهَا تَعْتِي، وَقَالَ زَيْدٌ: ابْنَةُ أَخِي، فَقَضَى هِا النَّبِي عَلَي لِخَالِتِهَا، وَقَالَ: الْحَالَةُ بِمِنْزِلَةِ عَمِّي وَخَالتُهَا تَعْتِي، وَقَالَ زَيْدٌ: ابْنَةُ أَخِي، فَقَضَى هِا النَّبِي عَلَي فَالَانِ وَفَالَ: الْحَالَةُ بِمِنْزِلَةِ عَمِّي وَخَالتُهَا تَعْتِي، وَقَالَ: الْخَالَةُ بَعْزُلِةِ عَمِّي وَخَالتُهَا تَعْتِي، وَقَالَ: الْخَالَةُ بَعْزُلِةِ عَمِّي وَخَالتُهَا تَعْتِي، وَقَالَ زَيْدٌ: ابْنَةُ أَخِي، فَقَضَى هِا النَّبِي عَلَي الْفَلَانُ بُنُ فُلَانٍ وَقَالَ: الْخَالَة بِمِنْزِلَةِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ الْمَالِ وَقَالَ: الْخَالَةُ بَعْنَ لَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ الْمُعْلِي وَقَالَ: الْمُعْتَى اللَّهُ اللَّذَى الْمُ اللَّهُ الْمَالِ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ اللَّذَى اللَّهُ الْمُلْفِقُولُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ الل

وجه: (٢)أية لنبوت فَإِنْ لَمُ تَكُنْ لَهُ جَدَّةٌ فَالْأَخَوَاتُ أَوْلَى مِنْ الْعَمَّاتِ وَالْحَالَاتِ / ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّواْ لَهُو سُجَّدًا ۖ وَقَالَ يَكَأَبَتِ هَاذَا تَأْوِيلُ رُءْيَكَى مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقَّا ۖ ﴾ (سورةيوسف12،ايت نمبر 100)

٣ و ٩ الحديث لثبوت فَإِنْ لَمُ تَكُنْ لَهُ جَدَّةٌ فَالْأَحَوَاتُ أَوْلَى مِنْ الْعَمَّاتِ وَاخْالَاتِ /اخْالَةُ عِنْ الْعُمَّاتِ وَاخْالَاتِ /اخْالَةُ عِنْزِلَةِ الْأُمِّ، (بخاري شريف، بَابٌ: كَيْفَ يُكْتَبُ هَذَا مَا صَالَحَ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ وَفُلَانُ بْنُ فُلَانٍ وَإِنْ لَمَ عِنْشِبُهُ إِلَى قَبِيلَتِهِ أَوْنَسَبِهِ، غبر 2699)

لَعْات: قُدِّمْنَ فِي الْمِيرَاثِ: ميراث مين مقدم ركمي كي بين، أَشْفَقُ: زياده مهربان، الْعَمَّاتِ: يجو بهيان، وَالْخَالَاتِ: مان كي بهنين،

{646} وَكُلُّ مَنْ تَزَوَّجَتْ مِنْ هَؤُلَاءِ يَسْقُطُ حَقُّهَا) لِمَا رَوَيْنَا، وَلِأَنَّ زَوْجَ الْأُمِّ إِذَا كَانَ أَجْنَبِيًّا يُعْطِيهِ نَزْرًا وَيَنْظُرُ إِلَيْهِ شَزْرًا فَلَا نَظَرَ.

{647} قَالَ (إِلَّا الجُدَّةَ إِذَا كَانَ زَوْجُهَا الجُدُّ) لِأَنَّهُ قَامَ مَقَامَ أَبِيهِ فَيَنْظُرُ لَهُ (وَكَذَلِكَ كُلُّ زَوْجٍ هُوَ ذُو رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ) لِقِيَامِ الشَّفَقَةِ نَظَرًا إِلَى الْقَرَابَةِ الْقَرِيبَةِ

{649} (فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِلصَّبِيِّ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِهِ فَاخْتَصَمَ فِيهِ الرِّجَالُ فَأَوْلَاهُمْ أَقْرَبُهُمْ تَعْصِيبًا)

{646} وَهِ : (١) الحديث لثبوت وَكُلُّ مَنْ تَزَوَّجَتْ مِنْ هَؤُلَاءِ يَسْقُطُ حَقُّهَا / فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْتِ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ، نَبِهِ مَا لَمُ تَنْكِحِي»، (سنن ابوداود، بَابُ مَنْ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ، نَبِهِ مَا لَمُ تَنْكِحِي»، (سنن ابوداود، بَابُ مَنْ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ، نَبِهِ مَا لَمُ تَنْكِحِي»، (سنن ابوداود، بَابُ مَنْ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ، نَبِهِ مَا لَمُ تَنْكِحِي»، (سنن ابوداود، بَابُ مَنْ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ، نَبِهِ مَا لَمُ تَنْكِحِي»، (سنن ابوداود، بَابُ مَنْ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ، نَبِهِ مَا لَمُ تَنْكِحِي»، (سنن ابوداود، بَابُ مَنْ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ، نَبِهِ مَا لَمُ تَنْكِحِي»، (سنن ابوداود، بَابُ مَنْ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ، نَبِهِ مَا لَمُ تَنْكِحِي

الْجِهِ: (٢)قول الصحابى لثبوت وَكُلُّ مَنْ تَزَوَّجَتْ مِنْ هَؤُلَاءِ يَسْقُطُ حَقُّهَا / عَنِ الْفُقَهَاءِ الَّذِينَ يُنْتَهَى إِلَى قَوْلِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: قَضَى أَبُو بَكْرٍ الصِّدِيقُ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخُطَّابِ رضي الله عنهما لَجِدَّةِ ابْنِهِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بِحَضَانَتِهِ حَتَّى يَبْلُغَ، وَأُمُّ عَاصِمٍ يَوْمَئِدٍ حَيَّةٌ مُتَزوِّجَةٌ، (سنن بيهقي، بَابُ الْأُمِّ تَتَزَوَّجُ فَيَسْقُطُ حَقُّهَا مِنْ حَضَانَةِ الْوَلَدِ ، 15764)

وجه: (٣)قول الصحابى لثبوت وَكُلُّ مَنْ تَزَوَّجَتْ مِنْ هَؤُلاءِ يَسْقُطُ حَقُّهَا / قَالَ: خَاصَمَ عُمَرُ أُمَّ عَاصِمٍ فِي عَاصِمٍ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَضَى لَهَا بِهِ مَا لَمْ يَكْبَرْ أَوْ يَتَزَوَّجْ، فَيَخْتَارُ لِنَفْسِهِ، قَالَ: «هِيَ أُمَّ عَاصِمٍ فِي عَاصِمٍ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَضَى لَهَا بِهِ مَا لَمْ يَكْبَرْ أَوْ يَتَزَوَّجْ، فَيَخْتَارُ لِنَفْسِهِ، قَالَ: «هِيَ أَعْطَفُ، وَأَلْطَفُ، وَأَرْقُ، وَأَرْضَى، وَأَرْحَمُ، (مصنف ابن ابي شيبه، مَا قَالُوا فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ وَلَدٌ صَغِيرٌ، نمبر 19114)

{649} وَهِي ابْنَةُ عَمِّي، وَقَالَ جَعْفَرٌ: ابْنَةُ عَمِّي وَخَالَتُهَا تَحْنِي، وَقَالَ زَيْدٌ: ابْنَةُ أَخِي، فَقَضَى بِمَا النَّبِيُّ وَقَالَ زَيْدٌ: ابْنَةُ أَخِي، فَقَضَى بِمَا النَّبِيُّ فَالَاتُهَا تَحْتِي، وَقَالَ زَيْدٌ: ابْنَةُ أَخِي، فَقَضَى بِمَا النَّبِيُّ فَالَتِهَا، وَقَالَ: اخْالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ، (بخاري شريف، بَابٌ: كَيْفَ يُكْتَبُ هَذَا مَا صَالَحَ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ وَقُلَانُ بْنُ فُلَانٍ وَإِنْ لَمْ يَنْسُبْهُ إِلَى قَبِيلَتِهِ أَوْنَسَبِهِ، غبر 2699)

وجه: (٢)قول التابعى لثبوت فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِلصَّبِيِّ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِهِ/ عَنِ الضَّحَّاكِ، فِي هَذِهِ الْآيَةِ: {وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ} [البقرة: 233]، قَالَ: «الْوَالِدُ يَمُوتُ، وَيَتْرُكُ وَلَدًا صَغِيرًا، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَرَضَاعُهُ عَلَى عَصَبَتِهِ، (مصنف ابن ابي شيبه، عَنِ لَهُ مَالٌ، فَرَضَاعُهُ عَلَى عَصَبَتِهِ، (مصنف ابن ابي شيبه، عَنِ لَهُ مَالٌ فَرَضَاعُهُ عَلَى عَصَبَتِهِ، (مصنف ابن ابي شيبه، عَنِ لَهُ مَالٌ فَرَضَاعُهُ اللَّهُ وَجِيَّةُ: خَمْ مونا، تَعْصِيبًا: عصبه، لَعْالًا : نَزْرًا: كُم دِينًا، شَزْرًا: عَصِيبًا: عصبه،

لِأَنَّ الْوِلَايَةَ لِلْأَقْرَبِ،

٢ وَقَدْ عُرِفَ التَّرْتِيبُ فِي مَوْضِعِهِ، غَيْرَ أَنَّ الصَّغِيرَةَ لَا تُدْفَعُ إِلَى عَصَبَةٍ غَيْرِ مُحَرَّمٍ كَمَوْلَى الْعَتَاقَةِ وَابْنِ الْعَمِّ تَحُرُّزًا عَنْ الْفِتْنَةِ.

{650} (وَالْأُمُّ وَالْحُدَّةُ أَحَقُّ بِالْغُلَامِ حَتَّى يَأْكُلَ وَحْدَهُ وَيَشْرَبُ وَحْدَهُ وَيَلْبَسَ وَحْدَهُ وَيَسْتَنْجِيَ وَحْدَهُ. وَفِي الْجُامِعِ الصَّغِيرِ: حَتَّى يُسْتَغْنَى فَيَأْكُلُ وَحْدَهُ وَيَشْرَبُ وَحْدَهُ وَيَلْبَسُ وَحْدَهُ) لِ وَحْدَهُ. وَفِي الْجُامِعِ الصَّغِيرِ: حَتَّى يُسْتَغْنَى فَيَأْكُلُ وَحْدَهُ وَيَشْرَبُ وَحْدَهُ وَيَلْبَسُ وَحْدَهُ) لِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ لِأَنَّ تَمَامَ الاِسْتِغْنَاءِ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الاِسْتِنْجَاءِ. ٢ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ إِذَا اسْتَغْنَى يَحْتَاجُ إِلَى التَّادُبِ وَالتَّخُلُقِ بِآدِابِ الرِّجَالِ وَأَخْلَاقِهِمْ، وَالْأَبُ أَقْدَرُ عَلَى التَّأْدِيبِ وَالتَّثَقِيفِ، ٣ وَالْخُصَّافُ التَّادِبِ وَالتَّثَقِيفِ، ٣ وَالْأَبُ أَقْدَرُ عَلَى التَّأْدِيبِ وَالتَّثَقِيفِ، ٣ وَالْخُصَّافُ قَدَّرُ الاِسْتِغْنَاءَ بِسَبْعِ سِنِينَ اعْتِبَارًا لِلْغَالِبِ قَلْدَرُ عَلَى التَّأْدِيبِ وَاللَّمُ وَالْجُدَّةُ أَحَقُ بِالْجَارِيةِ حَتَّى تَحِيضَ)

233 الضَّحَّاكِ، فِي هَذِهِ الْآيَةِ: {وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ} [البقرة:] قَالَ: «الْوَالِدُ يَمُوتُ، وَيَتْرُكُ وَلَدَا صَغِيرًا، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالُ، فَرَضَاعُهُ فِي مَالِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَرَضَاعُهُ عَلَى عَصَبَتِهِ، غير الْمَلِكِ صَغِيرًا، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَرَضَاعُهُ عَلَى عَصَبَتِهِ، غير الْمَلِكِ (650} وَحْدَهُ / عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بِنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُ ﷺ: «مُرُوا الصَّبِيَّ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ بِنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُ ﷺ: «مُرُوا الصَّبِيَ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ فَاصْرِبُوهُ عَلَيْهَا، ( ابوداود، بَابُ مَتَى يُؤْمَرُ الْغُلَامُ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ وَإِذَا بَلَغَ عَشْرَ سِنِينَ فَاصْرِبُوهُ عَلَيْهَا، ( ابوداود، بَابُ مَتَى يُؤْمَرُ الْغُلَامُ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ الْعُلَامُ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ مَبْرِكِهُ وَإِذَا بَلَغَ عَشْرَ سِنِينَ فَاصْرِبُوهُ عَلَيْهَا، ( ابوداود، بَابُ مَتَى يُؤْمَرُ الْغُلَامُ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ مَارَةَ وَهُمَا الصَحابِي لِشُوتَ وَالْمُمُ وَاجْدَّةُ أَحَقُّ بِالْغُلَامِ حَتَى يَأْكُلَ وَحْدَهُ /عَنْ عُمَارَةَ الْخُرْمِيّ، قَالَ: خَيَرَنِي عَلِيٌ هِي ، بَيْنَ أُمِي، وَعَمِّي، ثُمُّ قَالَ لِأَخٍ لِي أَصْغَرَ مِنِي: وَهَذَا أَيْضًا لَوْ قَدْ الْخُرْمِيّ، قَالَ: فَتَرَقَ عُمُر الْعَلَامُ سِنِينَ، (سنن بيهقي، بَابُ الْغَرَقُ وَهُمَا فِي قَرْيَةٍ وَاحِدَةٍ، فَالْأُمُ أَحَقُ بِولَدِهَا مَا لَمْ تَتَزَوّجُ، غير 1576)

{651} وَهِ : (١)قول الصحابى لثبوت وَالْأُمُّ وَاجْدَّةُ أَحَقُّ بِاجْارِيَةِ حَتَّى تَحِيضَ / قَالَ: خَاصَمَ عُمَرُ أُمَّ عَاصِمٍ فِي عَاصِمٍ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَضَى لَهَا بِهِ مَا لَمْ يَكْبَرْ أَوْ يَتَزَوَّجْ، فَيَخْتَارُ لِنَفْسِهِ، قَالَ: «هِيَ أَعْطَفُ، وَأَلْطَفُ، وَأَرْضَى، وَأَرْحَمُ، (مصنف ابن ابي شيبه، مَا قَالُوا فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ الْمُزَاتَةُ وَلَمَا وَلَدٌ صَغِيرٌ، غبر 19114)

لَعْات: يَسْتَنْجِيَ: اسْتَخَاء كرناء مَوْلَى الْعَتَاقَةِ: آزاد كرف والاكا آقاء، يُسْتَغْنَى: مستغى بونا، بنزبونا، بياز بونا، بيرواه بونا، التَّادُّب: ادب سكولانا، التَّحَلُّق: اخلاق سكوانا، وَالتَّنْقِيفِ: ادب دينا،

اللَّأَنَّ بَعْدَ الاِسْتِغْنَاءِ تَكْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ آدَابِ النِّسَاءِ وَالْمَرْأَةُ عَلَى ذَلِكَ أَقْدَرُ وَبَعْدَ الْبُلُوغِ تَحْتَاجُ إِلَى النَّبِ إِذَا بَلَغَتْ إِلَى النَّبِ إِذَا بَلَغَتْ إِلَى النَّبِ إِذَا بَلَغَتْ إِلَى النَّبِ إِذَا بَلَغَتْ حَدًّ الشَّهْوَةِ لِتَحَقُّقِ الْحَاجَةِ إِلَى الصِّيَانَةِ.

{652} (وَمَنْ سِوَى الْأُمِّ وَالْحُدَّةِ أَحَقُّ بِالْجُارِيَةِ حَتَّى تَبْلُغَ حَدًّا تُشْتَهَى، وَفِي الْجُامِعِ الصَّغِيرِ: حَتَّى تَسْتَغْنِيَ) لِأَنَّهَا لَا تَقْدِرُ عَلَى اسْتِخْدَامِهَا، وَلِهَذَا لَا تُؤَاجِرُهَا لِلْخِدْمَةِ فَلَا يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ، يَخِلَافِ الْأُمِّ وَالْجُدَّةِ لِقُدْرَقِمَا عَلَيْهِ شَرْعًا.

{653}قَالَ (وَالْأَمَةُ إِذَا أَعْتَقَهَا مَوْلاهَا وَأُمُّ الْوَلَدِ إِذَا أُعْتِقَتْ كَالْحُرَّةِ فِي حَقِّ الْوَلَدِ) لِأَنَّهُمَا حُرَّتَانِ أَوَانَ ثُبُوتَ الْحُقِّ

ل (وَلَيْسَ لَهُمَا قَبْلَ الْعِتْقِ حَقُّ فِي الْوَلَدِ لِعَجْزِهِمَا) عَنْ الْحَضَانَةِ بِالِاشْتِغَالِ بِخِدْمَةِ الْمَوْلَى { وَلَيْسَ لَهُمَّ الْمُعْتَقِ مَا لَمُ يَعْقِلُ الْأَدْيَانَ أَوْ يَخَفْ أَنْ يَأْلَفَ الْكُفْرَ) لِلنَّظَرِ وَالذِّمِّيَّةُ أَحَقُّ بِوَلَدِهَا الْمُسْلِمِ مَا لَمْ يَعْقِلُ الْأَدْيَانَ أَوْ يَخَفْ أَنْ يَأْلَفَ الْكُفْرَ) لِلنَّظَرِ قَبْلَ ذَلِكَ وَاحْتِمَالِ الضَّرَرِ بَعْدَهُ

عَهِ (1) قول الصحابى للبوت وَالْأُمُّ وَالْجُدَّةُ أَحَقُ بِالْجَارِيَةِ حَتَّى تَحِيضَ /أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحُطَّابِ طَلَّقَ أُمَّ عَاصِمٍ، ثُمَّ أَتَاهَا عَلَيْهَا وَفِي حِجْرِهَا عَاصِمٌ، فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْهَا، فَتَجَاذَبَاهُ بَيْنَهُمَا حَتَّى طَلَّقَ أُمَّ عَاصِمٍ، فَانْطَلَقَا إِلَى أَيِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: «يَا عُمَرُ، مَسْخُهَا، وَحِجْرُهَا، وَرِيحُهَا خَيْرٌ بَكَى الْغُلَامُ، فَانْطَلَقَا إِلَى أَيِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: «يَا عُمَرُ، مَسْخُهَا، وَحِجْرُهَا، وَرِيحُهَا خَيْرٌ لَكَى الْغُلَامُ، فَانْطَلَقَا إِلَى أَيِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: «يَا عُمَرُ، مَسْخُهَا، وَحِجْرُهَا، وَرِيحُهَا خَيْرٌ لَهُ مِنْكَ حَتَّى يَشِبَ الصَّبِيُّ، فَيَخْتَارَ، ( مصنف ابن ابي شيبه، مَا قَالُوا فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ وَلَمَا وَلَدٌ صَغِيرٌ، غَبْرِ 1912)

{654} وجه: (١) الحديث لثبوت وَالذِّمِيَّةُ أَحَقُّ بِوَلَدِهَا الْمُسْلِمِ مَا لَمْ يَعْقِلْ الْأَدْيَانَ / عَنْ جَدِّي رَافِعِ بْنِ سِنَانٍ، أَنَّهُ أَسْلَمَ، وَأَبَتِ امْرَأَتُهُ أَنْ تُسْلِمَ، فَأَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: ابْنَتِي وَهِي فَطِيمٌ أَوْ شَبَهُهُ، وَقَالَ رَافِعٌ: ابْنَتِي، قَالَ لَهُ النَّبِيُ ﷺ: «اقْعُدْ نَاحِيَةً»، وَقَالَ لَهَا: «اقْعُدِي نَاحِيَةً»، قَالَ: «وَأَقْعَدَ الصَّبِيَّةُ بِيْنَهُمَا»، ثُمَّ قَالَ «ادْعُوَاهَا»، فَمَالَتِ الصَّبِيَّةُ إِلَى أُمِّهَا، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «اللَّهُمَّ الْمُدِهَا»، فَمَالَتِ الصَّبِيَّةُ إِلَى أُمِّهَا، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «اللَّهُمَّ الْمُدِهَا»، فَمَالَتِ الصَّبِيَّةُ إِلَى أُمِّهَا، فَقَالَ النَّبِيُ اللَّهُ الْمَالَةِ الْمُؤْمِنِ، مَعَ مَنْ المُودود، بَابٌ إِذَا أَسْلَمَ أَحَدُ الْأَبُويْنِ، مَعَ مَنْ يَكُونُ الْوَلَدِ،غبر 2244)

لغات: التَّحْصِينِ: محصنه، پاكدامن، الحِفْظِ: زناسے مفاظت كرنا، تُشْتَهَى: قابل شهوت، يَخَفْ أَنْ يَأْلَفَ الْكُفْر: بيرانديشه بوكه كفرسے مانوس بوجائے،

{655} (وَلَا خِيَارَ لِلْغُلَامِ وَالْجُارِيَةِ) لِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَمُمَا الْخِيَارُ لِأَنَّ النَّبِيَّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - خَيَّرَ. لِ وَلَنَا أَنَّهُ لِقُصُورِ عَقْلِهِ يَخْتَارُ مَنْ عِنْدَهُ الدَّعَةُ لِتَخْلِيَتِهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّعِبِ فَلَا يَتَحَقَّقُ النَّظَرُ، ٣ وَلَنَا أَنَّهُ لِقُصُورِ عَقْلِهِ يَخْتَرُوا، يَتَحَقَّقُ النَّظَرُ، ٣ وَقَدْ صَحَّ أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يُخَيِّرُوا،

{655} وَهِه: (١) الحديث لثبوت وَلا خِيَارَ لِلْغُلَامِ وَاجّْارِيَةِ /قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا جَالِسٌ مَعَ أَيِي هُرَيْرَةَ، جَاءَتُهُ امْرَأَةٌ فَارِسِيَّةٌ مَعَهَا ابْنُ هَا .... يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ زَوْجِي يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِابْنِي، وَقَدْ سَقَانِي مِنْ بِئْرِ أَبِي عِنَبَةَ، وَقَدْ نَفَعَنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ اسْتَهِمَا عَلَيْهِ، فَقَالَ زَوْجُهَا: مَنْ يُحَاقُنِي مِنْ بِئْرِ أَبِي عِنَبَةَ، وَقَدْ نَفَعَنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ اسْتَهِمَا عَلَيْهِ، فَقَالَ زَوْجُهَا: مَنْ يُحَاقُنِي فِي وَلَدِي؟ فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «هَذَا أَبُوكَ، وَهَذِهِ أُمُّكَ فَخُذْ بِيَدِ أَيِهِمَا شِئْتَ»، فَأَخَذَ بِيَدِ أُمِّهِ، فَالْطَلَقَتْ بِهِ، (سنن ابوداود، بَابُ مَنْ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ، غَبر 2277)

وجه: (٢)قول الصحابى لثبوت وَلا خِيَارَ لِلْغُلَامِ وَالْجُارِيَةِ /أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخُطَّابِ طَلَّقَ أُمَّ عَاصِمٍ، ثُمُّ أَتَاهَا عَلَيْهَا وَفِي حِجْرِهَا عَاصِمٌ، فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْهَا، فَتَجَاذَبَاهُ بَيْنَهُمَا حَتَّى بَكَى الْغُلَامُ، فَانْطَلَقَا إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: «يَا عُمَرُ، مَسْحُهَا، وَحِجْرُهَا، وَرِيحُهَا حَيْرٌ لَهُ مِنْكَ حَتَّى فَانْطَلَقَا إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: «يَا عُمَرُ، مَسْحُهَا، وَحِجْرُهَا، وَرِيحُهَا حَيْرٌ لَهُ مِنْكَ حَتَّى يَشِبَ الصَّبِيُّ، فَيَخْتَارَ،( مصنف ابن ابي شيبه، مَا قَالُوا فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ وَلَهَا وَلَدُ صَعْيِرٌ، غَبِرٌ، غَبِرٌ عَبْرَهُ بَعْرِ 1912)

اهجه: (١) الحديث لثبوت وَلَا خِيَارَ لِلْغُلَامِ وَاجْارِيَةِ / عَنْ جَدِّي رَافِعِ بْنِ سِنَانٍ، أَنَّهُ أَسْلَمَ، وَأَبْتِ امْرَأَتُهُ أَنْ تُسْلِمَ، فَأَتَتِ النَّبِيَ عَلَى فَقَالَتْ: ابْنَتِي وَهِي فَطِيمٌ أَوْ شَبَهُهُ، وَقَالَ رَافِعٌ: ابْنَتِي وَهِي فَطِيمٌ أَوْ شَبَهُهُ، وَقَالَ رَافِعٌ: ابْنَتِي وَهِي فَطِيمٌ أَوْ شَبَهُهُ، وَقَالَ رَافِعٌ: ابْنَتِي قَالَ نَوْ قَالَ النَّبِيُ عَلَى الْمَانِي عَلَى الْمَانِي عَلَى الْمَانِي عَلَى الْمَانِي عَلَى اللَّهُمَّ الْمُدِهَا»، فَمَالَتِ الصَّبِيَّةُ إِلَى أُمِّهَا، فَقَالَ النَّبِي عَلَى: «اللَّهُمَّ المُدِهَا»، فَمَالَتِ الصَّبِيَّةُ إِلَى أُمِّهَا، فَقَالَ النَّبِي عَلَى: «اللَّهُمَّ المُدِهَا»، فَمَالَتِ الصَّبِيَّةُ إِلَى أُمِّهَا، فَقَالَ النَّبِي عَلَى: «اللَّهُمَّ المُدِهَا»، فَمَالَتِ الصَّبِيَّةُ إِلَى أُمِّهَا، فَقَالَ النَّبِي عَلَى: «اللَّهُمَّ المُدِهَا»، فَمَالَتِ الصَّبِيَّةُ إِلَى أُمِّهَا، فَقَالَ النَّبِي عَلَى اللَّهُمَّ المُدِهَا»، فَمَالَتِ الصَّبِيَّةُ إِلَى أُمِّهَا، فَقَالَ النَّبِي عَلَى: «اللَّهُمَّ المُدِهَا»، فَمَالَتِ الصَّبِيَّةُ إِلَى أُمِّهَا، فَقَالَ النَّبِي عَلَى: «اللَّهُمَّ المُدِهَا»، فَمَالَتِ الصَّبِيَّةُ إِلَى أُمِّهَا، فَقَالَ النَّبِي عَلَى الْمَالَتِ الصَّبِيَةُ إِلَى أُمِي مُعَ مَنْ يَكُونُ الْوَلَدُ، غَبر 2244/سنن ابوداود، بَابُ إِذَا أَسْلَمَ أَحَدُ الْأَبُويْنِ، مَعَ مَنْ يَكُونُ الْوَلَدُ، غَبر 2244/سنن نسائي، إسْلَامُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ وَتَغْيِرُ الْوَلَدِ، غَبر 345)

 ٣ أَمَّا الْحُدِيثُ فَقُلْنَا قَدْ قَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «اللَّهُمَّ اهْدِهِ» فَوُفِّقَ لِاخْتِيَارِهِ الْأَنْظَرَ بِدُعَائِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -، أَوْ يُحْمَلُ عَلَى مَا إذَا كَانَ بَالِغًا.

صَغِيرٌ،غبر 19123)

وجه: (٢)قول الصحابى لثبوت وَلَا خِيَارَ لِلْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ /أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخُطَّابِ فِي حِينَ خَاصَمَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فِي فِي ابْنِهِ، فَقَضَى بِهِ أَبُو بَكْرٍ فِي لِأُمِّهِ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَنْ يَقُولُ: " لَا تُولَهُ وَالِدَةٌ عَنْ وَلَدِهَا، (سنن بيهقي، بَابُ الْأُمِّ تَتَزَوَّجُ فَيَسْقُطُ حَقُّهَا مِنْ حَضَانَةِ الْوَلَدِ وَيَنْتَقِلُ إِلَى جَدَّتِهِ، غَبر 15767/مؤطاامام مالك رواية يحي ، مَا جَاءَ فِي الْمُؤَنَّثِ مِنَ الرَّجَالِ وَمَنْ أَحَقُّ بِالْوَلَدِغير 2838)

٣ وجه: (١) الحديث لثبوت وَلَا خِيَارَ لِلْغُلَامِ وَالْجُارِيَةِ / فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ اهْدِهَا»، فَمَالَتِ الصَّبِيَّةُ إِلَى أَبِيهَا، فَأَخَذَهَا، (سنن ابوداود، بَابٌ إِذَا أَسْلَمَ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ، مَعَ مَنْ يَكُونُ الْوَلَدُ، غَبر 2244)

اصول: حضانت کے باب میں نابالغ بچے کو اختیار نہیں دیاجائے گاکیونکہ ممکن ہے کہ نادانی یا کم عقلی کی وجہ سے غلط فیصلہ کرلیں۔

اصول: حضانت کے باب میں امام شافعی کا اصول سے کہ بچے کو اختیار ہو گاکیونکہ نبی صلی اللہ علیہ وسلم نے ایک بچے کو اس کا اختیار دیاہے،

ا صول: حضانت کے باب میں بالغ بچے کو اختیار دیا جاسکتا ہے، نبی نے جس بچے کو اختیار دیا وہ بلوغت یا سمجھد ار ہونے کی وجہ سے اختیار دیا ہے۔

## فَصْلٌ

{656} (وَإِذَا أَرَادَتْ الْمُطَلَّقَةُ أَنْ تَغْرُجَ بِوَلَدِهَا مِنْ الْمِصْرِ فَلَيْسَ لَهَا ذَلِكَ) لِمَا فِيهِ مِنْ الْمِصْرِ فَلَيْسَ لَمَا ذَلِكَ) لِمَا فِيهِ مِنْ الْإِضْرَارِ بِالْأَبِ (إِلَّا أَنْ تَخْرُجَ بِهِ إِلَى وَطَنِهَا وَقَدْ كَانَ الزَّوْجُ تَزَوَّجَهَا فِيهِ) لِ لِأَنَّهُ الْتَزَمَ الْمَقَامَ فِيهِ الْإِضْرَارِ بِالْأَبِ (إِلَّا أَنْ تَخْرُجَ بِهِ إِلَى وَطَنِهَا وَقَدْ كَانَ الزَّوْجُ تَزَوَّجَهَا فِيهِ) لِ لِأَنَّهُ الْتَزَمَ الْمُقَامَ فِيهِ عُرْفًا وَشَرْعًا، قَالَ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – «مَنْ تَأَهَّلَ بِبَلْدَةٍ فَهُو مِنْهُمْ» ٢ وَلِهَذَا يَصِيرُ الْحُرْبِيُّ بِهِ ذِمِيًّا، ٣ وَإِنْ أَرَادَتْ الْخُرُوجَ إِلَى مِصْرٍ غَيْرِ وَطَنِهَا وَقَدْ كَانَ التَّزَوُّجُ فِيهِ أَشَارَ فِي الْكِتَابِ الطَّلَاقِ، اللَّهُ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ، وَهَذَا رَوَايَةُ كِتَابِ الطَّلَاقِ،

م وَقَدْ ذَكَرَ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ أَنَّ لَهَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَقْدَ مَتَى وُجِدَ فِي مَكَان يُوجِبُ أَحْكَامَهُ فِيهِ كَمَا يُوجِبُ الْبَيْعُ التَّسْلِيمَ فِي مَكَانِهِ، وَمِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ حَقُّ إِمْسَاكِ الْأَوْلَادِ. هِ وَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّ التَّرَوُّجَ فِي دَارِ الْغُرْبَةِ لَيْسَ الْتِزَامًا لِلْمُكْثِ فِيهِ عُرْفًا، وَهَذَا أَصَحُّ. وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا: الْوَطَنُ وَوُجُودُ النِّكَاح،

{656} وَهِهِ: (١)أية لثبوت وَإِذَا أَرَادَتْ الْمُطَلَّقَةُ أَنْ تَخْرُجَ بِوَلَدِهَا /لَا تُضَارَّ وَالِدَهُ بِوَلَدِهَا وَلَا مُؤلُودٌ لَلَهُ وَلِدَهُ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَالِكُ (سورةالبقرة 2،ايت نمبر 233)

وجه: (٢)قول التابعى لثبوت وَإِذَا أَرَادَتْ الْمُطَلَّقَةُ أَنْ تَخْرُجَ بِوَلَدِهَا /عَنِ الشَّعْبِيِّ، فِي جَارِيَةٍ أَرَادَتْ أُمُّهَا أَنْ تَخْرُجَ بِهَا مِنْ أُمِّهَا إِنْ خَرَجَتْ»، (مصنف أَرَادَتْ أُمُّهَا أَنْ تَخْرُجَ بِهَا مِنَ الْكُوفَةِ، فَقَالَ: «عَصَبَتُهَا أَحَقُّ بِهَا مِنْ أُمِّهَا إِنْ خَرَجَتْ»، (مصنف ابن ابي شيبه، مَا قَالُوا فِي الْأَوْلِيَاءِ وَالْأَعْمَامِ، أَيُّهُمْ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ، نمبر 19126)

وجه: (٣)قول التابعى لثبوت وَإِذَا أَرَادَتْ الْمُطَلَّقَةُ أَنْ تَخْرُجَ بِوَلَدِهَا /عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: «إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، فَهِيَ أَحَقُّ بِوَلَدِهَا مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ، أَوْ تَخْرُجْ بِهِ مِنَ الْأَرْضِ»، ( مصنف ابن ابي طَلَّقَ الرَّجُلِ مُطِيرٌ، عَبْرُ الْمُعَيرُ، عَبْرُ الْمَالِقُ الْمَرَأَتَهُ وَلَمَا وَلَدٌ صَغِيرٌ، عَبْرِ 19119)

ل وجه: (١) الحديث لثبوت وَإِذَا أَرَادَتْ الْمُطَلَّقَةُ أَنْ تَخْرُجَ بِوَلَدِهَا /أن عثمان بن عفان صلى بمنى أربع ركعات، فأنكره الناس عليه، فقال: يا أيها الناس" إني تأهلت بمكة منذ قدمت، وإني سمعت رسول الله على قول: "من تأهل في بلد فليصل صلاة المقيم"، (مسند احمد، {مسند عثمان بن عفان رضى الله تعنه}، غبر 443)

اصول: دوران حضانت عورت اپنی مرض سے بچہ کوشہر سے باہریا اجنبی مقام پر نہیں لے جاسکت ہے، کیونکہ اس سے شوہر کو تکلیف ہوگی، البتہ اس مقام پر لیجاسکتی ہے جہال شادی ہوئی تھی یعنی اپنے میکے لیجاسکتی ہے۔

لِ وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ الْمِصْرَيْنِ تَفَاوُتٌ، أَمَّا إِذَا تَقَارَبَا بِحَيْثُ يُمْكِنُ لِلْوَالِدِ أَنْ يُطَالِعَ وَلَدَهُ وَيَبِيتَ فِي بَيْتِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَكَذَا الْجُوَابُ فِي الْقَرْيَتَيْنِ، كَى وَلَوْ انْتَقَلَتْ مِنْ قَرْيَةِ الْمِصْرِ إِلَى الْمِصْرِ لَا بَأْسَ بِهِ لِأَنَّ فِيهِ نَظَرًا لِلصَّغِيرِ حَيْثُ يَتَخَلَّقُ بِأَخْلَاقِ أَهْلِ الْمِصْرِ وَلَيْسَ فِيهِ ضَرَرٌ الْمُصْرِ وَلَيْسَ فِيهِ ضَرَرٌ بِالصَّغِيرِ لِتَخَلُّقِهِ بِأَخْلَاقِ أَهْلِ السَّوَادِ فَلَيْسَ هَا ذَلِكَ.

اصول: دوران حضانت عورت بچه کو ایسے مقام یا جگه تک ایجاسکتی ہے جہاں شوہر کا بچه دیکھنے کے لئے جانا ممکن ہو، اہذا دور مقام پریا ایسے جگه ایجان جہاں شوہر کا اپنے کو دیکھنا ممکن نہیں ہو جائز نہیں ہے۔

لغات: إمْسَاكِ الْأَوْلَادِ.: اولادكوروكنا، پرورش كرنا، دَارِ الْغُرْبَةِ: اجْبَى مقام، اجْبَى جَلَه، المكْثِ: قيام كرنا، تُظهرنا، انْتَقَلَتْ: نَعْقُل كرنا، جانا، يُطَالِعَ: ويكِعنا \_

### بَابُ النَّفَقَة

{657}قَالَ (النَّفَقَةُ وَاجِبَةٌ لِلزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجِهَا مُسْلِمَةً كَانَتْ أَوْ كَافِرَةً إِذَا سَلَّمَتْ نَفْسَهَا إِلَى مَنْزِلِهِ فَعَلَيْهِ نَفَقَتُهَا وَكِسْوَتُهَا وَسُكْنَاهَا) اوَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْله تَعَالَى {لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعْتِهِ } [الطلاق: 7] وقَوْله تَعَالَى {وَعَلَى الْمَوْلُودِلَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ } [البقرة: 233]

{657} ﴿657 ﴿ وَعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ وَاجِبَةٌ لِلزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجِهَا مُسْلِمَةً كَانَتْ أَوْ كَافِرَةً ﴿ وَعَلَى اللَّهُ وَمُعَلَى اللَّهُ وَاجْبَةٌ لِلزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجِهَا مُسْلِمَةً كَانَتْ أَوْ كَافِرَةً لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (سورة البقرة المُولُودِ لَهُ ورِزْقُهُنَّ وَكِسُوتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ لَلا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (سورة البقرة 23)

وجه: (٢)أية لثبوت النَّفَقَةُ وَاجِبَةٌ لِلزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجِهَا مُسْلِمَةً كَانَتْ أَوْ كَافِرَةً/ ﴿لِيُنفِقُ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ فَ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ ﴿ (سورة الطلاق 65 اليت نمبر 7)

وجه: (٣)أية لنبوت النَّفَقَةُ وَاجِبَةٌ لِلزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجِهَا مُسْلِمَةً كَانَتْ أَوْ كَافِرَةً ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِن وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَآرُوهُنَّ لِتُضَيِّقُواْ عَلَيْهِنَّ وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِن وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَآرُوهُنَّ لِتُضَيِّقُواْ عَلَيْهِنَّ وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ وَإِن كُنَّ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَعَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأُتَمِرُواْ بَيْنَكُم بِمَعْرُوفٍ وَإِن تَعَاسَرُتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ وَ أُخْرَىٰ ۞ لِيُنفِقُ ذُو سَعَةٍ مِن سَعَتِهِ مَن بَيْنَكُم بِمَعْرُوفٍ وَإِن تَعَاسَرُتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ وَأُخْرَىٰ ۞ لِيُنفِقُ ذُو سَعَةٍ مِن سَعَتِهِ مِن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ وَ فَلْيُنفِقُ مِمَّا ءَاتَنهُ ٱللَّهُ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا ءَاتَنها سَيَجْعَلُ وَمَن عُمْرِ يُسْرًا ۞ ﴾ (سورة الطلاق 65) الله نَعْرَى

وجه: (٣) الحديث لثبوت النَّفَقَةُ وَاجِبَةٌ لِلزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجِهَا مُسْلِمَةً كَانَتْ أَوْ كَافِرَةً اعَنْ جَعْفَرِ بُنِ مُحُمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: « دَخَلْنَا عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ، فَسَأَلَ عَنِ الْقَوْمِ حَتَّى انْتَهَى إِلَىَّ.... وَفَكُنَّ عليكم رزقهن وكسوتهن بالممعروف ، (مسلم شريف ، بَابُ حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، نمبر 1218/ابوداود شريف ، باب صفة حجة النبي، نمبر 1905)

وجه: (۵)قول التابعي لثبوت النَّفَقَةُ وَاجِبَةٌ لِلزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجِهَا مُسْلِمَةً كَانَتْ أَوْ كَافِرَةً/عن عطاء في الرجل يتزوج المرأة قال: لا نفقة لها حتى يدخل بها (مصنف ابن شيبه ،ما قالوا في الرجل يتزوج المرأة فتطلب النفقة قبل أن يدخل بها، هل لها ذلك ،غبر 20141)

اصول: بوی مسلمان ہویا اہل کتاب جب اس نے اپنے کوشوہر کے حوالے کر دیا توشوہر پر نفقہ لازم ہے۔

وَقَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِي حَدِيثِ حَجَّةِ الْوَدَاعِ «وَهَٰنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ» لِ وَلَأَنَّ النَّفَقَة جَزَاءُ الإحْتِبَاسِ فَكُلُّ مَنْ كَانَ عَنْبُوسًا بِحَقٍّ مَقْصُودٍ لِغَيْرِهِ كَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ: أَصَّلَهُ الْقَاضِي وَالْعَامِلُ فِي الصَّدَقَاتِ.

٣ وَهَذِهِ الدَّلَائِلُ لَا فَصْلَ فِيهَا فَتَسْتَوِي فِيهَا الْمُسْلِمَةُ وَالْكَافِرَةُ

{658} (وَيُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ حَافُمُمَا جَمِيعًا) لِ قَالَ الْعَبْدُ الضَّعِيفُ: وَهَذَا اخْتِيَارُ الْخَصَّافِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَتَفْسِيرُهُ أَنَّهُمَا إِذَا كَانَا مُوسِرَيْنِ تَجِبُ نَفَقَةُ الْيَسَارِ، وَإِنْ كَانَا مُعْسِرَيْنِ فَنَفَقَةُ الْإِعْسَارِ، وَإِنْ كَانَا مُعْسِرَيْنِ فَنَفَقَةُ الْإِعْسَارِ، وَإِنْ كَانَا مُعْسِرَةً وَالزَّوْجُ مُوسِرًا فَنَفَقَتُهَا دُونَ نَفَقَةِ الْمُوسِرَاتِ وَفَوْقَ نَفَقَةِ الْمُعْسِرَاتِ.

لَ وَقَالَ الْكَرْخِيُّ: يُعْتَبَرُ حَالُ الزَّوْجِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ} [الطلاق: 7].

{658} وَهِهَ: (١) الحديث لثبوت وَيُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ حَافُمُمَا جَمِيعًا /قَالَتْ هِنْدُ يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلُ شَحِيحٌ فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ أَنْ آخُذَ مِنْ مَالِهِ مَا يَكْفِينِي وَبَنِيَّ قَالَ: خُذِي بِالْمَعْرُوفِ، (بخاري شريف ،باب وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ، نمبر 5370)

٢. ٥٠٠ (١) مسئلة لثبوت وَيُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ حَاهُمًا جَمِيعًا /قال والنفقة نفقتان نفقة الموسر ونفقة المقتر عليه رزقه وهو الفقير...قال وأقل ما يلزم المقتر من نفقة امرأته المعروف ببلدهما.... قال وإن كان زوجها موسعا عليه فرض لها مدين بمد النبي.... قال والفرض على الوسط الذي ليس بالموسع ولا بالمقتر ما بينهما مد ونصف للمرأة ومد للخادم، (الام للشافعي، باب قدر النفقة، غبر 96/95)

**وجه:** (٢)أية لثبوت وَيُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ حَالَهُمَا جَمِيعًا /﴿لِيُنفِقُ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ عَ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُو﴾(سورةالطلاق65،ايت نمبر7)

وجه: (٣) الحديث لثبوت وَيُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ حَاهُمُ الجَمِيعًا /عَنْ جَدِّهِ مُعَاوِيَةَ الْقُشَيْرِيِّ قَالَ: هَا تَقُولُ فِي نِسَائِنَا قَالَ: أَطْعِمُوهُنَّ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَاكْسُوهُنَّ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَاكْسُوهُنَّ مِمَّا تَكْتُسُونَ، (ابوداود شريف، بَابٌ: فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا، غبر 2144)

اصول: نفقه میں بنیادی تین چیزیں ہیں(۱) کھانا(۲) کیڑا(۳)رہائش۔

العات: الاحتِبَاس: روكنا، فَتَسْتَوِي: برابر، الْمُوسِرَاتِ: مالدار، اللوسعت، الْمُعْسِرَاتِ: تَنَكَدست.

٣ وَجُهُ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لِهِنْدَ امْرَأَةِ أَبِي سُفْيَانَ «خُذِي مِنْ مَالِ زَوْجِكِ مَا يَكُفِيكِ وَوَلَدَكِ بِالْمَعْرُوفِ» اعْتَبَرَ حَالَهَا ٣ وَهُوَ الْفِقْهُ فَإِنَّ النَّفَقَةَ تَجِبُ بِطَرِيقِ الْكِفَايَةِ، مَا يَكُفِيكِ وَوَلَدَكِ بِالْمَعْرُوفِ» اعْتَبَرَ حَالَهَا ٣ وَهُوَ الْفِقْهُ فَإِنَّ النَّفَقَةَ تَجِبُ بِطَرِيقِ الْكِفَايَةِ، وَنَعْنَ لَلزِّيَادَةِ، وَخَنْ نَقُولُ بِمُوجَبِ النَّصِّ أَنَّهُ يُخَاطِبُ وَالْفَقِيرةُ لَا تَفْتَقِرُ إِلَى كِفَايَةِ الْمُوسِرَاتِ فَلَا مَعْنَى لِلزِّيَادَةِ، وَخَنْ نَقُولُ بِمُوجَبِ النَّصِّ أَنَّهُ يُخَاطِبُ بِقَدْرٍ وُسْعِهِ وَالْبَاقِي دَيْنٌ فِي ذِمَّتِهِ، هِوَمَعْنَى قَوْلِهِ بِالْمَعْرُوفِ الْوَسَطُ وَهُو الْوَاجِبُ لِي وَبِهِ يَتَبَيَّنُ بِقَدْرٍ وُسْعِهِ وَالْبَاقِي دَيْنٌ فِي ذِمَّتِهِ، هَوْمَعْنَى قَوْلِهِ بِالْمَعْرُوفِ الْوَسَطُ وَهُو الْوَاجِبُ لِي وَبِهِ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلتَّقْدِيرِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ عَلَى الْمُوسِرِ مُدَّانِ وَعَلَى الْمُعْسِرِ مُدُّ وَعَلَى الْمُعْرُوفِ الْوَسِطِ مُدَّ وَنِصْفُ مُدِّ، لِأَنَّ مَا وَجَبَ كِفَايَةً لَا يَتَقَدَّرُ شَرْعًا فِي نَفْسِهِ.

{659} (وَإِنْ امْتَنَعَتْ مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا حَتَّى يُعْطِيَهَا مَهْرَهَا فَلَهَا النَّفَقَةُ) لِأَنَّهُ مَنْعٌ بِحَقٍّ فَكَانَ فَوْتُ الاحْتِبَاسِ لِمَعْنَى مِنْ قِبَلِهِ فَيُجْعَلُ كَلَا فَائِتٍ.

{660} (وَإِنْ نَشَزَتْ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا حَتَّى تَعُودَ إِلَى مَنْزِلِهِ) لِأَنَّ فَوْتَ الِاحْتِبَاسِ مِنْهَا، وَإِنْ عَادَتْ جَاءَ الاحْتِبَاسُ فَتَجِبُ النَّفَقَةُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا امْتَنَعَتْ مِنْ التَّمْكِينِ فِي بَيْتِ الزَّوْجِ لِأَنَّ عَادَتْ جَاءَ الاحْتِبَاسَ قَائِمٌ وَالزَّوْجُ يَقْدِرُ عَلَى الْوَطْءِ كَرْهًا.

س هجه: (١) الحديث لثبوت وَيُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ حَاهُمًا جَمِيعًا /قَالَتْ هِنْدُ يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَجِيحٌ فَهَلُ عَلَيَ جُنَاحٌ أَنْ آخُذَ مِنْ مَالِهِ مَا يَكْفِينِي وَبَيْعَ قَالَ: خُذِي بِالْمَعْرُوفِ، (بخاري شريف، باب وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ، 5370/مسلم، بَاب قَضِيَّةِ هِنْدٍ، 1714) لا هجه: (١) الحديث لثبوت وَيُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ حَاهُمًا جَمِيعًا / قال والنفقة نفقتان نفقة الموسر ونفقة المقتر عليه رزقه وهو الفقير.... قال وأقل ما يلزم المقتر من نفقة امرأته المعروف ببلدهما.... وذلك مد بمد النبي على في كل يوم من طعام البلد الذي يقتاتون، من قال وإن كان زوجها موسعا عليه فرض لها مدين بمد النبي، أقال والفرض على الوسط الذي ليس بالموسع ولا بالمقتر ما بينهما مد ونصف للمرأة ومد للخادم، (الام للشافعي، باب قدر النفقة، نمبر 96/95) بِنْتِ قَيْسٍ «أَنَّ أَبًا عَمْرِو بْنَ حَفْصٍ طَلَقَهَا الْبُتَّةَ، وَهُوَ غَائِبٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلَهُ بِشَعِيرٍ فِيْسَةُ طَتْهُ، فَقَالَ: وَاللهِ مَا لَكِ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ، فَجَاءَتْ رَسُولَ اللهِ عَلَيْتُ فَرَكُرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ فَتَسَخَطَتُهُ، فَقَالَ: وَاللهِ مَا لَكِ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ، فَجَاءَتْ رَسُولَ اللهِ عَلَى قَنْرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ الشَعْمِ المَاتَّذِي اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْكَ مَنْ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

{661} (وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرةً لَا يَسْتَمْتِعُ هِمَا فَلَا نَفَقَةً لَمَا) لَ لِأَنَّ امْتِنَاعَ الْاسْتِمْتَاعِ لِمَعْنَى فِيهَا، وَالْاحْتِبَاسُ الْمُوجِبُ مَا يَكُونُ وَسِيلَةً إِلَى مَقْصُودٍ مُسْتَحَقُّ بِالنِّكَاحِ وَلَمْ يُوجَدْ، بِخِلَافِ الْمَرِيضَةِ عَلَى مَا نُبَيِّنُ.

٢ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هَا النَّفَقَةُ لِأَنَّهَا عِوَضٌ مِنْ الْمِلْكِ عِنْدَهُ كَمَا فِي الْمَمْلُوكَةِ بِمِلْكِ الْيَمِينِ.

لَهَا: لَيْسَ لَكِ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ، (سنن ابوداود ، بَابٌ: فِي نَفَقَةِ الْمَبْتُوتَةِ، غبر 2284)

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَإِنْ نَشَزَتْ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا حَتَّى تَعُودَ إِلَى مَنْزِلِهِ / عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ «فِي خُرُوجِ فَاطِمَةَ قَالَ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ سُوءِ الْخُلُقِ،سنن ابوداودشريف ، بَابُ مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ،نمبر 2294/مسلم شريف ،باب المطلقة البائن لانفقة لها،نمبر 1480)

وجه: (٣)قول التابعى لثبوت وَإِنْ نَشَزَتْ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا حَتَى تَعُودَ إِلَى مَنْزِلِهِ / عن الشعبي أنه سئل عن امرأة خرجت من بيتها عاصية لزوجها ألها نفقة؟ قال: لا،وإن مكثت عشرين سنة، (ابن شيبه،ما قالوا في المرأة تخرج من بيتها وهي عاصية لزوجها، ألها النفقة، 20146)

[661] وجه: (١)قول التابعى لثبوت وَيُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ حَاهُمُمَا جَمِيعًا /عن عطاء في الرجل يتزوج المرأة يتزوج المرأة قال: لا نفقة لها حتى يدخل بها (مصنف ابن شيبه ،ما قالوا في الرجل يتزوج المرأة فتطلب النفقة قبل أن يدخل بها، هل لها ذلك ،نمبر 20141)

وجه: (٢)قول التابعى لثبوت وَيُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ حَاهُمُا جَمِيعًا /عن عامر قال: ليس للرجل أن ينفق على امرأته إذا كان (الحبس) من قبلها،مصنف ابن شيبه، ما قالوا في الرجل يتزوج المرأة فتطلب النفقة قبل أن يدخل بها، هل لها ذلك،غبر 20145/مصنف عبدالرزاق بَابٌ الرَّجُلُ يَغِيبُ عَنِ امْرَأَتِهِ فَلَا يُنْفِقُ عَلَيْهِا، غبر 12346)

٢ وجه: (١) مسئلة لثبوت وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرةً لَا يَسْتَمْتعُ كِمَا فَلَا نَفَقَةً لَهَا / قال وإذا نكح الصغيرة التي لا يجامع مثلها وهو صغير أو كبير فقد قيل ليس عليه نفقتها لأنه لا يستمتع بما وأكثر ما ينكح له الاستمتاع بما وهذا قول عدد من علماء أهل زماننا ،(الام للشافعي، وجوب نفقة المرأة،غبر 93)

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَيُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ حَالَهُمَا جَمِيعًا /عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: « دَخَلْنَا عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ، فَسَأَلَ عَنِ الْقَوْمِ حَتَّى انْتَهَى إِلَيَّ.... وَهَٰنَّ عليكم رزقهن

٣ وَلَنَا أَنَّ الْمَهْرَ عِوَضٌ عَنْ الْمِلْكِ وَلَا يَجْتَمِعُ الْعِوَضَانِ عَنْ مُعَوَّضٍ وَاحِدٍ فَلَهَا الْمَهْرُ دُونَ النَّفَقَة.

{662} (وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ صَغِيرًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوَطْءِ وَهِيَ كَبِيرَةٌ فَلَهَا النَّفَقَةُ مِنْ مَالِهِ) لِأَنَّ التَّسْلِيمَ قَدْ تَحَقَّقَ مِنْهَا، وَإِنَّا الْعَجْزُ مِنْ قِبَلِهِ فَصَارَ كَالْمَجْبُوبِ وَالْعِنِّينِ.

{663} (وَإِذَا حُبِسَتْ الْمَرْأَةُ فِي دَيْنِ فَلَا نَفَقَةً لَكَا) الْإِنَّ فَوْتَ الِاحْتِبَاسِ مِنْهَا بِالْمُمَاطَلَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا بِأَنْ كَانَتْ عَاجِزَةً فَلَيْسَ مِنْهُ، وَكَذَا إِذَا غَصَبَهَا رَجُلٌ كُرْهًا فَذَهَبَ كِمَا. وَعَنْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا بِأَنْ كَانَتْ عَاجِزَةً فَلَيْسَ مِنْهُ، وَكَذَا إِذَا غَصَبَهَا رَجُلٌ كُرْهًا فَذَهَبَ كِمَا. وَعَنْ أَي يُوسُفَ أَنَّ لَمَ النَّفَقَةَ، وَالْفَتْوَى عَلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّ فَوْتَ الِاحْتِبَاسِ لَيْسَ مِنْهُ لِيُجْعَلَ بَاقِيًا تَقْدِيرًا، وَكَذَا إِذَا حَجَّتْ مَعَ عَرْمٍ لِأَنَّ فَوْتَ الِاحْتِبَاسِ مِنْهَا.

لِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ هَا النَّفَقَةَ لِأَنَّ إِقَامَةَ الْفَرْضِ عُذْرٌ، وَلَكِنْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَةُ الْحُضَرِ دُونَ السَّفَرِ لِأَنَّهَا هِيَ الْمُسْتَحِقَّةُ عَلَيْهِ، وَلَوْ سَافَرَ مَعَهَا الزَّوْجُ تَجِبُ النَّفَقَةُ بِالِاتِّفَاقِ لِأَنَّ الِاحْتِبَاسَ قَائِمٌ لِقِيَامِهِ عَلَيْهَا وَتَجِبُ نَفَقَةُ الْحَضَرِ دُونَ السَّفَرِ، وَلَا يَجِبُ الْكِرَاءُ لِمَا قُلْنَا

{664} (فَإِنْ مَرِضَتْ فِي مَنْزِلِ الزَّوْجِ فَلَهَا النَّفَقَةُ) اِهَالْقِيَاسُ أَنْ لَا نَفَقَةَ لَهَا إِذَا كَانَ مَرَضًا يَمْنُعُ مِنْ الْجِمَاعِ لِفَوْتِ الإحْتِبَاسِ لِلِاسْتِمْتَاعِ.

وَجْهُ الْاسْتِحْسَانِ أَنَّ الْاحْتِبَاسَ قَائِمٌ فَإِنَّهُ يَسْتَأْنِسُ هِمَا وَيَمَسُّهَا وَتَحْفَظُ الْبَيْتَ، وَالْمَانِعُ بِعَارِضٍ فَأَشْبَهَ الْحَيْضَ. ٢ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهَا إِذَا سَلَّمَتْ نَفْسَهَا ثُمُّ مَرِضَتْ تَجِبُ النَّفَقَةُ لِتَحَقُّقِ التَّسْلِيمِ، وَلَوْ مَرِضَتْ ثُمُّ سَلَّمَتْ لَا تَجِبُ لِأَنَّ التَّسْلِيمَ لَمْ يَصِحَ قَالُوا هَذَا حَسَنٌ. وَفِي لَفْظِ الْكَتَابِ مَا يُشِيرُ إِلَيْهِ.

{665} (قَالَ: وَيُفْرَضُ عَلَى الزَّوْجِ النَّفَقَةُ إِذَا كَانَ مُوسِرًا وَنَفَقَةُ خَادِمِهَا)

وكسوتهن بالممعروف (مسلم، بَابُ حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ،1218/ابوداود، باب صفة حجة النبي 1905) على النَّفقة / عن عطاء {664} على النَّفقة ألى النَّفقة ألى عن عطاء في الرجل يتزوج المرأة قال: لا نفقة لها حتى يدخل بها ( مصنف ابن شيبه ،ما قالوا في الرجل يتزوج المرأة فتطلب النفقة قبل أن يدخل بها، هل لها ذلك ، نمبر 20141)

{665} ٢٩٩٤: (١) الحديث لثبوت وَيُفْرَضُ عَلَى الزَّوْجِ النَّفَقَةُ إِذَا كَانَ مُوسِرًا وَنَفَقَةُ خَادِمِهَا السَّفِ النَّفَقَةُ إِذَا كَانَ مُوسِرًا وَنَفَقَةُ خَادِمِهَا السَّفِ اللَّهُ الللللَّالِي اللَّهُ الللَّهُ اللَّالِمُ الللَّالِمُ اللَّالَّه

ا للهُرَادُ هِلَا بَيَانُ نَفَقَةِ الْخَادِمِ، وَلِهَذَا ذُكِرَ فِي بَعْضِ النُّسَخِ: وَتُفْرَضُ عَلَى الزَّوْجِ إِذَا كَانَ مُوسِرًا نَفَقَةُ خَادِمِهَا.

٢ وَوَجْهُهُ أَنَّ كِفَايَتَهَا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا مِنْ تَمَامِهَا إِذْ لَا بُدَّ لَمَا مِنْهُ

٣ (وَلَا يُفْرَضُ لِأَكْثَرَ مِنْ نَفَقَةِ خَادِمٍ وَاحِدٍ) وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ.

م وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: تُفْرَضُ لِخَادِمَيْنِ لِأَنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى أَحَدِهِمَا لِمَصَالِحِ الدَّاخِلِ وَإِلَى الْآخَرِ لِمَصَالِحِ الدَّاخِلِ وَإِلَى الْآخَرِ لِمَصَالِحِ الْخَارِجِ.

﴿ وَهُمُمَا أَنَّ الْوَاحِدَ يَقُومُ بِالْأَمْرِيْنِ فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى اثْنَيْنِ، وَلِأَنَّهُ لَوْ تَوَلَّى كِفَايَتَهَا بِنَفْسِهِ كَانَ كَافِيًا، فَكَذَا إِذَا أَقَامَ الْوَاحِدُ مَقَامَ نَفْسِهِ، لِي وَقَالُوا: إِنَّ الزَّوْجَ الْمُوسِرَ يَلْزَمُهُ مِنْ نَفَقَةِ الْخَادِمِ مَا يَلْزَمُ الْمُعْسِرُ مِنْ نَفَقَةِ امْرَأَتِهِ وَهُوَ أَدْنَى الْكِفَايَةِ.

كَنْ عَلِيِّ «أَنَّ فَاطِمَةَ عليهما السلام شَكَتْ مَا تَلْقَى فِي يَدِهَا مِنَ الرَّحَى، فَأَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ تَسْأَلُهُ خَادِمًا، فَلَمْ تَجِدْهُ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِعَائِشَةَا لِخ (بخاري شريف، بَابُ التَّكْبِيرِ وَالتَّسْبِيحِ عِنْدَ الْمَنَام، نمبر 6318ممسلم شريف ، باب الدعاء عندالنوم، نمبر 6813)

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَيُفْرَضُ عَلَى الرَّوْجِ النَّفَقَةُ إِذَا كَانَ مُوسِرًا وَنَفَقَةُ خَادِمِهَا /عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ حَتَّ عَلَى الصَّدَقَةِ فَجَاءَ رَجُلُ فَقَالَ عِنْدِي دِينَارٌ قَالَ: " أَنْفِقْهُ عَلَى الصَّدَقَةِ فَجَاءَ رَجُلُ فَقَالَ عِنْدِي آخَرُ قَالَ: " أَنْفِقْهُ عَلَى نَفْسِكَ " قَالَ: عِنْدِي آخَرُ قَالَ: " أَنْفِقْهُ عَلَى وَلَدِكَ " قَالَ: عِنْدِي آخَرُ قَالَ: " أَنْفِقْهُ عَلَى خَادِمِكَ " قَالَ: عِنْدِي آخَرُ قَالَ: " أَنْتَ زَوْجَتِكَ " قَالَ: عِنْدِي آخَرُ قَالَ: " أَنْتَ رَوْجَتِكَ " قَالَ: عِنْدِي آخَرُ قَالَ: " أَنْتَ أَنْتَ مَنْ كَبِرِي بِيهِقِي، بَابُ النَّفَقَةِ عَلَى الْأَوْلَادِ، غَبِر 15734)"

وجه: (٣)قول الصحابى لثبوت وَيُفْرَضُ عَلَى الزَّوْجِ النَّفَقَةُ إِذَا كَانَ مُوسِرًا/عَنْ عَلِيٍ فَ أَنَّهُ فَرَضَ لِامْرَأَةٍ وَحَادِمِهَا اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهُمًا لِلْمَرْأَةِ ثَمَانِيَةٌ وَلِلْخَادِمِ أَرْبَعٌ وَدِرْهُمًا مِنَ الثَّمَانِيَةِ لِلْقُطْنِ فَرَضَ لِامْرَأَةٍ وَحَادِمِهَا اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهُمًا لِلْمَرْأَةِ ثَمَانِيَةٌ وَلِلْخَادِمِ أَرْبَعٌ وَدِرْهُمًا مِنَ الثَّمَانِيَةِ لِلْقُطْنِ وَالْكَتَّانِ، بيهقي، باب لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ ، 1570 كل لِلمَرْأَةِ وَخَادِمِهَا اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهُمًا لِلْمَرْأَةِ ثَمَانِيَةٌ وَلِلْخَادِمِ أَرْبَعٌ وَدِرْهُمَا مِنَ الثَّمَانِيَةِ لِلْقُطْنِ الْمَرْأَةِ وَخَادِمِهَا اثْنَى عُصَرَ دِرْهُمَا لِلْمَرْأَةِ ثَمَانِيَةٌ وَلِلْخَادِمِ أَرْبَعٌ وَدِرْهُمَا مِنَ الثَّمَانِيَةِ لِلْقُطْنِ الْمَرْأَةِ وَخَادِمِهَا اثْنَى عُصَرَ دِرْهُمَا لِلْمَرْأَةِ ثَمَانِيَةً وَلِلْخَادِمِ أَرْبَعٌ وَدِرْهُمَا مِنَ الثَّمَانِيَةِ لِلْقُطْنِ فَرَضَ لِامْرَأَةٍ وَخَادِمِهَا اثْنَى عُصَرَ دِرْهُمَا لِلْمَرْأَةِ وَمَالِي الْمَدْرَةِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ \$ 10.5 وَمَا اللهُ عَنْ مُنْ مُوسِرًا لللْمَرْأَةِ وَمَالِيَةً وَلَاكَتَانِ، بيهقي ، باب لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ \$ 10.5 كَانَ هُمُ كُولِكَتَانِ، بيهقي ، باب لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّ الللهُ وَمُ اللهَ عَلَى اللْعَلَامِ عَلَيْهِ وَرُقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِاللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ال

وَقَوْلُهُ فِي الْكِتَابِ إِذَا كَانَ مُوسِرًا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا تَجِبُ نَفَقَةُ الْخَادِمِ عِنْدَ إعْسَارِهِ وَهُوَ رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ الْأَصَحُّ خِلَافًا لِمَا قَالَهُ مُحَمَّدٌ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُعْسِرِ أَدْنَى الْكَفَايَةِ وَهِى قَدْ تَكْتَفِى بِخِدْمَةِ نَفْسِهَا.

{666} (وَمَنْ أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ امْرَأَتِهِ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَهُمَا وَيُقَالُ لَهَا اسْتَدِينِي عَلَيْهِ)

لَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُفَرَّقُ، لِأَنَّهُ عَجَزَ عَنْ الْإِمْسَاكِ بِالْمَعْرُوفِ فَيَنُوبُ الْقَاضِي مَنَابَهُ فِي التَّفْرِيقِ كَمَا فِي الجُّبِّ وَالْعُنَّةِ، بَلْ أَوْلَى لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى النَّفَقَةِ أَقْوَى.

[666] وجه: (۱)قول التابعى لثبوت وَمَنْ أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ امْرَأَتِهِ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَهُمَا وَيُقَالُ لَمَا اسْتَدِينِي عَلَيْهِ / عن الحسن قال إذا عجز الرجل (عن) نفقة امرأته لم يفرق بينهما،مصنف ابن شيبه، ما قالوا في الرجل يعجز عن نفقة امرأته، يجبر على أن (يطلق) امرأته أم لا و (اختلافهم) في ذلك،غبر 20131)مصنف عبدالرزاق،بَابٌ: الرَّجُلُ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ عَلَى امْرَأَتِهِ،غبر 2355) في ذلك،غبر (٢)الحديث لثبوت وَمَنْ أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ امْرَأَتِهِ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَهُمَا وَيُقَالُ لَمَا اسْتَدِينِي عَلَيْهِ / وَالْحَدِيثِي عَلَيْهِ / قَالَتْ هِنْدُ يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلُّ شَجِيحٌ فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ أَنْ آخُذَ مِنْ مَالِهِ مَا يَكْفِينِي وَالْتَهُ فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ أَنْ آخُذَ مِنْ مَالِهِ مَا يَكْفِينِي وَبَنِيَّ قَالَ: خُذِي بِالْمَعْرُوفِ، (بخاري شريف ،باب وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ،غبر 5370/مسلم وَبَنِيَّ قَالَ: خُذِي بِالْمَعْرُوفِ، (بخاري شريف ،باب وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ،غبر 5370/مسلم شريف ،باب قضية هند 4477/1714)

[ وجه: (١) قول الشافعي لثبوت وَمَنْ أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ امْرَأَتِهِ / فاحتمل إذا لم يجد ما ينفق عليها أن تخير المرأة بين المقام معه وفراقه فإن اختارت فراقه فهي فرقة بلا طلاق لأنها ليست شيئا أوقعه الزوج ولا جعل إلى أحد إيقاعه، (الام للشافعي، باب الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته، 98)

وجه: (٢)قول التابعى لثبوت وَمَنْ أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ امْرَأَتِهِ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَهُمَا وَيُقَالُ لَهَا اسْتَدِينِي عَلَيْهِ / سألت سعيد ابن المسيب عن الرجل يعجز عن نفقة امرأته فقال: يفرق بينهما فقلت: سنة فقال: سنة، مصنف ابن شيبه ،ما قالوا في الرجل يعجز عن نفقة امرأته، يجبر على أن (يطلق) امرأته أم لا و (اختلافهم) في ذلك، غبر 2012/مصنف عبد الرزاق، بَابُّ: الرَّجُلُ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ عَلَى امْرَأَتِهِ، غبر 12355)

وجه: (٣)قول الصحابى لثبوت وَمَنْ أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ امْرَأَتِهِ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَهُمَا عَلَيْهِ / أَنَّ الصول: الرشوم رنفقه سے عاجز موجائے تب مجی تفریق نہیں کی جائے گی بلکہ شوم رکے نام سے قرض لے۔

٢ وَلَنَا أَنَّ حَقَّهُ يَبْطُلُ وَحَقَّهَا يَتَأَخَّرُ، وَالْأَوَّلُ أَقْوَى فِي الضَّرَرِ، وَهَذَا لِأَنَّ النَّفَقَةَ تَصِيرُ دَيْنًا بِفَرْضِ الْقَاضِي فَتَسْتَوْفِي الزَّمَانَ الثَّانِي، وَفَوْتُ الْمَالِ وَهُوَ تَابِعٌ فِي النِّكَاحِ لَا يَلْحَقُ بِمَا هُوَ الْمَقْصُودُ وَهُوَ التَّنَاسُلُ.

٣ وَفَائِدَةُ الْأَمْرِ بِالِاسْتِدَانَةِ مَعَ الْفَرْضِ أَنْ يُمَكِّنَهَا إِحَالَةَ الْغَرِيمِ عَلَى الزَّوْجِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ الْإَسْتِدَانَةُ بِغَيْرٍ أَمْرِ الْقَاضِي كَانَتْ الْمُطَالَبَةُ عَلَيْهَا دُونَ الزَّوْجِ.

{667} (وَإِذَا قَضَى الْقَاضِي لَهَا بِنَفَقَةِ الْإِعْسَارِ ثُمَّ أَيْسَرَ فَخَاصَمَتْهُ ثَمَّمَ لَهَا نَفَقَةَ الْمُوسِ) لَ لِأَنَّ النَّفَقَةَ تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْيَسَارِ وَالْإِعْسَارِ، لِ وَمَا قَضَى بِهِ تَقْدِيرٌ لِنَفَقَةٍ لَمْ تَجِبْ، فَإِذَا تَبَدَّلَ حَالُهُ فَلَهَا الْمُطَالَبَةُ بِتَمَام حَقِّهَا.

عُمَرَ بْنَ الْخُطَّابِ ﴿ كُتَبَ إِلَى أُمَرَاءِ الْأَجْنَادِ فِي رِجَالٍ غَابُوا عَنْ نِسَائِهِمْ فَأَمَرَهُمْ " أَنْ يَأْخُذُوهُمْ فَأَمَرَهُمْ " أَنْ يَأْخُذُوهُمْ فِأَنَ يُنْفِقُوا أَوْ يُطَلِّقُوا فَإِنْ طَلَّقُوا بِعَثُوا بِنَفَقَةِ مَا حَبَسُوا،سنن بيهقي ، بَابُ الرَّجُلِ لَا يَجِدُ نَفَقَةَ امْرَأَتِهِ،15706/ عبد الرزاق،بَابُ:الرَّجُلُ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ عَلَى امْرَأَتِهِ،15706/ عبد الرزاق،بَابُ:الرَّجُلُ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ عَلَى امْرَأَتِهِ،15706

٣ وجه: (١)قول التابعى لثبوت وَمَنْ أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ امْرَأَتِهِ لَمْ يُفَرَّقْ / عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «إِذَا ادَّانَتْ فَهُوَ عَلَيْهِ، 12348) ادَّانَتْ فَهُوَ عَلَيْهِ، مصنف عبد الرزاق ، بَابٌ الرَّجُلُ يَغِيبُ عَنِ امْرَأَتِهِ فَلَا يُنْفِقُ عَلَيْهِا، 12348)

وجه: (٢)قول التابعى لثبوت وَمَنْ أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ امْرَأَتِهِ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَهُمَا وَيُقَالُ لَهَا اسْتَدِينِي عَلَيْهِ / عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: أَتَتِ امْرَأَةٌ شُرَيْكًا، فَقَالَتْ: أَنَّ زَوْجِي غَابَ، وَإِنِيّ اسْتَدَنْتُ دِينَارًا، فَأَنْفَقْتُ عَلَى الشَّعْبِيِّ قَالَ: «فَاقْضِي دَيْنَكِ، ( مصنف عبد عَلَى نَفْسِي. قَالَ: «فَاقْضِي دَيْنَكِ، ( مصنف عبد الرَزاق ، بَابٌ الرَّجُلُ يَغِيبُ عَنِ امْرَأَتِهِ فَلَا يُنْفِقُ عَلَيْهِا، غب 12351)

{667} لِ وَهِ : (١) الحديث لثبوت وَإِذَا قَضَى الْقَاضِي لَمَا بِنَفَقَةِ / عَنْ جَدِّهِ مُعَاوِيَةَ الْقُشَيْرِيِّ قَالَ: ﴿ أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: فَقُلْتُ: مَا تَقُولُ فِي نِسَائِنَا قَالَ: أَطْعِمُوهُنَّ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَاكْسُوهُنَّ قَالَ: أَطْعِمُوهُنَّ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَاكْسُوهُنَّ قَالَ: مَعْرَوهُنَّ مِمَّا تَكْتَسُونَ، وَلَا تَقْرِبُوهُنَّ ، وَلَا تُقَبِّحُوهُنَّ (ابوداود، بَابٌ: في حَقّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا 2144)

وجه: (٢)أية لثبوت وَإِذَا قَضَى الْقَاضِي لَهَا بِنَفَقَةِ الْإِعْسَارِ / ﴿ لِيُنفِقُ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ - وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ و ﴾ (سورة الطلاق 65 ، ايت نمبر 7)

لغات: الْإِعْسَارِ: تَكُ دست، الإسْتِدَانَةِ: قرض لينا، إحَالَةَ الْغَويِم: قرض دين والاشوبرس وصول،

{668} (وَإِذَا مَضَتْ مُدَّةً لَمْ يُنْفِقْ الزَّوْجُ عَلَيْهَا وَطَالَبَتْهُ بِذَلِكَ فَلَا شَيْءَ لَهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي فَرَضَ لَهَا التَّفَقَةَ لَوْ صَاخَتْ الزَّوْجَ عَلَى مِقْدَارٍ فِيهَا فَيَقْضِي لَهَا بِنَفَقَةِ مَا مَضَى) لِ لِأَنَّ النَّفَقَةَ صِلَةٌ وَلَيْسَتْ بِعِوضٍ عِنْدَنَا عَلَى مَا مَرَّ مِنْ قَبْلُ فَلَا يُسْتَحْكُمُ الْوُجُوبُ فِيهَا إِلَّا بِالْقَضَاءِ النَّفَقَةَ صِلَةٌ وَلَيْسَتْ بِعِوضٍ عِنْدَنَا عَلَى مَا مَرَّ مِنْ قَبْلُ فَلَا يُسْتَحْكُمُ الْوُجُوبُ فِيهَا إِلَّا بِالْقَضَاءِ كَافُهُم لَلْ وَالصَّلْحُ بِمَنْزِلَةِ الْقَضَاءِ لِأَنَّ وِلَا يَتَهُ عَلَى نَفْسِهِ كَاهُم وَلاَيَةِ الْقَاضِي، بِخِلَافِ الْمَهْرِ لِأَنَّهُ عِوَضٌ.

{669}(وَإِنْ مَاتَ الزَّوْجُ بَعْدَمَا قَضَى عَلَيْهِ بِالنَّفَقَةِ وَمَضَى شُهُورٌ سَقَطَتْ النَّفَقَةُ) لِ وَكَذَا إِذَا مَاتَتْ الزَّوْجَةُ لِأَنَّ النَّفَقَةَ صِلَةٌ وَالصِّلَاتُ تَسْقُطُ بِالْمَوْتِ كَاهْبَةِ تَبْطُلُ بِالْمَوْتِ قَبْلَ الْقَبْضِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَصِيرُ دَيْئًا قَبْلَ الْقَضَاءِ وَلَا تَسْقُطُ بِالْمَوْتِ لِأَنَّهُ عِوَضٌ عِنْدَهُ فَصَارَ كَسَائِر الدُّيُونِ، وَجَوَابُهُ قَدْ بَيَّنَّاهُ.

{670} (وَإِنْ أَسْلَفَهَا نَفَقَةَ السَّنَةِ) أَيْ عَجَّلَهَا (ثُمُّ مَاتَ لَمْ يُسْتَرْجَعْ مِنْهَا شَيْءٌ وَهَذَا عِنْدَ أَيِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى،

{668} هِ وَلَكَ حَاهُمُمَا جَمِيعًا / عَنِ النَّبَعِي للبوت وَيُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ حَاهُمُمَا جَمِيعًا / عَنِ النَّخَعِيِّ قَالَ: «إِذَا النَّانَ أُخِذَ بِهِ حَتَّى يَقْضِي عَنْهَا، وَإِنْ لَمْ تَسْتَدِنْ فَلَا شَيْءَ لَمَا عَلَيْهِ إِذَا أَكَلَتْ مِنْ مَالْهَا». قَالَ مَعْمَرُ: وَسَأَلَتُ ابْنَ شُبْرُمَةَ عَنْهَا ؟ قَالَ: «إِذَا شَكَتْ إِلَى الجُيرَانِ مِنْ يَوْمَئِذٍ يُؤْخَذُ بِالنَّفَقَةِ». قَالَ مَعْمَرُ: وَسَأَلَتُ ابْنَ شُبْرُمَةَ عَنْهَا ؟ قَالَ: «إِذَا شَكَتْ إِلَى الجُيرَانِ مِنْ يَوْمِئِذٍ يُؤْخَذُ بِالنَّفَقَةِ». قَالَ مَعْمَرُ: وَيَقُولُ آخَرُونَ «مِنْ يَوْمِ تَرْفَعُ أَمْرَهَا إِلَى السُّلْطَانِ، ( مصنف عبد الرزاق ، بَابُ الرَّجُلُ يَغِيبُ عَنِ امْرَأَتِهِ فَلَا يُنْفِقُ عَلَيْهِا، غبر 12349)

[669] وجه: (1)قول الصحابى لثبوت وَيُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ حَاهُمُمَا جَمِيعًا / عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْحُطَّابِ فِي: " الْأَنْحَالُ مِيرَاثٌ مَا لَمْ يُقْبَضْ " وَرُوِّينَا عَنْ عُثْمَانَ وَابْنِ عُمَالَ وَابْنِ عَبَاسٍ فِي أَنَّهُمْ قَالُوا: لَا تَجُوزُ صَدَقَةٌ حَتَّى تُقْبَضَ وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَشُرَيْحٍ أَنَّهُمَا كَانَا لَا يُجِيزَانِهَا حَتَّى تُقْبَضَ، (سن كبري بيهقي ، بَابُ شَرْطِ الْقَبْضِ فِي الْهِبَةِ، غبر 11951)

وجه: (٢)قول التابعى لثبوت وَيُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ حَافَهُمَا جَمِيعًا /عَنِ النَّحَعِيِّ قَالَ: «إِذَا ادَّانَتْ أَخِذَ بِهِ حَتَّى يَقْضِيَ عَنْهَا، وَإِنْ لَمْ تَسْتَدِنْ فَلَا شَيْءَ لَمَا عَلَيْهِ إِذَا أَكَلَتْ مِنْ مَالِهَا،( مصنف عبد الرَاق ،بَابٌ الرَّجُلُ يَغِيبُ عَنِ امْرَأَتِهِ فَلَا يُنْفِقُ عَلَيْهِا،غبر 12349)

ا صول: ہر دن کا نفقہ شوہر کی حالت کے مطابق واجب ہوگا، لہذا اگر حالت بدل گئی تو نفقہ بدلنے کا حقد ارہے۔

ل وَقَالَ مُحَمَّدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، يُحْتَسَبُ هَا نَفَقَةُ مَا مَضَى وَمَا بَقِيَ فَهُو لِلزَّوْجِ) وَهُو قَوْلُ الشَّافِعِيِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَعَلَى هَذَا الْجِلَافِ الْكِسْوَةُ لِأَنَّهَا اسْتَعْجَلَتْ عِوَضًا عَمَّا تَسْتَحِقُّهُ عَلَيْهِ بِالِاحْتِبَاسِ، وَقَدْ بَطَلَ الاسْتِحْقَاقُ بِالْمَوْتِ فَيَبْطُلُ الْعِوَثُ بِقَدْرِهِ كَرِزْقِ الْقَاضِي تَسْتَحِقُّهُ عَلَيْهِ بِالإحْتِبَاسِ، وَقَدْ بَطَلَ الاسْتِحْقَاقُ بِالْمَوْتِ فَيَبْطُلُ الْعِوَثُ بِقَدْرِهِ كَرِزْقِ الْقَاضِي وَعَطَاءِ الْمُقَاتَلَةِ. لَ وَهُمَا أَنَّهُ صِلَةٌ وَقَدْ اتَّصَلَ بِهِ الْقَبْضُ وَلَا رُجُوعَ فِي الصِّلَاتِ بَعْدَ الْمَوْتِ لَوْعَطَاءِ الْمُقَاتَلَةِ. لَ وَهُمَا أَنَّهُ صِلَةٌ وَقَدْ اتَّصَلَ بِهِ الْقَبْضُ وَلَا رُجُوعَ فِي الصِّلَاتِ بَعْدَ الْمَوْتِ لِانْتِهَاءِ حُكْمِهَا كَمَا فِي الْهِبَةِ، وَلِهَذَا لَوْ هَلَكَتْ مِنْ غَيْرِ اسْتِهْلَاكٍ لَا يُسْتَرَدُ شَيْءٌ مِنْهَا بِالْإِجْمَاعِ. لِانْتِهَاءِ حُكْمِهَا كُمَا فِي الْهِبَةِ، وَلِهَذَا لَوْ هَلَكَتْ مِنْ غَيْرِ اسْتِهْلَاكٍ لَا يُسْتَرَدُ شَيْءٌ مِنْهَا شَيْءٌ لِأَنَّهُ وَعَنْ مُحُمْ مَا كُمَا فَي الْهَبُونِ الْقَبْضُ وَلَا يُسْتَرَدُ شَيْءٌ مِنْهَا شَيْءٌ لِأَنَّهُ وَعَنْ مُحُمْ اللَّهُ لَ أَنَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا أَنَّهُا إِذَا قَبَضَتْ نَفَقَةَ الشَّهْرِ أَوْ مَا دُونَهُ لَا يُسْتَرْجَعُ مِنْهَا شَيْءً لِأَنَّهُ يَسِيرٌ فَصَارَ فِي حُكْمِ الْمُالِ.

{670} ﴿ 670 ﴾ ﴿ وَهِ ثَالَ عَمْرُ فَإِنِي أَحَدِّثُكُمْ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ... فَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةَ سَنَتِهِمْ مِنْ هَذَا الْمَالِ.نخاري شريف ، بَابُ حَبْسِ نَفَقَةِ الرَّجُلِ قُوتَ سَنَةٍ عَلَى أَهْلِهِ وَكَيْفَ نَفَقَاتُ الْعِيَالِ، نمبر 5357)

**﴿﴿﴾** (٢)قول التابعى لثبوت وَيُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ حَالَهُمَا جَمِيعًا / قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى لِعَطَاءٍ وَأَنَا أَسُعُ: " أَتَعُودُ الْمَرْأَةُ فِي إِعْطَائِهَا زَوْجَهَا مَهْرَهَا أَوْ غَيْرَهُ قَالَ: لَا، (مصنف عبد الرزاق ، بَابُ هِبَةِ الْمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا،غبر 16554)

٢ و ٩ (١) قول التابعى لثبوت وَيُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ حَاهُمُمَا جَمِيعًا / وَعَنْ طَاوُسٍ، عَنِ الشَّعْبِي قَالَا: «فِي الْهِبَةِ إِذَا اسْتُهْلِكَتْ فَلَا رُجُوعَ فِيهَا، (مصنف عبد الرزاق، بَابُ الْهِبَةِ إِذَا اسْتُهْلِكَتْ ، مُبر 16550/مصنف ابن شيبه، في الرجل يهب الهبة فيريد أن يرجع فيها، نمبر 23073)

وهه: (٢)قول الصحابى لثبوت وَيُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ حَاهُمُمَا جَمِيعًا / عَنْ عُمَرَ، مِثْلَهُ يَعْنِي: مِثْلَ حَدِيثِهِ الَّذِي ذَكَرْنَا فِي الْفَصْلِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا الْفَصْلِ وَزَادَ وَيَسْتَهْلِكُهَا أَوْ يَمُوتُ أَحَدُهُمَا، (شرح معاني الاثار، بَابُ الرُّجُوعِ فِي الْهِبَةِ، غير 5826)

**وجه: (٣)**قول التابعى لثبوت وَيُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ حَالْهُمَا جَمِيعًا / عَنِ الشَّعْبِي، عَنْ شُرَيْحٍ قَالَ: هَوْكَ أَنْ يَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ تُعْطِي زَوْجَهَا وَالزَّوْجِ يُعْطِي امْرَأَتَهُ» قَالَ: أَقِيلُهَا وَلا أَقِيلُهُ، (مصنف عبدالرزاق، بَابُ هِبَةِ الْمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا، غبر 16558)

ا صول : نفقہ صلہ ہے اور صلہ پر قبضہ نہ کرے تو وہ اس کا نہیں ہو تاہے، لہذا شوہر مرگیا تو اس کے ترکہ سے نہیں ملے گا، اسی طرح اگر عورت نے چند ماہ کا نفقہ نہیں لیا تو وقت گزرنے کے بعد وصول نہیں کیا جاسکتا،

[671] (وَإِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ حُرَّةً فَنَفَقَتُهَا دَيْنٌ عَلَيْهِ يُبَاعُ فِيهَا) وَمَعْنَاهُ إِذَا تَزَوَّجَ بِإِذْنِ الْمَوْلَى لَكَنْ وَإِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ حُرَّةً فَنَفَقَتُهَا دَيْنٌ عَلَيْهِ يُبَاعُ فِيهَا) وَمَعْنَاهُ إِذَا تَزَوَّجَ بِإِذْنِ الْمَوْلَى فَيَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ كَدَيْنِ لِأَنَّهُ دَيْنُ وَجَبَ فِي خَقِ الْمَوْلَى فَيَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ كَدَيْنِ التَّجَرَةِ فِي الْعَبْدِ التَّاجِرِ، وَلَهُ أَنْ يَفْدِيَ لِأَنَّ حَقَّهَا فِي النَّفَقَةِ لَا فِي عَيْنِ الرَّقَبَةِ، فَلَوْ مَاتَ الْعَبْدُ سَقَطَتْ، وَكَذَا إِذَا قُتِلَ فِي الصَّحِيحِ لِأَنَّهُ صِلَةً.

 $\{672\}$  ([0]

[672] وجه: (1)قول التابعى لثبوت وَيُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ حَافُهُمَا جَمِيعًا /عن عامر قال: ليس للرجل أن ينفق على امرأته إذا كان (الحبس) من قبلها، (مصنف ابن شيبه ، ما قالوا في الرجل يتزوج المرأة فتطلب النفقة قبل أن يدخل بها، هل لها ذلك، غبر 20145/مصنف عبدالرزاق ، بابٌ الرَّجُلُ يَغِيبُ عَنِ امْرَأَتِهِ فَلَا يُنْفِقُ عَلَيْهِا، غبر 12353)

ا صول: آزاد آدمی نے باندی سے شادی کی اور باندی کے مولی نے اس کے تظہر نے کے لئے بھیج دے تو شوہر پر اس کا نفقہ لازم ہے جب وہ اس کے ساتھ ہو،

لغات: بِرَقَبَتِهِ : گردن، كَدَيْنِ: دين ، قرض ، لَمْ يُبَوِّنُهَا: نه عَهرايا، يَسْتَخْدِمَهَا: خدمت لينا، السُرِّدَادًا: واپس كرنا، الْمُدَبَّرَةُ: مدير وه غلام يا باندى جو اين آزادى كے لئے مال جمع كررہاہو،

### فَصْلٌ

{673} (وَعَلَى الرَّوْجِ أَنْ يُسْكِنَهَا فِي دَارٍ مُفْرَدَةٍ لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ تَخْتَارَ ذَلِكَ) لِإِنَّ السُّكْنَى مِنْ كِفَايَتِهَا فَتَجِبُ هَا كَالنَّفَقَةِ، وَقَدْ أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَقْرُونًا بِالنَّفَقَةِ، وَإِذَا وَجَبَ لَلْ اللَّهُ تَعَالَى مَقْرُونًا بِالنَّفَقَةِ، وَإِذَا وَجَبَ لَلْ اللَّهُ تَعَالَى مَقْرُونًا بِالنَّفَقَةِ، وَإِذَا وَجَبَ حَقًّا لَمْ اللهُ تَعَالَى مَقْرُونًا بِالنَّفَقَةِ، وَإِذَا وَجَبَ حَقًّا لَمَا لَيْسَ لَهُ أَنْ يُشْرِكَ غَيْرَهَا فِيهِ لِأَنَّهَا تَتَضَرَّرُ بِهِ، فَإِنَّهَا لَا تَأْمَنُ عَلَى مَتَاعِهَا، وَيَمْنَعُهَا ذَلِكَ حَقًا لَمُن اللهُ اللهُ عَنْرَهَا وَمِنْ الِاسْتِمْتَاع، إلَّا أَنْ تَخْتَارَ لِأَنَّهَا رَضِيَتْ بِانْتِقَاصِ حَقِّهَا

{674} (وَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُسْكِنَهُ مَعَهَا) لِمَا بَيَّنَا وَلَوْ أَسْكَنَهَا فِي بَيْتٍ مِنْ الدَّارِ مُفْرَدٍ وَلَهُ غَلْقٌ كَفَاهَا لِأَنَّ الْمَقْصُودَ قَدْ حَصَلَ.

{675} (وَلَهُ أَنْ يَمْنَعَ وَالِدَيْهَا وَوَلَدَهَا مِنْ غَيْرِهِ وَأَهْلَهَا مِنْ الدُّخُولِ عَلَيْهَا) لِأَنَّ الْمَنْزِلَ مِلْكُهُ فَلَهُ حَقُّ الْمَنْعِ مِنْ دُخُولِ مِلْكِهِ

{676} (وَلَا يَمْنُعُهُمْ مِنْ النَّطْرِ إلَيْهَا وَكَلَامِهَا فِي أَيِّ وَقْتٍ اخْتَارُوا) لِمَا فِيهِ مِنْ قَطِيعَةِ الرَّحِمِ، وَلَيْسَ لَهُ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ،

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَعَلَى الزَّوْجِ أَنْ يُسْكِنَهَا فِي دَارٍ مُفْرَدَةٍ لَيْسَ فِيهَا أَحَدُ/ عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ العَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَقِا، وَلَمْ يَظْهَرِ الفَيْءُ مِنْ حُجْرَقِا، (وَلَمْ يَظْهَرِ الفَيْءُ مِنْ حُجْرَقِا، (ترمذي شريف ، بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ العَصْرِ، نمبر 159)

ل وجه: (١)أية لثبوت وَعَلَى الزَّوْجِ أَنْ يُسْكِنَهَا فِي دَارٍ مُفْرَدَةٍ لَيْسَ فِيهَا أَحَدُ/﴿أَسُكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ مَنْ سَكَنتُم مِّن وُجُدِكُمْ وَلَا تُضَآرُوهُنَّ لِتُضَيِّقُواْ عَلَيْهِنَّ وَإِن كُنَّ أُوْلَتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَمَّلَهُنَّ ﴾ (سورةالطلاق65) ايت نمبر 7)

 وَقِيلَ: لَا يَمْنُعُهَا مِنْ الدُّخُولِ وَالْكَلَامِ وَإِنَّا يَمْنَعُهُمْ مِنْ الْقَرَارِ وَالدَّوَامِ لِأَنَّ الْفِتْنَةَ فِي اللِّبَاثِ وَتَطْوِيلِ الْكَلَامِ، وَقِيلَ: لَا يَمْنَعُهَا مِنْ الدُّخُولِ عَلَيْهَا فِي كُلِّ وَتَطْوِيلِ الْكَلَامِ، وَقِيلَ: لَا يَمْنَعُهَا مِنْ الدُّخُولِ عَلَيْهَا فِي كُلِّ جُمُعَةٍ، وَفِي غَيْرِهِمَا مِنْ الْمَحَارِمِ التَّقْدِيرُ بِسَنَةٍ وَهُوَ الصَّحِيخُ.

{677}(وَإِذَا غَابَ الرَّجُلُ وَلَهُ مَالٌ فِي يَدِ رَجُلٍ يَعْتَرِفُ بِهِ وَبِالزَّوْجِيَّةِ فَرَضَ الْقَاضِي فِي ذَلِكَ الْمَالِ نَفَقَةَ زَوْجَةِ الْغَائِبِ وَوَلَدِهِ الصِّغَارِ وَوَالِدَيْهِ، وَكَذَا إِذَا عَلِمَ الْقَاضِي ذَلِكَ وَلَا يَعْتَرِفْ بِهِ) الْمَالِ نَفَقَةَ زَوْجَةِ الْغَائِبِ وَوَلَدِهِ الصِّغَارِ وَوَالِدَيْهِ، وَكَذَا إِذَا عَلِمَ الْقَاضِي ذَلِكَ وَلَا يَعْتَرِفْ بِهِ) الْمَالِ نَفَقَةَ زَوْجَةِ الْغَائِبِ وَوَلَدِهِ الصِّغَارِ وَوَالِدَيْهِ، وَكَذَا إِذَا عَلِمَ الْقَاضِي ذَلِكَ وَلَا يَعْتَرِفْ بِهِ ) لِأَنَّهُ لَمَّا أَنْ تَأْخُذَ مِنْ مَالِ الزَّوْجِ لَقَا أَنْ تَأْخُذَ مِنْ مَالِ الزَّوْجِ حَقَّها مِنْ غَيْرِ رِضَاهُ،

فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفِّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ۞ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ۞ ﴾ (سورة الاسراء 65 اليت نمبر 17)

[677] ﴿ وَهُمْ اللَّهُ عُمْرَ اللَّهُ الصحابى للبوت وَإِذَا غَابَ الرَّجُلُ وَلَهُ مَالٌ فِي يَدِ رَجُلٍ يَعْتَرِفُ بِهِ / عَنِ الْبُنِ عُمْرَ، أَنَّ عُمْرَ بْنَ الْحُطَّابِ فَيْ كَتَبَ إِلَى أُمْرَاءِ الْأَجْنَادِ فِي رِجَالٍ غَابُوا عَنْ نِسَائِهِمْ فَأَمَرَهُمْ " النَّ عُمُرَ، أَنَّ عُمْرَ بْنَ الْحُطَّابِ فَيْقُوا فَإِنْ طَلَّقُوا بِنَفَقَةِ مَا حَبَسُوا، سنن بيهقي ، بَابُ الرَّجُلِ لَا يَخِدُ وَهُمْ بِأَنْ يُنْفِقُ عَلَى الْمُرَأَتِهِ، غَبر 15706/مصنف عبدالرزاق ، بَابٌ: الرَّجُلُ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ عَلَى الْمُرَأَتِهِ، غَبر 12354/مصنف ابن شيبه ، من قال: على الغائب نفقة فإن بعث وإلا طلق، غبر 20138) غبر 12354/مصنف ابن شيبه ، من قال: على الغائب نفقة فإن بعث وإلا طلق، غبر عَنْ إِبْرَاهِيمَ فَلْل فِي يَدِ رَجُلٍ يَعْتَرِفُ بِهِ / عَنْ إِبْرَاهِيمَ فَالَ: «إِذَا ادَّانَتْ فَهُوَ عَلَيْهِ، وَمَا أَكَلَتْ مِنْ مَالَهِا فَلَيْسَ عَلَيْهِ، (مصنف عبدالرزاق، بَابُ الرَّجُلُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ، (مصنف عبدالرزاق، بَابُ الرَّجُلُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ، (مصنف عبدالرزاق، بَابُ الرَّجُلُ فَلَيْ عَنَ الْمُرَأَتِهِ فَلَا يُنْفِقُ عَلَيْهِا، غبر 12348) يَغِيبُ عَنِ الْمُرَأَتِهِ فَلَا يُنْفِقُ عَلَيْهِا، غبر 12348)

وجه: (٣) الحديث لثبوت وَإِذَا غَابَ الرَّجُلُ وَلَهُ مَالٌ فِي يَدِ رَجُلٍ يَعْتَرِفُ بِهِ/ عَنْ عَائِشَةَ، «أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ عُتْبَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَجِيحٌ وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَقَالَ: خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكِ بِالْمَعْرُوفِ، بخاري شريف، بَابٌ: إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُو لَا يَعْلَمُ، فَقَالَ: خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكِ بِالْمَعْرُوفِ، بخاري شريف، بَابٌ: إِذَا لَمَ يُنْفِقِ الرَّجُلُ فَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَأْخُذَ بِغَيْرٍ عِلْمِهِ مَا يَكْفِيهَا وَوَلَدَهَا بِالْمَعْرُوفِ، نَعْبِر 5364 مسلم شريف ، باب قضية هند، غير 4477/1714)

اصول: عورت اپنامناسب نفقہ شوہر کی رضامندی کے بغیر لے سکتی ہے، لہذا معلوم ہوا کہ غائب شوہر کے مال سے بیوی نفقہ لینے کا فیصلہ کراسکتی ہے،

وَإِقْرَارُ صَاحِبِ الْيَدِ مَقْبُولٌ فِي حَقِّ نَفْسِهِ لَا سِيَّمَا هَاهُنَا فَإِنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ أَحَدَ الْأَمْرِيْنِ لَا تُقْبَلُ بَيِّنَةُ الْمَرْأَةِ فِيهِ لِأَنَّ الْمُودِعَ لَيْسَ بِحَصْمٍ فِي إِثْبَاتِ الزَّوْجِيَّةِ عَلَيْهِ وَلَا الْمَرْأَةُ خَصْمٌ فِي إِثْبَاتِ حُقُوقِ الْمَالُةِ فِي يَدِهِ مُضَارَبَةً، وَكَذَا الجُوَابُ الْعَائِبِ، وَإِذَا ثَبَتَ فِي حَقِّهِ تَعَدَّى إِلَى الْعَائِبِ، وَكَذَا إِذَا كَانَ الْمَالُ مِنْ جِنْسِ حَقِّهَا دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ أَوْ طَعَامًا أَوْ كِسُوةً مِنْ فِي الدَّيْنِ، وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ الْمَالُ مِنْ جِنْسِهِ لَا تُفْرَضُ النَّفَقَةُ فِيهِ لِأَنَّهُ يَعْتَاجُ إِلَى الْبَيْعِ، وَلَا يُبَاعُ عَلَى الْبَيْعِ، وَلَا يُبَاعُ عَلَى الْبَيْعِ، وَلَا يُبَاعُ عَلَى الْجَافِرِ وَكَذَا عَلَى مَلْ الْغَائِبِ بِالِاتِقَاقِ، أَمَّا عِنْدَ أَيِي حَنِيفَةَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – فَلِأَنَّهُ لَا يُبَاعُ عَلَى الْجَاضِ وَكَذَا عَلَى الْغَائِبِ بِالِاتِقَاقِ، أَمَّا عِنْدَ أَيِي حَنِيفَةَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – فَلِأَنَّهُ لَا يُبَاعُ عَلَى الْجَاضِ وَكَذَا عَلَى الْغَائِبِ بِالِاتِقَاقِ، أَمَّا عِنْدَ أَيِي حَنِيفَةَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – فَلِأَنَّهُ لَا يُبَاعُ عَلَى الْمَاكُ فَي عَلَى الْخَائِبِ وَأَمَّا عِنْدَهُمُ لَا يَعْرِفُ امْتِنَاعَهُ لَا يَقْضِي عَلَى الْخَائِبِ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ امْتِنَاعَهُ لَا يَقْضِي عَلَى الْخَائِبِ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ امْتِنَاعَهُ لَا يَعْرِفُ الْمَاتَعَالَى الْمَالِي الْمَالِقُولِ لَيْ الْتَفَاقِلَ الْمُؤَاتِلِ الْقَالِمُ لَى الْمُنْ لَا يَعْرِفُ امْتِنَاعَهُ لَا يَعْرِفُ امْتِنَاعَهُ لَا يَعْرِفُ الْمَاتِلَاقِهُ لَا يَعْرِفُ الْمَاتِلَاقِلَا لَا لَا لَعْلِي الْفَائِقِلَ اللَّهُ الْمَالِقُولِ الْمَلْقُ الْمَالِمُ اللَّهُ الْمَلْقَلَةُ لَا يَعْرِفُ الْمَالِقُولِ الْمَالِقُولَ الْمَالِلَالَهُ الْمَالِقُولَ الْمَالِمُ الْمَالِي اللَّهُ الْمَالُولُولُهُ اللَّهُ الْمُلْكُولُ الْمُعْلَى الْمَالِقُولُ اللَّهُ الْمَالِقُولُ الْمُؤْلُولُ الْمَالِلَا لَا الْمَال

 $\{678\}$  قَالَ  $(\frac{0}{2} \frac{1}{3} + \frac{1}{2} \frac{$ 

{679} قَالَ (وَلَا يَقْضِي بِنَفَقَةٍ فِي مَالٍ غَائِبٍ إِلَّا هِؤُلَاءٍ)

{678} وجه: (1) قول التابعى لثبوت وَيَأْخُذُ مِنْهَا كَفِيلًا هِمَا / كَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يُرْسِلُ إِلَيْهَا نِسَاءً فَيَنْظُرْنَ إِلَيْهَا فَإِنْ عَرَفْنَ ذَلِكَ وَصَدَّقْنَهَا، أَعْطَاهَا النَّفَقَةَ، وَأَخَذَ مِنْهَا كَفِيلًا، (مصنف عبدالرزاق، بَابٌ: الْكَفِيلُ فِي نَفَقَةِ الْمَرْأَةِ، غبر 12028)

{679} وَهِ اللّٰهِ وَهُ اللّٰهِ عَلَيْ اللّٰهِ عَلَيْ اللّٰهِ عَلَيْ اللّٰهِ عَلَيْ قَالَ: (١) الحديث لثبوت وَلَا يَقْضِي بِنَفَقَةٍ فِي مَالٍ غَائِبٍ إِلَّا لِهُوَّلَاءِ / عَنْ عَلِيّ قَالَ: «بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ عَلَيْ إِلَى الْيَمَنِ قَاضِيًا... فَإِذَا جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْكَ الْخُصْمَانِ فَلَا تَقْضِينَّ حَتَّ تَسْمَعَ مِنَ الْأَوَّلِ؛ فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يَتَبَيَّنَ لَكَ الْقَضَاءُ، (سنن ابوداود، بَابُ تَسْمَعَ مِنَ الْأَوْلِ؛ فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يَتَبَيَّنَ لَكَ الْقَضَاءُ، (سنن ابوداود، بَابُ كَيْفَ الْقَضَاءُ، غبر 3582/ترمذي شريف، بَابُ مَا جَاءَ فِي القَاضِي لَا يَقْضِي بَيْنَ الْحَصْمَيْنِ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَهُمَا، غبر 1331)

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَلَا يَقْضِي بِنَفَقَةٍ فِي مَالٍ غَائِبٍ إِلَّا لِهَؤُلَاءِ / عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَنَّ الْخُصْمَيْنِ يَقْعُدَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْحُكَمِ، (سنن ابوداود، بَابُ كَيْفَ يَجُلِسُ الْخَصْمَانِ بَيْنَ يَدَي الْقَاضِي، غبر 3588)

لغات: اسْتَوْفَتْ: لِينَا، حاصل كرنا، انْقَضَتْ: كُررنا، فتم بونا، يُحَلِّفُ: قسم لينا، قسم كالنا،

وَوَجْهُ الْفَرْقِ هُوَ أَنَّ نَفَقَةَ هَوُلاءِ وَاجِبَةٌ قَبْلَ قَضَاءِ الْقَاضِي وَلِهَذَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا قَبْلَ الْقَضَاءِ فَكَانَ قَضَاءُ الْقَاضِي إِعَانَةً لَهُمْ، أَمَّا غَيْرُهُمْ مِنْ الْمَحَارِمِ فَنَفَقَتُهُمْ إِنَّا تَجِبُ بِالْقَضَاءِ لِأَنَّهُ مُحْتَهِدٌ فِيهِ، وَالْقَضَاءُ عَلَى الْعَائِبِ لَا يَجُوزُ، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ الْقَاضِي بِذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ مُقِرًا بِهِ فَأَقَامَتْ الْبَيِّنَةَ عَلَى الزَّوْجِيَّةِ أَوْ لَمْ يَخْلُفْ مَالًا فَأَقَامَتْ الْبَيِّنَةَ لِيَفْرِضَ الْقَاضِي نَفَقَتَهَا عَلَى الْعَائِبِ وَقَالَ رُفَرُ: وَلَوْ لَمْ يَعْلَمُ الْقَاضِي بِذَلِكَ قَضَاءً عَلَى الْعَائِبِ. وَقَالَ رُفَرُ: وَيَا لَمُ عَلَى الْعَائِبِ فَأَقَامَتْ الْبَيِّنَةَ لِيقْ فِي الْفَائِبِ. وَقَالَ رُفَرُ: وَيَا لَمُ عَلَى الْعَائِبِ. وَقَالَ رُفَرُ: يَقْضِي فِيهِ لِأَنَّ فِيهِ نَظَرًا لَمَا وَلَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى الْعَائِبِ، فَإِنَّهُ لَوْ حَضَرَ وَصَدَّقَهَا فَقَدْ أَخَذَتْ يَقْضِي فِيهِ لِأَنَّ فِيهِ نَظَرًا لَمَا وَلَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى الْعَائِبِ، فَإِنَّهُ لَوْ حَضَرَ وَصَدَّقَهَا فَقَدْ أَخَذَتْ عَقَهُمْ وَإِنْ أَقَامَتْ بَيِّنَةً فَقَدْ ثَبَتَ حَقُّهَا، وَإِنْ عَجَرَتْ يَضْمَنُ الْكَفِيلُ أَوْ الْمَرْأَةُ، وَعَمَلُ الْقُضَاةِ الْيُومَ عَلَى هَذَا أَنَّهُ يَقْضِي بِالتَّفَقَةِ عَلَى الْعَائِبِ لِحَاجَةِ النَّاسِ وَهُو مُحْتَهَدُ فِيهِ، وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَقَاوِيلُ مَرْجُوعٌ عَنْهَا فَلَمْ يَذُكُرُهَا.

**اصول**: غائب شوہر کے مال میں بیوی، چھوٹی اولاد اور والدین کے لئے نفقہ کا فیصلہ کیا جائے گا،

لغات: جَحَدَ: اثكار كيا، عَجَزَتْ : عاجز بونا، به بس بونا، يَضْمَنُ: شَامَل بونا، أَقَاوِيلُ اتّوال ، مَرْجُوعٌ: رجوع كرليا كيا\_

# (فَصْلٌ)

{680} (وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَلَهَا النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى فِي عِدَّقِمَا رَجْعِيًّا كَانَ أَوْ بَائِنًا) لِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا نَفَقَةَ لِلْمَبْتُوتَةِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ حَامِلًا، أَمَّا الرَّجْعِيُّ فَلِأَنَّ النِّكَاحَ بَعْدَهُ قَائِمٌ لَا سِيَّمَا عِنْدَنَا فَإِنَّهُ يَحِلُ لَهُ الْوَطْءُ،

{680} وجه: (١) أية لثبوت وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَلَهَا النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى فِي عِدَّقِا رَجْعِيًّا كَانَ أَوْ بَائِنًا / ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقُتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُواْ ٱلْعِدَّةُ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ رَبَّكُمُ لَا تَخُرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخُرُجُنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَحِشَةٍ مُّبَيِّنَةً وَلَا يَخُرُجُنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَحِشَةٍ مُّبَيِّنَةً (سورة الطلاق 65، ايت غبر 1)

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَإِذَا طَلَقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَلَهَا النَّفَقَةُ / عَنْ جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «الْمُطَلَّقَةُ ثَلَاثًا لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ، (دارقطني ، كِتَابُ الطَّلَاقِ وَالْخُلْعِ وَالْإِيلَاءِ وَغَيْرِهِ، غَبر 3949) وَلَمْ السُّكُنَى وَالنَّفَقَةُ ، (وارقطني ، كِتَابُ الطَّلَاقِ وَالْخُلْعِ وَالْإِيلَاءِ وَغَيْرِهِ، غَبر 3) وَلِمْ السَّفَقَةُ الْمُولِيلِ اللَّهُ فَلَهَا النَّفَقَةُ الْمُولِيلِ فَأَنفِقُواْ عَمْلُ فَأَنفِقُواْ عَمْلُ فَأَنفِقُواْ عَمْلَهُ وَلَاتِ مَمْلُ فَأَنفِقُواْ عَمْلَهُ وَلَاتِ مَمْلُهُ وَلَا اللَّهُ فَلَهَا النَّفَقَةُ اللَّهُ وَاللَّهِ وَالْمِيلِةِ وَعَيْرِهِ مَمْلُ فَأَنفِقُواْ عَمْلُهُ وَاللّهِ عَمْلُ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِ وَالْمُؤَلِّ فَاللّهُ وَاللّهُ وَلَقَلُهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا لَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَعَلّمُ وَاللّهُ وَاللّهُ

وَهِ اللهِ اللهِلهِ اللهِ اللهِلهِ اللهِ اللهِ

وجه: (٥) الحديث لثبوت وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَلَهَا النَّفَقَةُ /عَنْ عَائِشَةَ ﴿ مَ اللَّهُ رَسُولَ اللَّهِ عَالِيْهَا وَجْعَةُ، سنن دارقطني، كِتَابُ الطَّلَاقِ وَالْإِيلَاءِ وَغَيْرِهِ، غَبر 3953) الطَّلَاقِ وَالْإِيلَاءِ وَغَيْرِهِ، غَبر 3953)

[ وجه: (١)قول الشافعي لثبوت وَإِذَا طَلَقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَلَهَا النَّفَقَةُ / وإن طلقها وكان يملك الرجعة فعليه نفقتها في العدة، / ولا ينفق عليها إذا لم يكن يملك الرجعة لأنها أحق بنفسها منه ولا تحل له إلا بنكاح جديد، (الام للشافعي، وجوب نفقة المرأة، غبر 94)

**اصول**: مطلقه رجعیه ہویا بائند ، حاملہ ہویا غیر حاملہ دوران عدت نفقہ اور سکنی کا انتظام شوہر کے ذمہ واجب ہے ،

وَأَمَّا الْبَائِنُ فَوَجْهُ قَوْلِهِ مَا رُوِيَ «عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا فَلَمْ يَفْرِضْ لِي رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً»

ع وَلِأَنَّهُ لَا مِلْكَ لَهُ وَهِيَ مُرَتَّبَةٌ عَلَى الْمِلْكِ وَلِهَذَا لَا تَجِبُ لِلْمُتَوَقَّ عَنْهَا زَوْجُهَا لِانْعِدَامِهِ، سَ يَخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ حَامِلًا لِأَنَّا عَرَفْنَاهُ بِالنَّصِّ وَهُوَ قَوْله تَعَالَى {وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ} [الطلاق: 6] الْآيَةَ.

م وَلَنَا أَنَّ النَّفَقَةَ جَزَاءُ احْتِبَاسٍ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَالِاحْتِبَاسُ قَائِمٌ فِي حَقِّ حُكْمٍ مَقْصُودٍ بِالنِّكَاحِ وَهَوَ الْوَلَدُ إِذْ الْعِدَّةُ وَاجِبَةٌ لِصِيَانَةِ الْوَلَدِ فَتَجِبُ النَّفَقَةُ وَلِهَذَا كَانَ لَهَا السُّكْنَى بِالْإِجْمَاعِ وَصَارَ كَمَا إِذَا كَانَ لَهَا السُّكْنَى بِالْإِجْمَاعِ وَصَارَ كَمَا إِذَا كَانَتْ حَامِلًا.

﴿ وَحَدِيثُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَدَّهُ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ،

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَلَهَا النَّفَقَةُ / عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، « أَنَّهُ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَتْ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: لَا نَفَقَةَ لَكِ، طَلَّقَهَا زَوْجُهَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ: لَا نَفَقَةَ لَكِ، وَلَا سُكْنَى، (مسلم شريف ، بَابُ الْمُطَلَّقَةِ ثَلَاثًا لَا نَفَقَةَ لَهَا، غير 1480/ ابوداود شريف، بَابُ الْمُطَلَّقَةِ ثَلَاثًا لَا نَفَقَةَ لَهَا، غير 1480 / ابوداود شريف، بَابُ: فِي نَفَقَةِ الْمَبْتُوتَةِ، غير 2284 )

وجه: (٣) الحديث لثبوت وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَلَهَا النَّفَقَةُ / عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ: «أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا النَّبِيُ ﷺ نَفَقَةً، وَلَا سُكْنَى، (ابوداود شريف، بَابُ: فِي نَفَقَةِ الْمَبْتُوتَةِ، غَبر 2288/مسلم شريف، بَابُ الْمُطَلَّقَةِ ثَلَاثًا لَا نَفَقَةَ لَهَا، غبر 1480)

م وجه: (١)أية لثبوت وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَلَهَا النَّفَقَةُ /﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعُنَ حَمِّلَهُنَّ ﴾ (سورةالطلاق65،ايت نمبر6)

 فَإِنَّهُ قَالَ: لَا نَدَعُ كِتَابَ رَبِّنَا وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا بِقَوْلِ امْرَأَةٍ لَا نَدْرِي صَدَقَتْ أَمْ كَذَبَتْ حَفِظَتْ أَمْ نَسِيَتْ، سَمِعْت رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يَقُولُ: «لِلْمُطَلَّقَةِ الثَّلَاثَ النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ» وَرَدَّهُ أَيْضًا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَجَابِرٌ وَعَائِشَةُ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ – اللَّهُ عَنْهُمْ –

{681} (وَلَا نَفَقَةَ لِلْمُتَوَقَّ عَنْهَا زَوْجُهَا) لِ لِأَنَّ احْتِبَاسَهَا لَيْسَ لِحَقِّ الرَّوْجِ بَلْ لِحَقِّ الشَّرْعِ فَإِنَّ التَّرَبُّصَ عِبَادَةٌ مِنْهَا. أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى التَّعَرُّفِ عَنْ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ لَيْسَ بِمُرَاعًى فِيهِ حَتَّى لَا يُشْتَرَطَ التَّرَبُّصَ عِبَادَةٌ مِنْهَا. أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى التَّعَرُّفِ عَنْ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ لَيْسَ بِمُرَاعًى فِيهِ حَتَّى لَا يُشْتَرَطَ فِيهَا الْحَيْضُ فَلَا تَجِبُ نَفَقَتُهَا عَلَيْهِ، وَلِأَنَّ النَّفَقَة تَجِبُ شَيْئًا فَشَيْئًا وَلَا مِلْكَ لَهُ بَعْدَ الْمَوْتِ فَلَا فَيُكْ إِيجَابُهَا فِي مِلْكِ الْوَرَثَةِ.

مِنْ بُيُوهِيِّنَّ وَلا يَخْرُجْنَ إِلا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ.(مسلم شريف ، بَابُ الْمُطَلَّقَةِ ثَلَاثًا لَا نَفَقَةَ لَمَا،نمبر1480/ابوداودشريف، بَابُ مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ،نمبر 2291)

وجه: (٢)قول الصحابى لثبوت وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَلَهَا النَّفَقَةُ /وَأَنَّ أَصْحَابَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ لَيَقُولُونَ: «لَهَا السُّكُنَى وَالنَّفَقَةُ، (دارقطني، كِتَابُ الطَّلَاقِ وَاخْلُعِ وَالْإِيلَاءِوَغَيْرِهِ ر3954) مَسْعُودٍ لَيَقُولُونَ: «لَهَا السُّكُنَى وَالنَّفَقَةُ ، (دارقطني، كِتَابُ الطَّلَاقِ وَاخْلُعِ وَالْإِيلَاءِ وَغَيْرٍ، 3949) قَالَ: «الْمُطَلَّقَةُ ثَلَاثًا لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ. (دارقطني، كِتَابُ الطَّلَاقِ وَاخْلُعِ وَالْإِيلَاءِ وَغَيْرٍ، 3949)

{681} وجه: (١) الحديث لثبوت وَلَا نَفَقَةَ لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا / عَنْ جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ: «لَيْسَ لِلْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا نَفَقَةٌ. (دارقطني، كِتَابُ الطَّلَاقِ وَالْخِلْعِ وَالْإِيلَاءِ وَعَيْرِهِ، غَبر 3950/سنن بيهقي، بَابُ عِدَّةِ الْحَامِلِ مِنَ الْوَفَاةِ، غَبر 15476)

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَلَا نَفَقَةَ لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا / عَنْ جَابِرٍ، أَنَّهُ قَالَ: " لَيْسَ لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا / عَنْ جَابِرٍ، أَنَّهُ قَالَ: " لَيْسَ لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا حَامِلًا عَنْهَا زَوْجُهَا نَفَقَةٌ حَبَسَهَا الْمِيرَاثُ، سنن بيهقي ، بَابُ مَنْ قَالَ: لَا نَفَقَةٌ لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا حَامِلًا كَانَتْ أَوْ غَيْرَ حَامِلِ، غَبر 15477)

ل وجه: (١)أية لثبوت وَلَا نَفَقَةَ لِلْمُتَوَقَّ عَنْهَا زَوْجُهَا ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزُوَجَهَا عَتْمَرَاً ﴾ (سورة البقرة 2، ايت نمبر 234)

ا صول: احتباس شوہر کے حق کے لئے ہوتب عورت کا نفقہ واجب ہو تاہے، اور شوہر کے لئے نہ ہو تو نفقہ لازم نہیں ہوگا۔

{682} (وَكُلُّ فُرْقَةٍ جَاءَتْ مِنْ قِبَلِ الْمَرْأَةِ بِمَعْصِيةٍ مِثْلَ الرِّدَّةِ وَتَقْبِيلِ ابْنِ الزَّوْجِ فَلَا نَفَقَةً لَمَّا) لِأَنَّهَا صَارَتْ حَابِسَةً نَفْسَهَا بِغَيْرِ حَقٍّ فَصَارَتْ كَمَا إِذَا كَانَتْ نَاشِزَةً، بِخِلَافِ الْمَهْرِ بَعْدَ اللَّهُو بَعْدَ اللَّهُ وُجِدَ التَّسْلِيمُ فِي حَقِّ الْمَهْرِ بِالْوَطْءِ، وَيِخِلَافِ مَا إِذَا جَاءَتْ الْفُرْقَةُ مِنْ قِبَلِهَا بِغَيْرِ اللَّهُ وَجِدَ التَّسْلِيمُ فِي حَقِّ الْمَهْرِ بِالْوَطْءِ، وَيِخِلَافِ مَا إِذَا جَاءَتْ الْفُرْقَةُ مِنْ قِبَلِهَا بِغَيْرِ مَعْصِيةٍ كَخِيَارِ الْعِتْقِ وَخِيَارِ الْبُلُوغِ وَالتَّفْرِيقِ لِعَدَمِ الْكَفَاءَةِ لِأَنَّهَا حَبَسَتْ نَفْسَهَا بِحَقٍّ وَذَلِكَ لَا يُسْقِطُ النَّفَقَةَ كَمَا إِذَا حَبَسَتْ نَفْسَهَا لِاسْتِيفَاءِ الْمَهْرِ.

{683} (وَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ثُمُّ ارْتَدَّتْ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا، وَإِنْ مَكَّنَتْ ابْنَ زَوْجِهَا) مِنْ نَفْسِهَا (فَلَهَا النَّفَقَةُ) مَعْنَاهُ: مَكَّنَتْ بَعْدَ الطَّلَاقِ، لِأَنَّ الْفُرْقَةَ تَثْبُتُ بِالطَّلْقَاتِ الثَّلَاثِ وَلَا نَفْسِهَا (فَلَهَا النَّفَقَةُ ) مَعْنَاهُ: مَكَّنَتْ بَعْدَ الطَّلَاقِ، لِأَنَّ الْفُرْقَةَ تَتْبُتُ بِالطَّلْقَاتِ الثَّلَاثِ وَلَا عَمَلَ فِيهَا لِلرِّدَّةِ وَالتَّمْكِينِ، إلَّا أَنَّ الْمُرْتَدَّةَ تُحْبَسُ حَتَّى تَتُوبَ، وَلَا نَفَقَةَ لِلْمَحْبُوسَةِ، وَالْمُمَكَّنَةُ لَا تُحْبَسُ فَلِهَذَا يَقَعُ الْفُرْقُ.

{682} و الْمَرْأَةِ بِمَعْصِيَةٍ/عَنْ سُلَيْمَانَ وَكُلُّ فُرْقَةٍ جَاءَتْ مِنْ قِبَلِ الْمَرْأَةِ بِمَعْصِيَةٍ/عَنْ سُلَيْمَانَ بُنِ يَسَارٍ «فِي خُرُوجِ فَاطِمَةَ قَالَ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ سُوءِ الْخُلُقِ. ابوداود شريف ، بَابُ مَنْ أَنْكَرَ بُنِ يَسَارٍ «فِي خُرُوجِ فَاطِمَةَ قَالَ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ سُوءِ الْخُلُقِ. ابوداود شريف ، بَابُ مَنْ أَنْكَرَ وَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْس، غبر 2294)

وجه: (٢)قول التابعى لثبوت وَكُلُّ فُرْقَةٍ جَاءَتْ مِنْ قِبَلِ الْمَرْأَةِ بِمَعْصِيَةٍ /عن عامر قال: ليس للرجل أن ينفق على امرأته إذا كان (الحبس)مصنف ابن شيبه، ما قالوا في الرجل يتزوج المرأة فتطلب النفقة قبل أن يدخل بها، هل لها ذلك،غبر 20145)

{683} ﴿ 683 ﴾ ﴿ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ/عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْحَالَةِ مُ الْآئَدُّتُ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ/عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ «فِي خُرُوجِ فَاطِمَةَ قَالَ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ سُوءِ الْخُلُقِ. ابوداود شريف ، بَابُ مَنْ أَنْكُرَ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْس، غبر 2294)

اصول: عورت کی غلطی اور اس کی معصیت کی بناء پر تفریق ہوئی تو عورت کا نفقہ لازم نہیں ہوگا،لہذامر تدہ کے لئے نفقہ نہیں ہوگا۔

اصول: مردلینی شوہر کی جانب سے طلاق ہوئی توعورت کا نفقہ لازم ہو گا۔

### فَصْلُ

{684} (وَنَفَقَةُ الْأَوْلَادِ الصِّغَارِ عَلَى الْأَبِ لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا أَحَدٌ كَمَا لَا يُشَارِكُهُ فِي نَفَقَةِ الْأَوْلُودِ الصِّغَارِ عَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ} [البقرة: 233] وَالْمَوْلُودُ لَهُ هُوَ الْأَبُ الزَّوْجَةِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ} [البقرة: 233] وَالْمَوْلُودُ لَهُ هُوَ الْأَبُ الْرَوْجَةِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى أَوْمِ اللَّهُ اللْلَهُ اللَّهُ اللْلَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْلَهُ اللَّهُ اللللِّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللْمُعُلِي اللللْمُ الللْمُ اللْمُعُلِي اللللْمُ الللْمُولِ اللللْمُ اللْمُعَالَ اللْمُوالِمُ اللللْمُولِ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللَّهُ اللْمُعُلِي اللْمُولِولِ الللْمُولِ اللْمُلْمُ الللْمُعُلِي اللْمُؤْمِ اللللْمُ اللللْمُولِولِي اللللْمُ اللْمُؤْمِلُولِ اللللْمُولِقُولِ الللْمُولِولِي اللْمُؤْمِلُولِ اللللْمُولِقُولُولِ اللللْمُولِ الللْمُولُولِ اللْمُولِولِ اللللْمُ

{684} وجه: (١)أية لثبوت وَنَفَقَةُ الْأَوْلَادِ الصِّغَارِ عَلَى الْأَبِ لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا أَحَدُّ/﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسُوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ (سورةالبقرة 2،ايت نمبر 233)

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَنَفَقَةُ الْأَوْلَادِ الصِّغَارِ عَلَى الْأَبِ لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا أَحَدٌ /أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ عُتْبَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلُ شَجِيحٌ وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَقَالَ: خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكِ بِالْمَعْرُوفِ، (بخاري شريف ، ابّ: إِذَا لَمْ أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَقَالَ: خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكِ بِالْمَعْرُوفِ، (بخاري شريف ، ابّ: إِذَا لَمْ يُنْفِقِ الرَّجُلُ فَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَأْخُذَ بِعَيْرِ عِلْمِهِ مَا يَكْفِيهَا وَوَلَدَهَا بِالْمَعْرُوفِ، نَعْبِر 5364)

وجه: (٣)أية لثبوت وَنَفَقَةُ الْأَوْلادِ الصِّغَارِ عَلَى الْأَبِ لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا أَحَدٌ / ﴿ وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسُ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةُ بِولَدِهَا وَلَا مَوْلُودُ لَّهُ وَكِسُوتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسُ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةُ بِولَدِهَا وَلَا مَوْلُودُ لَّهُ وَكِسُوتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسُ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةُ بِولَدِهَا وَلَا مَوْلُودُ لَّهُ وَكِلْمُ وَلِهُ لَا يُعَلِّقُ فَلَا جُنَاحَ عَلَى اللَّهُمَ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

{685} **وَهِه**: (١)أية لثبوت فَإِنْ كَانَ الصَّغِيرُ رَضِيعًا فَلَيْسَ عَلَى أُمِّهِ أَنْ تُرْضِعَهُ /﴿وَعَلَى اللهُووَ لَهُو رِزْقُهُنَّ وَكِسُوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾(سورةالبقرة 2،ايت نمبر 233)

وجه: (٢)أية لثبوت فَإِنْ كَانَ الصَّغِيرُ رَضِيعًا فَلَيْسَ عَلَى أُمِّهِ أَنْ تُرْضِعَهُ /لَا تُضَآرَّ وَالِدَةُ الْ يُولَدِهُا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُ و بِوَلَدِهَا وَكَلَ ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَالِكَ (سورةالبقرة2،ايت نمبر 233)

ا صول: اولاد صغیر یعنی چیوٹی اولاد کا نفقہ باپ پر لازم ہے بایں طور کہ اس نفقہ میں کوئی دوسرا فرد شریک نہ ہو، یعنی بیوی کا نفقہ کا الگ اور بیچ کا نفقہ الگ۔

لِ وَقِيلَ فِي تَأْوِيلِ قَوْله تَعَالَى {لا تُضَارَّ وَالِدَةُ بِوَلَدِهَا} [البقرة: 233] بِإِلْزَامِهَا الْإِرْضَاعَ مَعَ كَرَاهَتِهَا، لِي وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا بَيَانُ الْحُكْمِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ يُوجَدُ مَنْ تُرْضِعُهُ، أَمَّا إِذَا كَانَ لَا تُوجَدُ مَنْ تُرْضِعُهُ، أَمَّا إِذَا كَانَ لَا تُوجَدُ مَنْ تُرْضِعُهُ تُجُبَرُ الْأُمُّ عَلَى الْإِرْضَاعِ صِيَانَةً لِلصَّبِيِّ عَنْ الضَّيَاعِ.

{686}قَالَ (وَيَسْتَأْجِرُ الْأَبُ مَنْ تُرْضِعُهُ عِنْدَهَا) أَمَّا اسْتِئْجَارُ الْأَبِ فَلِأَنَّ الْأَجْرَ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ عِنْدَهَا مَعْنَاهُ إِذَا أَرَادَتْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْحُجْرَ لَهَا.

{687} (وَإِنْ اسْتَأْجَرَهَا وَهِيَ زَوْجَتُهُ أَوْ مُعْتَدَّتُهُ لِتُرْضِعَ وَلَدَهَا) لَمْ يَجُزْ لِ لِأَنَّ الْإِرْضَاعَ مُسْتَحَقُّ عَلَيْهَا دِيَانَةً.

وجه: (٣)أية لثبوت فَإِنْ كَانَ الصَّغِيرُ رَضِيعًا فَلَيْسَ عَلَى أُمِّهِ أَنْ تُرْضِعَهُ /وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوّا أَوْلَدَكُمْ فِالْمَعُرُوفِ تَسْتَرْضِعُوّا أَوْلَدَكُمْ فِلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم فِٱلْمَعُرُوفِ تَسْتَرْضِعُوّا أَوْلَدَكُمْ فِالْمَعُرُوفِ تَسْتَرْضِعُوّا أَوْلَدَكُمْ فِلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم فِٱلْمَعُرُوفِ فَ الله فَيْ الله فِي الله فَيْ الله فَيْمُ الله فَيْ الله فَيْسُولُ الله فَيْ الله فَيْمُ الله فَيْلِمُ الله فَيْمُ الله الله فَيْمُ الله الله فَيْمُ الله فَيْل

وجه: (٣)أية لثبوت فَإِنْ كَانَ الصَّغِيرُ رَضِيعًا فَلَيْسَ عَلَى أُمِّهِ أَنْ تُرْضِعَهُ / ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُوْ لَكُمْ فَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأُتّمِرُواْ بَيْنَكُم بِمَعْرُوفِ وَإِن تَعَاسَرُتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُوَ لَكُمْ أُوفِ وَإِن تَعَاسَرُتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُوَ لَكُمْ أُوفِ وَإِن تَعَاسَرُتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُوَ أَخْرَىٰ ﴾ (سورةالبقرة 2، ايت نمبر 233)

لَ **وَهِه**: (١)أية لثبوت فَإِنْ كَانَ الصَّغِيرُ رَضِيعًا فَلَيْسَ عَلَى أُمِّهِ أَنْ تُرْضِعَهُ /لَا تُضَآرَّ وَالِدَةُ اللَّهِ وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُ وَبِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُ و بِوَلَدِهَا وَكَلَ ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَالِكَ (سورةالبقرة2،ايت نمبر 233)

س وجه: (١)أية لثبوت فَإِنْ كَانَ الصَّغِيرُ رَضِيعًا فَلَيْسَ عَلَى أُمِّهِ أَنْ تُرْضِعَهُ / ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَحُمْ فَكَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَأَتَمِرُواْ بَيْنَكُم بِمَعْرُوفِ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ وَ لَكُمْ فَعَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَأَتَمِرُواْ بَيْنَكُم بِمَعْرُوفِ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ وَ أَخْرَىٰ ﴿ وَإِن تَعَاسَرْتُمُ فَسَتُرْضِعُ لَهُ وَ أَخْرَىٰ ﴾ (سورةالبقرة 2، ايت نمبر 233)

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ} [البقرة: 233] إِلَّا أَنَّهَا عُذِرَتْ لِاحْتِمَالِ عَجْزِهَا، فَإِذَا أَقْدَمَتْ عَلَيْهِ بِالْأَجْرِ ظَهَرَتْ قُدْرَتُهَا فَكَانَ الْفِعْلُ وَاجِبًا عَلَيْهَا فَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الْأَجْرِ عَلَيْهِ، وَهَذَا فِي الْمُعْتَدَّةِ عَنْ طَلَاقٍ رَجْعِيِّ رِوَايَةً وَاحِدَةً لِأَنَّ النِّكَاحَ قَائِمٌ، وَكَذَا فِي الْمُبْتُوتَةِ فِي رِوَايَةٍ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: جَازَ اسْتِنْجَارُهَا لِأَنَّ النِّكَاحَ قَدْ زَالَ. وَجْهُ الْأُولَى أَنَّهُ بَاقٍ الْمَبْتُوتَةِ فِي رِوَايَةٍ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: جَازَ اسْتِنْجَارُهَا لِأَنَّ النِّكَاحَ قَدْ زَالَ. وَجْهُ الْأُولَى أَنَّهُ بَاقٍ فِي حَقِّ بَعْضِ الْأَحْكَامِ.

{688} (وَلَوْ اسْتَأْجَرَهَا وَهِيَ مَنْكُوحَتُهُ أَوْ مُعْتَدَّتُهُ لِإِرْضَاعِ ابْنِ لَهُ مِنْ غَيْرِهَا جَازَ) لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَحَقِّ عَلَيْهَا

{689} (وَإِنْ) (انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَاسْتَأْجَرَهَا) يَعْنِي لِإِرْضَاعِ وَلَدِهَا (جَازَ) لِأَنَّ النِّكَاحَ قَدْ زَالَ بِالْكُلِيَّةِ وَصَارَتْ كَالْأَجْنَبِيَّةِ

{690} (فَإِنْ قَالَ الْأَبُ لَا أَسْتَأْجِرُهَا وَجَاءَ بِغَيْرِهَا فَرَضِيَتْ الْأُمُّ بِمِثْلِ أَجْرٍ الْأَجْنَبِيَّةِ أَوْ رَضِيَتْ بِغَيْرِهَا فَرَضِيَتْ الْأُمُّ بِمِثْلِ أَجْرٍ) كَانَتْ هِيَ أَحَقَّ لِأَنَّهَا أَشْفَقُ فَكَانَ نَظَرًا لِلصَّبِيِّ فِي الدَّفْعِ إِلَيْهَا

بِعْدِرِ الْجَرِهِ الْهُ الْتَمَسَتُ زِيَادَةً لَمْ يُجْبَرُ الرَّوْجُ عَلَيْهَا) دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْهُ وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى {691} (وَإِنْ الْتَمَسَتْ زِيَادَةً لَمْ يُجْبَرُ الرَّوْجُ عَلَيْهَا) دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْهُ وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى {لاَّتُضَارَّوَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَمَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ} [البقرة: 233] أَيْ بِإِلْزَامِهِ لَمَا أَكْثَرَ مِنْ أُجْرَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ. {لاَتُضَارَّوَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَمَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ} [البقرة: 233] أَيْ بِإِلْوَامِهِ لَمَا أَكْوَمُ عَلَى الرَّوْجِ عَلَى الرَّوْجِ (692) (وَنَفَقَةُ الصَّغِيرِ وَاجِبَةٌ عَلَى أَبِيهِ وَإِنْ خَالَفَهُ فِي دِينِهِ، كَمَا تَجِبُ نَفَقَةُ الرَّوْجَةِ عَلَى الرَّوْجِ وَإِنْ خَالَفَهُ فِي دِينِهِ، كَمَا تَكُونُ فِي مَعْنَى نَفْسِهِ، ٢ وَأَمَّا الرَّوْجَةُ فَلِأَنَّ السَّبَبَ هُوَ الْعَقْدُ الصَّحِيحُ فَإِنَّهُ بِإِزَاءِ الإحْتِبَاسِ الثَّابِتِ بِهِ، وَقَدْ صَحَّ الْعَقْدُ بَيْنَ النَّوْجَةُ فَلِأَنَّ السَّبَبَ هُوَ الْعَقْدُ الصَّحِيحُ فَإِنَّهُ بِإِزَاءِ الإحْتِبَاسِ الثَّابِتِ بِهِ، وَقَدْ صَحَّ الْعَقْدُ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرَةِ وَتَرَتَّبَ عَلَيْهِ الإحْتِبَاسُ فَوَجَبَتْ النَّفَقَةُ.

{690} **وَجِه**: (١)أية لثبوت فَإِنْ قَالَ الْأَبُ لَا أَسْتَأْجِرُهَا وَجَاءَ بِغَيْرِهَا /لَا تُضَآرَّ وَالِدَهُ الْبِوَلَدِهَا وَكَاءَ بِغَيْرِهَا /لَا تُضَآرَّ وَالِدَهُ الْبِوَلَدِهَا وَكَاهُ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَالِكَ (سورةالبقرة2،ايت نمبر 233)

{692} **وَهِه**: (١)أية لثبوت وَنَفَقَةُ الصَّغِيرِ وَاجِبَةٌ عَلَى أَبِيهِ وَإِنْ خَالَفَهُ فِي دِينِهِ /﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسُوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ (سورةالبقرة2،ايت نمبر 233)

وجه: (٢)أية لثبوت وَنَفَقَةُ الصَّغِيرِ وَاجِبَةٌ عَلَى أَبِيهِ وَإِنْ خَالَفَهُ فِي دِينِهِ / وَإِن تَعَاسَرُتُمُ فَسَتُرْضِعُ لَهُوٓ أُخْرَىٰ (سورةالبقرة 2،ايت نمبر 233)

لغات:أَسْتَأْجِرُهَا: اجرت ما نكناء الْتَمَسَتْ: ما نكناء بإزَاء الإحتِبَاسِ: صبى ك بدله، لَمْ يُجْبَرْ: مجبورة كياجات

س وَفِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا إِنَّمَا تَجِبُ النَّفَقَةُ عَلَى الْأَبِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلصَّغِيرِ مَالٌ، أَمَّا إِذَا كَانَ فَالْأَصْلُ أَنَّ نَفَقَةَ الْإِنْسَانِ فِي مَالِ نَفْسِهِ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا.

س وجه: (١) الحديث لثبوت وَنَفَقَةُ الصَّغِيرِ وَاجِبَةٌ عَلَى أَبِيهِ وَإِنْ خَالَفَهُ فِي دِينِهِ / عَنْ جَابِرٍ قَالَ: ﴿ أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عُذْرَةَ عَبْدًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: أَلَكَ مَالٌ غَيْرُهُ ، فَعَادَ فَقَالَ: لَا فَقَالَ: مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِي ، فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْعَدَوِيُّ بِثَمَاغِائَةِ دِرْهَمٍ ، فَجَاءَ عِا فَقَالَ: لَا فَقَالَ: مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِي ، فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْعَدَوِيُّ بِثَمَاغِائَةِ دِرْهَمٍ ، فَجَاءَ عِا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ ، ثُمُّ قَالَ: ابْدَأْ بِنَفْسِكَ ، فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا فَإِنْ فَصَلَ شَيْءٌ ، فَلِأَهْلِكَ وَمُونَ فَصَلَ شَيْءٌ ، فَلِأَهْلِكَ فَعَلَ اللهِ عَنْ غَيْدِكَ وَعَنْ عَلَيْهَا فَإِنْ فَصَلَ شَيْءٌ ، فَلِأَهْلِكَ فَعَلَا عَنْ خِي قَرَابَتِكَ ، فَإِنْ فَصَلَ عَنْ خِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ ، فَلِأَهْلِكَ فَعَلَ اللهِ عَلْهُ فَضَلَ عَنْ خِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ ، فَلِأَهُسٍ ، ثُمَّ الْقَرَابَةِ ، غَيرِنِكَ وَعَنْ شِمَالِكَ . (مسلم شريف، بَابُ الاِبْتِدَاءِ فِي النَّفَقَةِ بِالنَّفْسِ، ثُمَّ الْقُرَابَةِ ،غير 99 ).

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَنَفَقَةُ الصَّغِيرِ وَاجِبَةٌ عَلَى أَبِيهِ وَإِنْ خَالَفَهُ فِي دِينهِ / عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلٌ فَقَالَ: عِنْدِي دِينَارٌ ح وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكُو أَحْمَدُ بْنُ الْمُولِ اللهِ عَنْ حَيْرَ عَنْ اللهِ عَنْ عَلَى الصَّدَقَةِ فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: عِنْدِي دِينَارٌ ح وَأَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ، أَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، أَنَا الشَّافِعِيُّ، أَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ اللهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَي قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ عَمْدَلَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَي قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْدِي دِينَارٌ قَالَ: " أَنْفِقْهُ عَلَى نَفْسِكَ " قَالَ: عِنْدِي آخَرُ قَالَ: " أَنْفِقْهُ عَلَى نَفْسِكَ " وَفِي حَدِيثٍ أَبِي عَاصِمٍ عَلَى زَوْجَتِكَ عَلَى وَلَدِكَ " قَالَ: عَنْدِي آخَرُ قَالَ: " أَنْفِقْهُ عَلَى خَدِيثٍ أَبِي عَاصِمٍ عَلَى زَوْجَتِكَ عَلَى وَلَدِكَ " قَالَ: عَنْدِي آخَرُ قَالَ: " أَنْفِقْهُ عَلَى خَدِيثٍ أَبِي عَاصِمٍ عَلَى زَوْجَتِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ قَالَ: أَنْتَ أَعْلَمُ وَفِي حَدِيثٍ أَيِ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ قَالَ: أَنْتَ أَعْلَمُ وَفِي حَدِيثٍ أَي عَاصِمٍ عَلَى خَدِيثٍ أَي عَامِمٍ عَلَى خَدِيثٍ أَي عَامِهِ عَلَى خَدِيثٍ أَي عَامِمٍ عَلَى خَدِيثٍ أَي قَالَ: عَنْدِي آخَرُ قَالَ: أَنْتَ أَعْلَمُ وَفِي حَدِيثٍ أَي عَامِمٍ عَلَى خَدِيثٍ أَي عَامِمٍ أَنْتَ أَعْلَمُ وَفِي حَدِيثٍ أَي عَامِمٍ عَلَى عَامِمٍ أَنْتَ أَبْصَرُهُ (سنن بيهقي ، بَابُ وُجُوبِ النَّفَقَةِ لِلزَّوْجَةِ،غَبر 15691)

وجه: (٣)قول التابعي لثبوت وَنَفَقَةُ الصَّغِيرِ وَاجِبَةٌ عَلَى أَبِيهِ وَإِنْ خَالَفَهُ فِي دِينِهِ / عن ابن (معقل) قال: رضاع الصبي من نصيبه. (مصنف ابن شيبه، ما قالوا في الصبي يموت (أبوه) (و) أمه (وله) مال، رضاعه من أين يكون، نمبر 20271)

ا صول: نکاح صحیح کی وجہ سے جو احتباس ہووہ احتباس نفقہ واجب ہونے کا سبب ہے، اور یہود و نصر انبی سے نکاح صحیح ہے لہذا الی بیوی کا اختلاف دین کے باوجو د نفقہ واجب ہوگا۔

### فَصْلٌ

{693} (وَعَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى أَبَوَيْهِ وَأَجْدَادِهِ وَجَدَّاتِهِ إِذَا كَانُوا فُقَرَاءَ وَإِنْ خَالَفُوهُ فِي دِينِهِ) أَمَّا الْأَبَوَانِ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا} [لقمان: 15] نَزَلَتْ الْآيَةُ فِي اللَّابُويْنِ الْكَافِرِيْنِ، وَلَيْسَ مِنْ الْمَعْرُوفِ أَنْ يَعِيشَ فِي نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى وَيَتْرُكَهُمَا يَمُوتَانِ جُوعًا، الْأَبُويْنِ الْكَافِريْنِ، وَلَيْسَ مِنْ الْمَعْرُوفِ أَنْ يَعِيشَ فِي نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى وَيَتْرُكَهُمَا يَمُوتَانِ جُوعًا، الْأَبُودُنِ الْكَافِرَةُ وَاجْدَادُ وَاجْدَّاتُ فَلِأَنَّهُمْ مِنْ الْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ وَلِهَذَا يَقُومُ اجْدُ مَقَامَ الْأَبِ عِنْدَ عَدَمِهِ وَلِأَنَّهُمْ سَبَّبُوا لِإِحْيَائِهِ فَاسْتَوْجَبُوا عَلَيْهِ الْإِحْيَاءَ بِمُنْزِلَةِ الْأَبَوَيْنِ. ٢ وَشُرِطَ الْفَقْرُ

{693} ﴿ وَجَدَّاتِهِ الْمَانِيَّةِ لَثُمُوتَ وَعَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى أَبَوَيْهِ وَأَجْدَادِهِ وَجَدَّاتِهِ إِذَا كَانُوا فُقَرَاءَ وَإِنْ خَالَفُوهُ فِي دِينِهِ /وَصَاحِبْهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفَا (سورةلقمان31،ايت نمبر15)

وجه: (٢)أية لثبوت وَعَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى أَبَوَيْهِ وَأَجْدَادِهِ وَجَدَّاتِهِ إِذَا كَانُوا فُقَرَاءَ وَإِنْ خَالَفُوهُ فِي دِينِهِ /وَإِن جَلَهَدَاكَ عَلَىٓ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا أَنَّ وَصَاحِبُهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا (سورةلقمان31،ايت نمبر15)

وَهِهُ: (٣)أَية لثبوت وَعَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى أَبَوَيْهِ وَأَجْدَادِهِ وَجَدَّاتِهِ إِذَا كَانُوا فُقَرَاءَ وَإِنْ خَالَفُوهُ فِي دِينِهِ / وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَالِكُ (سورةالبقرة2،ايت نمبر 233)

وجه: (٣) الحديث لثبوت وَعَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى أَبَوَيْهِ وَأَجْدَادِهِ وَجَدَّاتِهِ إِذَا كَانُوا فُقَرَاءَ وَإِنْ خَالَفُوهُ فِي دِينِهِ /كُلَيْبُ بْنُ مَنْفَعَةَ ، عَنْ جَدِّهِ «أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ عَلَيُّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَنْ أَبَرُّ؟ قَالَ: أُمَّكَ، وَأَبَاكَ، وَأَخْتَكَ، وَأَخَاكَ، وَمَوْلَاكَ الَّذِي يَلِي ذَلِكَ، حَقًّا وَاجِبًا، وَرَحِمًا مَوْصُولَةً، (ابوداودشریف، بَابٌ فِي بِرِّ الْوَالِدَیْنِ، غبر 5140).

وَهِ (هَ) الحديث لثبوت وَعَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى أَبَوَيْهِ وَأَجْدَادِهِ وَجَدَّاتِهِ إِذَا كَانُوا فُقَرَاءَ وَإِنْ خَالَفُوهُ فِي دِينِهِ /عَنْ طَارِقٍ الْمُحَارِبِيِّ قَالَ: «قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَإِذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ قَائِمٌ عَلَى الْمُنْبَرِ يَخْطُبُ النَّاسَ، وَهُو يَقُولُ: يَدُ الْمُعْطِي الْعُلْيَا، وَابْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ؛ أُمَّكَ وَأَبَاكَ، وَأَخْتَكَ وَأَخَاكَ، ثُمَّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ مَسنن نسائي ، بَابُ أَيَّتُهُمَا الْيَدُ الْعُلْيَا، غبر 2532)

٢ وجه: (١) الحديث لثبوت وَعَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى أَبَوَيْهِ وَأَجْدَادِهِ وَجَدَّاتِهِ /عَنْ عَائِشَةَ عِلَى السَّعَلَى: اولاد دولت مند مو اور والدين كياس كهانے كى كى مو تو اولا دير والدين كا نفقہ لازم مو گا۔

لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَا مَالٍ، فَإِيجَابُ نَفَقَتِهِ فِي مَالِهِ أَوْلَى مِنْ إِيجَاهِمَا فِي مَالِ غَيْرِهِ، ٣ وَلَا يُمْنَعُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الدِّينِ لِمَا تَلَوْنَا

﴿694} (وَلا تَجِبُ النَّفَقَةُ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ إِلَّا لِلزَّوْجَةِ وَالْأَبَوَيْنِ وَالْأَجْدَادِ وَاجْدَّاتِ وَالْوَلَدِ وَوَلَدِ الْوَلَدِ) لِ أَمَّا الزَّوْجَةُ فَلِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهَا وَاجِبَةٌ لَمَا بِالْعَقْدِ لِاحْتِبَاسِهَا لَحِقٍ لَهُ مَقْصُودٍ، وَهَذَا لَا وَوَلَدِ الْوَلَدِ) لِ أَمَّا الزَّوْجَةُ فَلِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهَا وَاجِبَةٌ لَمَا بِالْعَقْدِ لِاحْتِبَاسِهَا لَحِقٍ لَهُ مَقْصُودٍ، وَهَذَا لَا يَتَعَلَّقُ بِاتِّحَادِ الْمِلَّةِ، لَ وَأَمَّا غَيْرُهَا فَلِأَنَّ الْجُرُئِيَّةَ ثَابِتَةٌ وَجُزْءَ الْمَرْءِ فِي مَعْنَى نَفْسِهِ، فَكَمَا لَا يُمُتنَعُ نَفَقَةُ عُرْئِهِ لَ إِلَّا أَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا حَرْبِيِّينَ لَا تَجِبُ نَفَقَتُهُمْ عَلَى الْمُسْلِمِ وَإِنْ كَانُوا مُسْتَأْمَنَيْنِ، لِأَنَّا غَيْنَا عَنْ الْبِرِّ فِي حَقِّ مَنْ يُقَاتِلُنَا فِي الدِّينِ.

قَالَتْ:قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِنَّ أَوْلَادَكُمْ هِبَةُ اللهِ لَكُمْ { يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلْمَا عَلَى اللهِ عَلَى ال

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَعَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى أَبَوَيْهِ وَأَجْدَادِهِ وَجَدَّاتِهِ إِذَا كَانُوا فَقَرَاءَ وَإِنْ خَالَفُوهُ فِي دِينِهِ /عَنْ جَابِرٍ قَالَ: « أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عُذْرَةَ عَبْدًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ فَقَالَ: لَا فَقَالَ: لَا فَقَالَ: مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِي، فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ اللهِ عَلَيْهُ فَقَالَ: اللهِ عَلَيْهُ فَقَالَ: البَدَأُ بِنَفْسِكَ، فَتَصَدَّقْ الْعَدَوِيُّ بِثَمَا غِانَةِ دِرْهَمٍ، فَجَاءَ هِمَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ، ثُمُّ قَالَ: ابْدَأْ بِنَفْسِكَ، فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي عَلَيْهَا فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَكِذِي قَرَابَتِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلَذِي قَرَابَتِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ يَدَيْكَ وَعَنْ شِمَالِكَ، مسلم شريف، بَابُ قَلَابْتِكَ شَيْءٌ، فَهَكَذَا، وَهَكَذَا، يَقُولُ فَبَيْنَ يَدَيْكَ وَعَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ شِمَالِكَ، مسلم شريف، بَابُ الْابْتِدَاءِ فِي النَّفَقَةِ بِالنَّفْس، ثُمُّ أَهْلِه، ثُمُّ الْقَرَابَةِ، غَبْر 999»(«.

٣ ﴿ ﴿ ﴿ اَ) أَية لَثَبُوت وَعَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى أَبَوَيْهِ وَأَجْدَادِهِ وَجَدَّاتِهِ إِذَا كَانُوا فُقَرَاءَ وَإِنْ خَالَفُوهُ فِي دِينِهِ /وَإِن جَلَهَدَاكَ عَلَىٓ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عَلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ۖ وَصَاحِبُهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا (سورةلقمان31،ايت نمبر15)

{694} وجه: (١)أية لثبوت وَلَا تَجِبُ النَّفَقَةُ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ إِلَّا لِلزَّوْجَةِ/ ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُ وَرَقُهُنَّ وَكِسُوتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾(سورةالبقرة2،ايت نمبر 233)

اصول: چنداشخاص کا نفقہ اختلاف دین کے باوجود بہر صورت لازم ہوگا(۱) بیوی کا(۲) والدین کا (۳) دادا، دادی کا، (۴) بیٹے اور پوتے کا، نیز بیوی کے اختلاف دین سے مر اداہل کتاب ہے۔

{695} (وَلَا تَجِبُ عَلَى النَّصْرَانِيِّ نَفَقَةُ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ) وَكَذَا لَا تَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ نَفَقَةُ أَخِيهِ النَّصْرَانِيِّ لِأَنَّ النَّفَقَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْإِرْثِ بِالنَّصِّ كِِلَافِ الْعِتْقِ عِنْدَ الْمِلْكِ لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْقَرَابَةِ وَالْمَحْرَمِيَّةَ بِالْحَرِيثِ، وَلِأَنَّ الْقَرَابَةَ مُوجِبَةٌ لِلصِّلَةِ، وَمَعَ الِاتِّفَاقِ فِي الدِّينِ آكَدُ وَدَوَامُ مِلْكِ الْمَحْرَمِيَّةَ بِالْقَطِيعَةِ مِنْ حِرْمَانِ النَّفَقَةِ، فَاعْتَبَرْنَا فِي الْأَعْلَى أَصْلَ الْعِلَّةِ وَفِي الْأَدْنَى الْعِلَّةَ الْمُؤَكَّدَةَ فَلِهَذَا افْتَرَقَا

{696} (وَلَا يُشَارِكُ الْوَلَدَ فِي نَفَقَةِ أَبَوَيْهِ أَحَدٌ) لِأَنَّ لَهُمَا تَأْوِيلًا فِي مَالِ الْوَلَدِ بِالنَّصِّ،

وجه: (٢)أية لثبوت وَلَا تَجِبُ النَّفَقَةُ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ إِلَّا لِلزَّوْجَةِ ﴿ لَا يَنْهَلَكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَتِلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ (سورة الممتحنه 60،ايت نمبر 8)

وجه: (٣)أية لثبوت وَلَا تَجِبُ النَّفَقَةُ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ إِلَّا لِلزَّوْجَةِ /﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱللَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَلْهَرُواْ عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلظَّلْلِمُونَ ﴿ (سورة الممتحنه 60، ايت نمبر 9)

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَلَا تَجِبُ عَلَى النَّصْرَايِيِّ نَفَقَةُ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ /عَنْ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ مُوسَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ فِيمَا يَخْسَبُ حَمَّادٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ وَقَالَ مُوسَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ فِيمَا يَحْسَبُ حَمَّادٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ وَقَالَ مَلْكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ، 3949)

{696} وجه: (١) الحديث لثبوت وَلَا يُشَارِكُ الْوَلَدَ فِي نَفَقَةِ أَبَوَيْهِ أَحَدُ /عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ جَدِهِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ أَبِي اجْتَاحَ مَالِي، فَقَالَ:

اصول: بھائی کے اختلاف دین کی وجہ سے نفقہ واجب نہیں ہے البتہ کا فربھائی مسلم بھائی کے ملکیت میں آتے ہی آزاد ہوجائے گانی کے فرمان ''مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمِ مَعْرَمِ فَهُوَ حُرُّ ''كی وجہ سے۔

الْيَدُ الْعُلْيَا،غير 2532)

وَلَا تَأْوِيلَ لَهُمَا فِي مَالِ غَيْرِهِ، وَلِأَنَّهُ أَقْرَبُ النَّاسِ إلَيْهِمَا فَكَانَ أَوْلَى بِاسْتِحْقَاقِ نَفَقَتِهِمَا عَلَيْهِ، وَهِي عَلَى الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ بِالسَّوِيَّةِ فِي ظَاهِرِ الرِّوايَةِ وَهُوَ الصَّحِيحُ، لِأَنَّ الْمَعْنَى يَشْمَلُهُمَا. {697} (وَالنَّفَقَةُ لِكُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ إِذَا كَانَ صَغِيرًا فَقِيرًا أَوْ كَانَتْ امْرَأَةً بَالِغَةً فَقِيرةً أَوْ كَانَ ذَكْرًا بَالِغًا فَقِيرًا زَمِنًا أَوْ أَعْمَى)

«أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ» وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ أَوْلادَكُمْ مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِكُمْ، فَكُلُوا مِنْ أَمْوَالْهِمْ، (ابن ماجه، بَابُ مَا لِلرَّجُل مِنْ مَالِ وَلَدِهِ، نَعبر 2292)«

{697} هِجه: (١) أية لثبوت وَالنَّفَقَةُ لِكُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ إِذَا كَانَ صَغِيرًا فَقِيرًا/ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَالِكَ (سورةالبقرة 2، ايت نمبر 233)

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَالنَّفَقَةُ لِكُلِّ ذِي رَحِمٍ عَمْرَمٍ إِذَا كَانَ صَغِيرًا فَقِيرًا /نَا كُلَيْبُ بْنُ مَنْفَعَةَ ، عَنْ جَدِهِ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَنْ أَبَرُّ؟ قَالَ: أُمَّكَ، وَأَبَكَ، وَأَخْتَكَ، وَأَخَاكَ، وَمَوْلَاكَ الَّذِي يَلِي ذَلِكَ، حَقًّا وَاجِبًا، وَرَحِمًا مَوْصُولَةً، ابوداود شريف، بَابٌ فِي بِرِّ الْوَالِدَيْنِ، 5140) وَمَوْلاكَ الَّذِي يَلِي ذَلِكَ، حَقًّا وَاجِبًا، وَرَحِمًا مَوْصُولَةً، ابوداود شريف، بَابٌ فِي بِرِّ الْوَالِدَيْنِ، 5140) وَمُولاكَ الَّذِي يَلِي ذَلِكَ، حَقًّا وَاجِبًا، وَرَحِمًا مَوْصُولَةً، ابوداود شريف، بَابٌ فِي بِرِّ الْوَالِدَيْنِ، 5140) وَمُعْلِي وَمُولِكَ اللهِ اللهِ عَلَى الْمَنْبِرِ يَغْطُبُ النَّاسَ، وَهُو يَقُولُ: يَدُ الْمُعْطِي وَالْعَلْيَا، وَابْدَأَ بِمَنْ تَعُولُ؛ أُمَّكَ وَأَبَاكَ، وَأَخْتَكَ وَأَخَاكَ، ثُمُّ أَدْنَاكَ، سنن نسائي ، بَابُ أَيَّتُهُمَا الْعُلْيَا، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ؛ أُمَّكَ وَأَبَاكَ، وَأَخْتَكَ وَأَخَاكَ، ثُمُّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ، سنن نسائي ، بَابُ أَيَّتُهُمَا الْعُلْيَا، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ؛ أُمَّكَ وَأَبَاكَ، وَأَخْتَكَ وَأَخَاكَ، ثُمُّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ، سنن نسائي ، بَابُ أَيَّتُهُمَا

وجه: (٣)قول التابعى لثبوت وَالنَّفَقَةُ لِكُلِّ ذِي رَحِمٍ مَعْرَمٍ إِذَا كَانَ صَغِيرًا فَقِيرًا /عن الضحاك في هذه الآية: {وعلى الوارث مثل ذلك} قال: الوالد يموت ويترك (ولدا) صغيرافإن كان له مال فرضاعه في ماله (وإن) لم يكن له مال فرضاعه على عصبته، (مصنف ابن شيبه، في قوله: {وعلى الوارث مثل ذلك} ،غبر 20275)

وجه: (۵) الحديث لثبوت وَالنَّفَقَةُ لِكُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ إِذَا كَانَ صَغِيرًا فَقِيرًا /عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: حَضَرْتُ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِيقَ فَقَالَ لَهُ رَجُلُّ: يَا حَلِيفَةَ رَسُولِ اللهِ، هَذَا يُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَ مَالِي كُلَّهُ وَيَجْتَاحَهُ، فَقَالَ أَبُوبَكُرِرضي الله عنهاِ هَمَا لَكَ مِنْ مَالِهِ مَايَكُفِيكَ، بيهقي، بَابُ نَفَقَةِ 15754) كُلَّهُ وَيَجْتَاحَهُ، فَقَالَ أَبُوبَكُرِرضي الله عنها إِنَّا لَكَ مِنْ مَالِهِ مَايَكُفِيكَ، بيهقي، بَابُ نَفَقَةِ 15754) المول: ذي رحم محرم پر تين شرطول كي ساته نقة واجب مع، دين والامالدار بوء لين والاستق بوء لين پر

مجبور ہو مثلا حچوٹا بچہ ہو یاعورت بالغہ ہو، یاا پاچھ یانا بینا ہو۔

لَ لِأَنَّ الصِّلَةَ فِي الْقَرَابَةِ الْقَرِيبَةِ وَاجِبَةٌ دُونَ الْبَعِيدَةِ، وَالْفَاصِلُ أَنْ يَكُونَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ} [البقرة: 233] وَفِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ " وَعَلَى اللَّهُ تَعَالَى {وَعَلَى الْوَارِثِ فِي الْوَحِمِ الْمَحْرَمِ مِثْلُ ذَلِكَ " لَي ثُمَّ لَا بُدَّ مِنْ الْحَاجَةِ وَالصِّغَرِ وَالْأُنُوثَةِ وَالزَّمَانَةِ وَالْعَمَى الْوَارِثِ فِي الرَّحِمِ الْمَحْرَمِ مِثْلُ ذَلِكَ " لَي ثُمَّ لَا بُدَّ مِنْ الْحَاجَةِ وَالصِّغرِ وَالْأُنُوثَةِ وَالزَّمَانَةِ وَالْعَمَى الْوَارِثِ فِي الرَّحِمِ الْمَحْرَمِ مِثْلُ ذَلِكَ " لَي ثُمَّ لَا بُدَّ مِنْ الْحَاجَةِ وَالصِّغِرِ وَالْأُنُوثَةِ وَالزَّمَانَةِ وَالْعَمَى الْوَارِثِ فِي الرَّحِمِ الْمَحْرَمِ مِثْلُ ذَلِكَ " لَي ثُمَّ لَا بُدَّ مِنْ الْحَاجَةِ وَالصِّغِرِ وَالْأُنُوثَةِ وَالزَّمَانَةِ وَالْعَمَى الْمَارَةُ الْحَاجَةِ لِتَحَقُّقِ الْعَجْزِ، فَإِنَّ الْقَادِرَ عَلَى الْكَسْبِ غَنِيٌّ بِكَسْبِهِ. بِخِلَافِ الْأَبَويْنِ لِأَنَّهُ لَمَارَةُ الْحَاجَةِ لِتَحَقُّقِ الْعَجْزِ، فَإِنَّ الْقَادِرَ عَلَى الْكَسْبِ غَنِيٌّ بِكَسْبِهِ. بِخِلَافِ الْأَبُويْنِ لِأَنَّهُ لَا لَكَسْبِ وَالْوَلَدُ مَأْمُورٌ بِدَفْعِ الضَّرِرِ عَنْهُمَا فَتَجِبُ نَفَقَتُهُمَا مَعَ قُدْرَهِمَا عَلَى الْكَسْب.

{698}قَالَ (وَيَجِبُ ذَلِكَ عَلَى مِقْدَارِ الْمِيرَاثِ وَيُجْبَرُ عَلَيْهِ) لِأَنَّ التَّنْصِيصَ عَلَى الْوَارِثِ تَنْبِيةُ عَلَى اعْتِبَارِ الْمِقْدَارِ، وَلِأَنَّ الْغُرْمَ بِالْغُنْمِ وَالْجُبْرَ لِإِيفَاءِ حَقّ مُسْتَحَقّ.

{699}قَالَ (وَتَجِبُ نَفَقَهُ الاِبْنَةِ الْبَالِغَةِ وَالاِبْنِ الزَّمِنِ عَلَى أَبَوَيْهِ أَثْلَاثًا عَلَى الْأَبِ الثُّلُثَانِ وَعَلَى الْأُمِ الثُّلُثُ) لَـ لِأَنَّ الْمِيرَاثَ هَٰمَا عَلَى هَذَا الْمِقْدَارِ. الْأُمِّ الثُّلُثُ) لَـ لِأَنَّ الْمِيرَاثَ هَٰمَا عَلَى هَذَا الْمِقْدَارِ.

لَ وَهِهُ: (١) أَية لشوت وَالنَّفَقَةُ لِكُلِّ ذِي رَحِمٍ خُرْمٍ إِذَا كَانَ صَغِيرًا فَقِيرًا / ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَا تَعُبُدُواْ إِلَّا إِيَّاهُ وَبِٱلْوَالِدَيْنِ إِحْسَنَا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل تَعُلُ لَهُمَا أُو كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُنِّ وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ۞ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذَّلِ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل تَبْهَرُهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ۞ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذَّلِ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَبِّ الرَّحَمَةُ مَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾ (سورة الاسراء 17، ايت نمبر 24/23)

{698} وَهِ (١)أية لثبوت وَالنَّفَقَةُ لِكُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ إِذَا كَانَ صَغِيرًا فَقِيرًا / وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ (سورةالبقرة 2،ايت نمبر 233)

وجه: (٢)قول الصحابي لثبوت وَالنَّفَقَةُ لِكُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ إِذَا كَانَ صَغِيرًا فَقِيرًا /عن زيد بن ثابت قال: إذا كان عم وأم، فعلى الأم بقدر ميراثها، وعلى العم بقدر ميراثه،مصنف ابن شيبه،من قال: الرضاع على الرجال دون النساء،غبر 20234)

{699} وَعَلَى ٱلْوَارِثِ الزَّمِنِ عَلَى أَبَوَيْهِ / وَعَلَى ٱلْوَارِثِ الزَّمِنِ عَلَى أَبَوَيْهِ / وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثُلُ ذَالِكَ (سورة البقرة 2، ايت نمبر 233)

وجه: (٢)قول الصحابي لثبوت وَتَجِبُ نَفَقَةُ الاِبْنَةِ الْبَالِغَةِ وَالاِبْنِ الزَّمِنِ عَلَى أَبَوَيْهِ /عن زيد بن ثابت قال: إذا كان عم وأم، فعلى الأم بقدر ميراثها، وعلى العم

لَمْ قَالَ الْعَبْدُ الضَّعِيفُ: هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ رِوَايَةُ الْخَصَّافِ وَالْحُسَنِ، وَفِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ كُلُّ النَّفَقَةِ عَلَى الْأَبِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ} [البقرة: 233] وَصَارَ كَالْوَلَدِ الصَّغِيرِ. ٣ وَوَجْهُ الْفَرْقِ عَلَى الرِّوَايَةِ الْأُولَى أَنَّهُ اجْتَمَعَتْ لِلْأَبِ فِي الصَّغِيرِ وِلَايَةٌ وَمَنُونَةٌ حَتَّى الصَّغِيرِ. ٣ وَوَجْهُ الْفَرْقِ عَلَى الرِّوَايَةِ الْأُولَى أَنَّهُ اجْتَمَعَتْ لِلْأَبِ فِي الصَّغِيرِ وَلَايَةٌ وَمَنُونَةٌ حَتَّى وَجَبَتْ عَلَيْهِ صَدَقَةُ فِطْرِهِ فَاخْتَصَّ بِنَفَقَتِهِ، وَلَا كَذَلِكَ الْكَبِيرُ لِانْعِدَامِ الْوِلَايَةِ فِيهِ فَتُشَارِكُهُ الْأُمُّ، وَجَبَتْ عَلَيْهِ صَدَقَةُ فِطْرِهِ فَاخْتَصَّ بِنَفَقَتِهِ، وَلَا كَذَلِكَ الْكَبِيرُ لِانْعِدَامِ الْوِلَايَةِ فِيهِ فَتُشَارِكُهُ الْأُمُّ، وَخَبَتُ عَلَيْهِ صَدَقَةُ فِطْرِهِ فَاخْتَصَّ بِنَفَقَتِهِ، وَلَا كَذَلِكَ الْكَبِيرُ لِانْعِدَامِ الْوِلَايَةِ فِيهِ فَتُشَارِكُهُ الْأُمُّ، وَفَقَةُ الصَّغِيرِ عَلَى الْأُمِّ وَاجْدِ أَثْلَانًا، وَنَفَقَةُ الْمُعْرِ عَلَى الْأُمِ وَاجْدِ أَثُولَانًا، وَنَفَقَةُ الْمُعْرِ عَلَى الْأَخْوَاتِ الْمُعْرَاثُ الْمُعْرِاتِ أَخْمَاسًا عَلَى قَدْرِ الْمِيرَاثِ، غَيْرُ أَنُ وَلَا الْمُعْتَبَرَ أَهْلِكُ عَلَى الْأَخُواتِ الْمُعْرَادُهُ، فَإِنَّ الْمُعْسِرَ إِذَا كَانَ لَهُ خَالٌ وَابْنُ عَمِّ تَكُونُ نَفَقَتُهُ الْمُعْرِدُ وَمِيرَاثُهُ يُعْرَزُهُ ابْنُ عَمِّهِ

{700} (وَلَا تَجِبُ نَفَقَتُهُمْ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ لِبُطْلَانِ أَهْلِيَّةِ الْإِرْثِ وَلَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِهِ وَلَا تَجِبُ عَلَى الْفَقِيرِ) لِأَنَّهَا تَجِبُ صِلَةً وَهُوَ يَسْتَحِقُّهَا عَلَى غَيْرِهِ فَكَيْفَ تَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ بِخِلَافِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ وَوَلَدِهِ الصَّغِيرِ لِأَنَّهُ الْتَزَمَهَا بِالْإِقْدَامِ عَلَى الْعَقْدِ،

بقدر ميراثه،مصنف ابن شيبه،من قال: الرضاع على الرجال دون النساء،غبر 20234)

٣ **٩٩ه**: (١)آية لثبوت وَتَجِبُ نَفَقَةُ الاِبْنَةِ الْبَالِغَةِ وَالاِبْنِ الزَّمِنِ عَلَى أَبَوَيْهِ /﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُر رِزْقُهُنَّ وَكِسُوتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾(سورةالبقرة2،ايت نمبر233)

{700} **وَجِه**: (١)أية لثبوت وَلَا تَجِبُ نَفَقَتُهُمْ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ لِبُطْلَانِ أَهْلِيَّةِ الْإِرْثِ وَلَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِهِ/ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ (سورةالبقرة2،ايت نمبر 233)

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَلا تَجِبُ نَفَقَتُهُمْ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ لِبُطْلَانِ أَهْلِيَّةِ الْإِرْثِ وَلا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِهِ/ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي قَالَ: «أَتَى النَّبِيَّ عَلَى النَّبِيَّ عَلَى النَّبِيَ عَلَى النَّبِيَ عَلَى النَّبِيَ عَلَى اللَّهِي فِي رَمَضَانَ قَالَ: فَقَالَ هَلَكْتُ قَالَ: لَا أَجِدُ، قَالَ: فَقَالَ هَلَرُيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ. قَالَ: لَا أَجِدُ، فَأَتِي النَّبِيُ عَلَى اللهِ بَعْرَقِ فِيهِ تَمْرُ، فَقَالَ: أَيْنَ النَّبِي عَلَى اللهِ بَعْرَقِ فِيهِ تَمْرُ، فَقَالَ: أَيْنَ السَّائِلُ؟ قَالَ: هَا أَنَا ذَا، قَالَ: تَصَدَّقْ بِهَذَا، قَالَ عَلَى أَحْوَجَ مِنَّا يَا رَسُولَ اللهِ، فَوَالَّذِي بَعَنَكَ السَّائِلُ؟ قَالَ: هَا أَنَا ذَا، قَالَ: فَقَدِ أَعْفِي مَنَا يَا رَسُولَ اللهِ، فَوَالَّذِي بَعَنَكَ السَّائِلُ؟ قَالَ: هَا أَنَا ذَا، قَالَ: فَأَنْهُمْ وَقَلَ: فَالَّذِي عَنَكَ النَّبِيُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ مَقَالَ: فَأَنْهُمْ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

لغات: الْأَخَوَاتِ الْمُتَفَرِقَاتِ: مَتَفرق بَهِنين، أَخْمَاسًا: بِإنْ وال حصد، يُحْرِزُهُ: وراثت وصول كرنا،

إِذْ الْمَصَالِحُ لَا تَنْتَظِمُ دُونَهَا، وَلَا يَعْمَلُ فِي مِثْلِهَا الْإِعْسَارُ. ثُمَّ الْيَسَارُ مُقَدَّرٌ بِالنِّصَابِ فِيمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ.

وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَدَّرَهُ بِمَا يَفْضُلُ عَلَى نَفَقَةِ نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ شَهْرًا أَوْ بِمَا يَفْضُلُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ كَسْبِهِ الدَّائِمِ كُلَّ يَوْمٍ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي حُقُوقِ الْعِبَادِ وَإِنَّمَا هُوَ الْقُدْرَةُ دُونَ النِّصَابِ فَإِنَّهُ لِلتَّيْسِيرِ الدَّائِمِ كُلَّ يَوْمٍ لِأَنَّ الْبُصَابِ نِصَابُ حِرْمَانِ الصَّدَقَةِ.

{701} (وَإِذَا كَانَ لِلابْنِ الْغَائِبِ مَالٌ قُضِيَ فِيهِ بِنَفَقَةِ أَبَوَيْهِ) وَقَدْ بَيَّنَا الْوَجْهَ فِيهِ لِ (وَإِذَا بَاعَ الْعَقَارَ أَبُوهُ مَتَاعَهُ فِي نَفَقَتِهِ جَازَ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ، وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ (وَإِنْ بَاعَ الْعَقَارَ أَبُوهُ مَتَاعَهُ فِي نَفَقَتِهِ جَازَ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ، وَهَذَا لَا يَبُوعُ اللَّهُ وَهُو الْقِيَاسُ، لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ لِانْقِطَاعِهَا بِالْبُلُوغِ، وَلِهَذَا لَا يَمُلِكُ فِي حَالِ حَضْرَتِهِ وَلَا يَمُلِكُ الْبَيْعَ فِي دَيْنٍ لَهُ سِوَى النَّفَقَةِ، وَكَذَا لَا تَمْلِكُ الْأَبُوغِ، وَلِهَذَا لَا يَمُلِكُ الْبُنُعَ فِي دَيْنٍ لَهُ سِوَى النَّفَقَةِ، وَكَذَا لَا تَمْلِكُ الْأُمُّ فِي النَّفَقَةِ. وَكَذَا لَا تَمْلِكُ الْأُمُّ فِي النَّفَقَةِ. وَلَا يَعْلِكُ الْأَمُ فِي النَّفَقَةِ. وَكَذَا لَا تَمْلِكُ الْأُمُ فِي النَّفَقَةِ. وَلَا لَا يَعْفِيهِ فَلِكُ الْأَمُ فِي النَّفَقَةِ. وَكَذَا لَا تَمْلِكُ الْأُمُ فِي النَّفَقَةِ. وَلِا يَعْفَارُ لِلْأَلُ فِي النَّفَةِ فِي مَالِ الْعَائِبِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ لِلْأَوْصِيِّ ذَلِكَ الْمُعْقَارُ لِأَنَّهُ لَا وَلَا يَا لَا عَلْكُ وَلَا كَذَلِكَ الْعَقَارُ لِأَنَّهَا مُحْصَنَة لِي النَّعْمَرُونِ شَفَقَتِهِ، وَبَيْعُ الْمَنْقُولِ مِنْ بَابِ الْخِفْظِ وَلَا كَذَلِكَ الْعَقَارُ لِأَنَّهُ لَا وَلَايَةَ هَمُ أَصْلًا فِي التَّصَرُونِ حَالَةَ الصِيّغِو وَلا يَنْ الْأَقُولِ مِنْ الْأَقَارِبِ لِأَنَّهُ لَا وَلَايَةَ هُمُ أَصْلًا فِي التَّصَرُونِ حَالَةَ الصِيّغِولِ وَلا يَقَوْمُ الللْمَاتِ فَي التَّصَرُونِ حَالَةَ الصِيّغِولِ وَلا يَلْقَالُ لِلْ اللَّهُ الْمُؤْلِلِ الللْمُونِ عَيْرِ الْأَلْوِ مِنْ الْأَقَارِبِ لِأَنَّهُ لَا وَلِايَةَ هُمُ أَصْلًا فِي التَّصَرُونِ عَلَقَارُ الْمُؤْلِ اللَّهُ الْمُؤْلِ اللْمُولِ اللَّهُ اللْمُؤْلِ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِ الللْمُؤْلِ اللللْمُؤْلِ اللللْمُؤِلِ اللْمُؤَلِلُ الللْمُؤُلِ الللللْمُؤُلِ اللْمُؤْلِ اللْمُؤْلِ اللللْمُؤُلِلُولُولُولُولُولُولُولُولُولُ

إِذَا جَازَ بَيْعُ الْأَبِ فَالثَّمَنُ مِنْ جِنْسِ حَقِّهِ وَهُوَ النَّفَقَةُ فَلَهُ الْاسْتِيفَاءُ مِنْهُ، كَمَا لَوْ بَاعَ الْعَقَارَ وَالْمَنْقُولَ عَلَى الصَّغِيرِ جَازَ لِكَمَالِ الْوِلَايَةِ، ثُمَّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ بِنَفَقَتِهِ لِأَنَّهُ مِنْ جِنْسِ حَقِّهِ

{701} وَهِهِ بِنَفَقَةِ أَبَوَيْهِ / عَنْ عَرْ جَدِهِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ عَلَىٰ فَقَالَ: إِنَّ أَبِيهِ، عَنْ جَدِهِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ عَلَىٰ فَقَالَ: إِنَّ أَبِيهِ، عَنْ جَدِهِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِ عَلَىٰ فَقَالَ: إِنَّ أَبِيهِ عَنْ جَدِهِ، قَالَ: هِأَنْ مَالِي الْبَعِيِ عَلَىٰ فَقَالَ: إِنَّ أَوْلاَدُكُمْ مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِكُمْ، فَكُلُوا مِنْ فَقَالَ: ﴿إِنَّ أَوْلاَدُكُمْ مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِكُمْ، فَكُلُوا مِنْ فَقَالَ: ﴿إِنَّ أَوْلاَدُكُمْ مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِكُمْ، فَكُلُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، (ابن ماجه، بَابُ مَا لِلرَّجُلِ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ، نَمِيرِ 2292)

لَ وَهِهِ بِنَفَقَةِ أَبَوَيْهِ / عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمْرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَامَ، فَقَالَ: «لَا يَخْتَلِبَنَّ أَحَدُكُمْ مَاشِيَةَ رَجُلٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، ابن عُمْرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَامَ، فَقَالَ: «لَا يَخْتَلِبَنَّ أَحَدُكُمْ مَاشِيَةَ رَجُلٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، ابن ماجه، بَابُ النَّهْي أَنْ يُصِيبَ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهَا، غبر 2302)

اصول: والدین کے پاس مال کی کی ہو اور ابن غائب کا مال موجو دہو تو قاضی اس میں سے والدین کا نفقہ دینے کا تحم نافذ کرے گا۔

[702] (وَإِنْ كَانَ لِلِابْنِ الْغَائِبِ مَالٌ فِي يَدِ أَبَوَيْهِ وَأَنْفَقَا مِنْهُ لَمْ يَضْمَنَا) لِأَنَّهُمَا اسْتَوْفَيَا حَقَّهُمَا لِأَنَّ وَقِدْ أَخَذَا جِنْسَ الْحُقِّ لِإِنَّ نَفَقَتَهُمَا وَاجِبَةٌ قَبْلَ الْقَضَاءِ عَلَى مَا مَرَّ وَقَدْ أَخَذَا جِنْسَ الْحُقِّ

{703} (وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فِي يَدِ أَجْنَبِيّ فَأَنْفَقَ عَلَيْهِمَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْقَاضِي ضَمِنَ) لِأَنَّهُ تَصَرُّفٌ فِي مَالِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ وِلَايَةٍ لِأَنَّهُ نَائِبٌ فِي الْحُفْظِ لَا غَيْرُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَمَرَهُ الْقَاضِي لِأَنَّ أَمْرَهُ مُلْزِمٌ لِعَيْرِ وِلَايَةٍ لِأَنَّهُ نَائِبٌ فِي الْحُفْظِ لَا غَيْرُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَمَرَهُ الْقَاضِي لِأَنَّ أَمْرَهُ مُلْزِمٌ لِعَيْرِ وَلَايَةٍ لِأَنَّهُ نَائِبٌ فِي الْحُفْظِ لَا غَيْرُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَمَرَهُ الْقَاضِي لِأَنَّ أَمْرَهُ مُلْزِمُ لِعَيْرِ

وَإِذَا ضَمِنَ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْقَابِضِ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ بِالضَّمَانِ فَظَهَرَ أَنَّهُ كَانَ مُتَبَرِّعًا بِهِ.

{704} (وَإِذَا قَضَى الْقَاضِي لِلْوَلَدِ وَالْوَالِدَيْنِ وَذَوِي الْأَرْحَامِ بِالنَّفَقَةِ فَمَضَتْ مُدَّةٌ سَقَطَتْ) لِأَنَّ نَفَقَةَ هَوُّلَاءِ تَجِبُ كِفَايَةً لِلْحَاجَةِ حَتَّى لَا تَجِبُ مَعَ الْيَسَارِ وَقَدْ حَصَلَتْ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ، لِأَنَّ نَفَقَةَ هَوُّلَاءِ تَجِبُ كِفَايَةً لِلْحَاجَةِ حَتَّى لَا تَجِبُ مَعَ الْيَسَارِ وَقَدْ حَصَلَتْ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ، بِخَلَافِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ إِذَا قَضَى هِمَا الْقَاضِي لِأَنَّهَا تَجِبُ مَعَ يَسَارِهَا فَلَا تَسْقُطُ بِحُصُولِ الاسْتِغْنَاءِ فِيمَا مَضَى.

{702} وجه: (١) الحديث لثبوت وَإِنْ كَانَ لِلابْنِ الْغَائِبِ مَالٌ فِي يَدِ أَبَوَيْهِ وَأَنْفَقَا مِنْهُ لَمْ يَضْمَنَا / فَقَالَ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ» وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ أَوْلاَدَكُمْ مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِكُمْ، فَكُلُوا مِنْ أَمْوَالِحِمْ، (ابن ماجه، بَابُ مَا لِلرَّجُلِ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ، غبر 2292)

(704) وجه: (1)قول التابعى لثبوت وَإِذَا قَضَى الْقَاضِي لِلْوَلَدِ وَالْوَالِدَيْنِ وَذَوِي الْأَرْحَامِ /عَنِ النَّخَعِيِّ قَالَ: «إِذَا ادَّانَتْ أُخِذَ بِهِ حَتَّى يَقْضِيَ عَنْهَا، وَإِنْ لَمْ تَسْتَدِنْ فَلَا شَيْءَ لَهَا عَلَيْهِ إِذَا أَكَلَتْ مِنْ مَالِهَا،مصنف عبدالرزاق،بَابٌ الرَّجُلُ يَغِيبُ عَنِ امْرَأَتِهِ فَلَا يُنْفِقُ عَلَيْهِا،غبر 12349)

وجه: (٢)قول التابعى لثبوت وَإِذَا قَضَى الْقَاضِي لِلْوَلَدِ وَالْوَالِدَيْنِ وَذَوِي الْأَرْحَامِ /عَنِ الشَّعْيِ قَالَ: أَتَتِ امْرَأَةٌ شُرَيْحًا، فَقَالَتْ: أَنَّ زَوْجِي غَابَ، وَإِنِي اسْتَدَنْتُ دِينَارًا، فَأَنْفَقْتُ عَلَى نَفْسِي. قَالَ: أَتَتِ امْرَأَةٌ شُرَيْحًا، فَقَالَتْ: أَنَّ زَوْجِي غَابَ، وَإِنِي اسْتَدَنْتُ دِينَارًا، فَأَنْفَقْتُ عَلَى نَفْسِي. المحل عالى عالى والدي عائب كا مال والدي ياس تقا اور اس نے اس مال میں سے خرج کردیا تو والد ضامن نہیں ہوگا۔ الحات: مَلَكَهُ بِالضَّمَانِ : ضان وے كراس مال كامالك بن كيا، مُتَبَرَعًا بِهِ: مال وے كرا حمال كيا،

{705}قَالَ (إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ الْقَاضِي بِالِاسْتِدَانَةِ عَلَيْهِ) لِأَنَّ الْقَاضِيَ لَهُ وِلَايَةٌ عَامَّةٌ فَصَارَ إِذْنُهُ كَأَمْرِ الْغَائِبِ فَيَصِيرُ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ فَلَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

قَالَ: «أَنْ كَانَ أَمَرَكِ بِذَلِكَ؟» قَالَتْ: لا. قَالَ: «فَاقْضِي دَيْنَكِ، (مصنف عبدالرزاق ،بَابُ الرَّجُلُ يَغِيبُ عَنِ امْرَأَتِهِ فَلَا يُنْفِقُ عَلَيْهِا، غبر 12351)

اصول: کسی اجنبی کے پاس فائب کا مال تھا اور اس اجنبی نے اپنی مرضی سے فائب کے والد پر خرج کر دیا تو وہ اجنبی مال کاضامن ہوگا۔

**اصول**: کسی اجنبی کے پاس غائب کا مال تھا اور اس اجنبی نے قاضی کے عکم سے غائب کے والد پر خرچ کر دیا تو وہ اجنبی مال کاضامن نہ ہوگا۔

### فَصْلٌ

{706} (وَعَلَى الْمَوْلَى أَنْ يُنْفِقَ عَلَى عَبْدِهِ وَأَمَتِهِ) لِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْمَمَالِيكِ «إِنَّهُمْ إِخْوَانُكُمْ جَعَلَهُمْ اللَّهُ تَعَالَى تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، أَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ وَأَلْبِسُوهُمْ مِمَّا تَلْكُمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ وَأَلْبِسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ، وَلَا تُعَذِّبُوا عِبَادَ اللَّهِ»

{707} (فَإِنْ امْتَنَعَ وَكَانَ لَهُمَا كَسْبٌ اكْتَسَبَا وَأَنْفَقَا) لِأَنَّ فِيهِ نَظَرًا لِلْجَانِبَيْنِ حَتَّى يَبْقَى الْمَمْلُوكُ حَيًّا وَيَبْقَى فِيهِ مِلْكُ الْمَالِكِ

{706} وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ، وَعَلَى غُلَامِهِ حُلَّةٌ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنِي سَابَبْتُ رَجُلَا، الْغِفَارِيَ فَي وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ، وَعَلَى غُلَامِهِ حُلَّةٌ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنِي سَابَبْتُ رَجُلَا، فَشَكَانِي إِلَى النَّبِي عَلَيْهِ، فَقَالَ لِي النَّبِي عَلَيْهُمُ اللهُ فَشَكَانِي إِلَى النَّبِي عَلَيْهِ، فَقَالَ لِي النَّبِي عَلَيْهُمُ اللهُ عَلَيْهُمُ اللهُ عَلَيْهِمُ مَا يَغْلِبُهُمْ فَقَالَ لِي النَّبِي عَلَيْهُمْ فَاعِينُوهُمْ (بخاري شريف، بَابُ قَوْلِ النَّبِي عَلَيْهُ الْعُهِ الْعَلَيْمُ فَعَالَى يَعْلِبُهُمْ فَأَعِينُوهُمْ (بخاري شريف، بَابُ قَوْلِ النَّبِي عَلَيْهِ الْعَبِيدُ إِخْوَانُكُمْ وَلُلْبِسُهُ مِمَّا يَغْلِبُهُمْ فَأَعِينُوهُمْ (بخاري شريف، بَابُ قَوْلِ النَّبِي عَلَيْهِ الْعَبِيدُ إِخْوَانُكُمْ فَأَعْنِيلُوهُمْ (بخاري شريف، بَابُ قَوْلِ النَّبِي عَلَيْهُ الْعَبِيدُ إِخْوَانُكُمْ فَأَعْنِيلُوهُمْ (بخاري شريف، بَابُ قَوْلِ النَّبِي عَلَيْهُ الْعَبِيدُ إِخْوَانُكُمْ فَأَعْنِيلُهُ إِنْ كَلَّفُتُهُمُ هُمَّا يَغْلِبُهُمْ فَا عَيْنُوهُمْ (بخاري شريف، بَابُ قَوْلِ النَّبِي عَلَيْهُ الْعُبَيدُ إِخْوَانُكُمْ فَاعْمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ ، غَير 2545/مسلم شريف، بَابُ إِطْعَامِ الْمَمْلُوكِ مِمَّا يَأْكُلُ وَإِلْبَاسُهُ مِمَّا يَأْكُلُ وَإِلْبَاسُهُ مِمَّا يَلْمُهُمْ مَا يَعْلِبُهُمْ مَا يَعْلِبُهُمْ مَا يَعْلِبُهُ مُ مَا يَعْلِهُ مُ اللهُ عَلَيْهُ مُ مَا يَعْلِهُ مُ اللهُ عَلَيْهُ مَا يَعْلِهُ مَا يَعْلِهُ مُ مَا يَعْلِهُ مُ اللهُ عَلَيْهُ مَا يَعْلِهُ مُ اللهُ عَلَيْهُ مُ مَا يَعْلِهُ مُ اللهُ عَلَيْ وَالْمَاسُولِ عَلَيْهُ مُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ مُ اللهُ عَلَيْهُ مُ اللهُ عَلَيْهُ مُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ مَا يَعْلِهُهُ مُ اللهُ عَلَيْهُ مُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ ال

وَهِهُ: (٢)قول التابعى لثبوت وَعَلَى الْمَوْلَى أَنْ يُنْفِقَ عَلَى عَبْدِهِ وَأَمَتِهِ /عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: «رَأَيْتُ أَبَا ذَرِّ بِالرَّبَذَةِ... قَالَ: إِنَّهُمْ إِخْوَانُكُمْ، فَضَّلَكُمُ اللهُ عَلَيْهِمْ، فَمَنْ لَمْ يُلَاثِمْكُمْ فَبِيعُوهُ، وَلَا تُعَذِّبُوا خَلْقَ اللهِ، (ابوداود شريف،بَابٌ فِي حَقِّ الْمَمْلُوكِ،غبر 5157)

وجه: (٣) الحديث لثبوت وَعَلَى الْمَوْلَى أَنْ يُنْفِقَ عَلَى عَبْدِهِ وَأَمَتِهِ /عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: « لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ، (مسلم شريف، بَابُ إطْعَامِ الْمَمْلُوكِ مِمَّا يَأْكُلُ وَإِلْبَاسُهُ مِمَّا يَلْبَسُ وَلَا يُكَلِّفُهُ مَا يَغْلِبُهُ، غبر 1662)

{707} وجه: (1) الحديث لثبوت وَعَلَى الْمَوْلَى أَنْ يُنْفِقَ عَلَى عَبْدِهِ وَأَمَتِهِ /عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ صَلَى عَبْدِهِ وَأَمَتِهِ /عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ صَلَى: «حَجَمَ أَبُو طَيْبَةَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ، أَوْ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ، وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ، فَخُفِّفَ عَلَّةِ قَالَ: «حَجَمَ أَبُو طَيْبَةَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ، أَوْ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ، وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ، فَخُفِّفَ عَلَّتِهِ أَوْ ضَرِيبَتِهِ، بخاري شريف، بَابُ ضَرِيبَةِ الْعَبْدِ وَتَعَاهُدِ ضَرَائِبِ الْإِمَاءِ، غبر 2277)

ا صول: ذی رحم محرم اور رشته داروں کی طرح غلام اور باندی کا نفقه اس کے آقاء پر لازم ہے، کیونکہ وہ بھی انسان ہے، فرمان رسالت ہے کہ اگر تم نفقہ نہیں دے سکتے توانھیں چے دویا آزاد کر دو۔

{708} (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَكُمَا كَسْبٌ) بِأَنْ كَانَ عَبْدًا زَمِنًا أَوْ جَارِيَةً لَا يُوَّاجَرُ مِثْلُهَا لِ (أُجْبِرَ الْمُوْلَى عَلَى بَيْعِهِمَا) لِأَنَّهُمَا مِنْ أَهْلِ الْاسْتِحْقَاقِ وَفِي الْبَيْعِ إِيفَاءُ حَقِّهِمَا وَإِبْقَاءُ حَقِّ الْمُوْلَى الْمُوْلَى عَلَى بَيْعِهِمَا) لِأَنَّهُمَا مِنْ أَهْلِ الْاسْتِحْقَاقِ وَفِي الْبَيْعِ إِيفَاءُ حَقِّهِمَا وَإِبْقَاءُ حَقِّ الْمُوْلَى الْمُولِى لَا بِالْمُولِى عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَنَفَقَةُ الْمَمْلُوكِ لَا بِالْثُولِ لَا الْمُعْلَوكِ لَا يَعْلَفُ بَعْكَانَ إِبْطَالًا، لَ وَبِخِلَافِ سَائِرِ الْحَيَوانَاتِ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْاسْتِحْقَاقِ فَلَا يَجْبَرُ عَلَى نَفَقَتِهَا،

{708} وَهِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: اللهِ التابعى للبوت وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا كَسْبٌ /عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: «رَأَيْتُ أَبَا ذَرِّ بِالرَّبَذَةِ... قَالَ: إِنَّهُمْ إِخْوَانُكُمْ، فَضَّلَكُمُ اللهُ عَلَيْهِمْ، فَمَنْ لَمْ يُلَائِمْكُمْ فَبِيعُوهُ، وَلَا تُعَذِّبُوا خَلْقَ اللهِ، (ابوداود شريف، بَابٌ فِي حَقِّ الْمَمْلُوكِ، غبر 5157)

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا كَسْبٌ /عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ قَالَ: « عُذِبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ لَمْ تُطْعِمْهَا وَلَمْ تَسْقِهَا، وَلَمْ تَتْزُكْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ، مسلم شريف، بَابُ تَحْرِيمٍ قَتْلِ الْهِرَّةِ، غبر 2243)

٢ هجه: (١)قول التابعى لثبوت وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا كَسْبٌ / عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: «رَأَيْتُ أَبَا ذَرِّ بِالرَّبَذَةِ... قَالَ: إِنَّهُمْ إِخْوَانُكُمْ، فَضَّلَكُمُ اللهُ عَلَيْهِمْ، فَمَنْ لَمْ يُلَائِمْكُمْ فَبِيعُوهُ، وَلَا تُعَذِّبُوا خَلْقَ اللهِ،(ابوداود شريف،بَابٌ فِي حَقّ الْمَمْلُوكِ،غبر 5157)

وجه: (٢) الحديث لثبوت وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَٰمَا كَسْبٌ /عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُ ﷺ: «إِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ: عُقُوقَ الْأُمَّهَاتِ وَوَأْدَ الْبَنَاتِ، وَمَنْعٍ وَهَاتِ، وَكَوْهَ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ اللهُ وَاللهُ عَلَيْكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ اللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَالل

وجه: (٣) الحديث لثبوت وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَٰمَا كَسْبٌ /عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: «أَرْدَفَنِي رَسُولُ اللهِ عَلَيْ خَلْفَهُ ذَاتَ يَوْمٍ.... قَالَ: فَدَحَلَ حَائِطًا لِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَإِذَا جَمَلٌ، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيَ اللهِ عَلَيْ حَنَّ وَذَرَفَتْعَيْنَاهُ، فَأَتَاهُ النَّبِيُ عَلَيْ فَمَسَحَ ذِفْرَاهُ فَسَكَتَ، فَقَالَ مَنْ رَبُّ هَذَا الجُمَلِ، لِمَنْ هَذَا الجُمَلُ؛ فَجَاءَ فَتَى مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: لِي يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: أَفَلَا تَتَقِي اللهَ فِي هَذِهِ الْبَهِيمَةِ الَّتِي مَلَّكَتَ اللهُ إِيَّاهَا فَإِنَّهُ شَكَا إِنِيَّ أَنَّكَ تَجِيعُهُ وَتُدْنِبُهُ، (سنن ابوداود، بَابُ مَا

اصول: اگر غلام یاباندی کمانه سکتے ہوں بایں طور کہ ایا بچہو یا مجبور ہو تو بیچنے پر آقا کو مجبور کیاجائے گا۔

إِلَّا أَنَّهُ يُؤْمَرُ بِهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «نَهَى عَنْ تَعْذِيبِ الْحَيَوَانِ» وَفِيهِ ذَلِكَ، وَنَهَى عَنْ إضَاعَةِ الْمَالِ وَفِيهِ إضَاعَتُهُ. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ يُجْبَرُ، وَالْأَصَحُ مَا قُلْنَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ الْقِيَامِ عَلَى الدَّوَابِّ وَالْبَهَائِمِ، غبر 2549)

وَهِهُ: (٣) الحديث لثبوت وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا كَسْبٌ /عَنْ سَهْلِ ابْنِ الْحُنْظَلِيَّةِ قَالَ: «مَرَّ رَسُولُ اللهِ عَلَى اللهَ عَلَى الْبَهَائِمِ الْمُعْجَمَةِ، فَارْتَبُوهَا صَالِحَةً وَكُلُوهَا صَالِحَةً وَكُلُوهَا صَالِحَةً مَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ الْقِيَامِ عَلَى الدَّوَاتِ وَالْبَهَائِمِ، نمبر 2548) صَالِحَةً، سنن ابوداود، بَابُ مَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ الْقِيَامِ عَلَى الدَّوَاتِ وَالْبَهَائِمِ، نمبر 2548)

اصول: اگرمالک جانورول کا نفقه نه دیتا هو تونه بطور قضاء پیچنه پر مجبور کیاجائے گا اور نه نفقه دینے پر مجبور کیا جائے گا۔

لغات: تَعْذِيبِ الْحَيَوَانِ: جِانُوروں كُو تَكليف دينا، إضَاعَةِ الْمَالِ: مال كُوضائَع كُرنا، يُجْبَرُ: مجبور كياجائے، يُؤَاجَرُ: اجرت يرركهنا، تمت ،الهداية مع احاديثهاو اصولها، الجلد الثالث بعون الله تعالي وَآخِرُ دَعْوَانا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، و الصلوة و السلام على رسوله الكريم ، و على آله و اصحابه اجمعين-

وأنا مشكور لحضرة المولانا تبارك صاحب لمساعدته الكاملة في استخراج الأحاديث ووضعها. جزاهم الله خيرا

احقر شمير الدين قاسمى ...، بتاريخ، 2024-4-29

Samiruddin qasmi 70 Stamford street, Old Trafford, Manchester, England, M16 9LL, 0044 7459131157-فون